الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ

جامعة البليدة 02

كلّيّة: الآداب واللغات

قسم: اللغة العربية وآدابها

التّعليل الصّوتي عند علماء التّجويد إلى القرن الثّاني عشر للهجرة

– مقاربة صوتيّة حديثة –

أطروحة مقدّمة لنيل درجة الدّكتوراه (ل م د) في: اللغة العربيّة وآدابها

تخصص: لسانيات عربيّة

إعداد الطّالب: يونس زواوي

إشراف الأستاذ: صالح تقابجي

السّنة الجامعيّة: 2022/2021م

نوقشت بتاريخ: 2022/06/01م.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 02

كلية: الآداب واللغات

قسم: اللغة العربية وآدابها

التعليل الصّوتي عند علماء التّجويد إلى القرن الثّاني عشر للهجرة

– مقاربة صوتيّة حديثة –

أطروحة مقدّمة لنيل درجة الدّكتوراه (ل م د) في: اللغة العربيّة وآدابها

تخصص: لسانيات عربيّة

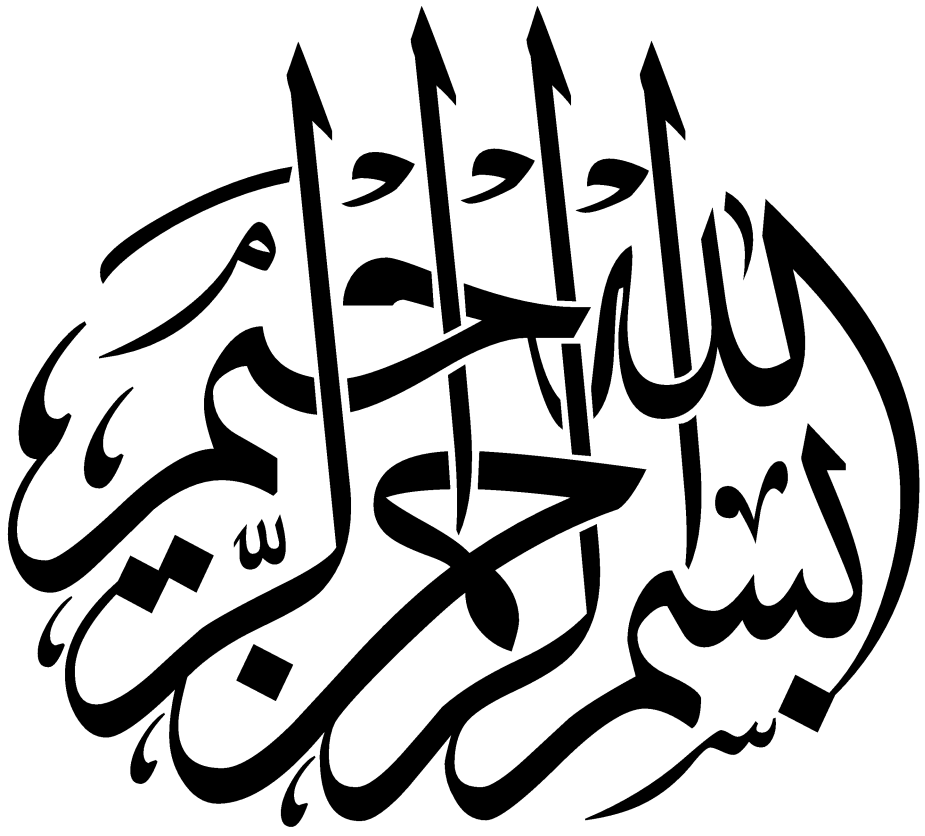
إعداد الطّالب:

يونس زواوي

أمام اللّجنة المشكّلة من:

اللقب والاسم	الرّتبة	الجامعة الأصلية	الصّفة
بن عامر عماد	أستاذ	البليدة 02	رئيسا
تقابجي صالح	أستاذ	البليدة 02	مشرفا ومقرّرا
عبد الله سرير فوزية	أستاذ	البليدة 02	مناقشا
شهبة رشيد	أستاذ محاضر أ	البليدة 02	مناقشا
عطاء الله كمال الدّين	أستاذ محاضر أ	الشلف	مناقشا
قاضي خليل	أستاذ	الجزائر 1	مناقشا

السّنة الجامعيّة: 2022/2021م


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من تعبت من أجلي دهرا ولم تبلغ حِصاد زرعها ....

إليك أمّي الغالية؛ إليك جدّتي ريم "عليها رحمات ربّي تترى" .

إلى اللَّذَين إذا قلت فيهما ما قلت فقد أنقصت قدرهما وما وفّيت حقّهما ولن أوفّي...

إليكما والديَّ العزيزين إجلالا وبرّا وإحسانا.

إلى من بَعُدت ولا تزال هنا بقلبي ... إليك يا ميسُ حبّا وتِحنانا.

إلى كلّ الأهل والأحبّة ومَن كان له فضل عليّ.

إليكم جميعا أهدي هذا العمل.

شكر وتقدير

بعد حمد الله وشكره على آلائه ونعمائه وتوفيقه وامتنانه؛ فإنّي أتقدّم بالشّكر والتّقدير لكلّ ذي فضل عليّ اعترافا منّي بالفضل لأهله وجوبا لا تفضّلا؛ مصداقا لقول النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم: "لا يشكر الله من لا يشكر النّاس".

وأخصّ بالذّكر من كان له بحقّ مِن اسمه النّصيب الوفير؛ مشرفي سعادة الأستاذ: صالح تقابجي.

وإلى ذات الفضل العظيم والخير العميم أستاذتي الأستاذة فوزيّة سرّير عبد الله.

فجزاكما الله عنّي خير الجزاء ونفعني والأمّةَ بكما ورفع ودفع.

الملخّص

ظهر علمُ التّجويد وأُقيم صرحه موضوعًا ومنهجًا وغايةً بعد ظهور اللّحن حال تلاوة كتاب الله المبين؛ لتكون الغاية صون ألفاظ القرآن وأصواته من اللّحن مخرجا وصفة إفرادا وتركيبا، وسعت هذه الدّراسة لاستكناه التعليلات الصّوتيّة لعلماء التّجويد في درسهم التّجويديّ ومسائله الصوتية المختلفة ومقاربتها مقاربة صوتية حديثة.

وقد ركّزت الأطروحة على مباحث التّعليلات الصّوتية لعلماء التّجويد، وسعت خلالها إلى إبرازها واستخراجها من كتبهم مع توضيح مدى دقّة نتائجهم، وذلك عن طريق التأصيل لمراحل نشأة علم التّجويد وموضوعاته ومنهجه ونتائجه، حيث قامت الدّراسة بإيراد المسائل الصّوتيّة للمجوّدين بدءا بالأصوات العربية حال الإفراد وانتهاء بها حال التّركيب وما ينجم عنها، ومن جملة ما تمّ ذكره حال الإفراد مخارجُ الأصوات العربيّة وصفاتها، وأمّا حال التّركيب فقد تطرّق البحث إلى جملةٍ من المسائل التي منها الإدغام والمماثلة وأحكام التّفخيم والتّرقيق والإمالة، وتعزّزت الدّراسة بالتّحليل الفيزيائي للأصوات من خلال مدوّنة صوتيّة تمّ تسجيلها، وتحليلها عن طريق برنامج praat الشّهير، واعتمدت الدّراسةُ على المنهج التّقابليّ منهجا رئيسًا بمقارنة نتائج الدرس الصوتي التجويديّ بنتائج الدّرس الصّوتيّ الحديث، وعلى المنهج التاريخيّ في ثلث الدراسة الأوّل من خلال تتبّع المسار التاريخيّ لظهور علم التجويد ومؤلّفاته الأولى، ونجد المنهج التّجريبي في الدّراسة التطبيقية.

وخلُصت الدّراسة بعد كلّ ذلك إلى نتائج أهمّها:

1- تجلّت المباحث الصّوتية العربيّة في تراثنا العربيّ في علم التّجويد أكثر من غيره من العلوم، وذلك من خلال ما وصلنا من مصنّفات علماء التّجويد وتَأصيلاتهم للمسائل التّجويدية المختلفة.

2- للدّرس النحويّ في باب المخارج والصّفات الأثر الواضح في الدّرس التجويديّ؛ فهو رافد من روافده.

3- لا يمكن فصل علم التّجويد عن الصّوتيات العربيّة الحديثة، فهو المنبع الذي ينبغي أن ننهل منه في دراسة الصّوت العربيّ.

4- تميّزت أغلب نتائج التعليل الصوتي للمجوّدين بالدّقّة رغم بساطة آليات الدّراسة عندهم والمتمثّلة في الملاحظة الذّاتية والتذوّق.

قائمة المحتويات

الإهداء

شكر وتقدير

ملخص

مقدّمة 01

الفصل الأوّل: مسائل البحث الصوتي عند علماء التجويد وعند المحدثين..... 15

المبحث الأوّل: البحث الصوتي العربي وعلم التجويد –معالم النشأة وماهية المصطلح–.... 16

ظهور القراءات واستقرار المدوّنة 17

علم التجويد وماهية المصطلح 24

المسار التاريخي لمصطلح التجويد..... 26

ما بين علم القراءة وعلم التجويد..... 32

الدّرس الصوتي قبل ظهور علم التجويد..... 33

المبحث الثاني: المسائل الصوتية عند علماء التجويد 37

أوّلا: المسائل الإفراديّة.

مفهوم الصّوت والنَّفَس..... 38

منهج ترتيب المخارج وحروفها 40

جهاز النّطق وتحديد العامّة لأصوات العربيّة..... 41

مخارج الحروف عند علماء التجويد..... 43

الجدول رقم (01): جدول مخارج الحروف ومسمياتها عند علماء التجويد 61

صفات الحروف عند علماء التجويد..... 62

ثانيا: المسائل التركيبية

الإدغام..... 70

أحكام النّون الساكنة والتنوين..... 71

أحكام الميم السّاكنة..... 72

أحكام الرّاء 73

أحكام لام لفظ الجلالة 74

المدّ وأحكامه 75

الفتح والإمالة 76

مسائل متعلّقة بالحركات 77

الجدول رقم (02): جدول يحوي مجموع الفروق بين الرَّوم والاختلاس عند علماء التجويد. 79

المبحث الثالث: البحث الصوتي عند المحدثين..... 81

أوّلا: المسائل الإفراديّة

أعضاء النّطق عند المحدثين..... 85

أقسام الأصوات العربيّة ومخارجها..... 94

الجدول رقم(03): جدول لأسماء مخارج الحروف العربيّة..... 103

صفات الحروف..... 103

ثانيا: المسائل التركيبية

المماثلة الصوتيّة..... 108

المخالفة الصوتية..... 109
الانسجام الصّوتيّ..... 110
المقطع 111
الوحدات فوق التركيبية..... 112
الفصل التطبيقي: التعليل الصوتي ومسائله عند علماء التجويد – مقاربة صوتية حديثة – 115
مدخل 116
المبحث الأوّل: التعليل الصوتي للمسائل الإفراديّة للصّوامت 120
أوّلا: تعليل الصّفات المميّزة
التعليل الصوتي لصفتي الجهر والهمس 120
مفهوم الموضع والمخرج والاعتماد وقوّة الاعتماد 130
الحروف المهموسة والمجهورة بين علماء التجويد وعلماء الأصوات المحدثين..... 139
صوت الهمزة..... 141
صوت الطاء..... 149
صوت القاف..... 161
التعليل الصوتي لصفتي الشدة والرخاوة..... 166
التعليل الصوتي لصفة البينية..... 187
التعليل الصوتي لصفتي الإطباق والانفتاح..... 191
ثانيا: تعليل الصفات المحسّنة
التعليل الصوتي لصفتي الاستعلاء والاستفال..... 200
صفة التفخيم 202

التعليل الصوتي لصفة القلقلة 210
التعليل الصوتي لصفة الصفير 213
التّعليل الصّوتي لصفة الانحراف..... 214
التعليل الصوتي لصفة التكرير 221
التعليل الصوتي لصفة الغنة..... 225
التعليل الصوتي لصفة اللين..... 229
المبحث الثاني: التعليل الصوتي للمسائل التركيبية للصوامت..... 233
التعليل الصوتي لمسائل الإدغام عند علماء التجويد..... 237
التعليل الصوتي لقضايا المماثلة الصوتية عند علماء التجويد..... 270
التعليل الصوتي للمماثلة التقدمية المقروء بها..... 282
التعليل الصوتي للمماثلة التقدمية المحذّر منها..... 289
التعليل الصوتي لظواهر المماثلة الرجعية 297
التعليل الصوتي للمماثلة الرّجعية المقروء بها..... 297
التعليل الصوتي لأحكام النون الساكنة والتنوين..... 298
التعليل الصوتي لأحكام الميم الساكنة..... 316
التعليل الصوتي لأحكام لام التعريف..... 319
المماثلة الرجعية بسبب الجهر 324
التعليل الصوتي للمماثلة الرّجعية المحذّر منها..... 330
التعليل الصوتي لظواهر المماثلة المتبادلة..... 340
المبحث الثالث: التعليل الصوتي للمسائل المتعلقة بالصوائت إفرادا وتركيبا..... 344

مصطلح الصوائت ومفهومه عند علماء التجويد..... 344
التعليل الصوتي لصفات الصوائت..... 347
التعليل الصوتي لظواهر الانسجام الصوتي..... 358
التعليل الصوتي لتفخيم اللام في لفظ الجلالة..... 358
التعليل الصوتي للتفخيم والترقيق في الراء..... 365
التعليل الصوتي لدرجات التفخيم مع الصوائت..... 369
التعليل الصوتي للإمالة..... 371
التعليل الصوتي للمدود 375
العلّة الصوتية للمد مع الهمزة 382
العلّة الصوتية للمد مع السكون..... 386
المقدار الزّمني للمدّ..... 391
التعليل الصوتي للرّوم والإشمام..... 393
الخاتمة 398
قائمة الملاحق
قائمة المصادر والمراجع

مقدّمة

مقدِّمـــــــــة:

الحمدُ لله الذي أنزل على عبده الكتاب بلسانٍ عربيّ مبين؛ تبيانا لكلّ شيء وهدى ورحمة للعالمين، والصّلاة والسّلام على خير الأنام؛ أفصح النّاس لسانا، وأوضحِهم بيانا، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنّ الله تعالى أنزل القرآن الكريم واختصّه بالحفظ دون غيره، وقيّض لهذا الحفظ أسبابه؛ فتناقلته الأمّة كابرا عن كابر، متواترا مرتّلا مجوّدا؛ كما أُنزل على النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وتدارسوه وانكبّوا عليه يقيمون القواعد والأصول؛ ليقومَ بنيانُ هذا الحفظ الرّبّانيّ، فكان من بين ذلك قيامُ علم التّجويد الذي يبحث في كيفيّة أداء اللّفظة القرءانيّة وإقامة أصواتها، فهذا الحفظ الصّوتيّ له هو أوّل منازل الحفظ، وبدأ علماء التّجويد في دراسة أصوات العربيّة؛ كونها لغة القرآن، وانطلاقا من اعتبارهم اللغةَ أصواتا، حتىّ صار منطلق وموضوع علم التجويد صوتيّا، فأقرّوا نتائج لدراستهم الصّوتيّة تلك، وصار الدّرس التّجويدي درسا صوتيا عربيّا خالصا، حتّى ظهر علم الأصوات الحديث الذي كان في تأثّر بعضٍ من تيّاراته بالدراسات الغربيّة الأثر الكبير في حدوث نوع من القطيعة مع الدّرس التجويديّ، وكان لهذه القطيعة تأثير كثير على الدّراسات الصّوتيّة العربيّة وعلى نتائجها، فجاءت دراستنا هذه؛ لتكون محاولة منّا لاستفادة الصّوتيات العربيّة الحديثة من نتائجِ الدّرس التّجويديّ استفادة أكثر وأشمل في جميع مسائلها، وذلك من خلال التّركيز على الجانب الصّوتي في تعليل المسائل الصوتية لدى علماء التجويد، محاولة منّا للمساهمة – ولو بالقدر اليسير – في الأعمال المتعلّقة بالصّوتيات والتّراث ضمن الحركة العلمية العربيّة.

إنّ الإنسان ابن بيئته، وأنا لم أخرج عن هذا الأصل أو أشذّ، فقد نشأت في بيت تجويديّ والحمد لله، فقد كان والدي الشّيخ الطّاهر بن محمد زواوي[1] – حفظه الله ورفع قدره وأعزّ مقامه – يُحَفِّظُنِي القرءان مذ كنت صاحب ثلاث سنوات ويعلّمني أحكام التّجويد تطبيقا لا تنظيرا؛ لحداثة سنّي، فكان يُلقِّنُني الجزءَ المخصّص للحفظ إسماعا وتأدية، ثمّ يجعلني أسمع تلاوة الشّيخ محمود خليل الحصريّ (ت1401هـ) قبل أن أهمّ بالحفظ، فينشأ عندي ذلك الأداء الصّوتيّ دون الدّراية، ومعه نشأ التعلّق بعلم التّجويد ومسائله وقضاياه، حتّى إذا مرّت السّنون وقد أنعم الله عليّ بحفظ كتاب الله تعالى صرت أتعلّم أحكام التّجويد تنظيرا، وقد كانت تكثر نقاشاتي فيما يتعلّق بذلك رفقة صاحبي الدّكتور الجابري منصوري منذ الصّبا، وثنينا الرّكب عند المشايخ الأفاضل، منهم الشّيخ أبو سعيد خليل قاضي الزّواويّ[2] بزاوية سيدي علي أويحيى، فكنّا نتدارس عنده أحكام التّجويد وعلوم القرآن وأُجزنا بذلك، ثمّ درست عند الشّيخ محمّد يحيى شريف الجزائريّ[3] الأحكام التّجويديّة النّظريّة، وقرأت عليه بعضا من القرآن، فجزاهم الله عنّي خير الجزاء.

إنّ هذا المذكور كلّه آنفا قد كان سببا ودافعا ذاتيّا لاختيار هذا الموضوع والنّظر في علوم القرآن – وعلم التّجويد خاصّة – ولدراسة ما يتعلّق به، وقوّاه اهتمامي بالتّراث العلميّ العربيّ المخطوطِ حبيسِ الخزائن؛ من خلال تحقيقنا لكتاب الشّيخ صنع الله الحلبي (ت1120هـ) في شرحه لمائة المعاني والبيان لابن الشِّحنة (ت815هـ)[4]، وأنت تجد أثر علم تحقيق المخطوط – وهذا الاهتمام بكتب التراث وما يحويه من علم المنطق والكلام مُدارسةً أو تحقيقا – في بحثنا هذا من خلال توظيف بعض المصطلحات، أو من خلال منهجيّة الإحالة والتّهميش أحيانا وذلك

---

[1] أثبتنا ترجمته في الملحق رقم (01).

[2] أثبتنا ترجمته في الملحق رقم (02).

[3] أثبتنا ترجمته في الملحق رقم (03).

[4] طبع الكتاب بتحقيقنا بدار الكتب العلميّة ببيروت سنة 2019.

بالحرص على استقراء أكثر من مرجع للمعلومة، ويظهر التأثير أيضا من خلال منهجية العمل؛ حيث حرصت على ذكر تاريخ وفيات الأعلام من علماء التّجويد دون غيرهم عند أوّل ذِكر؛ لأضع القارئ والدّارس ضمن السلسلة الزّمنيّة لظهور علم التّجويد وتطوّره، ولأتجنّب إثقال المتن عند ذكر تواريخ غيرهم من الأعلام.

كما أنّ هناك أسبابا موضوعيّة لاختياري للموضوع أهمّها هو قلّة الدّراسات التي عنيت بعلم التّجويد باعتباره علما صوتيا مع مقاربته مقاربة صوتية حديثة، وقلّة الجسور والمحاولات العلمية الرّابطة بين المنجز التراثيّ التجويديّ والمنجز الحداثيّ العربيّ في كثير من كتب الصّوتيين المحدثين العرب، وعلى هذا تجلّى الهدف من الدّراسة في البحث في الدّرس الصّوتيّ التجويديّ بالتركيز على إبراز تعليلاته الصوتية لتلك الأحكام التجويدية من خلال مقارنة نتائجها ومقاربتها بالتعليلات الصّوتيّة الواردة في الأبحاث الصّوتيّة الحديثة مع ما وصلت إليه من تقنيّة وتطوّر، وبالتّالي إبراز عبقريّة علمائنا – علماء التجويد – رحمهم الله تعالى في تعليلاتهم واستنتاجاتهم الصّوتية رغم بساطة آليّات الملاحظة الذّاتية التي اعتمدوا عليها.

ولا يخفى أنّ علم الأصوات – وكغيره من العلوم – قد تطوّر وازدادت نتائجه دقّة قد تصل في كثير من مسائله حدّ اليقين العلميّ؛ وهذا بسبب ظهور الأجهزة المتطوّرة والتكنولوجيا الحديثة منذ القرن الماضي، إلّا أنّ مقارنة هذا بما وصل إليه علماء التّجويد وما خرجوا به من نتائج وتعليلات صوتيّة هو المحدّد لأعمال المجوّدين من حيث الدّقّة والأهمّيّة، وعليه فقد جاءت هذه الدّراسة لتجيب عن الإشكالية التالية: ما مدى صحّة التّعليلات الصّوتية التي قدّمها علماء التجويد في تأصيلهم للمسائل التجويدية في ضوء الصّوتيات الحديثة؟ ويتفرع من هذه الإشكالية سؤال مهمّ:

هل يمكن القول من خلال تعليلات علماء التجويد إنّ هناك دقّة علمية – إلى حدّ ما – خصوصا إذا ما قورنت بما وصل إليه الدّرس الصّوتيّ الحديث؟ وبناء على هذا يمكننا افتراض أمرين اثنين:

1. أَنّ أبحاث علماء التّجويد وجهودهم انطلاقا من تعليلاتهم للظّواهر التّجويديّة الصّوتية وما وصلت إليه الصّوتيات الحديثة قد بلغت حدّا يمكن القول من خلاله إنّ هناك نظرية صوتية عربية خالصة ودقيقة إلى حدّ كبير لها موضوعها ومنهجها ونتائجها الملموسة.

2. أَنّ كلّ ذلك لم يكن سوى اجتهادات وأبحاث لم تصل حدّ العلميّة والدقّة وما هي إلاّ أعمال وإرهاصات أوّلية.

وقد سبقتني أعمال أكاديمية حول الدراسات الصوتية لعلماء التجويد والمتقدّمين عامّة، حيث تتقاطع هاته الأعمال مع عملي أو تتّصل بموضوعه؛ وأخصّ منها:

***كتاب: الدراسات الصوتية عند علماء التّجويد،** لغانم قدّوري الحَمَد: وأصلُ الكتاب هو أطروحة دكتوراه بالعراق ثمّ طبعت كتابا؛ عمل الباحث فيها على تبيين الدّرس الصوتي ومباحثه المختلفة الواردة في مصنّفات علماء التجويد وكتبهم المطبوعة منها والمخطوطة وذلك بعد إحصاء وجمعٍ، وتمحورت إشكاليّة البحث حول الوصول إلى استقراء شامل لمباحث الدرس الصوتي عند المجوّدين، وذلك وفق منهج تاريخي وخطّة بحث ارتكزت على ثلاثة فصول؛ فأمّا الفصل الأوّل فقد عنونه الباحث بـ"مصادر الدراسة الصوتية عند علماء التجويد"، حوى خمسة مباحث:

المبحث الأوّل: نشأة علم التجويد.

المبحث الثاني: تعريف بأشهر كتب علم التجويد.

المبحث الثالث: الفكرة التي تستند إليها الدراسة الصوتية عند علماء التجويد.

المبحث الرّابع: منهج علماء التّجويد في دراسة الأصوات اللغويّة.

المبحث الخامس: صلة علم التجويد بعلوم القرآن علم اللغة.

وأمّا الفصل الثاني فقد حوى مباحث الدرس الصوتي عند علماء التجويد في حالة الإفراد، وأمّا الفصل الثالث فقد حوى مباحث الدّرس الصّوتيّ عند علماء التجويد في حالة تركيب الأصوات بعضها ببعض.

وخلص الباحث إلى عدّة نتائج أبرزها في خاتمة عمله من بينها أنّ علم التجويد ظهر أوائل القرن الرابع الهجريّ، وأنّ الغاية منه اجتناب اللّحن والخطأ، وأنّ علم التجويد علم شموليّ في جانبه الصوتيّ، كما وصل الباحث إلى أنّ المجوّدين كانوا على دراية كبيرة بأعضاء النّطق.

***<u>بحث</u>: التعليل الصّوتي عند العرب في ضوء علم الأصوات الحديث – قراءة في كتاب سيبويه –** لعادل نذير حسّاني: وهو أطروحة دكتوراه بالعراق، تمحورت حول الأسس المنتهجة عند العرب في التعليل انطلاقا من كتاب سيبويه، مع محاولة الوصول إلى مدى صمود تلك الأسس أمام معطيات الدّرس اللّغويّ الحديث ولا سيّما الصوتيّ منه. وعمل وفق منهجيّ وصفيّ على خطّة بحث قسّم فيها العمل إلى أربعة فصول:

الفصل الأوّل: التعليل الصوتي في كتاب سيبويه؛ المنهج والاتجاهات.

الفصل الثّاني: التعليل الصوتي في مستوى الصّفات.

الفصل الثّالث: التعليل الصوتي في مستوى الصّوائت.

الفصل الرّابع: التعليل الصّوتيّ في مستوى الصّوامت.

خاتمة. وقد حوت على نتائج متعدّدة متعلّقة بكتاب سيبويه وليست ذات بعد صوتيّ فقط، ومن النتائج ضرورة الفصل بين العلّة النحوية والعلة الصرفية والعلة الصوتية، وإمكانيّة أن تكون الهمزة أصل الأصوات، وتقسيم الأبجدية الصوتية عند سيبويه.

***بحث: التحليل الفيزيائي لصفات أصوات العربية – دراسة مخبرية –** للخضر ديلمي: وهو أطروحة دكتوراه بجامعة باتنة1 بالجزائر. وبُنِي البحثُ على أسئلة واصفة لإشكالية الموضوع متمثّلة فيما يلي: هل بإمكاننا أن نسهم في جانب الصفات برؤية جديدة تفسر لنا هذه الصفات تفسيرا علميا على غرار ما هي عليه اللغات الأخرى؟ وما إسهامات القدماء في دراسة صفات أصوات العربيّة؟ وما وسائلهم؟ وكيف درس المحدثون هذه الصّفات؟ وما أوجه الاتفاق والاختلاف بين القدماء والمحدثين في مبحث الصّفات؟ وما المعايير العلميّة التي تحسم الخلاف؟

وجاء البحث على المنهجين الوصفي والتجريبيّ، وعلى خطّة بحث مبنية على فصول ثلاثة على النّحو التالي:

الفصل الأوّل: صفات الأصوات عند القدماء. وضمنه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: الصفات المتقابلة.

المبحث الثاني: الصفات المفردة.

المبحث الثالث: صفات أخرى.

الفصل الثاني: صفات الأصوات عند المحدثين. وضمنه ثلاثة مباحث بنفس مباحث الفصل السابق إلاّ أنّها عند المحدثين.

الفصل الثالث: التفسير الاهتزازيّ والطّيفيّ. وهو فصل تطبيقيّ درس فيه الباحث التفسير الاهتزازيّ والطّيفيّ للصفات المتقابلة والمنفردة.

خاتمة ضمّن فيها نتائج بحثه، ومن أبرزها أنّ النتائج الطيفية والاهتزازيّة للصفات توافق وصف المتقدّمين لها، كما أنّ الترقيق درجات مثلما التفخيم درجات.

*__بحث__: **التحليل النطقي والفيزيائي للأصوات المفخّمة العربيّة** لنادر جمعة عثمان حنفية: وهو أطروحة دكتوراه بالجامعة الأردنية بالأردن، أراد الباحث منها الوصول إلى تحليل نطقيّ وفيزيائيّ للأصوات المفخّمة في العربيّة وتقديم توصيف لمخارج الأصوات المفخّمة وخصائصها قديما وحديثا، من خلال اعتماده المنهج التجريبيّ في عمله وفق خطّة بحث كالتالي:

الفصل الأوّل: التفخيم والترقيق عند المتقدّمين والمحدثين. ويندرج ضمنه مبحثين:

المبحث الأوّل: مفهوم التفخيم والترقيق عند المتقدّمين والمحدثين.

المبحث الثاني: مخارج الأصوات المفخّمة وصفاتها عند المتقدّمين والمحدثين.

الفصل الثّاني: التحليل النطقي للأصوات المفخّمة في العربيّة. ويندرج ضمنه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: المفهوم النّطقيّ للصوت المفخّم.

المبحث الثاني: أنواع التفخيم وتصنيف المفخّمات بحسبها.

المبحث الثالث: تفخيم الصوائت.

خاتمة ضمّن فيها نتائج بحثه ومنها أنّ المتقدّمين يستخدمون التفخيم والترقيق للدلالة على مفاهيم مختلفة، وأنّ المحدثين خلطوا بين مفهومي الإطباق والتفخيم، كما خلص إلى نتائج فيزيائية متعلقة بالأصوات المفخّمة.

وقد كانت هاته الدّراسات السّابقة معينا لي في العمل؛ فلم تخل دراسة غانم قدّوري الحَمَد من جدّة وأصالة واعتماد على مدوّنة أوسع تمثّلت آنذاك في مخطوطات لعلماء التّجويد؛ لكنّها خلت من المقاربة الصّوتية الحديثة، فلم يعتمد فيها صاحبها على التحليل المخبريّ أو الفيزيائيّ بقدر ما كانت مقارنة بما يقرّه المحدثون في كتبهم، وقد أشار إلى ذلك في مقدّمته بسبب عدم توفّره على الأجهزة، والأمر نفسه في دراسة نذير حسّاني من حيث عدم الاعتماد على الأجهزة، وهي دراسة تركّزت على العمل الصّوتي عند العرب من خلال كتاب سيبويه، ولم تعتمد على الدّرس الصّوتي عند المجوّدين، في حين كانت دراسة لخضر ديلمي دراسة صوتيّة مخبرية حوت ما افتقدته الدراستان السّابقتان من خلال التحليل والتفسير المخبريّ في ظروف مثاليّة من خلال قاعة التّسجيل الخاصّة بالإذاعة، وقد عمل على مدوّنة صوتية تمثّلت في تسجيلات أستاذ ينحدر من منطقة المسيلة؛ غير أنّ الدّراسة اقتصرت على باب الصّفات فقط، كما أنّ المدوّنة المستعملة فيها لم تكن مدوّنة صوتيّة مثالية، والأمر نفسه في دراسة نادر جمعة، فقد عمل مخبريا من خلال برنامج (CSL) الموجود في مركز النطق بجامعة اليرموك، وعلى مدوّنة صوتيّة أكثر شموليّة تمثّلت في مجموعة طلّاب وعددهم خمسة، فجاءت دراسته متميزة؛ لكنّها اختصّت بظاهرة التفخيم والتّرقيق فقط، وكلا العملين السّابقين غاب فيهما المنجز التّجويديّ، ولذلك جاءت هذه الدّراسة؛ لتحاول الجمع والمقاربة الصّوتية للأعمال الصّوتية لدى علماء التّجويد، وذلك من خلال العمل

على مدوّنة مثالية وهي تسجيلات للشيخين الجامعين للعشر: عبد الكريم حمادوش[1] ومحمد يحيى شريف، في بيئة تسجيل مثالية؛ لتكون النّتائج أكثر دقّة والمقاربة أكثر علميّة، مع تحليل نصوص علماء التجويد، والعمل على إبراز التعليل الصوتي عند علماء التّجويد خاصّةً دون غيرهم؛ حيث نجد أكثر الأعمال تركّز على منجزات اللغويين والنحاة أو المناطقة.

ومن المصادر والكتب التي اعتمدتها في العمل على سبيل الذّكر لا الحصر ما وصلت إليه يدي من كتب ومصنّفات علماء التّجويد عامّة إلى القرن الثاني عشر للهجرة باعتبارها مدوّنة العمل، وكتب اللغويين والنّحاة والمناطقة مثل: الكتاب لسيبويه، وكتاب سرّ صناعة الإعراب لابن جنّي، وشرح الرّضيّ على شافية ابن الحاجب، وكتاب الإشارات لابن سينا، وكتب المحدثين؛ ككتاب "الأصوات اللغوية" لإبراهيم أنيس، وكتاب "علم الأصوات" لكمال بشر، وكتاب "المنهج الصوتي للبنية العربيّة" لعبد الصبور شاهين، وكتاب "التشكيل الصّوتي" للعاني، و"الصّوتيات العربية" للغامدي، و"الأصوات اللغوية" لسمير شريف إستيتية و" أصوات العربيّة بين التّحوّل والثّبات" لحسام النّعيمي، وغيرهم ممّا يندرج عموما ضمن كتب الصوتيات الحديثة، سواء أكانت عربيّة أم مترجمة أم غربيّة، وإنّي أشير إلى كوني أحيانا أضع فكرة أو تحليلا ثمّ أقف على ذلك من بعد في بعض الكتب، فمن رأى في العمل شيئا موافقا لما في الكتب ولم أُحل فيه إلى مصدر؛ فليعلم أنه من بنات الفكر ومن توارد الخواطر ووقوع الحافر على الحافر، وصدق ابن الأثير حين قال:« وكثيرا ما تتساوى القرائح والأفكار في الإتيان بالمعاني، حتى إنّ بعض الناس قد يأتي بمعنى

[1] يراجع ترجمته في الملحق رقم (04) آخر البحث.

موضوع بلفظ، ثم يأتي الآخر بعده بذلك المعنى واللفظ بعينهما من غير علم منه بما جاء به الأوّل، وهذا الذي يسمّيه أرباب هذه الصّناعة وقوعَ الحافر على الحافر»[1].

وجاءت منهجيّة العمل على النّحو الآتي، حيث قسّمت الدّراسة إلى فصلين: فصل نظريّ وآخر تطبيقيّ.

فأمّا **الفصل النّظريّ**: فعمدت فيه إلى إبراز جملة المسائل الصّوتيّة العامّة عند علماء التّجويد وعند المحدثين؛ تأصيلا للمسائل الصّوتية وتوطئة لما سيأتي في الجانب التّطبيقيّ، وقسّمته إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: يندرج ضمنه ما يتعلّق بعلم التّجويد من حيث الماهية والنشأة، فقمت فيه بالبحث في مفهوم المصطلح، وتتبّع تاريخ نشأة هذا العلم وعلاقته بعلم القراءة، كما بحثت في الجانب التاريخي لظهوره وتكوّن معالمه، وقد كان لخروج بعض الكتب الجديدة محقّقة ومع توفيق الله لنا بالوقوف عليها والوصول إليها الأثرُ الكبير في التأصيل التاريخيّ لظهور هذا العلم.

المبحث الثّاني: عرضت فيه للمسائل الصّوتية التي تَعرَّض لها علماء التّجويد في مصنّفاتهم، وتتبعّتها من خلال النّظر في المخارج والصّفات والأحكام النّاتجة عن التّركيب، وقد جعلت المدوّنة في حدودها الزّمنيّة منتهيةً إلى القرن الثّاني عشر للهجرة؛ لأنّه القرن الذي توقّف ما يمكننا أن نسمّيه "الإبداع الفكريّ الصّوتيّ" عند المجوّدين، ولعلّ خاتمتهم في ذلك – فيما بين أيدينا من مصنّفات – هو المرعشيّ (ت1150هـ)، وأمّا القرن الذي بعده؛ فقد كان قرن تكرار لما سبق في جلّ الأعمال التي وصلتنا إلى أن ظهرت الدّراسات الحديثة وظهرت معها الصوتيات الحديثة، ولم

[1] ابن الأثير: المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، تح: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ج1، ص59.

أشأ في هذا المبحث – والذي بعده – التّطويل والتفريع، فقد ذكرت المسائل باختصار وعموم؛ ليكون مدخلا لما يأتي من تأصيل وتحليل صوتيّ في الفصل التّطبيقيّ.

المبحث الثّالث: وفيه ما يتعلّق بالمسائل الصّوتيّة عند المحدثين، فقمت بذكر مخارج الأصوات العربيّة وصفاتها عندهم، مع محاولة منّا لإعطاء تقسيم وتسميات تجمع بين الدّرسين التجويديّ والحديث، وكذلك ذِكرِ القضايا الصّوتيّة الأخرى عند المحدثين مما يتعلّق بتركيب الأصوات بعضها ببعض؛ كالمماثلة والإدغام، كلّ ذلك بإيجاز فرضه منهج الدّراسة وغاية العمل؛ لأنّني تجنّبت التّطويل والتّكرار لكلّ ما سُبقتُ إليه.

وأمّا **الفصل التّطبيقيّ**؛ فجعلته على ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: يندرج ضمنه كلّ ما يتعلّق بالتعليلات الصّوتية عند علماء التّجويد في باب الصّفات، فأبرزت بالاستقراء والتّحليل تلكَ التعليلات وقاربتها مقاربة صوتيّة حديثة؛ غير أنّ النّاظر في عملنا يجد الدّراسة المخبرية معدومة هنا؛ لأنّها صارت في علم الأصوات من المعلوم بالضّرورة؛ ولذلك أبعدت العمل عن تكرار ما أثبت من صفات لأصوات العربيّة مخبريّا؛ بل اتّخذت ذلك منطلقا في التّحليل الصّوتيّ لا هدفا.

المبحث الثّاني: يندرج ضمنه ما يتعلّق بالتعليلات الصّوتية عند علماء التّجويد للصّوامت في حال التّركيب مع مقاربة كلّ ذلك مقاربة صوتية حديثة، فقمت بتحليل الظّواهر الصوتية المتعلّقة بهذا الجانب كالمماثلة، والإدغام، وغيرهما، معزّزا الدّراسة والتحليل الصوتيّ بالدّراسة المخبريّة والتحليل الفيزيائي لما رأيته مهمّا ولازما وفيه جدّة، وأغفلت ما قد سُبقت إليه وعُولج من قبل.

المبحث الثالث: وفي هذا المبحث قمت بدراسة التعليلات الصوتية عند علماء التجويد لما يتعلّق بالصّوائت القصيرة والطّويلة؛ مثل دراسة المدّ وأحكام الترقيق والتّفخيم والإمالة والرّوم والإشمام وما يتعلّق بكلّ ما سبق، وانتهجت المنهج نفسه الذي اتّبعته في المبحث السّابق.

خاتمة: فيها أهمّ نتائج العمل والدّراسة.

الفهارس: حيث تضمّن البحثُ فهارس عديدة.

واعتمدت في هذه الدراسة على المنهج التقابليّ منهجا رئيسا حيث قابلت بين نتائج الدرس الصوتي التجويدي والدرس الصوتي الحديث وفق آليات الوصف والاستقراء والتحليل، واعتمدت المنهج التاريخي في ثلث الدراسة الأوّل حين تتبعي للمسار التاريخي لظهور علم التجويد ومؤلفاته الأولى، وكذا المنهج التجريبي في الدراسة التطبيقية.

وفي وسط هذا العمل قد واجهني ما يواجه كلّ باحث وطالب علم من صعوبات وعراقيل، ولعلّ أبرزها ما يصيب العالم اليوم من هاته الجائحة مرض كورونا 19 التي أقفلت أمامنا ما كان ينبغي أن نسلكه من طرق في هاته الدّراسة، فتعذّر عليّ توفير بعض من مصنّفات علماء التّجويد؛ بسبب إلغاء معارض الكتب وما انجرّ عن الجائحة من إغلاق عالميّ، ووجود كثير من مصنّفات علماء التّجويد من غير تحقيق مع تعذّر حصولي عليها أو على بعضها مخطوطة، كما أنّ لظروف العمل في التّدريس وكثرة الانشغال النّصيبَ الأوفر فيما تلقّيته.

وليس لي بعد كلّ ما قيل إلّا أن أتوجّه بالشّكر الجزيل والتّقدير والتّبجيل إلى أستاذي المشرف د. صالح تقابجي؛ فقد كان لي نعم الأخ الأكبر بله المشرف، وخير معين وناصح، فأخذ بيدي وشدّ أزري، كما أخصّ بالذّكر شكرا وتقديرا أستاذتي أ.د فوزية سرير عبد الله، التي لم تبخل

عليّ بالنّصح والتّوجيه، وأعانتني فكانت خير مُعين، فجزاهما الله عنّي خير ما جزى شيخا عن تلميذه، ونفع الله بهما ورفع ودفع، كما أتقدّم بشكري إلى المشايخ الأفاضل الشيخ عبد الكريم حمادوش والشيخ محمد يحيى شريف، وإلى الدّكتور الجابري منصوري، كما أخصّ السّادة أعضاء اللجنة المناقِشة لهذه الأطروحة بعظيم الامتنان وجزيل الشّكر على ما قوّموه من الخلل، وصوّبوه من الزّلل.

وأجدني بعد هذا قد وصلت بتوفيق الله عزّ وجلّ إلى نهاية العمل؛ غير أنّ المرء لا بدّ يعتريه التّقصير، فلست أدّعي فيما أنجزت الكمال، ولا فيما صنعت التّمام، فإنّما هو جهد مقلّ يتهادى في طريق العلم، وإنّك واجد ولو شيئا من الزّلل والتّقصير في العمل والتّحرير، وهذه سنن الله قد جرت في خلقه وعباده، وقد حرصت جهد قوّتي أن تكون الدّراسة منطلقة من عمق التراث ومستفيدة من المنجز الحديث من غير تقديس للأوّلين ولا انبهار بالآخرين، وصدق العلاّمة الطاهر بن عاشور حين قال:« ولقد رأيت الناس حول كلام الأقدمين أحد رجلين: رجل معتكف فيما أشاده الأقدمون، وآخر آخذ بمعوله في هدم ما مضت عليه القرون، وفي كلتا الحالتين ضر كثير، وهنا لك حالة أخرى ينجبر بها الجناح الكسير، وهي أن نعمد إلى ما شاده الأقدمون فنهذبه ونزيده، وحاشا أن ننقضه أو نبيده، عالما بأنّ [غمض][1] فضلهم كفران للنّعمة، وجحد مزايا سلفها ليس من حميد خصال الأمّة»[2]، ومن رأى بعد كلّ هذا في العمل عيبا هنا أو مجانبة للصّواب هناك؛ فهذا حقّ الأخوّة في الدّين أن يُصوّبه ويقوّمه، وقد صدق الإمام الشّاطبي (ت590هـ) حيث قال:

مَن عابَ عيباً لهُ عُذْرٌ فلا وَزَرَا *** يُنْجِيْهِ منْ عزَماتِ اللَّومِ مُتَّئِـرَا

وإنّمـا هِـي أعمـالٌ بِنِيَّـتِهَـا *** خُذ ما صفا واحْتمِلْ بالعفوِ ما كَدَرَا

[1] هكذا وردت في المطبوعة؛ والظّاهر أنّ فيها تصحيفا، والصّواب – والله أعلم – أنّها بالصّاد.

[2] الطّاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984هـ، ج1، ص07.

فاللهم يا وليّ النِّعمة لك الحمد على ما تمّ، ونسألك الإخلاص فيه والقبول لما شمُل وعمّ، وصلّ اللهمّ وسلّم على سيّدنا ونبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

والله من وراء القصد وهو يهدي السّبيل.

الفصل النّظريّ:

مسائل البحث الصّوتي عند علماء التّجويد وعند المحدثين.

المبحث الأوّل:

البحث الصّوتيّ العربيّ وعلم التّجويد

- معالم النّشأة وماهية المصطلح -

الفصل الأوّل: مسائل البحث الصّوتي عند علماء التّجويد وعند المحدثين:

المبحث الأوّل: البحث الصّوتيّ العربيّ وعلم التّجويد – معالم النّشأة وماهية المصطلح –

أنزل الله عزّ وجلّ القرآن الكريم على سيّدنا محمّد صلّى الله عليه وسلّم منجّما مفرّقا طيلة ثلاث وعشرين سنة، وكان الصّحابة يتلقّونه حفظا وعملا، فقد أخرج ابن مجاهد (ت324هـ) بإسناده أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم كان يقرئ عثمان بن عفّان وعبد الله بن مسعود وأُبيَّ بن كعب رضي الله تعالى عنهم العَشر، فلا يجاوزونها إلى عَشر أخرى؛ حتىّ يتعلّموا ما فيها من العمل[1]، وهذا الحديث – وغيره من الأحاديث المبسوطة في هذا الباب – يبيّن أنّ أصل التّنزيل والتّواتر صوتيٌّ؛ بل وأصل الحفظ فيه في قوله جلّ في علاه:﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ٩ ﴾[الحجر:09] هو الحفظ الصّوتيّ ومن ثمّ حفظ ما يندرج ضمنه من أحكام ومعان؛ لأنّ اللّغة في أصلها إنّما هي أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم[2].

1. ظهور القراءات واستقرار المدوَّنة:

تكفّل الله عزّ وجلّ بحفظ القرآن العظيم، وشهد لهذا الحفظ رجال على مراحل زمنيّة متعدّدة، يقول ابن الجزري (ت833هـ) عن هذا الحفظ الصّوتي للقرآن الكريم:« ولمّا خصّ الله

---

[1] ينظر: أبو بكر ابن مجاهد: كتاب السّبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، 1972، ص69. و أبو عمرو الدّاني: البيان في عدّ آي القرآن، تح: غانم قدوري الحمد، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ط1، 1994، ص76. والمقصود بالعشر هو عشر آيات.

[2] ينظر: أبو الفتح ابن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، 1990، ج1، ص34.

تعالى بحفظه من شاء من أهله؛ أقام له أئمّة ثقاتا تجرّدوا لتصحيحه وبذلوا أنفسهم في إتقانه، وتلقّوه من النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم حرفا حرفا، لم يُهملوا منه حركةً ولا سُكونًا ولا إثباتا ولا حذفا، ولا دَخَل عليهم في شيء منهُ شكٌّ ولا وَهم، وكان منهم من حفظه كلّه، ومنهم من حفظ أكثره، ومنهم من حفظ بعضه، كلّ ذلك في زمن النبيّ صلى الله عليه وسلّم»[1]، وكان الصّحابة رضوان الله عليهم حريصين على هذا المنهج الصّوتي الصّارم في حفظ القرآن الكريم ونقله تواترا، وكان النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم يقرئ النّاس كلّ على حسب لهجته واختلاف بيئته، وذلك رحمة بهم وتيسيرا للنّقل الصّوتي السّليم لألفاظ القرآن الكريم؛ لصرامة منهج التلقّي والتّلقين فيه، وهو الذي جعل النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم يُراجعُ جبريل عليه السّلام في أحرف القرآن (=أوجه الاختلاف في القراءة والتأدية)، فعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أنّ النّبيّ صلى الله عليه وسلّم قال: «أقرأني جبريلُ على حرف فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف»[2].

وفي السُّنّة النّبويّة ما يوضّح لنا بجلاء ذلك الاهتمام الكبير بالملاحظة والتّوصيف، والمنهجِ المتين في إقامة الأصوات العربيّة للفظة القُرآنيّة، فأمّا الاهتمام الكبير بالملاحظة والتّوصيف؛ فمن ذلك حديث أنس بن مالك رضي الله عنه حين سُئل عن كيفيّة قراءته صلّى الله عليه وسلّم؛ فقال:« كانت مدّا، ثمّ قرأ: بِسم الله الرَّحمن الرّحيم، يمدّ بـ"بسم الله"، ويمدّ بـ"الرّحمن"، ويمدّ بـ"الرّحيم"»[3]، وعن أمّ المؤمنين حفصة رضي الله عنها أنّها قالت:« وكان يقرأ بالسّورة فيرتّلها

---

[1] ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضبّاع، المطبعة التجارية الكبرى، د ط، د ت، ج1، ص06.

[2] وقد حرص أهل العلم على تفسير الأحرف السّبعة، ووصلت أقوالهم إلى نحو خمسة وثلاثين قولا، وانحصرت أقوال الأكابر من أهل هذا الفنّ في أنّ الأحرف السّبعة إنّما هي أوجه سبعة من الاختلاف قد ذكرها ابن الجزريّ رحمه الله. ينظر: ابن الجزري: النشر، 26/1.

[3] صحيح البخاري: حديث رقم (5046).

حتى تكون أطولَ مِن أطولَ مِنها»[1]، وأمّا عن قوّة منهجهم في إقامة الأصوات العربيّة للفظة القرآنيّة؛ ففي الصّحيحين حديث شريف يبيّن لنا كلّ هذا، فعن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه أنّه قال:« سمعت هشام بن حكيم بن حِزام يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فاستمَعت لقراءته، فإذا هو يقرأ على حُروف كثيرة لم يُقرِئنيها رسول الله صلى الله عليه وسلّم، فكدتّ أُساوره في الصّلاة، فتصبّرت حتى سلّم، فلبّبته بِردائه، فقلتُ: مَن أَقرأكَ هذه السُّورة التي سمعتُك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسولُ الله صلى الله عليه وسلّم، فقلتُ: كَذبت! فإنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قد أقرأنيها على غير ما قرأتَ، فانطلقتُ به أقودُه إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم؛ فقلت: إنّي سمعتُ هذا يقرأ بِسورة الفرقان على حروف لم تُقرِئنيها، فقال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: أَرسله! اقرأ يا هشامُ!، فقرأ عليه القراءة التي سمعتُه يقرأ، فقال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: كذلك أُنزِلت، ثمّ قال: اقرأ يا عمرُ! فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: كذلك أنزلت؛ إنّ هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف فاقرءوا ما تيسّر منه»[2].

وتعاقبت الأيّامُ والشُّهور، والصّحابة تتلقّى القرآن وتلقّنه بعد انقطاع الوحي من السّماء؛ لوفاة خير الأنام عليه الصّلاة والسّلام، ولم يكن القرآن كلُّه مجموعا في المصحف؛ بل محفوظا في صدور الرّجال ومكتوبا متفرّقا، ولمّا كَثر القتل في حفظته في حروب الرّدّة جاء الحفظ الكتابيّ له؛ حيث إنّ عمر بن الخطّاب رضي الله عنه جاء إلى أبي بكر الصّدّيق رضي الله عنه يشير عليه بتدوين القرآن وجمعه في مصحف واحد لِمَا رآه من كثرة القتل في حفظة القرآن، ولم يزل عمر رضي الله عنه بأبي بكر رضي الله عنه حتى أرى اللهُ أبا بكر مثل ما رأى عمر، ثمّ دعا أبو بكر

---

[1] صحيح مسلم: كتاب "صلاة المسافرين وقصرها"، باب "جواز النافلة قائما وقاعدا"، حديث رقم (733).

[2] صحيح البخاري: كتاب "فضائل القرءان"، باب "أنزل القرءان على سبعة أحرف"، حديث رقم (4992)، وصحيح مسلم: : كتاب "صلاة المسافرين وقصرها"، باب" بيان أنّ القرءان على سبعة أحرف وبيان معناه"، حديث رقم (818).

بِزَيد رضي الله عنه وقال له: إنّك رجل شابّ قد كنتَ تكتب الوحي لرسول الله صلّى الله عليه وسلّم؛ فاجمع القرآن واكتبه! فقال زيدٌ لأبي بكر: كيف تصنعون بشيء لم يأمُركم فيه رسول الله صلى الله عليه وسلّم بأمر ولم يعهد إليكم فيه عهدا؟ قال: فلم يزل بي أبو بكر حتى أراني الله مثل الذي رأى أبو بكر وعمر، فقال: والله لو كلّفوني نقل الجبال؛ لكان أيسر من الذي كلّفوني، قال: فجعلت أتتبّع القرآن من صدور الرّجال ومن الرّقاع ومن الأضلاع ومِن العُسب[1]. وبقي المصحف المجموع حتّى عَهِد به عمر بن الخطّاب رضي الله عنه إلى أمّ المؤمنين حفصة رضي الله عنها.

وفي عهد الخليفة الرّاشد عثمان بن عفّان رضي الله عنه أمر الصّحابةَ وكتّاب الوحي أن يجمعوا القرآن وينسخوا الصّحف التي عند حفصة أمّ المؤمنين رضي الله عنها بعد أن أشار إليه حذيفة بن اليمان بذلك؛ مخافة أن يختلف المسلمون ويتنازعوا في القرآن الكريم؛ بعد أن رأى اختلاف النّاس وافتتانهم وادّعاء كلّ واحد بصحّة الوجه الذي يقرأ به، فنُسِخت بذلك مصاحف عديدة تضمّنت الأحرف التي أقرأها رسول الله صلى الله عليه وسلّم، وتركَ خليفةُ المسلمين عثمان بن عفّان رضي الله عنه مصحفا بالمدينة، ومصحفا عنده، وأرسل ما بقي من المصاحف إلى مكّة، والبصرة، والكوفة، والشّام، واليمن، والبحرين، ثمّ أُمر فأُحرق ما عداها من مصاحف[2]، وتعلّم كلّ أهل بلد بما عندهم من مصحف، يقول ابن الجزري:« وأجمعت الأمّة المعصومة من الخطأ على ما تضمّنته هذه المصاحف وتركِ ما خالفها من زيادة ونقص وإبدال كلمة بأخرى ممّا كان مأذونا فيه توسعةً عليهم ولم يثبت عندهم ثبوتا مستفيضا أنّه من القرآن، وجُرّدت هذه المصاحف جميعها من النَّقط والشّكل؛ ليحتملها ما صحّ نقله وثبت تلاوته عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم، إذ كان

---

[1] ينظر: أبو عمرو الدّاني: المقنع في رسم مصاحف الأمصار، تح: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، د ط،1978، ص13.

[2] ينظر: أبو بكر السّجستاني: كتاب المصاحف، تح: محب الدين واعظ، دار البشائر الإسلامية، لبنان، ط2، 2002، ج1، ص196. والدّاني: المقنع في رسم المصحف، ص19. وابن الجزري: النشر، 07/1.

الاعتماد على الحفظ لا على مجرّد الخطّ، ... ثمّ إنّ القرّاء بعد هؤلاء المذكورين كثروا وتفرّقوا في البلاد وانتشروا وخَلَفهم أُمم بعد أُمم، عُرفت طبقاتهم، واختلفت صفاتهم، فكان منهم المتقن للتلاوة المشهور بالرّواية والدّراية، ومنهم المقتصر على وصفٍ من هذه الأوصاف، وكَثُر بينهم لذلك الاختلافُ، وقلّ الضّبط، واتّسع الخرق، وكاد الباطل يلتبس بالحقِّ، فقام جهابذةُ علماء الأمّة، وصناديد الأئمّة، فبالغوا في الاجتهاد وبيّنوا الحقّ المراد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزوا الوجوه والروايات، وميّزوا بين المشهور والشاذّ، والصّحيح والفاذّ، بأصول أصّلوها، وأركان فصّلوها، وها نحن نشير إليها ونعوّل كما عوّلوا عليها فنقول: كلّ قراءة وافقت العربيّة ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصحّ سندها؛ فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحلّ إنكارها»[1].

وقصّة جمع القرآن وتدوينه مشهورة معلومة؛ غير أنّنا أوردناها لنوضّح أنّ القرآن الكريم باعتباره مدوّنةً لغويّة صوتيّة عمل عليها علماء التّجويد؛ هي مدوّنة صارمة في منهج وجودها الصّوتي والخطّيّ معا، وبالتّالي فإنّ نتائج الدّراسة الصّوتية إن اتّبعت منهجا علميّا في الملاحظة والوصف والتجربة؛ فإنّ النتائج تجنح إلى الدّقّة العلميّة.

وبعد تدوين المصاحف (=ضبط المدوّنة صوتا وخطّا) بدأت معالم الملاحظة والوصف تتجلّى في تدوينِ الحركات وضبطِ الإعجام بالتّنقيط مع أبي الأسود الدّؤليّ ومن تبعه من بعده من تلامذته ومنهم نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر[2]، ثمّ ضبطِ الحركات ورسمِها مع الخليل بن أحمد الفراهيديّ، ثمّ تأتي بعدهم مرحلة التّأليف في القراءات باختيار ما اشتهر من القُرّاء في الأمصار

---

[1] ابن الجزري: النشر، 1/09،08.

[2] ينظر: أبو بكر الزّبيدي: طبقات النّحويين واللغويين، تح: محمد إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط2، 1984، ص21. أبو الطيب الحلبي: مراتب النّحويّين، تح: محمد إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، مصر، د ط، 1955، ص06.

التي كان بها المصاحف أو ما جاورها[1]، ومحاولةِ ضبط القراءات المنتشرة الكثيرة، وعزوِ كلّ وجه أدائيّ إلى قارئه. وإنّما كان اختيار القرّاء ونسبةُ القراءة إليهم نسبةَ ضبط وشُهرة لا نسبة اختراع واختيار؛ إذ القراءة سنّة متّبعة كما رأينا، فألّفَ القاسم بن سُلاّم (ت224هـ) كتابه "الجامع في القراءات" وارتكز في اختيار القراءة على الشّروط الثلاثة المعلومة التي ذكرها ابن الجزريّ في النصّ الذي سقناه آنفا: صحّة النّقل، وموافقة رسم المصحف، وموافقة العربيّة ولو بوجه. واختار من القرّاء خمسة وعشرين قارئا. وألّف أبو حاتم السّجستانيّ (ت250هـ) كتاب " القراءات"، وتوالى التأليف في القراءات وكلّ واحد يختار عددا من القرّاء، حتى جاء القرن الرّابع حيث ألّف ابن مجاهد كتابه "السّبعة في القراءات" الذي يُعدّ أشهر كتب القراءات وعمدة هذا العلم، وهو أوّل من سبّع السّبعة، وجعل لكلّ قارئ راويين، وتلقّت الأمّة كتابه بالقبول[2]، وبقي التّأليف في هؤلاء السّبعة أو بزيادة؛ ككتاب "المبسوط في القراءات العشر" لابن مهران الأصبهانيّ (ت381هـ)، و"التّذكرة في القراءات الثّمان" لطاهر بن غلبون (ت399هـ) ، و"الأوسط في القراءات الثمان" للعُمانيّ (ت بعد 413هـ)، ثمّ ألّف مكّي بن أبي طالب القيسيّ (ت437هـ) بعد ابن مجاهد كتابه "التبصرة في القراءات السّبع" وألّف أبو عمرو الدّاني (ت444هـ) كتابه العظيم "التّيسير في القراءات السّبع"، ونظم الكتابَ الإمامُ الشّاطبيُّ في قصيدته المشهورة "حرز الأماني ووجه التّهاني في القراءات السّبع"، وتُعدّ قصيدة الشّاطبيّ "الشّاطبيّة" مرجع الأوجه والتّحريرات في القراءات السّبعة، وهاته الكتب حول القراءات هي كتبٌ اختارت القرّاء الذين انتخبهم ابن مجاهد في كتابه "السّبعة"، إلى أن

---

[1] للاستزادة ينظر: محمد مفلح القضاة وآخرون: مقدّمات في علم القراءات، دار عمار، الأردن، ط1، 2001، ص54-62.

[2] والقرّاء السّبعة هم: نافع المدني (ت169هـ)؛ وراوياه: قالون وورش، وابن كثير المكيّ (ت120هـ)؛ وراوياه: البَزِّيّ وقُنبُل، وأبو عمرو البصريّ (ت154هـ)؛ وراوياه: السّوسيّ والدّوريّ، وابن عامر الدّمشقيّ (ت118هـ)؛ وراوياه: هشام وابن ذكوان، وعاصم الكوفيّ (ت128هـ)؛ وراوياه: حفص وشعبة، وحمزة الزّيّات (ت156هـ)؛ وراوياه خلف وخلاّد، والكسائيّ (ت189هـ)؛ وراوياه: أبو الحارث والدّوريّ.

جاء كتاب "النّشر في القراءات العشر" لابن الجزريّ وهو عمدة هذا العلم بعد أن ضمّ للسّبعة ثلاثة آخرين[1]، واستقرّ الأمر بهذه الأمّة – إلى أن يرفع الله كتابه – على أن تقرأ القرءان بمضمون "الشّاطبيّة" و"النّشر" وما يحويانه من تحريرات وأوجه وطرق للقرّاء السّبعة أو القرّاء الثّلاث المتمّمين للعشرة.

إنّه بعد هذا العرض لمراحل ظهور القراءات وبعد طول تأمّل فيما مرّ به هذا العِلم يمكننا القول إنّ ظهور علم القراءات مرّ في مجمله بمرحلة نزول القرآن، ثمّ مرحلة تدوين المصاحف، ثمّ مرحلة ظهور القرّاء، وإذا ابتغينا التّفصيل في هاته المراحل؛ فيمكننا بعد التّأمّل في سيرورة علم القراءات سرد المراحل التّالية:

- مرحلة نزول الوحي وتعلّم الصّحابة من النبيّ صلّى الله عليه وسلّم القرآنَ على سبعة أحرف.
- مرجلة تعليم الصّحابة وضبط المصاحف وتعليم النّاس وفقها.
- مرحلة ظهور القرّاء المشتغلين بالإقراء.
- مرحلة ظهور علم القراءة والتأليف فيه، بدءا من ابن سُلاّم (ت224هـ). ويمكننا – بعد التمعّن والاستقراء – تقسيم هذه المرحلة بالنّظر إلى استقرار موضوع هذا العلم (=القراءات) إلى:

- **مرحلة الاختيار**: ما قبل ابن مجاهد (ت324هـ)، وهي مرحلة اتّسمت باختيار القرّاء والرّواة والطّرق المختلفة عنهم، ولم تعرف استقرارا نسبيّا إلاّ مع المرحلة الثّانية.
- **مرحلة الاشتهار**: من ابن مجاهد إلى ابن الجزريّ، وهي مرحلة النّضج لهذا العلم من حيث بداية استقرار واشتهار قرّاء معيّنين عند معظم من جاء بعد ابن مجاهد، وهم القرّاء السّبعة.

---

[1] والقرّاء الثلاثة هم: أبو جعفر المدنيّ (ت169هـ)، ويعقوب بن إسحاق الحضرميّ (ت250هـ)، وخلف بن هشام البزّار (ت229هـ).

- **مرحلة الاستقرار:** من ابن الجزريّ إلى أن يرفع الله كتابه، حيث استقرّ علم القراءة على ما هو عليه اليوم.

إنّ علم التّجويد باعتباره علما يتّخذ من القرآن الكريم منطلقا وموضوعا وهدفا؛ قد فرض علينا هذا التتبّع الزمنيّ – على اختصاره – لظهور القراءاتِ وعلمِ القراءة، وعلمُ التّجويد بهذا يستلزم أن يكون علما له وجوده الحقيقيّ في المرحلة الثانية من مراحل علم القراءة، وهي "مرحلة الاشتهار"؛ لأنّ علم التّجويد لم يكن ليظهر إلاّ بعد أن استقرّ الأمر بضبط القراءات، فالمعتبر بادئ الأمر هو ضبط أوجه قراءة القرآن الكريم وإثبات طرقها والعزو إلى ناقليها، مع فهمه وتدبّره؛ وهذا الذي يُفسّر ظهور علوم اللغة من علم الخطّ والرّسم، وعلم النّحو والصّرف والعروض وأسبقيّتها على علم التّجويد، وليزداد وضوح الفكرة لا بدّ من معرفة مفهوم علم التّجويد وتبيين الفرق بينه وبين علم القراءة، وهذا ما سنبيّنه إن شاء الله تعالى.

2. علم التّجويد وماهية المصطلح:

إنّ النّاظر في حركيّة العلوم اللّغويّة العربيّة يجد إشاراتها الأولى جاءت مع نزول القرآن، ولا غرابة في ذلك فالدّافع لهذه العلوم العربيّة في بداياتها هو فهم القرآن الكريم، بدءا من إسهامات الدّؤليّ وتلامذته مرورا بالخليل وتلميذه سيبويه إلى المبرّد وابن السرّاج وغيرهم ممّن جاء بعدهم، وكان الأصل فيها مع أوّل الجهود هو حفظ القرآن الكريم من التّحريف وصون ألفاظه من التبديل أو التّغيير بعد دخول العجم في دين الله أفواجا، وجعل من ليس من أهل العربيّة لاحقا بأهلها، يقول ابن جنّي عن علم النّحو:« هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية والجمع والتّحقير والتكسير والإضافة والنّسب والتّركيب وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة

العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها رُدّ به إليها»[1]، ثمّ توالت العلوم لفهم العربيّة وبنيتها في مختلف مستوياتها العديدة.

1.2 التّجويد لغة: التّجويد في اللغة التّحسين، جاء في لسان العرب:« وجاد الشّيء جُودةً وجَودَة؛ أي: صار جيّدا، وأجدتّ الشّيءَ فجاد، والتّجويد مثله... وقد جاد جودة وأجاد: أتى بالجيّد من القول أو الفعل»[2]، وقال الدّاني في حدّ التجويد لغة:« ومعناه انتهاء الغاية في إتقانه، وبلوغ النّهاية في تحسينه»[3]، واستنادا إلى هذا المفهوم اللغوي جُعل علمُ التّجويد في معناه الاصطلاحيّ يبحث عن الوصول إلى منتهى الإتقان في التأدية الصّوتية لألفاظ القرءان الكريم.

2.2 التّجويد اصطلاحا: ذكرَت كتب التّجويد تعريف التّجويد اصطلاحا على ما ورد في التّمهيد والنّشر لابن الجزريّ، وفي كتاب التّحديد للدّاني حيث قال[4]:« فتجويد القرآن هو إعطاء الحروف حقوقها، وترتيبها مراتبها، وردّ الحرف من حروف المعجم إلى مخرجه وأصله، وإلحاقه بنظيره وشكله، وإشباعُ لفظه، وتمكينُ النّطق به حال صيغته وهيئته، من غير إسراف ولا تعسّف، ولا إفراط ولا تكلّف، وليس بين التّجويد وتركه؛ إلاّ رياضة من تدبّره بفكّه»[5]، وقد أصّل الحسن بن قاسم المراديّ (ت749هـ) لهذا النصّ من خلال توضيح المعالم الكبرى لهذا العلم – أي علم التّجويد – بقوله:« اعلم أنّ تجويد القراءة يتوقّف على أربعة أمور: أحدهما: معرفة مخارج الحروف، والثاني: معرفة صفاتها، والثّالث: معرفة ما يتجدّد لها بسبب ذلك التّركيب من الأحكام،

---

[1] ابن جني: الخصائص، 35/1.

[2] ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، لبنان، ط3، 1993، ج3، ص135.

[3] أبو عمرو الدّاني: التحديد في الإتقان والتجويد، تح: غانم قدوري الحمد، دار عمار، الأردن، ط1، 2000، ص68.

[4] سنأتي على بيان نسبة النصّ في العنصر الموالي.

[5] الدّاني: التحديد، ص68. وينظر: ابن الجزري: التمهيد في علم التّجويد، تح: غانم قدوري الحمد، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط1، 2001، ص59. والنشر، 212/1.

والرّابع: رياضة اللّسان بذلك وكثرة التّكرار»[1]، وعليه فإنّ علم التّجويد تأسّس؛ ليكون عِلما متّخذا المادّة الصّوتية للقرآن الكريم موضوعا له وهدفا، فبعد ظهور علم القراءة واستقراره؛ بدأ يستقلّ عنه علمٌ يهتمّ بمفردات القرآن وأصواتها من حيث آليّةُ نطقها بعد أن كان متضمّنا في علم القراءة، يقول أبو الفتح السّنهوريّ (ت894هـ) مبيِّنا جوهر التّجويد في كونه علما يدرس الصّوت اللّغوي:« فبهذا تعلمُ أنّ لكلّ حرف ميزانًا يُعرف به مقداره وحقيقته، وذلك الميزان هو مخرجه وصفته، فإذا أُخرج من مخرجه مُعطًى ما له من الصّفات على وجه العدل في ذلك من غير إفراط ولا تفريط؛ فقد وُزن بميزانه، وهذا هو حقيقة التّجويد»[2] ومن خلال المفهوم اللّغويّ يمكن الوصول إلى مفهوم التّجويد اصطلاحا، كما يمكننا القول انطلاقا من ذلك كلّه: إنّ التّجويد هو العلم الذي يُعنى بكيفية الوصول إلى منتهى الإتقان في التأدية الصّوتية لأصوات القرآن الكريم من خلال معرفة مخارج الأصوات العربيّة وصفاتها وما يتعلّق بها من أحكام تجاوريّة؛ أي: دراسة الصّوت اللغويّ في القرآن الكريم إفرادا وتركيبا، وبالتّالي فعلم التّجويد علم صوتيّ بحت، صوتيّ الدّوافع والأبعاد والموضوع والغاية والمنهج.

3.2 المسار التّاريخي لمصطلح التّجويد:

ذكر ابن الجزريّ أنّ أوّل من ألّف في علم التّجويد هو أبو مزاحم الخاقانيّ (ت325هـ)؛ حيث ألّف قصيدته الخاقانيّة المتكوّنة من واحد وخمسين بيتا، حوت مواضيع من علم التّجويد، قال ابن الجزريّ عنه:« هو أوّل من صنّف في التّجويد فيما أعلم، وقصيدته الرّائية مشهورة، وشرحها

---

[1] الحسن بن قاسم المرادي: المفيد في شرح عمدة المجيد في النّظم والتّجويد، تح: جمال السيد رفاعي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر، د ط، 2001، ص57.

[2] أبو الفتح جعفر السّنهوريّ: الجامع المفيد في صناعة التجويد، تح: مولاي محمد الإدريسي الطاهري، دار ابن حزم، لبنان، ط1، 2010، ص154.

الحافظ أبو عمرو»[1]، وينقل غانم قدّوري أنّ أوّل ظهور لكلمة "التّجويد" نجدها عند ابن مجاهد[2]، وقد نقلها الدّاني عنه في قوله:« حدّثني الحسين بن شاكر السّمسار، قال: حدّثنا أحمد بن نصر، قال: سمعت ابن مجاهد يقول: اللّحن في القرآن لحنان: جليّ وخفيّ، فالجليّ لحن الإعراب، والخفيّ ترك إعطاء الحرف حقّه من تجويد لفظه»[3]، وعليه فإنّ بدايات ظهور التجويد باعتباره مصطلحا علميّا لم ترد إلاّ بعد ابن مجاهد.

بعد تتبّعنا لما هو بين أيدينا من مصنّفاتٍ لعلماء التّجويد وجدنا أنّ أغلبها تنسب إلى الدّاني التعريف الاصطلاحيّ لعلم التّجويد، ودليلنا النصُّ الذي نقلناه سابقا عنه؛ غير أنّ هذا النصّ نجد أحمد بن أبي عمر الأندرابيّ ينقله عن أبي الفضل الخزاعيّ، فقال:« وقال الشّيخ أبو الفضل محمّد بن جعفر الخزاعيّ –رحمه الله –: التّجويد أفضلُ من الجوهر، و أعزُّ عند العلماء من الكبريت الأحمر، و هو حلية التّلاوة، وزينة القراءة، وهو إعطاء الحروف حقوقها وترتيبُها مراتبها، وردّ الحرف من [الحروف][4] المعجم إلى مخرجه وأصله، وإلحاقه بنظيره وشكله، وإشباع لفظه ولفظ النّطق به؛ لأنّه متى ما كان بغير ما حَكَيتُ من وصفه؛ زالَ عن تأليفه ورصفه، و ليس بين التّجويد وتركه إلاّ رياضةُ مَن تدبّره بقلبه»[5]، وقد نُسب نصّ التّعريف الاصطلاحيّ للتّجويد من قبلُ إلى الدّاني أو إلى الخزاعيّ (ت408هـ)، حتّى كتب الله ظهور كتاب "المجزي في معرفة القرّاء السّبعة" لمحمّد بن أبي قاسم الحمزيّ (ت بعد389هـ) الذي يُبيّنُ لنا فيه صاحبَ النّصّ الذي هو

---

[1] ابن الجزريّ: غاية النّهاية في طبقات القرّاء، مكتبة ابن تيمية، مصر، د ط، د ت، ج2، ص321.

[2] ينظر: غانم قدوري الحمد: الدراسات الصوتية عند علماء التّجويد، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2007، ص17.

[3] الدّاني: التحديد، ص116.

[4] هكذا وردت في المطبوعة، والصواب: حروف.

[5] أبو عبد الله أحمد الأندرابيّ: الإيضاح في القراءات، تح: منى عدنان، أطروحة دكتوراه، إشراف: غانم قدوري الحمد، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للبنات، جامعة تكريت، العراق، ماي 2002، ص344.

أبو بكر الشّذائيّ (ت370هـ) شيخ أبي الفضل الخزاعيّ؛ وقد نقل القولَ ضمن خطبة طويلة من كتابٍ للشّذائيّ اسمه "معرفة الوصول إلى العلم بتجويد ألفاظ القرآن" وهو كتاب مفقود إلى يوم النّاس هذا، وقد وقفت على كتاب الحمزيّ وعلى نصّ الشّذائيّ فيه بعد أن أفادتني به محقّقته أفنان قبوري جزاها الله خيرا[1]، وسننقل نصّ الشّذائيّ ليتبيّن النّقل وأصل النصّ الذي يذكره الدّاني وعزاه الأندرابيّ (ت590هـ) إلى أبي الفضل الخزاعيّ، يقول الحمزيّ:« باب التّنبيه على الحرص على التّجويد وتسهيل طريقته. اعلم أرشدك الله أنّ الشّذائيّ البصريّ – رحمه الله – ألّف كتابا ترجمه بكتاب "معرفة الوصول إلى العلم بتجويد ألفاظ القرآن" ذكر في أوّله:" أمّا بعد: فإنّ فرض النّصيحة لإخواننا المتوسّمين بتقويم الألفاظ، متعلّمي القرآن، ألزمني تعريفهم ووصفَ علمِ التّجويد بالدّلائل والتّحديد، فاستمع أيها الوارد عليه كتابي هذا بحضور قلبك وخفض جناحك؛ تكتَسب بذلك فهم الخطاب. اعلم أنّ التّجويد حلية التّلاوة، وزينة القراءة، وهو إعطاء الحروف حقوقَها، وترتيبُها مراتبها، وردّ الحرف من حروف المعجم إلى مخرجه وأصله، وإلحاقه بنظيره، وإشباع لفظه، ولطف النّطق به؛ لأنّه متى كان غير ما حكيتُ من وصفه؛ زال عن تأليفه ورصفه، وليس بين التّجويد وتركه؛ إلاّ رياضة من تدبّره بفكّه"»[2]، وقد نقل الدّانيّ نحو أربع صفحات من كتاب التّحديد من كتاب الشّذائيّ؛ بل إنّ نصّ ابن مجاهد حول اللحن الجلي والخفيّ نقله لنا الدّاني عن الحسين عن الشّذائيّ عن ابن مجاهد، ومعلوم أنّ الشذائيّ من تلاميذ ابن مجاهد والخاقانيّ[3]، والنّاظر في مصنّفات الدّاني؛ كشرح الخاقانيّة أو التحديد أو الإدغام الكبير أو التّيسير يجد كثيرا من الأقوال والنّصوص التي ينقلها الدّاني عن الشّذائيّ، والشّذائيّ هو شيخ السّعيدي (ت بعد400هـ) صاحب

---

[1] أصل تحقيق الكتاب رسالة علميّة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في القراءات من كلية الدعوة وأصول الدّين من جامعة أمّ القرى، سنة 2019م.

[2] محمد بن أبي قاسم الحمزي: المجزي في معرفة القراء السّبعة وقراءاتهم، تح: أفنان قبوري، أطروحة دكتواره، إشراف: محمد توم بشارة، كلية الدّعوة وأصول الدّين، جامعة أمّ القرى، 2019، ص61.

[3] ينظر: ابن الجزري: غاية النهاية في طبقات القراء، 144/1.

كتاب "التنبيه على اللحن الجليّ واللّحن الخفيّ" الذي كان يعدّ أوّل مصنّف خاصّ بعلم التّجويد[1]؛ إلاّ أنّه قد تبيّن لنا بظهور كتاب الحمزيّ أنّ أوّل مصنّف في علم التّجويد مضمونا واصطلاحا هو كتاب الشّذائيّ تلميذ الخاقانيّ، كما أنّ الحمزيّ الذي ألّف كتابه السّابق في القراءات بعد الشّذائيّ – لقرينة قوله: رحمه الله – قد أفرد بابا للتجويد؛ ممّا يدلّ على أنّ علم التّجويد قبل السّعيديّ كان قد بلغ مرحلة كبيرة من التطّور ووضوح الموضوع والمنهج، وبهذا يمكننا القول – وفق ما وصل إلينا– إنّ علم التّجويد قد ظهر علما مستقلاّ معلومَ الموضوع والغاية والمنهج مع أبي بكر الشّذائيّ قبل ظهور كتاب "الرّعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة" لمكّي بن أبي طالب و"التحديد في الإتقان والتّجويد" لأبي عمرو الدّاني، وقد نصّ مكيّ في مقدّمة كتابه أنّه فكّر في تأليفه سنة 390هـ ثمّ ترك الفكرة؛ إذ لم يجد مؤلَّفا سبقه، ثمّ عقد العزم وأتمّه بعد ذلك بنحو ثلاثين سنة؛ أي في حدود سنة 420هـ[2]، وعليه فإنّه لم يقف على كتاب التحديد للداني ولا كتاب الشّذائيّ، وتأليف مكي لكتاب الرعاية من غير اطّلاع منه على كتب السابقين في علم التّجويد يعكس عبقريّة الرّجل، خاصة وأنّه صرّح بأنّه جمع مواضع علم التجويد المتناثرة في كتب المتقدّمين والمتأخّرين. ثمّ توالت الكتب في علم التّجويد من القرن الرّابع للهجرة إلى القرن الثاني عشر للهجرة مع أبي بكر المرعشي الملقّب بساجقلي زادة في كتابه "جُهد المقل"[3].

وما يزيدنا تأكيدا حول هذا هو قول الشّذائيّ في خطبة كتابه:« واعلم أنّ ما ذكرته لك من التّنبيه على طلب التّجويد، وعلم الإدغام، وغيره من معرفة المخارج؛ مفتقرٌ إلى المشافهة به

---

[1] ينظر: غانم قدوري: علم التّجويد دراسة صوتية ميسّرة، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2005، ص24.

[2] ينظر: مكي القيسي: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تح: أحمد حسن فرحات، دار عمار، الأردن، ط3، 1996م، ص52.

[3] ذكرنا في مقدّمة هذا البحث علّة التحديد بهاته الفترة الزمنية. كما عقد غانم قدوري مبحثا كاملا تتبّع فيه كتب علم التجويد المخطوطة والمطبوعة. ينظر: غانم قدوري: الدراسات الصوتية، ص24–44.

لغموضه، وصعوبة تحصيله، وتعذّر تلخيصه؛ إلاّ بنطق متكلّف مأثور عن الأئمّة، وقد كان النّاس فيما مضى يأخذون بالقراءة ملافظة تعظيما لشأنها، وأنّ الرّواية من غير أداء لا تستوعب اللّفظ ولا تعرب عنه، حتّى نشأ قوم جهلة سهّلوا من ذلك على اتّباعهم ما كان صعبا، ورخّصوا لهم منه ما عكفوا عليه وقنعوا به»[1]، ما يدلّ على أنّ موضوع علم التّجويد قد تحدّدت معالمه في معرفة مخارج الحروف وصفاتها، وما ينشأ لها حال التّركيب، وجعَل عمدتها الإدغام، وسمّاه "علمَ الإدغام"، كما أسهمت أمور متعدّدة في اكتمال ظهور علم التّجويد بسرعة وتفرُّدِ المصنّفات فيه، – وقد علمتَ أنّ أوّل مصنّف يُعنى ببعض مسائله – مع عدم ظهور مصطلح التجويد – كان مع الخاقانيّ، وأوّل ظهور لمصطلح التّجويد مع تحديد جميع معالمه كان مع تلميذه الشّذائيّ – ومن بين تلك الأمور:

- وجود كثير من المسائل الصّوتيّة مبثوثةً في كتب اللّغويّين والنّحاة من قبل.
- استقرار علم القراءة باشتهار القرّاء السّبعة؛ ما جعل الاهتمام بكيفيّة الأداء والعناية بتجويد اللّفظ يظهرُ ويتجلّى مستقلاّ.
- شهرة ابن مجاهد وما أوتي من علم وقَبول، فقد كانت أقواله وتنبيهاته حول اللّحن لبنة لتأسيس علم يهتمّ بذلك.
- مكانة الخاقانيّ العلميّة وشهرة قصيدته، فقد ضارعها كثير من أهل القرآن وكبار القرّاء، منهم اللالكائيّ[2]، وأبي الحسن الملطي[3]، وقد قال الدّاني عن رائيّة الخاقانيّ في شرحه لها:« والذي دعانا إلى شرح هذه القصيدة وتلخيص معانيها: ما رأيناه من استحسان خواصّ النّاس وعوامّهم لها، وشدّة اهتبال قرّاء القرآن بها، وأخذهم أنفسَهم بحفظها، وسؤال

---

[1] الحمزي: المجزي، ص69.

[2] ينظر: ابن الجزري: غاية النهاية، 86/2.

[3] ينظر: المرجع نفسه، 67/2.

أكثرهم عن معانيها، وما وقفنا عليه من إتقان صناعتها وسلامتها، وحُسن سبكها، وتهذيبِ ألفاظها، وظهور معانيها، وسلامتها من العيوب، ووفور حظّها من الجودة»[1].

وإجمالا فإنّ مسار نشأة "علم التّجويد" قد بدأ مع المرحلة الثّانية من مراحل ظهور علم القراءة؛ أي: في الرّبع الأوّل من القرن الرّابع للهجرة، حيث كانت اللّبنة فيه لابن مجاهد الذي يعدّ مرجعيّة تاريخيّة لكلا العِلمين، من خلال الإشارة إلى اللّحون في القراءة واستعمال مصطلح التّجويد، وإلى تسبيع القرّاء، وصنّف الخاقانيّ – وهو من طبقة ابن مجاهد – أوّل مصنّف يحوي مسائل من علم التّجويد دون ورود مصطلح التجويد، ثمّ في النّصف الثّاني من القرن الرّابع ألّف تلميذه الشّذائيّ أوّل مصنّف مكتمل في علم التّجويد – فيما وصل إلينا – حوى من خلال خطبة الكتاب لفظ التجويد وتعريفه الاصطلاحيّ الذي اشتهر عزوه إلى الدّاني أو الخزاعيّ، وكذا مسائل ومواضيع علم التّجويد والغاية منه، ثمّ ألّف السّعيديّ تلميذ الشّذائيّ رسالة في التنبيه على اللّحن الجليّ واللّحن الخفيّ، وقد كانت تعدّ هذه الرّسالة قبل ظهور كتاب الحمزيّ أوّل مصنّف في علم التّجويد، ثمّ ألّف مكّيّ كتابه الرّعاية في الرّبع الأوّل من القرن الخامس الهجريّ، وفي تلك الفترة أو بُعيدها ألّف الدّاني كتابه التحديد الذي يمكننا القول من خلال النّقل الطّويل فيه عن كتاب الشّذائيّ لتعريف التجويد إنّه تنقيح وتطوير لكتاب الشّذائيّ وارتكاز عليه، ثمّ توالت كتب التّجويد؛ كـ"الموضح في التّجويد" للقرطبي (ت461هـ)، و"التمهيد في معرفة التّجويد" للهمذاني العطّار (ت569هـ)، و"التمهيد في التجويد" لابن الجزريّ، وشروحات منظومته في علم التّجويد "المقدّمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه" والمشتهرة بالجزريّة.

- **ما بين علم القراءة وعلم التّجويد:**

[1] أبو عمرو الدّاني: شرح قصيدة أبي مزاحم الخاقانيّ، تح: غازي بنيدر العمري، دار الشعار، السعودية، نسخة إلكترونية نشرها المحقق عبر حسابه على تويتر https://twitter.com/G3mri، ج2، ص08.

من خلال النّصوص السّابقة عن التّجويد ومفهومه وما ذكرناه من نبذة عن نشأة علم القراءة؛ يمكن القول إنّ هناك تكاملا معرفيّا بين العِلمين، وإن كان ظاهر الأمر يوحي باتّحادهما؛ غير أنّ علم القراءة علم يهتمّ بعزو اللّفظ وتثبّت طرق الأداء وتحريرها، فهو علمُ روايةِ اختلافِ الأئمّة والقرّاء في طريقة الأداء، خلافا لعلم التّجويد الذي يعتبر علما يهتمّ بالجانب الأدائيّ للفظ القرآنيّ، فهو دراية بآليّات النّطق للفظ القرآنيّ من غير الخوض في اختلافات القرّاء، يقول المرعشيّ في توضيح الفرق بين العِلمين:« إن قلت: ما الفرق بين علمي التّجويد والقراءات؟ قلت: علم القراءات علم يُعرف فيه اختلاف أئمّة الأمصار في نظم القرآن في نفس حروفه أو في صفاتها، فإذا ذُكر فيه شيء من ماهية صفات الحروف؛ فهو تتميم، إذ لا يتعلّق الغرض به، وأمّا علم التّجويد فالغرض منه معرفة ماهيات صفات الحروف، فإذا ذُكر فيه شيء من اختلاف الأئمّة؛ فهو تتميم»[1]، ويقول الطّاهر زواوي:« وعلم القراءة وعلم التّجويد يرتبطان ويتعاضدان في توضيح وتبيان ما يتعلّق بتلاوة القرآن الكريم على الوجه الأكمل والمعنى التامّ، ويبحث علم القراءات في كيفيّة النّطق وأداء الكلمة – اللفظة – القرآنيّة من مدّ وقصر وإمالة وإشمام أو تخفيف أو تشديد – اتّفاقا أو اختلافا – تبعا لأئمّة القراءة على الوجه القطعيّ الصّحيح الذي وصل إلينا فيه القرآن متواترا مجوّدا مرتّلا عن النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، بإجماع أهل العلم، فأنت ترى أنّ القراءة لفظ والتّجويدَ أداء»[2]، ولذلك عُدّ علمُ القراءة علمَ نقلٍ ورواية، وعلمُ التّجويد علمَ فهمٍ ودرايةٍ، وعلمُ القراءة علم اختلاف وعلمُ التّجويد علم اتّفاق؛ لأنّ المعتبَر فيه هو الفهم الصّوتي الدّقيق، وبهذا يمكن تفسير كثير ممّا يظهر في ثنايا هذا العمل من المسائل التي تطرّق إليها علماء التّجويد أو التي فاتتهم.

---

[1] أبو بكر المرعشي: جهد المقلّ، تح: سالم قدوري الحمد، دار عمار، الأردن، ط2، 2008، ص110.

[2] الطاهر زواوي: الميسّر المفيد في فنّ التلاوة والتّجويد، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2019، ص31.

3. الدّرس الصّوتيّ قبل ظهور علم التّجويد:

يعدّ القرآن الكريم محور الدّراسات العربيّة في نشأتها، وتعدّدت العلوم المتعلّقة بالعربيّة؛ كونها لغة الدّين ومفتاح الفهم لكتاب الله العزيز، وتنوّعت معها العلوم المتعلّقة بمستويات اللغة من حيث أصواتها ومعجمها وتراكيبها ودلالاتها وحتّى رسمها، وسنذكر بإيجاز أهمّ معالم الدّرس الصّوتي قبل ظهور علم التّجويد، وقد كانت هاته المعالم مرتكزا اعتمد عليه المجوّدون وانطلقوا منه في التّأصيل لعلم صوتيّ خالصٍ.

إنّ أُولى الإشارات العلميّة في الصّوتيّات كان مع تلك المحاولات لأبي الأسود الدّؤليّ في الوصف الصوتيّ لصوائت اللغة العربيّة، تلته محاولات تلامذته من بعده، كما أنّ أوّل مصنّف ورد فيه دراسة لأصوات العربيّة هو معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيديّ[1]، فقد ألّف معجمه وبوّبه وفق تبويب صوتيّ ما جعله يُفرد لأصوات العربيّة مبحثا في مقدّمة كتابه؛ ليكون وسيلة لتوضيح أسس التبويب، فدرس مخارج الحروف وسمّاها[2]، وإنّما كانت الغاية من الدّراسة معجميّةً لا صوتيّة، إذ اقتضاه منهجه التبويبيّ على حسب الأصوات[3].

---

[1] للاستزادة ينظر مثلا: كتاب أحمد محمد قدور: أصالة علم الأصوات عند الخليل، دار الفكر، سوريا، ط2، 2003م.

[2] ينظر: الخليل بن أحمد: معجم العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، لبنان، د ط، د ت، ج1، ص57،58.

[3] لا يمكن الجزم بأنّ الدراسة الصّوتيّة عند الخليل توقّفت عند ذكر مخارج الحروف فقط؛ لأنّ كثيرا من آرائه نقلها لنا من بعده ومنهم تلميذه سيبويه، حيث أحصى حنّا حدّاد ذكر سيبويه لشيخه الخليل فوجده 548 مرّة بين تصريح وتعريض. ينظر: حنّا حدّاد: الخليل بن أحمد والكتاب لسيبويه، مقال منشور بمنتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية.
http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=22010

ثمّ نجد الدّراسة الصّوتيّة تزداد تعمّقا مع تلميذه سيبويه، حيث حفل "الكتاب" بمباحث صوتيّة عديدة أهمّها دراسته للصّوت اللّغوي من حيث المخارج وكذا الصّفات؛ لكنّ دراسته المستفيضة للأصوات العربيّة إفرادا وما يعتريها تركيبا ذكرت في "باب الإدغام" في آخر الكتاب[1]؛ لأنّها كانت دراسة صوتيّة لتفسير ظاهرة الإدغام والتأصيل للمسائل الصّرفيّة، يقول سيبويه:« وإنما وصفت لك حروف المعجم بهذه الصّفات؛ لتعرف ما يحسُن فيه الإدغام وما يجوز فيه، وما لا يحسُن فيه ذلك ولا يجوز فيه، وما تُبدِله استثقالا كما تُدغم، وما تُخفيه وهو بِزنة المتحرِّك»[2]، ويقول ابن يعيش:« لمّا كان الغرض من الإدغام تقريب الأصوات بعضها من بعض وتداخُلَها – والحرفُ إنّما هو صوتٌ مقروعٌ في مخرج معلوم – ؛ وجب معرفةُ مخارج الحروف ليُعْلَم المتقارب من المتباعد»[3]. وتتوالى الدّراسات الصّوتيّة عند النّحاة في كتبهم؛ لكنّها دراسات متناثرة ومتعلّقة في مجملها بالدّرس الصّرفي، وبقيت كلّها ذات منطلق صوتيّ وهدف صرفيّ، وإن كنّا نرى أنّ مصنّفات من جاء بعد سيبويه كانت ترتكز في أكثرها على ما تقرّر في الكتاب، ومن هؤلاء نجد المبرّد وقد اندرجت المسائل الصّوتية في كتابه "المقتضب" في باب الإدغام كما أسلفنا[4]، وابن السّرّاج في كتابه "الأصول في النّحو"[5].

ويخرج الدّرس الصّوتيّ مع ابن جني من التّعلقّ بالدّرس اللّغوي النّحويّ؛ والصّرفي خاصّة، ويصبح ذا استقلاليّة، فينهض "بأعباء الصّوت اللغويّ بما يصحّ أن نطلق عليه اسم الفكر

---

[1] ينظر: سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط3، 1988م، ج4، ص431.

[2] سيبويه: الكتاب، 436/4.

[3] ابن يعيش: شرح المفصّل للزمخشريّ، تح: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2001م، ج5، ص516.

[4] ينظر: المبرّد: المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، لبنان، د ط، د ت، ج1، ص197.

[5] ينظر: ابن السرّاج: الأصول في النّحو، تح: عبد الحسين فتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، د ط، د ت، ج3، ص399.

الصّوتيّ، إذ تجاوز مرحلة البناء والتّأسيس إلى مرحلة التأصيل والنّظريّة"[1]، والنّاظر في مقدّمة كتابه "سر صناعة الإعراب" يدرك الفكر الصّوتيّ الذي تأسّس وفقه الكتاب، وقد ذكر فيه صراحةً علميّةَ البحثِ الصّوتي بعد أن شبّه ما يتعلّق بالأصوات اللغوية بآلات الموسيقى فقال:« وإنّما أردنا بهذا التمثيلِ الإصابةَ والتّقريب، وإن لم يكن هذا الفنّ ممّا لنا ولا لهذا الكتاب به تعلّق، ولكن هذا القبيل من هذا العلم – أعني: علم الأصوات والحروف – له تعلّق ومشاركة للموسيقى؛ لِمَا فيه من صنعة الأصوات والنَّغم»[2]، وبهذا اعتُبر ابن جنيّ رائد الصّوتيات العربيّة ومؤسّسها[3]، لكن بالرّجوع إلى نشأة علم التّجويد باعتباره علما صوتيا خالصا يمكننا القول إنّ علم الأصوات عند العرب قد خرج من التأسيس إلى التّنظير مع المجوّدين ابتداء من الشّذائيّ الذي مرّ معنا واكتمل علما مع ابن جنّي ونضج مع مكّي والدّاني ومن تبعهما من علماء التّجويد، حتّى صار الصّوت يُدرس في جوانبه المختلفة كالجانب الفيزيائيّ مع ابن سينا (ت428هـ)، ويمكننا القول بلا شكّ ولا ريب بعد هذا إنّ القرن الأوّل للهجرة قرن تمهيد العلوم، وإنّ القرن الثّاني قرن علم اللّغة، وإنّ القرن الثّالث قرن علم القراءة، وإنّ القرن الرّابع كان قرن الصّوتيّات العربيّة بامتياز، بدءا من الفارابي (ت339هـ) وجهوده، ثمّ الخاقانيّ والشّذائيّ وصولا إلى ابن جني وابن سينا ومكيّ الذي أقرّ بأنّه في أواخر القرن الرّابع فكّر بتأليف كتاب الرّعاية.

وختاما فإنّ علم التّجويد باعتباره علما صوتيّا – والصّوتيات عامّة – قد تأخّر عن الظّهور إذا ما قورن بعلوم لغويّة أخرى، رغم كونه يهدف بالأساس إلى صون اللفظة القرءانيّة من التّحريف أو تحوّلِ أصواتها، ونحن نرى أنّ هذا البعد الغائيّ لعلم التّجويد هو السّبب ذاته الذي أخّر ظهوره،

---

[1] محمد حسين علي الصّغير: الصّوت اللغويّ في القرآن، دار المؤرّخ العربي، لبنان،ط1، 2000م، ص56.

[2] ابن جني: سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2000م، ج1، ص22.

[3] ينظر: فوزية سرير عبد الله: سر صناعة الإعراب بين النّحو والصّوتيات الوظيفية، دار مجدلاي للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2015م، ص131.

فغاية علوم اللغة من حفظ القرآن من اللّحن في زمن الصّحابة كانت على مستوى الإعراب والتّركيب، ولذا انكبّ العلماء في دراسة أبنية اللغة في نُظُمها التركيبية، وتناولوا الصّوت اللّغوي بما يخدم هذا البعد، خصوصا وأنّ الفصاحة باقية، والفصاحة تقتضي سلامة أصوات اللغة، ثمّ كان الاهتمام بحفظ القرآن وتدوينه وجمع القراءات موازيا لهذه الثّورة العلميّة اللغوية، فظهرت القراءات واستقرّت وبلغت علومُ اللّغة تقدّما ونُضجا معها؛ ما جعل كتب الاحتجاج والتوجيه في القراءات تظهر أيضا، كما أنّه بعد هذا الاستقرار في القراءات (=نصطلح عليه بالحفظ العامّ) ظَهر اللّحن بذهاب الفصاحة في القرن الرّابع الهجري (=الحدّ الزمني للاحتجاج) وظهرت معه بعض الانحرافات الصّوتيّة، فبدأ الاهتمام بعلم أصوات اللفظة القرآنيّة (=نصطلح عليه بالحفظ الخاصّ) متجلّيا في علم التّجويد.

المبحث الثّاني:

المسائل الصّوتيّة عند علماء التجويد

المبحث الثاني: المسائل الصّوتيّة عند علماء التجويد.

استند علماء التّجويد في بحثهم الصّوتي على سابقيهم من علماء اللغة والنّحاة، ولا غرو في هذا؛ إذ العلوم تراكمية، فأخذوا ممّا قرّره الخليل وسيبويه والمبرّد، ومن بعدهم ابن جنّي وابن الحاجب وابن يعيش والرّضيّ وغيرهم، وكان للمجوّدين إسهاماتهم الخاصّة في تأصيلهم للمسائل الصوتية، وسنذكر في هذا الجانب النّظريّ – ممّا وقفنا عليه في مصنّفاتهم التي وصلتنا واطّلعنا عليها– المسائلَ الصّوتيّة المختلفة التي درسها علماء التّجويد من حيث هي موضوعات هذا العلم، وسيكون ذِكرنا لها من قبيل الإشارة والتّمهيد لِما سيأتي في الجانب التّطبيقي من الدّراسة؛ لأنّ موضوع بحثنا ومنهجيّته يقتضيان الإيجاز في مثل هاته المفاهيم؛ إذ ليس عملنا حول الدّرس الصّوتي التّجويدي بقدر ما هو حول عللهم الصّوتيّة[1]، ونقسّم المسائل الصّوتيّة التجويدية إلى ما هو متعلّق بحالة الإفراد وإلى ما هو متعلّق بحالة التّركيب جريا على منهج علماء التجويد في تقسيم المباحث الصّوتيّة.

أوّلا: المسائل الإفراديّة:

1. مفهوم الصّوت والنَّفَس:

ذكر علماء التّجويد الصّوت وعرّفوه باعتباره مادّة اللغة وأصلها، وقد كان لابن جنّي تأثير على المجوّدين في تحديد مفهوم الصّوت، يقول عبد الوهّاب القرطبيّ (ت461هـ):« فالحروف هي مقاطع تَعرض للصّوت الخارج مع النَّفَسِ ممتدّا مستطيلا، فتمنعه عن اتّصاله بغايته، فحيث ما

[1] للتفصيل أكثر فيما يتعلّق بموضوعات الدّرس الصوتي عند المجوّدين يراجع: غانم قدوري: الدراسات الصوتية عند علماء التّجويد.

عرض ذلك المقطع سُمّي حرفا»[1]، ونحسب أنّ هذا النصّ للقرطبي قد نقله عن ابن جنّي حين قال:« اعلم أنّ الصّوت عَرَض يخرج من النَّفَسِ مستطيلا متّصلا، حتّى يَعرض له في الحلق والفم والشّفتين مقاطعُ تثنيه عن امتداده واستطالته فيسمّى المقطع أينما عرض له حرفا»[2]، ثمّ نجد الزّيادة والتفصيل في مفهوم الصّوت والنَّفَس من بعد، فيقول شهاب الدّين القسطلاني (ت 923هـ):« ومادّة الحرف الصّوتُ، والصّوتُ: هواء متموّج متصادم بين جسمين، والحرف صوت معتمِد على مقطع محقّق أو مقدّر، ويختص بالإنسان»[3]، ويقول طاش كبري زاده (ت968هـ):« اعلم أنّ الهواء الخارج من داخل الإنسان إن خرج بدفع الطَّبع؛ يسمّى نفَسا – بفتح الفاء –، وإذا خرج بالإرادة وعرض له تموّج بتصادم جسمين؛ يسمّى صوتا، وإذا عرض للصّوت كيفيّاتٌ مخصوصة بسبب آلات مخصوصة؛ يسمّى حروفا»[4]، و وعليه فمادّة الحرف هو الصّوتُ، ومادّة الصّوت هو النّفَس أو الهواء المندفع من الرّئتين[5]، والهواء باعتباره ناقلا للتموّجات النّاجمة عن ذبذبة الوترين الصّوتيّين فإنّ المرعشيّ سمّاه "النّفَس المسموع" وإلاّ فهو هواء[6]، وبذلك فليس كلّ صوت حرفا، وإنّما يكون

---

[1] عبد الوهاب القرطبي: الموضح في التجويد، تح: غانم قدوري، دار عمار، الأردن، ط1، 2000م، ص71.

[2] ابن جني: سر صناعة الإعراب، 19/1.

[3] أحمد بن محمد القسطلاني: اللآلئ السنيّة شرح المقدمة الجزرية، تح: عبد الرحيم الطرهوني، دون دار نشر، ص351. وينظر: عبد الدّائم الأزهريّ: الطرازات المعلّمة في شرح المقدمة ، تح: عبد الرحمن بدر، دار الصحابة للتراث، مصر، د ط، 2005م، ص39.

[4] عصام الدين طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية، تح: محمد سيدي محمد الأمين، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، د ط، 1421هـ، ص89.

[5] ينظر: أحمد بن محمد القسطلاني: لطائف الإشارات لفنون القراءات، تح: عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، د ط، 1972، ج1، ص183.

[6] ينظر: المرعشي: جهد المقل، ص123.

للحرف وجود حين يحدث الاعتراض في جهاز النّطق[1]، وهذا لا يكون إلاّ في اللّغة؛ لأنّها وجود صوتيّ بشريّ، ولذلك فالحرف عند علماء التّجويد هو الصّوت المنتَج من آلة النّطق فقط.

2. منهج ترتيب المخارج وحروفها:

انتهج علماء التّجويد منهج التّرتيب التصاعديّ في تحديد مخارج الحروف جريا على متقدّميهم من أمثال الخليل وسيبويه، وهو منهج التراثيّين عامّة، وقد ذكروا أنّ علّة هذا المنهج في التّرتيب هي اعتبار جريان الهواء الذي هو أصل الصّوت، يقول أحمد بن الجزريّ (ت في حدود 835هـ):« كلّ مقدار له نهايتان أيّتهما فرضت أوّله كان مقابله آخره، ولمّا كان وضع الإنسان على الانتصاب؛ لزم منه أن يكون رأسه أوّله، ورِجلاه آخره، فإن كان كذلك؛ كان أوّل المخارج الشّفتين؛ وأوّلهما ممّا يلي البشرة. وثانيها اللّسان؛ وأوّله ممّا يلي الأسنان وآخره ممّا يلي الحلق. وثالثها الحلق؛ وأوّله ممّا يلي اللّسان وآخره ممّا يلي الصّدر، ولو كان وضع الإنسان على التّنكيس؛ لانعكس، ولمّا كان مادّة الصّوت الهواءُ الخارج من داخلٍ؛ كان أوّله آخرَ الحلق، وآخره أوّل الشّفتين، فرتَّب النّاظم الحروف باعتبار الصّوت وفاقا للجمهور»[2]، ويقول السّنهوريّ:« وقدّمنا الحلقيّة على اللّسانيّة، وأخّرنا الشّفهيّة؛ لأنّ مادّة الصّوت – الذي هو الهواء – يخرج من داخل إلى خارج، من غير عكس؛ ولأنّ وضع الإنسان على الانتصاب، فرأسه أعلاه، ولهذا بدأنا به»[3]، وهذا

---

[1] هناك قسم من الأصوات اللغوية يحدث من غير اعتراض وهي الصّوائت؛ غير أنّ المقصود بالاعتراض ههنا هو حدوث التصادم للهواء المندفع في آلة النّطق بين أعضاء النّطق ممّا يجعل الصّوت يتّصف بصفات صوتيّة وفق هذا الاعتراض فيصير حرفا؛ وعليه فحروف المدّ أصوات لغوية أيضا باعتبار حدوث الاعتراض على مستوى الحنجرة كما سيأتي التّفصيل فيه إن شاء الله تعالى، ولذلك قال القسطلاني في التعريف أعلاه:« والحرف صوت معتمِد على مقطع محقّق أو مقدّر، ويختص بالإنسان».

[2] أحمد بن الجزري: الحواشي المفهمة في شرح المقدّمة، تح: عمر عبد الرزاق معصراتي، الجفان والجابي، سوريا، د ط، 2006م، ص53.

[3] أبو الفتح السّنهوريّ: الجامع المفيد في صناعة التّجويد، ص208.

هو منهج جمهور المتقدّمين، وقد تابعهم في ذلك من جاء بعدهم من المصنّفين وشرّاح الجزريّة، وبالتّعليل نفسه علّلوا هذا الترتيب[1]. وبالتّالي فوفق هذا الترتيب يكون المَعلَمُ المحدّدُ هو اتّجاه الهواء، وعليه فمفهوم المخرج الأقصى هو المخرج الأدخل إلى الرّئتين، ومفهومُ المخرج الأدنى بالعكس، أي: هو الأدنى نحو الشّفتين.

3. جهاز النّطق وتحديد المخارج العامّة لأصوات العربيّة:

أعطى علماء التّجويد تحديدا للمخارج العامّة للأصوات اللغوية وتفصيلاتها، وتحدّثوا عن جهاز النّطق، فاصطلح القرطبيّ عليه بآلة النّطق، يقول:« ... فلأنّ حروف الحلق تباعدت عن مخرج النّون، وهي محتاجة إلى تمكّن آلة النّطق بها»[2]، واصطلح عمر المسعديّ (ت1017هـ) عليه بالآلة الفمّيّة، حيث يقول:« ... حصل بمحض خلق الله تعالى هواء تدفعه القوّة الإنسانية إلى المحلّ المراد، فينقرع فيه بالآلة الفمية»[3]، كما نجده يعقد عنوانا للأسنان؛ لأنّها جزء من المخارج التي لها دور في إنتاج الأصوات، ونحن نرى أنّ مصطلح القرطبي أشمل مدلولا وأدقّ مفهوما من اصطلاح المسعديّ؛ ذلك أنّ نسبة الآلة إلى النّطق أولى من نسبتها إلى الفم، فقد يُوهِم الاصطلاحُ بالآلة الفمّيّة انفرادَ الفم دون غيره من المخارج في إنتاج الحرف، وبذلك فمصطلح الآلة الفمّيّة يقصي مخارج أخرى؛ وإن كنّا نعتذر للمَسعديّ بهذا الاصطلاح استنادا إلى شمولية الفم وخروج أغلب الحروف منه.

---

[1] ينظر: القسطلاني: لطائف الإشارات، ص189. وزكريّا الأنصاري: شرح المقدّمة الجزرية، مراجعة: محيي الدين الكردي، وتعليق: محمد غياث صبّاغ، مطبعة الشام، سوريا، ط4، 1996م، ص33. وسيف الدين الفضالي: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية، تح: عزة معيني، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، ط1، 2005م، ص73.

[2] القرطبي: الموضح، ص172.

[3] عمر المسعديّ: الفوائد المسعديّة، تح: جمال السيّد رفاعي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر، د ط، 2005م، ص34.

وتبايَن المجوّدون في التعميم والتّخصيص للمخارج، ولم يكن مصطلح المخرج العامّ والمخرج الخاصّ موجودا عند المتقدّمين منهم الذين كان منهجهم ذكر تفصيل المخارج من أسفل صعودا إلى الشّفتين كما في كتاب الرّعاية لمكيّ أو التّحديد للدّاني أو الموضح للقرطبي، وعرّفوا المخرج بأنّه الحيّز المولّد للحرف[1]، ويزيد عبد الدّائم الأزهريّ (ت870هـ) في توضيح المصطلح فيقول:« وهو المكان الذي ينشأ منه الحرف بواسطة هواء يتموّج بتصادم جسمين من قرع عنيف»[2]، والمخرج العامّ بهذا هو المخرج الذي يشمل عدّة مخارج خاصّة، وقد انقسم المجوّدون إلى فريقين في تحديد المخارج العامّة، فمنهم من عدّها ثلاثة مخارج، يقول ابن الطّحان السُّماتيّ (ت561هـ) مبيّنا إيّاها:« وهي: الحلق، واللّسان، والشّفتان»[3]، وجعلوا بذلك الفم شاملا للجميع[4]، وهذا اختيار الدّاني من المتقدّمين كما تُفهمه عباراته في كتابه "التحديد"[5]، ومنهم من فصّل فيها وأبان أكثر وهو الصّحيح علميّا وإليه نجنح، فجعلوا المخارج العامّة خمسة، ومنهم ابن الجزريّ ومن تبعه من المتأخّرين[6]، يقول المَسعديّ في شرح منظومة الجزريّة:« تنبيهات: الأوّل: بحصر المخارج على ما ذكره النّاظم – رحمه الله تعالى – خمس جهات: الجوف، والحلق، واللّسان، والشّفتان، والخيشوم»[7]،

---

[1] ينظر: ملا علي القاري: المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، تح: أسامة عطايا، دار الغوثاني للدراسات القرءانية، سوريا، ط2، 2012م، ص71. والقسطلاني: اللآلئ السّنيّة، ص351.

[2] عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلّمة، ص31.

[3] ابن الطحان السّماتي: مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ، تح: صالح الضامن، مكتبة التابعين، جمهورية مصر، ط1، 2007م، ص35.

[4] ينظر: ابن الجزري: التمهيد، ص113. وأحمد بن الجزريّ: الحواشي المفهمة، ص09. وعبد الدّائم الأزهري: الطرازات المعلّمة، ص37.

[5] ينظر: الدّاني: التحديد، ص102.

[6] صرّح ابن الجزريّ في كتابه التمهيد بأنّ المخارج ثلاثة على المذهب الأوّل، ومعلوم أنّ كتابه التمهيد قد الف في بدايات حياته العلميّة لذلك نجد التفصيل أكثر في تحديد المخارج العامّة من خلال قصيدته الجزريّة التي ألّفها من بعد.

والخيشوم»[1]، وزيادة التفصيل نابعة من التّدقيق في المسائل الصّوتية المتعلّقة بآليّات إنتاج الأصوات اللغويّة، من ذلك ذكرهم لمخرج الغنّة (=الخيشوم)، وفصلهم بين الحلق والجوف.

4. مخارج الحروف عند علماء التّجويد:

تباينت آراء علماء التّجويد في تحديد مخارج الأصوات اللغوية، وقد كانوا في مذاهبهم متتبّعين لمن سبقهم من اللغويّين والنّحاة من حيث تحديد عدد المخارج، وقد تعمّقت دراستهم لهذا الباب من أبواب التّجويد؛ باعتباره محور علم التّجويد، حتّى سمّاه برهان الدّين الجعبري (ت732هـ) "علم الحروف" في قصيدته، حيث قال[2]:

الآنَ أَشرَعُ فِي المَقَاصِدِ بَادِئًا *** عِلمَ الحُرُوفِ فَذِي أُصُولُ مَبَانِي

وهذا الانقسام في مذاهب علماء التّجويد جاء تَبَعا لمذاهب أهل اللّغة؛ كون هؤلاء قد كانوا السّبّاقين لدراسة باب المخارج من خلال ما بيّنّاه في المبحث السّابق، ولذلك أنت ترى نسبة المجّدين في تحديد المخارج إلى اللغويّين قبلهم؛ كالخليل وسيبويه والمبرّد وقطرب، فنُسب إلى الخليل أنّ المخارج سبعة عشر مخرجا، وذهب سيبويه إلى جعل المخارج ستّة عشر مخرجا، وتابعه كثير من أهل اللغة[3]؛ إذ هو عمدةٌ في هذا الباب، ومنهم من ذهب إلى أنّها أربعة عشر مخرجا كالجرميّ وقطرب، ومذاهب المجوّدين في عدد المخارج لم تخرج عن هذه الثلاثة، وأشهر الأقوال فيها عندهم أنّ مخارج الحروف ستة عشر أو سبعة عشر. فذهب الدّاني والقرطبيّ والهمذاني

---

[1] المسعديّ: الفوائد المسعديّة، ص29.

[2] الجعبري: منظومة عقود الجمان في تجويد القرآن، مؤسسة قرطبة للطبع والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2005م، ص38.

[3] ينظر: سيبويه: الكتاب، 433/4. والمبرّد: المقتضب، 192/1. وابن جني: سر صناعة الإعراب: 60/1. وابن يعيش: شرح المفصل، 516/5.

العطّار (ت569هـ) والشّاطبيّ إلى كونها ستّة عشر مخرجا، متابعين في ذلك سيبويه وأكثر اللّغويين والنّحاة، يقول الدّاني:« فأمّا حروف المعجم فهي تسعة وعشرون حرفا، ولها ستّة عشر مخرجا»[1]، وذهب ابن الجزريّ وجمهور المتأخّرين وشرّاح الجزريّة إلى أنّ المخارج سبعة عشر، يقول ابن الجزريّ وهو يذكر مذاهب المجوّدين والنّحاة:« فقد اختلفوا في عددها، فالصّحيح المختار عندنا وعند من تقدّمنا من المحققين؛ كالخليل بن أحمد ومكّي بن أبي طالب وأبي القاسم الهذليّ وأبي الحسن شُريح وغيرهم، سبعة عشر مخرجا، وهذا الذي يظهر من حيث الاختيار، وهو الذي أثبته أبو علي بن سينا في مؤلَّف أفرده لمخارج الحروف وصفاتها. وقال كثير من النّحاة والقرّاء: هي ستة عشر؛ فأسقطوا مخرج الحروف الجوفية التي هي حروف المدّ واللين، وجعلوا مخرج الألف من أقصى الحلق، والواو من مخرج المتحرّكة وكذلك الياء، وذهب قطرب والجَرميّ والفرَّاء وابن دُريد وابن كيسان إلى أنها أربعة عشر حرفا؛ فأسقطوا مخرج النّون واللام والرّاء وجعلوها من مخرج واحد، وهو طرف اللسان، والصّحيح عندنا الأوّل لظهور ذلك في الاختبار»[2]، ولعلّنا نتوقّف في هذا النصّ عند نقطتين: فأمّا النّقطة الأولى فهي في عزوه لمذهب الخليل ومكيّ، فالنّاظر فيما هو مثبت في مقدّمة العين يجد عدد المخارج أحد عشر مخرجا، ولعلّ ذلك راجع إلى تفصيلات المخارج ممّا نُقلت عنه؛ كدأب كثير من آرائه اللغوية، والنّاظر فيما قاله مكّي في "الرّعاية" يجد أنّ ظاهر عبارته توحي بأنّ مذهبه مذهب سيبويه، فهو يقول:« اعلم أنّ سيبويه وأكثر النّحويين يقولون: إنّ للحروف ستّة عشر مخرجا، للحلق منها ثلاثة مخارج، وللفم ثلاثة عشر مخرجا، وهي

---

[1] الداني: التحديد، ص102. وينظر: القرطبي: الموضح، ص78. وأبو العلاء الهمذاني: التمهيد في معرفة التجويد، تح: جمال الدين شرف ومجدي السيد، دار الصحابة للتراث، مصر، د ط، 2005م، ص247. والقاسم بن فيرّه الشاطبي: حرز الأماني ووجه التهاني، تح: أيمن سويد، دار نور المكتبات، المملكة العربية السعودية، ط1، 2013م، ص114.

[2] ابن الجزري: النشر، 198/1.

التي ذكرناها مُبيَّنة مفسَّرة. وخالفهم الجَرميّ ومن تابعه، فقال: للحروف أربعة عشر مخرجا ...»[1]. وأمّا النقطة الثّانية؛ فهي في ذكره لابن سينا وكتابه "أسباب حدوث الحرف"، ما يدلّ على استفادة المتأخّرين من علماء التّجويد من علماء الفلسفة والطّبّ؛ غير أنّنا لا نجد لهذا أثرا كبيرا أو نقولات فيما يخصّ التّشريح ووصف أعضاء النّطق وصفا علميّا كما هو عند ابن سينا؛ لبعد علماء التّجويد عن علم الطبّ والتّشريح.

وخلاصة الاختلاف في عدد المخارج عند المجوّدين كامن في حروف المدّ، فمن عدّ المخارج ستّة عشر؛ فقد أسقط مخرج الجوف ووزّع حروف المدّ، فصار مخرج الألف مع الهمزة، والواو المدّية مع الواو الصّامتة، والياء المدّيّة مع الياء الصّامتة. وقد وقفت على مذهب ثالث لابن الطّحان؛ حيث يجعل المخارج خمسة عشر بإسقاط مخرج الخيشوم والجوف، فقال:« فمخارج الحروف المعدودة أوّلا، وهي تسعة وعشرون حرفا، خمسة عشر مخرجا في ثلاثة مواطن، وهي: الحلق، واللّسان، والشّفتان»[2] وأسقط الخيشوم؛ لأنّ من المجوّدين من يجعله مخرج صوت النّون المخفاة لا المظهرة، وما ذهب إليه ابن الطّحان مردود بنصّ المتقدّمين والمحدثين كما سيأتي.

ومجمل مخارج الحروف هو في قول ابن الجزريّ في منظومته "المقدّمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه":

---

[1] مكي: الرعاية، ص243.

[2] ابن الطحان: مرشد القارئ، ص35.

مَخَارِجُ الحُرُوفِ سَبْعَةَ عَشَرْ عَلَى الَّذِي يَخْتَارُهُ مَنِ اخْتَبَرْ

فَأَلِفُ الجَوْفِ وَأُخْتَاهَا: وَهِي حُرُوفُ مَدٍّ لِلْهَوَاءِ تَنْتَهِي

ثُمَّ لِأَقْصَى الحَلْقِ: هَمْزٌ هَاءُ ثُمَّ لِوَسْطِهِ: فَعَيْنٌ حَاءُ

أَدْنَاهُ: غَيْنٌ خَاؤُهَا، وَالقَافُ: أَقْصَى اللِّسَانِ فَوقُ، ثُمَّ الكَافُ

أَسْفَلُ، وَالوَسْطُ: فَجِيْمُ الشِّينُ يَا وَالضَّادُ: مِنْ حَافَتِهِ إِذْ وَلِيَا

الاَضْرَاسَ مِنْ أَيْسَرَ أَوْ يُمْنَاهَا واللاَّمُ: أَدْنَاهَا لِمُنْتَهَاهَا

وَالنُّونُ: مِنْ طَرَفِهِ تَحْتُ اجْعلُوا والرَّا: يُدَانِيهِ لِظَهْرٍ أَدْخَلُ

وَالطَّاءُ وَالدَّالُ وَتَا: مِنْهُ وَمِنْ عُلْيَا الثَّنَايَا، وَالصَّفِيْرُ: مُسْتَكِنْ

مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ الثَّنَايَا السُّفلَى وَالظَّاءُ وَالذَّالُ وَثَا: لِلْعُلْيَا

مِنْ طَرَفَيْهِمَا، وَمِنْ بَطْنِ الشَّفَهْ: فالْفَا مَعَ اطْرافِ الثَّنَايَا الْمُشْرِفَهْ

لِلشَّفَتَينِ: الْوَاوُ بَاءٌ مِيْمُ وَغُنَّةٌ: مَخْرَجُهَا الْخَيْشُومُ

وقد قسّم علماء التّجويد هاته المخارج باعتبار آليّة الإنتاج والاعتراض إلى نوعين: مخرج مقدّر، ومخرج محقّق. فالمخرج المقدّر عند علماء التّجويد هو المخرج الذي لا يقع فيه اعتراض، يقول المرعشي:« فالمخرج المقدّر: هو الذي لا ينضغط فيه الصّوت انضغاطا ينقطع به الصّوت بل يمكن لك قطعه فيه»[1]، والمخرج المحقّق هو الذي يتحقّق فيه الاعتراض مهما كانت درجته، يقول المرعشيّ:« وهم جعلوا لحروف المدّ مخرجا مقدّرا، غير المخارج المحقّقة وهو جوف الحلق

[1] المرعشي: جهد المقل، ص125.

والفم»[1]. وسنأتي على ذكر المخارج الجزئيّة السبعة عشر التي ذكرها ابن الجزريّ في الأبيات السّابقة.

1.4 مخرج الجوف:

الجوف هو المخرج الوحيد المقدّر، ويخرج منه حروف المدّ، يقول علي القاري (ت بعد952هـ):« وسمّيت حروف المدّ واللّين؛ لأنّها تخرج بامتداد ولين من غير كلفة على اللّسان لاتّساع مخرجها»[2]، وعليه فنحن نذهب إلى أنّ الجوف بهذا هو الممتدّ من الرّئتين إلى أن يصل إلى أقصى الحلق باعتباره أوّل المخارج المحقّقة.

2.4 مخرج أقصى الحلق:

تخرج الهمزة والهاء من أقصى الحلق، ولذلك عُدّت الهمزة أبعد المخارج، وسيأتي التفصيل فيها في الجانب التّطبيقيّ على ما سنوضّحه – بمشيئة الله –، ولمّا كان الحرف صوتا معتمدا على مخرج محقّق أو مقدّر – وقد علمنا حقيقة المخرج المحقّق – عُدّت الهمزة أوّل الحروف المحقّقة مخرجا، يقول مكّي:« الهمزة أوّل الحروف خروجا، وهي تخرج من أوّل مخارج الحلق من آخر الحلق ممّا يلي الصّدر»[3]، وبهذا فالهاء حرف يليها في المخرج، وهو مذهب أكثر علماء التّجويد، يقول مكي:« الهاء تخرج من مخرج الهمزة، من وسط المخرج الأوّل من مخارج الحلق، والهمزة قبلها في الرّتبة وإن كانتا من مخرج واحد»[4]، ويقول المرعشيّ:« أقصى الحلق يخرج منه همزة فهاء، أعني أنّه ينقسم إلى مخرجين متقاربين، يخرج من أوّلهما ممّا يلي الصّدر الهمزة، ومن

---

[1] المرجع نفسه، ص121.

[2] القاري: المنح الفكريّة، ص78.

[3] مكي: الرعاية، ص145.

[4] المرجع نفسه، ص155.

ثانيهما الهاء»[1]، وقد نقل المجوّدون الخلاف في الترتيب، ومن ذلك قول طاش كبري زاده:« قيل: كلاهما في مرتبة واحدة، وقيل: الهمزة أوّل»[2]، ومن خلال تحديد المجوّدين لمخرج أقصى الحلق وأصواته يتبيّن لنا أنّ مفهوم الحلق شامل للحنجرة، وسيأتي الحديث في هذا عند تحديد المخارج عند المحدثين إن شاء الله تعالى.

3.4 مخرج وسط الحلق:

يخرج من وسط الحلق العين والحاء.

4.4 مخرج أدنى الحلق:

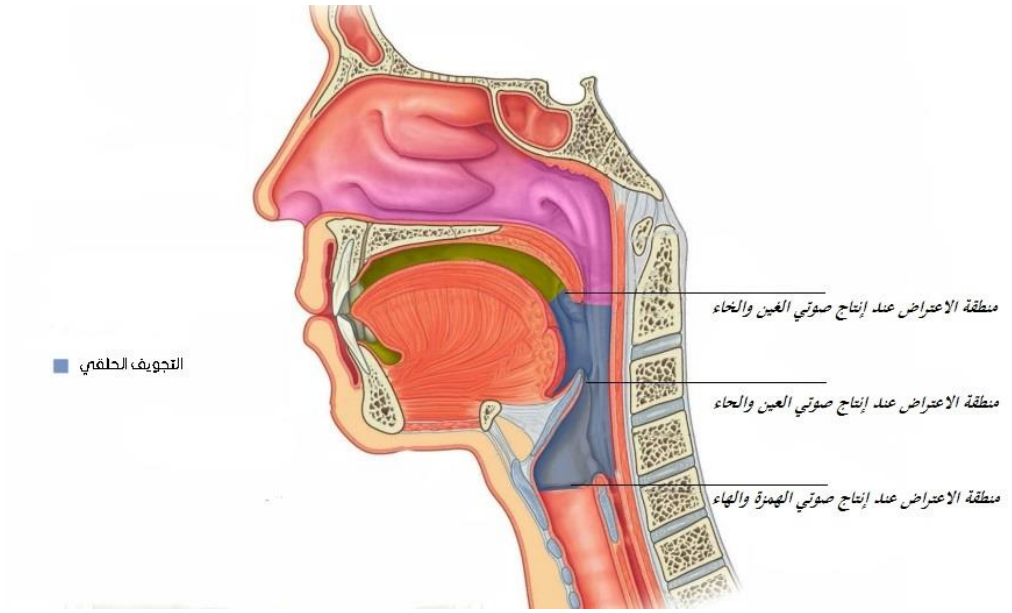
يخرج منه الغين والخاء.

وهذه المخارج الجزئيّة الثلاثة هي التي تندرج ضمن المخرج العام الثّاني وهو مخرج الحلق، وهذا رسم توضيحي لحدود الحلق عند علماء التّجويد ومناطق الاعتراض عند إنتاج الأصوات الحلقيّة الستّة:

---

[1] المرعشي: جهد المقل، ص127.

[2] طاش كبري زاده: شرح المقدّمة الجزريّة، ص70.



شكل رقم (01)[1]: رسم توضيحي لحدود الحلق ومناطق الاعتراض عند إنتاج أصوات الحلق الستّة.

5.4 مخرج أقصى اللّسان:

هو أوّل المخارج المتعلّقة بالتّجويف الفمويّ، ويخرج منه القاف ثمّ دونه إلى الفم الكاف من منطقة اللهاة التي تفصل بين الحلق والفم[2]، يقول ابن الجزريّ:« المخرج الخامس: أقصى اللّسان ممّا يلي الحلق وما فوقه من الحنك؛ وهو للقاف، ... المخرج السّادس: أقصى اللّسان من أسفلِ مخرج القاف؛ من اللّسان قليلا وما يليه من الحنك، وهو للكاف، وهذان الحرفان يقال لكلّ منهما لهويّ، نسبة إلى اللّهاة وهي بين الفم والحلق»[3]، ويقول زكريا الأنصاري (ت926هـ):« ويُسمّى الحرفان لهويّين؛ لأنّهما يخرجان من آخر اللّسان عند اللّهاة، وهي اللّحمة المشرفة على الحلق»[4]. ومن المتقدّمين من فصّل في مخرج القاف والكاف، فيجعلون القاف غَلصميّة نسبة إلى الغَلصمة والكاف أدنى منه قليلا وبالتالي يجعلونها عَكَديّة؛ يقول العماني:« والقاف غَلصَميّة؛ لأنّها تخرج من

---

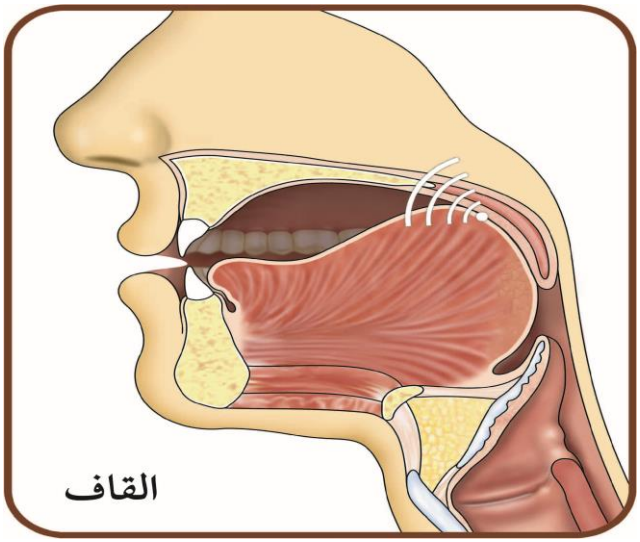
[1] أُخِذَ أصل هذه الصّورة من كتاب: Gray's anatomy for student، النسخة الثالثة، ترجمة مجموعة طلاب من جامعة دمشق، 2018م، ص1047. بتصرف.

[2] ينظر: غانم قدوري: الدراسات الصوتية، ص88.

[3] ابن الجزريّ: النشر، 199/1.

[4] زكريا الأنصاري: شرح المقدّمة، ص37.

الغَلصَمة. والكاف تخرج من العَكَدَة؛ فهي عَكَديّة. والغَلصَمة أوّل اللهاة ممّا يلي الحلق، والعَكَدة آخر اللّهاة ممّا يلي الفم»[1]، ونحن نذهب هذا المذهب وإليه ننحو. وهذا شكل توضيحيّ لمخرج القاف، وأمّا الكاف فنقطة الاعتراض متقدّمة قليلا نحو الفم[2]:



شكل رقم (02): صورة توضيحية لمخرج القاف وهيئة الأعضاء عند إنتاجها.

6.4 وسط اللّسان مع وسط الحنك الأعلى:

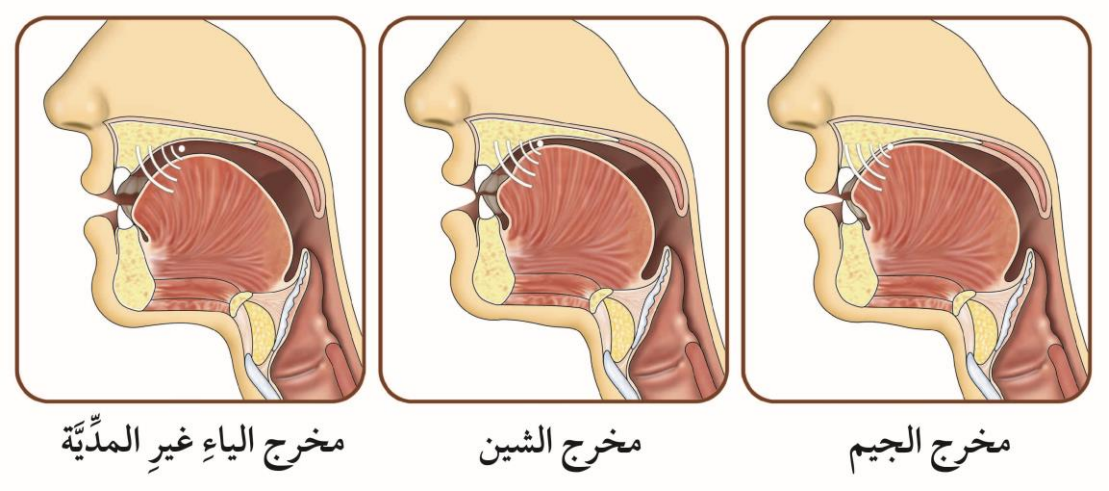
يخرج منه الجيم والشّين والياء، يقول ابن الجزريّ:« المخرج السّابع: للجيم والشين المعجمة، والياء غير المدّية؛ من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك»[3]، وأمّا الياء المدّيّة فمخرجها الجوف كما مرّ. وهذه صور توضيحيّة لمخارج الأصوات الثلاثة:

---

[1] العماني: الأوسط في القراءات الثمان، ص86.

[2] هذه الصّورة مع ما يأتي من مثيلاتها من صور توضيحية لمخارج الحروف قد أفادتنا به دار الغوثاني للدراسات القرآنية، وما لم نضعه من صور للمخارج فليرجع فيها إلى كتاب التّجويد المصوّر لأيمن سويد؛ لأنّ عقد الاتفاق بيننا وبين الدّار يُلزمنا استعمالَ عدد محدود منها. يراجع الملحق رقم (05) الخاص بالعقد المبرم.

[3] ابن الجزري: النشر، 200/1.



شكل رقم (03): صورة توضيحية لمخارج أصوات الجيم والشّين والياء غير المدّيّة وهيئة الأعضاء عند إنتاجها.

7.4 حافّة اللّسان مع الأضراس:

هو مخرج صوت الضّاد العربيّة، يقول ابن الجزريّ:« المخرج الثّامن: للضّاد المعجمة؛ من أوّل حافّة اللّسان وما يليه من الأضراس من الجانب الأيسر عند الأكثر، ومن الأيمن عند الأقلّ، وكلام سيبويه يدلّ على أنها تكون من الجانبين»[1]، وبداية حافة اللّسان لا تتّصل بأقصاه؛ بل هي أدنى منه قليلا، يقول السّنهوري:« وينبغي أن تعلم أنّه ليس المراد بأوّل الحافّة ما يحاذي أقصى اللسان، فإنّ الضاد ليست محاذية لمخرج القاف والكاف؛ بل هي أدنى منهما إلى الفم. ولذلك عدّها الخليل في الحروف الشّجريّة»[2]، ويقول المرعشيّ موضّحا حدود آخر حافّة اللسان بقوله:« وآخرها: ما يحاذي آخر الطّواحن من جهة خارج الفم»[3]، ومن خلال وصف مخرج الضّاد وحدود الحافّة يتبيّن أنّ مساحة الضّغط تكون ممتدّة فيما بين حافّة اللّسان والأضراس، وما بعد الأضراس من الأنياب والأسنان (=الرّباعيات والثنايا) لا يقع فيها اعتراض مع اللّسان، ولم يفت المجوّدين تفصيل

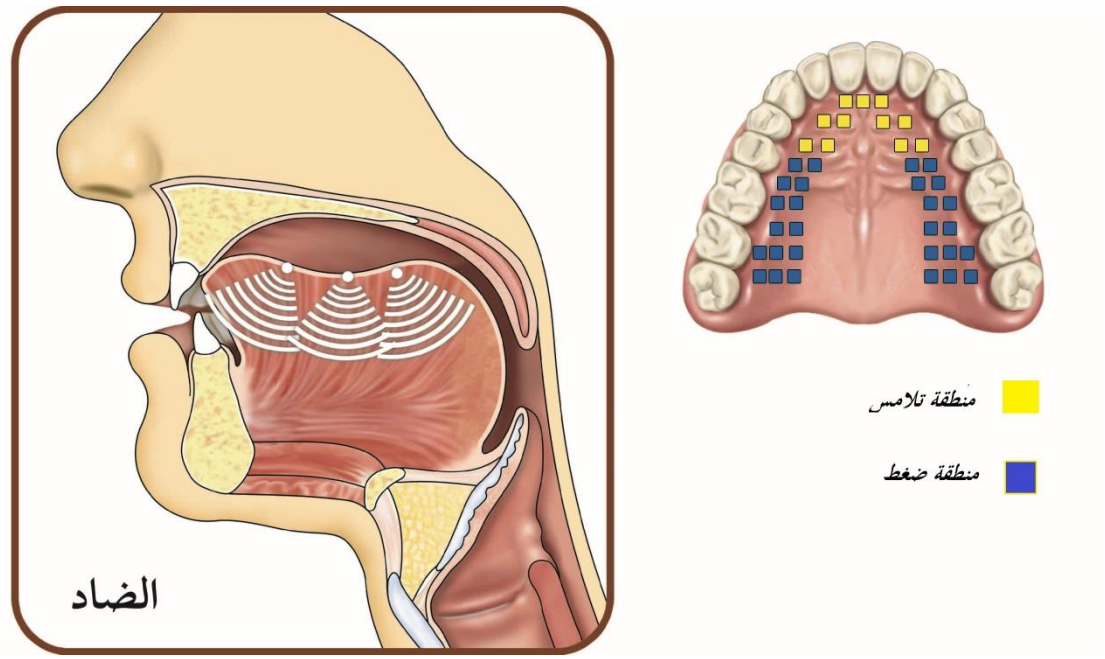
---

[1] ابن الجزري: النشر، 200/1.

[2] السنهوري: الجامع المفيد، ص265.

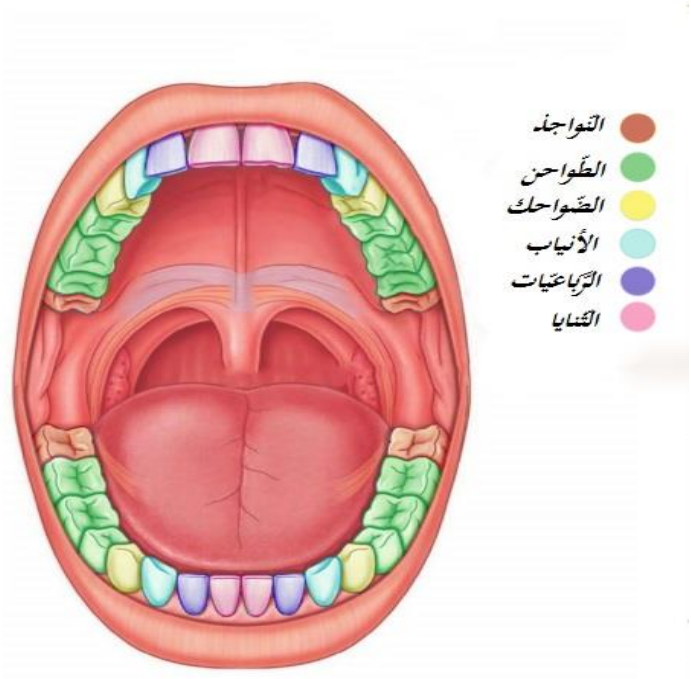
[3] المرعشي: جهد المقل، ص130.

الأسنان والأضراس؛ لأنّها جزء من أعضاء النّطق، يقول سيف الدين الفضاليّ (ت1020هـ):« والثّنايا هي الأسنان المتقدّمة؛ اثنان فوقُ واثنان أسفلُ، جمع ثَنِيَّة. والرَّبَاعيّات هي أربع خلفها. والأنياب أربع أخرى خلف الرَّبَاعيات. ثمّ الأضراس: وهي عشرون ضرسا، من كلّ جانب عشرٌ، منها الضّواحك: وهي أربعة من الجانبين، ثمّ الطّواحن: ويقال فيها أيضا الطَّواحين – بالياء المثنَّاة تحتُ – اثنا عشر طاحنا من الجانبين، ثمّ النّواجذ – بالذّال المعجمة –: وهي الأواخر؛ من كلّ جانب اثنان؛ واحدة من أعلى وأخرى من أسفل، ويقال لها ضِرس الحُلُم وضِرس العقل، وهي أقصى الأضراس، وهي قد لا تنبت لبعض النّاس، وقد تنبت لبعضهم بعضُها وللبعض كلُّها. وقد تبيّن لك بهذا مخرج الضّاد، فتأمّل»[1]، ولنا مع هذا الصّوت وقفة تعليلية في المبحث الأوّل من الجانب التّطبيقيّ – إن شاء الله تعالى –، والصّور الموالية تمثّل هيئة الأعضاء ومكان الاعتراض وأنواع الأسنان:



[1] الفضاليّ: الجواهر المضيّة، ص87. وينظر: خالد الأزهري: الحواشي الأزهريّة في حلّ ألفاظ المقدّمة الجزريّة، تح: محمد بركات، دار الغوثاني للدراسات القرءانية، سوريا، ط1، 2002م، ص32. والقاري: المنح الفكرية، ص87.

شكل رقم (04): صورة توضيحية لمخرج صوت الضّاد وهيئة الأعضاء عند إنتاجها.



شكل رقم (05)[1]: صورة توضيحية لأسنان الإنسان.

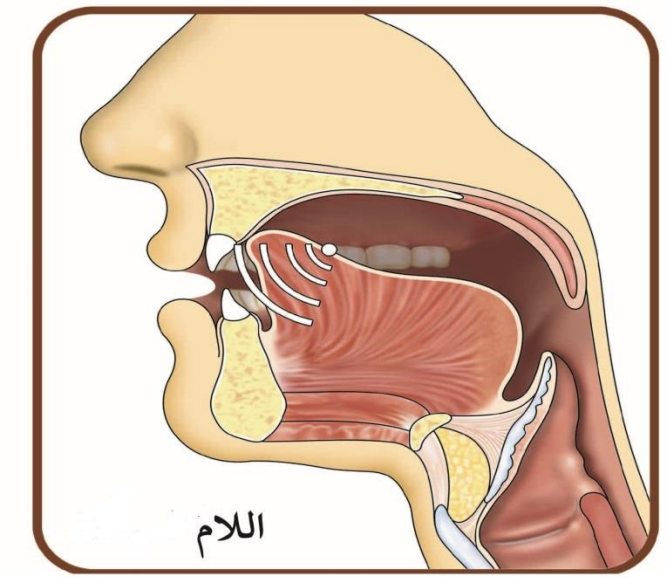
8.4 من أدنى حافّة اللّسان إلى منتهى طرف اللّسان:

يخرج منه صوت اللّام؛ نتيجة الاعتراض الناتج بين أدنى حافة اللسان إلى منتهى طرف اللّسان وما يليها من الحنك الأعلى، يقول ابن الجزريّ:« المخرج التاسع: اللام؛ من حافّة اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه؛ وما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى ممّا فُويق الضّاحك والنّاب والرَّباعية والثّنيّة»[2]. والنّاظر في المصطلحات المستعملة في تحديد مخرج الضّاد واللاّم يجد استعمال مصطلحين هما: الحافّة والطَّرَف، فأمّا الحافّة فقد بيّنّا حدودها ومثّلنا لها، وأمّا الطَّرَف فهو مُقَدّم اللّسان المتقوّس الذي يقابل الضّواحك حتى الثَّنِيّة، وهو الذي يلي الحافّة، ويسمّى طرفُ

[1] أُخِذَ أصل هذه الصّورة من كتاب: Gray's anatomy for student، النسخة الثالثة، ترجمة مجموعة طلاب من جامعة دمشق، 2018م، ص1099. بتصرف.

[2] ابن الجزري: النشر، 100/1.

اللّسان رأسَ اللّسان أيضا[1]، يقول المرعشي:« أقول: طرف اللّسان ورأسه بمعنى واحد، وهو سطح متقوّس له ظهر: وهو طرفه العليا، وبطن: وهو طرفه السّفلى»[2]، ولأنّ بداية مخرج اللّام هي من أدنى حافّة اللسان؛ فمعناه أنّ هناك تقاطعا مع مخرج الضّاد وامتدادا نحو المخارج الموالية التي تخرج من طرف اللّسان، ولذلك عُدّ من أطول المخارج وأوسعها[3]، والضّاد واللام بهذا من مخارج حافّة اللسان[4]، وهذا شكل توضيحيّ لهيئة اللّسان عند خروج صوت اللام، ومعها رسم توضيحي للحافّة والطَّرَف وباقي أقسام اللّسان:



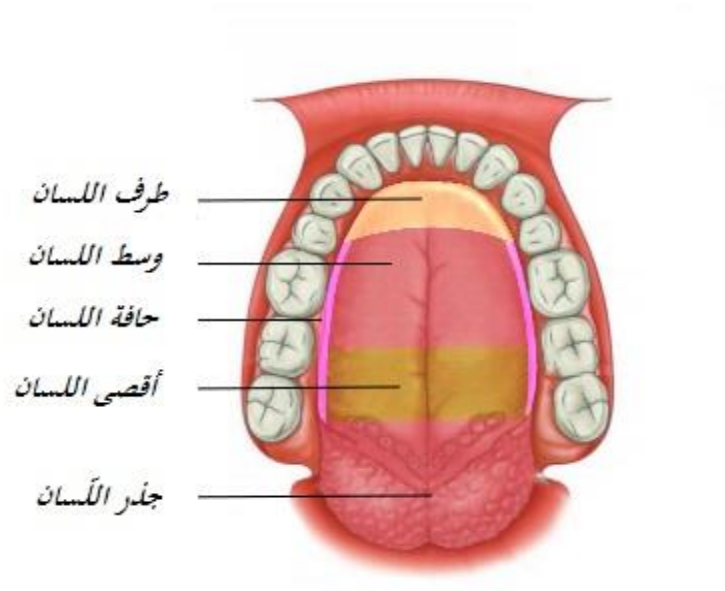
شكل رقم (06): صورة توضيحية لمخرج اللام وهيئة الأعضاء عند إنتاجها.

[1] ينظر: المرعشي: جهد المقل، ص131.

[2] المرعشي: بيان جهد المقل، مخطوط بمكتبة الحرم المكي، رقم394 علوم القرآن، 6 و.

[3] السنهوري: الجامع المفيد، ص276. والمرعشي: جهد المقل، ص130.

[4] ينظر: الداني: التحديد، ص103.



شكل رقم (07)[1]: صورة توضيحية لتقسيمات اللّسان عند علماء التّجويد.

9.4 طرف اللّسان مع اللّثة:

طرف اللّسان كما بيّنّاه آنفا هو الجزء الموالي للحافّة، وهو المخرج الجزئيّ الأكبر إنتاجا للأصوات، يقول الدّاني:« ولطرف اللّسان خمسةُ مخارجَ وأحدَ عشرَ حرفا»[2]، وهي: النّون، والرّاء، ثمّ الطّاء والدّال والتّاء، ثمّ الصّاد والسّين والزّاي، ثمّ الظّاء والذّال والثّاء. والنّون صوت يخرج باعتراضٍ بين طرف اللّسان مع فُويقَ الثّنايا العليا؛ أي بين طرف اللّسان واللّثة[3]، قال ابن الجزريّ:« وأدنى المخرج العاشر: للنون؛ من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا أسفل اللام قليلا»[4]، ويأتي ترتيبها بعد اللّام، وقيل قبلها[5]، ومن المجوّدين من لم يذكر ازدواجيّة مخرجها عند تحديده له جَريا على منهج سيبويه، وأشاروا إليه في الحديث عن الغنّة؛ لأنّ منهجهم في تحديد

---

[1] أُخِذَ أصل هذه الصّورة من كتاب: Gray's anatomy for student، النسخة الثالثة، ترجمة مجموعة طلاب من جامعة دمشق، 2018م، ص1095. بتصرف.

[2] الداني: التحديد، ص103.

[3] ينظر: الفضالي: الجواهر المضيّة، ص90.

[4] ابن الجزري: النشر، 200/1.

[5] ينظر: عبد الدائم: الطرازات المعلّمة، ص49.

المخارج إنّما هو في توصيف مناطق الاعتراض، ومنهم مَن ذَكر ازدواجيّة المخرج، يقول الدّاني:« والنّون: من طرف اللّسان بينه وبين ما فُويقَ الثنايا العليا، ويتّصل بالخياشيم»[1].

10.4 طرف اللّسان مع اللّثة:

يخرج منه الرّاء، ومخرجها هو المخرج عينه للنّون مع فارق أنّ ظهر اللّسان يكون له دور في إنتاجها، يقول ابن الجزري:« المخرج الحادي عشر: للرّاء: وهو من مخرج النون من طرف اللّسان بينه وبين ما فوق الثنايا العليا، غير أنها أدخل في ظهر اللسان قليلا»[2]، ومنهم من جعل اللام والنون والرّاء من مخرج واحد؛ للاتصال الشديد بين نقاط الاعتراض، والاختلافُ في تحديد نقطة الاعتراض مقارنة باللام هو من قبيل التّفصيل العلميّ الدّقيق، وبيّن المرعشيّ أنّ الجزء المعترِض من اللّسان عند إنتاج صوت النّون هو رأسه، ومع اللام هو رأس اللسان مع ظهره القريب من رأسه[3]، يقول غانم قدّوري الحمد عن تفصيل المرعشي:« ولم أجد من سبق المرعشيّ إلى مثل هذا التّفصيل في تحديد مخرجي الرّاء والنّون»[4]، ومنهم من جعل اللّام والنّون والرّاء من مخرج واحد، ويصير الفارق في كون النّون مزدوجة المخرج فقط، ولذلك قال مكّي:« لكن في النّون غنّة ليست في اللّام»[5]، وهذه صورة توضيحية لهيئة أعضاء النّطق عند إنتاج صوت الرّاء:

---

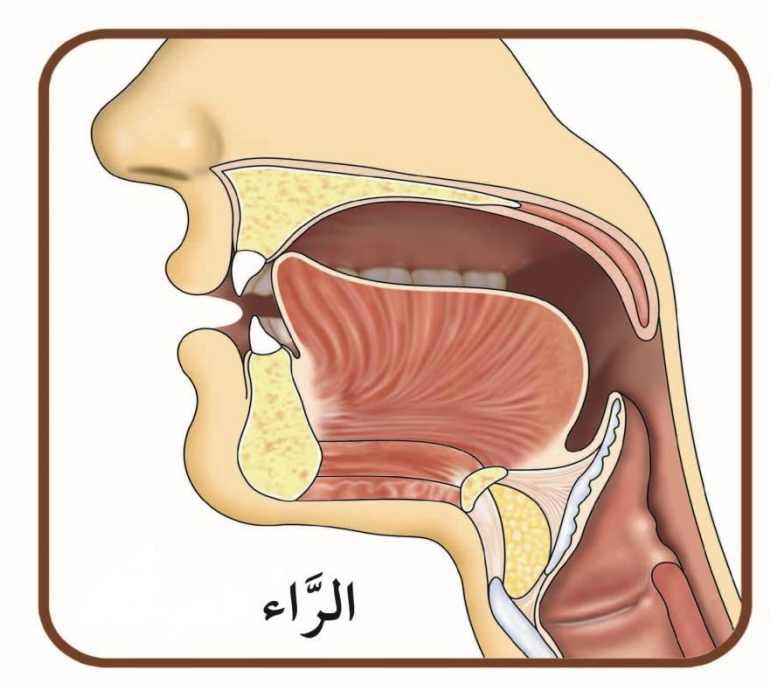
[1] الدّاني: التحديد، ص103.

[2] ابن الجزري: النشر، 200/1.

[3] ينظر: المرعشي: جهد المقل، ص131،130.

[4] غانم قدوري: الدراسات الصوتية، ص178.

[5] مكي: الرعاية، ص193.



شكل رقم (08): صورة توضيحية لمخرج الرّاء وهيئة اعضاء النّطق عند إنتاجها.

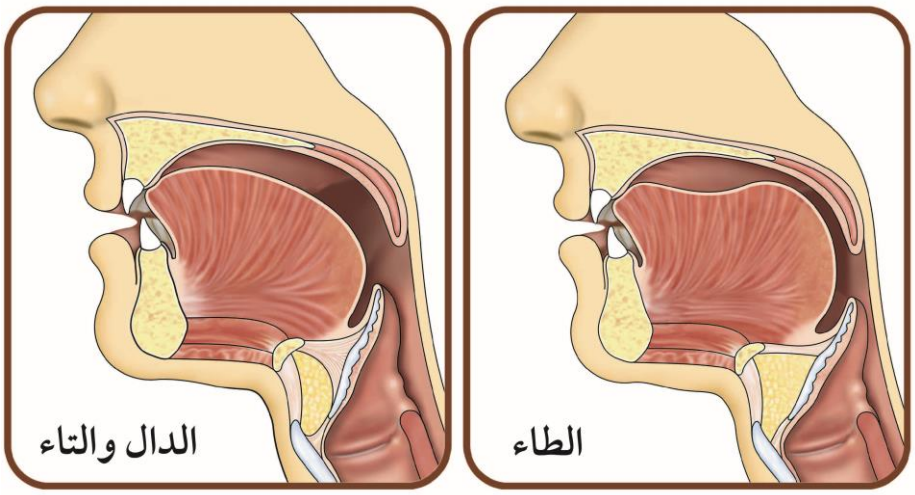
11.4 طرف اللّسان وأصول الثّنايا العليا:

يخرج من هذا المخرج الحروف الثلاثة: الطّاء، والدّال، والتّاء. يقول ابن الجزريّ:« المخرج الثاني عشر: للطاء والدّال والتاء؛ من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا مُصعّدا إلى جهة الحنك»[1]، وسمّاها الخليل نطعيّة نسبة إلى نطع الحنك، وهو المنطقة التي بها تحزيز وتعرّجات؛ لكنّ هذه النّسبة إلى المخرج نسبةٌ تقريبية فقط، يقول القاري:« والتّحقيق أنّها إنّما سمّيت نِطعيّة؛ لمجاورة مخرجها نطع الغار الأعلى وهو سقفه، لا لخروجها منه، فتأمّل يظهر لك وجه الخلل»[2]، وسيأتي تفصيل تعليلات ما يتعلّق بهيئة اللّسان مع كلّ واحدة، وهذا تمثيل لمخارجها:

---

[1] ابن الجزري: النشر، 200/1.

[2] القاري: المنح الفكريّة، ص91.



شكل رقم (09): صورة توضيحية لمخارج أصوات الطّاء والدّال والتّاء، وهيئة الأعضاء عند إنتاجها.

12.4 طرف اللّسان وفويق الثنايا السّفلى:

مخرج الحروف الثلاثة: الصّاد، والسّين، والزّاي، هو من بين طرف اللّسان فُويق الثّنايا السّفلى[1]، وقد ذكر الدّاني في كتابه "التّحديد" الثنايا العليا لا السّفلى[2]؛ لكنّه ذكر السّفلى في كتابه "الإدغام الكبير"[3]، كما نقل السّنهوريّ عن الدّاني أنّها الثنايا السّفلى لا العليا[4]، ودقّق المرعشيّ في

[1] ينظر: ابن الجزري: النشر، 201/1.

[2] ينظر: التحديد، ص103.

[3] ينظر: الداني: الإدغام الكبير، تح: عبد الرحمن حسن العارف، عالم الكتب، مصر، ط1، 2003م، ص121.

[4] ينظر: السنهوري: الجامع المفيد، ص319.

الوصف فقال:« قال ابن القاصح: تخرج هذه الثلاثة من بين طرف اللسان والثنايا العليا. وأراد: صفحتيهما الدّاخلتين»[1]، ونرى أنّه الوصف الدّقيق لموضع اللّسان عند النّطق بهنّ.

13.4 بين طرف اللّسان وأطراف الثّنايا العليا:

يخرج من هذا المخرج الحروف الثلاثة: الظاء، والذّال، والثّاء. قال الدّاني:« والظاء والذال والثاء من مخرج واحد، وهو ما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا»[2]، أي أنّ رأس اللسان يكون خارجا من تحت الثنايا العليا، وقد حذّر علماء التّجويد من المبالغة في إخراج طرف اللسان، كما بيّنوا أنّه مع الذّال والثّاء أظهرُ منه مع الظّاء[3]، وقد فصّلنا في تعليلاتهم في هذا في الجانب التطبيقي عند الحديث عن تعليل الصفات.

14.4 مخارج الشّفتين:

الشّفة رابع المخارج العامّة، يقول الدّاني:« وللشّفة مخرجان، وأربعة أحرف وهي: الفاء، والباء، والواو، والميم»[4]، وتخرج الفاء عن طريق اعتراض أطراف الثنايا العليا مع باطن الشّفة السّفلى، يقول مكي:« الفاء: تخرج من المخرج الحادي عشر من مخارج الفم، من باطن الشّفة السُّفلى وأطراف الثّنايا العليا»[5]، ويخرج الميم والباء عن طريق انطباق الشّفتين، وأمّا الواو فبانفراجهما واستدارتهما، يقول الدّاني:« والباء والواو والميم من مخرج واحد، وهو ما بين الشّفتين؛

---

[1] المرعشي: جهد المقل، ص134.

[2] الداني: التحديد، ص103. وينظر: مكي: الرعاية، ص220. وابن الجزري: النشر، 201/1.

[3] ينظر: غانم قدوري: الدراسات الصوتية، ص183.

[4] الداني: التحديد، ص104.

[5] مكي: الرعاية، ص227.

غير أنّ الشّفتين تنطبقان في الباء والميم، ولا تنطبقان في الواو، بل تنفصلان»[1]، ووصف السُّماتي هيئة الشفتين حين انفصالهما عن بعضهما فقال:« ولا تنطبقان في الواو؛ بل تتقبّبان»[2].

15.4 الخيشوم:

عرّف الدّاني الخيشوم بأنّه خرق الأنف المنجذب إلى داخل الفم، وهو مخرج الغنّة التي تعتبر مكوّنا رئيسا في صوتي النّون والميم، يقول الدّاني:« وحرفا الغنّة الميمُ والنّونُ؛ لأنّهما غنّة في الخيشوم، ألا ترى أنّك إذا أمسكت بأنفك ثمّ نطقت بهما لم يجر فيهما صوت الغنّة؟ والخيشوم: الخرق المنجذب إلى داخل الفم»[3].

وقد سمّى المجوّدون كلّ مجموعة صوتية لها مخرجٌ مشترك باسم مخرجها[4]، فحروف المدّ الثلاثة تسمّى بالجوفيّة، وحروف الحلق السّتة تسمّى الحلقية، وتسمّى القاف والكاف باللّهوية، وتسّمى الجيم والشّين والياء بالشّجْرية، يقول ابن الجزريّ:« وقال الخليل: إنها أيضا شجْرية؛ يعني من مخرج الثلاثة قبله، والشّجْرة عنده مفرج الفم؛ أي: مفتحه، وقال غير الخليل: وهو مجمع اللحيين عند العنفقة؛ فلذلك لم تكن الضاد منه»[5]، وتسمّى اللام والنون والرّاء بالذَلقيّة نسبة إلى ذلق اللّسان الذي الذي هو طرفه، وتسمّى الطّاء والدّال والتّاء بالنِّطعيّة؛ نسبة إلى نطع الحنك وهو سقفه، وتسمّى الصّاد والسّين والزّاي بالأسَليّة؛ نسبة إلى أسلة اللّسان وهي مستدقّ طرفه[6]، وتسمّى الظاء والذال

---

[1] الداني: التحديد، ص104.

[2] ابن الطحان: مرشد القارئ، ص39.

[3] الدّأني: التحديد، ص109. وينظر: ابن الجزري: التمهيد، ص171.

[4] ينظر: مكي: الرعاية، ص139–142. وابن الجزري: النشر، 201/1،200.

[5] ابن الجزري: النشر، 200/1.

[6] وذهب مكيّ إلى أنّ الأسلة والطّرف سيّان. ينظر: مكي: الرعاية، ص140.

والثاء باللِّثويّة؛ نسبة إلى اللِّثة، وتسمّى الفاء والميم والباء والواو بالشّفويّة؛ نسبة إلى الشّفة. وهذا مخطّط للمخارج مع حروفها ومسمّياتها عند المجوّدين:

جدول رقم(01): جدول مخارج الحروف ومسمّياتها عند علماء التّجويد

المخرج العام	المخرج الخاصّ	الحروف	تسمية الحروف
الجوف	الجوف	حروف المدّ الثلاثة	الحروف الجوفيّة
الحلق	أقصى الحلق	الهمزة والهاء.	الحلقيّة
	وسط الحلق	العين والحاء	
	أدنى الحلق	الغين والخاء	
اللّسان	أقصى اللسان	القاف ثمّ الكاف.	اللّهويّة
	حافة اللسان.	الضاد	
	أدنى حافة اللّسان إلى منتهى طرفه	اللام	الذلقيّة
	طرف اللّسان مع اللّثة	النّون.	
		الراء.	
	طرف اللّسان وأصول الثنايا العليا	الطاء والدال والتاء.	النِّطعيّة
	طرف اللسان وفويق الثنايا السفلى	الصّاد والزّاي والسين.	الأسليّة
	طرف اللّسان وأطراف	الظاء والذال والثاء.	اللِّثويّة

	الثنايا العليا		
الشّفتان	باطن الشفة مع أطراف الثنايا العليا	الفاء	الشفويّة
	انطباق الشفتين	الباء والميم.	
	استدارة الشّفتين	الواو.	

5. صفات الحروف عند علماء التّجويد:

درس علماء التّجويد الحرف من حيث مخرجه وصفاته، وهو أوّل مواضيع علم التّجويد، وسنأتي على عللهم في الصّفات في أوّل الجانب التطبيقي بالتفصيل، مكتفين ههنا بذكر العموميّات توطئة وتمهيدا، وقد فصّل علماء التّجويد في صفات الأحرف، وكانوا مرتكزين في هذا الباب – ومثل باب مخارج الحروف – على دراسة من سبقهم من اللّغويين والنّحاة، ولم يعط المتقدّمون من علماء التّجويد حدّا للصّفة مثلما هو عند المتأخّرين منهم، والصّفة عند المجوّدين هي " كيفية عارضة للحرف عند حصوله في المخرج"[1]، وقال القاري:« عوارض تعرض للأصوات الواقعة في الحروف من الجهر والهمس والشّدّة وأمثال ذلك»[2].

وقسّم المجوّدون الصّفات باعتبار قيام الحرف بها أو انعدامه إلى: صفات مميّزة، ومحسّنة. فالمميّزة ما كانت الصّفة فيه مميّزة للحرف عن غيره، وإلاّ صار حرفا آخر أو خرج عن كونه صوتا عربيّا، والمحسّنة ما كانت صفة تزيينيّة للحرف، وانعدامها لا يعني خروجه إلى غيره أو فناءه، كما قسّموا الصّفات باعتبار القوّة والضّعف، يقول المرادي عن هذين الاعتبارين:« ... فهذه إحدى فائدة الصفات، وهي تمييز الحروف المشتركة في المخرج والفرق بين ذواتها، ولها فائدة أخرى وهي

[1] طاش كبري زاده: شرح الجزرية، ص87.

[2] القاري: المنح الفكرية، ص96.

تحسين لفظ الحروف المختلفة المخارج، فقد اتضح بهذا أنّ صفات الحروف قسمان: مميّز ومحسّن، فسبحان من دقّت في كلّ شيء حكمته. ثمّ اعلم أنّ الصّفات المذكورة تنقسم أيضا إلى صفات قوّة وإلى صفات ضعف»[1]، ونجد اعتبارا آخر في التّقسيم، وهو التّقسيم من حيث التّقابل، فتنقسم إلى مالها ضدّ، وإلى ما لا ضدّ لها، وهو المنهج الذي سار عليه ابن الجزريّ مصرّحا به في منظومته الجزريّة، ومناهج التقسيم كلّها متداخلة يندرج بعضها ضمن بعض؛ لأنّ منطلقات التقسيم متباينة وبذلك فهي اندراجيّة.

إنّ المجوّدين رغم كونهم متابعين لمن سبقهم من اللّغويّين والنّحاة في دراسة الصفات؛ إلاّ أنّ إضافتهم واستقلالية بحثهم الصّوتيّ جليّة؛ لأنّ موضوع الدّراسة لكليهما مختلف كما بيّنّاه أوّل البحث، بخلاف اللغويين والنحاة الذين اهتموا بالصّفات التي تخدم الدّرس الصّرفي فقط، وصفاتُ الحروف عامّة عند علماء التّجويد هي: الجهر، والهمس، والشّدة، والرّخاوة، والتوسّط، والاستعلاء، والاستفال، والإطباق، والانفتاح، والإذلاق، والإصمات، والصّفير، والقلقلة، واللّين، والانحراف، والتكرير، والتّفشّي، والاستطالة.

وقد عدّ منها الدّاني ست عشرة صفة[2]، وتابعه أكثر من جاء بعده " ولم يخرجوا على ما ذكره إلاّ في قضايا جزئية. فنجد أبا العلاء الهمذاني العطّار يذهب إلى أنّ صفات الحروف [ستة عشر][3] صفة، ويسمّيها أجناس الحروف، فيذكر الصّفات التي أوردها الدّاني، لكنّه يضيف صفتين ويحذف صفتين، فأضاف: ما بين الشّديد والرخو وحروف القلقلة، وحذف: المنفتحة والمستفلة[4]. وإذا كان الدّاني قد أهمل ذكر ما بين الشّديد والرِّخو وحروف القلقلة في قوله السّابق؛ فإنه تحدّث عنها في

---

[1] المرادي: المفيد في شرح عمدة المجيد، ص69. وينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلّمة، ص48.

[2] ينظر: الدّاني: التحديد، ص105.

[3] هكذا وردت، والصّواب: ستّ عشرة.

[4] ينظر: الهمذاني العطار: التمهيد، ص280.

أثناء الباب الذي بيّن فيه صفات الحروف. وجعل أحمد بن أبي عمر صفات الحروف ثماني عشرة صفة، فذكر الصّفات التي ذكرها الدّاني وأضاف إليها صفتين هما: ما بين الشّديدة والرّخوة، والحروف الذّائبة. وتابع ابن الطّحّان الدّاني أيضا لكنّه حذف (الهاوي) وأضاف (النّفخ والقلقلة). وذكر ابن الجزريّ في مقدّمته سبع عشرة صفة"[1] وقد جمع تلك الصّفات في منظومته الجزريّة بدءا بالصّفات المتضادّة ثمّ التي لا ضدّ لها فقال:

صِفَاتُهَا جَهْرٌ وَرِخْوٌ مُسْتَفِلْ مُنْفَتِحٌ مُصْمَتَةٌ وَالضِّدَّ قُلْ
مَهْمُوسُهَا (فَحَثَّهُ شَخْصٌ سَكَتْ) شَدِيدُهَا: لَفْظُ (أَجِدْ قَطٍ بَكَتْ)
وَبَيْنَ رِخْوٍ وَالشَّدِيدِ (لِنْ عُمَرْ) وَسَبْعُ عُلْوٍ (خُصَّ ضَغْطٍ قظْ حَصَرْ)
وَصَادُ ضَادٌ طَاءُ ظَاءٌ: مُطْبَقَهْ وَ(فرَّ مِنْ لُبِّ) الحُرُوفُ المُذْلَقَهْ
صَفِيرُهَا: صَادٌ وَزَايٌ سِينُ قَلْقَلَةٌ (قُطْبُ جَدٍ)، وَاللِّينُ
وَاوٌ وَيَاءٌ سُكِّنَا وَانْفَتَحَا قَبْلَهُماَ، وَالاِنْحِرَافُ صُحِّحَا
في اللاَّمِ، وَالرَّا وَبِتَكْرِيرٍ جُعِلْ وَلِلتَّفَشِّي الشِّينُ، ضَاداً اسْتَطِلْ

1.5 الصفات المتضادّة:

1.1.5 صفتا الجهر والهمس:

المهموس عند علماء التّجويد هو الحرف الذي يجري معه النَّفَس؛ بسبب ضعف الاعتماد عند النّطق به، والجهر ضدّ الهمس، فهو عدم جريان النَّفَس عند النّطق بالصّوت؛ بسبب قوّة الاعتماد[2].

---

[1] غانم قدوري: الدراسات الصوتية، ص197.

[2] ينظر: الداني: التحديد، ص105. ومكي: الرّعاية، ص117. وابن الجزري: التمهيد، ص97.

والهمس والجهر صفتان متضادّتان، ومنهم من جمع الحروفَ المهموسةَ في قولهم: فحثّه شخص سكت. وما عداها فمجهور.

2.1.5 صفات الشّدة والرّخاوة والتوسّط:

الشّدّة صفة لكلّ حرف اشتدّ لزومه لموضعه حتى منعّ الصّوت أن يجري فيه، والرّخو عكسه؛ فالرّخاوة تعني جريان الصّوت عند النّطق بالحرف[1]، والحروف الشديدة خمسة، وهي: الهمزة، والطّاء، والباء، والجيم، والدّال. جمعها علماء التّجويد في عدّة كلمات منها: أَجِدُك قَطَبت، أو أَجِد قَطٍ بَكَت، أو أَجِدُك تُطبِّق. وصفة التوسّط أو البينيّة هي صفة بين الشّدة والرّخاوة، يقول المرعشيّ:« وأمّا التوسّط بين الشّدة والرّخاوة فهو عدم كمال احتباس الصّوت وعدم كمال جريه»[2]، واختلف علماء التّجويد في تحديد الحروف المتّصفة بالتوسّط، وأكثر المجوّدين كالدّاني، والقرطبيّ، وابن الجزريّ على أنّها خمسة[3]، وهي: اللام، والنّون، والعين، والميم، والرّاء. وهي المجموعة في قصيدة ابن الجزريّ بقوله: لِن عُمر، ومنهم من زاد عليها حروف المدّ الثلاثة، وقد جمعت في قولهم: لم يروِ عنّا، أو لم يُرَوِّعنا[4]. وما عدا الحروف الشديدة والمتوسّطة فهو رخو.

3.1.5 صفتا الاستعلاء والاستفال:

الاستعلاء والاستفال صفتان متضادّتان، يقول الدّاني:« والمستعلية سبعة أحرف، يجمعها قولك: ضَغط خُصّ قِظ: الخاء، والغين، والقاف، والصّاد، والضّاد، والطّاء، والظّاء. سمّيت مستعلية؛ لأنّ اللّسان يعلو بها إلى جهة الحنك... والمستفلة ما عدا هذه المستعلية، سمّيت مستفلة؛

---

[1] ينظر: الدّاني: التحديد، ص105. ومكي: الرعاية، ص117. وابن الجزري: التمهيد، ص98.

[2] المرعشي: جهد المقل، ص144.

[3] ينظر: الدّاني، التحديد، ص106. وابن الجزري: التمهيد، ص98. والمرعشي: جهد المقلّ، ص143.

[4] ينظر: القرطبي: الموضح، ص89. والهمذاني العطار: التمهيد، ص281.

لأنّ اللّسان لا يعلو بها إلى جهة الحنك»[1]، ومن علماء التّجويد من سمّى المستفلة بالمنخفضة[2]، وكلاهما واحد.

4.1.5 صفتا الإطباق والانفتاح:

يُعرِّف القرطبيُّ الإطباقَ بقوله:« والإطباق: أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقا له، فينحصر الصّوت فيما بين اللّسان والحنك إلى مواضعهنّ، ... والانفتاح: أن لا تُطبق ظهر لسانك برفعه إلى الحنك، فلا ينحصر الصّوت»[3]، وحروف الإطباق أربعة، وهي: الصّاد، والضّاد، والطّاء، والظّاء. وما عداها فمنفتح.

5.1.5 صفتا الإذلاق والإصمات:

الإذلاق والإصمات صفتان انعدم الإجماع ذكرهما عند علماء التّجويد، والنّاظر في مصنّفاتهم يجد الحديث عن هاتين الصّفتين قليلا، وقد ذكرها مكّي ضمن مجموع الصفات والألقاب، وكذلك ذكرها القرطبيّ، وأغفل ذكرها الدّاني، ولعلّ ذكر ابن الجزريّ لها هو الذي جعلها تُتداول أكثر؛ من خلال مصنّفات المجوّدين من شرّاح الجزريّة، متابعا ابنُ الجزريّ في ذلك مكيّا، يقول القرطبيّ في تعريفهما:« ومنها حروف الذّلاقة، وهي ستّة: اللّام، والرّاء، والنّون، والفاء، والباء، والميم. وسمّيت مذلقة؛ لأنّه يُعتمد عليها بذلق اللّسان، ... وما عدا الحروف المذلقة تسمّى

---

[1] الداني: التحديد، ص107.

[2] ينظر: القرطبي: الموضح، ص90.

[3] القرطبي: الموضح، ص90.

المصمتةَ؛ لأنّها صُمِت عنها أن تبنى كلمة رباعيّة أو خماسيّة معرّاة من حروف الذّلاقة»[1]، وقد فصّلنا في التعليلات المتعلّقة بهاتين الصّفتين في الجانب التّطبيقيّ.

2.5 الصفات غير المتضادّة:

1.2.5 صفة الصّفير:

هي صفة للحروف الثلاثة: الصّاد، والزّاي، والسّين، يقول الدّاني:« سمّيت بذلك؛ لأنّك تسمع فيها شبيها بالصّفير عند إخراجها من مواضعها»[2].

2.2.5 صفة القلقلة:

القلقلة صفة متعلّقة بالحروف التي اجتمع فيها الجهر والشدّة، ويستثنون الهمزة لعلل سنقف على ذكرها مفصّلة، وجمع علماءُ التجويد حروفَ القلقلة في عبارات عديدة منها: قُطبُ جَد، والقلقلة صُوَيت يلحق هاته الحروف الخمسةَ عند سكونها، يقول مكي:« حروف القلقلة، ويقال: اللّقلقة: وهي خمسة أحرف يجمعها هجاء قولك: جد بطق، وإنما سُمّيت بذلك لظهور صوت يشبه النّبرة عند الوقف عليهنّ وإرادة إتمام النّطق بهنّ، فذلك الصّوت في الوقف عليهنّ أبين منه في الوصل بهنّ»[3]، وبيّن ابن الجزريّ أنّ القلقلة تظهر في الحرف السّاكن عموما، فقال:« وذهب متأخّرو أئمّتنا إلى تخصيص القلقلة بالوقف تمسّكا بظاهر ما رأوه من عبارة المتقدّمين أنّ القلقة تظهر في

---

[1] القرطبي: الموضح، ص94،95. وقد تابع في لفظه ابن جني. ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، 78/1.

[2] الدّاني: التحديد، ص107.

[3] مكي: الرعاية، ص124. وينظر: الدّاني: التحديد، ص109. والقرطبي: الموضح، ص93.

هذه الحروف بالوقف، فظنّوا أنّ المُراد بالوقف ضدّ الوصل، وليس المراد سوى السّكون، فإنّ المتقدّمين يطلقون الوقف على السكون»[1].

3.2.5 صفة اللّين:

صفة اللّين تختصّ بالواو والياء السّاكنتين المفتوح ما قبلهما، كما في قولك: نَوْم، وبَيْت. يقول مكّي:« وإنّما سمّيتا بذلك؛ لأنّهما يخرجان في لين وقلّة كلفة على اللّسان، لكنّهما نقصتا عن مشابهة الألف لتغيّر حركة ما قبلهما عن جنسهما»[2].

4.2.5 صفة الانحراف:

يذهب علماء التّجويد إلى أنّ الانحراف صفة تتّصف بها اللام؛ لأنّ الصّوت ينحرف عند النّطق بها، يقول القرطبيّ:« ومن الحروف المنحرفُ، وهو اللّام؛ لأنّ اللّسان ينحرف فيه مع الصّوت، وتتجافى ناحيتا مستدقّ اللّسان عن اعتراضهما على الصّوت من تينك النّاحيتين وممّا فُويقهما»[3]، ومنهم من جعل الانحراف صفةً في اللّام والرّاء، يقول ابن الجزريّ:« وحرفا الانحراف: اللام والرّاء على الصّحيح، وقيل: اللام فقط، ونُسب إلى البصريّين، وسُمّيا بذلك؛ لأنهما انحرفا عن مخرجهما حتى اتصلا بمخرج غيرهما»[4]، ويقول السّنهوريّ:« أمّا اللام فهو من الحروف الرِّخوة؛ لكنّه انحرف به اللّسان مع الصّوت إلى الشّدّة، ...ولا يخرج معه الصّوت كلّه كخروجه مع الرِّخو،

---

[1] ابن الجزري: النشر، 203/1.

[2] مكي: الرعاية، ص126.

[3] القرطبي: الموضح، ص92.

[4] ابن الجزري: النشر، 204/1.

فسُمّي منحرفا؛ لانحرافه عن حكم الشّديد وعن حكم الرّخو، فهو بين صفتين. وأمّا الرّاء فهو حرف انحرف عن مخرج النّون الذي هو أقرب المخارج إليه إلى مخرج اللام»[1].

5.2.5 صفة التّكرير:

وهي صفة تتّصف بها الرّاء، يقول القرطبيّ شارحا لمعنى هاته الصّفة:« وذلك أنّك إذا وقفت عليه؛ رأيت اللّسان يتعثّر بما فيه من التّكرار، ويرتعد لِمَا هناك منه»[2].

6.2.5 صفة التّفشّي:

تختصّ صفة التّفشّي بحرف الشّين، وتعني كثرة انتشار الهواء عند النّطق بها، يقول مكي:« ومعنى التفشّي: هو كثرة انتشار خروج الرّيح بين اللّسان والحنك، وانبساطه في الخروج عند النّطق بها»[3]، ولا يختصّ انتشار الهواء بالشّين فقط، فهناك الفاء والثّاء مثلا؛ غير أنّهم خصّوا الشّين بالتفشي دون غيرها؛ لأنّ انتشار الهواء فيها أكثر[4]، وهذا الذي نؤيّده، وذلك في كون مخرج الفاء أضيق من مخرج الشّين ولذلك كان الانتشار في الشّين أكثر.

7.2.5 صفة الاستطالة:

صفة الاستطالة عند جمهور المجوّدين مختصّة بالضّاد فقط، وتعني الاستطالة امتداد الصّوت عند النّطق بالضاد؛ لاستطالة المخرج، يقول الدّاني:« والمستطيل حرف واحد وهو الضّاد،

---

[1] السنهوري: الجامع المفيد، ص394.

[2] القرطبي: الموضح، ص92.

[3] مكي: الرعاية، ص135.

[4] ينظر: المرعشي: جهد المقلّ، ص159.

استطالت في الفم؛ لرخاوتها حتّى اتّصلت بمخرج اللام»[1]، وهي بذلك صفة ناتجة عن طول مخرج الضّاد الذي مرّ بيانه.

هذه هي جملة الصّفات التي تحدّث عنها علماء التّجويد وكانت مدار موضوعاتهم، وهناك صفات أخرى نذكرها؛ غير أنّها لا تعتبر صفات مستقلّة؛ بل إنّ منها ما هو تعدّد اصطلاحي أو نتيجة صوتية حتمية لإحدى الصّفات المذكورة، أو لقبٌ فقط. ومثاله المهتوت، والصّوت المهتوت يعني الشديد كما يعني الضّعيف[2]، ولذلك اختُلف فيها، فمنهم من عدّها صفة للهمزة لقوّتها، متابعين في ذلك الخليل، واصطُلح عليها بالمهتوف أيضا[3]، ومنهم من عدّها صفة للهاء لضعفها، متابعين في ذلك سيبويه وابن جنّي[4]، وهذان وصفان حتميّان لصوتي الهمزة والهاء، فالهمزة صوت قويّ، والهاء صوت ضعيف. ومن ذلك صفة الرّاجع، وهي صفة للميم والنّون، عدّها مكيّ صفة لهما؛ لأنّها ترجع في مخرجها إلى الخياشيم بسبب الغنّة[5]، وقد اكتفينا بما ذكره جمهور المجوّدين، وأغفلنا ما هو خارج عن مفهوم الصّفة إلى الوصف أو اللّقب كما ترى.

ثانيا: المسائل التّركيبيّة:

1. الإدغام:

درس علماء التّجويد الظواهر التّركيبية للحروف، وما يطرأ عليها عند تركيبها ببعضها، ومن المسائل التّركيبيّة الإدغامُ، وقد عرّفه الدّاني فقال:« وأمّا المدغم من الحروف فحقّه إذا التقى بمثله أو مقاربه – وهو ساكن – أن يدخل فيهما إدخالا شديدا، فيرتفع اللّسان بالحرفين ارتفاعة

---

[1] الدّاني: التحديد، ص108. وينظر: مكي: الرعاية، ص134. والمرعشي: جهد المقل، ص159.

[2] ينظر: ابن منظور: لسان العرب، مادة (هتت)، 102،103/2.

[3] ينظر: مكي: الرعاية، ص137. والسنهوري: الجامع المفيد، ص413. والهتف هو الصّوت الشّديد. ينظر: ابن منظور: لسان العرب، مادة (هتف)، 344/9.

[4] ينظر: القرطبي: الموضح، ص94.

[5] ينظر: مكي: الرعاية، ص138.

واحدة، لا فصل بينهما بوقف ولا بغيره، ويعتمد على الآخر اعتمادة واحدة، فيصيرا بتداخلهما كحرف واحد، لا مهلة بين بعضه وبعضه، ويُشدُّ الحرفُ ويَلزم اللسانُ موضعا واحدا؛ غير أنّ احتباسه في موضع الحرف لِما زيد فيه من التّضعيف أكثرُ من احتباسه فيه بالحرف الواحد»[1]، وقسّم علماء التّجويد الحروف التي تدغم في بعضها على حسب المخارج والصّفات إلى[2]:

حروف متماثلة: كالميم مع أختها، والباء مع أختها. فالمتماثلة هي التي تتفق مخرجا وصفة.

حروف متجانسة: وهي التي اتّفقت مخرجا واختلفت صفة؛ مثل: الدّال والتّاء، فقد اتّفقت في المخرج؛ لكنّها اختلفت في بعض الصّفات، فالدّال مجهورة مقلقلة والتّاء مهموسة غير مقلقلة.

حروف متقاربة: وهي التي تتقارب في المخرج أو في الصّفة، مثال الأوّل: الدّال والسّين، ومثال الثّاني: التّاء والثّاء.

كما تحدّث علماءُ التّجويد عمّا يتعلّق بالإدغام من تعليلات صوتيّة سنقف عليها بإذن الله تعالى، وقد فصّلنا فيها القول وبسطنا آراءهم وأقوالهم بسطا في المبحث الثاني من الجانب التّطبيقيّ.

2. أحكام النّون السّاكنة والتّنوين: نظر علماء التّجويد إلى سلوك النّون السّاكنة عند تجاورها مع غيرها من الحروف، وقعّدوا أحكامها التّجاوريّة التي لا تخرج عن أربعة أحكام: الإظهار، والإدغام، والإخفاء، والقلب[3]. وسنذكر باختصار ما يندرج ضمن هذه الأحكام:

---

[1] الدّاني: التحديد، ص99.

[2] ينظر: القاري: المنح الفكريّة، ص170. والقسطلاني: اللآلئ السنيّة، ص384.

[3] ينظر: الدّاني: التحديد، ص111–115. ومكي: الرعاية، ص262–269. وابن الجزري: التمهيد، ص165–170، والنشر، 2/22–26. وابن بلبان الدّمشقيّ: بغية المستفيد في علم التجويد، تح: رمزي سعد الدين دمشقية، دار البشائر الإسلامية، لبنان، ط1، 2001م، ص34–37.

– يظهر صوت النّون السّاكنة مع حروف الحلق الستّة: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء. ومن أمثلته: ﴿مَنۡ عَمِلَ﴾[الأنعام:54]، ﴿جُرُفٍ هَارٍ﴾[التوبة:109].

– ويدغم صوت النّون السّاكنة في اللام، والرّاء، والياء، والواو، والميم، والنّون. فمع اللام والرّاء إدغام بغير غنّة، ومع الباقي إدغام بغنّةٌ، ومن أمثلته: ﴿مَن لَّمۡ﴾[نوح:21]، ﴿عَن رَّبِّهِمۡ﴾[المطفّفين:15]، ﴿رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾[هود:90].

– ويقلب صوت النّون السّاكنة ميما مع الباء؛ ومثاله: ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾[البقرة:33]، ﴿رَسُولٌۢ بِمَا﴾[المائدة:70].

– ويُخفى صوت النّون السّاكنة مع باقي الحروف، ومن أمثلته: ﴿أُنزِلَ﴾[المائدة:70]، ﴿رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾[الخاقة:40].

3. أحكام الميم السّاكنة:

درس علماء التّجويد حالات الميم السّاكنة عند تجاورها مع غيرها، وأحكامُها في ذلك ثلاثة، يقول المسعديّ:« عُلم ممّا تقرّر أنّ للميم السّاكنة ثلاثة أحكام: الأوّل: إدغامها في مثلها، ... الثّاني: إخفاؤها بغنّة عند الباء الموحّدة على المختار كما سلف. الثالث: إظهارها عند بقيّة الحروف

غير الألف؛ لما تقدّم أنّ الألف لا يكون قبلها ساكن»[1]، وأمثلته في ذلك على الترتيب: ﴿عَلَيۡهِم مِّن﴾[سبأ:21]، ﴿أَنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ﴾[البقرة:54]، ﴿قُلۡتُمۡ يَٰمُوسَىٰ﴾[البقرة:55].

4. أحكام الرّاء:

درس علماء التّجويد أحكام الرّاء وحالاتها من حيث التفخيم والترقيق عند تجاورها مع باقي أصوات اللغة، وقعّدوا لحالات التّرقيق والتّفخيم وبيّنوا علل ذلك، وسيأتي تفصيلها فيما له علاقة بتعليلاتهم الصّوتية للرّاء في المبحث الثّالث منه، وبالجملة فإنّنا سنذكر حالات التّرقيق وحالات التّفخيم على ما ذكره المجوّدون، محاولين اختصار ذلك بذكر الحالات العامّة في حالتَي تحرّك الرّاء وسكونها على مذهب الجمهور على النّحو التّالي[2]:

الرّاء متحرّكة:

ترقّق الرّاء إن تحرّكت بالكسر، وتفخّم إن تحرّكت بالفتح أو الضمّ.

الرّاء ساكنة:

وههنا إمّا أنّها ساكنة سكونا عارضا بسبب الوقف، أو ساكنة سكونا أصليا.

أ. سكون عارض:

---

[1] المسعديّ: الفوائد المسعديّة، ص91. وينظر: ابن بلبان: بغية المستفيد، ص83.

[2] ينظر: الدّاني: التحديد، ص153،152. والقرطبي: الموضح، ص106–109. وابن الجزري: الجزريّة، ص05. والمرعشي: جهد المقلّ، ص173–180.

ترقّق إن سبقت بكسر مباشر؛ مثل:﴿قَدۡ قُدِرَ﴾[القمر:25]. أو غير مباشر بأن يفصل بينهما حرف ساكن مالم يكن حرف استعلاء؛ مثل: ﴿سِحۡرٌ﴾[المائدة:110].

ترقّق إن سبقت بياء؛ مثل: ﴿خَبِيرٍ﴾[هود:01].

تفخّم فيما عدا ذلك؛ كأن يسبقها فتح أو ضمّ؛ مثل: ﴿بَشَرٌ﴾[مريم:20]، و﴿وَسُعُرٍ﴾[القمر:47].

ب. سكون أصليّ:

تفخّم إن سبقت بفتح أو ضمّ؛ مثل: ﴿مَرۡجِعُكُمۡ﴾[يونس:23]، و﴿كُرۡسِيُّهُ﴾[البقرة:255].

ترقّق إن سبقت بكسر أصليٍّ في الكلمة شرط ألاّ يليها حرف استعلاء؛ مثل: ﴿مِرۡيَةٖ﴾[فصّلت:54].

5. أحكام لام لفظ الجلالة:

درس علماء التّجويد حالات لام لفظ الجلالة عند مجاورتها للحركات الثلاثة[1]، والمقصود بلفظ الجلالة كلمتا: الله، واللهمّ، يقول ابن الجزريّ في أحكامها في منظومته الجزريّة:

وفَخِّمِ اللاَّمَ مِنِ اسمِ اللهِ *** عَن فَتحٍ اَو ضَمٍّ كَعَبدُ اللهِ.

فترقّق اللام إذا سبقت بكسر؛ مثل: ﴿بِعِلۡمِ ٱللَّهِ﴾[هود:17]، وتفخّم إذا سبقت بفتح أو ضم؛ مثل: ﴿يَعۡلَمُ ٱللَّهُ﴾[السّجدة:18]، ﴿سُبۡحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ﴾[يونس:10].

[1] ينظر: المرعشي: جهد المقل، ص179.

6. المدّ وأحكامه:

تعرّض علماء التّجويد للأحكام التركيبية المتعلّقة بالصّوائت، فدرسوا حروف المدّ وما يتعلّق بها من مسائل صوتيّة، وهو ما يندرج ضمن الظواهر الكمّية للصّوائت الطويلة، وعرّفوه بأنّه إطالة الصّوت بحروف المدّ، يقول ابن بلبان (ت1083هـ):« المدّ لغة: الزّيادة، واصطلاحا: إطالة الصّوت بالحرف الممدود، ... واعلم أنّ حروف المدّ ثلاثة: الألف السّاكنة ولا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحا، والواو السّاكنة المضموم ما قبلها، والياء السّاكنة المكسور ما قبلها»[1].

والمدّ عند المجوّدين نوعان، يقول المرعشي:« ثمّ إنّ المدّ قسمان: أصليّ: وهو اللّازم لحروف المدّ؛ بل ليس لها وجود بعدمه، ويسمّى أيضا مدّا ذاتيّا وطبيعيّا، وامتداده قدر ألف، وستعلم ذلك. وفرعيّ: وهو المدّ الزّائد على المدّ الأصليّ لحروف المدّ؛ لسبب من الأسباب»[2]، وأسباب المدّ في القرآن الكريم هي الهمز والسّكون، سواء أكان سكونا ظاهرا أم سكون إدغام، يقول ابن الجزريّ:« اعلم أنّه لا يزاد على ما في حروف المدّ واللّين المذكورة من المدّ إلاّ بموجب، والموجب إمّا همز، وإمّا سكون، وإمّا تشديد»[3]، وقد درس المجوّدون حالات وجود المدّ، وقسّموه بناء على درجة المدّ فيه إلى ثلاثة أقسام[4]:

---

[1] ابن بلبان: بغية المستفيد، ص30.

[2] المرعشي: جهد المقلّ، ص214،215.

[3] ابن الجزري: التمهيد، ص173.

[4] ينظر: القاري: المنح الفكريّة، ص221. وعبد الدّائم الأزهري: الطرازات المعلّمة، ص112. والفضالي: الجواهر المضيّة، ص315. وابن بلبان: بغية المستفيد، ص30.

المدّ اللازم: هو الذي جاء بعده سكون أصليّ، أو سكون تضعيف، وسمّي لازما؛ لأنّ سبب المدّ لزِم حرف المدّ في كلّ الأحوال، ولأنه يلزم مدّه عند جميع القرّاء مدّا طويلا بقدر ستّ حركات[1]، ومثاله:

المدّ الواجب: وهو الذي جاء بعده همزة في كلمة واحدة، وسمّي واجبا؛ لأنّه يجب مدّه مع تفاوت مقدار المدّ عند القرّاء، ولم يبحث علماء التّجويد عن مقادير المدود عند القرّاء؛ لأنّ علم التجويد لا يبحث في أوجه الاختلاف، فهذا من مواضيع علم القراءة لا علم التجويد كما مرّ بيانه؛ ومثاله: ﴿جَآءَ﴾[النّصر:01].

المدّ الجائز: وهو الذي جاء بعده همزة؛ إلاّ أنّ حرف المدّ مع الهمزة ليسا من كلمة واحدة، وسمّي جائزا؛ لأنّه يجوز فيه المدّ فوق المقدار الطبيعي لحرف المدّ كما يجوز الاكتفاء بالقدر الطبيعي لحرف المدّ فقط؛ ومثاله: ﴿يَدَآ أَبِي﴾[المسد:01].

7. الفتح والإمالة:

تضمّن الدّرس الصّوتيّ عند علماء التّجويد المسائل المتعلّقة بالحركات وحروف المدّ من حيث تأدياتهما الصّوتيّة، ويَصطلح علماءُ التّجويد على الفتح مقابلا للإمالة، يقول ابن الجزريّ في تعريفه للإمالة:« والإمالة: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء؛ كثيرا: وهو المحض، ويقال له: الإضجاع، ويقال له: البطح، وربما قيل له الكسر أيضا. وقليلا: وهو بين اللّفظين، ويقال له أيضا: التّقليل والتّلطيف وبين بين؛ فهي بهذا الاعتبار تنقسم أيضا إلى قسمين: إمالة شديدة، وإمالة متوسّطة. وكلاهما جائز في القراءة جارٍ في لغة العرب. والإمالة الشّديدة يُجتَنب معها القلب

[1] قد فصّلنا القول في الجانب التطبيقي في تعليل المدّ ومقداره.

الخالص والإشباع المبالغ فيه، والإمالة المتوسِّطة: بين الفتح المتوسّط وبين الإمالة الشّديدة»[1]، وما تطرّق إليه عُلماء التَّجويد هو ماهيتها وآليّة إنتاجها، ولم يبحثوا عن حالات الإمالة؛ لأنّها من موضوعات علم القراءة، وتعليلاتهم الصّوتية المتعلّقة بها سنقف عليها في المبحث الثالث من الجانب التّطبيقيّ – إن شاء الله تعالى –.

8. مسائل متعلّقة بالحركات:

إنّ أكثر المسائل التي تندرج فيها الحركات ضمن الدرس الصّوتي التّجويديّ هي المسائل المتعلّقة بالوقف والابتداء، وقد درسها علماء التّجويد من حيث مقدارها الكميّ عند إنتاجها، وذلك فيما اصطُلح عليه بميزان الحركات، والرّوم، والإشمام، والاختلاس.

1.8 ميزان الحركات:

ميزان الحركات هو المقدار الكميّ والفترة الزّمنية الكاملة التي تستغرقها الحركة، ولقد نبّه علماء التّجويد إلى عدم إنقاص ذلك القدر فيقترب الحرف إلى السّكون، أو يُزاد فيه فيقترب نحو المدّ، يقول الخاقانيّ:

زِنِ الحرفَ لا تُخرجْهُ عَن حدِّ وَزنِهِ *** فَوَزنُ حُروفِ الذِّكرِ مِن أفضلِ البِرِّ

ويقول الدّاني:« فأمّا المحَرَّك من الحروف بالحركات الثلاث – الفتحة والكسرة والضّمّة –؛ فحقُّه أن يُلفظَ به مُشبَعا، ويُؤتى بالحركات الثّلاث كوامل، من غير اختلاس ولا توهين يؤولان إلى تضعيف

[1] ابن الجزريّ: النشر، 30/2.

الصّوت بهنّ، ولا إشباعٍ زائد ولا تمطيط بالغ يوجبان الإتيان بعدهنّ بألف وياء وواو غير ممكّنات فضلا عن الإتيان بهنّ ممكّنات»[1].

2.8 الرَّومُ:

الرَّوم أحد وجوه الوقف على الحرف المتحرّك، والرَّومُ هو النّطق بحركة منقوصة الكميّة، يقول ابن الجزريّ:« وأمّا الرَّوم: فهو عند القُرّاء عبارة عن النّطق ببعض الحركة. وقال: بعضهم هو تضعيف الصّوت بالحركةِ حتى يذهب معظمها، وكلا القولين واحد، وهو عند النّحاة عبارةٌ عن النّطق بالحركة بصوت خفيّ»[2]، ولا يجوز عند علماء التّجويد الإتيان به مع الفتحة، والعكس مع الضّمةّ والكسرة[3]، وبهذا فالرَّوم إشارة صوتيّة من خلال نطق بعض الحركة؛ للإشارة إلى حركتها.

3.8 الإشمام:

الإشمام مثل الرَّوم من حيث كونه وجها من أوجه الوقف[4]، ويفارق الإشمامُ الرَّومَ عند علماء التّجويد في كونه إشارة عضويّة وليس صوتيّة، يقول ابن الجزريّ:« وأمّا الإشمام: فهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت، وقال بعضهم: أن تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضّمة. وكلاهما واحد، ولا تكون الإشارة إلاّ بعد سكون الحرف»[5]، والإشمام يكون مع الضمّة فقط[6].

---

[1] الدّاني: التحديد، ص95.

[2] ابن الجزريّ: النشر، 121/2.

[3] ينظر: الدّاني: التحديد، ص96.

[4] من المجوّدين من لا يفرّق بينهما فيصطلح على الروم بالإشمام والعكس دون تفريق.

[5] ابن الجزريّ: النشر، 121/2.

[6] ينظر: الدّاني: التحديد، ص96.

4.8 الاختلاس:

الاختلاس هو الإسراع في إنتاج الحركة، يقول الدّاني:« وأمّا المُختلَس حركتُهُ من الحروف؛ فحقّه أن يُسرع اللفظ به إسراعا يظنّ السّامعُ أنّ حركته قد ذهبت من اللّفظ؛ لشدّة الإسراع، وهي كاملة في الوزن، تامّة في الحقيقة»[1]، ولأنّه إنتاج كلّي للحركة فلا تختصّ به حركة دون أخرى، وقد عقد بعض علماء التّجويد بيانا للفرق بين الرّوم والاختلاس[2]، وجملة الفروقات نمثّلها في الجدول التّالي:

جدول رقم (02): جدول يحوي مجموع الفروق بين الرَّوم والاختلاس عند علماء التّجويد

الرَّوم	الاختلاس
يكون في الضمّ والكسر	يكون في جميع الحركات
إنتاج لبعض من كمّيّة الحركة	إنتاج كلّي للحركة
سرعة النّطق بالحركة مثل نظيراتها من الحركات	الحركة المختلسة أسرع نطقا من غيرها من الحركات
يكون في حال الوقف فقط	يكون في الوقف أو الوصل
يكون في الحرف الموقوف عليه	يكون في الحرف مهما كان موقعه

ونشير ههنا إلى أنّ هذه المسائل هي مسائل صوتيّة وفق مدوّنة صوتيّة توقيفيّة، وهي القرآن الكريم كما وصل إلينا متواترا مجوّدا من لدن محمّد صلّى الله عليه وسلّم، ولذلك نجد علماء التّجويد قد أفاضوا في دراستهم الصّوتيّة ذاكرين مسائل لم نجدها – في حدود اطّلاعنا – في البحث الصّوتي عند المحدثين أو حتّى عند اللغويّين والنّحاة من قبل؛ لتعلّقها بالقرآن الكريم، ومن ذلك

---

[1] الدّاني: التحديد، ص95،96.

[2] ينظر: القاري: المنح الفكريّة، ص317،318.

أنواع الوقف كما مرّ، أو بعض حالات الإدغام ممّا سيأتي بيانه وتفضيله– إن شاء الله – في الجانب التّطبيقيّ من العمل.

المبحث الثالث:

البحث الصّوتيّ عند المحدثين.

المبحث الثالث: البحث الصّوتيُّ عند المحدثين.

تطوّرت دراسة اللغة، وتجسّد هذا التّطوّر بتخصيص دراسة مستوياتها المختلفة، ومن ذلك تخصيص الجانب الصّوتيّ من اللغة بالدّراسة المعمّقة، كما أسهم ظهور التكنولوجيا وتطوّر الآلات في ذلك شكل جليّ، من خلال الاعتماد عليها وتطبيق المناهج العلمية على تلك الدّراسة، فظهرت الأبحاث الصّوتيّة المعتمدة على الآلات؛ مثل استخدام الطبيب التشيكي جرماك سنة 1860م منظارَ الحنجرة للوقوف على عمل الوترين الصّوتيّين، وقد " كان علم الأصوات في مرحلته الجنينيّة علما مُكمِّلا لعلوم اللّسان، ثمّ أخذ تدريجيّا يستقلّ بنفسه – في ظلّ تطوّر المعارف الإنسانيّة – حتّى أصبح عِلما مستقلا له خصوصياته العلميّة والمنهجيّة. بدأت ملامح هذه الاستقلالية تظهر بوضوح في ألمانيا على يد الباحث اللّسانيّ فيتور (Vietor)، ثمّ في فرنسا على يد باسي (Paul Passy) وروسلو (Roussekot)، ثمّ في البلاد الإسكندنافية على يد عصبة من الباحثين على رأسهم يسبرسن (Otto Jespersen)"[1]، وبالتّالي فإنّ أسس الصّوتيات الحديثة قد أرسيت في القرن التّاسع عشر وتطوّرت أكثر في مطلع القرن العشرين على يد كثير من اللّسانيّين ورائدهم في ذلك دو سيسير[2]، ومع ظهور الأجهزة والتطوّر العلميّ وظهور علم الأصوات – باعتباره العلم الذي يدرس الصّوت اللغويّ – بدأ التّخصيص والتّفريع لهذا العلم، فظهرت الفروع العلميّة للصّوتيات انطلاقا من دورة الصّوت اللّغوي أثناء الكلام؛ وهي[3]:

---

[1] أحمد حسّاني: مباحث في اللسانيات، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات العربية المتحدة، ط2، 2013م، ص189.

[2] ينظر: بسام بركة: علم الأصوات العام، مركز الإنماء القومي، لبنان، د ط، د ت، ص05. و أحمد جواد النوري: علم الأصوات العربية، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الأردن، ط1، 1996م، ص08.

[3] ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، د ط، 2000م، ص08. وبسام بركة: علم الأصوات العام، ص07. و أحمد علام وعبد الله ربيع: علم الصوتيات، مكتبة الرشد، السعودية، د ط، 2009م، ص31.

علم الأصوات النّطقيّ: وهو الذي يهتمّ بالجهاز النّطقيّ وبآليات إنتاج الصّوت اللغوي وهيئة أعضاء النّطق.

علم الأصوات الفيزيائيّ: وهو الذي يهتمّ بالخصائص الفيزيائية للصّوت وكيفية انتقاله من فم المتكلّم إلى أذن السّامع.

علم الأصوات السّمعيّ: وهو الفرع الذي يهتمّ بآليّات تلقّي الأذن للصّوت وما يحدثه في المستمع عضويا ونفسيّا.

وتخضع كلّ هاته الفروع للتجريب المخبريّ بما يسّمى بالصّوتيّات التّجريبيّة، من خلال الاستفادة من علوم أُخر؛ كعلم التّشريح، وعلم الطّبّ، وعلم الفيزياء.

لقد نقل لنا المحدثون العرب هذا التطوّرَ في دراسة الصّوت اللغويّ وآليات التّجريب عليه من خلال حركات التّرجمة والبعثات والاتصال الثقافي والمعرفيّ بالغربيين، كما كان للمستشرقين حظّ من هذا أيضا، وسنحاول ذكر بعض روّاد هذا العلم ممّن كان لهم إسهامات أُولى في الصّوتيات العربيّة من خلال مؤلّفاتهم، فمن العربِ نجدُ إبراهيم أنيس "الأصوات اللغوية"، وتمّام حسّان "مناهج البحث في اللّغة"، ومحمود السّعران "علم اللغة"، وعبد الرحمن أيوب "أصوات اللغة"، وكمال بشر "علم الأصوات"، وأحمد مختار عمر "دراسة الصّوت اللّغويّ"، وسعد مصلوح "دراسة السمع والكلام"، وتوالت بعد هؤلاء الأعلام الدّراساتُ الصّوتية العربيّة الحديثة.

ومن المستشرقين نجد على سبيل الذّكر لا الحصر: أرتور شاده "علم الأصوات عند سيبويه وعندنا" ترجمه صبيح التميمي، وبرجستراسر "التطور النحوي للغة العربية" ترجمه رمضان عبد التّواب، وجان كانتينو "دروس في علم أصوات العربية" ترجمه صالح القرمادي، وإرنست بولجرام "دروس

في علم أصوات العربيّة" ترجمه سعد مصلوح، وبرتيل مالمبرج "علم الأصوات" ترجمه عبد الصّبور شاهين".

ومن حركة التّرجمة التي استفاد منها الدّرس الصّوتي العربيّ الحديث نجد مثلا: ترجمة محيي الدين حميد لكتاب "أساسيات علم الكلام" لجلوريا ج بوردر وكاثرين س هاريس، وترجمة مختار عمر لكتاب "أسس علم اللغة" لماريو باي، وترجمة عبد الحميد الدّواخلي ومحمد القصّاص لكتاب "اللغة" لفندريس، وترجمة ياسر الملاح لكتاب "التشكيل الصوتي" لسلمان العاني.

إنّ هاته الحركة العلميّة الكثيفة بين تأليفٍ وترجمةٍ وتأثّرٍ بالدّرس اللّغوي الغربيّ عموما قد أثّرت بشكل كبير في التّعامل مع الدّرس التّراثيّ العربيّ، وتفاوتت بذلك مساحة وجود الإرث الصّوتي في مؤلّفات المحدثين، يقول غانم قدّوري – ونحن نوافقه في ذلك – :« وتتفاوت الكتب المؤلّفة في علم أصوات العربية في العصر الحديث في مقدار اعتمادها على مصادر الدّراسة الصّوتيّة العربيّة القديمة، فمنها ما يحسّ القارئ فيه أنّه ترجمة حرفيّة من كتب علم الأصوات الغربيّة، ومنها ما خلط بين المصادر القديمة والمصادر الحديثة؛ لكنّ أكثر المؤلّفين يعطون مصادر الدّرس الصّوتيّ الغربيّ مساحة أكبر في كتبهم، والخير في الاعتدال وتحرّي الحقيقة»[1]، ويظهر التأثّر – والاتّباع الحرفيّ أحيانا – في مؤلّفاتهم؛ كاتّباع الغربيين في ترتيب المخارج، أو في تسميتها، وتقديم الصّفات على المخارج، وقلّة الاهتمام – وانعدامه عند بعضهم – بالمسائل الصّوتيّة ذات الخصوصية العربيّة ممّا لا يوجد عند الغربيّين كالرّوم والإشمام مثلا، بل ومنهم من

[1] غانم قدّوري: المدخل إلى علم أصوات العربية، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2004م، ص12.

يكتب أصوات العربيّة بالحرف الأجنبيّ ويمثّل للظّواهر الصّوتيّة العربيّة بالأمثلة الأجنبيّة[1] وقس على نظائره! والخير كلّ الخير في التوسّط والاعتدال.

ونحن سنذكر المسائل الصوتيّة عند المحدثين جريا على المنهج الذي اتّبعناه في المبحث السّابق، من خلال ذكرنا للمسائل الإفراديّة ثم التركيبيّة.

أوّلا: المسائل الإفراديّة:

1. أعضاء النّطق عند المحدثين:

كان للتطور العلميّ إسهام كبير جدّا في القدرة على الوصف الدّقيق لأعضاء النّطق وما يحدث لها أثناء عمليّة الكلام ونطق الحروف، وقد اختلفت الاصطلاحات المعبّرة عند المحدثين عن بعض أعضاء النّطق عمّا كانت عليه عند المتقدّمين من اللغويّين، والنّحاة، والمناطقة، وعلماء التّجويد، وقد عقد كثير من المحدثين فصولا حول وصف أعضاء النّطق قبل الخوض في المسائل الصّوتية؛ ولذلك ارتأينا أن نبدأ بتوصيف أعضاء النّطق لديهم[2]، ثمّ نردف بالرّسوم للتّوضيح والتّبيين، كما يجد القارئ آخر هذا العمل ملحقا للمصطلحات التراثية وما يقابلها في الدّرس الحديث مع ترجمتها، وسنوجز ذكر أوصافهم لأعضاء النّطق بالقدر الذي نحتاجه في عملنا، دون التّفصيل الذي له مضانّه التي نحيل إليها في كلّ هامش.

1.1 الجوف:

---

[1] ينظر: تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، د ط، 1990م، ص77.

[2] وإنّما سنذكر بعضها ممّا لم يكن له تفصيل كبير لدى المجوّدين؛ اجتنابا للتكرار والحشو لما هو معلوم كالخيشوم والشّفتين ونحوهما.

وصف المحدثون أعضاء النّطق الدّاخلة في العمليّة التصويتيّة قبل الحنجرة، وهي التي اصطلح عليها المتقدّمون بالجوف، وهي عبارة عن الرّئتين وما يتصّل بها كالحجاب الحاجز، وكذا القصبة الهوائيّة، يقول عبد الرّحمن أيّوب واصفا إيّاها:« هي أنبوبة مكوّنة من غضاريف على شكل حلقات غير مكتملة من الخلف، متّصل بعضها ببعض بواسطة غشاء مخاطيّ، ... وقطر القصبة الهوائيّة يتراوح بين 2سم و2.5 سم، وطولها حوالي 11سم»[1]، وتتشعّب القصبة الهوائيّة عند وصولها إلى الرئتين، وما اتّصل بالرئة اليمنى أوسع ممّا اتّصل بالرئة اليسرى، " ويكون عمل الرّئتين بأن يضغط الحجاب الحاجر عليهما بمساعدة القفص الصّدري، فيدفع الهواء خارجا منهما مارّا بأعضاء النّطق"[2]، ووصف أحمد مختار عمر الحجاب الحاجز والقفص الصّدريّ بأنّهما محرّكا الرّئتين لدفع الهواء[3].

2.1 الحَنجرة:

تنتهي القصبة الهوائيّة بالحَنجرة، وقد وصفها ابن سينا فقال:« أمّا الحنجرة فإنّها مركّبة من غضاريف ثلاثة»[4]، وهو وصف لم يزد عليه المحدثون ووسائل التّشريح شيئا[5]، وهناك غضاريف فرعيّة؛ لكنّ الغضاريفَ الأساسَ ثلاثةٌ؛ وهي[6]: **الغضروف الحلقيّ**: وهو أوّل الغضاريف المتّصلة بالقصبة الهوائيّة، وفوقه **الغضروف الدّرقيّ**: وهو الذي يعدّ أكبر الغضاريف ونتوؤه الأمامي هو

---

[1] عبد الرّحمن أيّوب: أصوات اللغة، مطبعة الكيلاني، مصر، ط2، 1968م، ص46. وينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، مصر، د ط، 1997م، ص100.

[2] عبد العزيز الصيغ: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دار الفكر، سوريا، ط2، 2007م، ص24.

[3] ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص100.

[4] أبو علي ابن سينا: أسباب حدوث الحرف، تح: محمد حسان الطيان ويحيى مير علم، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د ط، 1982م، ص64.

[5] ينظر: عبد العزيز الصايغ: المصطلح الصوتي، ص25.

[6] ينظر: غانم قدوري: المدخل إلى علم أصوات العربية، ص50،51. و سمير شريف استيتية: الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2003م، ص55.

المسمّى تفّاحة آدام، و**الغضروفان الهرميّان:** وهما غضروفان هرميّان صغيران، قاعدتهما ترتكز على الجزء الخلفي للغضروف الحلقيّ. وهذه الغضاريف تشكّل ما يشبه الصّندوق؛ ولذلك يُصطلَح عليها بالصّندوق الغضروفي أو الحُجرة[1]، وتحوي الحنجرة أهمّ العناصر الدّاخلة في عمليّة التّصويت وهو "الوتران الصّوتيّان"، وهما صفيحتان رقيقتان، تتّصل كلّ واحدة بأحد الغضروفين الهرميّين وتمتدّان أفقيّا إلى أن تلتقيا بباطن الغضروف الدّرقيّ. ويتحرّك الغضروفان الهرمّيان دائريا ما يجعل الوتران الصّوتيّان يتحرّكان بالتّقابل أفقيّا فيتضامّا أو يفترقا، ويقرّ المحدثون أنّ الاصطلاح عليهما بالوترين إنّما هو من قبيل المسامحة؛ فيقول السّعران:« الوتران الصّوتيان، أو الحبال الصّوتيّة: وهما أشبه بشفتين منهما بوترين؛ ولكن جرى الاصطلاح على هذه التّسمية»[2]، كما تسبّبت التّرجمة في اختلاف الاصطلاح عليهما عند المحدثين، فاصطلح عليهما بالحَبلين الصّوتيّين، والحزامين الصّوتيّين، والطّيّتين الصّوتيّتين[3]، والمصطلح الأكثر تداولا ودورانا هو مصطلح الوترين الصّوتيّين وعليه اختيارنا.

وتحدّث المحدَثون عن وضعيّة الوترين الصّوتيّين؛ لأنّهما مصدر خروج النغمة الصوتيّة، ومجمل أوضاعهما الصّوتيّة هي[4]:

حالة التّضامّ: قد يتضامّ الوتران الصّوتيان ما يعيق تدفّق الهواء المندفع من داخل الرّئة، فيؤدّي إلى تذبذبهما، وهذا التّذبذب هو الذي يعطي النّغمة الصّوتيّة الحَنجريّة، ويكون هذا عند إصدار أصوات ذات نغمة حنجرية كالذّال مثلا. وقد يكون التضامّ والالتقاء قويّا بينهما ما يمنعهما من الذبذبة

---

[1] ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص101. وعبد الرّحمن أيوب: أصوات اللغة، ص47. وسمير شريف استيتية: الأصوات اللغوية، ص55. وإبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص17.

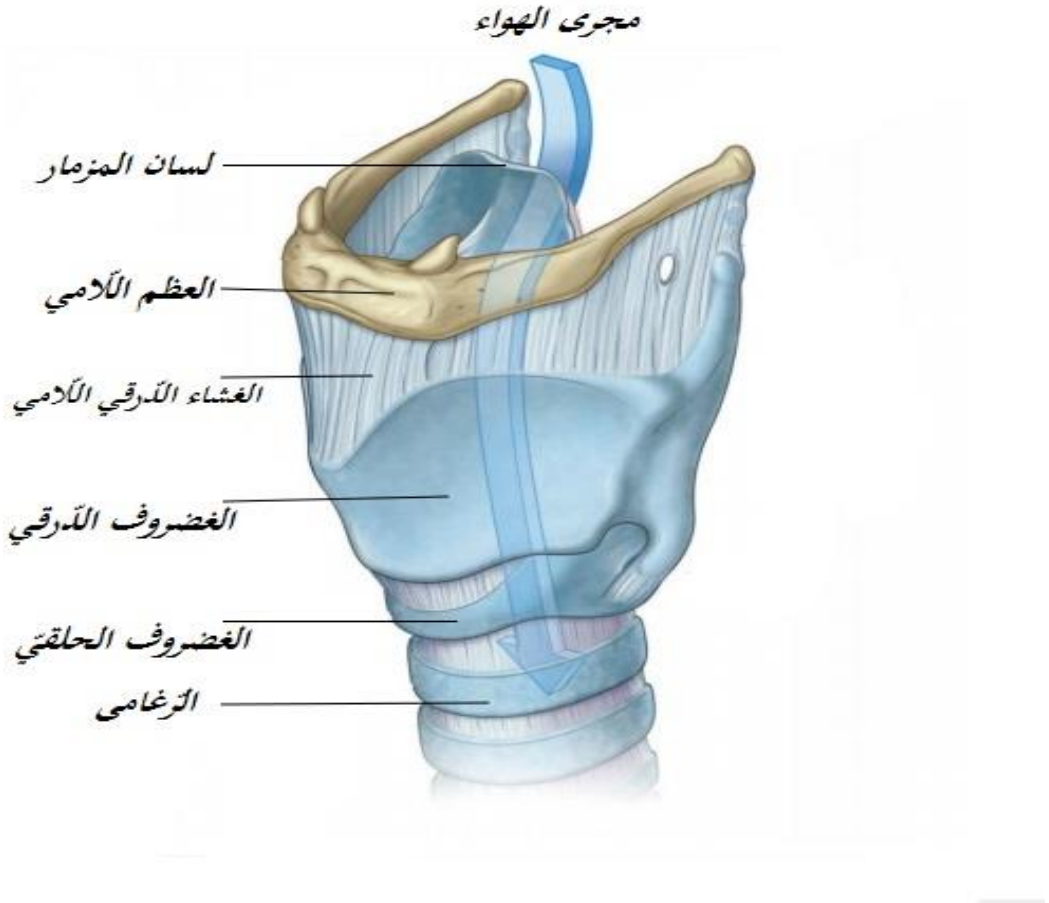
[2] محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، لبنان، د ط، د ت، ص136.

[3] ينظر: محمد شريف استيتية: الأصوات اللغوية، ص67.

[4] ينظر: محمود السّعران: علم اللغة، ص136. وغانم قدوري: المدخل إلى علم أصوات العربية، ص54،53،52.

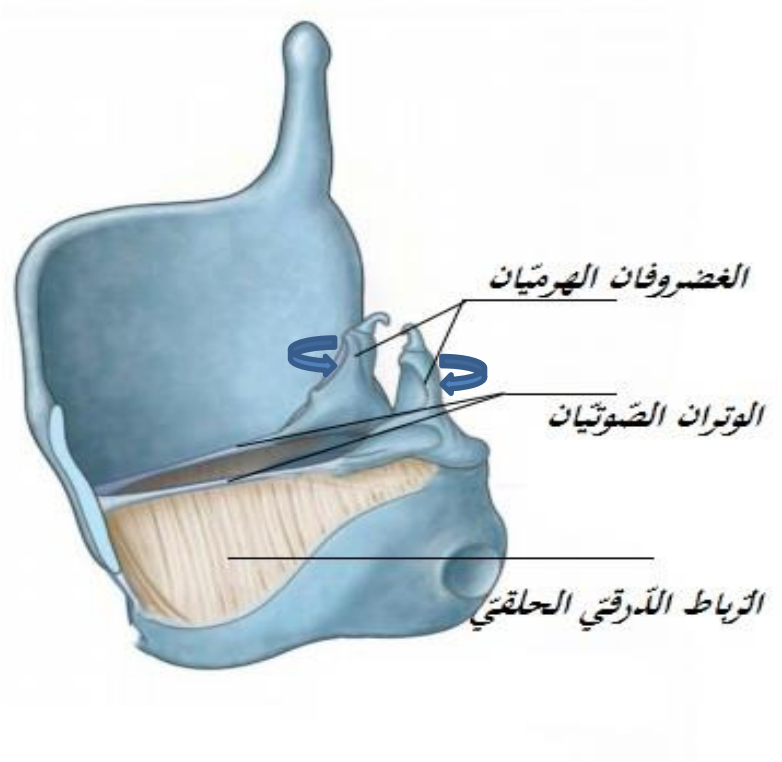
فيؤدّي انفراجهما بعد ذلك إلى صدور صوت الهمزة، أو قد يكون هناك تضامّ لكنّه يمنع حدوث ذبذبة لهما، ويسمّيه المحدثون بوضع الوشوشة.

حالة الانفراج: قد ينفرج الوتران الصّوتيّان ما يسمح بوجود فتحة يتسرّب عبرها الهواء المندفع من داخل الرّئة، وهذه حال التّنفّس العادي، أو عند إنتاج أصوات لا تتّصف بنغمة حَنجريّة كالثّاء مثلا. ولأنّ الوترين متّصلان بالغضروف الدّرقيّ؛ فإنّه حين صدور النّغمة الحنجرية وتذبذب الوترين يمكن الشّعور بذلك التذبذب بوضع الكفّ على الحنجرة، والأشكال والصّور الموالية توضّح بجلاء ما سبق من مفاهيم.



شكل رقم (10)[1]: صُورَة تَوضِيحيّة للحَنجرة.

[1] أُخِذَ أصل هذه الصّورة من كتاب: Gray's anatomy for student، النسخة الثالثة، ترجمة مجموعة طلاب من جامعة دمشق، 2018م، ص1052. بتصرف.



شكل رقم (11)[1]: صورة توضيحيّة للوترين الصّوتيّين مع الغضروفين الهرميّين.



شكل رقم (12): صورة حقيقية بمنظار الحنجرة للوترين الصّوتيّين حال الجهر (التضامّ)

[1] أُخِذَ أصل هذه الصّورة من كتاب: Gray's anatomy for student، النسخة الثالثة، ترجمة مجموعة طلاب من جامعة دمشق، 2018م، ص1057. بتصرف.



شكل رقم (13): صورة حقيقية بمنظار الحنجرة للوترين الصّوتييّن حال الهمس (الانفراج)

3.1 التّجويف الحلقي:

هو أوّل التّجاويف فوق المزماريّة، ويعرّفه المحدثون بأنّه الجزء الواقع بين الحنجرة والفم، أو بين الحنجرة وجذر اللّسان[1]، وعليه فإنّ الحنجرة لا تدخل ضمن حيّز الحلق عندهم، وبالرّجوع إلى مصطلحات علماء التّجويد؛ فإنّ أقصى الحلق هو المصطلح المقابل للحنجرة عند المحدثين، وسيأتي التّفصيل فيه عند الحديث عن صوت الهمزة في الجانب التّطبيقيّ إن شاء الله تعالى، وقد تحدّث المحدثون – زيادة عن دور التجويف الحلقي في إنتاج الأصوات اللغوية – عن دوره في الرّنين الصّوتيّ ودرجاته، هو وباقي التّجاويف[2].

4.1 التجويف الأنفيّ:

هو ثاني التّجاويف فوق المزماريّة، ويسّمونه أيضا الفراغ الأنفي، يمتدّ من الحنك اللّيّن إلى الأنف، ويقابل مصطلحَ الخيشوم عند علماء التّجويد، ويتسرّب منه الهواء عندما ينخفض الحنك

---

[1] ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص138. وتمام حسان: مناهج البحث اللغوي، ص85. وبسام بركة: علم الأصوات العام، ص66.

[2] ينظر: محمد شريف استيتية: الأصوات اللغوية، ص53.

اللّيّن فيسمح للهواء بالمرور عبر التجاويف الأنفية، فيحدث بذلك الغنّة، أو ما يسمّيه المحدثون بالتأنيف[1]، كما تحدّث المحدثون عن كون ثبات حجم التجويف الأنفي قد جعل تأثيراته باعتباره حجرة رنين ثابتة[2].

5.1 التجويف الفمويّ:

يبدأ التّجويف الفمويّ من جذر اللّسان إلى الشّفتين، ويشمل مُعظمَ أعضاء النّطق من لسان وحنك ولِثة وشفتين وأسنان، ولذلك عُدّ أكثر التّجاويف حركيّة ومرونة في التغيّر، وأهمّ مكوّناته[3]:

- **سقف الفم** (=الحنك الأعلى): وهو الجزء العلويّ الذي يحوي في مُقدَّمه اللِّثة، و وسط الحنك (=الحنك الصّلب/الطّبق الصّلب/الغار)، وأقصى الحنك (= الحنك اللّيّن/الطّبق)، واللّثة عند المحدثين هي جزء من الحنك الأعلى بخلاف علماء التّجويد الذين يجعلونها منفصلة عنه كما مرّ.

- **اللّهاة:** وهي اللّحمة المسترخية في نهاية أقصى الحنك، أو الحنك اللّيّن، واصطلح علماءُ التّجويد على منطقة اللهاة بأقصى اللّسان أيضا من خلال تسمية مخرج القاف اللّهويّ بأقصى اللسان.

- **اللّسان:** لم يخرج أغلب المحدثين عن تقسيمات علماء التّجويد للّسان[4]، فأغلبهم يجعلون اللّسان أقساما ثلاثة: طرفا، ووسطا، وأقصى[5]، وهو مذهب من مذاهب علماء التّجويد في التّقسيم كما مرّ

---

[1] ينظر: محمود السعران: علم اللغة، ص135.

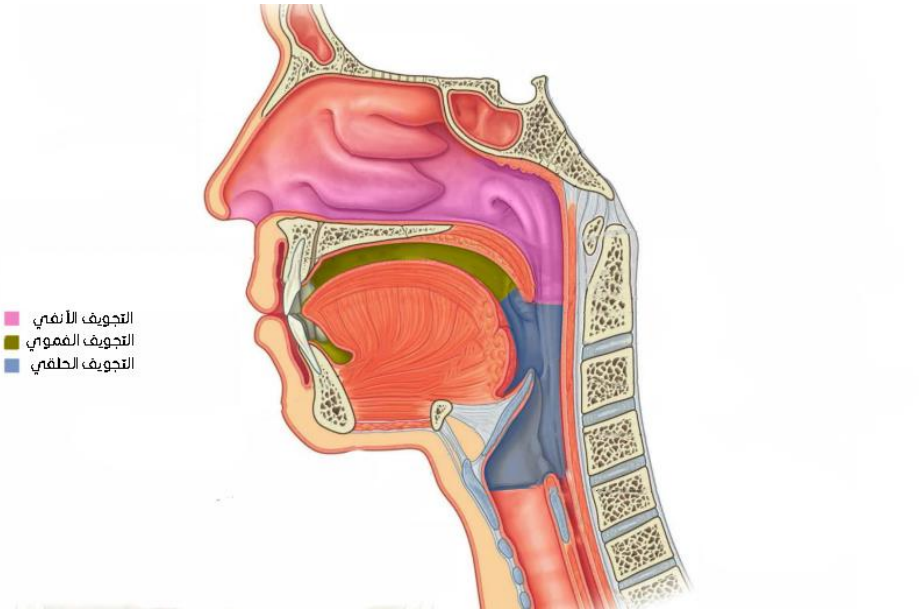
[2] ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص104.

[3] ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص138-140. وإبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص18. وأحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللغوي، ص105-110. ومحمود السّعران: علم اللغة، ص133-135.

[4] ينظر: عبد العزيز الصايغ: المصطلح الصوتي، ص43.

[5] ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص18. وكمال بشر: علم الأصوات، ص139. ومحمود السعران: علم اللغة، ص139. و حسام النعيمي: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، دار الرشيد للنشر، العراق، د ط، 1980م، ص296.

من قبل، ومنهم من يزيد في القسمة فيجعلها: طرف اللّسان، ووسطه، ومؤخّره، وجذره[1]. وزاد أحمد مختار عمر في التقسيمات، فقسّم اللّسان إلى: حدّ اللّسان، وطرف اللّسان، ومقدّمة اللّسان (=وسط اللسان)، ومؤخّرة اللّسان، وأصل اللّسان، ونراه لم يوفَّق في تسمية وسط اللسان بالمقدِّمة، ومردّ هذه الاختلافات وكثرة المسمّيات بين المحدثين نُرجعه إلى الترجمة والتأثّر بالدّرس الغربيّ، والمتمعّن في جلّ هاته التفريعات يجدها موافقة لما ذهب إليه المتقدّمون والمجوّدون؛ والخلاف الواضح والبارز يكمن في انعدام حافّة اللسان في الدّرس الحديث؛ لأنّها مخرج لصوت الضاد الذي لم يعد له وجود في النّظام الصّوتي العربيّ خارج دائرة الأداء التّجويديّ، وستقف على ذلك في الجانب التّطبيقي من العمل – إن شاء الله –، أمّا ما عداها فلا خلاف فيه كما مرّ.



شكل رقم (14)[2]: صورة توضيحية للتجاويف الثلاثة.

[1] ينظر: سعد مصلوح: دراسة السّمع والكلام، عالم الكتب، مصر، ط1، 2000م، ص158.

[2] أُخِذَ أصل هذه الصّورة من كتاب: Gray's anatomy for student، النسخة الثالثة، ترجمة مجموعة طلاب من جامعة دمشق، 2018م، ص1047. بتصرف.

2. أقسام الأصوات العربيّة ومخارجها:

قبل الحديث عن مخارج الحروف نشير إلى أنّ المحدثين قد قسّموا الأصوات اللغوية على حسب الاعتراض، وهو أحد معايير التّقسيم لدى المتقدّمين، وتنقسم الأصوات بهذا الاعتبار إلى قسمين رئيسين هما: الصّوامت والصّوائت، والصّوامت هي الأصوات التي تنتج عن طريق اعتراض أعضاء النّطق على اختلاف درجات هذا الاعتراض والتّضييق، في مقابل الصّوائت التي ينعدم فيها الاعتراض، وهي في الدّرس الصّوتي الحديث ستّة: حروف المدّ الثلاثة ومعها الحركات، ولم تخل دراسات المحدثين من التعدّد المصطلحيّ للصوامت والصّوائت، فأكثر المحدثين يصطلح على القسمين بالصّوائت والصّوامت[1]، ويصطلح عليهما أحمد مختار عمر بالسّواكن والعلل[2]، واختار إبراهيم أنيس الاصطلاح بالسّواكن واللّين[3]؛ وقد شاع اصطلاح الصّوامت والصّوائت، وهو اختيارنا في هذا البحث، والأصوات العربيّة التي تنتُج عن طريق انعدام الاعتراض هي حروف المدّ والحركات، وبهذا فحروف المدّ صوائت طويلة، والحركاتُ صوائت قصيرة، في مقابل الحروف الصّحاح التي تنتج عن طريق الاعتراض؛ وهي الصّوامت، ويتفرّع عن القسمة الكبرى قسم ثالث هو المسمّى عند المتقدّمين بأصوات اللّين، ويسمّي المحدثون هذا القسم تبعا لتسمياتهم للقسمين، فأكثرهم يصطلح عليه أنصاف الصّوائت، واختار أحمد مختار عمر مصطلح أنصاف العلل، واختار إبراهيم أنيس مصطلح أشباه اللّين[4]، وتفرُّعُ القسمِ الثّالث راجع لآليّة إنتاج أصوات اللّين كما مرّ في مسائل الصّفات، باعتبارها تنتج عن طريق اعتراض دون اعتراض الصّوامت وانفتاح دون

---

[1] ينظر: محمود السعران: علم اللغة، ص148. و برجستراسر: التطور النحوي للغة العربية، ترجمة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر، ط2، 1994م، ص53،11.

[2] ينظر: مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص135.

[3] ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص26.

[4] ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللغوي، ص350. وإبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص42.

انفتاح الصّوائت، ويعود الاختلاف بين المحدثين نتيجة ترجمة المصطلحات من الدّرس الغربيّ الذي يصطلح على الأقسام الثلاثة بـ[1]:vowel و consonant و semi-vowel.

ويبدأ المُحدثون في عدّ مخارج الحروف من الفم نزولا إلى الحنجرة، متّبعين في ذلك مذهب الغربيّين، وليس في الأمر شيء؛ غير أنّ مخالفة الدّرس الصّوتيّ العربيّ واتّباع الدّرس الغربيّ فيما ليس فيه مبرّر ولا جِدّة ممّا لم نجد له مسوّغا؛ سوى التأثّر والاتّباع لا غير، ونحن سنذكر مخارج أصوات العربيّة عندهم[2]، متّبعين في ذلك منهج جمهور المتقدّمين، مبتدئين بالحنجرة إلى الفم، وليست مُتابعتُنا لهم من قبيل التعلّق بالتّراث – وإن كان التّعلّق به هو الأصل – ولا رفضا للجديد، وإنّما لأنّنا نرى أنّ التّرتيب الأنسب للمخارج يكون مُتصعِّدا وفق مجرى الهواء باعتباره مادّة الصّوت.

1.2 الحَنجرة:

سبق وأن ذكرنا أنّ الحَنجرة من خلال المقارنة بين مخارج الحروف عند المتقدّمين والمحدثين هي ما اصطلح عليه المجوّدون بأقصى الحلق، وتحوي الحنجرة أهمّ الأعضاء الدّاخلة ضمن جهاز النّطق وهو "الوتران الصّوتيّان"، فهما المسؤولان عن إصدار التّصويت عن طريق تذبذبهما، وتخرج من الحَنجرة الهمزة والهاء. الهمزة عن طريق انطباق الوترين ثم انفراجهما، والهاء عن طريق تباعدهما، ويسمّيان بالأصوات الحَنجرية أو المزمارية[3].

---

[1] ينظر: غانم قدوري: المدخل إلى علم أصوات العربية، ص78.

[2] ذكرنا ههنا مخارج الصوامت، وأرجأنا الحديث عن مخارج الصّوائت إلى المبحث الثالث من الجانب التّطبيقيّ؛ للضرورة المنهجية وترابط ما يتعلّق بمخرجها مع ما يتعلّق بتعليلاتها الصّوتيّة.

[3] ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص288، 304.

2.2 الحَلق:

وافق المحدثون علماءَ التّجويد في كون وسط الحلق مخرجا للعين والحاء، يقول إبراهيم أنيس:« والعين صوت مجهور مخرجه وسط الحلق ... الحاء: هو الصّوت المهموس الذي يناظر العين، فمخرجهما واحد»[1]. وتسمّى العين والحاء عند المحدثين حَلْقيّتين، والحلق عند جمهور المحدثين هو بين الحنجرة واللّهاة، وبذلك فالحنجرة غير داخلة فيه.

3.2 اللّهاة:

يضمّ هذا المخرجُ صوتَ القاف[2]، يقول كمال بشر:« يتمّ نطق هذا الصّوت برفع أقصى اللسان حتّى يلتقي باللّهاة ويلتصق بها فيقف الهواء مع عدم السّماح له بالمرور من الأنف. وبعد ضغط الهواء مدّة من الزّمن يطلق سراح مجرى الهواء»[3].

4.2 الطَّبق:

يخرج منه الكاف والغين والخاء، وهو مذهب كثير من المحدثين، وذلك بارتفاع أقصى اللسان إلى أقصى الحنك، فينطبقان مع الكاف ويكاد يلتصقان مع الغين والخاء[4]؛ وتوصيف هذا نراه بعيدا، وتردّه التجربة الذاتيّة البسيطة التي قدّمها سيبويه، حيث يقول:« والدّليل على ذلك أنّك لو جافيت بين حنكيك فبالغت ثمّ قلت: قَقْ قَقْ، لم تر ذلك مُخِلاّ بالقاف. ولو فعلته بالكاف وما بعدها

---

[1] إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص88.

[2] ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللغوي، ص96.

[3] كمال بشر: علم الأصوات، ص276.

[4] ينظر: رمضان عبد التّواب: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، مصر، ط3، 1997م، ص31. وسعد مصلوح: دراسة السمع والكلام، ص184. ومنصور الغامديّ: الصوتيات العربيّة، مكتبة التوبة، السعودية، ط1، 2000م، ص65.

من حروف اللسان؛ أخلّ ذلك بهنّ. فهذا يدلّك على أنّ مُعتمَدها على الحنك الأعلى»[1]، يقول غانم قدّوري:« ولو أنّك فعلت ذلك بالغين والخاء؛ لم تر ذلك مخلاّ بهما، ممّا يدلّك على أنّهما لا يمكن أن يجتمعا مع الكاف في مخرج واحد، وأنّهما يخرجان من نقطة هي أعمق من النّقطة التي يخرج منها الكاف»[2]، ثمّ ساق أدلّة لغوية تثبت أنّ الغين والخاء أدخل نحو الحلق من الكاف؛ منها إظهار النّون السّاكنة مع الغين والخاء بخلاف إخفائها مع القاف والكاف، وهذا دليل على أنّ صوتَي الغين والخاء أدخل إلى الحلق من القاف والكاف معا؛ لأنّ حكم الإظهار في النّون السّاكنة يحكمه البعد عن المخرج، بخلاف الإخفاء الذي يحكمه القرب، وعليه فإنّ الكاف لا تشارك الغين والخاء في المخرج كما تثبته التّجربة التي ساقها سيبويه، فهي أبعد من الكاف، أمّا عن علاقة مخرجهما بمخرج القاف؛ فإنّنا نرى – والعلم لله – أنّ هناك قربا شديدا بينهما يجعل أقصى اللّسان يتحرّك عند النّطق بالغين والخاء بأن يتأخّر قليلا دون أن يكون مخرجا لهما، والدّليل على ذلك أنّك لو جافيت بين الحنكين وأبقيت الفم مفتوحا وأطلت زمن نطق الخاء ساكنة ثمّ نطقت القافَ؛ لَوَجدتّ الاعتراض مع القاف متقدّما على الخاء قليلا، كما أنّه قد ثبت أنّ النّون السّاكنة عند مجاورتها الغين والخاء تأخذ الحكم نفسه والسّلوك ذاته عند مجاورتها القاف؛ وهو الإخفاء، وذلك في قراءة أبي جعفر، وتأخذ حكم الإظهار عند باقي القرّاء؛ ما يدلّ على أنّ الغين والخاء أدخل من مخرج القاف (=اللهاة) وأنّ الكافَ مجاورة للقاف تجاورا شديدا، وقد تحدّث ابن الجزريّ عن هذا القرب الشديد بين مخارج الأصوات الثلاثة فقال:« تنبيهات: الأوّل: إنّ مخرج النّون والتّنوين مع حروف الإخفاء الخمسة عشر من الخيشوم فقط، ولا حظّ لهما معهنّ في الفم؛ لأنّه لا عمل للسان فيهما كعمله فيهما مع ما يظهران عنده، أو ما يدغمان فيه بغنة، وحكمُهما مع الغين والخاء عند أبي جعفر

---

[1] سيبويه: الكتاب، 480/4.

[2] غانم قدوري: المدخل إلى علم أصوات العربية، ص90. وينظر: وجهة نظر جديدة في مخارج الأصوات الستة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع77، 2009م، ص47.

كذلك[1]، وذلك من حيث أجرى الغينَ والخاء مجرى حروف الفم للتّقارب الذي بينهما وبينهنّ، فصار مخرج النّون والتّنوين معهما كمخرجهما معهنّ، ومخرجهما على مذهب الباقين المُظهِرِين من أصل مخرجهِما، وذلك من حيث أَجرَوا الغينَ والخاء مجرى باقي حروف الحلق؛ لكونهما من جملتهنّ دُون حروف الفم»[2]، ونحسب أنّ هذا يكفي لإثبات مجانبة المحدثين الصّواب حين عدّوا مخرج الغين والخاء مع الكاف طبقيّا، وليس بين أيدينا – للأسف الشديد – من الأجهزة ما يمكننا إثبات ما نذهب إليه زيادة على ما سقناه، ولم نقف – فيما بين أيدينا واطّلعنا عليه في كثير من كتب المحدثين – على من تعمّق كثيرا في دراسة أصوات الحلق عدا العاني؛ لأنّ أكثر هؤلاء كانوا متأثّرين بالدّرس الغربيّ وترجمة تصوّرات الغربيّين الصّوتية، وذلك في انعدام أصوات الحلق غير الحَنجريّة في اللّغة الإنجليزية خاصّة.

5.2 غار الحنك:

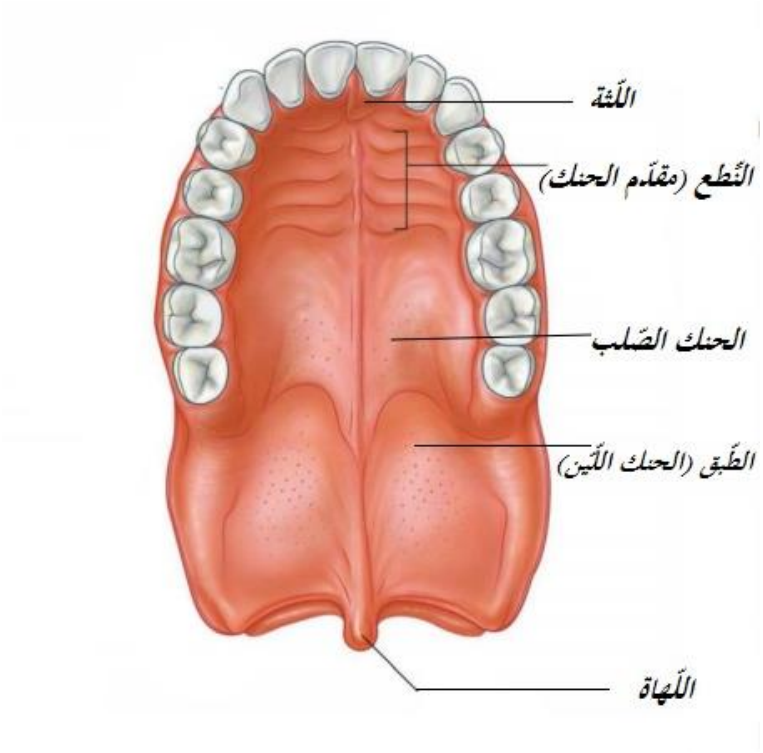
يخرج منه أصوات الجيم والشّين والياء، فينتج صوت الجيم والياء عن طريق تصعّد وسط اللّسان اتّجاه وسط الحنك الأعلى، وينتج صوت الشّين عن طريق تصعّد مقدَّم اللّسان وجزء من وسطه اتّجاه الحنك الأعلى[3].

---

[1] أي حكم صوت النّون السّاكنة مع الغين والخاء في قراءة أبي جعفر – وهو أحد القرّاء العشرة – هو الإخفاء.

[2] ابن الجزري: النشر، 27/2.

[3] ينظر: تمام حسان: علم الأصوات، ص302،369. وإبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص77،78. وأحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللغوي، ص317.



شكل رقم (15)[1]: صورة توضيحية للفك العلويّ ومخارجه من اللهاة إلى اللّثة.

6.2 طرف اللّسان مع اللّثة:

يجعل المحدثون مخرج اللام والنّون والرّاء من طرف اللسان مع اللّثة، مع فارق أنّ طرف اللّسان يتكرّر عن طريق ضربات متعدّدة عند إنتاج صوت الرّاء[2]، وتسمّى هذه الأصوات باللّثويّة.

7.2 طرف اللّسان مع الأسنان واللّثة:

يخرج منه الطّاء، والدّال، والتّاء، والضّاد، والصّاد، والزّاي، والسّين. وتسمّى أصواتا لثويّة أسنانيّة[3]، وذلك باتصال طرف اللسان بأصول الثنايا العليا ومقدّمة اللّسان باللّثة، والفارق بين

---

[1] أُخِذَ أصل هذه الصّورة من كتاب: Gray's anatomy for student، النسخة الثالثة، ترجمة مجموعة طلاب من جامعة دمشق، 2018م، ص1105. بتصرف.

[2] ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللغوي، ص317. ورمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة، ص31.

[3] ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغوية، ص48. وتمام حسان: مناهج البحث اللغوي، ص103.

الأصوات عندهم هو في شكل اللّسان عند كلّ صوت، وفي درجات الاعتراض، وهو ما سنفصّله في الجانب التّطبيقي المتعلّق بمبحث الصّفات.

8.2 طرف اللّسان والأسنان:

يخرج منه الذّال والثّاء والظّاء، وتسمّى أصواتا أسنانيّة[1]، وذلك عن طريق ملامسة طرف اللّسان لأصول الثنايا العليا، مع اختلاف في هيئات اللسان والصّفات على ما سيأتي توضيحه.

9.2 الشّفة مع الأسنان:

هو مخرج لصوت الفاء، ويسمّى هذا المخرج بالمخرج الشّفويّ الأسنانيّ، يقول إبراهيم أنيس عن مخرج الفاء:« وهو بين الشّفة السّفلى وأطراف الثّنايا العليا»[2].

10.2 الشّفة:

يذهب أكثر المحدثين إلى أنّ الشّفتين مخرجٌ للأصوات الثلاثة: الواو، والباء، والميم، ويسمّى المخرج بذلك شفويّا[3]، ومنهم من يُخرج الواوَ من الأصوات الشّفوية ويجعلها من أقصى اللّسان، يقول كمال بشر:« وكثيرا ما يشار إلى الواو أيضا في نحو: وعد، بأنّها شفويّة، وهذا ما سار عليه علماء العربيّة في القديم. هذا الوصف ليس خطأ؛ لأنّ للشّفتين دخلا كبيرا في نطق هذا الصّوت،

---

[1] ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص315. وإبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص47.

[2] إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص46.

[3] ينظر: رمضان عبد التوّاب: المدخل إلى علم اللغة، ص31. و جان كانتينو: دروس في علم أصوات العربية، ترجمة صالح القرمادي، نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، د ط، 1966م، ص22.

ولكنّ الوصف الأدقّ أن يقال: إنّ الواو من أقصى الحنك؛ إذ عند النّطق بها يقترب اللّسان من هذا الجزء من الحنك»[1].

وبالعموم فإنّ مخارج الأصوات العربيّة عند كثير من المحدثين عشرة مخارج كما رأينا، وقد يزيد بعضهم مخرجا أو ينقص، والنّاظر فيما يقرّه المجوّدون وما عليه المحدثون يجد الاختلاف في أكثره اختلافَ اصطلاح، وأقرّ بعضهم بذلك[2]، وقد قال برجستراسر بعد أن عدّ مخارج الحروف عند المتقدّمين:« فهذا كلّه صحيح ما فيه شكّ من وجهة نظر علماء الغرب»[3]، وعدد المخارج عند المحدثين أقلّ منه عند المجوّدين؛ لأنّ المحدثين يجنحون إلى عدم التّمييز بين المتقارب من الأصوات كما رأينا، ونحن سنحاول بعد تأمّل إنشاء جدول لمخارج أصوات اللغة العربية من خلال التّدقيق والنّظر في مخرجات كِلا الدّرسين التراثيّ والحديث، مبتدئين بالحَنجرة صعودا إلى الفم، فاصلين بين الصّوامت والصّوائت من خلال التعرّض لمخارج الصّوامت، مقدّمين الاصطلاح التراثيّ إن كان دقيقا على المصطلح الحديث، وقد جعلنا أسماء المخارج منسوبة إلى عضوَي الاعتراض معا؛ مثل: ذلقيّ أسنانيّ، وما يدفعنا لهذا هو ما نراه من مجانبة للصّواب في تحديد بعض المخارج عند المحدثين، ومن مسامحة في التوسّع في تحديد المخارج الصّوتية من خلال جَمعِ كثيرٍ من الأصوات في مجموعة واحدة كما مرّ؛ وهو خلاف الأَولى، كما أنّ أكثر المُحدثين يستعملون تسميات للمخارج جديدة ومتعدّدة تُحدِث نوعا من القطيعة والفصل مع الدّرس التراثيّ، كما أنّ بعضا من تسميات المخارج لدى أكثر المتقدّمين تفتقد الاختصار أو التّوضيح؛ مثل مخرج الكاف وتمييزه عن القاف، أو مخرج الهمزة والهاء، ولذلك فقد عملنا على تحديد المخارج بناء على

---

[1] كمال بشر: علم الأصوات، ص183. وينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللغوي، ص315.

[2] وقد ناقش غانم قدوري المخارج عند الفريقين في مقال مفصّل له، ينظر: غانم قدوري: مخارج حروف العربية عددها وترتيبها بين الدّرس القديم والدّرس الحديث، مجلة تكريت، ع38، محرم 1430هـ.

[3] برجستراسر: التطور النّحوي، ص13.

التوفيق بين الدّرسين، فجعلنا الغين والخاء حلقية لهوية؛ لأنّنا نرى أنّهما يخرجان من مخرج هو أقرب جدا من القاف، على أنّ الجهر في الغين وتوتّر عضلات الحلق جرّاءه يجعل نقطة الاعتراض عند إنتاج صوت الغين ربّما أدخل من نقطة الاعتراض عند إنتاج صوت الخاء[1]؛ وهذا من خلال التذوّق بإطالة نطق الغين ساكنة ثمّ تحويل صوت الغين إلى خاء ساكنة فتجد في نفسك اختلافا في موضع الاعتراض، أو إطالة زمن نطق الغين الساكنة ثم إعقابها بالخاء الساكنة فالقاف لِنُدرك التّرتيب، كما يمكن تطبيق الأمر من خلال المجافاة بين الحنكين ونطق الغين الساكنة ثم الخاء الساكنة، ومن المتقدّمين من تحدّث عن هذا الترتيب انطلاقا من التذوّق حيث يقول العماني:« والذّوق ينبّه على أنّ الغين أقصى من الخاء»[2]. وأمّا القاف فقد جعلناها لهوية (= غَلصميّة) والكاف طبقيّة (=عَكَديّة)[3] للتمييز بينهما أكثر لِما بين مخرجيهما من تقارب واختلاف، وأبقى البحث على مصطلح الشَّجْر والذّلق والأسلة فهي أكثر دقّة وتوصيفا لِما يتعلّق باللّسان، وإليك الجدول الموالي حيث يوضّح ما وضعناه من مخارج ومسمّياتها، وعددُها بهذا اثنا عشر مخرجا:

---

[1] ما نذكره ههنا هو مجرّد استنتاجات وتأمّلات لا ترقى إلى حدّ اليقين العلمي؛ لانعدام الأجهزة المتطوّرة والمخابر بين أيدينا، ولعلّ الله ييسّر لنا أو لغيرنا العمل على هذا للخروج بالرّأي الدّقيق، وقد حاول بعض المحدثين العمل على تحديد مخارج الأصوات الحلقية منهم العاني الذي أقرّ بصعوبة البحث فيها رغم العمل بالأجهزة، يقول في كتابه "التشكيل الصوتي" في الصفحة الثالثة والتسعين:« ويصعب جدّا بحث السّواكن الحلقية والحنجريّة؛ لأنّه لا يسهل ضبط مواقعها وصفاتها النّطقيّة الكائنة في المناطق الحلقيّة والحنجريّة التي لا يسهل الوصول إليها. لقد فحصت هذه السّواكن فسيولوجيا بأفلام إكس ولم تكن النتائج على درجة من الوضوح التي كنّا نتوقّعها، ومع أنّ الأفلام واضحة جدّا وتكشف جميع التجويف الفمي من الشفتين إلى لسان المزمار؛ فإنّه يصعب جدّا أن تُرى حركات عضلات الحلق ...».

[2] العماني: الأوسط في القراءات الثّمان، ص86.

[3] ينظر: العماني: الأوسط في القراءات الثّمان، ص86.

جدول رقم (03): جدول لأسماء مخارج الحروف العربيّة.

اسم المخرج	الحروف
حَنجري	ء ه
حَلقي	ع ح
حلقي لهوي	غ خ
لهوي (=غَلصميّ)	ق
طبقيّ (=عَكَديّ)	ك
شَجْريّ غاريّ	ج ش ي
ذلقيّ نِطعيّ	ل ن ر
ذلقيّ لِثويّ	ط د ت ض
ذلقيّ أسنانيّ	ظ ذ ث
أسليّ أسنانيّ_لثويّ	ص ز س
شفويّ أسنانيّ	ف
شفوي	و، ب، م.

3. صفات الحروف:

لم يختلف المحدثون عن المجوّدين في صفات الحروف؛ سوى في الاصطلاح وعدّ الصّفات، وقد بسطنا التّعليل الصّوتي المتعلّق بالصّفات بالتّفصيل في الجانب التّطبيقي، وسنذكر ههنا بصورة عامّة جملة الصّفات الصّوتية عند المحدثين ومصطلحاتهم فيها.

1.3 صفتا الجهر والهمس:

الجهر والهمس صفتان صوتيّتان عند المحدثين والمجوّدين؛ لكنّ مفهومهما عند المحدثين متعلّق بالوترين الصّوتيّين، فالجهر هو تلك النّغمة الحنجرية الناتجة عن تذبذب الوترين الصّوتيّين، والهمس عكسه؛ بحيث لا يهتزّ الوتران الصّوتيّان[1]، يقول كمال بشر:« قد ينفرج الوتران الصّوتيان انفراجا ملحوظا بحيث يسمحان للنّفَس أن يمرّ من خلالهما دون أن يقابله أيُّ اعتراض أو مانع، يحدث في هذه الحالة ما يُسمّى في الاصطلاح الصّوتي "الهمس" (مقابل الجهر)...قد يتضامّ الوتران أو ينطبقان انطباقا جزئيا، بحيث يسمح للهواء المندفع من خلالهما أن يفتحهما ويغلقهما بسرعة وانتظام فائقين، ومن ثمّ ينتج ما يعرف بذبذبة الأوتار الصّوتية. وهي ذبذبة تحدث نغمة موسيقية تختلف في الدّرجة والشّدّة. وتعرف هذه النّغمة بالأصوات المجهورة voiced sounds»[2]، ويقول محمود السّعران:« قد ينفرج الوتران الصّوتيان مفسحِين مجالا للنَّفس أن يمرّ خلالهما دون أن يجابه أيّ اعتراض، وهذا يحدث ما يسمى في الاصطلاح الصوتي بـ"الهمس"(مقابل "الجهر")»[3]. ثمّ يقول:« يتضامّ الوتران الصّوتيان بشكل يسمح للهواء المندفع خلالهما أن يفتحهما ويغلقهما بانتظام وبسرعة فائقة. وهذا يسمّى تذبذب الوترين الصّوتيّين. هذه الذّبذبة تُحدث نغمةً موسيقيّة تختلف "درجة" و"شدّة" باختلاف عدد الحركات الإيقاعية ومداها. هذه النّغمة الصوتية تسمّى في الاصطلاح الصّوتي "الجهر"»[4]. والحروف المهموسة عند جمهور المحدثين – وفق

---

[1] ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغويّة، ص20. و ماريو باي: أسس علم اللغة، ترجمة مختار عمر، عالم الكتب، مصر، ط8، 1998م، ص78. وأحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص127. وعدم الاهتزاز إنّما هو تجوّزا فقط، وإلاّ فالوتران يهتزّان اهتزازا حال الهمس ولكنّه اهتزاز ضعيف صامت.

[2] كمال بشر: علم الأصوات، ص136.

[3] السعران: علم اللغة، ص136.

[4] المرجع السابق، ص137.

مفهومهم للهمس – هي ثلاثة عشر حرفا جمعناها في قولنا: قَطَب فَحثّه شخص سكت. وما عداها فهو مجهور.

2.3 صفات الانفجارية والاحتكاكية والبينيّة:

صفة الانفجاريّة – وتسمّى الوقفية أيضا – هي صفة الشّدّة عند المجوّدين، وضدّها الاحتكاكيّة التي يسمّيها علماء التّجويد الرّخاوة، والانفجاريّة صفة ناتجة عن اعتراض شديد بين أعضاء النّطق ثمّ انفراج[1]، والاحتكاكيّة صفة ناتجة عن احتكاك الهواء لضعف الاعتراض بين أعضاء النّطق[2]، والبينيّة صفة بين الانفجارية والاحتكاكيّة بحيث يكون الاعتراض متوسّطا بين الشّدّة والاحتكاك، والحروف الانفجاريّة عند جمهور المحدثين هي ذاتها عند المجوّدين، وهي المجموعة في قولهم: أَجِدُكَ قَطَبت. والبينيّة هي ذاتها عند جمهور المجوّدين عدا العين، وهي مجموعة في قولهم: لم نر. وما عدا الانفجاريّ والبينيّ فهو احتكاكيّ.

3.3 صفات الإطباق والانفتاح، والاستعلاء والاستفال:

وافق المحدثون المجوّدين في هاته الصّفات وفي الحروف المتّصفة بها، فالإطباق هو ارتفاع لأقصى اللّسان نحو الحنك الأعلى؛ وحروفُه: الصّاد، والضّاد، والطّاء، والظّاء[3]، وما عداها

---

[1] ينظر: محمد علي الخولي: معجم علم الأصوات، مطابع الفرزدق التجارية، السعودية، ط1، 1986م، ص25. خليل إبراهيم العطية: في البحث الصوتي عند العرب، منشورات دار الجاحظ للنشر، العراق، د ط، 1983م، ص38،39.

[2] كمال بشر: علم الأصوات، ص297.

[3] ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص47،48.

فمُنفتِح. والاستعلاء صفة لكلّ صوت لغويّ يَنتُج عن طريق ارتفاع مؤخّر اللّسان[1]، ويقول شاده عن تعريف سيبويه للإطباق:« هذا التّعريف من الوضوح بحيث يستغني عن التّفسير»[2].

4.3 صفة الصّفير:

لا خلاف بين المحدثين والمجوّدين في ماهية صفة الصّفير ولا في حروفها، فهي عندهم صفير يحدث بسبب تضييق المخرج عند النّطق بالصّاد، والزّاي، والسّين[3].

5.3 صفة القلقلة:

لا خلاف بين المحدثين والمجوّدين في صفة القلقلة ولا في حروفها الخمسة المذكورة من قبل[4].

6.3 صفة الجانبيّة:

صفة الجانبيّة عند المحدثين هي صفة الانحراف عند المجوّدين، ويتّصف بها صوت اللام[5]، وهي خروج الصّوت من جانبي المخرج وليس من نقطة الاعتراض.

7.3 صفة التّكرير:

يرى المحدثون – كما المجوّدون – أنّ التكرير صفة خاصّة بالرّاء، وهي تكرار الاعتراض وطرق طرف اللسان عند إنتاجها[6].

---

[1] ينظر: جان كانتينو: دروس في علم أصوات العربيّة، ص37.

[2] أرتور شاده: علم الأصوات عند سيبويه وعندنا، ترجمة: صبيح حمود التميمي، مجلة آداب الرافدين، كلية الآداب، جامعة الموصل، ع58، 2010م، ص39.

[3] ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص74. وأحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللغوي، ص118.

[4] ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص378.

[5] ينظر: تمام حسان: مناهج البحث اللغوي، ص105. ومنصور الغامدي: الصوتيات العربية، ص70.

[6] ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص66.

8.3 صفة اللّين:

اللين صفة للواو والياء السّاكنتين المفتوح ما قبلهما، ولا خلاف في عدّ الأصوات اللّيّنة ولا في حقيقة الصّفة بين المحدثين والمجوّدين، ويصطلح المجوّدون على الأصوات اللّيّنة بأنصاف الصّوائت أو أنصاف الحركات أو أشباه الصّوائت[1].

9.3 صفة التّأنيف:

يُقصد بالتّأنيف مرور الهواء عبر التّجويف الأنفيّ عند النّطق، وهو ما يعرف عند المجوّدين بالغنّة، ومصطلح التّأنيف مقابل للمصطلح الأجنبيّ Nasalization، والأصوات المؤنّفة هي التي تعرف بالأصوات الغنّاء، وصفة التّأنيف ناتجة عن هبوط الحنك اللّيّن وانفتاح الممرّ عبر التجاويف الأنفيّة[2]، وتتّصف النّون والميم بهاته الصّفة، وقد نجد التّأنيف في غيرهما – وفي الصّائت الطويل خاصّة – ولكنّه يُعدّ من العيوب الأدائيّة عند المجوّدين ومخالفة للأصول الصّوتيّة في النّظام الصّوتيّ العربيّ.

ثانيا: المسائل التّركيبيّة:

ركّز المحدثون عند الحديث عن المسائل التّركيبية على التأثيرات الصوتية النّاجمة عن تجاور الأصوات العربيّة الصّامتة والصّائتة، واصطلحوا على ما يحدث من تأثيرات بين الأصوات المتجاورة بالمماثلة الصّوتيّة، وخصّوا ما يكون من تأثير تجاوريّ للصّوائت بالانسجام الصّوتي، وسنكتفي بذكر هذين المفهومين وما يندرج ضمنهم من مباحث، تاركين ما يتعلّق بالتّعليلات الصّوتية للجانب التّطبيقيّ من الدّراسة.

---

[1] ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص168. وسمير شريف إستيتية، الأصوات اللغوية، ص162. ومنصور الغامدي: الصوتيات العربية، ص126.

[2] ينظر: برتيل مالمبرج: علم الأصوات، ترجمة: عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، مصر، د ط، د ت، ص92.

1. المماثلة الصّوتيّة:

تعدّدت الأعمال البحثيّة المتعلّقة بالمماثلة في الدّرس الصّوتيّ الحديث، وخصّصت لها المباحث والأبواب، والمماثلة ظاهرة صوتيّة تتعلّق بتجاور الأصوات بعضها ببعض، يقول الخولي في تعريفها:« تعديل صوت ليصبح أكثر تماثلا مع صوت آخر يجاوره»[1]، وبالتالي فالمماثلة هي ظاهرة صوتيّة تخصّ الأصوات المتجاورة فيما بينها حيث يؤثّر الصّوت في مجاوره ما يغيّر خصائصه الصّوتيّة من حيث المخرج أو الصّفة أو من حيث الاثنين معا؛ لإحداث نوع من الانسجام الصّوتيّ بين الصّوت المؤثّر والمتأثّر[2]، كما أنّ المماثلة عند المحدثين لا تشترط التجاور المباشر، فقد يكون التأثير واقعا بين صوتين غير لصيقين ببعض ضمن السّلسلة الكلاميّة[3]، والمماثلة مصطلح يقابله مصطلح Assimilation في الدّرس الغربيّ[4].

وتتعدّد صور المماثلة وتتنوّع، فعلى حسب اتّجاه التّأثير تنقسم إلى تقدّميّة (=يكون الصّوت المؤثّر أوّلا) ورجعيّة (=يكون الصّوت المؤثّر ثانيا)، يقول إبراهيم العطيّة:« وقد قسّم المحدثون المماثلة نوعين: المقبل (أو التأثّر التقدّميّ) Progressive: ويعني تأثّر الصّوت الثّاني بالأوّل. والمدبر (أو التأثّر الرّجعيّ) Regressive: ويعني تأثّر الصّوت الأوّل بالثّاني»[5].

---

[1] الخولي: معجم علم الأصوات، ص162.

[2] ينظر: جلوريا بوردن وكاترين هاريس: أساسيات علم الكلام، ترجمة: محيي الدين حميدي، دار الشرق العربي، سوريا، د ط، د ت، ص229. وإبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص178. ورمضان عبد التواب: التطور اللغوي، ص30. وخليل إبراهيم العطيّة: في البحث الصّوتي عند العرب، ص70.

[3] ينظر: Brosnahan and Malmberg, Introduction to phonetics; P:132. نقلا عن: محمد جواد النوري: علم الأصوات العربيّة، ص297. وينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللغوي، ص378.

[4] ينظر: Daniel Jones, An outline of English phonetics,Cornell University library, 1922Edition, P:101.

[5] وخليل إبراهيم العطيّة: في البحث الصّوتي عند العرب، ص71.

كما تتعدّد المماثلة على حسب درجات التأثّر، فإن تأثَّر الصّوتُ بحيث أصبح مماثلا لمجاوره مخرجا وصفة؛ فتُسمّى المماثلة كليّة أو تامّة Complete Assimilation، وإن كان التأثّر والاقتراب نحو الصّوت المتأثّر في خصائصه دون أن يصبح مثله؛ فتسمّى المماثلة جزئيّة أو ناقصة Partial Assimilation، يقول أحمد مختار عمر:«... المماثلة جزئيّة، وذلك حين لا يتطابق الصّوت مع الآخر؛ مثل: انبعث، التي تُنطق النّون فيها ميما تحت تأثير الباء الشّفويّة (فنتيجة ن + ب هي م + ب، وليس ب + ب)، أو المماثلة كليّة؛ حين يتطابق الصّوتان»[1].

كما قسّم المحدثون المماثلة اعتبارا لدرجة القرب إلى مماثلة مباشرة أو تجاوريّة (=لا يكون هناك فاصل بين الصّوت المؤثّر والمتأثّر) وغير مباشرة أو تباعديّة (=يكون هناك فاصل بين الصّوت المؤثّر والمتأثّر)[2]. ومن أمثلة المماثلة في اللّغة العربيّة كلمة: اصطنع، وأصلها: اصتنع – على وزن "افتعل" – فحدثت مماثلة بين صوت الصّاد والتّاء؛ حيث تحوّلت التّاء طاء، وهذا النّوع يسّمى وفق ما سبق من تقسيمات بالمماثلة التّقدّميّة الجزئيّة المباشرة.

والمماثلة ظاهرة صوتية تحدث بقوّة في اللغة العربيّة، وأكثرها المماثلة الرّجعيّة، ومن مظاهرها الإدغام، وقد ساق المحدثون أمثلة لأنواعها[3]، وسيأتي التّفصيل فيها وفي عللها الصّوتية عند المجوّدين والمحدثين إن شاء الله.

2. المخالفة الصّوتيّة:

المخالفة الصّوتيّة أو ما يصطلح عليه الغربيّون Dissimilation. هو مفهوم يقابل المماثلة، والمخالفة الصّوتيّة تعني التغيير المؤدّي إلى إحداث الاختلاف في الأصوات؛ لتجاورها

---

[1] أحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللغوي، ص379.

[2] ينظر: جيلالي بن يشو: بحوث في اللسانيات، دار الكتاب الحديث، مصر، د ط، 2007م، ص116.

[3] يراجع: المرجع نفسه، ص57-146.

مع مماثلها أو مقاربها، فتحدث المخالفة الصّوتيّة دفعا للصّعوبة النّطقية جرّاء التماثل والتقارب الشديد، يقول أحمد مختار عمر:« المخالفة Dissimilation أو Differentiation عكس المماثلة؛ لأنّها تعديل الصّوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور، ولكنّه تعديل عكسيّ يؤدّي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصّوتين. وهي ظاهرة تحدث بصور أقلّ من حدوث المماثلة»[1]، وساق المحدثون أمثلة عديدة للمخالفة؛ ككلمة دنّار، فحدثت المخالفة بتحوّل صوت النّون المدغمة إلى ياء فصارت دينار[2]، والمخالفة عند المحدثين هي ما كان يعبّر عنه المتقدّمون بكراهية التّضعيف، أو كراهية اجتماع حرفين من جنس واحد، أو استثقال اجتماع المثلين[3]، وقد انعدمت المخالفة عند المجوّدين في درسهم الصّوتيّ؛ لأنّ مسائلها لا تتعلّق بالمباحث التّجويديّة أو تتقاطع معها، فهي مندرجة ضمن الدّرس الصّرفيّ لا الأدائيّ.

3. الانسجام الصّوتيّ:

يُعتبر الانسجام الصّوتيّ أحد مظاهر المماثلة التي تتعلّق بالصّوائت، ولذلك خُصّت بمصطلح الانسجام، ويقابله المصطلح الأجنبي Vowel-Harmony، وعرّف المحدثون ظاهرة الانسجام بأنّها " ظاهرة صوتيّة تحدث في مقاطع الكلمة الواحدة والمقاطع المتجاورة، نزوعا إلى التّوافق الحركي"[4]، وبالتّالي فالانسجام الصّوتي مماثلة صوتيّة متعلّقة بالصّوائت، وعليه فإنّ مسائلها الصّوتيّة عند المتقدّمين متضمَّنة في مباحث الاتباع الحركيّ، وظواهر الإعلال، والإمالة، وما يتعلّق بأحكام التّجاور مع الصّائت؛ كالتّفخيم أو التّرقيق في الرّاء.

---

[1] ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص384.

[2] ينظر: رمضان عبد التواب: التطور اللغوي، ص58.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص62.

[4] خليل إبراهيم العطية: في البحث الصّوتي عند العرب، ص75.

4. المقطع:

المقطع أحد المسائل الصّوتية المتعلّقة بالأصوات اللغوية حال تركيبها، وقد عني به المحدثون كثيرا، ويعرّف غانم قدّوري المقطع فيقول:« المقطع: مجموعة أصوات تُنتَج بضغطة صدريّة واحدة، تبدأ بصوت جامد يتبعه صوت ذائب (قصير أو طويل)، وقد يأتي متبوعا بصوت جامد أو اثنين، ويكون الصّوت الذّائب فيه قمّةَ الإسماع بالنّسبة إلى الأصوات الأخرى التي يتألّف منها المقطع»[1]، والمقطع " تحديده يتّصل بالأوزان والموسيقى أكثر من اتّصاله بالأداء اللّغويّ، ولذا لا نجد له وجودا في كتب علماء التّجويد على الرّغم من عنايتهم الكبيرة بالجانب الصّوتيّ للغة"[2]، ويُعِينُ المقطع في معرفة النّسيج اللغويّ للكلمة العربية وما يتعلّق بها من ظواهر صرفيّة[3]، وذلك أنّ النظام المقطعيّ العربيّ لا يَعرف الابتداء بصائت (=لا يبتدأ بساكن)، ولا يعرف توالي صامتين ساكنين أوّل المقطع، والمقاطع في العربيّة عند المحدثين خمسة، والشّائع منها هو الثلاثة الأولى من تلك الخمسة[4]:

- مقطع قصير مفتوح: (صامت + صائت قصير)؛ مثل: (كَ) من كلمة "كَتَب".
- مقطع متوسّط مفتوح: (صامت + صائت طويل)؛ مثل: (كَا) من كلمة "كَاتب".
- مقطع متوسّط مغلق: (صامت + صائت قصير + صامت)؛ مثل: (تِبْ) من كلمة "كَاتِبْ".
- مقطع طويل مغلق بصامت: (صامت + صائت طويل + صامت)؛ مثل كلمة: (عَامْ).
- مقطع طويل مغلق بصامتين: (صامت + صائت قصير + صامتان)؛ مثل كلمة: (نَهْرْ).

---

[1] غانم قدوري الحمد: المدخل إلى علم أصوات العربية، ص193.

[2] عبد العزيز الصايغ: المصطلح الصّوتيّ، ص275.

[3] ينظر: سمير شريف استيتية: الأصوات اللغوية، ص327 وما بعدها.

[4] ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص163،164. وعبد العزيز الصايغ: المصطلح الصّوتي، ص278.

إنّ الملاحظ من أنواع المقاطع أنّ أبسطها هو المتكوّن من صامت وصائت قصير (=حرف متحرّك)، وأنّ أطولها يكون بوجود الصّائت الطّويل، وعلى هذا "تنظر أكثر نظريات علم الصّوتيات إلى بنية المقطع على أنّها تتألّف من ثلاثة أقسام: بداية onset ونواة nucleus وتقفيلة coda"[1]، وتكون بذلك النّواة هي الصّائت.

5. الوحدات فوق التركيبية – النّبر –:

تعتبر الوحدات الصّوتيّة فوق التّركيبيّة (النّبر والتّنغيم) من المسائل الصّوتيّة التي تعرّض لها المحدثون تبعا لما هو مثار في الدّراسات الغربيّة، ولم يرد مصطلح النّبر في مباحث المتقدّمين وموضوعاتهم الصّوتيّة، والنّبر مصطلح عربيّ معاصر يقابل المصطلح الأجنبي Stress، على الرّغم من أنّ النّبر أحد الظّواهر الصّوتيّة التي استفاضت بها مصنّفات المحدثين؛ إلاّ أنّه لم يخل مفهومه عندهم من اختلاف بينهم، فقد عرّف إبراهيم أنيس النّبر بقوله:« النّبر: هو نشاط في جميع أعضاء النّطق في وقت واحد. فعند النّطق بمقطع منبور؛ نلحظ أنّ جميع أعضاء النّطق تنشط غاية النّشاط»[2]، وعرّفه كمال بشر بقوله:« يعني نطقَ مقطع من مقاطع الكلمة بصورة أوضح وأجلى نسبيّا من بقيّة المقاطع التي تجاوره، ... ويتطلّب النّبر عادة بذل طاقة في النّطق أكبر نسبيّا، كما يتطلّب من أعضاء النّطق مجهودا أشدّ»[3]، وأمّا محمد علي الخولي فيقول مُعرِّفا:« قوّة التّلفّظ النّسبيّة التي تعطى للصّائت في كلّ مقطع من مقاطع الكلمة أو الجملة، وتؤثّر درجة النّبرة

---

[1] عبد المنعم الناصر: شرح صوتيات سيبويه، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2012م، ص301.

[2] إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص169.

[3] كمال بشر: علم الأصوات، ص512، 513.

في طول الصّائت وعلوّ الصّوت»[1]، ويلاحَظ أنّ النّبر متعلّق بالمقاطع اللغويّة، وأنّه ظاهرة صوتيّة تعتمد على جوانب صوتية عدّة، أهمّها الجانب السّمعيّ.

يقرّ أغلب المحدثين بكون ظاهرة النّبر لم تدرس من قِبَلِ المتقدّمين بمفهومها الحديث، وأرجعوا السّبب لكونه ليس ظاهرة تمييزيّة تتحقّق بها الدّلالة، فهو ليس وحدة صوتية وظيفية[2]، يقول في ذلك غانم قدوري:« فكلّ ما في الأمر هو أنّ النّبر في العربيّة من النوّع غير التّمييزيّ؛ أي لا تأثير له في المعنى، وأنّه وإن كان يسهّل على السّامع تمييزه؛ فإنّه يصعب في الوقت نفسه على الدّارس تحديده وتقعيده»[3]، وهذه الصّعوبة تتجلّى في مصنّفات المحدثين عامّة، وقد وردت محاولات عدّة لتحديد مواضع النّبر في اللغة العربيّة، وأشهرها ما خرج به إبراهيم أنيس من نتائج[4]، وارتكز عليها من جاء بعده[5].

6. الوحدات فوق التركيبية – التّنغيم –:

التّنغيم أو Intonation هو ارتفاعٌ وانخفاض للكلام ودرجات الصّوت أثناء الكلام[6]، والنّبر هو العنصر الصّوتيّ الذي ينبني عليه التّنغيم، من حيث كون النّبر ظاهرة صوتيّة على مستوى الكلمات بخلاف التّنغيم الذي يتجاوز الكلمة إلى الجملة، والتنغيم ظاهرة صوتية "تساهم في تزويد التّراكيب بمعانٍ جديدة، وله وظائف عديدة تختلف من لغة إلى أخرى بحيث نجده يلعب دورا تمييزيّا في بعض اللغات كالعربية والإنجليزية اللتان يؤدّي فيهما وظيفة نحويّة للتفريق بين المعاني المختلفة

---

[1] محمد علي الخولي: معجم علم الأصوات، ص169.

[2] ينظر: أحمد حسّاني: مباحث في اللّسانيّات، ص220. وأحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللغويّ، ص357.

[3] غانم قدوري الحمد: المدخل إلى علم أصوات العربيّة، ص241. وينظر: تمام حسان: مناهج البحث اللغوي، ص163.

[4] ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص173.

[5] ينظر: عبد العزيز الصايغ: المصطلح الصّوتيّ، ص383.

[6] ينظر: تمام حسان: مناهج البحث اللغوي، ص164. وكمال بشر: علم الأصوات، ص533.

للجملة الواحدة"[1]، فالتّنغيم في العربيّة متعلّق بالخروج إلى أغراض خطابيّة وبلاغيّة لا تفهم إلاّ به، ومن هذه الوظائف التّمييزية نجد على سبيل المثال ورود الجملة على صيغة الخبر، كما في نحو قوله تعالى:﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَآءِيلَ ﴾[الشعراء:22]؛ فعلى مذهب الأخفش فإنّ الجملة استفهاميّة محذوفة حرفِ الاستفهام[2]؛ غير أنّ التّنغيم هو الذي يعطي لها وظيفتها الاستفهاميّة من خلال التأدية الصّوتية للآية بدرجات صوتية استفهاميّة، ولم يعالج علماء التّجويد ظاهرتي النّبر والتّنغيم، ولم تكن من موضوعاتهم الصّوتيّة؛ لخروجهما عن غاية الدّرس الصّوتيّ عندهم.

---

[1] فوزية سرير عبد الله: سر صناعة الإعراب بين النحو والصوتيات الوظيفية، ص487. وينظر: محمد جواد النوري: علم الأصوات العربية، ص274.

[2] ينظر: السمين الحلبي: الدّر المَصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، سوريا، د ط، د ت، ج8، ص517.

الفصل التطبيقي:

التعليل الصوتي ومسائله عند علماء التجويد

- مقاربة صوتية حديثة -

مدخل:

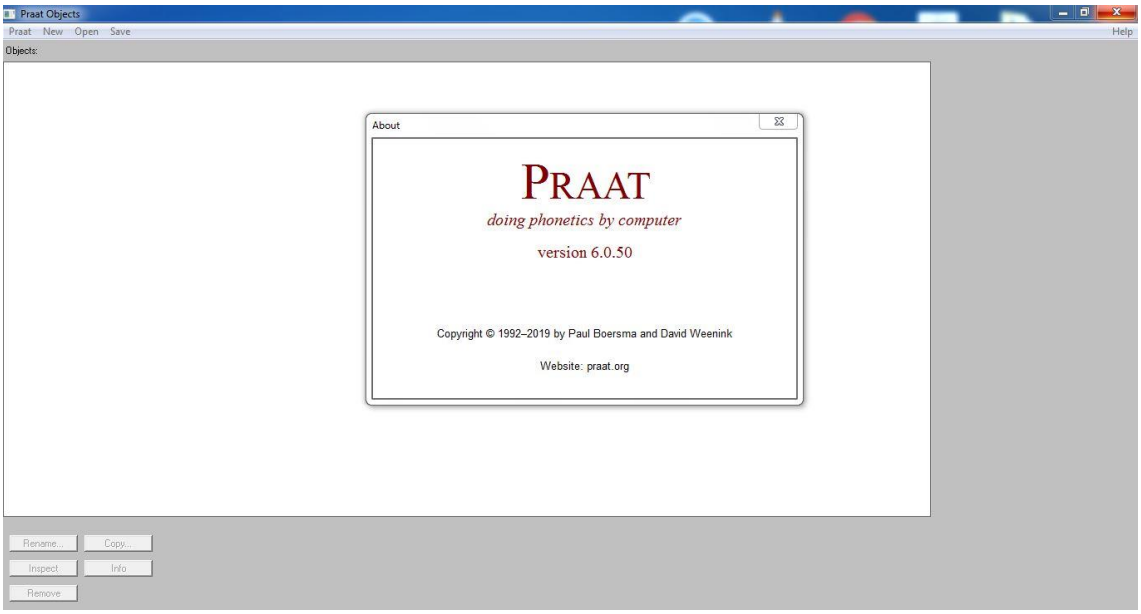
تتمحور أصول علم التجويد في عديد القضايا الصوتية، يقول أبو القاسم الهذليّ البسكريّ في الكامل:« فأمّا تجويد الحروف فمعرفة ألفاظها، وقراءتها، وأصولها، وفروعها، وحدودها، وحقوقها، وقطعها، ووصلها، ومدّها، وحدرها، وتحقيقها، وترسيلها، وترتيلها، ومذاهبِ القرّاء. وهو حلية التلاوة وزينة القراءة. ومحلّ البيان: فترتيب الحروف مراتبَها، وردّها إلى مخارجها وأصولها، وإلحاقها بنظائرها، وأشكالها، وأشياعها، ولطف النّطق بها وتمكينها»[1]. وبهذا فمسائل التّجويد شاملةٌ لكلّ ما له علاقة بأداء اللّفظة القرءانية من حيث إفرادُها وتركيبها، منفصلةً عن السياقات الخطية ضمن السلسلة الصوتية سواء للفظة أو لما تتركّب منه اللفظة، أو متصلةً، ولا يكون هذا إلا بتحقيق الحروف، ولا تحقيق لهذا إلا بتحقيق المخرج والصفة، بناءً – وفق ما ذُكر آنفا – على وضع الحرف منفردا ومنفصلا، أو ضمن السلسلة الصوتية للكلمة أو ما فوق الكلمة.

ولقد بسطنا القول فيما يتعلق بمسائل التجويد عموما في الجانب النظري من هذه الدراسة، وسنحاول إن شاء الله تعالى استنطاقَ تعليلات علماءِ التجويد لكلّ ذلك ممّا له علاقة بالجانب الصّوتي منهُ، مقاربينَ تلك التعليلات مع الدرس الصّوتيّ الحديثِ، وقد تجاوزنا باب المخارج؛ لئلاّ يكونَ في العمل تَكرار واجترار. وقد استَوجب علينا البحثُ ذِكرَ تِلكُم التعليلات المتعلّقة بالمخارج في الفصل الأوّل من هذا البحث. على أن نجعل الصّفات أوّل مباحثنا في هذا الفصل التطبيقي، مقسِّمين إيّاها وفق منهج علماء التجويد إلى صفات مميّزة ومحسّنة (مزيّنة) حالَ الإفراد، ثمّ التّطرقُ إلى ما يَظهر منها ومن مباحث صوتية أُخَر حال التّركيب.

---

[1] أبو القاسم الهذلي: الكامل في القراءات، تح: جمال السيد رفاعي، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، مصر، ط1، 2007م، ج1، ص93.

وسنعتمد على التّحليل الصّوتيّ مرتكزين في ذلك على الدّراسة الفيزيائية للظواهر الصّوتيّة التي تستوجب ذلك، وقد تجنّبنا ما تمّ دراسته من قبل وأصبح من المعلوم بالضّرورة؛ كتحليل الصّفات حال الإفراد فيزيائيا وإثبات جهر أصوات وهمس أخرى، كما جعلنا مدوّنة الدّراسة تسجيلات للشّيخين عبد الكريم حمادوش ومحمد يحيى شريف – حفظهما الله –[1]، من خلال برنامج praat الصّوتيّ الشّهير في إصداره الأخير تحت رقم: 6.0.50 v، والصّورة التالية تبيّن واجهة البرنامج.



وصف البرنامج[2]:

برنامج برات PRAAT هو برنامج حاسوبيّ تحليليّ صوتي، تمّ تصميمه من قبل العالمَين الهولنديين دافيد وينينك David Weeninck وبول بورسما Paul Boersma في معهد علوم

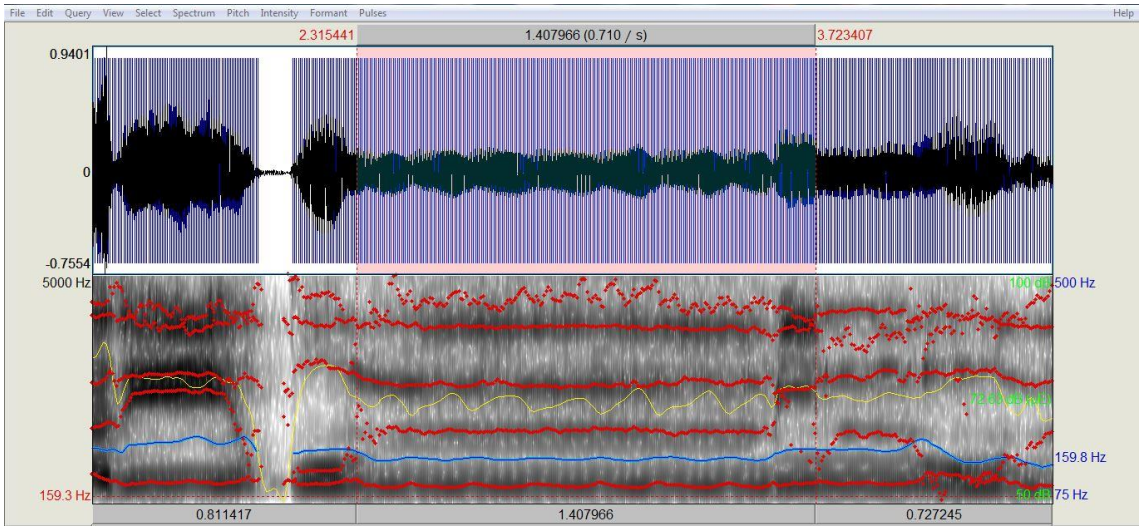
[1] أثبتنا ترجمة الشّيخين الفاضلين كلّ على حدة في الملحق رقم (03)، ورقم(04).

[2] للاستزادة أكثر ينظر:كبير بن عيسى: دليل مستعمل تطبيق تحليل الإشارات الصوتية ومعالجتها برات praat، مجلّة كرّاسات المركز، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربيّة، الجزائر، العدد التاسع، 2019م.

الصوتيات بجامعة أمستردام. وهو تطبيق يقوم بمعالجة وتحليل الموجات الصوتية، ومن أهمّ مميّزاته أنّه برنامج مجّانيّ يتيح للباحثين والمشتغلين في المجالات المتعلّقة بالأصوات العمل عليه، كما يمكن تشغيله على عدّة أنظمة حاسوبية مختلفة، ويعتبر البرنامج سريع التحميل واضح المعالم صغير الحجم مرن التعامل.

يمكن من خلاله تحليل الصّوت طيفيّا وإنشاء صور عالية الدقة أو عزل مكوّناتها، فيمكنه تحليل الصوت بإظهار ميزاته والصوتية وخصائصه المختلفة كالشدّة الصوتية وجهر الوترين الصّوتيين، وطول الموجة الصوتية وسعتها وتردّدها، ويظهر البواني الصوتية المختلفة؛ مثل البواني المتعلّقة بالتفخيم أو الغنّة، حيث تظهر مختلف البواني على شكل نقاط حمراء، كما أنّه مرن في التعامل مع مختلف الصّيغ الصّوتية.

وهذا نموذج عن صورة طيفيّة لصوت لغويّ:



النقاط الحمراء المتتالية تمثّل البواني الصّوتية الخمسة، والخطّ الأزرق المتّصل يمثّل نبرة الصوت (جهر الصّوت)، والخطّ الأصفر يمثّل شدّة الصّوت، والخطوط الزرقاء العمودية تمثّل الصورة

الذبذبية للصوت، وكلّ جزء صوتي محدّد يتمّ تلوينه بالورديّ، ويعطيك زمنه النطقي بالثانية وأجزاء الثانية، فالصوة أعلاه تبيّن لنا أنّ الجزء المحدّد طوله الزمنيّ 1.407966 ثا.

المبحث الأوّل:

التّعليل الصّوتيّ لِلمسائِل الإفراديّة للصَّوامِت.

المبحث الأول: التَّعليل الصّوتيّ لِلمسائِل الإفراديَّة للصَّوامِت – الصِّفات المميِّزَة والمحسِّنة –

أوَّلا: تعليلُ الصّفات المميّزة:

وضمن هذا العنوان نُقارب صوتيا تعليلات علماء التجويد للصفات المميّزة، وهي: الجهر والهمس، والشدة والرخاوة، والإطباق والانفتاح.

1. التّعليل الصّوتيُّ لصفتي الجهر والهمس:

لم تأخذ صفة من الصفات حظّا من الاهتمام الكبير والجدل الواسع مثل الذي أخذته صفتا الجهر والهمس، ويعود هذا إلى مفهومهما لدى المتقدّمين والمتأخّرين، حيث يتباين حدّهما عند المتقدّمين من أهل اللغة وعلماء التجويد وعند المحدثين، وقبل الحديث عن تعليلات صفتي الجهر والهمس لا بدّ أن نذكِّر بتعريفهما عند إمام العربية سيبويه وعند طائفة من علماء التجويد وفق سلسلة زمنية، ثم نُشفع بذكر تعريفهما ومفهومهما لدى المحدثين، وإنما كان إيرادنا لسيبويه؛ لأنه العُمدة في هذا، فقد "كان لرأي سيبويهِ في تفسير هاتين الظاهرتين سلطان قاهر على أجيال العلماء"[1]، وكلّ من جاء بعده من اللغويين ومن علماء التجويد أخذ بتعريفه ونحا نحوه، ومنهم – وهم من علماء التجويد – من دقّق في عبارته وأجلى عنها بعضا من غموضها كما سيتبيَّن إن شاء الله تعالى. وسأورد في الجدول أدناه بعضا من تلك التعريفات:

[1] غانم قدوري الحمد: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص110.

1.1 الجهر والهمس عند علماء التجويد:

جدول رقم (04): جدول يحوي تعريف الجهر والهمس عند طائفة من علماء التجويد

العالِم	حدّ الجهر	حدّ الهمس
سيبويه[1](ت180هـ)	فالمجهورة: حرفٌ أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النَّفَس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت.	أما المهموس فحرفٌ أُضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النَّفَس معه، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فردّدت الحرف مع جري النَّفَس. ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه.
مكي بن أبي طالب القيسي[2](ت437هـ)	ومعنى الحرف المجهور: أنّه حرف قويّ يمنع النّفَس أن يجري معه عند النّطق به؛ لقوّته وقوّة الاعتماد عليه في موضع خروجه.	ومعنى الحرف المهموس: أنّه حرف جرى مع النّفَس عند النطق به لضعفه، وضَعف الاعتماد عليه عند خروجه، فهو أضعف من المجهور.
أبو عمرو الدّاني[3] (ت444هـ)	**قال في التحديد:** ومعنى المجهورة: أنّه حرف قَوي الاعتماد في موضعه فمنع	**قال في التحديد:** ومعنى المهموس: أنه حرف أُضعِف الاعتماد في موضعه،

[1] سيبويه: الكتاب، 434/4.

[2] مكي القيسي: الرّعاية، ص117.

[3] الدّاني: التحديد، ص105. وشرحُ الخاقانيّة، 525/2.

	النّفَس أن يجري معه. **وقال في شرح قصيدة أبي مزاحم:** والجهر: الإعلان، وذلك أنّ الاعتماد قوي في موضعه حتى منع النّفَس أن يجري معه.	فجرى معه النّفَس. **وقال في شرح قصيدة أبي مزاحم:** والهمس: خفاء الصوت، وذلك انه ضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى معه النّفَس.
القرطبي[1] (ت461هـ)	ومعنى المجهور: أنّه حرف أشبع الاعتماد عليه في موضعه ومنع النّفَس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصّوت.	وأمّا المهموس فحرف ضعف الاعتماد عليه في موضعه حتى جرى معه النّفَس.
ابن الطحان السّماتي[2] (ت561هـ)	والجهر: ضد ذلك، وهو قوة الاعتماد حتى منع النّفَس أن يجري.	الهمس: ضعف الاعتماد في المخرج حتى جرى النّفَس مع الحرف.
الهمذاني العطار[3] (ت569هـ)	ومعنى المجهور: أنّه لزم مخرجه وحبسَ النّفَس أن يجري معه؛ لإشباع الاعتماد على	وسمّي المهموسَ؛ لأنه لان في مخرجه؛ لضعف الاعتماد على موضعه حتى جرى معه النّفَس، ألا

[1] القرطبي: الموضح، ص88.

[2] ابن الطحان: مرشد القارئ، ص44.

[3] الهمذاني: التمهيد، ص280.

	موضعه، ألا ترى أنّك لو تكلفت الحرف مع جري النَّفَس لم تقدر عليه.	ترى أنه يمكنك أن تكرر الحرف مع جري النّفَس، نحو: سَسَسَ، شَشَشَ، كَكَكَ.
ابن الجزري[1] (ت833هـ)	إذا مَنع الحَرفُ النفَس أَن يجرِي مَعهُ حَتَّى يَنقضيَ الاعتِماد كَان مَجْهُورا.	وَالهَمس الصَّوت الخَفِيّ، فإذا جرَى مَع الحَرف النَّفَسُ لِضَعف الاعتِمادِ عَلَيهِ كانَ مَهْمُوسًا.
عبد الدائم الأزهري (ت870هـ)	سميت بذلك؛ لجهرها وقوتها ومنع النّفس أن يجري معها وذلك لقوة الاعتماد عليها في مخارجها، إذ المجهورة من أقوى الحروف[2].	سميت هذه الحروف مهموسة؛ لضعفها وضعف الاعتماد عليها في مخارجها وجريان النّفس معها، إذ جري النّفس مع الحروف يدل على ضعفه.[3]
الحسن بن شجاع التوني[4] (ت ق9هـ)	وسميت مجهورة؛ لقوتها وقوة الاعتماد عليها وقت خروجها ومنعها جريان النّفَس عند النطق بها إذا وقفت عليها.	وسميت هذه الحروف مهموسة؛ لضعفها وضعف الاعتماد عليها عند الأداء وجريان النّفس معها إذا وقفت عليها.
سيف الدين		وسميت هذه الحروف مهموسةً؛

[1] ابن الجزريّ: النشر، 202/1.

[2] الأزهري: الطرازات المعلّمة، ص49.

[3] الأزهري: الطرازات المعلّمة، ص52.

[4] الحسن بن شجاع التوني: المفيد في التجويد، تح: محمد صفاء طه حمودي، دار عمار، الأردن، ط1، 2009م، ص61.

الفضالي[1] (ت1020هـ)		لجريان النّفَس معها لضعفها وضعف الاعتماد عليها في مخارجها.
المرعشي[2] (ت1150هـ)	والجهر: عدم جريه لقوة الاعتماد على مخرجه.	والهمس في الاصطلاح جري النّفَس مع الحرف لضعف الاعتماد على مخرجه.

في الجدول أعلاه ذكر لتعريفي الجهر والهمس بدءا من سيبويه وحتى المرعشيّ، أي: من القرن الثاني للهجرة إلى القرن الثاني عشر للهجرة، وتجاوزتُ ذِكر تعريفات لكثير من شرّاح الجزرية لتشابهها إلى حدّ يقرّبها نحو التطابق وهذا منهجنا في نظائره من الصفات المنعقدة سائر الفصل، ومن ذلك تعريف علي القاري في "المنح الفكرية"[3]، والمسعدي في "الفوائد المسعدية"[4]، وخالد الأزهري (ت905هـ) في "الحواشي الأزهرية"[5]، وزكريا الأنصاري في شرحه للجزرية "الدقائق المحكمة"[6]، والقسطلاني في "اللآلئ السنية"[7]، والمتمعّن في كلّ التعريفات المثبتة أعلاه يجدها تبعا تبعا لما قاله سيبويه كما ذكرنا من قبل، وكلّها مبنيّة على: ضعف الاعتماد – جري النّفس – قوة الاعتماد – حبس النّفس. "فضابط الجهر والهمس عند سيبويه جري النّفس مع الحرف أو عدمه،

[1] الفضالي: الجواهر المضية، ص116.
[2] المرعشي: جهد المقل، ص141.
[3] ينظر: المنح الفكرية، ص97.
[4] ينظر: الفوائد المسعدية، ص43.
[5] ينظر: الحواشي المفهمة، ص39.
[6] ينظر: شرح المقدّمة، ص12.
[7] ينظر: اللآلئ السنية، ص358.

وعلى هذا جمهور علماء العربية"[1]، وهو الضّابط نفسه عند علماء التجويد. وسيأتي بيان تلك التعريفات وتعليلاتها وتحليلها بعد التذكير برؤية المحدثين لصفتي الجهر والهمس – إن شاء الله–.

2.1 الجهر والهمس عند المحدثين:

إنّ مدار الجهر والهمس عند المحدثين هو في اهتزاز الوترين الصّوتيين أو عدم الاهتزاز، فالجهر اهتزاز لهما والهمس عكسه، ولا بأس بأن نذكَّر بتعريفهما عندهم[2]، فيقول إبراهيم أنيس في كتابه "الأصوات اللغوية":«...حين تنقبض فتحة المزمار يقترب الوتران الصّوتيان أحدهما من الآخر فتضيق فتحة المزمار، ولكنها تظل تسمح بمرور النّفس خلالها. فإذا اندفع الهواء خلال الوترين وهما في هذا الوضع يهتزان اهتزازا منتظما، ... وعلماء الأصوات اللغوية يُسمّون هذه العملية بجهر الصّوت، والأصوات اللغوية التي تصدر بهذه الطريقة– أي: بطريقة ذبذبة الوترين الصوتيين في الحَنجرة – تسمى أصواتا مجهورة، فالصوت المجهور هو الذي يهتز معه الوتران الصوتيان»[3].

وأما عن الهمس فيقول:« وعكس الجهر في الاصطلاح الصوتي هو الهمس. فالصوت المهموس هو الذي لا يهتزّ معه الوتران الصّوتيان ولا يُسمع لهما رنين حين النطق به، وليس معنى هذا أن ليس للنّفَس معه ذبذبات مطلقا وإلاّ لم تدركه الأذن؛ ولكنّ المُراد بهمس الصوت هو صمت الوترين الصّوتيين معه»[4].

---

[1] حسام النعيمي: أصوات العربية بين التحول والثبات، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، د ط، 1989م، ص27.

[2] وقد فصّلنا القول في تعريفات المحدثين في المبحث الثالث من الدراسة النظرية.

[3] إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص20.

[4] المرجع السابق، ص21.

ويقول ماريو باي في "أسس علم اللغة":« وفي طريق تيار الهواء إلى الفم أو الانف؛ إن تذبذبت الأوتار الصوتية ينتج ما يسمى بالصوت المجهور VOICED أو sonant مثل الباء والميم. أما إذا ظلت الأوتار مفتوحة بدون ذبذبة فإن الناتج يكون صوتا مهموسا أو صامتا unvoiced أو surd»[1]، "ويعود اكتشاف دور الحبال الصوتية في عملية التصويت إلى Frakas Kempelen وهو أوّل صوتيّ أوربيّ له معلومات محددة حول دور الحبال الصوتية[2] ودورها في التمييز بين المجهورة والمهموسة"[3].

من خلال هذا وما سبق تفصيله لنظرة المحدثين للجهر والهمس يتضح الإجماع الواقع في تعليلهم لهاتين الصّفتين، إذ المجهور عندهم هو ما يتذبذب له الوتران الصّوتيان حين النطق به ويصطلح عليه بـ (voiced sounds)، والمهموس بخلافه، أي: هو الذي لم يهتزّ الوتران الصوتيّان حين النطق به (voiceless sounds).

3.1 تعليل المجهور والمهموس بين علماء التجويد والدرس الصوتي الحديث:

لقد تعدّدت المحاولات لتفسير المجهور والمهموس انطلاقا من منظور فهم المتقدّمين ومقاربته مقاربة صوتية حديثة، وتجلّت تلك المحاولات في العمل على إسقاط مفهومهما الحديث على مفهوم المتقدّمين إسقاطا مباشرا، وخصّوا بالدّراسة تعريف سيبويهِ ولم يكن في تعريفات وعبارات علماء التجويد حظّ في دراستهم مقارنةً بما تطرّقوا إليه عند سيبويه؛ على الرّغم من أنّهم – أي علماء التّجويد – أرباب الدّرس الصوتي العربي تنظيرا وتطبيقا معا، وذلك الإسقاط للمفاهيم كان بالبحث

---

[1] ماريو باي: أسس علم اللغة، ص78.

[2] الأَولى أن يقال: الوتران الصّوتيّان بدلا من الحبال الصّوتيّة.

[3] عبد الحميد زاهيد: مفهوم الجهر والهمس عند سيبويه، مجلة جامعة القرويين، جامعة القرويين، المغرب، ع12، 2000م، ص272.

في عبارة سيبويه عمّا يوحي إلى مفهوم الوترين الصوتيين أو ما يشير إلى عملهما، وأنّ المتقدّمين وإن جهلوا دور الوترين الصوتيين إلاّ أنّهم أدركوا عملهما وتفطّنوا إلى المقابلة بين المجهورة والمهموسة تفطّنا دقيقا جدّا بدون معرفة السّبب الحقيقيّ كما يقول كانتينو[1]، وساير كانتينو في ذلك جمع من المحدثين العرب، فهذا إبراهيم أنيس راح يدقّق في عبارة سيبويه ليخرج بنتيجة مفادها أنّ تعريف المجهور والمهموس ينبني على أمرين[2]:

- الوضوح السّمعي وإصدار الصّوت (ذبذبة الوترين الصوتيين)؛ وهو المعبّر عنه بـ"إشباع الاعتماد".
- اقتراب الوترين الصّوتيين حتى يكادان يسدّان مجرى النّفَس؛ وهو المعبّر عنه بـ"مع النّفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه".

كما يرى إبراهيم أنيس أنّ "الموضع" هو المجرى الممتدّ من الرّئتين إلى الخارج، يقول في هذا:« ولأمر ما عبّر سيبويه بقوله: [أشبع الاعتماد في موضعه] ولم يقل: في مخرجه؛ لأنه كان يشعر بهذا الاعتماد في كلّ مجرى الصّوت منذ صدوره من الرّئتين إلى انطلاقه إلى الخارج، فكلمة الموضع هنا هي ما عبّرنا عنه في هذا الكتاب بالمجرى، وفرّقنا بينه وبين المخرج»[3].

إنّ تفسير إبراهيم أنيس لإشباع الاعتماد بذبذبة الوترين الصّوتيين نراه تفسيرا بعيدا لا مسوّغ له وليس عليه دليل، إنّما هو محاولة لتكييف تعريف سابق بتعريف حديث، كما أنّ جعل "الاعتماد" شاملا لكامل أعضاء جهاز النّطق من الرّئتين إلى الخارج مخالف لصريح النص، فقد قال سيبويه:«... فهذه حال المجهورة في الحلق والفم؛ إلاّ أنّ النّون والميم قد يعتمد لها في الفم

---

[1] ينظر: جان كانتينو: دروس في علم أصوات العربية، ص34.

[2] ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص124،123.

[3] المرجع السابق، ص124.

والخياشيم فتصير فيهما غنةٌ»[1]، وبالتالي فالاعتماد يكون في الحلق للحروف الحلقية، وفي الفم لحروف اللسان، وفي والخياشيم مع الفم للميم والنّون فقط. ويرى أنيس أنّ الموضع هو المجرى، والموضع ههنا ما يُصطلَح عليه بالمخرج الخاصّ مقابل المخرج العامّ كما سنبيّنه إن شاء الله تعالى.

والأبعد من كلّ ذلك تفسيره– والكلام عن إبراهيم أنيس – لمنع النّفس بأنّه حادث في الحَنجرة باقتراب الوترين الصوتيين، وهو المعبّر عنه بـ"منع النّفَس"! ولا يخفى بعده، إذ المنع يقع في نقطة الاعتراض لا قبلها بصريح النصّ في حدّ التّعريف.

وتأتي قراءة تمّام حسّان مختلفة نوعا ما عن قراءة إبراهيم أنيس، وخلاصة ما خرج به أنّ معرفة عمل الأوتار الصّوتية منعدمة عند سيبويه، وأنّ موضع الضّغط والاعتماد هو الحجاب الحاجز[2]، وههنا تجب الإشارة إلى أنّ قراءة تمّام حسّان وإن كانت بعيدة عن إسقاط المفاهيم الحديثة إلاّ أنّها بعيدة في فهم الاعتماد بالضّغط، والموضع بالحجاب الحاجز[3].

يمكننا القول إنّ أيّ نظرة لمفهوم الجهر والهمس بعين مخرجات الدّرس الحديث وبعيدا عن نصوص علمائنا نظرة قاصرة تُبعدنا عن الحقيقة، وما أكثرها[4]، ولا بدّ لنا إذ ذاك أن ننطلق من نصوصهم، نفهمُها وندقّق في عباراتها، فلا يُفهم التّراث إلاّ بالتّراث، ولا يُستكنه التّراث إلا بقراءته من الدّاخل.

---

[1] سيبويه: الكتاب، 434/4.

[2] ينظر: تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص62.

[3] ينظر: عادل نذير حساني: التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الأصوات الحديث، مركز البحوث والدراسات الإسلامية لديوان الوقف السني، العراق، ط1، 2009م، ص100. و أحمد قدور: الجهر والهمس عند سيبويه في ضوء الدرس الحديث، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا، م86، ج3، ص697.

[4] عدّ عبد العزيز الصايغ تفسيرات كثيرة لعدد من المحدثين مع نقدها. ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ص99 وما بعدها.

مفهوم الموضع والمخرج والاعتماد وقوّة الاعتماد:

المتتبّع لأقوال علماء التجويد واللّغويّين يراهم يمحّصون المصطلحات تمحيصا، فهم أهل تأصيل، يقول ابن جنّي(ت392هـ):« فأوّل ذلك عنايتها بألفاظها؛ فإنّها لمّا كانت عنوان معانيها وطريقًا إلى إظهار أغراضها ومراميها أصلحوها ورتّبوها، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها؛ ليكون ذلك أوقع لها في السّمع وأذهب بها في الدّلالة على القصد»[1]، وانطلاقا من هذا وتمعّنا في حدود علماء التجويد المذكورة نجد الاعتماد في الموضع واقعا في ثلاثة مخارج – على اختلاف في التّسمية – وهي: الحلق والفم والخيشوم؛ وهي المخارج الكبرى، وعدّ بعضهم المخارج الكبرى الحلق واللسان والشفتين، وعلى هذا المذهب فمفهوم "الفم" شامل للثلاثة[2]، وبعضهم زاد الجوف والخيشوم[3]، والمعتبر من كلّ ذلك أنهم يجعلون للحروف مخرجين: مخرجا كبيرا عامّا، ومخرجا خاصّا. ونجد هذا في مصنّفاتهم جليّا، ومن ذلك قول ابن الجزري:« ويحصر المخارج الحلقُ واللسان والشّفتان»[4].

وبالعودة إلى مصطلحي الموضع والمخرج نجدهما مفهومين متغايرين، يقول الداني في التحديد:« ... فيستقر اللّسان بذلك في موضعه فيتبيّن مخرجه»[5]. وعليه فإن أحدهما شامل للآخر، ففي بعض النصوص نجد المقصود بـ "الموضع" هو المخرج الكبير ليكون أشمل من مصطلح المخرج، وهو ما نجده في كتاب النشر – وهو عمدة في التجويد – في الباب السابع "في ذكر ألقاب الحروف وعللها"، يقول وهو يتحدّث عن مخارج الحروف:« الأوّل منها: الحروف الحلقية،

---

[1] الخصائص، ج1، ص216،217.

[2] ينظر: أحمد بن محمد ابن الجزري: الحواشي المفهمة، ص9.

[3] ينظر: شرح الأنصاري على المقدمة، ص32. وأبو الفتح السنهوري: الجامع المفيد، ص208.

[4] ابن الجزري: التمهيد، ص113.

[5] الداني: التحديد، ص102.

وهي ستة... هذه الحروف تخرج من الحلق، فنسبهنّ إلى الموضع الذي يخرجن منه... الثالث: الشّجرية، وهي ثلاثة أحرف: الجيم والشين والضاد، سمّين بذلك؛ لأنهن نُسبن إلى الموضع الذي يخرجن منه... الرابع: الأسَلية، وهي ثلاثة أحرف: الصاد والسين والزاي، سُمّوا بذلك؛ لأنهنّ نُسبن إلى الموضع الذي يخرجن منه... السّابع: الشفهية، ويقال: الشفوية، وهي ثلاثة: الفاء والباء والميم، سمّوا بذلك؛ لأنهنّ يُنسَبن إلى الموضع الذي منه مخرجهنّ، وهو بين الشّفتين»[1]. كما نجدها عند ابن الطحان الذي يصطلح على "الموضع" بـ"الموطن":« ومخارج الحروف المعدودة – أولا – وهي تسعة وعشرون حرفا؛ خمسة عشر مخرجا في ثلاثة مواطن وهي: الحلق، واللسان، والشفتان»[2].

لكنّ كثيرا من النصوص يُستشَفّ منها أنّ مفهوم المخرج أشمل من مفهوم الموضع ليصير الموضع ههنا هو نقطة تولّد الحرف، وهذا ما نجده مثلا عند الدّاني حيث يقول:« ومعنى المخرج أنه الموضع الذي ينشأ منه الحرف، وتقرب معرفته أن يسكّن الحرف وتدخل همزة الوصل عليه؛ ليتوصل إلى النطق به، فيستقر اللسان بذلك في موضعه فيتبين مخرجه»[3]. ناهيك على أنّ قوله: "ينشأ منه الحرف" فيه دلالة على أنّ المخرج هنا بمعنى الحيّز العام، فلو كان بمعنى نقطة تولّد الحرف؛ لقال: الذي ينشأ فيه الحرف.

إنّنا نرى أنّ هذا التّباين من قبيل المسامحة في الاصطلاح، على أنّ الأصل عندهم في شمولية أحدهما للآخر. فإن قال قائل: أنّى لعلماء التجويد أن يكونوا أهل تمحيص وفي مصطلحاتهم مسامحة؟ فيجاب عنه بأنّ علماء التجويد أهل تطبيق، وليس بغريب أن يكون

---

[1] ابن الجزري: النشر، ص95، 96.

[2] ابن الطحان: مخارج الحروف وصفاتها، تح: محمد يعقوب تركستاني، سلسلة رسائل من التراث، مركز الصف الإلكتروني، لبنان، ط1، 1984م، ص79.

[3] الداني: التحديد، ص102.

لصاحب التّطبيق مسامحة على صاحب التنظير في استعمال المصطلح[1]؛ غير أنّنا نقف بعد تأمّلنا في عباراتهم على كون المخرج شاملا للموضع عند أغلب المتقدّمين من علماء التجويد، وبهذا فسرّوا عبارة سيبويه.

ومعنى " **الاعتماد**" عند علماء التجويد هو التضييق الحاصل عند إنتاج الصوت اللغوي، فهو يعني ارتكاز أعضاء النطق حال الاعتراض، قال الداني:« فالهمزة في أول الصدر وآخر الحلق... وهي صوت لا يعتمد اللسان فيها على شيء من أجزاء الفم»[2]. وبهذا يفهم أن الاعتماد هو اتكاء عضو على آخر (= ارتكاز العضو) حال إنتاج الصوت اللغوي.

وأمّا "**قوة الاعتماد**" فهي شدّة ذلك الاتكاء الذي ينجرّ عنه شدّة في التّضييق ، يقول المرعشيّ:« أقول: ومعنى اعتماد الصوت على المخرج: تضييق المخرج وضغط الصوت فيه، ومعنى قوة الاعتماد عليه: شدة تضييقه، وقد يذكرون الاعتماد على الخرف ومرادهم الاعتماد على مخرجه»[3]. وعلى ذلك "فالحروف المجهورة هي المضغوطة والمخنوقة، مضغوطة لإشباع الاعتماد في مخرج الصوت، ومخنوقة لمنع النّفس من الجريان"[4].

من خلال العرض السابق لتعريف الصفتين الهمسِ والجهر عند علماء التجويد نجدهم يجعلون ضابط الهمس أو الجهر جري النّفس أو عدمه، بسبب ضعف الاعتماد أو قوّته، ولنأخذ من ذلك قول مكّي في حدّ الهمس والجهر:« ومعنى الحرف المهموس: أنّه حرف جرى مع النّفس عند النّطق ... ومعنى الحرف المجهور أنّه حرف قويّ يمنع النّفس أن يجري معه عند النطق به

---

[1] وسيأتي بيان هذا التباين عند الحديث عن صوت الطاء.

[2] الداني: التحديد، ص102.

[3] المرعشي: جهد المقل، ص126.

[4] عبد الحميد زاهيد، مفهوم الجهر والهمس عند سيبويه، ص273.

لقوته»[1]، وقول ابن الجزري:« فَإِذَا جَرَى مَعَ الْحَرْفِ النَّفَسُ ... إِذَا مَنَعَ الْحَرْفُ النَّفَسَ أَنْ يَجْرِيَ مَعَهُ»[2]، فنجد أنّ الجريان أو الحبس يكونان مصاحبين لإنتاج الصوت اللغوي الذي هو الحرف عندهم، والحرف هو الصوت المتشكل بعد الاعتراض، يقول برهان الدين الجعبري في منظومته " عقود الجمان"[3]:

والصَّوتُ أصلٌ لِلحُرُوفِ هَواءً احـ *** دُدهُ بحيثُ تَصَادمَ الجرمَانِ

ويقول المرعشيّ:« والصّوت إن اعتمد على مخرج محقق أو مقدّر فهو حرف وإلاّ فلا»[4].

وعليه فجريان النّفس أو منعه "مع" الحرف (الذي هو صوت ناتج بعد اعتراض) يجعل المنع واقعا ابتداء من نقطة خروج الصوت اللغوي إلى ما بعد خروجه لا قبله (في الحنجرة). وهذا هو المحدّد الرّئيس[5] للهمس أو الجهر بخلاف المحدّد لهما عند المحدثين وهو ذبذبة الوترين أو عدمها.

وما يُفهَم من المنع هنا ليس المنع بالكلّيّة إذ إنه محال، وإنما هو منع لأكثر النّفس، يقول زكريا الأنصاري:« سميت حروفه مجهورة للجهر بها ولقوتها ومنع النّفس – أي: الكثير – أن يجري معها»[6]. ويقول المرعشي:« فما ذكر أنّه قد يجري النّفس ولا يجري الصوت كالكاف والتاء، أي المثناة الفوقية، معناه يجري النّفس الكثير ولا يجري الصوت القوي الذي حصل في مبدأ الحرف... وما ذكر أنّه قد يجري الصوت ولا يجري النفس كالضاد والغين يعني المعجمتين، معناه:

---

[1] مكي: الرعاية، ص116،117.

[2] ابن الجزري: النشر، 202/1.

[3] الجعبري: عقود الجمان، ص38.

[4] المرعشي: جهد المقل، ص123.

[5] وليس هو المحدّد وحده كما سيتبين، بل معه قوة الاعتماد وموضع الاعتماد معا.

[6] زكريا الأنصاري: شرح المقدّمة، ص12.

يجري الصوت القوي ولا يجري معه نفس كثير كما يجري في المهموس، وليس المراد نفي جريان النفس بالكلية»[1]، ويقول:« ... أنّ الهمس جري النّفس الكثير والجهر عدم جري النّفس الكثير»[2].

بقي لنا في حدّ الهمس والجهر عند المتقدّمين أمر مهم، فهم يُرجعون الصفتين إلى ضعف الحرف أو قوته أيضا، وبالتالي فالهمس مثلا نتاج ضعف لا موجب له فقط، ومثله الجهر، وهذا ما نجده في قولهم عن الحروف المهموسة: لضعفها وضعف الاعتماد عليها. ويقولون عن المجهورة: لقوتها وقوة الاعتماد عليها. "فإذا طبقنا هذا على الأصوات المهموسة وشدتها وجدنا أن الأصوات المهموسة ناجمة عن حركة ضعيفة للهواء المصاحب لها، بل الهواء المنتج لها كذلك"[3].

وخلاصة نظرة علماء التجويد للجهر والهمس وتعليلاتهم:

- نفَس المجهور قليل للاعتراض، والمهموس نفسه كثير، وقد دلّ الدرس الحديث على ذلك، فـ"الصوامت المهموسة يحتاج نطقها إلى قوة من إخراج النّفس (= الزفير) أعظم من التي يتطلبها نطق الصوامت المجهورة. ويمكن أن نلمس هذا الفارق في قوة النّفس إذا بسطنا الكفّ أمام الفم ونحن ننطق صامتا مهموسا متلوا بنظيره المجهور، مثل: ث ، ذ/ ت ، د/ س ، ز ... الخ"[4].
- في المجهور قوة وضوح عن المهموس، يقول مكي القيسي عن الهمس والحروف المهموسة:« وإنّما لقّب هذا المعنى بالهمس؛ لأن الهمس هو الحسّ الخفيّ الضّعيف، فلما كانت ضعيفة لقّبت بذلك»[5]. ويقول عن الجهر والحروف المجهورة:« وإنّما لقّب هذا المعنى بالجهر؛ لأن

---

[1] المرعشي: جهد المقل، ص146.

[2] المرعشي: بيان جهد المقل، و21.

[3] محمد شريف إستيتية: الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص103.

[4] السعران، علم اللغة، ص152،151.

[5] مكي: الرعاية، ص116.

الجهر الصوت الشديد القوي، فلما كانت في خروجها كذلك لقّبت به؛ لأن الصوت يجهر بها لقوّتها»[1]. وقد دلّ البحث الصّوتيّ الحديث أيضا على أن الأصوات المجهورة أوضح في السّمع من الأصوات المهموسة[2]؛ لأنّه قد ثبت من الناحية الفيزيائية أنّ "تموّجات الصوت المهموس ستكون أقل بكثير من تموجات الصوت المجهور، ... فشدة الأصوات المهموسة إذن أقل من شدة الأصوات المجهورة، ليس من الناحية النطقية المجردة وحسب، وإنما هي ذلك[3] من الناحية الفيزيائية. ليس هذا وحسب، فإن أثر الأصوات المهموسة أقل من أثر الأصوات المجهورة على كمية الحركات التي تتحركها طبلة أذن السامع "[4].

- يُصاحِب المجهورَ قوةُ ضغط وشدة في الاعتماد في المخرج عموما، بخلاف المهموس، وقد دلّ البحث الصّوتيّ الحديث على ذلك، حيث يكون ضغط الهواء أسفل الحنجرة مساويا لضغط الهواء أعلاها مع المهموس، ويكون الضغط مع المجهور في أسفل الحنجرة أقوى من أعلاه[5].
- يتجاوز الاعتماد موضع الحرف ليشمل كامل المخرج كما تُفهمه عبارات علماء التجويد، فحرف الذال مثلا ليس الجهر فيه نتاج الاعتماد على طرف اللسان مع أطراف الثنايا العليا، بل يشمل كامل الحلق والفم. وإن هم لم يبيّنوا آليته لدقتها المتناهية وبساطة آليات الملاحظة عندهم إلا أنهم استطاعوا تذوقَه بما أوتوه من بصيرة من خلال مدلولات المخرج والموضع، وقد بيّن الحاج صالح بالتجربة أنّ الجهر يشمل كامل الحلق والفم حيث يقوم على مستويين هما:

---

[1] المرجع السابق، ص117.

[2] إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص27، 124. وينظر: عبد العزيز علام وعبد الله محمود، علم الصوتيات، ص252.

[3] وردت هكذا في الطبعة، والصواب: كذلك.

[4] محمد شريف إستيتية: الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص104

[5] ينظر: عبد الرحمن أيوب: الكلام، إنتاجه وتحليله، ص66.

مستوى الأوتار الصوتية ومستوى جدران التجويف الحلقومي والفموي[1]، وسواء أكان مقصودهم للاعتماد في نقطة الاعتراض أم فيما هو أشمل فإن كليهما صحيح كما رأينا.

- إنّ القول باختلاف نظرة علماء التجويد عن نظرة المحدثين لمفهومي الجهر والهمس لا يعني عدم إدراكهم أثر الجهر الناتج عن ذبذبة الوترين، وهو المعبّر عنه بتكيف النّفس بكيفية الصوت في شرح طاش كبري زاده، حيث يقول:« ثمّ إنّ النّفس الخارج الذي هو وظيفة حرف، إن تكيف كلّه بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوي كان الحرف مجهورا، وإن بقي بعضه بلا صوت يجري مع الحرف كان الحرف مهموسا»[2]. ونقل هذا القول عنه من غير عزو ملاّ علي القاري في "المنح الفكرية" ونقله عن القاري المرعشي في جهد المقل وزاد في بيان عبارته وتوضيحها فقال:« أقول: هذا الفرق إنّما يتحقق في القراءة جهرا، فالمراد من الصوت القوي: الجهر، وقوله: "بلا صوت" يعني بلا صوت جهري يجري مع مبدأ الحرف، فإذا قلت: إذْ بالمعجمة ومددتها تجد نفسها كله متكيفا بصوت جهري، وإذا قلت: أصْ بالمهملة ومددتها تجد مبدأ نفسها متكيّفا بصوت جهري وآخره خاليا عن ذلك الجهر بل متكيّفا بصوت خفي وقس عليهما»[3].

وعبّر عن ذلك الإدراك لأثر ذبذبة الوترين الصوتيين قبل هؤلاء جميعا العمانيّ وهو يشرح نصّ ابن جني المشهور – ولم يصرّح باسمه – فقال في تعريف الصّوت:« اعلم أنّ الصوت منشؤه من الصّدر، وهو نفس يرتفع إلى الحلق، فيستطيل ويمتدّ حتى يحصره بعض المقاطع، فينحصر

---

[1] ينظر: الحاج صالح: بحوث ودراسات، ص27–33، نقلا عن أحمد قدور: الجهر والهمس عند سيبويه في ضوء الدرس الحديث، مج86، ج3، ص703.

[2] طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية، ص90.

[3] المرعشي: جهد المقل، ص142،143.

هناك...»[1]، فقوله: منشؤه من الصّدر، دالّ على ذلك، كما عبّر عنه القرطبي بـ"صوت الصدر" عند الحديث عن الحروف المشربة فقال بعد أن ذكر حروف القلقلة المجموعة في قولهم "قطب جد":« وهذه الحروف مع حروف نعقبها بذكرها تسمى: الحروف المشوبة، ويقال: المشربة» ثم بيّن ماهية هاته الحروف فقال:« فمنها حروف يخرج معها عند الوقف عليها نحو النفخ إلا أنها لم تضغط ضغط الأُول. وهي: الزاي والظاء والذال والضاد؛ لأن هذه الحروف إذا خرجت بصوت الصدر انسلّ آخرها، فأمّا حروف الهمس فإن الذي يخرج معها نفس وليس من صوت الصدر»[2]، ولا أدلّ على إدراك أثر ذبذبة الوترين من نص طاش كبري زاده والمرعشيّ والقرطبيّ. وما وقع فيه المرعشي من وَهم أنّ الصاد مبدأها جهري؛ لابتدائه النطق بالهمزة؛ لهو دليل آخر على فهمهم الكبير لأثر الذبذبات. ونجد ذاك الإدراك للذبذبة حاضرا في مقابلاتهم الصوتية بين الأصوات وصفاتها، يقول أبو الفتح السّنهوري:« فضع لسانك مكان المخرج، وأجر النّفس تصير ثاء. ثم أزل الهمس وأجر الصّوت تصير ذالا»[3]؛ لكن هذه الذبذبة لم تكن المعيار الرئيس في الحكم على همس الصوت أو جهره ولذا لم يلتفت حين تصنيف الحروف إلى من يصاحبها ذبذبة أو لا يصاحبها، وبعيدا عن ليّ أعناق النّصوص فإنّ جريان النَّفَس أو عدمه هو المحدد بصريح النص في حد الجهر أو الهمس إجماعا، سواء أتذبذب مع الصّوت الوتران أم لا، وعبارة المرعشي وإن كانت صريحة في ذكر أثر الجهر إلا أنها خاصة بما يمكنك مَدُّ الصَّوت به، ويتعذر هذا وفق ملاحظاتهم مع الحروف المجهورة الشديدة كما تُفهمه عبارته وتمثيله، وقد أخرج القرطبي الغين من

---

[1] أبو محمد الحسن العماني: الكتاب الأوسط في علم القراءات، تح: عزة حسن، دار الفكر، سوريا، ط1، 2006م، ص76.

[2] القرطبي: الموضح، ص93. وذكر صوت الصدر سيبويه والرضي وغيرهما وفيه تفصيل ليس هذا مقامه، فقد خصصنا الدراسة عند علماء التجويد دون غيرهم. والمشربة عنده ما أشربت صوتا آخر، وسمّى القرطبي منها هذه الحروف؛ لأنّها تُشرب زمير الجهر "صوت الصّدر" حال الوقف مع النفخ "وهو انسلال النفس".

[3] السنهوري: الجامع المفيد، ص372.

الحروف المشربة رغم الإجماع على جهرها؛ لأن انسلال النفس هو الضابط ولتعدد مفهوم الإشراب عنده. ولذا فإنه وإن أدرك بعضهم أثر ذبذبة الوترين – كما مرّ – غير أنهم اعتبروه أثرا مصاحبا لا مرجعا محددا، وإدراكهم هذا يبقى إدراكا ناقصا، لوجود أصوات مجهورة عندهم ويتذبذب معها الوتران لكنها لم تدرج لاستحالة ذلك بأدوات التحليل آنذاك وهي التذوق والملاحظة ومنها الأصوات المجهورة الشديدة كالباء والدال مثلا.

وأمّا حديث بعض علماء التجويد عن أثر الذبذبة فنرجعه لسببين: قوة الملاحظة ونفاذ البصيرة في تذوّقهم للحروف، ومحاولة الرّبط بين المدلول الاصطلاحي واللغوي للمصطلح، ونرى – ظنا لا قطعا – أنّ أصل المنطلق في الاصطلاح والتقعيد في التصنيف عند سيبويه كان بناء على ذبذبة الوترين ولذا كان المصطلح هو الجهر (= قوة الصوت والتصويت) والهمس (=خفاء الصوت والتصويت)، إلا أنّ صعوبة تعميم الملاحظة على جميع الأحرف – لاعتمادها على علم التشريح والأجهزة المتطورة – وبساطة آليات الملاحظة عندهم والتي تعتمد على التذوق والملاحظة الحسية والوجدانية جعلتهم يبحثون – انطلاقا من معرفتهم لأثر الذبذبة – عمّا يمكن من خلاله تعميم الدراسة والتي هي جريان النّفَس، ولذا نجد الفرق في قائمة الأحرف وفق الضابطين قليلا جدا.

وعليه فإنّ المرجع كلّه في وصف الصوت بالجهر أو الهمس هو جريان النّفس أو عدمه، والتعسّف في محاولة إسقاط مفاهيم المتأخرين للجهر والهمس ونتاج دراستهم في ذلك على درس المتقدمين خارج عن العلمية؛ لاختلاف أساس الدراسة وأدواتها والغرض منها. وخلاصة ما ذكره علماء التجويد عن آليتي الجهر والهمس أشارت إلى أغلب نتائجها وعِللهَا الدراساتُ الصوتية الحديثة، في كون إنتاج الصوت اللغوي يقوم على أربع عمليات منفصلة[1]:

[1] ينظر: بسام بركة، علم الأصوات العام، ص73. وأحمد قدور: الجهر والهمس عند سيبويه، ص703.

1. تصعّد تيار الهواء من الرئتين.
2. عملية التصويت في الحنجرة (الذبذبة الصوتية خاصة).
3. رنين الحجرات في فجوات الفم والأنف، والشد المحدث له على الأغشية المخاطية في التجويف الحلقومي والفموي.
4. نقطة الاعتراض المولّدة للصوت اللغوي.
5. ونضيف الخامسة مما ذكرها المتقدمون، وانتهى إليها البحث الصوتي الحديث وصدّقتها التجارب المخبرية، وهي: مقدار النَّفَس الخارج مع الصوت اللغوي.

وبعد هذا العرض لما تعلّق بصفتي الجهر والهمس ، والمقابلة بين ما تطرّق إليه علماء التجويد والدرس الصوتي الحديث فيهما؛ يمكننا القول: إنّ علماءنا المجوّدين عليهم رحمة الله تعالى قد كانت لهم دراية بتشكّل صفتي الجهر والهمس وعلتهما، وأهم خصائصهما، وأنهم وصلوا إلى نتائج في تفسير هاتين الظاهرتين تقرب بهم نحو الدقة إذا ما قورنت بمخرجات البحث الصّوتي الحديث – المستعين بعلوم أخرى منها: الطب، والتشريح – فيما يشترك فيه البحث القديم مع الحديث، كما "جاءت التجارب الصوتية الحديثة مؤيدة لكلام سيبويه ومن تابعه في هذا في الكثرة الغالبة"[1] رغم بساطة آليات الملاحظة في زمنهم وتطورها في زماننا، ورغم ما يكتنف عباراتهم أحيانا من غموض، زاده خروج الدارسين المحدثين عن معيار النَّفَس إلى معيار الذبذبة.

4.1 الحروف المهموسة والمجهورة بين علماء التجويد وعلماء الأصوات المحدثين:

سبق وأن بسطنا القول في الحروف المهموسة والمجهورة عند علماء التجويد وعند المحدثين في المبحث الثاني من الدراسة النظرية، ولا بأس أن نعيد الذّكر. فالمهموسات من الأصوات اللغوية

[1] إبراهيم عبود السامرائي، المصطلحات الصوتية في كتب التراث العربي في ضوء التفكير الصوتي الحديث، أطروحة دكتوراه، إشراف: وليد سيف، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، سبتمبر 1993م، ص112.

عند علماء التجويد عشرة، هي المجموعة في قولهم: "ستشحثك خصفه" أو "سكت فحثّه شخص" أو "كست شخصه فحث" أو "حثت كسف شخصه" أو "ستحثه كف شخص" أو "كسف شخصه تحث" أو "سكت شخصه فحثّ" أو "شخصك فاستحثه"[1]. واشتهرت العبارة التي ذكرها ابن الجزري في المقدمة الجزرية لشهرة مقدمته وهي: "فحثه شخص سكت"، حيث يقول في باب صفات الحروف[2]:

مهموسها: **فحثه شخص سكت** *** .....

وما عدا الأصوات المهموسة فمجهورٌ.

وأمّا المحدثون فإنهم باتفاق زادوا في دائرة المهموسات صوتين لغويين هما: الطاء والقاف، حيث يعدّونهما من الحروف المهموسة[3] لعدم تذبذب الوترين حال النطق بهما، واختلفوا في صوت الهمزة، فمنهم من عدّها مهموسة مثل مالمبرج وتمام حسان[4]، ومنهم من يرى بأنها صوت لا بالمهموس ولا بالمجهور مثل كمال بشر ومحمود السعران وعبده الراجحي[5].

---

[1] ذكر الثلاثة الأولى مكي في "الرعاية"، ص116. وذكر الثانية ابن الجزري في "النشر"، 202/1. وذكر الثالثة الداني في شرح الخاقانية، 525/2. والرابعة لفظ الشاطبي في حرز الأماني. وذكر الخامسة السّخاوي في "فتح الوصيد" 1355/4. ومع السابعة ذكرهما أبو الفتح السنهوري في "الجامع المفيد" ص373. وذكر السادسة الداني في "التحديد"، ص105. وذكر الأخيرة الجعبري في قصيدته "عقود الجمان".

[2] ابن الجزري: المقدمة الجزرية، ص03.

[3] ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص21. تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص96،94. ، أرتور شاده: علم الأصوات عند سيبويه وعندنا، ص36. بسام بركة: علم الاصوات العام، ص117،115.

[4] مالمبرج: علم الأصوات، ص111. تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص97.

[5] مالمبرج: علم الأصوات، ص179. السعران: علم اللغة، ص157. عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، لبنان، د ط، 1972م، ص25.

ولا غرو أن يقع هذا الاختلاف بين علماء التجويد والمحدثين – على قلّته الشديدة – في عدّ الأصوات اللغوية المجهورة والمهموسة لاختلاف ضابط الجهر والهمس بينهما [1]كما بيناه من قبلُ.

صوت الهمزة:

سأورد قبل الخوض في صوت الهمزة أقوال علماء التجويد فيها من حيث المخرج والصفة؛ لنحللها ونقاربها مع رؤية البحث الحديث لهذا الصوت اللغوي بناء على الاختلاف الحاصل فيها بين الطائفتين في جهرها وهمسها:

- قال مكي في الرعاية:« الحرف المهتوف: وهو الهمزة، سميت بذلك لخروجها من الصدر كالتهوع، فتحتاج إلى ظهور صوت قوي شديد»[2].

وقال وهو يتحدث عن حروف الجوف:« سماهن الخليل بذلك؛ لأنه نسبهن إلى آخر انقطاع مخرجهن وهو الجوف، وزاد غيره معهن الهمزة؛ لأن مخرجها من أقصى الحلق وهو يتصل بالجوف»[3]. وجاء في نسختين منه بلفظ "الصدر" بدل "أقصى الحلق" وهي العبارة نفسها التي نقلها ابن الجزري. فقد قال في التمهيد:« وزاد غير الخليل معهن (يقصد الحروف الجوفية) الهمزة؛ لأن مخرجها من الصدر، وهو يتصل بالجوف»[4].

وقال أيضا:« فللحلق ثلاثة مخارج، لسبعة أحرف: فمن أقصاه الهمزة، والألف، ...»[5].

---

[1] ينظر: أحمد راغب محمود، قضايا صوتية خلافية في ضوء التحليل الصوتي الحاسوبي، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ع36، جوان2015م، ص398.

[2] مكي: الرعاية، ص137، 138.

[3] مكي: الرعاية، 142.

[4] ابن الجزري: التمهيد، 96.

[5] ابن الجزري: التمهيد، ص113.

- وقال الداني في التحديد:« فأقصاها مخرجا الهمزة والألف والهاء، فالهمزة في أول الصدر وآخر الحلق، ثم الألف تليها، ... ثم الهاء فوق الألف»[1].
- وقال الحسن بن شجاع:« فمن أقصى الحلق [ء هـ]»[2].
- وقال ابن أبي مريم (ت بعد565هـ):« والهمزة أقصى الحروف مخرجا؛ لأنها تخرج من الصدر»[3].
- وقال المرعشي:« أقصى الحلق: يخرج منه همزة فهاء، أعني أنه ينقسم إلى مخرجين متقاربين، يخرج من أولهما مما يلي الصدر الهمزة»[4].
- وقال جعفر السنهوري:« فالهمزة أول الحروف خروجا»[5].
- وقال ابن الطحان:« من أقصاه آخره مما يلي الصدر تخرج الهمزة والألف والهاء»[6].
- وقال القسطلاني:«... أولها: أقصى الحلق، وهو آخر طابقتيه مما يلي الصدر، وهو للهمزة ثم الهاء»[7].

وأما شراح الجزرية فقد قال أشهرهم:

- قال زكريا الأنصاري:« (ثم لأقصى الحلق) أي: أبعده، وهو آخره مما يلي الصدر حرفان: همز ثم هاء»[8].

---

[1] الداني: التحديد، ص102.

[2] ابن شجاع: المفيد، ص52.

[3] ابن أبي مريم: الموضح في وجوه القراءات وعللها، تح: عمر حمدان الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، السعودية، ط1، 1993م، ص116.

[4] المرعشي: جهد المقل، ص128.

[5] السنهوري: الجامع المفيد، ص214.

[6] ابن الطحان: مخارج الحروف وصفاتها، ص80.

[7] القسطلاني: لطائف الإشارات، ص189.

[8] الأنصاري: شرح الجزرية، ص35.

- وقال ابن الناظم:« مخرج الهمزة والهاء من أقصى الحلق مما يلي الصدر»[1].
- وقال علاء الدين الطرابلسي (كان حيّا قبل 1060هـ):« الحلق: وفيه ثلاثة مخارج، أولها أقصى الحلق وهو أبعده، أي: آخره، مما يلي الصدر وهو للهمزة والهاء»[2].
- وقال المسعدي:« ...كالهمزة فإنه من أقصى الحلق تحقيقا»[3].

وقال في موضع آخر:« أقصى الحلق: وهو آخر طابقتي الحلق مما يلي الصدر والهمز والهاء[4]»[5].

- وقال الأزهري:« الهمزة والهاء: من أقصى الحلق مما يلي الصدر»[6].

من خلال ما سبق نجد الإجماع واقعا بعدم اختلاف علماء التجويد في صوت الهمزة من حيث المخرجُ، وأجمعوا على أنّ الهمزة أبعد المخارج وأولها من بين الصوامت، وإنما اختلف علماء التجويد في تسمية مخرجها لا في تحديده، فمنهم من اصطلح عليه "أقصى الحلق" ومنهم من سماه "الصدر"، ويوافق هذا الوصف لمخرجها ما قرره الدرس الحديث من كون الهمزة تخرج من الحنجرة التي هي أبعد المخارج[7]، فقد قال عنها عبد الصبور شاهين:« يجب أولا أن نعرف طبيعة الهمزة من الناحية الصوتية، فهي صوت يخرج من الحَنجرة ذاتها»[8]. ويقول كمال بشر:« فالهمزة صوت

---

[1] أحمد بن محمد ابن الجزري: الحواشي المفهمة، ص10.

[2] علاء الدين الطرابلسي: بيان المشكلات على المبتدئين من جهة التجويد، مخطوط بجامعة الملك سعود، رقم الصنف:211.2 ب ع، 7ظ.

[3] المسعدي: الفوائد المسعدية، ص29.

[4] هكذا وردت في المطبوعة، والصواب:" للهمز والهاء"، ولأنه قال بعدها: وثالث المخارج وسط الحلق للعين والحاء المهملتين.

[5] المسعدي: الفوائد المسعدية، ص35.

[6] الأزهري: الحواشي الأزهرية، ص30.

[7] ينظر: منى يوسف حسين وحيدر فخري ميران: تجليات الهمزة والألف أو تخفيهما في الدرس الصوتي العربي، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العراق، ع42، فيفري 2019م، ص1660.

[8] عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، لبنان، د ط، 1980م، ص172.

حنجري »[1]. كما تحدث السعران عن المخارج وذكر أنّ الهمزة والهاء صوتان حنجريّان يخرجان من الحَنجرة[2]. ليكون المقصود بأقصى الحلق ما صار معروفا حديثا بالحنجرة[3].

إذا، لا خلاف بين علماء التجويد والمحدثين في مخرج الهمزة وإن اختلفت مصطلحاتهم[4]، مع فارق الدقة الشديدة التي صارت ممكنة مع تطور الآلات والأجهزة، ويبقى أن نتحدث عن صفاتها وهذا تفصيل أقوال أرباب علماء التجويد فيها وفي تعليلاتهم لتلك الصفات:

- قال مكي في الرعاية:« الحرف الجرسي وهو الهمزة، سميت بذلك؛ لأن الصوت يعلو بها عند النطق بها، ... والجرس في اللغة: الصوت. فكأنه الحرف الصوتي، أي: المصوت به عند النطق، وكل الحروف يصوت بها عند النطق بها لكن الهمزة لها مزية زائدة في ذلك»[5].

- وقال أيضا عنها: « والهتف الصوت الشديد، يقال: هتف به، إذا صوت، وهو في المعنى بمنزلة تسميتهم للهمزة بالجرسي؛ لأن الجرس: الصوت الشديد، والهتف الصوت الشديد، فسميت همزة بذينك، لشدة الصوت بها وقوته»[6]. وقال في الكشف عند الحديث عن علة المد:«... والهمزة والهمزة حرف جلد بعيد المخرج، صعب اللفظ»[7].

---

[1] كمال بشر: علم الأصوات، ص288.

[2] ينظر: السعران: علم اللغة، ص183.

[3] ينظر: محمد رضا شوشة: صوت الهمزة عند القدماء والمحدثين، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العراق، ع41، ديسمبر 2018م، ص43.

[4] يرى كمال بشر أنّ الحنجرة ليست "أقصى الحلق" عند القدامى، ينظر: علم الأصوات، ص192.

[5] مكي: الرعاية، ص133.

[6] مكي: الرعاية، ص137، 138.

[7] مكي بن أبي طالب القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تح: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط3، 1984م، ص111. ومثله في ص72.

- وقال ابن الجزري:« الحرف المهتوف، وهو الهمزة، سميت بذلك لخروجها من الصدر كالتهوع»[1].

وقال:« وهي حرف مجهور، بعيد المخرج، شديد»[2].

- وقال الجعبري في منظومته عقود الجمان:

..... وجِرسيٌّ فَقُل *** هَمزة ومهتوف وجا التاءان

ويقصد الجعبري أن الهمزة لقوتها سميت بالجرسي أو المهتوف ويقال أيضا: المهتوت، بتاءين.

- وقال القرطبي:« الهمزة حرف شديد مجهور، وهو أثقل الحروف وأدخلها في الحلق»[3].

- وقال أبو الحسن الصفاقسي (ت1118هـ):« ومنها الحرف المهتوف وهو الهمزة، ويسميه بعضهم بالجرسي، والهتف والجرس الصوت الشديد، والحروف كلها يصوت بها لكن الهمزة لها مزية في ذلك لقوتها وبعد مخرجها»[4].

- وقال أبو الفتح المزي (ت906هـ):« والهمزة حرف علة مجهور شديد مصمت حلقي مستفل، بعيد المخرج جرس الصوت صعب الميراس»[5].

وقال أيضا:« وجه المد أن حرف المد ضعيف خفي والهمزة حرف قوي صعب»[6].

---

[1] ابن الجزري: التمهيد، 109.

[2] الداني: التحديد، ص118.

[3] القرطبي: الموضح في التجويد، ص123.

[4] أبو الحسن علي الصفاقسي: تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين، تح: محمد الشاذلي النيفر، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، د ط، 1974م، ص39.

[5] أبو الفتح المزي: الفصول المؤيدة للوصول إلى شرح المقدمة الجزرية، تح: جمال السيد رفاعي، مكتبة أولاد الشيخ الشيخ للتراث، مصر، د ط، 2005م، ص61.

[6] المزي: الفصول المؤيدة، ص136.

بعد هذا العرض لأقوال طائفة من علماء التّجويد نجد وصفهم للهمزة على أوصاف متعدّدة، نجملها في كونها: قويّة، وشديدة، وعالية التّصويت، وصعبة اللفظ. والقوّة والشّدّة هي التي تقابل الضغط العالي للهواء عند النطق بالهمزة، وهو المعبر عنه عند المحدثين "بأن تَسُدّ الفتحة الموجودة بين الوترين الصوتيين وذلك بانطباق الوترين انطباقا تاما فلا يسمح للهواء بالنفاذ من الحنجرة بضغط الهواء فيما دون الحنجرة"[1]، كما أن هذه القوة والشدة اللتان توجبان التصويت العالي تقابلان "الانفجار" أو "الوقفة الانفجارية" عند المحدثين، وهذه القوة مع التصويت العالي ناتجان عن انفراج الوترين فجأة بعد الانطباق[2]، "وقد رأينا أن هذا الممر يغلق إغلاقا تاما ثم يفتح فجأة، فيحدث انفجار نتيجة لخروج الهواء المضغوط خلف الوترين الصوتيين، ومن هنا كانت الصفة "وقفة" stop و"انفجارية" plosive"[3]، ولذا سماها علماء التجويد بالصوت الجرسي أو المهتوف.

وعليه فإنّ الاتفاق ههنا مع مخرجات البحث الحديث واقع في وصف علماء التجويد لصوت الهمزة بكونه شديدا قويا عالي التصويت، وعلتهم في ذلك البعد والقوة. هذه القوة التي ليست في غيره من الأصوات اللغوية – لكونه أبعدهم مخرجا وأقواهم جهرا – جعلت صوت الهمزة يحضى "بعناية متفردة عن بقية الأصوات من حيث التحليل والدراسة، سواء كان صوتا مفردا أم ظاهرة نطقية خاصة"[4]، وجعلت أداءه النّطقيّ حال التّركيب يأخذ صورا متعدّدة، وصورته الخطّية غير مستقرّة، يقول مكّي:« وإنما لم تكن لها صورة كسائر الحروف؛ لأن الهمزة حرف ثقيل فغيرته العرب لثقله، وتصرفت فيه ما لم تتصرف في غيره من الحروف، فأتت به على سبعة أوجه مستعملة في

---

[1] السعران: علم اللغة، ص157.

[2] للاستزادة ينظر في هذا موقعُ دائرة المعارف البريطانية على الشابكة على الرابط:
https://www.britannica.com/topic/glottal-stop

[3] كمال بشر: دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، د ط، 1998م، ص57.

[4] محمود أحمد حسن عبد الله: الهمز بين القراء واللغويين، رسالة ماجستير، إشراف: علي حسين البواب، كلية الآداب والعلوم، جامعة آل البيت، الأردن، 2005م، ص7.

القرآن والكلام، جاءت به محققا، ومخففا، ومبدلا بغيره، ومبقى حركته على ما قبله، ومحذوفا، ومثبتا، ومسهلا بين حركته والحرف الذي منه حركته»[1]، هذه الصعوبة التي تعتور الهمزة، التي عبّر عنها علماء التجويد ببعد المخرج، والذي يخرج منه أيضا أضعف الأصوات وهو الهاء تجعلنا أمام تناقض بادي الرأي، لكنه سرعان ما يزول إذا علمنا أنّهم وصفوها – وأكدوا ذلك – بالجرسي والمصوّت، فالحنجرة في الهمزة والهاء مصدر تصويت ومخرج معا، بخلاف غيرهما من الأصوات، لذا كانت الصعوبة في الهمزة من حيث إنّ الحَنجرة فيها على بعدها تقوم بالتصويت؛ لاحتوائها الوترين من خلال ذبذبتهما، كما تقوم بإصدار صوت الهمزة في الوقت نفسه، وعلى هذا كان الضعف الشديد للهاء أيضا، لأن الحنجرة فيها على بعدها تُصدر صوت الهاء في المخرج نفسه الذي ينفرج فيه الوتران الصوتيان، والصعوبة تبلغ مداها حال تجرد الهمزة من أية حركة، ولذا لم يثبت عند القراء نطق همزة ساكنة بعد همزة متحركة مثل الابتداء بهمزة الوصل في كلمة "ائت"، ووقع الإجماع بالسند المتصل إلى رب العزة جلت كلمته على إبدالها من جنس حركة ما قبلها تسهيلا للنطق وتيسيرا على الخلق، يقول ابن بري (ت730هـ) في باب الهمز المفرد[2]:

أَبدَلَ وَرشٌ كُلَّ فَاءٍ سَكَنَتْ *** وَبَعدَ هَمزٍ لِلجَمِيعِ أُبدِلَتْ

والمقصود بـ"للجميع" أي: لجميع القرّاء.

وكذلك للهروب مما يصاحب سكونها من تهوع يشبه السعلة كما قال به علماء اللغة والتجويد وقد مر[3] وتقره الدراسات الحديثة التي تصف وقفة النبر فيها بأنها خنق يسير أو سعلة:

---

[1] مكي: الرعاية، ص95.

[2] ينظر: متن الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع لابن بري. والشاهد في عجز البيت، أي: كل همزة ساكنة بعد همزة متحركة فإن الجميع يبدلها.

[3] ينظر: مكي: الرعاية، ص134.

"there is a slight choke, or coughlike explosive sound"[1] .

وحاصل الخلاف في الهمزة – بعد هذا العرض – بين علماء التجويد والمحدثين هو في صفتي الجهر والهمس، وعلى شرط علماء التجويد فإن الهمزة بلا خلاف مجهورة لعدم جريان النفس عند النطق بها للاعتراض الحاصل في منطقة الحنجرة (أقصى الحلق) للنَفَس. أما المحدثون فبخلاف ذلك، فهم يرونها غير مجهورة لانتفاء ذبذبة الوترين الصوتيين، وذلك بسبب الانغلاق التام ثم الانفراج المفاجئ لهما مما يستوجب عدم الاهتزاز أصلا[2]، لكن هذا الرأي عند بعض المحدثين له ما يخالفه عند طائفة أخرى منهم، حيث يرون أن هذا الصوت اللغوي لا هو بالمهموس ولا بالمجهور وهو الأقرب للصواب وإليه ننحو؛ لأن عدم الجهر ليس موجبا للهمس ضرورة، "حيث إنّ وضع الوترين الصوتيين – حال النطق بالهمزة – لا يمكن وصفه بالذبذبة أو عدمها"[3]. فعدم الذبذبة في الهمزة ليس بسبب الانفراج ومرور الهواء من غير أن يَحدُث لهما اهتزاز، وهو مدلول الهمس، وإنّما عدم الذّبذبة في الهمزة بسبب الانغلاق التّام.

والحق أنّا نرى رأي علماء التجويد لا يمكنه بحال من الأحوال أن يتقاطع ويتوافق مع رأي المحدثين في مسألة الجهر والهمس للهمزة – أو لصوتي الطاء والقاف كما سيأتي – لأنهما يسيران سيرا متوازيا يستحيل معه التقاطع، "وهذه الأقوال لا تنقض قول الأقدمين؛ لأن مدلول الجهر والهمس عند كلٍّ مختلف عما هو عند الآخر. فالجهر عند القدماء هو إشباع الاعتماد على الحرف

---

[1] ينظر: رابط دائرة المعارف البريطانية على الشابكة: https://www.britannica.com/topic/glottal-stop

[2] ينظر: تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص97.

[3] كمال بشر: دراسات في علم اللغة، ص58.

في مخرجه ومنع النّفَس أن يجري معه. والهمزة تتصف بهذه الصفة كما يظهر من أوصاف المحدثين لمخرجها. أما الجهر عند المحدثين فاهتزاز الأوتار الصوتية عند النطق بالحرف"[1].

صوت الطاء:

لا خلاف بين علماء التجويد في جهر الطاء، وجمهور المحدثين على همسها إلا ما شذ منهم ممن وصفوا الطاء بأنها لا مجهور ولا مهموس كالهمزة[2]، وأثار برجستراسر قضية همس الطاء والقاف حيث يقول:« والطاء أيضا مهموسة اليوم، مجهورة في الجدول»[3]. بل وزعم أن صوتها القديم قد اندثر:« والفرق بينها وبين القاف أن نطق القاف العتيق لا يزال باقيا في بعض الجهات ونطق الطاء العتيق قد انمحى وتلاشى تماما»[4]. وذهب إلى هذا أيضا إبراهيم أنيس فقال:« وقد أجمع الرواة في وصفهم للطاء القديمة على أنها صوت مجهور، مما يحملنا على الاعتقاد أن الطاء القديمة تخالف التي ننطق بها الآن»[5]، كما يرى إبراهيم أنيس أنّ الطاء القديمة تشبه إلى حد كبير الضاد الحديثة، يقول:« غير أنه من الممكن أن نستنتج من وصفهم أنها كانت صوتا يشبه الضاد التي نعرفها الآن». ويضيف بعدها:« ولكن الذي أرجحه أن صوت الطاء كما وصفها القدماء كان يشبه الضاد الحديثة لدى المصريين»[6]، وإلى مثل هذا نحا رمضان عبد التواب معلقا على قول برجستراسر بتلاشي صوت الطاء العتيقة:« لا، بل يسمع بوضوح في بعض جهات اليمن، عند قولهم مثلا: الضّبيب والضّبّاخ، في: الطبيب، والطّبّاخ. وقد روى المستشرق "شاده" عنهم: مضر

---

[1] مختار الغوث: لغة قريش، دار المعراج الدولية للنشر، السعودية، ط1، 1997م، ص38.

[2] ينظر: سليمان فياض: استخدامات الحروف العربية، دار المريخ للنشر، السعودية، د ط، 1998م، ص81.

[3] برجستراسر: التطور النحوي، ص16.

[4] برجستراسر: التطور النحوي، ص17.

[5] إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص62.

[6] إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص62.

وقضع، في: مطر وقطع»[1]، وهذا نصّ رواية المستشرق "شاده":« فإنّ سكان جنوب جزيرة العرب –مثلا– يلفظون الطاء كأنها ضاد المصريين، والقاف كأنها جيم المصريين بإطباق، فيقولون مثلا:Wiga Faugana madar، يعني: وقع فوقنا (علينا) مطر. أو gada't waraga، يعني: قطعت ورقة»[2].

وتحدث كانتينو عن هذه الطاء التي نسميها الطاء الضادية وهو ينقل عن "روسي Rossi":« ... إلا أن أ.روسي (E. Rossi) أثبت من جديد وجود دال مفخمة في لهجات اليمن تمثل الطاء القديمة، اثبت ذلك في: Appunti di dialettologia del Yemen, in Rso XVII–1937. P236.»[3].

لقد استند أصحاب هذا الرّأي على قول لشيخ النحاة وإمام اللغويين سيبويه في الكتاب وهو:« ولولا الإطباق لصارت الطاء دالا، والصاد سيناً، والظاء ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام؛ لأنه ليس شيءٌ من موضعها غيرها»[4]، فقوله: ولولا الإطباق لصارت الطاء دالا، هو وصف يصدق على الضاد الحالية أو ما تعرف بالضاد المصرية، مما جعلهم يقولون بأن الطاء القديمة هي الضاد الحديثة وأنّ صوت الطاء القديمة قد انمحى.

وقد التمس المحدثون لوصف القدماء الطاءَ بالجهر ثلاث احتمالات ذكرها كمال بشر[5]:

1- الاحتمال الأول: خطأ القدماء في وصف صوت الطاء.

---

[1] برجستراسر: التطور النحوي، ص17.

[2] شاده: علم الأصوات عند سيبويه وعندنا، ص36.

[3] كانتينو: دروس في علم أصوات العربية، ص50.

[4] سيبويه: الكتاب، 436/4.

[5] ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص251. وتمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص94.

2- الاحتمال الثاني: تغير صوت الطاء مع الزمن من الجهر إلى الهمس، أي: كانت تشبه الضاد الحديثة ثم تغيرت.

3- الاحتمال الثالث: وصفهم لصوت لهجي للطاء، وهي الطاء المشربة بالتهميز glottalization مثل الذي ينطقه بعض أهل السودان.

إنّ أساس قيام هاته الاحتمالات مبني على الاختلاف الحاصل بين وصف المتقدّمين والمحدثين لصوت الطاء من حيث الجهر والهمس، وإن علمنا أن الضابط بينهما مختلف وجب المصير إلى عدم حجية قيام هذه الاحتمالات، فمن الخطأ الكبير معالجة مصطلح قديم بمدلول حديث، فإن علمنا ذلك؛ انصرفنا عن مناقشة هاته الاحتمالات إلى مناقشة ما هو أولى منها، وهو قول سيبويه:« ولولا الإطباق لصارت الطاء دالا »[1]، الذي تابعه في هذا الدّاني وغيره باللفظ نفسه[2]، وهو القول الذي ارتكز عليه علماؤنا المحدثون في دعواهم أنّ صوت الطّاء القديمة هو صوت الضاد المصرية الحديثة، أي: إنّ صوت الطاء القديمة ما هو إلا دال مفخمة، وأنّ الصوت العتيق لها الآن مجموعة خالية بالمفهوم الرياضي، هكذا دعواهم، ولكنّ النّصوص والقياس والواقع الصوتي بخلاف ذلك، فالتشابه بين الطاء والتاء واقع بخلاف الطاء والدال ولنا في ذلك نصوص نعرضها:

- قال مكي في الرّعاية:« وإذا لقيت التاء الساكنة طاء؛ أبدل منها طاء، وأدغمت في الطاء التي بعدها»[3].

وقال:« وإذا وقعت التاء متحركة قبل طاء؛ وجب التحفّظ ببيان التاء؛ لئلا يقرب لفظها من الطاء؛ لأن التاء من مخرج الطاء. لكن الطاء حرف قوي متمكن لجهره ولشدته وإطباقه واستعلائه، والتاء

---

[1] سيبويه: الكتاب، 436/4.

[2] ينظر: الداني: التحديد، ص138.

[3] مكي: الرعاية، ص204.

حرف مهموس فيه ضعف. والقوي من الحروف إذا تقدمه الضعيف مجاورا له جذبه إلى نفسه إذا كان من مخرجه؛ ليعمل اللسان عملا واحدا في القوة من جهة واحدة».

ثم قال:« فإن لم يتحفظ القارئ بإظهار لفظ التاء على حقها من اللفظ قرب لفظها من لفظ الطاء ودخل في التصحيف ... ألا ترى أن التاء إذا وقعت بعد حرف إطباق لم يكن بد من أن تبدل منها طاء لضعفها»[1].

- وقال الداني متحدثا عن صوت التاء:« وإذا اجتمع مع حروف الإطباق في كلمة؛ فيلزم تعمّل بيانه وتلخيصه من لفظة الطاء، وإلا انقلب طاء»[2].

فهذه الأقوال تدلّ صراحة على التقارب والتشابه الصوتي التام بين الطاء والتاء لا الطاء والدال.

ويقول سيبويه وهو يتحدث عن إدغام الطاء في الدال:« فأما الإطباق فليست (أي: الدال) منه في شيء، والمطبق أفشى في السمع، ورأوا إجحافاً أن تغلب الدال على الإطباق وليست كالطاء في السمع»[3].

وعبارة: وليست كالطاء في السمع، تدل صراحة على التباين بين الدال والطاء، ولو كان هناك تشابه صوتي بينهما لكان إبدال الدال طاء أولى من إبدال التاء طاء.

هذا التشابه الصوتي بين الطّاء والتاء هو الأساس في إجماع القرّاء العشرة على إدغام الطاء الساكنة في التاء وبالعكس[4] في نحو: ﴿ بسطت﴾، ﴿أحطت﴾، ﴿همّت طائفتان﴾.

---

[1] الرعاية، ص206.

[2] التحديد، ص139.

[3] الكتاب، 460/4.

[4] ينظر: النشر، 19/2. مع الاختلاف بين الإدغامين؛ فالأوّل إدغام ناقص والثّاني إدغام كامل.

- صرّح ابن الجزري أنّ التاء حين يقرب بها من التفخيم تصير طاء، حين قال وهو يتحدث عن تلخيص لفظها عند المطبق:« وإن حال بينهما حائل نحو قوله:﴿اختلط﴾؛ وجب بيان التاء مرققة، مع ترقيق اللام؛ لئلا تقرب التاء من لفظ الطاء التي بعدها، وتصير اللام مفخمة»[1]. والقياس على رأي المحدثين القائلين بالتحوّل الصّوتي أن يقال: لئلا تصير دالا، للاشتراك في المخرج، ومشاركة الدال اللامَ في الجهر، وصرّح قبله بمثل هذا الدّاني فقال:« فإن التقت الطّاء وهي ساكنة بتاء؛ أدغمت فيها بيسر، وبُيِّن إطباقها مع الإدغام، وإذا بُيِّنَ؛ امتنعت من أن تنقلب تاء خالصة»[2]، وعلى رأي المحدثين فلا تنقلب تاء، والنّص يشير صراحة إلى أنّ الفارق الصّوتي "الأدائيّ" بين الطّاء والتّاء هو الإطباق، ومثله قول القرطبي متحدّثا عن تجاور الصّاد والطّاء معا وتجاور الصّاد والتّاء معا:« فصفٌ الصّاد واجهر بالطّاء، وأعطهما حظّهما من الإطباق، وإلاّ صارت الصّاد سينا، والطّاء تاء؛ لفرار اللّسان من إطباقين، ... ينبغي أن تحفظ إطباق الصّاد من همس التّاء، وهمس التّاء من إطباق الصّاد؛ لئلاّ تصير الصّاد سينا أو تصير التّاء طاء، وكلّ ذلك مكروه»[3]، فلو كانت الطّاء النظير المطبق للدال لكان حقّه أن يجعل الطّاء تصير دالا، ولكنّ نص القرطبي صريح في أنّ الإطباق هو الفاصل بين الطاء والتّاء، وقد قال في موضع آخر:« ... وذلك لأنّ التّاء من مخرج الطاء، وإنّما تمتاز الطّاء بالإطباق»[4].
- ثبت في كلام العرب الإبدال بين الصوتين التاء والطاء[5]، وذلك للتشابه الحاصل بينهما، وقد صرّح برجستراسر بأنّ " هذا التشابه من أهم العوامل التي سببت إبدال الحروف"[1]. ومن أمثلته:

---

[1] التمهيد، ص121.

[2] الداني: التحديد، ص138.

[3] القرطبي: الموضح، ص179.

[4] القرطبي: المضح، ص185.

[5] ينظر: الخصائص، 143/2 وما بعدها. ابن السكيت، القلب والإبدال، ص30.

اضترب = اضطرب / رجل تبن = رجل طبن / التخوم = الطخوم

كما أنّ تميما تتوسّع في إبدال التاء طاء لتتجاوز تاءَ الافتعال المسبوقة بمُطبَق إلى تاءِ المتكلّم، وذلك نحو: حفظطُ = حفظتُ / فحصطُ = فحصتُ، "وقد يحصل ذلك في التاء الأصلية في بعض الأفعال، فقد قال التّميميّون: أفلطني الرجل إفلاطا، عوض[2]: أفلتني إفلاتا"[3].

- قد عبّر العكبري عما بين الطاء والتاء بأنه بمنزلة المثلين:« وأمَّا (اسْطَاع) بوصلِ الهمزةِ فأصلُه (استَطَاع)، فحذفت التَّاء لمجانستها الطّاءَ كما يُحذف أحدُ المِثلَين»[4].

والإبدال بين الدّال والطّاء قليلٌ جدّا قياسا على ما بين التاء والطاء.

وذكر غانم قدّوري أدلّة الطّاء الضّادية بناء على الاختلاف الحاصل في الوصف بالهمس وبناء على قول سيبويه السابق، وسنعدّدها ونناقشها.

- فقد استدل في كون الطاء هي في حقيقتها الصوت المفخم للدال (= الضاد المصرية) بأقوال غانم المقدسي والمرعشي في وصفهم لضاد أهل مصر بأنها بين الدال المفخمة والطاء المهملة[5].

أقول: بل هو دليل على ما نذهب إليه من كون الطاء لم تتغير وأنها ليست الصوت المفخم للدال، فهما وَصَفا صوت الضاد بأنه بين الدال المفخمة والطاء المهملة، والبينية تقتضي التغاير، وعليه فليست الدال المفخمة بالطاء المهملة.

---

[1] برجسراتسر: التطور النحوي، ص33.

[2] جاء في المطبوعة: عرض، والصواب ما أثبته.

[3] غالب فاضل المطلبي: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، منشورات وزارة الثقافة والفنون العراقية، دار الحرية للطباعة، العراق، د ط، 1978م، ص97.

[4] أبو البقاء عبد الله العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، تح: عبد الإله النبهان، دار الفكر، سوريا، ط1، 1995م، ج2، ص277.

[5] غانم قدوري: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص209 وما بعدها.

- واستدل أيضا بما استدل به المحدثون – كما سبق – من أن لهجات مناطق عربية تنطق بالطاء الضادية، أقول: ومتى كانت اللهجات الحالية دليلا مع وجود النصوص والأداء؟ وإن علمنا أن هناك مناطق عربية ومنها شمال الجزائر تنطق الطاء تاء صريحة في كلمات عديدة[1] فما يقال؟ ثم يقرّ بغموض هذا التحول، فلا توجد فترة معينة حصل فيها هذا التغير، ولا نصوص تدل على ذلك حسبما وصل إليه البحث.
- استدل غانم قدوري بما أدرجه سيبويه في قائمة الحروف المستقبحة وهي الطاء التي كالتاء، وجعل هذا إلى جانب مقولة سيبويه: "لولا الإطباق" دليلا على أن الدال المفخمة هي الطاء العتيقة، وأن التغيير الذي مسها جرى على مرحلتين: مرحلة إذهاب الجهر، ومرحلة إذهاب الإطباق لينتج لنا صوت الطاء التي كالتاء.

وهذا لا يخفى بعده، فالصاد التي كالزاي حرف مستحسن وبه قرأ الإمام حمزة، فهل يمكن القول من خلاله أن الصاد كانت مجهورة للجهر الذي في الزاي؟ بل وجعلت الصاد التي كالسين مستقبحة بخلاف الصاد التي كالزاي.

إنّ الأصوات المستحسنة والمستقبحة فروع متولدة من حرفين لهما قرب صوتي: والصاد التي كالزاي هي صوت تولد من صوت الصاد والزاي، وقس عليه الشين التي كالجيم، والكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء. وعليه فلو كانت الطاء العتيقة هي الدال المفخمة (الضاد المصرية الحديثة) لكان من الحروف المستقبحة الطاء التي كالدال لا الطاء التي كالتاء. وما هذا إلا دليل آخر على أن لا علاقة مشابهة صوتية بين الطاء الفصيحة والدال. لأن هاته الحروف كما

---

[1] ومن أمثلته: التريق = الطريق / البتيخ = البطيخ / التبيسي = الطبيسي / التاقة = الطاقة / متلقة = مطلقة/ أتلق = أطلق.

يقول مكي " مشربة بغيرها وهي مخالِطة في اللفظ لغيرها وهي مخالَطة؛ لأن غيرها يخالطها في اللفظ"[1]، ثمّ إن الجزم بمرور التحول بمرحلتين يعد مجرد تخمين لا يقوم على أي أساس علمي، فهل يغفل علماء التجويد واللغة على تحول صوت لغوي على مرحلتين من غير أن ينَبَّه عليه أو يُذكَر ولو عَرَضا؟

- واستدل غانم قدوري بقولٍ لطاش كبري زاده، فقال:« ويُفهم من قول طاش كبري زاده: "إن مخرج الطاء والتاء لما اتحدا وانحصر الفرق بينهما في صفة الاستعلاء والإطباق الحاصلتين في الطاء... "، أن الطاء كانت في زمانه صوتا مهموسا، لأنه لم يشر إلى أن الجهر أحد الفروق بين الطاء والتاء»[2]. ويجاب عليه بأنه لم يقع منه أي تصريح بهمس الطاء ههنا ولا في غيره من النصوص، بل وهو الذي صرّح بعكسه في باب صفات الحروف[3]، والمُثبت مقَدّم على الظنّيّ.
- كما استدلّ غانم قدّوري بالمرعشي الذي جعل مدار حديثه قول سيبويه المشهور. أقول: ولو كانت الطّاء مهموسةً في زمانه؛ لكان أشار وألّف في ذلك كما ألّف في الضّاد، بل هو نفسه حذّر من " إعطاء الطاء همسا كما يفعله بعض الناس". وبِوصفه إيّاهم بـ"البعض" هو يردّ زعمَ انتشار الطّاء المهموسة حتى صارت هي المنطوق به[4]. ولو كان الأمر كذلك؛ لكان أفرد لها كما أفرد للضاد عند تحوّلها رسالةً[5].

إنّ ما ذكرناه من أدلة يجعلنا على يقين من كون الطاء العتيقة لم تكن بأي حال من الأحوال نظيرة الدال المفخمة، بل التشابه كان حاصلا – كما تثبته النصوص والأدلة – مع التاء، ولكن هذا يؤدي إلى شبهة كون الطاء الفصيحة مهموسة للهمس الذي في التاء.

---

[1] مكي: الرعاية، ص130.

[2] غانم قدوري: الدراسات الصوتية، ص210.

[3] ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده، ص92.

[4] ولا يخفى أنّ المقصود بهمسها هنا إرفاقها بنَفَسٍ حال نطقها.

[5] عنوان الرّسالة هو: كيفيّة أداء الضّاد.

وتزول الشبهة ويزول هذا الإشكال إن علمنا أن المشابهة في السمع لا تقتضي الاشتراك في الصفات والعكس، فالصاد والسين تشابهتا رغم اختلافهما في الاستعلاء والإطباق، والخاء والغين اختلفتا في السّمع رغم اتحادهما مخرجا واشتراكهما في كل الصفات عدا الهمس فقط، بل وتتعدى المشابهة الصوتية إلى المخرج، فليس ثمة مشابهة صوتية في العربية أشد مما هي عليه بين الضاد والظاء، حتى صُنّفت فيهما المتون والكتب للتفريق بينهما، ووقع اللحن فيهما زمن الفصاحة، رغم كونهما يختلفان في المخرج وفي صفة الاستطالة.

كما يزول الإشكال بإجماع علماء التجويد واللغة على قلقلة الطاء، والعلة في ذلك إزالة الضغط الناتج عن انحصار الصوت (الشدة) وانحصار النَّفَس (الجهر)، ولو كانت الطاء مهموسة لما احتيج إلى قلقلتها.

إنّ هذه المشابهة قد عززتها الدراسة المخبرية الحديثة، "فنجد أن النطاق الرنيني الأول (F1) يأخذ تردده في الانخفاض في جميع الأصوات المذكورة (التاء والطاء والقاف والكاف والهمزة) عند الاقتراب من فترة القفل. وهذا يعطي مؤشرا بأن الصوت هنا هو صوت وقف (stop). أما النطاق الرنيني الثاني فإنه يبيّن مخرج الصوت. فعندما يكون على التردد نفسه فإنه يدل على أنه /ت/ أو /ط/"[1].

من خلال ما سبق يتّضح لنا جليّا أنّ المشابهة واقعة بين الطاء والتاء، وأنّ الطاء العتيقة ليست بأي حال من الأحوال النظير المفخَّم للدال، ولا أنّ نطقها كالضاد المصرية الحالية، ولا أنّ صوتها قد تحوّل، وأنّ المشابهة القائمة بينهما لا تقتضي اشتراكهما في الهمس، وأنّ الإجماع الأدائي للقرّاء جميعهم دون استثناء يذكر – ولم يذكر هذا أحد من أرباب هذا العلم فيما اطلعت عليه – على

[1] منصور الغامدي: الصوتيات العربية والفونولوجيا، مكتبة التوبة، السعودية، ط2، 2015م، ص93.

نطق الطاء كما نعرفها لا كما تحدث عنها المستشرقون مثل برجستراسر وكانتينو ومن تابعهم مثل إبراهيم أنيس وغيره الذين تركوا كل هذا وتمسكوا بقول واحد لسيبويه مفاده: لولا الإطباق.

ويوقعنا هذا في حيرة. فكيف نوجّه هذا القول وقد ثبت عكس ظاهره؟ بل وحتى علماء التجويد الذين قالوا عكس ذلك رددوا عبارة سيبويه!

هذه الشبهة الأخيرة – على ضعفها أمام ما سيق من أدلّة – تزول حين ندرك المنهج الذي اعتمده سيبويه وعلماء التجويد في باب الصفات، وهو ما نسميه "منهج التقابل الصوتي" في المقابلة بين الأصوات، وهو منهج تنظيري رياضي لا تطبيقي[1]، أقرب إلى المنهج الكمي، وينبني على مفهوم البديهيات (axiome) والمسلّمات (postulat) في المنطق الرياضي[2]، حيث يقابل بين الصوتين من مخرج واحد من حيث صفاتهما انطلاقا من كونهما عنصرين من مجموعة واحدة، أي على افتراض تساويهما وافتراقهما بالصفات. فقد تَقرّر في مصنفاتهم أنّ اختلاف الحروف المتحدة مخرجا هو بسبب الصفات وإلا لكانوا حرفا واحدا، وبناء على هذا فإن المعادلة هي تساوي الطاء والدال والتاء لاتحاد المخرج ثم يقابل بينهن:

ط= د = ت = نطعية.

ط= جهر + شدة + إطباق.

د= جهر + شدة + انفتاح.

ت= همس + شدة + انفتاح.

---

[1] وقد فصّلنا القول في هذا المنهج وما يندرج تحته في مقالنا: الأصوات اللغوية وتجاورها عند علماء التجويد بين التقابل التنظيري العلمي والتطبيق الأدائي العملي، مجلّة الصوتيات، جامعة البليدة02، م16،ع2، ديسمبر2020م.

[2] ينظر: محمد ثابت الفندمي: أصول المنطق الرياضي، دار النهضة العربية، لبنان، ط1، 1972م، ص106.

فبعد حذف الإطباق الذي يستلزم الانفتاح:(– إطباق = انفتاح) نجد: ط = د.

لتكون النتيجة ما يرددونه ابتداء من سيبويه: ولولا الإطباق لصارت الطاء دالا، والصاد سيناً، والظاء ذالاً[1]، ولمّا كانت الضاد منفردة بمخرج لها، كان مخرجها على هذا مجموعة تحوي عنصرا واحدا، وزوال الإطباق منها يساويها حتما الصفر، أي تصير المجموعةُ رياضيا خاليةً Ø، وهذا ما حملهم على القول بعد ذلك: ولخرجت الضاد من الكلام، لأنه ليس شيءٌ من موضعها غيرها.

بناء على التنظير الواقع في تقابلات الصفات يزول ما كان ظاهره تناقضا حين نجدهم يقرّون أداءً بتشابه الطاء والتاء وتعاورهما، لكنهم في الوقت ذاته يقرّون بأنّ الدال أقرب إلى الطاء منها إلى التاء تنظيرا؛ لأنهم في الأولى بنوا حكمهم على التشابه الصوتي التطبيقي العملي وفي الثانية بنوه على التقابلات النظرية العلمية، وهذا هو تفسير قول مكي:« اعلم أن الحروف إنما يُبدل بعضها من بعض ، ويدغم بعضها في بعض للتناسب والقرب الذي بينها. ألا ترى أنه لولا الإطباق والاستعلاء والجهر اللواتي في الطاء لكانت تاءً ، لأنهما في الشّدة سواء ، ولأنهما من مخرج واحد. وكذلك لولا الهمس والتسفل والانفتاح اللواتي في التاء لكانت طاءً. كذلك لولا الإطباق والاستعلاء اللذان في الطاء لكانت دالا ، لأنهما في الجهر والشدة متساويان ، ولأنهما من مخرج واحد. فالدال أقرب إلى الطاء من التاء إلى الطاء، والمخرج للثلاثة الأحرف واحد»[2]، ولم يخلص المنهج التطبيقي لعلماء التجويد في باب الصفات وتخليص الحروف وشابه شيء من التنظير، وهو ما حمل الداني على التحذير من إبدال العين حاء إن وقعت قبل مهموس لما بينها وبين الحاء من اشتراك في الهمس، ومن أمثلته: ﴿يعتدون﴾، ﴿يعصرون﴾، والتشابه الصّوتي (التطبيق لا التنظير)

[1] ينظر: سيبويه: الكتاب، 436/4. الموضح، ص90.

[2] مكي: الرعاية، ص217.

يقتضي تحول العين إلى همزة حين اللحن[1]، وهذا التشابه هو الذي جعل تميما تبدل الهمزة عينا، ويسمى بـ"العنعة"[2]، وإبدالها في المثالين السابقين للجهر الذي في العين وفيما قبلها ولسكونها فهي محل انجذاب وتغيير.

ومثله ما جاء في النشر:« والصّاد: ليحترزْ حال سكونها إذا أتى بعدها تاءٌ أن تقرب من السّين نحو: ﴿وَلَو حَرَصْتَ﴾، و ﴿حَرَصْتُمْ﴾ . أو طاءٌ أن تقرب من الزاي نحو:﴿ اِصْطَفَى﴾، و﴿يَصْطَفِي﴾ »[3]. والتشابه الصوتي يقتضي أن تتحول الصاد سينا في كل ذلك لا أن تتحول في الثانية زايا، وبالأمثلة نفسها وأخرى نبّه علماء التجويد من تحول الصاد سينا.

وإنّما حمل ابن الجزري على ذلك منهج التقابل لِما في الطاء والزاي من الجهر، والصواب خلافه، وهو ما جعل مكي ينتبه إلى فكرة أن التحول يكون إلى ما هو أليق لا إلى ما هو أقرب فقط، بقوله:« فاللسان يبادر إلى اللفظ بما قرب من الحرف، وما هو أليق به من غيره، لبعمل اللسان عملا واحدا»[4] وقد ردّد آخر العبارة في أكثر من موضع في كتابه الرّعاية. وبالتالي فإنّ المعوّل حال تجاور الأصوات هو التشابه وما هو أليق للسان عند النطق لا الفروقات بين الأصوات من خلال المقابلة النظرية بينها، فالدال أقرب للطاء تقابلا وتنظيرا ولكن التاء أشد قربا للطاء نطقا وتطبيقا؛ لأن التنظير يقتضي الجمود في الأحكام بخلاف التطبيق الذي يدخله عوامل نطقية عدة على مستوى أعضاء النطق، فإنّ إزالة الإطباق من الطاء مثلا – وهي أعلى الأصوات إطباقا – تعني تقدم طرف اللسان إلى الأمام أكثر– فكلما ازدادت درجة تصعد اللسان ازدادت مسافة تقدمه عند تسفله– ليوضع عند مخرج التاء ومجاوزا مخرج الدال لقربه الشديد من الطاء

---

[1] ولا يزال موجودا في لهجات كثير من المناطق العربية المشرقية والمغربية.

[2] ينظر: الخليل: العين، 91/1. ابن جني: سر صناعة الإعراب، 86/1.

[3] ابن الجزري: النشر، 219/1.

[4] مكي: الرعاية، ص218.

وهذا الذي جعل التاء أقرب إليها عمليا والدال أقرب إليها نظريا، وهذا هو الذي وصل إلى بابه المرعشي ولكنه لم يطرقه، وذلك حين قال:« وليحذر عن إعطائها همسا [يقصد الطاء]؛ لئلا يكون بعد إزالة إطباقها وتفخيمها تاء مثناة فوقية، وحقها أن تكون بعد إزالة إطباقها وتفخيمها دالا مهملة كما سبق بيانه في الفرق بين الحروف المتشابهة»[1].

وخلاصة ما في مبحث الطاء أنّها صوت لغوي لم يعتره التغيير، وأنه مجهور بضابط المتقدّمين، مهموس بضابط المحدثين.

صوت القاف:

القاف كالطّاء صوت مجهور عند علماء التجويد مهموس عند المحدثين، وتحدث برجستراسر عن هذا فقال:« أما القاف فهي في العادة اليوم مهموسة، لكنها في الجدول مجهورة كما هي الآن عند بعض البدو»[2]، وتأثّر به كثير من الصوتيين العرب ومن تلامذته[3]، ومحاولة البحث عن العلة التي جعلت وصف المتقدّمين للقاف بالجهر من قِبل هؤلاء جعلهم يفترضون افتراضات عديدة، فيقول أحمد مختار عمر معللا ذلك:« فهل أخطأ القدماء؟ رغم وجود هذا الاحتمال وبخاصة إذا كانوا لم يجرّدوا القاف من الحركة التي تليها، فإننا نحسن الظن بهم ونقول: لعلهم وصفوا قافا كانت مجهورة في القديم، ثم تطورت بمرور الوقت حتى صارت مهموسة، أو لعل

---

[1] المرعشي: جهد المقل، ص302.

[2] برجستراسر: التطور النحوي، ص16.

[3] ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص174–180. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص84 – 119. محمود السعران: علم اللغة، ص156.

النطقين كانا موجودين جنبا إلى جنب فاختاروا من بينهما ما اعتبروه فصيحا وهو الصوت المجهور»[1]، ثم راح هو وغيره ممن ساروا مسار برجستراسر يفرض افتراضين[2]:

- منهم من رأى أنهم وصفوا قافا مجهورة مشربة بصوت الغين كالتي ينطق بها أهل السودان وبعض القبائل من العراق.
- أو أن القاف كانت تشبه الجيم القاهرية (گ/G)، ولكنها أعمق منها في أقصى الفم وأكثر استعلاء، أو ما تسمى بالقاف المعقودة.

إنّ المتتبع لهذين الاحتمالين يجدهما قد بنيا على أساس وجود الجامع في ضابط الجهر والهمس، وعلى أساس قرينة التأدية اللهجية المنتشرة لصوت القاف، ولكن قيام الاحتمال بقرينة التأدية الحالية بالجملة ليس من العلمية في شيء، فالأساس الذي ينبغي المصير إليه دوما هو أداء جمهور القراء المجوّدين لأصوات اللغة العربية بمقابل ما سطره العلماء المتقدمون في مصنفاتهم. نعم، أقول جمهور القراء؛ فهم الذين تلقوا القرآن مشافهة بالتواتر والتلقين، ومن يعتقد تحول صوت القاف من المجهور إلى المهموس؛ فإنه يعني تحول مخرجها كما رأينا في الاحتمالين آنفا، ولمّا كانت القاف لهوية؛ فإن مخرجها "أَقصَى اللِّسانِ ممَّا يلي الحَلق وما فوقهُ منَ الحَنكِ "[3] وهي أدخل من الكاف؛ لأن مخرجها "أقصَى اللِّسانِ، مِن أَسفلِ مخرجِ القافِ منَ اللِّسانِ قَلِيلا وما يليهِ من الحنَكِ"[4] وعلى هذا الوصف لمخرج القاف عند علماء التجويد[5] فإنّ صوت القاف المعقودة (G) إلى الأمام منها، وصوت القاف المشربة بالغين بمخرج الغين ألصق، وأدخل من القاف الفصيحة؛

---

[1] أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص343.

[2] ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص85. كمال بشر: علم الأصوات، ص180. مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص343.

[3] ابن الجزري: النشر، 199/1.

[4] ابن الجزري: النشر، 200/1.

[5] وقد بيّنا صحة مذهبهم في مخرجي القاف والكاف وبطلان من خالفهم في مبحث المخارج من الدراسة النظرية.

لإجماع القراء على إخفاء النون الساكنة في القاف وكلهم عدا أبا جعفر على إظهارها مع الغين[1]؛ كون معيار الإخفاء والإظهار هو القرب من مخرج النون أو البعد عنه، ولذا كانت المشربة بصوت الغين أدخل من القاف الفصيحة، كما لا يخفى على ذي بال أن الاحتكام إلى اللهجات والتأديات الحالية وجعلها مرجعا يبعد عن الحقيقة العلمية، فمَن يضمن عدم تطرق التغيير لهذه اللهجة، وأنها ليست تحولا صوتيا؟ وبالتالي يصير بهذا الأصل فرعا والفرع أصلا!

والحق أنّا نقول ونعيد بالاختلاف البيّن بين ضابط الهمس والجهر عند علماء التجويد والمتقدّمين عموما وبين المحدثين كما ذكرناه في أكثر من موضع، ولذا فإن البحث عن علة وصفهم للقاف بالجهر (بمفهومه التراثي) على الرّغم من أنها تتصف بالهمس (بمفهومه الحديث) لا مسوّغ له، ولو سلّمنا بما احتمله الصوتيون المحدثون فإنّ الاحتمال الأول مردود، فالقاف اللهجية رخوة والفصيحة شديدة انفجارية[2]، وأمّا عن الاحتمال الثاني فإن الواقع التاريخي يقرّ بوجود القاف المجهورة بضابط المحدثين (المعقودة) منذ القِدم إلى يوم الناس هذا، ولكنها أدرجت ضمن الحروف المستقبحة[3]، وكانت منتشرة حتى قال أبو حيان:« وأما القاف المعقودة فقال السيرافي: رأينا من يتكلم بالقاف بينها وبين الكاف انتهى، وهي الآن غالبة على لسان من يوجد في البوادي من العرب، حتى لا يكاد عربي ينطق إلا بالقاف المعقودة، لا بالقاف الخالصة الموصوفة في كتب النحويين، والمنقولة عن وصفها الخالص على ألسنة أهل الأداء من أهل القرآن»[4].

---

[1] قرأ أبو جعفر المدني بالإخفاء عند الغين والخاء. ينظر: النشر، 22/2.

[2] ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص85.

[3] ينظر: غانم قدوري: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص212-216.

[4] أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، 1998م، ج1، ص16.

وجريا على هذا القول قال القسطلاني عنها:« وهي الآن غالبة في لسان من يوجد في البوادي من العرب حتى لا يكاد عربي ينطق بها إلا معقودة، أي كالكاف»[1]، وهذا الانتشار لها "حتى لا يكاد عربي ينطق إلا بالقاف المعقودة" جعل الفقهاء وأهل العلم يتناولون حكم الصلاة بمن يقرأ بها[2]، وأكّد القسطلاني عدم تواترها قراءة بقوله:« لكن الظاهر أن القرآن لم يقرأ إلا بالقاف الخالصة – على ما نقله الأثبات متواترا – ولو قرئ بالمعقودة؛ لنقل ذلك كما نقل غيره، ولما لم ينقل دل على أنه لم يقرأ بها»[3].

وقد وضّح سيبويه ضابط مخرج القاف حين قال:« والدليل على ذلك أنك لو جافيت بين حنكيك فبالغت ثم قلت: قق قق، لم تر ذلك مخلاً بالقاف. ولو فعلته بالكاف وما بعدها من حروف اللسان أخل ذلك بهن»[4]. أقول: ولو فعلته بالمعقودة لأخل أيضا.

إنّ الاختلاف في مفهومي الجهر والهمس بين علماء التجويد والمحدثين، مع الإجماع المنصوص عليه في سطور كتب علماء التجويد وفي أداء التلاوة، أضف إليه ضابط سيبويه في تحديد مخرج القاف يمكّننا من اليقين التام بعدم غلط المتقدّمين في وصفهم لمخرج القاف الفصيحة وجهرها، ولا بتحول صوته في مستواه الفصيح؛ لأن الاختلاف في الوصف الصوتي لا يعني بالضرورة اختلاف المادة الصوتية[5]، ورغم وجود القاف المعقودة في ألسنة الناطقين إلا أنّ إدراجها ضمن الحروف المستقبحة والإجماع على عدم قراءة القرآن بها دليل على أنها كانت – رغم

---

[1] القسطلاني: لطائف الإشارات، ص185.

[2] ينظر: زكريا الأنصاري: الغرر البهية في شرح البهجة الوردية، المطبعة الميمنية، د ط، د ت، ج1، ص311.

[3] القسطلاني: لطائف الإشارات، ص185.

[4] سيبويه: الكتاب، 480/4.

[5] ينظر: جمعان بن عبد الكريم، اجتماع الهمس والشدة (الوقفية) واثره في أصوات الكاف والتاء والقاف والطاء، مجلة الدراسات اللغوية، السعودية، مج16، ع4، أكتوبر 2014، ص217.

الانتشار الواسع حد العموم – تأدية صوتية لصوت القاف الفصيحة التي تعتبر فونيما، والتي وصفها من قَبلُ علماؤنا المتقدمون في مصنفاتهم وبها قرئ القرآن.

ثم إنّ محاولة إلباس مصطلح تراثي – له مدلوله الخاص به – مدلولا حديثا لتتزاحم الدلالتان المتباينتان على مصطلح واحد هو من أوقع الدارسين – ولا محالة – في هذا الخطأ المنهجي الذي أوصلنا إلى حد القول بتحول أصوات واندثار أخر[1]، كما جعل نتيجة البحث العلمي موصلة أحيانا إلى طريق مسدود، حتى وقف قدوري الحمد حائرا في ختام الحديث عن همس القاف فخطّأ وصف سيبويه لها ثم أقرّ بعدم القطع بهذا الحكم[2].

وختاما؛ فالقول باندثار أيِّ صوت من أصوات العربية مناف للحقيقة العلمية والعقَدية، فقد حفظت أصواتها بحفظ القرآن ﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[الحجر:09]. وأوّل هذا الحفظ حفظ

أصوات اللفظة القرآنية من التحريف من لدن النبي ﷺ وحتى يرفع الله كتابه؛ لأن حفظ الصوت اللغوي القرآني العربي موجب لحفظ المعاني القرآنية. وقد تصدّر لهذا بالتواتر شيوخ وشيوخ يمحّصون أصواته تمحيصا، ولنتمعن فيما ذكره ابن الجزري لنتبيّن هذا الحفظ، يقول متحدثا عن أبي عبد الله الدمشقي:« فكان يسكن بقاعته بدرب العجم قريب الحمّام، ويصلي بالجامع ثم يحضر المشيخة من الظهر إلى العصر في أيام الأشغال، ويجلس للإقراء وهو في غاية التصميم، لا يتكلّم ولا يلتفت ولا يبصق ولا يتنحنح وكذلك من عنده، ويجلس القارئ عليه وهو يشير إليه بالأصابع لا يدعه يترك غنة ولا تشديدًا ولا غيره من دقائق التجويد حتى يأخذه عليه ويردّه إليه، وإذا نسي أحد وجهًا من وجوه القراءة يضرب بيده على الحصير، فإن أفاق القارئ ورجع إلى نفسه أمضاه له، وإلاّ

[1] تحول الأصوات وموات بعضها من سنن اللغات، ولكن للعربية قدسية مكنتها من البعد عن هذا والاحتفاظ بأصواتها كونها لغة القرآن التي تناقل أصواتَها الرّجال تواترا ومشافهة وتمحيصا كابرا عن كابر.

[2] غانم قدوري: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص219.

لا يزال يقول للقارئ: ما فرغت حتى يعييه فإذا عيّ رد عليه الحرف ثم يكتبه عليه، فإذا ختم وطلب الإجازة سأله عن تلك المواضع التي نسيها أو غلط فيها في سائر الختمة، فإن أجاب عنها بالصواب كتب له الإجازة، وإن نسي قال له: أعد الختمة فلا أجيزك على هذا الوجه»[1].

ولا يزال المشايخ الثقات المجوّدون ولله الحمد والمنة على هذا النهج إلى زماننا هذا، وبهذا جرت سنة الله في حفظه لكتابه، وقد رأينا بعضهم رأي العين وجالسناهم فالحمد لله أولا وآخرا.

2. التعليل الصوتي لصفتي الشّدّة والرّخاوة:

نحاول في دراستنا هاته لصفتي الشدة والرخاوة وكما مرّ في صفتي الجهر والهمس أن نورد جملة من تعريفات علماء التجويد وقبلهم سيبويه للشدة، ثم نشفع ذلك بما يراه المحدثون إلى أن نصل إلى مقاربة تعليلات المتقدمين مقاربة صوتية حديثة، وهذه جملة من التعريفات لبعض من أعلام التجويد وفق سلسلة زمنية تصاعدية:

جدول رقم(05): جدول يحوي تعريف الشدة والرخاوة عند طائفة من علماء التجويد

العالِم	حدّ الشدة	حدّ الرخاوة
سيبويه[2](ت180هـ)	ومن الحروف الشديد، وهو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه ... وذلك أنك لو قلت: الحج. ثم مددت صوتك لم يجر ذلك.	ومنها الرخوة ... وذلك إذا قلت الطس وانقض، وأشباه ذلك أجريت فيه الصوت إن شئت.
مكي بن أبي طالب	ومعنى الحرف الشديد: أنه حرف اشتد	ومعنى الحرف الرخو: أنه حرف ضعف

[1] ابن الجزري: غاية النهاية، 57/2.

[2] سيبويه: الكتاب، ج4، ص434.

القيسي[1](ت437هـ)	لزومه لموضعه، وقوي فيه حتى منع الصوت أن يجري معه عند اللفظ به.	الاعتماد عليه في موضعه عند النطق به، فجرى معه الصوت، فهو أضعف من الشديد.
أبو عمرو الدّاني[2] (ت444هـ)	**قال في التحديد:** ومعنى الشديد: أنه حرف اشتد لزومه لموضعه حتى منع الصوت أن يجري [معه][3]، نحو: أجْ، والحج. فليس يجري في الجيم.	**قال في التحديد:** ومعنى الرخو أنك إذا قلت: الطش، والغض. أجريت الصوت إن شئت.
القرطبي[4] (ت461هـ)	ومعنى الشديد أنه حرف لزم موضعه فمنع الصوت أن يجري فيه.	والرخو هو الذي يجري فيه الصوت ويمتد به.
الهمذاني العطار[5] (ت569هـ)	والشديد: ما لزم مخرجه فلا يمكنك مد الصوت به لتمكنه.	والرخو: ما لم يلزم مخرجه لزوم الشديد، فيمكنك مد الصوت به.
ابن الجزري[6] (ت833هـ)	والشدة امتناع الصوت أن يجري في الحروف، وهو من صفات القوة.	لم يرد
الحسن بن شجاع التوني[1] (ت ق9هـ)	وسميت شديدة لقوتها في مواضعها، ومنعها جريان الصوت عند النطق بها.	لم يرد

[1] مكي: الرّعاية، ص117، 118..

[2] الداني: التحديد، ص105، 106. وشرح الخاقانية، ج2، ص525.

[3] هكذا أثبتها المحقق في المتن، وأشار إلى وجود "فيه" بدل "عنه" في نسخة أخرى، ولعل الأَوْلى "فيه"؛ ليوافق في التعريف من سبقه من العلماء، ولقوله بعدها: فليس يجري في الجيم، وكذا لورودها في شرحه على الخاقانية. ينظر: شرح الخاقانية: 525/2، 526.

[4] القرطبي: الموضح، ص89.

[5] العطار: التمهيد، ص280.

[6] ابن الجزري: النشر، 202/1.

سيف الدين الفضالي[2] (ت1020هـ)	ومعنى الحرف الشديد: أنه حرف اشتد لزومه لموضعه، فقوي فيه حتى منع الصوت أن يجري معه عند النطق به.	... لأن الرخوة إذا نطق بها في نحو: البسْ، وانعشْ، جرى معها الصوت.
المرعشي[3] (ت1150هـ)	فالشدة: احتباس الصوت والنَّفَس؛ لكمال قوة الاعتماد على المخرج.	والرخاوة: جري الصوت؛ لضعف الاعتماد على المخرج.

من الجدول أعلاه يظهر أنّ علماء التجويد يرون الشدة هي قوة الاعتراض الحاصل عند النطق بالحرف، وحين النظر في مدلول كلمة الشدة في اللغة نجدها لصيقة بمعناها الاصطلاحي، يقول ابن منظور:« الشدة: الصلابة، وهي نقيض اللّين. تكون في الجواهر والأعراض. والجمع شِدَد؛ عن سيبويه قال: جاء على الأصل؛ لأنه لم يشبه الفعل. وقد شَدّه يشُدّه ويشِده شدا فاشتدّ، وكلّ ما أُحكم فقد شُد، وشُدِّد. وشَدّد هو وتشَادّ، وشيء شديد: بَيِّن الشِّدّة. وشيء شديد: مُشتَد قويّ»[4].

فمحصّل معنى الشدة في اللغة: الصلابة، والقوة، والإحكام. ومحصلها في الاصطلاح قوة الاعتراض وإحكام الغلق لأعضاء النطق حال النطق بالصوت اللغوي، ويقول محمد حسن جبل أنه ليس بعيدا أن يكون المصطلح مأخوذا من " استعمال (الشد) لغويا بمعنى ربط فم الكيس أو الوعاء حتى لا يخرج منه شيء تسيبا أو تبعثرا"[5]، وإن كنت أرى أنّ المصطلح عندهم قد أُخِذ من القوة والإحكام عموما.

---

[1] ابن شجاع: المفيد، ص61.

[2] الفضالي: الجواهر المضية، ص119.

[3] المرعشي: جهد المقل، ص143.

[4] ابن منظور: لسان العرب، مادة (شدد)، 232/3.

[5] محمد حسن جبل، المختصر في أصوات اللغة العربية، مكتبة الآداب، مصر، ط4، 2006م، ص58.

ويذهب علماء التجويد مذهب سيبويه في تحديد ضابط الشدة والرخاوة، فالشدة عندهم تعني **انحباس الصوت** وعدم جريانه أثناء عملية إنتاج الحرف، والرخاوة ضدها، والتضاد ههنا يعني أنّ هناك **جريانا للصوت** لحظة إنتاج الحرف بمقدار يقابله في الجهة المقابلة مقدار للحبس في الشدة. فإن كان للشيء طرفان؛ فطرفا هاته الصفة هو شدة انحباس الصوت وجريانه أثناء الإنتاج الصوتي لذات الحرف، فإن نحا الصوت إلى الطرف الأول كان الصوت شديدا – بتفاوت في درجة شدته – وإن نحا إلى الجهة المقابلة كان الصوت رخوا – بتفاوت في درجة رخاوته – وإن توسط ما بينهما كان الصوت متوسطا أو بينيا كما سيأتي ذكره من بعد.

وقد وضّح علماء التجويد آلية معرفة الحبس أو الجريان بعملية مد الصوت بالحرف ساكنا ليتبين الشديد من غيره، ولذا نجدهم يمثلون بـ: الحجُّ، والطشُّ، والغضُّ، ... الخ. فالشديد لا يمكن مد الصوت به نتيجة الغلق التام للهواء وانحصار الصوت في نقطة تولد الحرف جراء الاعتراض المحكم لأعضاء النطق بخلاف الرخو الذي يسمح للهواء بأن يتسرب وللصوت بأن ينساب ويطول معه، ولذا سماها المرعشي بالآنية والزمانية وهو ينقل عن الشريف الجرجاني قوله:« إن الحروف الشديدة آنية لا توجد إلا في آن حبس النفس، وما عداها زمانية يجري فيه الصوت زمانا. انتهى»[1]. فمدار علة الشديد والرخو – على ما قرّره علماء التجويد – أمور أربعة: **الصوت، والمنع، ولحظة المنع، وزمن المنع.**

- **الصوت**: قد أسلفنا الذكر في مفهوم الصوت وذلك في الجانب النظري من الدراسة، ولا بأس بأن نعيد القول مختصرا ههنا، ونجمله في قول طاش كبري زاده:« اعلم أن الهواء الخارج من داخل الإنسان إن خرج بدفع الطبع يسمى نفَسا – بفتح الفاء –، وإذا خرج بالإرادة وعرض له تموج بتصادم جسمين يسمى صوتا، وإذا عرض للصوت كيفيات مخصوصة بسبب آلات

[1] المرعشي: جهد المقل، ص144.

مخصوصة يسمى حروفا»[1]، وعليه فمادة الصوت هو النّفَس، وفي هذا يقول العماني:« اعلم أنّ الصوت منشؤه من الصدر، وهو نفَس يرتفع إلى الحلق»[2].

- **المنع**: والمقصود بالمنع كما مرّ هو الغلق والاعتراض الناجم عن تلاقي أعضاء النطق. ففي الشديد يكون المنع تاما (= غلق) كالباء مثلا، حيث المنع تام فيها لتلاقي الشفتين. وفي الرخو يكون المنع جزئيا (= تضييق) كالفاء مثلا حيث الاعتراض جزئي.
- **لحظة المنع**: ولحظة هذا الاعتراض هي عند التلفّظ بالحرف، أي أثناء إنتاج الصّوت اللغوي وفي نقطة تولّده، لا قبله ولا بعده. وهذا الأمر وإن كان معلوما إلاّ أنّنا نجد علماء التجويد قد عبّروا عنه بدقة، وذلك بحرف الجرّ "في" عند الحديث عن الموضع، وتارة بالمعيّة "مع" عند الحديث عن الحرف[3]، والمعنى أن الشدة والإحكام "في" نقطة الاعتراض، ومنع جريان الصوت الذي هو مادة الحرف حتما سيكون "مع" الحرف لكون الحرف صوتا متشكلا بعد الاعتراض. وهذا بخلاف المعبّر عنه في الجهر والهمس؛ لأنه لمّا كان المقصود بهما جريان النَّفَس أو عَدَمه؛ كان زمن المنع بعد إنتاج الصّوت اللّغوي، لذا عبّروا عنه بالمعيّة دوما.
- **زمن المنع**: هو الزّمن المستغرق في تولّد الصوت اللغوي، فالشديد زمنه هو زمن القفل، أي آن الاعتراض، والرخو زمنه أطول منه نظرا لجريان الصوت زمانا. فعند نطق الدال مثلا وهو صوت شديد نجده حرفا آنيا لا يطول زمنه مثلما يطول حرف الشين لرخاوته.

---

[1] طاش كبري زاده: شرح الجزرية، ص89. القسطلاني: لطائف الإشارات، 183/1.

[2] العماني: الكتاب الأوسط، ص76.

[3] كما في قول القيسي عند الحديث عن الموضع:« أنه حرف اشتد لزومه لموضعه، وقوي فيه». وقوله عند الحديث عن الحرف:« حتى منع الصوت أن يجري معه». ينظر الجدول رقم (05) أعلاه.

والتعليل بالمنع يستوجب القول بانحصار الصوت زمنا معينا ولزومه من غير أن يتجاوز موضع الحرف إلا بعد انفراج العضوين، وهو المعبّر عنه عند علماء التجويد بـ: **اشتداد اللزوم**. في نحو قولهم: اشتد لزومه لموضعه، أو لزم موضعه[1].

والحروف الشديدة عند علماء التجويد وفق كل ما سبق ثمانية أحرف، هي: الهمزة، والجيم، والدال، والقاف، والطاء، والباء، والكاف، والتاء. وقد جمعت في عبارات مختلفة على دأب المتقدمين ليسهل نظمها وحفظها، فجمعت في هجاء قولك: أجدك قُطِبت[2]. أو قولك: أجد قطٍ بكت[3]. أو قولك: أجدت كقطب[4]. وآلية حدوث الشدة في كل صوت فصلنا فيه كما رأينا، ومن خلال الحديث عن مخارجها تتبين أعضاء الاعتراض كل حسب مخرجه[5]. وأما الحروف الرخوة فما عدا الحروف الشديدة والمتوسطة التي سنتحدث عنها، وسنجعل مدار العمل على صفة الشدة؛ ليكون العمل مدرجا ومسلسلا؛ ولأن الشدة في مقابل الرخاوة، فالأشياء بالأضداد تُعرف.

1.2 تعليل الشدة والرخاوة عند علماء الأصوات المحدثين:

ليست نظرة المحدثين لهاتين الصفتين ببعيدة عن نظرة علماء التجويد، وإن اختلفت المصطلحات وتعددت زوايا الوصف والتحليل، غير أنّ لهما نتائج متطابقة إلى حدّ كبير جدا. والشديد عند المحدثين هو كل صوت ينحبس معه تيار النفَس انحباسا تاما بسبب غلق أعضاء النطق ثم ينطلق باندفاعٍ محدثا انفجارا طفيفا بعد انفراج أعضاء النطق، مثل الباء أو الدال أو

---

[1] كما عند القيسي، أو الداني، أو القرطبي. ينظر في ذلك الجدول رقم (05) أعلاه.

[2] ينظر: مكي: الرعاية، ص117. الداني: التحديد، ص105.

[3] ينظر: ابن الجزري: النشر، 202/1.

[4] ينظر: ابن شجاع: المفيد، ص61. وهو لفظ الشاطبي في حرز الأماني. ينظر: نظم الشاطبية، ص116.

[5] يرجع في هذا إلى مبحث مخارج الحروف من الجانب النظري.

القاف[1]. وهم بهذا يسمّون الأصوات الشديدة مسمّيات عديدة لعل أشهرها[2] مصطلح الانفجارية (Plosives)[3]، أو الوقفية (Stops)[4]. وجمع كمال بشر المصطلحين معا في مصطلح واحد هو الوقفات الانفجارية (Plosive stops)[5]. ويُسمّون الأصوات الرّخوة بالأصوات الاحتكاكيّة (Fricatives). وبناء على هذا فإن آليه النطق بالصوت الشديد تقوم على أمور ثلاثة[6]:

- حبس الهواء المندفع من الرئتين (النَّفس) بانطباق العضوين انطباقا تاما، مثل انطباق الشفتين عند النطق بصوت الباء.
- انفراج العضوين المنتجين للصوت، مثل انفراج الشفتين مع صوت الباء.
- اندفاع الهواء بعد الانفراج وهو المنتج للانفجار.

إنّ الانفجار النّاجم عن انطباق العضوين وانفتاحهما يجعل من زمن الصوت المحبوس سريعا جدا بقدر زمن الانطباق والانفراج عكس الأصوات الاحتكاكية التي يَسمح مرور الهواء فيها إلى تمدّد أصواتها زمنا أطول من زمن الانفجارية، ولذا سمّى برجستراسر وكانتينو الانفجارية (occlusives) بالآنيّة (momontanne)، والاحتكاكية (Fricatives) بالمتمادّة أو المتواصلة

---

[1] ينظر: محمد علي الخولي: معجم علم الاصوات، ص25.و خليل إبراهيم العطية: في البحث الصوتي عند العرب، ص39،38.

[2] ومن غير المشهور مصطلح (المغلقة)، أو (الانسدادية)، أو (الاحتباسية). ينظر: عبد العزيز علام وعبد الله محمود: علم الصوتيات، ص265. عبد العزيز الصايغ: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ص119.

[3] ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص23. حازم كمال الدين: دراسات في علم الأصوات، مكتبة الآداب، مصر، ط1، 1999م، ص37.

[4] ينظر: بوردن وهاريس: أساسيات علم الكلام، ص243. مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص117. صلاح حسين: المدخل في علم الأصوات المقارن، مكتبة الآداب، مصر، د ط، 2006م، ص40.

[5] كمال بشر: علم الاصوات، ص247.

[6] ينظر: عبد الحميد زاهيد وعبد العزيز أيت بها: صفات الأصوات المتقابلة بين علم التجويد وعلم الأصوات، سلسلة الترجمة والمعرفة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ع10، ط1، 2019م، ص11.

(spirantes)[1]، ويرى عبد العزيز الصّايغ أنّ اختلاف مصطلحات المحدثين راجع للتّرجمة، يقول:« ويرجع تعدّد الألفاظ لهذا المصطلح إلى اختلاف الترجمات من لغات متعدّدة»[2]، إلّا أنّا نرى خلاف ذلك، فالسّبب هو اختلاف زوايا دراسة الظّاهرة؛ وإن كان هو نفسه أقرّ بها بُعَيدَ النصّ السّابق مباشرة، فأمّا مصطلح الانفجار؛ فنسبة إلى الجانب السّمعي من الظاهرة؛ أي إلى حالة الهواء (= النّفس) المندفع بعد الاعتراض، وأمّا مصطلح الوقف؛ فنسبة إلى الجانب النطقي من الظاهرة، وهو راجع إلى حالة الهواء (= النّفس) لحظة الغلق. ونظرَ إلى الحالتين كمال بشر فاصطلح على الشّدّة كما مرّ بالوقفات الانفجارية.

وصفة الاحتكاك (= الرخاوة) هي ضدّ الانفجار، و"تتكوّن الأصوات الاحتكاكية بأن يضيق مجرى الهواء الخارج من الرّئتين في موضع من المواضع ويمرّ من خلال منفذٍ ضيّق نسبيّا يُحدث في خروجه احتكاكا مسموعا"[3]، ويظهر من تعريف المحدثين للصّوت الاحتكاكي أنّ الجانب السّمعيّ هو منطلق التّحديد في تعريفهم، وذلك من خلال حدوث الاحتكاك المدرَك إثرَ التضييق النّسبيّ لمخرج الأصوات الاحتكاكية.

والحروف الانفجاريّة أو الوقفيّة (= الشديدة) عند المحدثين ثمانية[4]، هي: الهمزة، والدال، والقاف، والطاء، والباء، والكاف، والتاء، والضاد. ولم يذكر إبراهيم أنيس الهمزة عند عدّه للأصوات الانفجاريّة، وهي عنده: الباء، والتاء، والدال، والطاء، والضاد، والكاف، والقاف، والجيم القاهرية[5].

2.2 تعليل الأصوات الشديدة والرخوة بين علماء التجويد وعلماء الأصوات المحدثين:

---

[1] ينظر: برجستراسر: التطور النحوي، ص14.

[2] الصايغ: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ص120.

[3] كمال بشر: علم الأصوات، ص297. وينظر: محمود السعران: علم اللغة، ص172.

[4] ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص248. محمود السعران: علم اللغة، ص153. صلاح حسين: المدخل في علم الأصوات المقارن، ص41.

[5] ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص23.

أقام علماء التّجويد أساس تصنيف الحروف إلى شديدة ورخوة على أساس درجة انحباس الصّوت وانحصاره في لحظة الإقفال والاعتراض، فكلّما كان الاعتراض شديدا وقويّا عند إنتاج حرف ما؛ وصفنا ذلك الحرف بأنّه شديد، وكلّما كانت هناك رخاوة وضعف في الاعتراض عند إنتاج حرف ما وصفنا ذلك الحرف بأنّه رخو، والملاحظ أيضا أنّ علماء التجويد أقاموا أساس اصطلاحهم هذا وفق الجانب النّطقي، وبالمقابل نجد المحدثين – كما أسلفنا الذّكر – يقيمونه وفق الجانب السّمعي، ولكنّ لكليهما أساسا تصنيفيّا واحدا. وهذا ما نجده جليّا في مخرجات الدّرسين، حيث يقرّ كلاهما بوجود غلق تام في الشديد، وتضييق في الرخو، كانطباق الشفتين انطباقا تامّا في الباء مثلا، أو تضييق لِما بين أَسلة اللسان وأصول الثنايا العليا في السين. وكذلك يريا بانحصار الهواء والصّوت في المخرج في الشديد وتضييقه في الرخو. غير أنّ علماء التجويد نظروا إلى الشديد والرخو في جانبهما النطقي ونظر المحدثون إلى الصّفتين في جانبهما السمعيّ، ولا تعارض في ذلك، فالشدة في الغلق مستوجبة للوقف والانفجار بعد الفتح، كما أنّ التضييق مستوجب للاحتكاك. وتوافقا في كون الشديدة آنية والرخوة زمانية ممتدة.

ويبقى لنا قبل الخوض في الأصوات الشديدة والرخوة بين الدّرسين أن ننبّه إلى أنّ الإعراض عن المصطلح التراثي كالشدة أو الرخاوة والذي له مدلول واضح جليّ يحتار فيه العقل، ولو أنّه لا مشاحة في الاصطلاح إلاّ أنّ زخم المصطلحات وتراكمها على مفهوم واحد خصوصا وأنّ له في التراث وضوح دلالة يربك الدّارس ويوقع في فوضى المفاهيم والمصطلحات والتي يعاني منها المتلقّي العربيّ للدرس اللغوي الحديث عموما. وحُق لقائل أن يقول بعد هذا: لِم نصطلح بالانفجارية، أو الوقفية، أو الاحتباسية، أو الانفجارية الوقفية، ولنا في كل ما سلف مصطلح الشديد؟

إنّ التعليل الصوتي لصفتي الشّدة والرّخاوة عند علماء التجويد لم يتجاوزه الدّرس الحديث كما رأينا، بل صدّقه وأكّده بما استجدّ من آلات وأجهزة سمحت بتسجيل ودراسة ما لا يمكن ملاحظته ووصفه بدقّة بالحواس المجردة، أو إدراكه بالوسائل البسيطة التي كانت متاحة لدى المتقدّمين من علمائنا والتي كان عمادها التذوّق، إلا أنّ عبقريّتهم وحُسن تذوّقهم هذا للأصوات جعل دائرة الاختلاف تضيق إلى حدّ يقرُبُ بها نحو العَدَم، فالشديدة عند علماء التجويد ثمانية كما مرّ: الهمزة، والجيم، والدال، والقاف، والطاء، والباء، والكاف، والتاء. وعند المحدثين ثمانية أيضا – باختلاف يسير – وهي: الهمزة، والدال، والقاف، والطاء، والباء، والكاف، والتاء، والضاد. وعليه يظهر لنا أنّ الاختلاف يدور بين صوتين فقط هما: الضاد، والجيم. فالضاد رخوة عند علماء التجويد شديدة عند المحدثين، والجيم بالعكس شديدة عند علماء التجويد رخوة عند المحدثين أو مركّبة. وقبل الحديث عن تعليلات صوتي الضاد والجيم لا بد أن نَلفت الانتباه إلى أنّ الاختلاف السّابق بين المتقدّمين والمحدثين في عدّ الأصوات المجهورة والمهموسة واقعٌ لاختلاف علّة الجهر والهمس وأصل الظّاهرة، وهذا موجب حتما للاختلاف. والخطير فيه هو تبنّي مصطلح واحد لظاهرتين مختلفتين. لكن الاختلاف في صفتي الشدة والرخاوة ههنا نراه ناتجا عن وصف ظاهرة صوتية واحدة متّفق على علّتها. وقد نبّهنا من قبل أنّ اختلاف وصف إنتاج الحرف لا يعني بالضرورة اختلاف ذاته كما يتوهّمه بعض المحدثين، أو المسارعة إلى القول باندثاره أو تغيّره.

3.2 التعليل الصوتي لصوت الجيم بين علماء التجويد والمحدثين:

أجمع علماء التجويد كما رأينا في الجانب النظري على أنّ الجيم صوت يخرج من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى، وبالتالي فإنّه من خلال آليّة خروجها يتضح أنّ أعضاء النطق ووضعيّتها تجعل الاعتراض قويّا، ولذا أجمعوا على كون الجيم مجهورة شديدة.

وأمّا المحدثون فقد خالفوا ما ذهب إليه علماء التجويد في وصفهم لصوت الجيم بالصّوت الشديد، فمنهم من عدّه صوتا مركّبا بين الشدة والرخاوة؛ إذ مبتدأه انفجاري (=شديد) ومنتهاه احتكاكي (=رخو)[1]؛ لأن انفراج العضوين وتباعدهما يكون بطيئا، عكس الحروف الانفجارية (=الشديدة) التي ينفرج فيها العضوان بسرعة، " ومعنى ذلك أنّ هذا الصوت العربي يجمع بين عنصر الشّدة وعنصر الرّخاوة؛ فهو مركّب منهما "[2]، وعلى هذا سمِّي صوتا مركّبا، ومنهم من عدّه قليل الشّدة ومشربا برخاوة[3]، وقد ناقش غانم قدوري الآراء المتعددة التي ذكرها المحدثون في صوت الجيم وليس لنا أن نعيد ما قيل؛ لئلا يكون تكرارا وإطنابا، وليس لنا فيه مزيد قول[4].

ممّا سبق يتبيّن أنّ من المحدثين من لم ينف عن الجيم شدّتها، بل قلّلها حدّ القرب إلى الاحتكاك (=الرخاوة) أو أثبت للجيم صفة الاحتكاك (=الرخاوة) إلى جنب الانفجارية (=الشدة)؛ لتصير مركّبة كما مرّ، لكنّ تحقيق المخرج كما أقرّه علماء التجويد يجعل من الجيم صوتا شديدا ينحبس فيه الصّوت ثم ينفجر بعد انفراج وسط اللسان عن وسط الحنك الأعلى، وعلى هذا تتحقّق القلقلة لها، من حيث كونُها صُويتا يؤتى به للتخلّص من قوّة الحرف الشديد المجهور حال سكونه[5]. سكونه[5]. ولو انتفت عن الجيم صفة الشدّة أو كانت مشوبة برخاوة وضعف اعتماد لما احتيج للقلقلة، وقد ثبت هذا في النطق العربي وفي تلاوة القرآن الكريم من لدن محمّد صلّى الله عليه وسلم إلى يوم الناس هذا، كما أنّ صفة الشدّة واقعة حتما ويشهد بهذا الواقعُ الصّوتيّ والأداء من أفواه المشايخ المهرة، وما علّله علماء التّجويد صوتيّا – متابعين في ذلك إمام اللغة سيبويه – لإثبات

---

[1] ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص310. تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص87. سليمان فياض: استخدامات الحروف العربية، ص40.

[2] تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص87.

[3] ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص78.

[4] ينظر: غانم قدوري: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص241-244.

[5] وسيتم التفصيل في القلقلة فيما سيأتي.

شدّة الجيم يثبِتُ صِدق الوصف حقّا، قال الدّاني:« ومعنى الشديد: أنّه حرف اشتدّ لزومه لموضعه حتى منع الصوت أن يجريَ فيه، نحو: أجْ، والحجّ. فليس يجري في الجيم»[1]. أضف إلى ذلك أنّ صوت الجيم لو كان احتكاكيا أو يشوبه الاحتكاك؛ لكان مخرجه مخالطا لمخرج الشّين ولأُدغِمت بذلك لام التعريف فيه كما أُدغِمت في الشين[2].

إنّنا نرى أنّ اختلاف رؤى المحدثين في صوت الجيم من حيث شدّتُها راجع لأسباب عديدة؛ ولكنّ السّبب الذي نحسب أنّه مشترك بينهم جميعا هو تأثّرهم بالنّطق اللهجيّ والتنوّع الصّوتي لصوت الجيم والذي هو امتداد لما اصطلح عليه بالحروف الفروع المستحسنة والمستقبحة، فالجيم الفصيحة كما وصفها علماء التجويد واللغة مجهورة شديدة مثلما رأينا، وهذا متحقّق إن نحن حقّقنا مخرجها كما وصفوه بانطباق وسط اللسان مع ما يليه من وسط الحنك الأعلى، لكن صفات فروعها الصّوتية خلاف ذلك كما سيمرّ، وقد ذكر سيبويه وعلماء التجويد من بعده تلك الفروع واستطاعوا بنفاذ بصيرة أن يفرّقوا بين الصّوت الأصليّ (=الجيم الفصيحة) وفروعه أو ما ضارع فرعه نحو: الشين التي كالجيم (صوت مستحسن)، الجيم التي كالكاف والجيم التي كالشين (صوتان مستقبحان)[3]. وفي هذا يقول القرطبي:« الجيم حرف شديد مجهور، ... ويُتوقّى فيه من دخول الشين عليه واختلاطها به في مثل قوله تعالى:﴿إِنَّ الذِينَ أَجرَمُوا﴾ و﴿جاءتهم﴾ و﴿أخرجوا﴾. وقد تطرأ عليه شائبة من الزاي والكاف»[4]. وقال ابن الجزري محذّرا من انحراف صوت الجيم المجهور الشّديد:« والجيم يجب أن يُتحفّظ بإخراجها من مخرجها فربّما خرجت من دون مخرجها فينتشر بها اللّسان فتصير ممزوجة بالشين كما يفعله كثير من أهل الشّام ومصر، وربّما نبا بها اللّسان

---

[1] الداني: التحديد: ص106،105.

[2] ينظر: حسام النعيمي: أصوات العربية بين التحول والثبات، ص68،69.

[3] ينظر: سيبويه: الكتاب، 432/4.

[4] القرطبي: الموضح: ص103.

فأخرجها ممزوجةً بالكاف كما يفعله بعض الناس، وهو موجود كثيرا في بوادي اليمن»[1]. فنحن نرى أنّ أمثال هؤلاء الذين ميّزوا بين صوت الجيم الخالصة كما في "البروج" والجيم الممزوجة صوت الشين كما في نطقنا العادي لكلمة "اجتنبوا" والجيم الممزوجة صوت الكاف (G) كما هو في اليمن ولهجة مصر، والذين بيّنوا عللها ومثّلوا لها وحددّوا الجماعة الناطقة بكل واحدة منها، هؤلاء بإجماعهم بعيد أن يقع منهم الغلط في وصفهم الجيم بالشدّة.

ولو كانت الجيم رخوة (= احتكاكية)؛ لمَا وقع التحذير أصلا من انحرافها إلى الشين الرخوة حين مجاورة الجيم التاء، ولمَا وقع التوكيد على تحقيق نطق الجيم؛ لأنّ العلّة الصوتية الموجبة لتحوّل الجيم إلى شين هنا تكون قد انتفت بانتفاء الشدّة من الجيم، ولمَا حذّر علماء التجويد في مصنفاتهم من هذا، ولذا قال مكي:« وإذا سكنت الجيم وأتت بعدها تاء؛ وجب أن يَتحفّظ القارئ بإخراج الجيم من موضعها، وإعطائها حقّها، وإن لم نفعل ذلك؛ سارع اللفظ إلى أن يخالط لفظُ الجيم لفظَ الشين، وذلك لبعد ما بين الجيم والتاء في المخرج والصفة والقوّة والضّعف، وذلك أنّ الجيم حرف شديد مجهور فقَويَ بذلك، والتاء حرف مهموس فيه ضعف. فاللسان يسارع إلى اللفظ بالشين في موضع الجيم؛ لأنها أخت الجيم ومن مخرجها. والشين أقرب إلى التاء في الصفة من الجيم بالتاء؛ لأن الشين مهموسة كالتاء، فسهل أن تنوب الشين مناب الجيم لذلك»[2].

إنّ فروع الجيم التي ذكرها المتقدّمون لا تزال قائمة في واقعنا اللهجيّ، وعليه فالجيم – في أغلب المناطق العربية – ذات صور ثلاث، فهي إمّا أن تكون شجرية (=غارية) مجهورة شديدة، وهي الجيم الفصيحة. وإمّا أن تكون شجرية مجهورة رخوة، وهي جيم أهل الشام ووسط الجزائر (ولاية الجلفة وقبيلة أولاد نائل خاصة) ومناطق أقصى الغرب الجزائري. وإمّا أن تكون مجهورة

---

[1] ابن الجزري: النشر: 217/1.

[2] مكي: الرعاية: ص177.

الكاف ويكون مخرجها أعمق إلى الطَّبَق وهي المعروفة بالجيم القاهرية (G)[1]. فالجيم الفصيحة والقاهريّة لا تدغم معها لام التعريف لبُعد المخرج، والجيم الشامية الرخوة تدغم لاشتراكها مع الشين واختلاطها بها فتصير شمسية، ولا زلتُ في مدارسنا أنبّه الصّبيان على تحرّي نطق الجيم الفصيح وعدم إدغام لام التعريف فيها؛ لكوني أنحدر من منطقة الجلفة وسط الجزائر وينطق ساكنتها بالجيم مجهورة رخوة (الجيم الشامية) فيقولون: اجَّلفة، اجَّيش، اجَّوّ. بدل: الْجَيش، الْجَلفة، الْجَوّ.

4.2 التعليل الصّوتي لصوت الضّاد بين علماء التجويد والمحدثين:

سبق في الدّراسة النظرية التفصيل في مخرج الضاد الفصيحة، وسنذكر هنا جملة العلل الصوتية لصوت الضّاد عند علماء التجويد والمحدثين.

1.4.2 تعليل صوت الضاد عند علماء التجويد:

لا غرو أن نصف الضاد القُحّة بالصعبة، وقد عَسر نطقها في زمن الفصاحة بله زماننا هذا، وقد روت لنا كتب الأدب واللّغة الأخبار العديدة في صعوبتها وتشابهها بالظاء، ومنها أنّ رجلا سأل عمر بن الخطاب: ما عَلَيَّ بالضّبي؟ قال: وما عليك لو قلت بالظّبي؟ قال: إنها لِغَة، قال: انقطع العتابُ[2]، ومادام العسر في نطقها والخلط فيها واقعا في زمن الخلافة الراشدة (القرن الأول)؛ فهو في القرون التالية أوكد، ولذا زخرت المؤلّفات بوصف العسر في نطقها على مرّ

---

[1] غيّبنا في بحثنا مصطلح "التعطيش" الذي يذكره المحدثون؛ لأننا نراه مجرّد ثقل مصطلحاتي، ولم يأت على ذكره الدارسون العرب من قبل، ولنا في تراثنا ما يغني عنه، فهو لا يحمل دلالة جديدة ولا يرفع إشكالا، بل زاد في فوضى المصطلحات التي يغرق فيها الدرس اللساني العربي عموما؛ بل و لم يسلم من الاختلاف فيه عند المحدثين، فمنهم من يرى أن التعطيش هو إشراب الجيم صوت الشين، ومنهم من يرى العكس بأن التعطيش إخلاص الجيم من صوت الشين. ويصطلح عند أصحاب الرأي الأول على الجيم الفصيحة بالجيم الخالية التعطيش، وعلى الجيم الشامية بالجيم المعطّشة. وعند أصحاب الرأي الثاني بالعكس، أي الجيم الفصيحة هي المعطشة والجيم الشامية هي غير المعطشة.

[2] الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تح: محمود الطحان، مكتبة المعارف، السعودية، ج1، ص293.

القرون المتتالية. يقول مكي:« ولا بدّ له [يقصد القارئ] من التحفّظ بلفظ الضاد حيث وقعت ، فهو أمر يقصّر فيه أكثر من رأيت من القرّاء والأئمّة؛ لصعوبته على من لم يدرب فيه»[1]. وقوله: القراء والأئمة، يدل على أن الصعوبة كانت واقعة عند طبقة أهل العلم وذوي البراعة، وأما العامة بهذا فمعلوم حالها بالضرورة.

ويقول ابن الجزري – وهو من أهل القرن التاسع – عن الضاد:« واعلم أن هذا الحرف ليس من الحروف حرف يعسر على اللسان غيره، والناس يتفاضلون في النطق به»[2].

وقال في النّشر:« والضاد: انفرد بالاستطالة، وليس في الحروف ما يعسر على اللسان مثله. فإنّ ألسنة الناس فيه مختلفة، وقلَّ من يحسنه»[3].

والحقّ أنّنا ذكرنا عيّنة ممّا نبّهت على عسرها وقد استفاضت المؤلفات في هذا.

والعسر والصّعوبة في الضاد موجبة حتما إلى تغيرها أو تغيّر أحد خصائصها الصوتية وهذا من سنن اللغات، ولذلك نجد الاعتناء بمخرجها وصفاتها المميزة وما يضارعها صوتيا، وبهذا علّل علماء التجويد تغيّرها بعد أن أحصوا تبدّلاتها التي صارت فروعا (= ألوفونات)، يقول الحسن بن قاسم المرادي:« وتصحيح لفظ الضاد وتجويده ممّا لا بدّ للقارئ منه، ولا غنى له عنه، وذلك يتوقف على أمور ثلاثة: الأول: معرفة مخرجه. الثاني: معرفة صفاته. الثالث: معرفة ما يشتبه لفظه بلفظه من الحروف»[4]. وقد أحصى علماء التجويد تلك التبدلات والفروع الصوتية للضاد الفصيحة، ولا بد أن نشير إلى أن هاته الفروع الصوتية لم تكن متأخّرة، بدليل وجود الأخبار في عسر نطقها في زمن الفصاحة وفي حاضرة العرب كما ذكرنا، ولأنّ مؤلّفات القرون الأولى قد

---

[1] مكي: الرعاية: ص184.

[2] ابن الجزري: التمهيد: ص140.

[3] ابن الجزري: النشر: 219/1.

[4] المرادي: المفيد في شرح عمدة المجيد: ص107.

أثبتت وجود تلك الصّور الصوتية المتعدّدة للضاد الفصيحة – وهي نتيجة الصّعوبة النطقية – بين أهل العلم والقراءة فما بالك بين من هم دونهم، فنحن إذًا أمام صوت لغويّ صعب في جانبه النطقي العضوي، كان موجودا موازاة مع فروعٍ صوتيّة تنازعه، له مخرج يمتدّ من شجر اللسان إلى أن يتّصل بمخرج اللام، فهو بهذا يجاور الشين، واللام، والنون، والراء، والظاء، والذال، والثاء، والطاء، والدال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين. ولمّا كان "أصل القلب في الحروف، إنما هو فيما تقارب منها"[1] فإنّ الفروع الصوتية للضاد القحّة هي نتاج التأثر بين الأصوات المتجاورة، إمّا المتجاورة مخرجا؛ وإمّا المتقاربة صفة، وأشدّها اتصالا بالضاد هو صوت الظاء، ولم أقف – فيما اطّلعت عليه – على صوتين قد أخذا حظّا من التقارب الشديد نطقا وسمعا وحثّا على التفريق مِن صوتَي الضاد والظاء، حتّى كثرت المؤلّفات في التمييز بينهما وذِكر ما يتعلق بأحوالهما في الكلم[2]، كما ذكر علماء التجويد صورها الصّوتية الأخرى، يقول ابن الجزري:« فمنهم من يخرجه ظاء، ومنهم من يمزجه بالذال، ومنهم من يجعله لاما مفخمة، ومنهم من يشمه الزاي. وكل ذلك لا يجوز»[3]. وقال في التمهيد معلّلا صوتيّا سبب التحوّل الصوتي:« فمنهم من يجعله ظاء مطلقا؛ لأنّه يشارك الظاء في صفاتها كلّها، ويزيد عليها بالاستطالة، فلولا الاستطالة واختلاف المخرجين؛ لكانت ظاء، ... ومنهم من لا يوصلها إلى مخرجها بل يخرجها دونه ممزوجة بالطّاء المهملة، لا يقدرون على غير ذلك ... ومنهم من يخرجها لاما مفخمة»[4].

من خلال ما سق يظهر أن الضاد الفصيحة القحّة التي حدّد مخرجَها وصفاتِها سيبويهِ ومَن بعده مِن علماء التجويد لها صور متعدّدة وفروع نازعتها حتى صارت واقعا صوتيا قائما،

---

[1] ابن جني: سر صناعة الإعراب: 193/1.

[2] وقد أحصى منها رمضان عبد التواب ثلاثين كتابا، وحاتم الضامن تسعة وثلاثين كتابا، وعبد الجبار المعيبد ثمانين كتابا. ينظر: الداني: الضاد والظاء في كتاب الله عز وجل، هامش ص12.

[3] ابن الجزري: النشر: 220/1.

[4] ابن الجزريّ: التمهيد: ص140.

وهاته الفروع الصوتية هي التي عناها سيبويه بمصطلح "الضاد الضعيفة" التي هي من جملة الحروف الفرعية التي لا تستحسن لا في الشعر ولا في قراءة القرآن، فالضاد الضعيفة بهذا ليست حرفا بذاته، وإنما هي كلّ تفرّع صوتيّ عن الضاد الفصيحة بفقده لأحد خصائصها ومميّزاتها الصوتية. يقول المِنتوري نقلا عن شيخه القيجاطي:« اعلم – وفّقني الله وإياك – أنّ حروف العربية التي يتصرّف عليها كلام العرب الفصحاء، وقرأ بها أئمة القرّاء، تنقسم قسمين: أصول وفروع. فالأصول معروفة وهي تسعة وعشرون حرفا، وأمّا الفروع: فما لحقه من الحروف الأصول تغير ما»[1].

وجملة الأمر أنّه لم يقع لصوت لغوي في العربية تبدّل وتغيّر مثل الذي وقع لصوت الضاد، وذلك لأمور ثلاث مجتمعة:

- صعوبة تحقيق المخرج وهيئة أعضاء النطق (الاستطالة خاصة)[2].
- التقارب الشديد جدّا مع أصوات عديدة كالظاء، والذال، والثاء، والطاء، والدال، والتاء، والزاي.
- الاتحاد في كثير من الصفات مع الحروف المتجاورة، كاتّحادها في الجهر والرخاوة والإطباق مع الظاء، والجهر والإطباق مع الطاء.

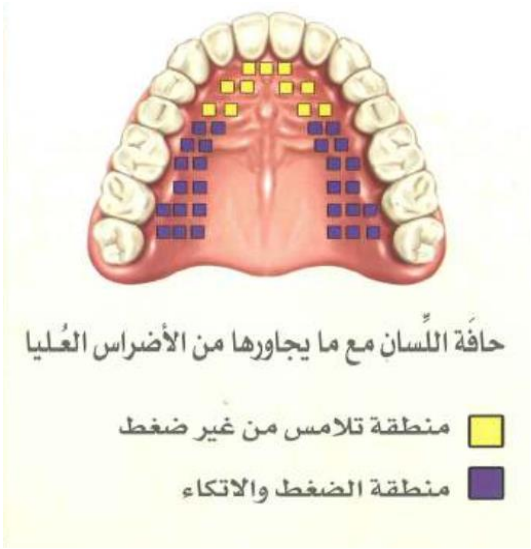
ولا توجد هذه الأمور مجتمعة إلاّ مع الضاد، ولهذا تعدّدت صورها النطقية أكثر؛ بسبب التغيير الحاصل في أحد الأمور الثلاثة أو كلّها.

---

[1] أبو عبد الله محمد المنتوري: شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، تح: الصّديقي سيدي فوزي، دون مطبعة، ط1، 2001م، ج2، ص862.

[2] وقد ذكرنا صفة الاستطالة وتعريفها في الدراسة النظرية فليرجع إليها.

فمخرج الضاد كما علمنا من حافة اللسان مع ما يليه من الأضراس[1]. وصعوبته تتمثل في وضع حافتي اللسان مع الأضراس والضغط عليها كما هو مبين في الصورة أدناه[2]:



شكل رقم (16): صورة توضيحية لمنطقة الاعتراض عند إنتاج صوت الضاد الفصيحة.

وصفاتها التمييزية كما هو معلوم: الاستطالة، والجهر، والرخاوة، والإطباق. ولذا علل علماء التجويد وفق العناصر الثلاث السابقة تبدلاتها الصوتية وفروعها، فتشابهها بالظاء يكمن في عدم تحري المخرج والاستطالة، والاستطالة إنما هي نتيجة صوتية حتمية عند تحقيق مخرج الضاد، فهي أثر نطقي وسمعي لعمل عضوي وهو حافة اللسان، وعلى هذا كان التشابه واقعا مع الظاء أكثر وأشد، خصوصا إذا علمنا أن المخرج فيها لا يُحقّق عند أغلب النّاطقين؛ وأنّ أشدّ المخارج التصاقا بمخرج الضاد هو الظاء. يقول مكي في هذا:« والضاد يُشبَه لفظها بلفظ الظاء؛ لأنّها من حروف الإطباق، ومن الحروف المُستعلية ومن الحروف المجهورة، ولولا اختلاف المخرجين وما في الضاد من الاستطالة؛ لكان لفظهما واحدا ولم يختلفا في السمع»[3]، وعلّل المرعشيّ انحرافها إلى الطّاء فقال:« وأمّا المقصود فهو أنّ ما شاع في أكثر الأقطار من تلفظ الضاد المعجمة كالطاء

---

[1] ينظر: مكي: الرعاية، ص184.

[2] انظر: أيمن رشدي سويد: التجويد المصور، مكتبة ابن الجزري، سوريا، ط2، 2011م، ج1، ص107.

[3] مكي: الرعاية، ص184.

المهملة في السمع بسبب إعطائها شدة وإطباقا كإطباق الطاء وتفخيما كتفخيمها خطأ ... أنّ استطالة الضاد ينافي الشدة إذ الاستطالة امتداد الصوت، والشدة احتباسه... أنّ إعطاء الضاد المعجمة إطباقا أقوى كإطباق الطاء المهملة يزيلها عن مخرجها، إذ الإطباق الأقوى لا يكون إلا بأن يلتصق ظهر اللسان إلى الحنك الأعلى التصاقا محكما فيزول حينئذ حافة اللسان عن الأضراس، ويصل رأسه إلى أصلي الثنيتين العليين، وذلك مخرج الطاء المهملة»[1]. كما علل ابن غانم المقدسي (ت1004هـ) ذلك أيضا، وذكر أن من جملة فروعها الصوتية هو نطقها مشوبة بالطاء – وسماها الضاد الطائية – أو نطقها دالا مفخمة [2].

ومحصّلة القول نجملها في العناصر التالية:

- صوت الضاد الفصيحة عرف صعوبة منذ زمن الفصاحة.
- تخرج الضاد الفصيحة من حافتي اللسان مع ما يليهما من الأضراس، رخوةً غير شديدة.
- أهمّ صفة فارقة لها هي الاستطالة التي خُصّت بها. ولذا لم يكن لها نظير مطبق، وهو ما حمل سيبويه وعلماء التجويد من بعده أن يقرّوا بأنّه لولا الإطباق لخرجت الضاد من الكلام.
- للضاد الفصيحة صُور وتأديات صوتية هن فروع لها.
- تعددت صور التنوع الصوتي نتيجة هذا التغير إلى الظاء، أو الذال، أو الدال المفخمة، وغيرها من التنوعات الصوتية التي ذكرناها من قبل.
- يعدّ حرف الظّاء أكثر الأصوات اللغوية تشابها بالضاد.

---

[1] أبو بكر المرعشي: كيفية أداء الضاد، تح: حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2003م، ص21،22.

[2] ينظر: علي بن غانم المقدسي: بغية المرتاد لتصحيح الضاد، تح: محمد جبار المعيبد، مجلة المورد، دار الشؤون الثقافية، العراق، مج18، ع02،1989م، ص124.

- انحصر صوت الضاد الفصيحة حتى نكاد نجزم باندثاره، إلا ما قاربه من صورة نطقية عند طائفة من مجوّدي القراءة.
- الانحراف الصوتي للضاد الفصيحة كان موجودا موازاة مع الضاد الفصيحة.
- عدم تحقيق المخرج بصورة كاملة يجعل وضع اللسان متغيرا وبالتالي تكتسي الضاد صفات ليست فيها أو تفقدها، كالشدة أو عدم الاستطالة أو الترقيق.

2.4.2 صوت الضاد حديثا:

ما من شكّ يعتري الناظر في أصوات العربية في كون الضاد الفصيحة لم تعد تُنطق في زماننا هذا على مستوى الأداء اليومي، فضاد اليوم امتداد لتلك الفروع الصوتية التي كانت عليها في أزمان مضت، وهي دال مفخّمة في مصر[1]، أو ظاء في العراق والجزيرة العربية[2]، وأمّا في بلادنا الجزائر فتنطق دالا مفخمة في الشمال، ودالا مرققة في بعض مناطق الغرب الجزائري، وظاء خالصة في عامة المناطق الوسطى، وبالتالي فإنّ أشهر صور الضاد الحديثة صورتان:

1. دال مفخمة، وهي التي يقرأ بها أغلب القرّاء من الدّيار المصرية والشامية، والتي نصطلح عليها بالضاد الدالية.
2. ظاء خالصة.

وقد عدّ المحدثون الضاد الحديثة شديدة بناء على الأداء الإقرائي المشهور في زماننا، يقول إبراهيم أنيس:« فالضاد الحديثة صوت شديد مجهور يتحرك معه الوتران، ثم ينحبس الهواء عند التقاء اللسان بأصول الثنايا العليا، فإذا انفصل اللسان عن أصول الثنايا سمعنا صوتا انفجاريا هو

[1] ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات العربية، ص48.

[2] ينظر: قدوري الحمد: مدخل إلى علم أصوات العربية، ص275.

الضاد كما ننطق بها في مصر»[1]، وعليه فالضاد الحديثة دال مفخّمة، ولذا عُدّت مع الطاء والدال والتاء في المخرج[2]، فهي صوت أسناني لثوي، مجهور (= يتذبذب الوتران معه)، انفجاري، مطبق. ولما كانت الضاد الحديثة فرعا صوتيا من الضاد الفصيحة، فهي بذلك انحراف لصوت الضاد الفصيحة، ولزم أن يقع الخلاف بين علماء التجويد والمحدثين في الوصف؛ لاختلاف الصوت اللغوي المدروس أصلا، وعلى هذا نجدها رخوة شبيهة بالظاء في السمع لا يوضع طرف اللسان على منبت الأسنان العلوية عند علماء التجويد. وشديدة، لا تشبه الظاء في شيء، تخرج من مخرج الدال (= يخرج معها صويت حال السكون) عند أكثر القراء حديثا. وبهذا الأداء دعا غانم قدوري أن يستقرّ الإقراء وأن يقع الإجماع فيه[3]، وقد أقرأني والدي الشيخ الطاهر بن محمد زواوي[4] – حفظه الله تعالى – بهذا، وبه قرأت على غيره من المشايخ، غير أنّ الواقع الصوتي الموصوف قديما للضاد الفصيحة لا نراه يوافق هذا – وإن كنّا لا ننكر وجود الضّاد الشديدة منذ قرون خلت كما بيّناه أوّل هذا العنوان – فالحرف الرخو يمكن مدّ الصوت به إذا وقفت عليه، ولا يمكننا ذلك في الضاد الحديثة كما في (أنقضْ)، والضّاد الحديثة تعادل الدالّ المطبقة لكنّ الوصف القديم لها مناف لهذا، فقد حذّر القرطبي من جعلها ذالا إن لم يُتعمّل إطباقها[5] ولو كانت كنطق اليوم لحذّر من أن تصير دالا، لذا فإنّ أقرب الصور لصوت الضاد ما قرأت به على شيخنا محمّد يحيى شريف الجزائري[6] – حفظه الله تعالى – وهي الضاد المسمّاة بالضاد الظائية، وهي أشدّ مضارعة إلى حدّ كبير للظاء، وأقرب الصور إلى الصوت القحّ بناء على ما سبق؛ ولِما ثبت من كون الظاء

---

[1] إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص48.

[2] ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص255.

[3] ينظر: قدوري الحمد: مدخل إلى علم أصوات العربية، ص276.

[4] يراجع ترجمته في الملحق رقم (01) آخر البحث.

[5] ينظر: القرطبي، ص105-114.

[6] يراجع ترجمته في الملحق رقم (03) آخر البحث.

أشدّ الأصوات بها تشابها في السمع، وأكثرها تحقيقا للمخرج الموصوف في تراثنا، وأنّ تحذيرات المتقدّمين من المجوّدين تدلّ على ذلك كما ذكرناه آنفا، حيث حذّر القرطبي من جعل الذال ضاد إذا دخلها شيء من الإطباق، يقول:« وقد يدخل عليها شائبة من الإطباق فتقرُب بذلك من الظّاء، وأكثر ما يُسمع ذلك في لفظ الأعاجم، ويُحذر أيضا من انقلابها إلى الضّاد عند التّشابه في مثل:﴿ فَذَاقَت وَبَالَ﴾ ﴿فَضَاقَتْ﴾»[1]، كما أنّ عامة مشايخنا في الجزائر وفي الزوايا كانوا يقرأون بها بالسند المتصل وبها أُجيزَ شيخُنا الجامع للعشر الكبرى محمّد يحيى شريف عن غير واحد بالسّند المتّصل.

3. التعليل الصّوتي لصفة البينية (=التوسط):

لقد مرّ أنّ هناك حروفا شديدة وأخرى رخوة بناء على درجة الاعتراض في أعضاء النطق حال إنتاج الصوت اللغوي، فالاعتراض والقفل التام الذي يؤدّي إلى انحباس جريان الصوت ثمّ الانفراج لعضوي النطق ينتج حرفا شديدا. والاعتراض غير التام الذي يؤدّي إلى تسرّب الهواء واحتكاكه ومعه جريان الصوت يولّد حرفا رخوا. غير أنّ هناك طائفة من الأصوات اللغوية تكون درجة الاعتراض فيها بين المنزلتين وسمّاها علماء التجويد وكذا المحدثون من بعدهم بالبينية أو المتوسّطة، يقول المرعشي واصفا إيّاها:« وأمّا التوسّط بين الشدة والرخاوة فهو عدم كمال احتباس الصوت وعدم كمال جريه»[2].

ومن المحدثين من يرى أن بين الشدّة والرّخاوة المعبّر عنها في قول سيبويه:« وأمّا العين فبين الرخوة والشديدة»[3] قد تعني تنقّل صور الحرف إلى الشدة تارة وإلى الرخاوة تارة أخرى بناء

---

[1] القرطبي: الموضح، ص104.

[2] المرعشي: جهد المقل، ص144.

[3] سيبويه: الكتاب: 435/4.

على هذا الوصف[1]، وهذا بعيد كل البعد عن المقصود. فالظرفية في كلمة "بين" تقتضي وجود الشيء بين أمرين، وبالتالي تقتضي الظرفيّة التّغاير عن ذينك الأمرين، ولذا "فبين الشدة والرخاوة" موجبة لكون الصفة ليست الشدّة عينها ولا الرّخاوة ذاتها، بل هي منزلة في ذاتها بين المنزلتين. كما أنّه لم يذكر هذا أحد لا من المتقدّمين اللغويين ولا من علماء التجويد ولا من المناطقة– فيما قرأتُ واطّلعتُ – ولعلّه بهذا تابع برجستراسر حين قال عن صوت العين:« وأمّا العين، وهو الحرف الخامس من الحروف المتوسّطة المذكورة، فصعب تكييفها، ونطقها متنوّع؛ فهي أحيانا متمادّة، وأحيانا آنيّة. والدويّ الممازج لها أحيانا قويّ، وأحيانا ضعيف، فهي في الحقيقة متوسّطة بين الحروف ذوات الدويّ الصوتية المحضة، وبين الحروف الشديدة والرخوة»[2]. ولم يفت علماء التجويد إيضاح المقصود، فأشاروا إلى معنى البينية فيها، حيث قال طاش كبري زاده:« "بين" بمعنى: وسط. تقول: جلست بين القوم. أي: وسْطهم. – بالتخفيف – وهو ظرف»[3]. وقال الفضالي:« ... فنسبت إلى "بين" وهو محلّ التوسّط بين الشيئين»[4].

إنّ الحروف المتوسّطة بين الشّدّة والرخاوة عند علماء التجويد على خلاف فيها، فمعظمهم عدّها خمسة أحرف، منهم الداني وابن الجزري وأغلب شرّاح الجزريّة، وهي ظاهر كلام سيبويه[5]، مجموعة على المشهور في: **لن عمر**. ومنهم من زاد عنها الحروف المدّية الثلاثة كالهمذاني

---

[1] ينظر: عبد المنعم الناصر: شرح صوتيات سيبويه، ص131.

[2] برجستراسر: التطور النحوي، ص15. وقد علق رمضان عبد التواب على هذا النص بكون برجستراسر تابع المتقدمين في عد العين متوسطة، غير أننا نرى أن معنى التوسط ههنا خلاف ما يقصده المتقدمون – كما بيناه – لما توحي إليه ظاهر عباراته.

[3] طاش كبري زاده: شرح الجزرية: ص93.

[4] الفضالي: الجواهر المضية: ص123.

[5] ينظر: سيبويه: الكتاب، 434/4. الداني: التحديد، ص106. ابن الجزري: النشر، 202/1

العطّار والقرطبي وهو مذهب ابن جني[1]. فتصير المتوسّطة بذاك ثمانية عند هؤلاء، يجمعها قولنا: **لم يَروِعنّا**، أو **لم يروّعنا**. والحقّ أنّ علّة علماء التجويد في البينية تكمن في درجة الاعتراض حال سكون الحرف ودرجة امتناع جري الصوت معه بمقابل درجة الاعتراض في الشديدة والرخوة؛ "وإنما كانت مرتبتها بين مرتبتين؛ لأنّ الرخوة إذا نُطق بها في نحو (البسْ) و(انعشْ) جرى معها الصوت. والشديدة إذا نطق بها في نحو (اضربْ) و(اجلدْ) انحبس الصوت معها ولم يجر. والتي بين الرّخوة والشديدة إذا نطق بها في نحو: (انعمْ) و(اعملْ) لم يجر الصوت معها جريانه مع الرخوة ولم ينحبس انحباسه مع الشديدة"[2]. فالميم والنّون يجري الصّوت فيه من التجويف الأنفي رغم الاعتراض الحاصل في موضعهما، و"اللام" يجري الصوت فيه من حافّتي اللسان رغم الاعتراض الحاصل في طرفه، و"الرّاء" يجري فيه من المنفذ الضيّق بين طرف اللّسان وأوّل غار الحنك الأعلى، و"العين" بتضييق مجرى الحلق كما سيأتي التفصيل فيه.

وأمام هذا التعليل الصوتي لا نجد مخرجا علميّا لمن عدّ حروف المدّ متوسّطةً، ولا يسعنا إلاّ أن نقرّ ببعده ومجانبته للصّواب، خصوصا وأنّ الشدة والرخاوة والبينيّة من صفات الأصوات الصامتة (=الجامدة)؛ لتعلّقها بدرجات الاعتراض لأعضاء النطق. وأما حروف المد (= الصوائت/الذّوائب) فهي قسيم الصّوامت أصلا، ولذا فـ"تقسيم الأصوات إلى شديدة ورخوة ومتوسطة أمر خاص بالأصوات الجامدة لا دخل لمجموعة الذوائب فيه"[3].

---

[1] ينظر على الترتيب: الهمذاني: التمهيد، ص281، القرطبي: الموضح، ص89. ابن جني: سر صناعة الإعراب، 75/1.

[2] الفضالي: الجواهر المضية، ص122. وينظر: القاري: المنح الفكرية، ص100. المرعشي: جهد المقل، ص144.

[3] غانم قدوري: المدخل إلى علم أصوات العربية، ص113.

أمّا المحدثون فقد أخرج بعضهم صوت العين من التوسط وأدرجها مع الأصوات الاحتكاكية (=الرخوة)[1] وتصبح المتوسطة عندهم أربعة: ل، ن، م، ر. وعلى ذلك فالحرف المختلف فيه بين علماء التجويد والمحدثين هو العين، وتوقّف إبراهيم أنيس أمام صوت العين ولم يعط حكما فيه لقلة التجارب على الأصوات الحلقية كما ذكر[2]، لكن التجارب التي قام بها العلامة الحاج صالح بعده في المختبر أثبتت بينية العين، يقول:« أما الحروف البينية فهي بين الشديدة والرخوة، وعَجِب بعض المحدثين من وضع العرب العين في هذا الفصل، والحق أن العين هي نتيجة عن انقباض وانباسط الحلق (medio-pharynx) سريعين يشبه ذلك الاهتزاز كما تبينه الصور بالأشعة (وليست الحاء هكذا وإن كانت تقابلها في كونها مهموسة من وسط الحلق)»[3]. وذكر معلقا على هذا النص بأن القول برخاوتها في مقابل الحاء بفارق الجهر والهمس فيه شيء من التسامح. وهو الذي أدركه سيبويه وعلماء التجويد بعده بقوة التذوق، ولذا قال في الكتاب:« وأما العين فبين الرخوة والشديدة، تصل إلى الترديد فيها لشبهها بالحاء»[4].

ويجدر بنا أن نشير إلى أن العلامة الحاج صالح كان سيصدر كتابا كاملا يجمع ذلك بالتفصيل وباعتماد الأجهزة ولكنّ اليقين سبق، ومن العلل الصّوتية التي تعضد الرّأي القائل بتوسّط العين أنّه لو كانت رخوة لكان الفاصل بينها وبين الحاء هو الجهر، ونحن حين النطق بالحاء ساكنة ونطيل الصوت بها ثم نجهرها لأعطتنا صوتا دون العين إلا بزيادة اعتراض وانقباض للحلق فتصير عينا، وهذه الصّفة الناتجة عن زيادة اعتراض قليلا هي التي سمّاها بعض علماء التّجويد بالقعقعة، قال

---

[1] ينظر: أحمد مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص352. تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص102. جان كانتينو: دروس في علم أصوات العربية، ص36.

[2] ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص25.

[3] الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، د ط، 2012م، ج2، ص265. وينظر أيضا: جلال الحنفي: مسائل في مطلحات التجويد والإجابة عنها للأستاذ ع – الحاج صالح، مجلة اللسانيات، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية بالجزائر، مج6، ع01، ص16.

[4] سيبويه: الكتاب: 435/4.

أبو حاتم:« قرأت على يعقوب الحضرميّ، فبلغت إلى قوله عز وجل:﴿وَيُمۡسِكُ ٱلسَّمَآءَ ان تَقَعَ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦٓ﴾ فقال: يا سهل! سمّعني صفير السّين، وطنين النّون، وقعقعة العين»[1]، ويقول الجعبري في منظومته[2]:

والعينُ في العينِ المُقدّمُ أَحسِنَنْ *** إنعَامَ قعقعةٍ بكلِّ مكانِ

وكلّ ما ذكر في العين هو على مستواها الفصيح (= المثالي) الذي ينطق به مجوّدو القرءان، بخلاف التأديات اللّهجية المتعدّدة حسب المناطق العربية والتي تجعل من العين تارة شديدة وتارة أخرى رخوة كلّ حسب درجة الانقباض والانبساط الحاصل في الحلق حال إنتاجها، فنجد العين شديدة في دراسات العاني المخبرية التي قام بها بما ينطقه هو وآخرون من مناطق مختلفة في العراق[3]، ورخوة في دراسات لطيف حسن وآخرون وفق ما يُنطَق به في شرق الجزيرة العربية[4]، ولكنّ كلا الدراستين أقيمتا وفق التأدية اللهجيّة لكلّ منطقة.

4. التعليل الصوتي لصفتي الإطباق والانفتاح:

سنذكر جملةً من تعريفات علماء التجويد لصفتي الإطباق والانفتاح في الجدول أدناه قبل الخوض في تعليلاتهم الصّوتيّة:

---

[1] الهمذاني: التمهيد، ص296.

[2] الجعبري: عقود الجمان، ص93.

[3] سلمان الحسن العاني: التشكيل الصوتي في اللغة العربية، تر: ياسر الملاح، النادي الأدبي الثقافي، السعودية، ط1، 1989م، ص97.

[4] عبد المنعم الناصر: صوتيات سيبويه، ص132،131.

جدول رقم(06): جدول يحوي تعريف الإطباق والانفتاح عند طائفة من علماء التجويد

العالِم	حدّ الإطباق	حدّ الانفتاح
سيبويه[1](ت180هـ)	فأما المطبقة فالصاد، والضاد، والطاء، والظاء...وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصورٌ فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف.	والمنفتحة: كل ما سوى ذلك من الحروف؛ لأنك لا تطبق لشيءٍ منهن لسانك، ترفعه إلى الحنك الأعلى.
مكي بن أبي طالب القيسي[2](ت437هـ)	حروف الإطباق: وهي أربعة أحرف: الطاء، والظاء، والصاد، والضاد، وإنما سميت بحروف الإطباق؛ لأن طائفة من اللسان تنطبق مع الريح إلى الحنك عند النطق بهذه الحروف، وتنحصر الريح بين اللسان والحنك الأعلى عند النطق بها مع استعلائها في الفم.	وإنما سميت بالمنحرفة؛ لأن اللسان لا ينطبق مع الريح إلى الحنك عند النطق بها، ولا تنحصر الريح بين اللسان والحنك بل ينفتح ما بين اللسان والحنك، وتخرج الريح عند النطق بها.

[1] سيبويه: الكتاب، 436/4.

[2] مكي: الرّعاية، ص122..

أبو عمرو الدّاني[1] (ت444هـ)	ومعنى الإطباق أنك تطبق اللسان على الحنك.	والمنفتحة ما عدا هذه المطبقة، سميت منفتحة؛ لأنك لا تطبق بشيء منها لسانك على الحنك.
القرطبي[2] (ت461هـ)	والإطباق أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقا له، فينحصر الصوت فيما بين اللسان والحنك إلى مواضعهن.	والانفتاح أن لا تطبق ظهر لسانك برفعه إلى الحنك فلا ينحصر الصوت.
ابن الطحان[3] (ت بعد 560هـ)	والإطباق: ارتفاع طائفة من اللسان إلى الحنك فينحصر الريح بينهما.	والانفتاح ضد ذلك؛ وهو انخفاض تلك الطائفة، ولا يكون هنا حصر الريح.
الأزهري[4] (ت 870هـ)	سميت بذلك؛ لانطباق طائفة من اللسان على غار الحنك الأعلى عند النطق بها.	وسميت منفتحة؛ لانفتاح اللسان عند النطق بها، وعدم انطباقه.
المرعشي[5] (ت1150هـ)	والإطباق في الاصطلاح على ما يشعر به كلام الجاربردي: استعلاء أقصى اللسان ووسطه إلى جهة الحنك الأعلى، وانطباق الحنك على وسط اللسان بحيث	والانفتاح في الاصطلاح: انفتاح ما بين اللسان والحنك وعدم انحصار الصوت بينهما عند النطق بالحرف، كذا ذكر، والمراد انفتاح ما بين وسط اللسان والجنك سواء انطبق

[1] الداني: التحديد، ص106.

[2] القرطبي: الموضح، ص90.

[3] ابن الطحان: مخارج الحروف وصفاتها، ص93.

[4] الأزهري: الطرازات المعلمة، ص51، وص54.

[5] المرعشي: جهد المقل، ص153،152.

	ينحصر بينهما.	الحنك على اقصى اللسان أو لا.

إنّ الحروف المطبقة عند علماء التجويد أربعة: الصّاد، والضّاد، والطّاء، والظّاء. وما عداها فمنفتحة، ولم يقع الخلاف بينهم وبين المحدثين في تحديد الأصوات المطبقة والمنفتحة، ومفهوم الإطباق عند بعض علماء التّجويد لا يخرج عن عبارة سيبويه وما يقرّه في انطباق اللسان من موضع خروج الحرف وارتفاعه إلى الحنك الأعلى وانحصار الصّوت بين اللّسان والحنك، ومن هؤلاء الإمامُ مكيّ بن أبي طالب القيسي، غير أنّه اصطلح على الصّوت المحصور بـ"الريح". ثمّ اضطرب المفهوم فيما بعد – كما نراه في الجدول أعلاه – في كثير من كتب التجويد وشروحات الجزرية[1]، فمنهم من يرى في العلّة الصوتية للإطباق أنّها انطباقٌ للسان على الحنك من دون توضيح كما عند الداني، ومنهم من بيّن أنّ المنطبق من اللسان طائفة منه دون تحديد لها ولا لهيئة اللسان، إلاّ أنّ المرعشيّ في جهد المقلّ بيّن أنّ آلية الإطباق في اللسان يعمل فيها أقصى اللسان ووسطه معا، وأنّ المنطبق منه هو وسطه، وإن كان المرعشيّ من الأوائل الذين ذكروا صراحة عمل أقصى اللسان في الإطباق إلاّ أنّه جانب الدّقّة فيما يخصّ وسطه، فالإطباق في حقيقته وكما يقرّ البحث الصوتي الحديث هو ارتفاع طرف اللسان وأقصاه نحو الحنك الأعلى مع تقعّره ورجوعه للخلف قليلا[2]، والتقعّر هو الذي يجعل الصوت منحصرا بين اللسان والحنك لا كما ذكره المرعشي في "جهد المقل" من كون المنطبق مع الحنك هو وسط اللسان، وهذا الذي جعله يعلّل خروج الجيم مثلا من الحروف المطبقة مع كون وسط اللسان ينطبق مع الحنك، فقال:« إن قلت: ينطبق الحنك الأعلى على وسط اللسان وينحصر الصوت بينهما في الجيم فلِمَ لم تَعُدّ من المطبقة؟ قلت:

[1] درءا للتطويل فقد اكتفينا بما ذكرنا لتكرر التعاريف في ثنايا كتب التجويد الأخرى.

[2] ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص47. قدوري الحمد: المدخل إلى علم أصوات العربية، ص116.

استعلاء أقصى اللسان معتَبر اصطلاحا في الإطباق كما عرفت»[1]؛ لكنّنا نجد له قولا ينافي القول السابق ينقله غانم قدّوري من "بيان جهد المقل" وهو شرح على كتابه "جهد المقل"، حيث صرّح بتقعّر اللسان مع الحرف المطبق، حيث قال:« إنّ اللسان يكون مقوّسا عند النطق بالصّوت المطبق»[2].

فالإطباق إذا عبارة عن:

- ارتفاع أقصى اللسان وطرفه.
- تأخّر اللسان قليلا.
- تقعّر اللسان.

فأمّا عن ارتفاع أقصى اللسان وطرفه فهو موجب لتقعّره، وقد صرّح بهذا المرعشي كما مرّ آنفا، وأمّا عن تأخّر اللسان قليلا فلَم تذكره نصوص علماء التجويد التي وقفتُ عليها، ولكنّه معلوم بالضّرورة ما دام يرتفع أقصاه، والمنفتح من الأصوات اللغوية هو ما عدا المطبق، وحقيقته "أنّه عدم اجتماع الارتفاعين (ارتفاع أقصى اللسان، وارتفاع طرفه) سواء وقع ارتفاع واحد أو انتفى الارتفاعان معا"[3]، والأصوات المنفتحة هي باقي الصوامت.

5. التعليل الصّوتي لصفتي الإذلاق والإصمات:

سبق في الجانب النّظري من الدّراسة أن نبّهنا إلى خروج هاتين الصّفتين عن الجانب الصّوتيّ، والنّاظر في معنى الصّفتين يدرك علّة إمساك كثير من المجوّدين عن إدراجهما في موضوعات علم التجويد؛ لأنّهما صفتان متعلّقان بالبنى التّركيبية للكَلِم وإن كان منطلق الأمر في

---

[1] المرعشي: جهد المقل: ص153.

[2] المرعشي: بيان جهد المقل، 18ظ. نقلا عن غانم قدوري الحمد: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص246.

[3] محمد حسن جبل: المختصر في أصوات اللغة العربية، ص64.

القضيّة صوتيّا، فالعلّة فيهما بعيدة عن الواقع الصّوتيّ من حيث التصنيف والتأصيل لهما، كما أنّه لا يتبيّن في ظاهر الأمر وجه تضادّ بينهما، فالحروف المذلقة حروف تخرج من ذلق اللّسان (=طرف اللّسان) والشّفتين، والحروف المصمتة هي التي لم يُبنَ رباعيّ أو خماسيّ بها، ولا وجه تقابل بينهما في ظاهره، أضف أنّ مكيَّ – وتابعه ابن الجزريّ – قد ذكر في معنى المذلقة:« إنّها حروف عملُها وخروجُها من طرف اللّسان وما يليه من الشّفتين، وطرف كلّ شيء ذلِقه. وسمّيت بذلك؛ إذ هي من طرف اللّسان، وهو ذلقه، وهي أخفّ الحروف على اللّسان...»[1]، وفي نصّي القرطبيّ ومكّي السّابقين مسامحة، فلا علاقة لذلَق اللسان بأصواتٍ؛ كالميم والباء والفاء، وقد وجّه بعض شرّاح الجزرية ذلك بقولهم إنّ معناه أنّ الحروف المذلقة تخرج من طرف اللسان والشفة[2]؛ لكنّ الميم والواو مثلا لا تخرجان من طرف الشّفة، وسنحاول تفسير هذا التعارض والتعليل، وقد تابع القرطبيُّ ابن جنّي في ذكرها وتفسيرها، وتابع ابنُ الجزريّ مكّيا، وأمّا مكي فقد كان منهجه في تتبع الصّفات منهجا عامّا ذكر فيه الصّفات والألقاب؛ مما له علاقة بالصّفات وما لا علاقة له بها، ولذلك وصل المجموع عنده إلى أربع وأربعين صفة[3]، وورود الذّلاقة والإصمات عند مكي؛ لأنّه يتابع الخليل في مخارج الحروف وألقابها وما يتعلّق بها، فذَكَرها لِذِكر الخليل لها عند حديثه في مقدّمة معجم العين عمّا تبنى عليه الكلمات[4]، وأمّا عن علّة الاصطلاح فيما ذكره المجوّدون من كون الإذلاق يعني الحروف التي تخرج من ذلق اللّسان؛ فتعليلٌ فيه نظر كما رأينا، ولتوضيح الأمر لابدّ أن نرجع إلى الأصل الذي تبعه من جاء بعده من علماء التّجويد الذين ذكروا الصّفتين، وسننقله – على طوله – لنفسّر به ونعلّل ونبيّن، يقول الخليل:« اعلم أنَّ الحروف الذُّلْقَ والشّفَويّةَ

---

[1] مكي: الرعاية، ص136.

[2] ينظر: أحمد بن الجزري: الحواشي المفهمة، ص. وزكريا الأنصاري: شرح المقدمة، ص51.

[3] ينظر: مكي، ص115.

[4] ينظر: الخليل: العين، 58/1.

ستَّة وهي: ر، ل، ن، ف، ب، م. وإنَّما سُمِّيَت هذه الحروف ذُلْقا؛ لأنّ الذّلاقة في المنطق إنّما هي بطَرَف أَسَلة اللَّسان والشّفتين، وهما مَدرجتا هذه الأحرف السّتة، منها ثلاثة ذليقة: ر، ل، ن، تخرج من ذَلْقَ اللسان من طرَف غار الفم، وثلاثة شفوية: ف، ب، م، مخرجها من بين الشَّفَتين خاصّة – لا تعمَل الشَّفتان في شَيء من الحُرُوف الصَّحاح إلاَّ في هذه الأحرف الثلاثة فقط ولا ينطلق اللّسانُ إلاّ بالرَّاء واللام والنون. وأمّا سائر الحروف فإنَّها ارتفعَت فوق ظهر اللَّسان من لَدُن باطِن الثنايا من عند مَخرَج التاء إلى مخرج الشين بين الغارِ الأعلَى وبين ظَهْر اللَّسان. ليس للَّسان فيهِنَّ عَمل أكثر من تحريك الطّبقتين بهنَّ، ولم ينحرفنَ عن ظهر اللَّسان انحرافَ الرَّاء واللّام والنّون. وأمَّا مَخرَج الجيم والقاف والكاف فمن بين عُكدة اللّسان وبين اللَّهاة في أقصى الفَم. وأما مَخرَجُ العين والحاء والهاء والخاء والغين فالحَلقُ، وأمّا الهَمْزة فَمَخرَجُها من أقصَى الحَلْق مَهثُوتة مضغوطَة؛ فإذا رُفِّه عنها لانت فصارت الياء والواو والألف عن غير طريقةِ الحُروفِ الصّحاح. فلمّا ذَلِقت الحروف السّتة، ومَذل بهنّ اللّسان وسَهُلت عليه في المنطق؛ كثرت في أبنية الكلام، فليس شيء من بناء الخماسي التام يعرى منها أو من بعضها. فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معرّاة من حروف الذَّلق أو الشّفوية ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك؛ فاعلم أنّ تلك الكلمة محُدثة مُبتدعة، ليست من كلام العرب؛ لأنّك لست واجدا من يسمع من كلام العرب كلمة واحدة رباعية أو خماسية إلاّ وفيها من حروف الذّلق والشّفوية واحد أو اثنان أو أكثر»[1].

هذا النصّ يكشف مفهوم الذّلاقة وعلّة اندراج حروفٍ شفويّة كالميم في القائمة رغم كونها لا تخرج من ذلق اللّسان، فهو لمّا عطف بالواو بين حروف الذّلق والشّفويّة – والعطف يفيد المغايرة – ؛ دلّ على أنّ اتّصافهم بالمذلقة لا يتعلّق بمخرج طرف اللّسان الذي يخرج منه اللام والنون والراء،

[1] الخليل: العين، 52/1.

كما أنّه علّل التسمية بقوله:" لأنّ الذّلاقة في المنطق ...." وهذا دليل على أنّ مفهوم الذّلاقة غير متعلّق بالموضع والمكان؛ بل بالنطق والكلام، ثمّ إنّه ذكر بأنّها حروفٌ سهلة على اللّسان، وذلك في قوله:" فلمّا ذَلقت الحروف السّتة، ومَذل بهنّ اللّسان وسَهُلت عليه في المنطق"، كما أنّه أردف بعد ذكره لماهية الحروف الذّلق بذكر باقي مخارج الحروف وما يعمل فيها اللّسان، ثمّ رجع إلى توضيح أنّ حروف الذّلاقة لم يخل منها بناء رباعي أو خماسي، وهذا يبيّن أنّ علّة التسمية ومنطلقها هو السّهولة واليسر، وذلك من حيث كون نصفها شفويا ونصفها الآخر واسع المخرج للسان فيه اتّساع بخلاف غيره، ولذلك عقد مقارنة ضمنيّة بين حروف الذّلاقة التي تخرج من طرف اللسان مع غيرها مما يعمل فيها اللسان؛ ليبيّن وجه السهولة فيها والصّعوبة في غيرها، وذلك في قوله:" ولم ينحرفنَ عن ظهر اللّسان انحرافَ الرّاء واللّام والنّون"، ومعلوم أنّه كلّما ابتعدنا إلى الحلق؛ زادت الصّعوبة، ثمّ إنّه بعد تلك المقارنة الضّمنيّة رجع ليؤكّد تعليله بقوله:" فلمّا ذَلقت الحروف السّتة ومَذل بهنّ اللّسان وسَهُلت عليه في المنطق؛ كثرت في أبنية الكلام"، زد عليه أنّ الذّلاقة في اللغة تعني الطّلاقة، جاء في تهذيب اللغة:« قال أبو عبيد عن أبي زيد: الذّليق: الفصيح اللسان. ولسان ذَلِق وذَلِيق»[1]، ويقول ابن منظور:« لِسان ذَلْقٌ طَلْقٌ، وذَلِيقٌ طَلِيق، وذُلُقٌ طُلُقٌ، وذُلَقٌ طُلَقٌ، أَربع لُغَاتٍ فِيهَا. والذَّلِيق: الفصيحُ اللسانِ»[2]. وأنّ المذل يعني الاسترخاء، يقول ابن فارس:« (مذل) الميم والذّال واللام أصل صحيح يدلّ على استرخاء وقلّة تشدّد في الشيء»[3].

---

[1] أبو منصور الأزهري: تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ط1، 2001م، مادة (ذلق)، ج9، ص74. وينظر: أبو نصر الجوهري: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، لبنان،ط4، 1987م، مادة (ذلق)، ج4، ص1479.

[2] ابن منظور: لسان العرب، مادة (ذلق)، 110/10.

[3] أبو الحسين ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، تح:عبد السلام هارون، دار الفكر، لبنان، د ط، 1979م، مادة (مذل)، ج5، ص309.

إنّ ما ذكرناه وسقناه من أدلّة يثبت بجلاء أنّ أصل التّسمية لا يتعلّق البتّة بذلق اللّسان، وإلّا لاكتفى الخليل بمصطلح الذّلقية دون العطف بـ"الشّفوية"، ولمَا لَزِم منه تبيين أوجه الخِفّة فيها وذكر ما عداها من الأصوات، وبالتّالي فالذلاقة ههنا تعني السّهولة التي تسمح ببناء الكلم بهذه الأحرف، وإنّما أوقع الوهمَ والخلطَ اشتراكُ المصطلحين في دالّ واحد، فالذّلاقة ههنا السّهولة، وفي الحروف الذلقية تعني خروجها من ذلق اللّسان. وأمّا من ذهب إلى علّة التّسمية في كونها تخرج من ذلق اللّسان؛ فإنّنا نعتذر لهم في أنّ مصطلح اللّسان ههنا يعني آلة النّطق لا العضو المعروف، وهذا مذهبهم في الاصطلاح كما تبيّن عند الحديث عن تعليل صفة القلقلة أو مفهوم الإدغام كما سيأتي، ولذلك نجد الأخفش يقول: سمّيت الحروف مُذلقة؛ لأنّ عملها في طرف اللسان، وطرف كلّ شيء ذلقه، وهي أخفّ الحروف وأحسنها امتزاجا بغيرها[1]؛ عير أنّ هذا التوجيه – على سلامته – مرجوح بمعنى المصمتة التي تعني الصّعوبة، ولذلك استحال بناء الكلم الرّباعي والخماسيّ بها، يقول مكي في علّة تسمية المصمتة وهو ينقل قول الأخفش:« إنها حروف أُصمِتت؛ أي مُنعت أن تختصّ ببناء كلمة في لغة العرب إذا كثُرت؛ لاعتياصها على اللّسان، ... وذلك لاعتياصها وصعوبتها على اللّسان»[2]، فلو كان معنى الذلاقة هو طرف اللسان؛ لانتفى التضاد بين الصّفتين، وهو الذي جعل الأمر يستشكل على بعض المجوّدين؛ وقد تكلّف صاحب الدّقائق المحكمة في التوجيه فقال:« سمّيت حروفه مذلقة؛ لخروج بعضها من ذلق اللّسان، وبعضها من ذلق الشّفة»[3]، بل وبقي الإشكال حتّى عند المحدثين[4]، وعليه يتبيّن لنا من خلال ما ذكرناه وبيّنّاه من تعليل مفهومُ الصّفتين ووجهُ

---

[1] ينظر: أبو بكر ابن دريد، جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، لبنان، ط1، 1987م، ج1، ص45. ومكي: الرعاية، ص136.

[2] مكي: الرعاية، ص135.

[3] زكريا الأنصاري: شرح المقدّمة، ص51.

[4] ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط5، 1975م، ص109،110. وغانم قدوري: الدراسات الصوتية، ص255.

التّقابل بينهما، وتتبيّن بذلك علّةُ امتناع بناء الكلم فيما كثرت حروفه (=فوق الثلاثة) من الحروف المصمتة.

إنّ هاتين العلّتين قد ذكرتا عند علماء التّجويد تبعا لما ذكره مكي في الرعاية متابعا الخليل في ذكره لصفات الحروف وألقابها؛ لكن تبقى هاتان الصّفتان صرفيّتين وإن كان مبدأ الأمر فيهما صوتيا كما ذكرنا بادئ الأمر.

ثانيا: تعليل الصّفات المحسّنة:

الصّفات المحسّنة هي تلك الصّفات التي لا تتكوّن ذات الحرف بها، بخلاف المميّزة التي يتميز الحرف بها عن غيره، ومن مجموع الصفات المحسّنة – والتي بعضها تزييني – مما سيكون محل الدراسة[1]: الاستعلاء، والاستفال، والصفير، والقلقلة، والانحراف، والتكرير، والتفشي، واللين، والغنّة. وقد أعرضنا عن ذكر صفات أخرى هنا نحو: المهتوت، والجرسي، والخفي، والنافث، والمُشرب؛ لأنّ بعضها سبق ذكره وتعليله، وبعضها الآخر من قبيل التّرادف في الاصطلاح فهو مندرج بالضّرورة في تطرّقنا للتعليلات الصوتية للصّفات المحسّنة ضمن هذا المبحث.

1. التعليل الصوتي لصفتي الاستعلاء والاستفال:

يعرّف الدّاني صفة الاستعلاء فيقول:« والمستعلية سبعة أحرف، يجمعها قولك: **ضغط خص قظ**، الخاء والغين والقاف والصّاد والضّاد والطّاء والظّاء، سمّيت مستعلية؛ لأنّ اللسان يعلو بها إلى جهة الحنك، ولذلك تَمنع الإمالة، إلاّ أنّها على ضربين: منها ما يعلو اللسان به وينطبق

[1] أغفل المحدثون ذكر الاستطالة لتعذر انتشار وجود صوت الضاد الفصيحة ولذا اكتفينا بذكرها في الدراسة النظرية.

وهي حروف الإطباق الأربعة، ومنها ما يعلو ولا ينطبق وهي ثلاثة: الغين والخاء والقاف. والمستفلة ما عدا هذه المستعلية، سمّيت مستفلة؛ لأنّ اللسان لا يعلو بها إلى جهة الحنك»[1].

وقد ذكر سيبويهِ قبل علماء التجويد حروف الاستعلاء في "باب ما يمتنع من الإمالة" بقوله:« فالحروف التي تمنعها الإمالة هذه السّبعة: الصّاد، والضّاد، والطّاء، والظّاء والغين، والقاف، والخاء ... وإنّما منعت هذه الحروفُ الإمالةَ؛ لأنّها حروفٌ مستعليةٌ إلى الحنك الأعلى»[2].

ونجد أغلب علماء التجويد بعده قد جروا مجراه في إبراز العلّة الصوتية للاستعلاء، ونصوصُهم في التعريف بهاتين الصفتين وإبرازُهم لعلّتهما الصوتية تكاد تكون واحدةً في معظم مصنّفاتهم[3]، فهم يعلّلون لفظ الاستعلاء باستعلاء وتصعّد اللسان إلى الحنك الأعلى مع الحروف السّبعة: الصّاد، والضّاد، والطّاء، والظّاء، والقاف، والخاء، والغين.

لكنّ منهم من زاد في توضيحها وأبان العلّة إبانةً، فليس المقصود باستعلاء اللسان هو كلّه أو وسطه كما يُظنّ أو توحي إليه عبارة سيبويه ومن تابعه، وإنّما المقصود أقصاه، وقد أمعن النظر في هذا المرعشيّ وفصّل في العلّة وبيّن الفرق بين المستعلية وبين غيرها ممّن تخرج بارتفاع اللسان كحروف وسط اللسان فقال:« والذي ظهر للفقير بعد التأمّل الكثير في كلام الجاربرديّ أنّ المعتبر في الاستعلاء في اصطلاحهم استعلاءُ أقصى اللّسان سواء استعلى معه بقيّة اللّسان أو لا، وحروف وسط اللسان وهي الجيم والشين والياء لا يستعلي بها إلاّ وسط اللسان، والكاف لا يستعلى

---

[1] الداني: التحديد، ص107.

[2] سيبويه: الكتاب، 128/4.

[3] ينظر: مكي: الرعاية، ص123. القرطبي: الموضح، ص90. العطار: التمهيد، ص281. ابن الجزري: التمهيد، ص100.

بها إلاّ ما بين أقصى اللّسان ووسطه فلَم تعُد هذه الأربعة من المستعلية وإن وُجد استعلاء اللسان؛ لأنّ استعلاءه في هذه الأربعة ليس مثل استعلائه بالحرف المستعلي»[1].

ومنتهى الاستعلاء هو الإطباق الذي سبق ذكره، وعليه فأشدّ الحروف استعلاءً هي حروف الإطباق الأربعة، فكلّ مطبق مستعلٍ والعكسُ غير صحيح، يقول الفضالي:« ... فكلّ مطبق مستعل، وليس كلّ مستعل مطبقا؛ لأنّ الإطباق يستلزم الاستعلاء، والاستعلاء لا يستلزم الإطباق»[2]، وقد اصطلح المحدثون على الأصوات الثلاثة: القاف، والخاء، والغين بالطبقيّة نسبة إلى الطَّبق؛ وهو الحنك الليّن الذي إليه يتصعّد اللسان[3].

والاستفال نظير الاستعلاء، فلا يعلو في المستفلة اللسانُ اتّجاه الحنك بل يتسفّل[4]، ويترتّب عن الاستعلاء تغيّر في حجرة الرنين لتراجع مؤخّرة اللسان ما يجعل الصّوت في صورته السّمعية يتباين.

صفة التفخيم:

ينجم عن الاستعلاء صفة "التفخيم"[5] التي هي الأثر السّمعي المتولّد من صفة الاستعلاء النّطقيّة، ويعرّفه علماء التجويد في الاصطلاح بكونه:« سِمَن يدخل على جسم الحرف فيمتلئ الفم بصداه»[6]، فالتفخيم ملازم للحروف المستعلية بدرجات على حسب آلية إنتاج الصوت المستعلي، كون التّفخيم نتاج تشكّل حجرة رنين ناتجة عن ارتفاع مؤخّر اللسان وحدوث تضييق في المجرى من خلال تحرّك متشعّب للأعضاء الداخلة في إنتاج الصوت؛ أي أنّه عندما "يتمّ حصر الهواء

---

[1] المرعشي: جهد المقل، ص151،152.
[2] الفضالي: الجواهر المضية، ص125.
[3] ينظر: تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص154.
[4] ينظر: مكي: الرعاية، ص124. الداني: التحديد، ص107.
[5] ينظر: عبد العزيز الصايغ: المصطلح الصوتي، ص148.
[6] المرعشي: جهد المقل، ص153.

على هذا النحو؛ فإنّه يتم تشكيل حجرة رنين معيّنة، ينتج عنها أثر سمعيّ، مقابل للأثر السّمعي الذي ينجم عن الصّوت المرقّق"[1]، ولذلك عدّ المجوّدون التّفخيم قرين الاستعلاء والإطباق وقالوا إنّ التّفخيم والإطباق والاستعلاء من واد واحد[2]، والمقصود بـ"واد واحد" هو أنّهم ظواهر صوتية مقترنة ومتلازمة؛ وبالتالي لا يلزم من ذلك كلّه اتحاد المفهوم فيما بينهم؛ لذلك نجد أصواتا مفخّمة ولكنها ليست مطبقة كاللام المغلّظة؛ ولهذا عبّر القرطبي عن التفخيم والاستعلاء حين الكلام عن الرّاء واللام المفخّمتين بأنّ التفخيم والتّرقيق نظائر وهذا نصّ القول:« فصار التفخيم في كونه انحصار الصّوت بين اللّسان والحنك نظيرَ الاستعلاء والإطباق»[3] وهو قول يعكس فهم صفة التفخيم عند كثير من المجوّدين كونه حقيقة صوتية مختلفة عن حقيقة الاستعلاء والإطباق من حيث إنّ الأُولى ظاهرة صوتية سمعيّة والثانية ظاهرة صوتية نطقيّة، وقد وقع الخلاف عند علماء التجويد في الأصوات المفخّمة أهي كل حروف الاستعلاء أم المطبقة فقط؟ وهو خلاف مشهور بينهم؛ ومذهب الجمهور أنّ كلّ حروف الاستعلاء مفخّمة، ومنهم من يرى التفخيم مخصوصا بالأصوات المطبقة دون غيرها، ومن هؤلاء مكي والحسن بن قاسم[4].

وأمّا المحدثون فمنهم من قصُر فهمه عن إدراك حقيقة التباين فيما بين التفخيم والإطباق، فنجد من أولئكم من يجعل مصطلح التفخيم مرادفا للإطباق؛ ككانتينو الذي يقول:« ولا يمكن التفريق بين التفخيم وبين الإطباق والاستعلاء»[5]، وقد اعترض سمير شريف إستيتية على هذا الخلط عند بعض بعض المحدثين بقوله:« وقد يكون من الظن الشائع بين دارسي علم الأصوات أنّ التفخيم والإطباق

---

[1] سمير شريف إستيتية: الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص149.

[2] ينظر: القرطبي: الموضح، ص179.

[3] القرطبي: الموضح، ص111.

[4] ينظر: الحسن بن قاسم: المفيد في شرح عمدة المجيد، ص88. وقد ذكر مكي أنّ المفخّمة هي المطبقة؛ غير أنّه أنّه في حديثه عن المستعلية غير المطبقة أشار إلى تفخيمها مع الألف، فقال في الغين – مثلا – :« فيجب على القارئ أن يلفظ بالغين مفخّمة إذا وقع بعدها ألف نحو:"غَافِرِ الذَّنبِ"...». مكي: الرعاية، ص169.

[5] كانتينو: دروس في علم أصوات العربية، ص37.

مصطلحان يدلان على مضمون واحد. وهو ظنّ لا يُثمر شيوعه في إثبات صحّته»[1]، وهذا الذي جعل غانم قدوري الحمد يطلق حكمه على بعض دراسات المحدثين بقوله:« ... بل إنّ بعضهم قَصُر عن بلوغ ما وصل إليه علماء التجويد في وصف تلك الصفات»[2]، ومن هؤلاء المحدثين– كما رأينا – كانتينو الذي تحدّث عن التّفخيم دون مزيد بيان عمّا أقرّه المتقدّمون فقال:« ومن الرّاجح فيما يبدو أنّ لفظ "التفخيم" يطلق على بعض الحروف التي لها وقع خاص على السّمع؛ أي وقع "فخم" أو "غليظ" أو "سمين" على الأذن»[3].

ومن المحدثين من يعتبر التفخيم في الأصوات المستعلية أثرا صوتيا؛ فنجدهم يرونه ناتجا عن أمرين اثنين رئيسين[4]:

- ارتفاع مؤخّر اللسان إلى الأعلى قليلا.
- تحرّكه إلى الخلف قليلا.

هذا وإنّنا حين النّظر والاطلاع فيما بين أيدينا من كتب المحدثين وأعمالهم نجد لتمام حسان توصيفا قيّما لظاهرة التفخيم حيث يقول:« فالتفخيم إذا ظاهرة أصواتية ناتجة عن حركات عضوية تغيّر من شكل حجرات الرّنين بالقدر الذي يعطي الصّوت هذه القيمة الصّوتية المفخّمة»[5].

لقد أمعن المُحدثون النّظر في ظاهرة التفخيم وأسباب نشوئها بعدما توفّرت الأجهزة، فنجد دراسات كثيرة تبحث في ذلك؛ كدراسة علي لطيف ودانيلوف Daniloff، ودراسات يوسف الهليس وغيرهما[6]،

---

[1] سمير شريف إستيتية: الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص143.

[2] غانم قدوري: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص251.

[3] كانتينو: دروس في علم أصوات العربية، ص37.

[4] ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص125. محمد الخولي: الأصوات اللغوية، ص214. سعد مصلوح: دراسة السمع والكلام، ص206.

[5] تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص90.

وغيرهما[1]، وقد خلصت أغلب ما اطلعنا عليه من أعمال تطبيقية حول أعضاء النطق عند حدوث التفخيم أنّه صفة ناتجة عن عوامل متداخلة أهمّها:

- تحرّك جذر اللسان باتجاه الخلف نحو الجدار الحلقي.
- حدوث تضييق نتيجة رجوع جذر اللسان.
- التغيرات الحاصلة لهيئة اللسان.

إنّ التضييق الحلقي الحاصل نتيجة تأخر جذر اللسان عند النطق بالأصوات المستعلية هو العامل الرئيس في إنشاء حجرة الرنين التي تكون فموية وهذا الذي يفسّر لنا دقّة الوصف السابق للتفخيم عند المجوّدين بقولهم:" يمتلأ الفم بصداه"، وعليه وانطلاقا مما سبق مع ما ذكرناه من آليات إنتاج الأصوات المستعلية فإنّ هناك مجموعتان صوتيتان فرعيتان للأصوات المستعلية؛ بحيث تضم المجموعة الأولى حروف الإطباق الأربعة التي تشكّل حجرة رنين فمويّة خلفيّة، وتضم الثانية الحروف الثلاثة المستعلية الباقية التي تشكّل حجرة رنين فمويّة أماميّة؛ فأمّا "حجرة الرّنين الخلفية؛ فهي التي تكون حجرة رنين لأيّ صوت يتمّ إنتاجه في الجزء الأمامي من الحجرة الفمويّة... وأمّا حجرة الرنين الأماميّة؛ فهي التي تكون حجرة رنين لأيّ صوت يتمّ إنتاجه في الجزء الخلفي من القناة الصّوتيّة"[2].

---

[1] ينظر:

Ali L, and Daniloff R G. A Contrastive Cinefluorographic Investigation Of The Articulation Of Emphatic - Non Emphatic Cognate Consonants, Studia Linguistica, Volume 26, Issue 2, December 1972.
El- Halees, Y. The role of F1 in the Place -of – articulation in Arabic, Journal of phonetics, vol. 13, 1985.
Al-Halees, Y. A xeroradiographic, ultrasonic, laryngoscopic, and acoustic study of pharyngeals and emphatics in Arabic. In: Proceedings 15th ICPhS, Barcelona, 2005.

[2] سمير شريف إستيتية: الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص312.

هذا وإنّ علماء التجويد قد انقسموا إلى مذهبين في دراستهم لدرجات تفخيم الأصوات المستعلية، فالمذهب الأوّل وهو مذهب مكيّ والمرعشي الذي يعقد المقارنة بين الأصوات المستعلية من حيث التفخيم ودرجاته؛ يقول المرعشيّ:« وحروف الاستعلاء كلّها مفخّمة، ولا يجوز تفخيم شيء من حروف الاستفالة إلاّ الرّاء واللام في بعض أحوالهما ... وإلا الألف المدّيّة فإنّها تابعة لِما قبلها، ... ثمّ اعلم أنّ التفخيم لازمٌ للاستعلاء، فما كان استعلاؤه أبلغ كان تفخيمه أبلغ، فحروف الإطباق أبلغ في التفخيم من باقي حروف الاستعلاء ... وبالجملة: إنّ قدر التفخيم على قدر الاستعلاء والإطباق، فالطّاء المهملة أفخم الحروف، ولمّا كان القاف أبلغ في الاستعلاء من الغين والخاء المعجمتين كما عرفت كان أفخم منهما»[1]، والمذهب الثاني وهو مذهب ابن الطحان وتبعه ابن الجزري وشرّاح الجزرية، وعلى هذا المذهب فإنّ المقارنة تُعقد بين درجات التفخيم للصوت المفخّم الواحد عند مجاورته للصوائت، يقول ابن الطّحّان:« ففخّمها أيّها القارئ كيف صدفت، حُرّكت أو سُكّنت، ولا تطلب في المفتوح منها تفخيم المضموم، ولا في المكسور. فخّم كلّ حرف على وضع حركته»[2]، وتابع مذهبَه ابن الجزريّ مع شيء من التفصيل، فنقل عن ابن الطحان ما نصّه:« قال ابن الطّحّان الأندلسي في تجويده[3]: المفخّمات على ثلاثة أضرب: ضرب يتمكّن التفخيم فيه؛ وذلك إذا كان أحد حروف الاستعلاء مفتوحا. وضرب يكون دون ذلك؛ وهو أن يقع حرف منها مضموما. وضر دون ذلك؛ وهو أن يكون حرف منها مكسورا»[4]، ثمّ نجد ابن الجزريّ يذكر بعد هذا النقل مذهبَه فيقول:« غير أنّي أختار أن تكون على خمسة أضرب: ضرب يتمكّن التفخيم فيه؛ وهو أن يكون بعد حرف الاستعلاء ألف. وضرب دون ذلك؛ وهو أن يكون مفتوحا. ودونه؛ وهو أن يكون

---

[1] المرعشي: جهد المقل، ص154،155.

[2] ابن الطحان: الإنباء في تجويد القرءان، ص66.

[3] لم أقف على أصل هذا القول فيما بين يديّ من مصنّفات.

[4] ابن الجزري: التمهيد، ص127.

مضموما. ودونه؛ وهو أن يكون ساكنا. ودونه؛ وهو أن يكون مكسورا»[1]، وخلاصة الأمر أنّ المجوّدين من حيث درجات التفخيم للأصوات المستعلية على مذهبين:

- مذهب المرعشيّ، وهو مذهب يقارن المفخمات انطلاقا من درجات الاستعلاء دون النظر في بقية الجوانب المؤدّية للتفخيم؛ كدرجات تراجع أقصى اللسان.
- ومذهب ابن الطحان وابن الجزريّ، وهو مذهب ينظر إلى المفخّم في ذاته مع مجاورته للصائت ويعقد المقارنة فيه.

وأحسب – والله أعلم – أنّ مقارنة الأصوات المستعلية فيما بينها من حيث درجات التفخيم فيه مسامحة كبيرة؛ ذلك أنّ آليّة إنتاجها متباينة وبالتالي تباين حجرات الرّنين وتباين في الوضوح السمعي وفي طبيعة التفخيم، فلا يمكن عقد مقارنة بين تفخيم صوت أمامي وآخر خلفيّ مع ما بينهما من اختلاف في هيئة أعضاء النّطق؛ لأنّ التفخيم ههنا متباين، وعلى ذلك فنحسب أنّ مذهب ابن الطحان وابن الجزريّ أكثر تأصيلا ودقّة علميّة، ذلك أنّه يبرز مدى تغيّر الصوت الواحد في درجات تفخيمه ضمن السلسلة الصوتية حين مجاورته للصوائت وبالتالي يكون عقد المقارنة انطلاقا من الصّوت اللغوي الواحد الثابت لا من خلال أصوات لغوية متباينة الصفات والهيئات النطقية، وإن كان المتمعّن في كلام علماء التجويد يدرك مدى الفطنة والآراء الصوتية التي كانوا عليها من حيث البحثُ في حقيقة التفخيم ودرجاته على الرغم من أنّ تصنيفاتهم لدرجاته لا تغيّر من الواقع الصوتي له ولا من حقيقته؛ إلا أنها تعكس مدى مقدرتهم العلمية على التحليل الصوتي مع بساطة ما بين أيديهم من آليات كانت تقوم أساسا على "التذوّق". وقد قمنا في بحثنا هذا بتحليل للأصوات المستعلية من خلال مدوّنة صوتية للشيخ محمد يحيى شريف– حفظه الله – وذلك باستخراج قيم البانية الثانية F2 للأصوات المستعلية السّبعة، ونشير ههنا إلى أنّ المدوّنة

[1] ابن الجزري: التمهيد، ص128.

الصوتية عامّة في هذا البحث قد تحرّينا فيها قدر المستطاع توفير الشروط العلمية للتسجيل وبالتالي فإنّ نتائجها العلمية لا يمكن الجزم بها جزما قاطعا لعدّة أساب علمية أبرزها أمران: الأوّل: هو أنّه لتحقيق الشروط العلمية للتسجيل الصوتي كاملةً وللوصول إلى نتائج يقينيّة لا بدّ أن يكون التسجيل الصوتي ضمن غرفة صوتية عازلة مخصصة لهذا الشأن وهذا غير متوفّر في بلادنا على حسب ما بحثت وتحرّيت. والثاني: لا بدّ من توسيع المدوّنة الصوتية لتشمل أكبر قدر ممكن من المشايخ المهرة وهذا يحتاج لجهود هيئات ومنظمات والباحث في بحثه هذا قاصر على بلوغ المراد فيه يقينا؛ ولهذا سنقوم بتحليل الأصوات المفخّمة السبعة ومقارنة درجات تفخيمها على المذهب الأوّل استئناسا لا غير. وإليك الجدول التالي الذي يحوي نتائج البواني الصوتية للتسجيل الصوتي الخاص بالشيخ محمّد يحيى شريف:

جدول رقم (07): جدول لقيم البواني الصوتية الأوائل والثواني للأصوات المستعلية بصوت الشيخ محمد شريف

الصامت + الصائت القصير	قيمة البانية الأولى (F1)	قيمة البانية الثانية (F2)
/ط/ + / َ/	582.14830 هرتز (Hz)	1201.91267 هرتز (Hz)
/ص/ + / َ/	1201.91267 هرتز (Hz)	1449.95674 هرتز (Hz)
/ض/ + / َ/	505.67686 هرتز (Hz)	1414.62875 هرتز (Hz)
/ظ/ + / َ/	602.65136 هرتز (Hz)	1505.37340 هرتز (Hz)
/ق/ + / َ/	613.04015 هرتز (Hz)	1698.75314 هرتز (Hz)
/غ/ + / َ/	549.64670 هرتز (Hz)	1073.60060 هرتز (Hz)
/خ/ + / َ/	653.43269 هرتز (Hz)	1283.24647 هرتز (Hz)

من خلال النتائج المسجَّلة يظهر لنا أنّ الطّاء أفخم الأصوات المطبقة، وأنّ الظّاء أقلها قيمة تفخيمية، وأنّ الضّاد والصاد متوسطتان في درجة التفخيم وذلك انطلاقا من قيم البانية الثانية F2

التي كلّما قلّت؛ كان الصّوت أفخم، وهذا الذي عليه علماء التجويد من أصحاب مذهب المقابلة بين الأصوات في درجات التفخيم، يقول مكي في الرعاية:« فالطّاء أقواها في الإطباق وأمكنُها؛ لجهرها وشدّتها، والظّاء أضعفها في الإطباق لرخاوتها وانحرافها إلى طرف اللّسان مع أصول الثّنايا العليا، والصاد والضّاد متوسّطان في الإطباق»[1]، والإطباق والتفخيم واحد عند مكي، ويقول المرعشي:« ... ولمّا كان الطّاء المهملة أقوى في الإطباق من أخواتها؛ كان تفخيمها أزيد من تفخيم أخواتها كما في "الرّعاية" و"التمهيد". أقول: ولمّا كان الصّاد والضّاد متوسطتين في الإطباق كما عرفتَ؛ كانتا متوسطتين في التفخيم أيضا، ولمّا كانت الظّاء المعجمة أضعف حروف الإطباق في الإطباق؛ كان تفخيمها أقلّ من تفخيم أخواتهما»[2].

أمّا الأصوات المستعلية غير المطبقة؛ فإنّه من خلال النتائج يظهر لنا أنّ صوت القاف أقلّ من المطبقة قيمة تفخيميّة وهو الذي يوافق نصوص علماء التجويد؛ لكنّنا نجد صوتي الغين والخاء أكثر قيمة تفخيمية من المطبقة عموما، وهذا مخالف لما عليه نصوص من نقلنا عنهم، ولا يمكننا فصل القول في مثل هذا ولا تفسيره ما لم تتح بين أيدينا مدوّنة صوتية واسعة وشروط تسجيل علميّة دقيقة، غير أنّ ما يسعنا قوله هو أنّ صوتي الغين والخاء صوتان خلفيان ذوا تجويف فموي واسع كما ذكرنا حين الحديث عن مخرجهما، وبالتالي فإنّ لهما قيمة تفخيمية كبيرة، وقد أشرنا سابقا إلى أنّ هذا التباين والاختلاف في القيم التفخيمية لا يعني الاختلاف والتباين في حقيقة التفخيم ومفهومه.

وقد عقدنا دراسة حول مجاورة الأصوات المستعلية للصوائت وسنأتي على ذكرها – إن شاء الله تعالى – في موضعها في المبحث الثالث.

---

[1] مكي: الرعاية، ص122.

[2] المرعشي: جهد المقل، ص154.

2. التّعليل الصّوتي لصفة القلقلة:

وتسمى اللّقلقة أيضا[1]، يقول مكّي في تعريفها:« وإنّما سُمّيت بذلك؛ لظهور صوت يشبه النّبرة عند الوقف عليهنّ وإرادة إتمام النطق بهنّ، فذلك الصّوت في الوقف عليهنّ أبين منه في الوصل بهنّ»[2].

ويقول الدّاني:« ومن الحروف حروف مُشرَبة ضُغطت من مواضعها، فإذا وقف عليها؛ خرج معها من الفم صويت ونبا اللسان عن مواضعه، وهي خمسة أحرف يجمعها قولك: جد بطق؛ القاف، والجيم، والطّاء، والدّال، والباء، وتسمّى هذه الحروف حروفَ القلقلة؛ لأنّه إذا وُقف عليها؛ لم يُستطع أن يوقف دون الصُّوَيت»[3].

وتابع الداني في هذا سيبويهِ الذي قال في الكتاب:« واعلم أنّ مِن الحروف حروفاً مشربة ضغطت من مواضعها، فإذا وقفتَ خرج معها من الفم صُويتٌ ونبا اللسان عن موضعه؛ وهي حروف القلقلة»[4].

من التعريفات يظهر لنا أنّ حروف القلقلة الخمسة كلّها شديدة مجهورة، فقد انحبس الصّوت فيها نتيجة قوّة الاعتراض لأعضاء النطق ومنع النفّس أن يجري معها ما يجعل حالة القلقلة اضطرارية لا اختياريّة، خصوصا وأنّها في حال سكون الحرف؛ وهو المعبّر عنه عند علماء التجويد بالوقف، يقول المرعشيّ مبرزا علّتها الصوتية:« ويُشترط عند الجمهور في إطلاق اسم القلقلة على ذلك الصّوت الزائد كونه جهريا بسبب أنّه حصل بفكٍّ للمخرج دفعة بعد لصقه لصقا محكما، ولذا خصّوا القلقلة بحروف اجتمعت فيها الشدّة والجهر، فالشدّة تحصر صوت الحرف لشدّة

---

[1] ينظر: ابن الجزري: النشر، 203/1.

[2] مكي: الرعاية، ص124.

[3] الداني: التحديد، ص109.

[4] سيبويه: الكتاب، 174/4.

ضغطه في المخرج، والجهر يمنع جري النفَس عند انفتاح المخرج فيلتصق المخرج التصاقا محكما فيقوى الصّوت الحادث عند انفتاح المخرج دفعة»[1]. وبهذه العلّة أُخرجت الكاف والتاء من الحروف المقلقلة مع أنّ فيهما صوتا زائدا بعد انفراج العضوين لشدّتهما، ولكونهما مهموسين يجري النَّفَس فيهما ممّا يجعلهما حال السّكون أضعف فيسمح همسهما (=جري النفَس) إلى إضعاف الانفجار بعد النطق بانتشار النفَس والذي يقول عنه المرعشيّ بأنّه صوت همس ضعيف[2]، وهذا الهمس هو الذي يُبقي للحرف ذاتَه حال السّكون، وأمّا الشديدة المجهورة فإنّ ذاتَها تنعدم حال السّكون إن لم تُقلقل، يقول ابن الطّحّان:« ولا يستطاع أن يوقف دونها [أي دون القلقلة] مع طلب إظهار ذاته»[3].

ويبيّن المحدثون حقيقة الصّويت، فيقول الحاج صالح:« ثمّ ليس هذا الصّويت أو ذاك حرفا جديدا متحرّكا؛ بل هو صوت أو نفخ وجيز ناتج عن إطلاق الهواء بعد الوقف (أي عند انتهاء النّطق بالحرف السّاكن واسترخاء العضو الناطق) وهو عبارة عن نَبوة للعضو والهواء أو نبرة بعد انتهاء الضّغط والحصر»[4]. ونجد من علماء التجويد من تطرّق إلى ماهية الصّويت الذي يلحق حروف القلقلة، والذي اعتبروه صوتا مخالطا للحركة وأشبه بها، بناء على المعنى اللغوي للقلقلة والذي يفيد التحريك، يقول ابن أبي مريم:« فإنّ لها أصواتا كالحركات تتقلقل عند خروجها؛ أي تضطرب، ولهذا سمّيت حروفَ القلقلة»[5]. ويقول الفضاليّ:« وإنّما سمّيت بذلك؛ لأنّ صوتها لا يكاد يتبيّن به سكونها ما لم يخرج إلى شبه التحرّك؛ لشدّة أمرها، من قولهم: قلقله؛ إذا حرّكه»[6]. ويقول في موضع آخر:« ومن علّل بأنّها حين سكونها تتقلقل عند خروجها حتّى يُسمع لها نبرة

---

[1] المرعشي: جهد المقل، ص148.

[2] ينظر: المرعشي: جهد المقل، ص149.

[3] ابن الطحان: مخارج الحروف وصفاتها، ص96.

[4] الحاج صالح: مسائل في مصطلحات التجويد والإجابة عنها ،ص16.

[5] ابن أبي مريم: الموضح في وجوه القراءات وعللها، ص122.

[6] الفضالي: الجواهر المضية، ص134.

قويّة؛ مرادُه مشابهتها للتقلقل [أي: للتحرك] لا تحرّكُها حقيقةً»[1]. ويقول المرعشيّ:« ثمّ اعلم أنّ إظهار القلقلة في الحرف الساكن يشبه تحريكه كما ذكر»[2].

ولم يزد المحدثون عمّا جاء به علماء التجويد من علل صوتية للقلقلة[3]، أو من تفسير لماهية القلقلة من حيث كونها صويتا يشبه الحركة كما رأينا، يقول السّعران:« من هنا نرى أنّ الصوت الإضافي في حالة حروف القلقلة يشبّه بالحركة؛ أي: بالصّائت القصير»[4]. ويقول كمال بشر:« وسمّيت هذه الأصوات بأصوات القلقلة؛ لأنّه تجب قلقلتها؛ أي تحريكها تحريكا خفيفا»[5]. بل ومن المحدثين من جانب الصّواب ولم يدرك هذه الصفة أو فاته ذِكرها، وقد أغنانا غانم قدوري عن مزيد بيان في ذلك[6].

يبقى لنا أن نبيّن أمرين اثنين:

- إنّ معنى حديث سيبويه والداني عن نبوة اللسان عن موضعه هو باعتبار الغلبة في استعمال لفظ "اللّسان"؛ لكون اللسان آلة النطق[7]، ولذا لا يقال إنّ حروف القلقلة هي التي كان للسان فيها مدخل، وقد وهم بعض علماء التجويد أنّ الأمر على إطلاقه، حتّى قال في تعريفها:« وسمّيت قلقلة؛ لاضطراب اللسان بها إذا وقف عليها»[8]. وردّ على هذا الفضاليُّ بقوله:« وقد

---

[1] الفضالي: الجواهر المضية، ص134.

[2] المرعشي: جهد المقل، ص150. وينظر: الصفاقسي: تنبيه الغافلين، ص38.

[3] يجدر بنا التذكير بالاتفاق بين المتقدمين والمحدثين في علة اجتماع الشدة والجهر في القلقلة، وبالاختلاف الواقع بينهما في ذينك الصفتين. ينظر: السعران: علم اللغة، ص160. العطية: في البحث الصوتي عند العرب، ص59.

[4] السعران: علم اللغة، ص162.

[5] كمال بشر: علم الأصوات، ص378.

[6] ينظر: غانم قدوري: المدخل إلى علم أصوات اللغة العربية، ص122،121.

[7] وهو المنهج نفسه الذي يسير عليه المتقدّمون من علماء التجويد جريا على منهج سيبويه في مفهوم اللسان، ولِيُراجع مبحث الإدغام في هذه الدراسة.

[8] ابن شجاع: المفيد في علم التجويد، ص63.

وهم بعضهم حيث علَّل بأنّها إذا وقف عليها يتقلقل اللسان بها عند خروجها؛ لأنّ الباء منها وهي شفويّة ولا مدخل للسان فيها»[1].

- إنّ اجتماع الشدّة والجهر في أصوات القلقلة موجب لدخول الهمزة ضمن حيّزها؛ إلاّ أنّهم أخرجوها من الأصوات المقلقلة وإن اجتمعت فيها الصّفتان؛ لئلاّ يظهر ما يشبه التهوّع عند قلقلتها والوقف عليها[2]، وذكر ابن الجزري علّة أخرى مخالفةً فقال:« وإنّما لم يذكرها الجمهور؛ الجمهور؛ لِمَا يدخلها من التخفيف حالة السّكون ففارقت أخواتها، ولِما يعتريها من الإعلال»[3]. الإعلال»[3]. قلت: وهذا تعليل من الشّيخ – جزاه الله عن القرآن خيرا – لا يخفى بعده لعدم اطّراده، فلو كان كذلك للزم أن لا تقع الهمزة ساكنة أصلا ولَما قُرئ بهذا الوجه.

3. التعليل الصوتي لصفة الصفير:

حروف الصّفير ثلاثة: الصّاد، والسّين، والزّاي. قال مكي في "الرّعاية" متحدّثا في أحد الموضعين عن علّة الصفير:« وإنّما سمّيت بحروف الصفير؛ لصوتٍ يخرج معها عند النّطق بها يشبه الصفير»[4]. وقال الدّاني:« سمّيت بذلك؛ لأنّك تسمع فيها شبيها بالصّفير عند إخراجها من مواضعها»[5]. وتابعهما في هذا كثير من علماء التجويد[6]، والمتمعّن في حدّ الصّفير يجده يُبرز علّة علّة التسمية لا علّة الصّفة.

---

[1] الفضالي: الجواهر المضية، ص134.

[2] المرعشي: جهد المقل، ص150.

[3] ابن الجزري: النشر، 203/1.

[4] مكي: الرعاية، ص124.

[5] الداني: التحديد، ص107.

[6] ينظر: ابن الجزري: التمهيد، ص101. القرطبي: الموضح، ص97. القاري: المنح الفكرية، ص106. القسطلاني: لطائف الإشارات، ص199.

وهناك من التعريفات التي وضّحت علّة الصفير الموجبة له من حيث كونُه صوتا ناتجا عن قوّة ضغط دفع النفَس وضيق مجراه، وذكر ذلك مكّي فقال:« وحقيقة الصّفير: أنّه اللفظ الذي يخرج بقوة مع الرّيح من طرف اللسان ممّا بين الثنايا، تسمع له حسّا ظاهرا في السّمع»[1]. وكذلك ابن الطّحّان إذ قال:« والصّفير: حدّة الصّوت، كالصّوت الخارج عن ضغط ثقب»[2].

وأمّا المحدثون فهم على مذهب علماء التّجويد وتعليلاتهم من غير خلاف يذكر، ولم يزيدوا عن ذلك شيئا؛ لوضوح صفة الصّفير ودقّة ما علّله المتقدّمون، يقول إبراهيم أنيس:« ... وذلك لأنّ مجرى هذه الأصوات يضيق جدّا عند مخرجها فتُحدث عند النطق بها صفيرا عاليا لا يشركها في نسبة علوّ هذا الصفير غيرها من الأصوات»[3]. ولأحمد مختار عمر عبارة في هذا واضحة جدّا يقول فيها:« وسمّيت صفيريّة؛ لقوّة الاحتكاك معها. والسّبب في قوّة الاحتكاك هو أنّ نَفْس المقدار من الهواء (مع الثاء) يجب أن يمرّ (مع السّين) خلال منفذ أضيق»[4].

4. التعليل الصوتي لصفة الانحراف:

إنّه من نافلة القول أن نقول باختلاف علماء التجويد في من يتصف بالانحراف، ومردّه في ذلك اختلافهم في مفهومه وعلّته الصوتية.

فذهب مكي بن أبي طالب القيسي ومن تابعه كابن الجزري، والجعبري، وابن الطّحان، وأبو الفتح السّنهوري، وابن شجاع التّوني إلى أنّ المتّصف بالانحراف حرفان: اللام، والراء[5].

---

[1] مكي: الرعاية، ص212.

[2] ابن الطحان: مخارج الحروف وصفاتها، ص94.

[3] إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص74.

[4] مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص118.

[5] ينظر: ابن الجزري: التمهيد، ص106. الجعبري: عقود الجمان، ص44. ابن الطحان: مخارج الحروف وصفاتها، ص95. السنهوري: الجامع المفيد، ص394. ابن شجاع التوني: المفيد في علم التجويد، ص65.

وذهب الدّاني ومن تابعه كالقرطبي، والهمذاني العطّار، وابن أبي مريم إلى أنّ المنحرف حرف واحد وهو اللام[1]. فأمّا مكي فيقول:« حرفا الانحراف: وهما: اللام، والراء. وإنما سمّيا بذلك؛ لأنهما انحرفا عن مخرجهما حتى اتصلا بمخرج غيرهما، وعن صفتهما إلى صفة غيرهما. أما اللام: فهو من الحروف الرّخوة، لكنه انحرف به اللسان مع الصوت إلى الشدة، فلم يعترض في منع خروج الصّوت اعتراض الشديدة، ولا خرج معه الصّوت كلّه خروجه مع الرخوة، فسمّي منحرفا؛ لانحرافه عن حكم الشديدة وعن حكم الرخوة فهو بين صفتين. وأما الراء: فهو حرف انحرف عن مخرج النون الذي هو أقرب المخارج إليه، إلى مخرج اللام وهو أبعد من مخرج النون من مخرجه، فسمّي منحرفا لذلك»[2].

وأمّا الداني فيقول:« والمنحرف صوت واحد، وهو اللام. وقال الكوفيّون: المنحرف المكرَّر هو الراء؛ لأنّه ينحرف عن مخرج النون إلى مخرج اللام»[3].

فأمّا مكيّ ومن نحا نحوه فعلى مذهب الكوفيين الذي نسب إليهم الداني هذا الرأي آنفا، وأما الدّاني ومن تابعه فعلى مذهب البصريّين[4]، وعِلّة مذهب مكي في كون الانحراف هو ميل مخرج كلا الصوتين اللام والراء، فانحراف اللام من الرخاوة إلى الشدة، وإن نحن أمعنّا النظر في تعريف مكي لوجدنا التعليل خاصّا بصفة البينيّة وقد اصطلح عليها بالانحراف لا غير، فهو قد قال:« ... فلم يُعترض في منع خروج الصوت اعتراض الشديدة، ولا خرج معه الصّوت كلّه خروجه مع الرخوة، فسمّي منحرفا؛ لانحرافه عن حكم الشديدة وعن حكم الرخوة فهو بين صفتين» وما هذا إلا

---

[1] ينظر: القرطبي: الموضح، ص92. العطار: التمهيد، ص282. ابن أبي مريم، الموضح في وجوه القراءات وعللها، ص123.

[2] مكي: الرعاية، ص132،131.

[3] الداني: التحديد، ص108.

[4] ينظر: ابن الجزري: النشر، 204/1. الفضالي: الجواهر المضية، ص139.

تعليل لصفة البينية! وبالتالي يكون مصطلح الانحراف عموما شاملا للمخرج والصفة، وهو المعبّر عنه بقوله:« وإنما سمّيا بذلك؛ لأنّهما انحرفا عن مخرجهما حتى اتصلا بمخرج غيرهما، وعن صفتهما إلى صفة غيرهما».

أمّا الدّاني فقد ذكر اللام مقيِّدا لها في التعريف بالمؤكّد "واحد" من غير تعليل للمصطلح، دلالة منه على صحيح مذهبه المختار من رأي سيبويه، بدليل تشفعيه برأي الكوفيين – والذي عليه مكي القيسي – وقد ذكر علّتهم، ونحن نراها أيضا إشارة لتوضيح الاختلاف في مفهوم مصطلح "الانحراف" بينهما وإلاّ لَما لزم أن يبيّن تعليل الكوفيّين له.

وجدير بالذِّكر ختاما أن نقول إنّ الداني ومَن تابعه قد ذهبوا مذهب سيبويه وابن جنّي في مفهوم الانحراف وهو رأي البصريين كما قلنا في غير موضع، يقول سيبويه:« ومنها المنحرف، وهو حرفٌ شديد جرى فيه الصّوت لانحراف اللسان مع الصّوت، ولم يعترض على الصّوت كاعتراض الحروف الشديدة، وهو اللام. وإن شئت مدَدت فيها الصّوت. وليس كالرّخوة؛ لأنّ طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه. وليس يخرج الصوت من موضع اللام ولكن من ناحيتي مستدقّ اللسان فويق ذلك»[1]. ويقول ابن جني:« ومن الحروف حرف منحرف، لأن اللسان ينحرف فيه مع الصّوت، وتتجافى ناحيتا مستدقّ اللسان عن اعتراضهما على الصوت، فيخرج الصوت من تينك النّاحيتين، وممّا فويقهما، وهو اللام»[2]. وهي عبارة القرطبي نفسُها في الموضح[3]، وعليه فمصطلح الانحراف ههنا خاصّ بمجرى الصّوت لا المخرج، حيث يتجافى جانبا اللسان عند وضع طرفه على اللِّثة مما يسمح للصوت أن ينحرف إلى الجانبين للاعتراض الحاصل له عند طرف اللسان.

---

[1] سيبويه: الكتاب، 435/4.

[2] ابن جني: سر صناعة الإعراب، 77/1.

[3] ينظر: القرطبي: الموضح، ص92.

ونجد القائلين بانحراف الرّاء قد استندوا على قول سيبويه بُعَيد ذكر انحراف اللام حين يقول:« ومنها المكرّر وهو حرفٌ شديد يجري فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام، فتجافى للصوت كالرخوة، ولو لم يكرر لم يجر الصوت فيه. وهو الراء»[1]. والحقّ أنّنا نرى هذا الرأي بعيد من وجوه:

- الأول: أن سيبويه – وعلى منهجه وعادته في ذكر الصفات – يذكر الصفة ثم يبينها ويبين حروفها، فقد سار منهجه على نحو:

[فأمّا المجهورة ... وأما المهموسة ... ومن الحروف الشديد ... ومنها الرخوة ... ومنها المنحرف (وشَرَح المفهوم وذكر حرف اللام فقط) ... ومنها حرف شديد يجري ... ومنها المكرر ... ومنها اللينة ... ومنها الهاوي ... ومنها المطبقة والمنفتحة... الخ]. فلو كانت الراء تتّصف بالانحراف المقصود في اللام لذكره معها كما ترى، وإنّما كلمة "الانحراف" المذكورة مع الراء كانت حال شرح مصطلح "التكرير" وهي ذات بعد لغويّ لا غير.

- الثاني: أنّ مصطلح "الانحراف" كما مرّ يعني انحراف الصّوت في أخذ مجرى آخر دون المرور عبر نقطة الاعتراض وهذا لا ينطبق مع آلية إنتاج صوت الراء التي يجري فيها الصّوت عبر نقطة الاعتراض عند كلّ تجافٍ.
- الثالث: لو كان المقصود بالانحراف هو ميل المخرج بالجملة لَلَزم منه أن تتّصف الضّاد به لانحرافها إلى مخرج اللام.
- الرابع: إنّ من شروط المصطلح الاطّراد في بابه ووضوح الدلالة وثباتها على جميع أفراد الباب، وهو ما نجده في باب الصّفات، فلا يعقل أن يتّصف حرفان بصفة لها مصطلح واحد متباين الدّلالة، فقد وصفت اللام والرّاء بالانحراف ولكلّ منهما مفهوم مختلف

[1] سيبويه: الكتاب، 435/4.

للانحراف ، ولننظر إلى ما علّل به ابن الطّحان ليتّضح ذلك، فقد قال:« والانحراف: خروج من صفة إلى صفة، فاللام لم تعترض في مَنع خروج الصّوت اعتراضَ الشّديد، ولا خَرج معه الصّوت خروجَه مع الرّخو. والرّاء انحرف عن مخرج النّون – الذي هو أقرب المخارج إليه – إلى مخرج اللام»[1].

وبهذا فنحن نرى أنّ التعليل الصّوتي لطائفة من علماء التجويد لانحراف اللام والراء معا بعيد ومجانب للصّواب، وبمذهب الدّاني يرى المحدثون الذين يصطلحون على اللام بالجانبيّ بدل المنحرف[2]، ولم تخرج تعليلاتهم عمّا أقرّه المتقدّمون، يقول تمّام حسّان عن ماهية الانحراف:« ومعنى الجانبية في نطق هذا الصّوت أنّ أحد جانبي اللسان أو كليهما يدع الفرصة للهواء الرئوي ليمرّ بينه وبين الأضراس في الوقت الذي يمتنع فيه مروره على وسط اللسان لحيلولة طرف اللسان المتّصل باللّثة دون ذلك»[3]. وعن كيفية إدراك الانحراف يعطون طرقا نراها عمليّة وقد غفل عنها الأوائل فيما اطّلعنا عليه، منها أن تسحب الهواء للداخل عند نطق اللام لتجد برودة في جانبي اللسان، أو تدفعه للأمام وانت تنطق اللام مهموسة لتجد الهواء مندفعا مِن الجانبين[4].

5. التعليل الصوتي لصفة التفشي:

التّفشي عند علماء التجويد هو كثرة انتشار خروج الريح بين اللسان والحنك وانبساطه في الخروج عند النطق بالشين، يقول مكي:« الحرف المتفشي: وهو الشين. سميت بذلك؛ لأنها تفشّت في مخرجها عند النطق بها حتى اتصلت بمخرج الظاء، وقد قيل إن في الثاء تفشيا. ومعنى

---

[1] ابن الطحان: مرشد القارئ، ص48،49.

[2] ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص199. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص64. كانتينو: دروس في علم أصوات العربية، ص38.

[3] تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص105.

[4] ينظر: سمير شريف إستيتة، الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص154.

التفشي: هو كثرة انتشار خروج الريح بين اللسان والحنك وانبساطه في الخروج عند النطق بها»[1]، وعن حروفه يقول الداني:« والمتفشّي حرف واحد وهو الشّين، تفشّت في الفم لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج الظاء»[2]، ويقول القرطبي:« وأما المتفشّية، وتسمى المخالِطة – لأنها تخالط ما يتصل بها في طرف اللسان – فالشين والضاد»[3]. ثم يقول بعدها بأسطر:« وفي الفاء أيضا تفشّ؛ لأن مخرجها يستطيل عائدا حتى تتصل بمخرج الثاء»، ونجد من يزيد عن ذلك في حروف التفشي، يقول الهذلي:« وحروف التفشي السين والشين والصاد وربما يرخى اللسان بالتاء فتفتشى»[4]، ونقل ابن الجزري مجموع اختلاف الآراء وتعددها في الحروف التي تتصف بالتفشي في نشره فقال:« وحروف التفشي هو الشين اتفاقا؛ لأنه تفشى من مخرجه حتى اتصل بمخرج الظاء، وأضاف بعضهم إليها الفاء والضاد، وبعض الراء والصاد والسين والياء والثاء والميم»[5]. وقد نقدها، فقال في التمهيد:« الحرف المتفشي، وهو الشين، سميت بذلك؛ لأنها تفشت في مخرجها عند النطق بها حتى اتصلت بمخرج الظاء، وقيل إن في الياء تفشياً.

فقلت: والواو كذلك. وقال قوم حروف التفشي ثمانية: الميم، والشين، والفاء، والراء، والثاء، والصاد، والسين، والضاد. تفشي الميم بالغنة، والشين والثاء بالانتشار، والفاء بالتأفف، والراء بالتكرير، والصاد والسين بالصفير، والضاد بالاستطالة. قلت: ومن جعل الميم حرف تفش بالغنة يلزمه النون؛ لأنه حرف أغن. ومن لقب الصاد والسين بالتفشي لصفيرهما يلزمه الزاي؛ لأن فيه ما فيها

---

[1] مكي: الرعاية، ص134،135.

[2] الداني: التحديد، ص107.

[3] القرطبي: الموضح، ص96.

[4] الهذلي: الكامل، 98/1.

[5] ابن الجزري: النشر، 205/1.

من الصفير. ومعنى التفشي هو كثرة خروج بين اللسان والحنك وانبساطه في الخروج عند النطق بها حتى يتصل الحرف بمخرج غيره»[1].

والملاحظ في تعريفاتهم أنّ الاتفاق واقع في الشّين في اتّصافها بالتفشي من حيث إجماعهم على أن التفشي يعني الانتشار، لكن الاختلاف الشديد في وصف غيرها، وهذا مرده إلى اختلافهم في تناول مفهوم الانتشار، فمن جعل مدلوله هو الامتداد وهو أحد معانيه اللغوية فإن الشين متفشية؛ لامتدادها إلى الظاء، وتدخل الضاد باعتبارها تستطيل إلى اللام، والراء باعتبارها تمتد إلى النون، ومن جعل مدلوله هو الانتشار بالجملة فقد أدخل ضمنه المهموسات ذات الانتشار الأكثر للهواء، ومنهم من نظر إلى الدلالتين معا فدخل في ذلك ممتدات الصوت كالميم مثلا. لكن الملاحظ أن هذه التعليلات الصوتية بعيدة كل البعد عن الواقع الصوتي؛ لأنه يلزم منها دخول كثير من الأصوات التي لم يصفها هؤلاء بالتفشي، وقد ذكر نحو ذلك ابن الجزري في التمهيد في النص السابق وهو ينقد تلكم الآراء، "والخلاصة أن صفة التفشي لم تستقر مصطلحا محددا إلا في وقت متأخر، فقد كانت تستعمل في القرون الأولى بمعناها اللغوي"[2]؛ لكنّها استقرّت في أنّ مفهومها هو انتشار الهواء، وقد بين المرعشي علة اندراج غير الشين ووقوع الخلاف حيث قال:« أقول: وبالجملة إن الحروف المذكورة مشتركة في كثرة انتشار خروج الريح، لكن ذلك الانتشار في الشين أكثر، ولذا اتفق في تفشيه، وفي البواقي المذكورة قليل بالنسبة إليه، ولذا لم يصفها أكثر العلماء بالتفشي»[3]. وعلى هذا عرّف الفخر الموصلي (ت621هـ) التفشي بكونه كثرة انتشار النّفَس[4].

---

[1] ابن الجزري: التمهيد، ص107.

[2] الصايغ: المصطلح الصوتي، ص182.

[3] المرعشي: جهد المقل، ص159.

[4] ينظر: فخر الدين الموصلي: الدر المرصوف في وصف مخارج الحروف، تح: غانم قدوري الحمد، مجلة الحكمة، السعودية، ع25، ص241.

وأقول: إنّما جعل التفشي للشين خاصة دون سواها من المهموسة خاصة؛ لأن نفس الشين وهواءه ينتشر انتشارا كبيرا ضمن حيز واسع يتجاوز حيز مخرجه إلى غيره قبل أن يخرج صوته من الفم بين طرف اللسان والثنايا العليا، وهو معنى قولهم: حتى اتصلت بمخرج الظاء. وذلك بسبب وضعية أعضاء النطق عند إنتاج صوت الشين.

ومن المحدثين – على قلّتهم – من وافق مذهب علماء التجويد في كون التفشي صفة للشين – وكثير منهم أغفل ذكرها – يقول عبد الصّبور شاهين في ترجمته لكتاب مالمبرج عن التفشّي:« التفشّي: وهو أن يشغل اللسانُ أثناء النطق بالصوت مساحةً أكبر ما بين الغار والحنك، وهو وصف صادق على الشين»[1].

6. التعليل الصوتي لصفة التكرير:

التكرير عند علماء التجويد خاصّ بالراء فقط بإجماع، ويعّرفونه بأنّه ارتعاد طرف اللسان[2]، وبهذا التّعريف يذهب المحدثون من علماء الصوتيات أيضا[3]، ويسمّي كمال بشر التكرير بالوقفة المتقطّعة، يقول:« ومن الجدير بالذكر أن الراء العربية بصورها المختلفة تحسب عندنا من الوقفات المتقطعة، وهو ما رآه علماء العربية عند وصفهم لهذا الصوت، حيث سموا هذا النمط "صوت التكرار أو الصوت المكرر"، إشارة إلى تكرار ضربات اللسان في مواضع النطق وتكرار خروج

---

[1] مالمبرج: علم الأصوات، ص120. وينظر: كانتينو: دروس في علم أصوات العربية، ص38. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص77.

[2] ينظر: مكي: الرعاية، ص130. القرطبي: الموضح، ص92. ابن الجزري: التمهيد، ص106. المرعشي: جهد المقل، ص156.

[3] ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص66. الغامدي: الصوتيات العربية، ص76. كانتينو: دروس في علم أصوات العربية، ص38.

الهواء»[1]. والعلة في ذلك وضعية وهيئة أعضاء النطق عند إنتاج صوت الراء مع ضغط الهواء المندفع كما مر في باب المخارج، وارتعاد طرف اللسان ضروري لجريان الصوت وإلاّ لزم من ذهابه ذهاب صوت الراء وتحوّله لخروجه من صفة البينيّة إلى الشدّة بسبب قوّة الاعتراض، والذي يصطلح عليه بالحصرمة. يقول ابن الجزري:« وقد يبالغ قوم في إخفاء تكريرها مشدّدة فيأتي بها محصرمة شبيهة بالطّاء، وذلك خطأ لا يجوز فيجب أن يلفظ بها مشدّدة تشديدا ينبو بها اللسان نبوة واحدة وارتفاعا واحدا من غير مبالغة في الحصر والعسر»[2]، ووجه الاصطلاح بالحصرمة هو الجانب النّطقي، فعن معنى الحصرمة يقول ابن منظور:« ورجل حَصرم ومُحصرَم: ضيّق الخلق بخيل، وقيل: حصرم فاحش ومحصرَم: قليل الخير. ويقال للرّجل الضّيق البخيل: حَصرَم ومُحصرَم. وعطاء مُحصرَم: قليل. وحصرم قوسه: شدّ وترها. والحصرمة: شدّة فتل الحبل. والحصرمة: الشّح»[3]، والملاحظ أنّ معاني الحصرمة تدور حول التّضييق والشدّ، ولذلك قال ابن منظور بُعيد هذا النّصّ بكلمات:« وكلّ مضيّق محصرَم»، وعلى هذا المعنى أورد ابن الجزريّ الحصرمة مصطلحا؛ لِما نجده من تضييق وشدّ في الاعتراض وتلاقي عضوي طرف اللّسان وما يقابله من الحنك الأعلى في الطّاء بخلاف الرّاء.

وقد اختلف علماء التجويد تنظيرا في مدلول التكرير ما نتج عنه القول بثبوته أو عدمه حال القراءة، غير أنّ الإجماع واقع أداء وتطبيقا في صوت الراء إذ لا خلاف في التأدية الصوتية لها، فأمّا عن الخلاف النظري فأشهره عند علماء التجويد ثلاثة مذاهب:

---

[1] كمال بشر: علم الأصوات، ص201.

[2] ابن الجزري: النشر، 219/1. وينظر: المرعشي: جهد المقل، ص157.

[3] ابن منظور: لسان العرب، مادة (حصرم)، 138/12.

منهم من يرى بتَكرار الراء جملة، وهو الذي يفهم من كلام ابن أبي مريم في قوله:« ومنها حرف واحد مكرّر وهو الرّاء، وذلك لأنّ الواقف إذا وقف على الراء وجد طرف اللسان يتعثّر بما فيه من التَّكرير، وذلك يعد في الإمالة بحرفين، والحركة فيه تنزل منزلة حركتين»[1]. وهذا الرأي في تكرير الراء معيب وقد عناه ابن الجزري بقوله:« فتكريرها ربوها في اللفظ وإعادتها بعد قطعها، ويتحفّظون من إظهار تكريرها خصوصا إذا شُدّدت ويَعدُّون ذلك عيبا في القراءة، وبذلك قرأنا على جميع من قرأنا عليه وبه نأخذ»[2].

ومنهم من يرى بثبوت التكرير للرّاء وارتعاد اللسان بالقدر الذي يولّد صوت الراء من غير المبالغة والزّيادة، والتي تكون أبين حالَ التشديد، أي من غير أن تتولّد راءات متكرّرة، وإلى هذا ذهب مكّي، وابن الجزري، وجمهور المحقّقين، يقول مكي:« وأظهر ما يكون ذلك إذا كانت الراء مشدّدة، ولا بدّ في القراءة من إخفاء التكرير، والتكرير الذي في الرّاء من الصّفات التي تقوّي الحرف، والرّاء حرف قويّ للتكرير الذي فيه»[3]. وإنّما مراده بإخفاء التكرير ههنا هو إخفاؤه حال التشديد بأن لا تتولّد راءات؛ بدليل أنّه ذَكر ذلك بُعَيد ذكره للراء المشدّدة، ولقوله بعدها: والراء حرف قويّ للتكرير الذي فيه. فالمقصود هنا التكرير الموجب لإنتاج صوت الراء لا الموجب لتولّدها أضعافا. وقد وَهِم بعضهم بهذه العبارة أنّ مذهب مكي هو رفض التكرير جملة، يقول ابن الجزري:« والحرف المكرّر هو الراء. قال سيبويه وغيره: هو حرف شديد جرى فيه الصوت لتكرّره وانحرافه إلى اللام فصار كالرخوة، ولو لم يكرّر لم يجر فيه الصوت. وقال المحقّقون: هو بين الشدّة والرّخاوة. وظاهر كلام سيبويه أنّ التكرير صفة ذاتية في الراء، وإلى ذلك ذهب المحقّقون، فتكريرها ربوّها في اللفظ وإعادتها بعد قطعها، ويتحفّظون من إظهار تكريرها خصوصا إذا شدّدت

---

[1] ابن أبي مريم: الموضح في وجوه القراءات وعللها، ص123.

[2] ابن الجزري: النشر، 204/1.

[3] مكي: الرعاية، ص131.

ويعدّون ذلك عيبا في القراءة، وبذلك قرأنا على جميع من قرأنا عليه وبه نأخذ»[1]. وآخر ما قاله ابن الجزري في هذا النص موجب لكون الخلاف نظريا، فمكي يرجع إليه إسنادُ ابن الجزري في القراءة.

ومنهم من ذكر رأيا ثالثا يذهب فيه أصحابه إلى القول بترك التكرير مطلقا، وذلك بإلصاق طرف اللسان، وهو المنسوب إلى ابن الناظم، وعلي القاري، ومتابعين في ذلك الجعبري. وعلّة ذكر هاته الصفة عندهم هو لتجنّبها وتركها، يقول القاري:« ... بل تكريره لحن، فيجب معرفة التحفظ عنه للتّحفظ به، وهذا كمعرفة السّحر ليُتجنَّب عن تضرّره وليُعرف وجه دفعه. قال الجعبري: وطريقة السّلامة أن يلصق اللافظ ظهر لسانه بأعلى حنكه لصقا محكما مرة واحدة، ومتى ارتعد حدث من كلّ مرّة راء»[2]؛ غير أنّ الملاحظ من كلّ ذلك أنّ الرأي الأوّل مردود بالإجماع، أما الخلاف بين المذهبين الأخيرين لا يعدو أن يكون نظريّا خصوصا في زاوية النّظر لمصطلح التكرير، ونحن نُرجع الخلاف بينهما في التحذير من الوقوع في المذهب الأوّل وهو تكرير توّلد صوت الراء حتى تصبح راءات، وعلى المذهب الثاني فإنّ التكرير يعني ذلك النقر والضرب للسان على الحنك ثمّ الرجوع حتى يتسرّب الصوت وتخرج الراء، ولذا سمّي ارتعادا، وعلى المذهب الثالث فالتكرير يعني تكرار ذلك الضّرب أو النقر. والذي نراه يدلّ على هذا كلّه بعد التّأمّل في نصوص المجوّدين هو:

- الإجماعُ الواقعُ حال التّأدية التطبيقيّة لصوت الراء لدى جميع القرّاء.
- إجماعُهم كلّهم على عدم ذهاب التكرير جملة، قال المرادي وهو ينقل قول شريح:« وأمّا ذهاب التكرار جملة فلم نعلم أحدا من المحقّقين بالعربيّة ذكر أنّ تكريرها يسقط بحال»[3].

---

[1] ابن الجزري: النشر، 204/1.

[2] علي القاري: المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، ص108، 109. وينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة، ص15.

[3] المرادي: المفيد في شرح عمدة المجيد، ص67.

- نقلُ المتأخّرين عن المتقدّمين من علماء التجويد ما يُثبت التكرير كونها صفة ذاتية للراء لا يقوم ذات الحرف إلاّ بها، يقول ابن الجزري:« وظاهر كلام سيبويه أنّ التكرير صفة ذاتية في الراء، وإلى ذلك ذهب المحقّقون، فتكريرها ربوها في اللفظ وإعادتها بعد قطعها»[1]. ويقول الصّفاقسي:« ويقع الخطأ فيها من أوجه، منها ترعيد اللسان بها إذا شُدّدت في نحو: الرَّحمن الرَّحيم، ومن رَّبي، حتى يصير الحرف حرفين أو أحرفا، بل المطلوب حبس اللسان بها وإخفاء تكريرها وهذا مذهب المحققين كمكي، والجعبري، وابن الجزري»[2]. وكلا العالِمين أتيا بعد الجعبري ومكي، وقد صرّح الصفاقسي بتوافقهم في تكرير الراء بمفهومه المعروف كما رأينا، وذكر ذلك ابن الجزري ضمنا فمكي والجعبري من جملة "المحققين" وإلاّ للزم في حال مخالفتهما للإجماع التّصريحُ برأيَيهما إذ هما عمدة في هذا الفنّ.
- تصريحُ المرعشيّ أنّ التحذير من التكرير هو التحذير من تَكرُّر الراءات، يقول:« أقول: ليس معنى إخفاء تكريره إعدام تكريره بالكلية بإعدام ارتعاد رأس اللسان بالكلية»[3].

هذا ما ظهر لنا بعد التمعّن والتحليل لنصوص علماء التّجويد، وخلاصة تعليلهم الصوتي لهاته الصفة أنّهم مجمعون على وجوب ارتعاد طرف اللسان لينشأ صوت الراء بسبب هيئة أعضاء النطق، وأنهم مجمعون على التحذير من تَكرار هذا الارتعاد.

7. التعليل الصوتي لصفة الغنة:

الغنّة صوت يخرج من الخياشيم[1]، والخيشوم "الخرق المنجذب إلى داخل الفم"[2]، أو ما يَصطلح عليه المحدثون بالتجويف الأنفي أو الحجرة الأنفية[3]. والغنّة صفة لازمة للميم والنون في كلّ

---

[1] ابن الجزري: النشر، 204/1.

[2] الصفاقسي: تنبيه الغافلين، ص59.

[3] المرعشي: جهد المقل، ص157.

حالاتهما، يقول المرعشيّ وهو ينقل قول الجعبري:« قال الجعبري: الغنّة صفة النون – ولو تنوينا – والميمِ، تحرّكتا أو سكنتا، ظاهرتين أو مخفاتين أو مدغمتين»[4]، كما بيّن علماء التجويد علّتها الصوتية المنشئة لها؛ وذلك من خلال تسرّب النّفَس في الخياشيم (=التجويف الأنفي) بسبب الاعتراض الشديد في نقطة تولّدهما، ولذا عدّتا من الأصوات البينيّة، وقد سبق القول في هذا عند تعليل صفة البينية. وتابع علماءُ التجويد سيبويهِ[5] في إبراز مجرى النّفَس مع الميم والنون وذلك بإغلاق الأنف، يقول الدّاني:« ألا ترى أنّك إذا أمسكت بأنفك ثم نطقت بهما لم يجر فيهما صوت الغنة»[6]، والتفصيل في العلّة الصوتية للغنة عند علماء التجويد لم نقف عليه كما هو عند المحدثين، حيث بيّنوها بتسرّب النّفَس بعد الاعتراض التام عبر التجويف الأنفي بعد انخفاض الحنك اللّيّن وهبوطه ليُفتح الممرّ الهوائي نحو الأنف دون غلق المجرى نحو الفم[7].

والميم والنون عند علماء التجويد تنسب إلى مخرجها "الخيشوم" أو إلى صفتها الغنة فيقال: صوت أغنّ[8]، وبالمقابل يصطلح عليهما المحدثون بمصطلحات عديدة أشهرها "الأنفية" نسبة إلى الأنف، وجدير بالذكر أن ننوّه باصطلاح علماء التجويد؛ لِما نرى فيه من دقّة دلالية، معتبرين في ذلك الفروق الدلالية بين الخيشوم والأنف، من حيث كونُ الأوّل مجرى داخليّا وتجويفا ممتدّا إلى

---

[1] ينظر: العطار: التمهيد، ص272.

[2] ينظر: الداني: التحديد، ص109. وابن الجزري: التمهيد، ص171.

[3] ينظر: سمير شريف إستيتية: الاصوات اللغوية، ص140. وغانم قدوري: المدخل إلى علم أصوات العربية، ص124.

[4] المرعشي: جهد المقل، ص163. وينظر: القسطلاني: لطائف الإشارات، ص195.

[5] ينظر: سيبويه: الكتاب، 434/4.

[6] الداني: التحديد، ص109.

[7] ينظر: سعد مصلوح: دراسة السمع والكلام، ص178. وسمير شريف إستيتية: الأصوات اللغوية، ص140،141. ومالمبرج: علم الأصوات، ص92. ومختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص115.

[8] ينظر: العطار: التمهيد، ص282.

الأنف، ومن حيث كون الثاني هو ما يظهر على الوجه لا غير[1]. ويظهر الخلاف المصطلحيّ بينهما في كون علماء التجويد ينظرون إلى صفة الغنة من حيث جانبُها السّمعي، عكس المحدثين الذين ينظرون إليها من جانبها النّطقي.

من خلال التعليل الصوتي للغنة يفرّق المحدثون بين الأصوات الأنفية والأصوات المؤنّفة، والصوت المؤنّف أو التأنيف هو إشراب الأصوات غير الأنفية غنة بحيث ينساب النّفَس عبر مجرى الأنف والفم على السواء[2]، ونبّه علماؤنا الأوائل عليهم رحمة الله تعالى على هذا وحذّروا من إعطاء الأصوات اللغوية غير الغُنِّ غنّةً، يقول المرعشي:« إنّ الغنّة لمّا أشبهت المدّ – كما سبق نقلا عن التمهيد – يلائم إحداث الغنّة مع تلفّظ المد، ولذا يلفِظ بعض النّاس المدّ مصحوبا بالغنّة في مثل ﴿نستعين﴾ وهو لا يشعر بذلك، وذلك لحن، وطريقُ معرفة حدوثها في مثل ذلك أن تلفِظه مرّة مع الإمساك على أنفك ومرّة بدونه، فإن اختَلف صوت المدّ في الحالين فاعلم أنّه مصحوب بها»[3].

- **زمن الغنّة:**

لم نقف في كتب علماء التجويد ومصنّفاتهم على من ضبط زمن الغنّة بمقدار معيّن*؛ بل أرجعوا زمنها إلى ما يناسب زمن التلاوة، وعليه فإنّ ما يحكم الزمن هو المشافهة، وللتقريب أكثر بيّن متأخّروا علماء التجويد الفروقات الزمنية في الغنّة بذكر أزمنتها في كل الحالات الممكنة، يقول ابن النّاظم:« وهي في السّاكن أكمل من المتحرّك، وفي المخفى أزيد من المُظهر، وفي المدغم أوفى

---

[1] ينظر: لسان العرب، مادة (خشم)، 178/12. ومادة (أنف)، 12/9.

[2] ينظر: سمير شريف إستيتية: الأصوات اللغوية، ص142،141. مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص123. ص123. غانم قدوري: المدخل إلى علم أصوات العربية، ص126.

[3] المرعشي: جهد المقل، ص312،311.

* أمّا المحدثون من علماء التجويد فقد حدّدوا زمنها بحركتين.

من المخفى»[1]، ويقول المسعدي عن الغنة في الميم والنون:« ... أنّ الغنّة في موصوفها على أربعة أقسام: كاملة فيهما وذلك حالة إخفائها؛ نحو:﴿عِندَ﴾، و﴿غَفُور شَكُورٌ﴾ ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾. وأكمل: ذلك حالة تشديدهما؛ نحو: ﴿إِنَّ﴾ و﴿هَمَّتْ بِهِ﴾. وناقصة: وذلك إذا سكنا للإظهار؛ نحو: ﴿أَنْعَمْتَ﴾ و﴿حَلِيمًا غَفُورًا﴾. وأنقص: وذلك إذا تحرّكا؛ نحو: ﴿مِنَ﴾»[2]، وعليه فأزمنة الغنّة عند علماء التجّويد تتفاوت على أربع مراتب؛ لأنّ صوتي النون والميم لا يخرجان عن كونهما مشدّدين أو مخفّفين، والمخفّف فيهما لا يخرج عن كونه متحرّكا أو ساكنا سكونا حقيقيا أو سكون إخفاء. وحالات النون والميم بذلك أربع حالات؛ ويصير ترتيب زمن الغنّة فيهم كالتالي:

1.أكمل: هي أعلاهم قيمة زمنية، وتكون في النون والميم المشدّدتين.

2.كاملة: وهي أقلّ من الأكمل مقدارا زمنيا، وتكون في النّون والميم المخفاتين.

3.ناقصة: تأتي ثالثة الترتيب من حيث المقدار الزمنية الذي تشغله في النّطق، وتكون في النون والميم السّاكنتين سكونا حقيقيّا.

4.أنقص: أقلّ المراتب الزمنية في الغنّة، وتكون في النون والميم المتحرّكتين من غير تشديد.

ولنأخذ قول الله تعالى:﴿نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُمْۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٠﴾﴾[البقرة:100]، بتسجيل الشيخين محمد يحيى شريف وعبد الكريم حمادوش – حفظهما الله – حيث قمنا بتحديد زمن الغنّة في المراتب الأربعة المذكورة آنفا[3]، وجاءت النتائج مطابقة تماما لما ذهب إليه علماء التجويد، فبصوت الشيخ محمّد – حفظه الله – استغرق نطق الغنّة في صوت الميم المشدّدة في كلمة "مّنهم" 1.428936 ثا، واستغرق نطق غنّة الإخفاء الشفوي للميم 1.380364 ثا، كما استغرق نطق

[1] أحمد بن الجزري: الحواشي المفهمة، ص102.

[2] المسعدي: الفوائد المسعدية، ص90.

[3] ينظر: الملحق رقم (06).

الغنّة في صوت النون المتحركة؛ أي مع صائت الفتحة القصير 0.310229 ثا، وآخر المراتب كان لصوت النون الساكنة بمقدار زمني قدره 0.281640 ثا.

والأمر نفسه بصوت الشيخ عبد الكريم – حفظه الله – من حيث الترتيب، فالميم المشدّدة زمنها 1.407966 ثا، والمخفاة زمنها 1.150349 ثا، والنون المتحرّكة زمنها 0.300978 ثا، والنون المتحرّكة زمنها 0.233143 ثا.

وحين إمعان النّظر في أزمنة الغنّة السابقة نجد أنّ هناك قربا زمنيا بين المشدّد والمخفى وهذا ما يتناسب ووصف المجوّدين لهما بالأكمل والكامل، كما نجد فرقا جليا بين المشددّ والمخفى من جهة؛ والساكن والمتحرّك من جهة أخرى، وهذا يوافق وصفهم للقسمين الأوّلين بالأكمل والكامل؛ وللقسمين الآخرين بالناقص والأنقص؛ ليدلّ على وجود فرق واضح في منزلة الغنّة بين كلا الجانبين، وهو الذي يجعلنا نقول بحقّ إنّ ما استنبطه علماء التجويد من الظواهر الصوتية التجويدية المتعلّقة بالغنّة يحمل دقّة علميّة ومصطلحيّة كبيرة.

جدول رقم (08): جدول يحوي أزمنة الغنّة المختلفة

الشيخ	زمن الغنّة			
	الأكمل (المشدّد)	الكامل (المُخفى)	النّاقص (السّاكن)	الأنقص (المتحرّك)
محمد يحيى شريف	1.428936 ثا	1.380364 ثا	0.310229 ثا	0.281640 ثا
عبد الكريم حمادوش	1.407966 ثا	1.150349 ثا	0.300978 ثا	0.233143 ثا

8. التعليل الصوتي لصفة اللين:

يقول ابن الجزري عن اللّين وحروفه:« وحرفا اللّين: الواو والياء السّاكنتان المفتوح ما قبلهما»[1]، ويعلّل مكي صفة اللين بعد أن يبيّن أحرفه بقوله:« حرفا اللين وهما: الواو السّاكنة التي قبلها فتحة، والياء السّاكنة التي قبلها فتحة. وإنّما سمّيتا بذلك؛ لأنّهما يخرجان في لين وقلّة كلفة على اللّسان،

[1] ابن الجزري: النشر، 204/1.

لكنّهما نقُصتا عن مشابهة الألف؛ لتغيّر حركة ما قبلهما عن جنسهما، فنقصتا المدّ الذي في الألف، وبقي فيهما اللين لسكونهما؛ فسمّيتا بحرفي اللّين»[1].

فاللّين عند علماء التجويد يقابل قلّة الكلفة، أي عدم الاعتراض في مجرى الهواء حال النّطق بهما كما هو في أحرف المدّ، وإنّما اتساع المخرج في اللين أقلّ منه في المدّ، وعلى هذا يفرّقون بين حالتي المدّ واللّين كما هو في نصّ مكي السّابق، وهو المعبّر عنه عند القرطبيّ بقوله حين الحديث عن حرفي اللين:« ... ومتى وُجد ذلك [يقصد اللين]؛ زال عنهما معظم المدّ وبقي اللين، وانبسط اللّسان بهما وصارتا بمنزلة سائر الحروف الجامدة»[2]. فقوله: معظم المدّ، ثمّ قوله: صارتا بمنزلة سائر الحروف الجامدة، يدلّ على طبيعتهما الخاصّة في آلية إنتاجهما، والتي تجعلهما مشربتين بالمدّ، وفي هذا يقول ابن أبي مريم:« وأمّا الواو والياء فإذا كانت حركة ما قبلهما من جنسهما فهما ممتدّان مستطيلان، وإذا لم يكونا كذلك فليس فيهما مدّ، غير أنّ الحذّاق منهم ذهبوا إلى أنّهما وإن لم يكن حركةُ ما قبلهما من جنسهما فلا يخلوان من مدّ»[3] وهذا الذي أدركه علماء التجويد هو عينه الذي جعل المحدثين يصطلحون عليهما وفق ذلك بـ"أنصاف الحركات"، أو "أنصاف الصّوامت"[4]. وقد ثبت فيزيائيا ما يدلّ على القرب بين الواو والياء اللّينتين والمدّيّتين،" والفرق بينهما من الناحية الفيزيائية هو أنّ النّطاق الرّنيني الأوّل أكثر انخفاضا فيهما منه في حالة الصّوائت"[5]، ولقد أدرك علماء التجويد أنّ العلّة الفارقة في كون الواو والياء مديّتين أو ليّنتين هو وضعية آلة النّطق وتهيؤ أعضائها، ولذا جُعلت الليّنة محقّقة المخرج لوجود اعتراض خفيف جدّا أوسع منه في الأصوات

---

[1] مكي: الرعاية، ص126.

[2] القرطبي: الموضح، ص121.

[3] ابن أبي مريم: الموضح في وجوه القراءات وعللها، ص122.

[4] ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص168. بسام بركة: علم الأصوات العام، ص138. سمير شريف إستيتية، الأصوات اللغوية، ص162.

[5] الغامدي: الصوتيات العربية والفونولوجيا، ص103.

الرّخوة[1] عكس الممتدّة، قال القاري:« وحيث لزمت الألف هذه الطّريقة المعتادة من كونها ساكنة، وحركة ما قبلها من جنسها – وهي الفتحة –لم يختلف حالها من أنّها دائما تكون هوائيّة بخلاف أختيها، فإنّهما إذا فارقتاها في صفة المشابهة؛ صار لهما حيّز محقَّق، ومن ثمّة كان لهما مخرجان: مخرجٌ حال كونهما مدّيّتين، ومخرج حال كونهما متحرّكتين»[2]. ويقرّ المحدثون بهذا، إذ يعرّف الغامدي اللين بقوله:« وهو اتّساع مخرج الأصوات الليّنة أكثر من اتّساع مخارج الأصوات الأخرى، وهذا ينطبق على صوتي /ي/، /و/»[3].

غير أنّ هذه العلّة الصّوتية لدى علماء التجويد وإن كنّا نراها واضحة إلّا أنّها تخلو من التفصيل الذي لم نقف عليه في كتبهم مثلما هو عند المحدثين، حيث يعلّلون لين الواو بكون الفراغ بين أقصى اللسان وأقصى الحنك اللين أضيق منه في الممدودة، ولينَ الياء في كون الفراغ بين اللسان ووسط الحنك الصلب أضيق منه في المدّيّة، كما يثبتون ما رآه علماء التجويد من تشابه بين أحرف المدّ وأحرف اللين، حيث كلاهما لهما درجات رنين عالية ومتميّزة [4].

وإنّنا في ختام هذا المبحث وانطلاقا ممّا ذكرناه في كامله وما أوردناه من تفصيل وتحليل للعلل الصّوتيّة في المسائل المندرجة ضمنه بين علماء التّجويد والمحدثين نجد الدّقّة حاضرة في التوصيف

---

[1] ينظر:

Trask,R. L: Dictionary of Phonetics and Phonology, (approximant), Taylor and Francis Routledge, London, E1, 1996 :P30.

Peter Ladefoged and Keith Johnson: A course in phonetics, Michael Rosenberg, Canada, sixth edition, 2010: P15.

[2] القاري: المنح الفكرية، ص78.

[3] الغامدي: الصوتيات العربية ، ص92.

[4] ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص42. سمير شريف إستيتية: الأصوات اللغوية، ص162.

والتّعليل الصّوتي عند علماء التّجويد فيما تعلّق بالصّوامت مخرجا وصفة، لننطلق بعدها في الحديث عن التّعليل الصّوتيّ للمسائل التّركيبيّة للصّوامت إن شاء الله تعالى.

المبحث الثّاني:

التّعليل الصّوتيّ للمسائل التّركيبيّة للصّوامت

المبحث الثاني: التَّعليل الصّوتيّ للمسائل التركيبيّة للصَّوامت:

قعَّدَ علماءُ التّجويد الأداء القرآنيّ من خلال النّظر إلى الحرف مستقلاً مُنفرِدا، ومتّصلا مُرَكّبا مع غيره داخل السّلسلة الصّوتية، فبيّنوا أحوال الصّوت اللّغويّ وهو منفردٌ بدراسةِ مخرجِه وصفاته، ثمّ ما يصير إليه عند تجاوره مع غيره من الأحرف بدراسةِ الظّواهرِ الصّوتية الناتجة عن هذا التّركيب؛ لأنّهم أدركوا أنّه لا يمكن للأصوات اللّغوية أن تحتفظ بخصائصها التي تتركّب منها – وهي مستقلّة – عند اتّصالها ببعضها، بل تُؤثّر وتتأثّر بناءً على تلك الخصائص الإفراديّة لكلّ صوت، وبناء على موضع كلّ صوت مع غيره من الأصوات داخل السّلسلة الصّوتية أثناء الكلام، وعليه فأساس الظّواهر الصّوتيّة النّاجمة عن تجاور الأحرف نابع من ذات الحرف مخرجا وصفة، ولذا جعل الدّاني قطب التجويد في معرفة المخارج والصفات أوّلا، فقال:« اعلموا أنّ قطب التجويد ومِلاك التحقيق معرفةُ مخارجِ الحروف وصفاتِها التي بها ينفصل بعضها من بعض، وإن اشتُرك في المخرج»[1]، وقال الهمذانيّ العطّار في باب أسماء الحروف ومخارجها:« اعلم أنّ هذا الباب من أشرف أصول القراءة، وأهمّ فصول التلاوة، وذلك أنّ الحروف أصل الكلام كلّه، وعليه مدار تأليفه»[2]، كما ذكر علماء التجويد في مصنّفاتهم أغلب الظّواهر الصّوتيّة الناجمة عن تركيب الأصوات بعضِها ببعض، وعلَّلوا قضاياها الصّوتية، وحفلت كتبهم بالتنبيهات والتحذيرات لما يحدث عند تجاور الحروف، وعقدوا لها المتون والرسائل[3]، يقول الدّاني وقد ذَكر هذه الظّواهر التركيبيّة في أغلبها:« اعلموا أنّ التجويد لا يتمكّن والتحّقيق لا يتحصّل إلا بمعرفة حقيقة النّطق بالمتحرّك، والمُسكَّن، والمُختلَس، والمُرام، والمُشمِّ، والمهموز، والمسهَّل، والمحقّق، والمشدّد، والمخفّف،

---

[1] الداني: التحديد، ص102.

[2] العطار: التمهيد، ص273.

[3] يراجع المبحث الثاني من الجانب النظري.

والممدود، والمقصور، والمبَيَّن، والمدغم، والمخفى، والمفتوح، والممال. وأنا أبيّن ذلك كلَّه، وأدلُّ على حقيقته، وأكشف عن خاصِّ سرِّه، وأنبّه على موضع غموضه»[1].

لقد جعل علماء التجويد حدّ التجويد معتمدا بالأساس على الحروف مستقلةً ومركّبة وفق ما سبق، واصطُلِح على حال الحرف إفرادا بـ"حقِّ الحرف"، وعلى أحواله حال التَّركيب بـ"مُستَحَقّ الحرف"، ولخّص كلَّ ذلك ابنُ الجزريّ نظما بقوله في الجزرية متحدِّثا عن التّجويد[2]:

وهو إعطاء الحروف حقّها ** من كلّ صفة ومستحَقَّها
وردُّ كلّ واحد لأصله ** واللّفظ في نظيره كمثله
مكمَّلا من غير ما تكلّف ** باللّطف في النّطق بلا تعسّف
وليس بينه وبين تركه ** إلاّ رياضة امرئٍ بفكّه

يقول الأزهريّ شارحا:« يعني أنّ التجويد: هو إعطاء الحروف حقّها من صفاتها اللازمة لها، كهمس، وشدّة، ونحوهما. وإعطاؤها مستحقّها، أي: ما ثبت لها عند تركيبها، كترقيق المستفل، وتفخيم المستعلي، ونحو ذلك»[3]، ونجد مؤلّفاتهم تحوي مباحث وفصولا كاملة ذات صلة بأحوال الحروف عند التركيب، فالقرطبيّ مثلا جعل منهج كتابه "الموضح في التجويد" قائما على هذا الأساس، حيث أقام الكتاب على ثلاثة أبواب: أوّله: الصّوامت حال الإفراد، وثانيه: الصّوامت حال التّركيب، وثالثه: مسائل الصّوائت وما يتعلق بها، فقال:« ... فنستوفي في الباب الأول الكلام على بسط الحروف، فنحقّق مخارجها ومدارجها، وما يتبع ذلك من أحكامها، وننبّه على ما يطرأ عليها

[1] الداني: التحديد، ص95.
[2] ابن الجزري: الجزرية، ص03.
[3] الأزهري: الحواشي الأزهرية، ص52.

من الخلل المستكره فيها. وفي الباب الثاني: الكلامَ على ما يلزم هذه الحروف عند الائتلاف وما يحدُث فيها لذلك، ممّا يُكره ويُختارُ. وفي الباب الثالث: الكلامَ على الحركات والسّكون، وما الواجب معرفته من ذلك»[1].

وعن هذا الإدراك للخصَائص الصّوتية للأصوات منفردة أو حين تجاورها؛ ينقل ابن الجزري في النّشر عن الداني قولَه:« فتجويد القرآن هو إعطاء الحروف حقوقها وترتيبها مراتبها، وردُّ الحرف من حروف المعجم إلى مخرجه وأصله، وإلحاقُه بنظيره وشكله، وإشباع لفظه، وتمكين النّطق به على صيغته وهيئته، من غير إسراف ولا تعسّف، ولا فراط ولا تكلّف، وليس بين التجويد وتركه إلا رياضة مَن تدبّره بفكّه»[2]؛ فيفصلّ فيه ابن الجزري بقوله:« أوّل ما يجب على مُريد إتقان قراءة القرآن تصحيحَ إخراج كلّ حرف من مخرجه المختصّ به تصحيحا يمتاز به عن مُقارِبه، وتوفيةَ كلّ حرف صفته المعروفة به توفيةً تخرِجه عن مُجانسه، يُعمِل لسانه وفمه بالرّياضة في ذلك إعمالا يصير ذلك له طبعا وسليقة... فإذا أَحكَم القارئ النّطق بكلّ حرف على حدته مُوف حقّه؛ فليُعمل نفسه بإحكامه حالة التركيب ؛ لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن حالة الإفراد، وذلك ظاهر، فكم ممّن يحسن الحروف مفردة ولا يحسنها مركّبة بحسب ما يجاورها من مجانس، ومُقارب، وقويّ، وضعيف، ومُفخَّم، ومرقّق، فيجذب القويُّ الضعيفَ ويغلِب المفخّمُ المرقّقَ، فيصعُب على اللسان النّطق بذلك على حقّه إلا بالرياضة الشّديدة حالة التركيب، فمن أحكم صحّة اللفظ حالة التّركيب؛ حصَّل حقيقة التجويد بالإتقان والتدريب»[3]، كما أوجز المراديّ تلك الأسس والقواعد، حين حددّها بقوله:« ثمّ اعلم أنّ تجويد القراءة يتوقف على أربعة أمور: أحدهما: معرفة مخارج الحروف،

---

[1] القرطبي: الموضح في التجويد، ص76.

[2] ينظر: الداني: التحديد، ص68. وقد بيّنّا أصل قائل هذا التعريف المشهور وتتبّعنا مساره التاريخي في المبحث الثاني من الجانب النظري.

[3] ابن الجزري: النشر، 214،215/1.

والثاني: معرفة صفاتها، والثالث: معرفة ما يتجدد لها بسبب ذلك التركيب من الأحكام، والرابع: رياضة اللسان بذلك وكثرة التَّكرار»[1]، فجعل أحوال المجاورة أساسا من أسس التجويد الأربعة، وإن كنّا نرى أنّه يقوم على الثلاثة الأولى باعتبارها أركانا ينتفي التجويد بانتفاء أحدها، وإنّما رياضة الألسن ركن مثبّت للتجويد لا موجد له.

نرى من خلال النصوص السّابقة مدى إدراك علماء التّجويد لوجود ظواهر صوتية ناجمة عن تجاور الأصوات، من خلال إدراكهم لعلاقة التأثير والتأثر فيما بين الأصوات، وأنّ أساس تلك الظواهر التركيبية متعلِّق بكلّ حرف من حيث مخرجه وصفاته، ولذا صدَّرَ سيبويهِ – الذي إليه مرجع جلّ علماء التجويد في باب المخارج والصّفات – بابَ الإدغام والمماثلةِ الصّوتية بالحديث عن المخارج والصفات، حيث قال:« وإنما وصفت لك حروف المعجم بهذه الصفات؛ لتعرف ما يحسُن فيه الإدغام وما يجوز فيه، وما لا يحسن فيه ذلك ولا يجوز فيه، وما تبُدلِه استثقالا كما تُدغِم، وما تخفيه وهو بِزنة المتحرك»[2]، وسنقوم في هذا المبحث بإيراد جملة التعليلات الصوتية للظواهر المتعلقة بتجاور الصوامت فيما بينها عند علماء التجويد، حيث يعتبر الإدغام والمماثلة الصوتية أبرزها.

1. التّعليل الصّوتي لمسائل الإدغام عند علماء التَّجويد:

حدّد علماء التجويد مفهوم الإدغام، وبيّنوا علله من حيث ما يتعلّق به من مفهوم، وأنواع، وأسباب، ولابدّ من تبيين مفهوم الإدغام عندهم ثم تبيين ما يتعلّق بتلك المسائل من تعليلات صوتية.

---

[1] المرادي: المفيد في شرح عمدة المجيد، ض57.

[2] سيبويه: الكتاب، 436/4.

1.1 تعريف الإدغام:

1.1.1 الإدغام لغة: من معاني الإدغام في اللغة الإدخال والتّغطية والسّتر، جاء في لسان العرب:« والإدغام: إدخال اللجام في أفواه الدواب، وأدغم الفرس اللجام: أدخله في فيه، ... ودغم الإناء دغما: غطاه »[1]، وقال الأزهري:« وإدغام الحرف في الحرف مأخوذ من هذا»[2].

وقبل الخوض في حدّ الإدغام اصطلاحا؛ لا بدّ أن نشير إلى أنّ المصطلح إمّا مشتقّ من الفعل "أدغم" فهو "إدغام" على وزن إفعال، أو مشتقّ من الفعل "ادَّغَم" فهو "ادِّغَام" على وزن "افتعال" ، "والإدّغامُ – بالتشديد – من ألفاظ البصريين، والإدْغام – بالتّخفيف – من ألفاظ الكوفيّين"[3] ، قال الجوهري: « يقال: أدغمت الحرف وادّغمته، على افتعلته» ، وقد غلب اصطلاح الكوفيين عند علماء التجويد عامّة.

فأمّا "أدغم" على ورزن "أفعل"؛ فهو ثلاثي مزيد بحرف (=همزة التعدية)، وقد أفادت هذه الصيغة التصيير؛ فالمعنى ههنا: أدغمت الحرف؛ أي: صيّرته وجعلته مدغما، يقول سيبويه في معنى الصيغة:« وتقول: أجرب الرجل وأنحز وأحال، أي: صار صاحب جرب وحيال ونحاز في ماله»[4].

وأمّا "ادَّغم" على "افتعل"؛ فهو ثلاثي مزيد بحرفين، وأُدغِمت فاؤه (=الدّال) في التاء المزيدة، وقد أفادت هذه الصيغة الصرفية ههنا المبالغة والاجتهاد في الفعل؛ والمعنى: ادَّغَمتُ الحرفَ؛ أي: بالغتُ في تحقيق الإدخال.

---

[1] ابن منظور: لسان العرب، مادة (دغم)، 203/12.

[2] الأزهري: تهذيب اللغة، مادة (دغم)، 95/8.

[3] ابن يعيش: شرح المفصل، 512/5.

[4] سيبويه: الكتاب، 59/4.

نحن نرى – والله أعلم – أنّ كُلاّ مِن الصّيغتين قد أفادتا أنّ الإدغام مرجعُه إلى المتكلّم المُحدِث للعمل الصّوتي الذي هو الإدغام، بخلاف من يرى أنّ صيغة البصريين تدلّ على أنّ ظاهرة الإدغام ذاتية من طبع اللغة[1]؛ لِما ذكرنا آنفا من توجيه لدلالة الصيغتين الصرفيتين؛ ولبُعد هذا المعنى إذ يلزم منه عدمُ جواز الإظهار لكلّ موضع إدغام في اللغة وهذا محال، كما نرى أنّ دلالة المصطلح البصريّ أشمل من حيث كونه دالّا على وقوع الفعل والمبالغة في القيام به، وهو المعبّر عنه عند تعريف الدّاني كما سيأتي بـ"الإدخال الشّديد"، ولتجنّب تشعّب المصطلحات وتشتّت القارئ رأينا أن نُبقي على مصطلح الكوفيّين؛ كونه المصطلح الذي اختاره أكثر علماء التّجويد وهو المشهور.

2.1.1 الإدغام اصطلاحا:

تعدّدت صيغ التعريف الاصطلاحي عند علماء التجويد للإدغام؛ غير أنّ جلّها اتّحدت في المدلول، ومعنى الإدغام اصطلاحا عند علماء التجويد مأخوذ من المعنى اللّغوي السّابق، حيث ذكروا أنّ المصطلح مأخوذ من معنى الإدخال، وتصير حقيقة الإدغام بهذا إدخال الحرف في الحرف، أو هو مأخوذ من الدَّغْم وهو التغطية[2]، وسنجمل تعريفاتهم هذه في أربع مجموعات ثمّ نردف بالتّعليق عليها:

المجموعة الأولى: لقد كان تعريفها أشمل وأطول، ومنهم الدّاني الذي قال في تعريف الإدغام:« وأما المدغم من الحروف فحقّه إذا التقى بمثله أو مقاربه – وهو ساكن – أن يدخل فيهما إدخالا

---

[1] ينظر: دراسة المحقق فرغلي عرباوي لكتاب إدغام القراء للسيرافي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2011م، ص32.

[2] ينظر: الداني: الإدغام الكبير، ص92،93. وعلم الدين السخاوي: جمال القرّاء وكمال الإقراء، تح: علي حسين البواب، مكتبة التراث، السعودية، ط1، 1987م، ص485. وعبد الواحد المالقي: الدر النثير والعذب النمير، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2003م، ص172.

شديدا، فيرتفع اللسان بالحرفين ارتفاعة واحدة، لا فصل بينهما بوقف ولا بغيره، ويعتمد على الآخر اعتمادة واحدة، فيصيرا بتداخلهما كحرف واحد، لا مهلة بين بعضه وبعضه، ويُشدُّ الحرف ويَلزم اللسانُ موضعا واحدا؛ غير أنّ احتباسه في موضع الحرف لِما زيد فيه من التّضعيف أكثرُ من احتباسه فيه بالحرف الواحد»[1]، وقال أيضا في حدّه:« اعلم – أرشدك الله – أنّ الإدغام تخفيف وتقريب، وهو وصلك حرفا بحرف آخر متحرّك من غير أن يُفصَل بينهما بحركة أو وقف، فيصيران بتداخلهما كحرف واحد، يرتفع اللّسان عنهما ارتفاعة واحدة، ويلزم موضعا واحدا، ويشتدّ الحرف»[2].

بالمفهوم نفسه مع شيء من التفصيل عرّفه القرطبي فقال:« ... فيجب الإدغام، وذلك بأن يُجعَل الاعتماد على الحرفين مرّة، فيكون النطقُ بهما دفعة من غير وقف على الأوّل، ولا فصل بين الحرفين بحركة ولا رَومٍ، ويكون الحرفان ملفوظا بهما، ويصيران بالتداخل كحرف واحد لا مهلة بين بعضه وبعضه، ويلزم اللّسانُ أو غيرُه من المخارج موضعا واحدا، إلاّ أنّ مكثه واحتباسه لِما حدث من التضعيف أكثرُ من مُكثه واحتباسه في المخفّف، كقولك: قَطٌّ وثُمَّ، وكان الأصل: قَطْطُ وثُمْمَ، وقد جَّعل، وهل ثُوِّب، والأصل فيه: قدْ جَعل وهَلْ ثُوِّب»[3].

المجموعة الثانية: وهي التي عبّر فيها بعض من علماء التجويد عند تعريفه للإدغام بلفظ الخلط بدل الإدخال، يقول ابن الجزريّ في حدّ الإدغام:« وأمّا الإدغام: فهو عبارة عن خلط الحرفين وتصييرهما حرفا واحدا مشدّدا»[4]، وتابعه ابنه أحمد ابن الجزري، وكذا طاش كبري زاده في شرحهما على متن الجزرية[5].

---

[1] الداني: التحديد، ص99.

[2] الداني: الإدغام الكبير، ص92.

[3] القرطبي: الموضح، ص139، 140.

[4] ينظر: ابن الجزري: التمهيد، ص69.

[5] ينظر: أحمد ابن الجزري: شرح الجزرية، ص27. وطاش كبري زاده: شرح الجزرية، ص157.

المجموعة الثالثة: عبّر أصحابها ومنهم ابن أبي مريم عن ذلك بالإيصال بدل الإدخال، فقال:« الإدغام: أن تصل حرفا ساكنا بحرف متحرّك كمثله أو مقاربه، فينبو اللّسان عنهما نبوة واحدة»[1]، وتابعه في تعريفه هذا علم الدّين السّخاويُّ (ت643هـ)، وزكريّا الأنصاريّ[2].

المجموعة الرّابعة: وهي التي اكتفى أصحابها في تعريفهم بفاء التّعقيب والترتيب للدّلالة على الإدخال، أو الخلط، أو الإيصال، مع إيجاز في العبارة، يقول المسعديّ:« اللفظ بساكن فمتحرّك بلا فصل من مخرج واحد»[3]، وقريب منه ما ذكره المرعشي[4].

لم يكن الدّاني أو غيره من علماء التجويد أصحاب السّبق لهذا المفهوم، فقد ذكر سيبويه مفاهيم الإدغام كما هي عند علماء التجويد؛ غير أنها مبثوثة في الكتاب ومتفرّقة، وذلك في نحو قوله:« والإدغام إنما يدخل فيه الأول في الآخر والآخر على حاله، ويُقلب الأوّل فيدخل في الآخر حتى يصير هو والآخر من موضع واحد، نحو: قَد تَّركتك، ويكون الآخر على حاله»[5]، وقوله:« باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً لا يزول عنه»[6]، كما أنّ علماء التجويد عامة كانوا مقتفين أثر النحاة واللغويين، حيث نجد هذا جليّا في استخدام المصطلحات نفسها في كثير من تعاريفهم؛ كالإيصال الذي ذكره ابن السّرّاج في أصوله[7]، أو نجد اعتمادهم الكليّ في نقل العبارة كما عند المرعشيّ نقلا عن الجاربرديّ والرّضيّ في شرحهما على الشّافية[8].

---

[1] ابن أبي مريم: الموضح في وجوه القراءات وعللها، ص131.

[2] ينظر: السخاوي: جمال القرّاء وكمال الإقراء، ص485. وزكريا الأنصاري: شرح المقدمة، ص84.

[3] المسعديّ: الفوائد المسعديّة، ص80.

[4] المرعشي: جهد المقل، ص181.

[5] سيبويه: الكتاب، 104/4.

[6] سيبويه: الكتاب، 437/4.

[7] ينظر: ابن السراج: الأصول في النحو، 405/3.

[8] ينظر: المرعشي: جهد المقل، ص183.

إنّ نقل علماء التجويد عن كتب النّحاة واللغويين أمر واقع لا محالة للسّبق العلمي لهؤلاء في دراسة بعض الظواهر الصوتية كالإدغام؛ لكن لا يعني ذلك اتّحاد الجميع في حقيقة المصطلح، بل هناك عموم وخصوص في المفهوم[1]، ومن خلال ما سبق ذكره من تعريفات المجوّدين للإدغام نخلص إلى مفهوم الإدغام عندهم، وتعليلاتهم الصوتية لكيفية حدوثه، وذلك بذكر جملة من الأمور التي بنيت عليها تلك التعريفات على شكل عناصر:

- الإدغام عند علماء التجويد يكون بين المِثلين أو المتقاربين فقط، وهو المذكور في المجموعة الأولى والثالثة صراحةً، في قول الدّاني:« فحقه إذا التقى بمثله أو مقاربه»، وفي قول ابن أبي مريم:« كمثله أو مقاربه»، وتضمّنت أغلب تعريفاتهم عمليّة قلب الأوّل إلى الثاني، ونجد مكّي بن أبي طالب يصرّح بها بقوله:« ولا يقع الإدغام البتة حتى يصيرا مثلين، ويسكّن الأوّل، فإذا كانا غير مثلين؛ أبدلت من الأوّل حرفا مثل الثّاني ثم تدغم، فتكون بذلك قد أدغمت مثلين»[2]، وكذا ابن الجزريّ في قوله:« فإن كانا مثلين؛ أَسكِن الأول وأَدغِم، وإن كانا غير مثلين؛ قُلب كالثاني وأُسكِن ثمَّ أُدغِم»[3]، ونظم ذلك ابن النّاظم أحمدُ بن محمد ابن الجزري فقال[4]:

أَن يلفظ القاري بساكن فمَعْ *** محرَّكٍ بغير فصل قد وقعْ

معَ اتّحاد مخرجٍ يا صاحِ *** يكون للإخفاءِ أيضا ماحِي

وسيأتي التّفصيل في شروط الإدغام بإذن الله تعالى.

---

[1] ينظر: عبد الصبور شاهين: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، 1987م، ص127.

[2] مكي بن أبي طالب القيسي: التبصرة في القراءات السبع، تح: محمد غوث الندوي، الدار السلفية، الهند، ط2ن 1982م، ص351.

[3] ابن الجزري: النشر، 279/1. والتمهيد، ص69.

[4] أحمد ابن الجزري: الإعلام في أحكام الإدغام، تح: محمد بن أحمد بن حسين برهجي، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، ع23، جمادى الآخرة 1438هـ، ص302.

- المقصود بالتّقارب في عموم التعريف – خصوصا عند المتقدمين من علماء التجويد كما سنبينه في أنواع الإدغام – هو تقارب الحرفين مخرجا أو صفة أو تقاربهما معا.
- الإدغام عند علماء التجويد هو دخول حرف في آخر، والدّخول ههنا بمعنى الامتزاج لا بمعنى فناء الأوّل تماما وبقاء الثّاني، ولذا عُبِّر عنه بالإيصال أو الخلط كما مرّ في سرد تعريفات الإدغام عند أصحاب المجموعة الثانية والثالثة؛ لئلا يقع الوهم في ذلك، وقد نصّ ابن الجزري صراحة على هذا التصوّر الذي يجعل معنى الإدخال فناء للصوت الأوّل ورَدَّه بقوله:« ... وليس بإدخال حرف بحرف كما ذهب إليه بعضهم، بل الصحيح أنّ الحرفين ملفوظ بهما كما وصفنا»[1]، ومعنى الإدخال المقصود عند ابن الجزري ليس هو عينه الذي قَصَده الدّاني؛ وذلك لِقرينة ما بعده في قول الدّاني: لا فصل بينهما بوقف ولا بغيره، وقوله: فيصيرا بتداخلهما كحرف واحد، وعبّر في كتابه "الإدغام الكبير" عن الإدخال بالإيصال كما مرّ.

ولدفع التوهّم أَبدلت طائفة مصطلحَ الإدخال بالإيصال (=المجموعة الثالثة)؛ لتتوضّح العمليّة الصّوتية، وإن كنّا نرى أنّ قولهم في أكثر تعريفاتهم[2]: "بلا فصل"، و"بلا مهلة"، و"كحرف واحد"، و"يكون الحرفان ملفوظا بهما"؛ كلُّها قرائنُ في أنّ الإدخال بمعنى الإيصال والامتزاج.

- توالي الحرفين في السلسلة الصّوتية من غير حاجز هو أحد الشروط الصّوتية لقيام الإدغام، وهو معنى قولهم: لا فصل بينهما بوقف، أو حركة، أو رَوم، أو غيره (=حروف المدّ مثلا)، وبالتالي فإنّ هذا التسلسل الصوتي لا يفرض أن يكون الإدغام في كلمة واحدة، بل يمكن أن يكون من كلمتين، كإدغام الذال في الظاء في ﴿ إذ ظَّلَموُا﴾.
- الإدغام عند علماء التّجويد ذو شِقّين: نطقي، وسمعي، فالأوّل يكمن في:

---

[1] ابن الجزري: النشر، 280/1. وينظر: السخاوي: جمال القراء وكمال الإقراء، 485/2.

[2] ينظر: الداني: التحديد، ص99. والإدغام الكبير، ص92. وينظر: القرطبي: الموضح، ص139.

- **وضع الأعضاء حال الاعتراض موضعا واحدا دون انفراجة:** وهو معنى قولهم: بلا فصل، وبلا مهلة، وبلا حركة، وبلا روم، ونحو ذلك من عباراتهم؛ لأنّ عدم الفصل زمانا معيّنا بين مثلين يستوجب بقاء الأعضاء المعترضة على هيئة واحدة، وعبّروا عنه بالارتفاعة الواحدة كما في تعريف الداني[1]، وبنَبوة اللسان نَبوة واحدة كما في تعريفات المجموعة الثالثة.

- **زيادة قوّة الضّغط عند الاعتراض:** وذلك لأنّنا نرى في نظرنا أنّ الاحتباس الحاصل هو احتباسان متداخلان متواصلان، فحيث انتهى الاعتراض مع الحرف الأوّل كانت هي بداية الاعتراض بالنّسبة للحرف الثاني، ما يزيد في شدّة توتّر الأعضاء والعضلات حال الاعتماد (=الارتكاز)، وهو المعبّر عنه عندهم بالتشديد.

- **زيادة زمن الاعتراض:** وهو أثر زمني للاتصال والتداخل الشديدين، ولقوّة الضغط (=التّشديد)؛ ما يجعل مدّة الاعتراض تطول أكثر، وتحدّث عن ذلك الداني كما رأينا بقوله:« ... غير أنّ احتباسه في موضع الحرف؛ لِمَا زيد فيه من التّضعيف أكثرُ من احتباسه فيه بالحرف الواحد»، وهو معنى قول القرطبي السّابق:«... إلاّ أنّ مكثه واحتباسه؛ لِما حدث من التضعيف أكثرُ من مُكثه واحتباسه في المخفّف».

وأمّا الثاني – وهو الشقّ السّمعي للإدغام – فهو مُتضمَّن في ذكرهم لاتّصال الحرفين، وفي كلمة "التّشديد"، ممّا يجعل السّامع يسمع الحرفين حرفا واحدا، ولهذا نجدهم يقولون في عباراتهم: كالحرف الواحد، بل وذكروا حتى المدّة المستغرقة في الإدغام كما سيأتي بيانه في المبحث الخاص بزمن الإدغام، وصرّح المرعشيّ بكون الإدغام في جانبه النّطقي عبارة عن حرفين، وفي الجانب السّمعي

[1] ينظر: الداني: الإدغام الكبير، ص92.

حرف واحد، فقال:« ... وإنّ المُدغم والمدغم فيه لشدّة الامتزاج كالحرف الواحد في السّمع، وإن كانا حرفين في الحقيقة كما سبق»[1].

لقد تقرّر عند المجوّدين والمحدثين أنّ آليّة إنتاج الصوت اللغوي تقوم على اعتراض العضوين للنّفَس، وزمن هذا الاعتراض، وانفراج العضوين، والإدغام في جانبه النّطقيّ يجعل الاعتراض عند إنتاج الحرف الأوّل يتواصل مع الحرف الثّاني إلى أن ينفرج، فيكون للحرف الأوّل "الحبسُ وشيءٌ من امتداده، أمّا الآخر فلا يكون فيه إلا الإطلاق وشيء من امتداد الحبس السّابق، أمّا إذا حصل الإطلاق في وسط الطّور الثاني بوقف أو بحركة فلا يكون حينئذ الحرفان مدغمين"[2]، وأطلق على هذا أحمد مختار عمر مصطلح الانصهار وإذابة الحدود، فقال:« فإنّ الإدغام يمكن أن يُفهم على أنّه إزالة الحدود بين الصّوتين المدغمين وصهرهما معا»[3]، وهذا هو مقصود علماء التّجويد بالتّداخل، والإيصال، وبعدم الفصل، وهذا الارتباط والتداخل الصّوتي هو الذي ذكره الدّاني والقرطبي بدقّة حين قالا:« كحرف واحد لا مهلة بين بعضه وبعضه»، وكذلك المرعشيّ حين قال بعبارة أوضح:« فحقيقة الإدغام التّلفّظُ بالمِثل الثّاني قبل الفراغ عن المثل الأوّل»[4]، وهذا التصوّر للإدغام عند علماء التجويد كونه في صورته النطقية حرفان وأنّ الصامت المشدّد صامتان لا صامت طويل؛ نحا إليه جمع من المحدثين موافقين في ذلك علماء التجويد[5]، ومنهم من رأى

---

[1] المرعشي: جهد المقلّ، ص311.

[2] الحاج صالح: مسائل في مصطلحات التجويد، ص18.

[3] مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص388،387.

[4] المرعشي: جهد المقل، ص182.

[5] ينظر: الحاج صالح: مسائل في مصطلحات التجويد، ص18. وحسام النعيمي: الدراسات اللهجية والصوتية عند بان جني، ص343،342. ومي فاضل الجبوري: القراءات القرءانية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، دار الشون الثقافية العامة، العراق، ط1، 2000م، ص81.

العكس في كون الحرف المشدّد صامتا واحدا طويلا[1]، ونحن نذهب مذهب المجوّدين ومن وافقهم من المحدثين؛ لِمَا ذُكر من قبل من وصفٍ وتعليلٍ صوتيّ، أضف إليه ما قاله السّخاوي:« والدّليل على ما قلته من كون الأوّل ساكنا؛ أنّ كلّ حرف مشدّد في تقطيع العروض حرفان الأوّلُ ساكن»[2]، كما أنّه لو كان المشدّد صامتا واحدا طويلا؛ لمَا احتيج إلى قلب الأوّل في غير المثلين أصلا، كما أنّه لا يوجد في نظام العربيّة تشديد في بداية المقطع؛ لعدم الابتداء بساكن فيها، ممّا يدلّ على بقاء الحرف الأوّل السّاكن.

- استعمل علماء التجويد المتقدّمون ومَن تابعهم في تعريف التّجويد لفظة اللّسان متابعين في ذلك سيبويه، فيقولون[3]: "ويلزم اللّسان موضعا واحدا"، "فينبو اللّسان عنهما نبوة واحدة". واعترض على ذلك السّخاوي؛ لأنّ هناك من الحروف ما ليس للسان فيه مدخلٌ، وعبّر بَدَله بالعضو[4]، كما عبّر القرطبي فيما مرّ باللسان والعضو معا، وَسَبق وأن مرّ معنا هذا في تعليل صفة القلقلة، ونقول إنّ سيبويه ومن تابعه من المجوّدين يَصطلحون باللسان مجازا للدلالة على آلة النّطق، وكذا إطلاق لفظ اللسان للغلبة أيضا، فأكثر حروف الإدغام يدخل في إنتاجها اللّسان، وهذا لم يمنع علماء التجويد من زيادة التدقيق في تبيين العملية الصوتية، حيث يقول المرعشي:« ... والفراغُ إنّما يكون برفع الّسان في اللّساني، والشفة في الشّفويّ، والحلق في الحلقيّ عن مخرج الحرف»[5].
- الإدغام عند علماء التّجويد عموما كما رأينا يتضمّن عمليّات صوتيّة ثلاثة هي:

---

[1] ينظر: مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص388. وعبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص207. وكانتينو: دروس في علم أصوات العربية، ص39. ومحمد الخولي: معجم علم الأصوات: ص14.

[2] السخاوي: جمال القرّاء وكمال الإقراء، ص485.

[3] يراجع تعريف المجموعة الأولى والثانية.

[4] ينظر: السخاوي: جمال القراء وكمال الإقراء، 485/2.

[5] المرعشي: جهد المقل، ص182.

- سلب حركة الحرف الأوّل إن لم يكن ساكنا.
- قلب الحرف الأوّل إلى جنس الثّاني إن لم يكن الحرفان متماثلين.
- وصل الأوّل بالثّاني وإدغامهما معا.

إنّ هذا المفهوم للإدغام عند علماء التجويد هو الأضيق دلالة من مفهوم اللغويين والنّحاة، وقد استقرّ مصطلح الإدغام بهذا المفهوم عند متأخّري النحاة أيضا[1]، وهو أعلى صور المماثلة الصوتية عند المحدثين[2] الذين يصطلحون عليه بالمماثلة الكلّيّة أو الكاملة، ولم يخرج المحدثون في تعريفهم للإدغام عمّا أقرّه المجوّدون وما توصّلوا إليه من تعريف[3]، بل إنّ منهم من لم يبلغ في تعريفه مبلغ دقّتهم[4]، ولعلّنا نُرجع ذلك إلى أسباب ثلاثة: قلّة اطّلاع بعضهم على دراسات علماء التّجويد، وعدم توفّر أكثر كتب المجوّدين بين يدي الدّارسين من قبلُ فكثير منها كان حبيس خزائن المخطوطات، والتأثّر بنتائج الدّرس الصوتي عند المستشرقين والغربيّين.

3.1.1 بين الإدغام والتّشديد عند علماء التجويد:

يميّز علماء التّجويد بين الإدغام والتّشديد من حيث الماهية؛ ولذا نجدهم يستعملون المصطلحين في سياقات واحدة، وهو واضح في مصنّفاتهم كقول مكي:« وإنّما يُشدّد للإدغام»[5]، وقوله:« ... فهو زيادة في الإدغام، وزيادة في التشديد»[6]، وحقيقةُ التشديد كما ذكروها هي شدّة

---

[1] ينظر: عبد الصبور شاهين: أثر القراءات في الأصوات والنحو، ص127.

[2] ينظر: غانم قدوري: المدخل إلى علم أصوات العربية، ص214.

[3] ينظر: محمد الأنطاكي: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، دار الشرق العربي، لبنان، ط3، د ت، ج1، ص123. وبرجستراسر: التطور النحوي، ص29.

[4] ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص187. الطيب البكوش: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، المطبعة العربية، تونس، ط3، 1992م، ص67.

[5] مكي: الرعاية، ص246.

[6] مكي: الرعاية، ص247.

الارتكاز حالَ الاعتراض وحبسُ الصّوت بقوة[1]، وبالتالي فالتشديد هو الأثر اللازم للإدغام، وهو عملية صوتية حاصلة بسبب تداخل الحرفين، يقول المَسعديّ:« الإدغام والتّشديد كلّ منهما لازم للآخر»[2]، ويقول المالقي (ت705هـ) قبله:« ... فعلى هذا كلّ حرف مشدّد مدغمٌ»[3]، وهذا اللّزوم هو الذي جعلهم يرون باتّحاد المدلولين بين الإدغام والتشديد؛ باعتبار قيام أحدهما لازمٌ لقيام الآخر، وأنّ المُشدّد في الحقيقة هو المُدغم[4]، وخالفهم في ذلك مكّيّ حيث فصل بينهما فيما كان مشدّدا في بنيته اللغوية مثل "علَّم" – فجعله تشديدا دون إدغام؛ كونه تضعيفا بِنَويّا – وما كان مشدّدا باعتبار التركيب السّياقي جعله من قبيل الإدغام[5]، وقد قصده المسعديّ بكلمة: خلافا لبعضهم، في قوله:« الإدغام والتشديد كلّ منهما لازم للآخر خلافا لبعضهم، حيث فرّق بين المشدّد والمدغم»[6]، أمّا المحدثون؛ فقد أخرج عبد الصّبور شاهين ما يُعتبر إدغام مثلين من دائرة الإدغام، ويراه تضعيفا محضا؛ لعدم حصول أدنى تغيير صوتي عنده[7]، وهذا بعيد؛ بل هو عين الإدغام وحقيقته؛ لأن الأصل فيه التداخلُ لا القلب.

وبخلاف مكي وعبد الصّبور؛ فإنّ معظم المجوّدين والمحدثين – ونوافقهم في ذلك– لا يفرّقون بين الإدغام والتّشديد صوتيا، وأنّ المجوّدين كانوا أكثر دقّة في إبراز التّلازم الحاصل استنادا للعملية الصوتية النّطقية للإدغام كما رأينا من قبلُ مع المالقيّ والمسعديّ.

فالإدغام إذًا عمليّات صوتية مركّبة كما مرّ، والتّشديد لازم لها، وله تمثيله الكتابي(=الشَّدّة) في الخطّ العربيّ منذ القديم، ولم يفت علماءَ التجويد ذكرُ ذلك والتنّبيهُ عليه، يقول المسعدي:«

---

[1] ينظر: السنهوري: الجامع المفيد، ص449.

[2] المسعدي: الفوائد المسعدية، ص96.

[3] المالقي: شرح التيسير، ص182.

[4] ينظر: المرعشي: جهد المقل، ص182.

[5] ينظر: مكي: الرعاية، ص245. وينظر: عبد العزيز وعبد الله: علم الصوتيات، ص301.

[6] المسعدي: الفوائد المسعدية، ص96.

[7] ينظر في هذا دراسته الملحقة في ترجمته لكتاب مالمبرج، ص147.

والشَّدّة – بفتح الشين – هي سِنن الشّين الثلاثة التي هي علامة على التّشديد، وبكسرها صفة الحرف المُشدّد»[1]، وإنّما علامته سِنن الشّين (ش)؛ لكونها أوّل حرف من كلمة "شديد" وهو مذهب الخليل وسيبويه، واختار المغاربة قديما الدّال (د) اتّباعا لأهل المدينة في نقطهم[2]؛ باعتبار الدّال الحرف الأخير من "شديد".

2.1 العلّة الصّوتية لحدوث الإدغام:

أجمع علماء التّجويد على أنّ العلّة من الإدغام هي التّخفيف والجنوح إلى السّهولة في التلفّظ، ولذلك عبّر عنه الدّاني بالتخفيف والتقريب؛ أي: تخفيفٌ في الجهد العضلي المبذول من خلال الإنتاج الصّوتي دفعة واحدة، وتقريب الأصوات بعضها إلى بعض فتتماثل وتنسجم، ويقول في ذلك:« اعلم – أرشدك الله – أنّ الإدغام تخفيف وتقريب، ... وإنّما أدغمت القرّاءُ والعرب طلبا للتخفيف، وكراهة للاستثقال؛ بأن يزيلوا ألسنتهم عن موضع ثمّ يعيدوها إليه؛ إذ في ذلك من التكلّف ما لا خفاء فيه، ألا ترى أنّ الخليل – رحمه الله – شبّه ذلك بمشي المقيّد، وبإعادة الحديث مرّتين؟ فخفّفوا بالإدغام من أجل ذلك مع توفّر المعنى به»[3]، وبالتالي فالعلّة الصوتية والغاية من إحداث الإدغام هي طلب الخفّة من خلال اختزال الجهد العضلي في الاعتراض، والظّاهر من كلام الدّاني أنّه يعني المثلين باعتبار مآل الحروف في الإدغام إلى التماثل؛ لكنّ منهم من بيّن أكثر فذكر الاستثقال النّاتج عن الرجوع باللسان – كونه آلة النّطق كما سبق وأن أشرنا– إلى الموضع نفسه أو مقاربه؛ ليدخل في هذا التعليل المماثل والمقارب، وبهذا عبّر مكي بقوله:« ... لأنّه يرفع رجلا ثمّ يعيدها إلى موضعها أو قريب منه»[4]، وكذلك القاري بقوله:« وفائدته تخفيف اللفظ لثقل عَود اللّسان

---

[1] المسعدي: الفوائد المسعدية، ص97.

[2] ينظر: الدّاني: المحكم في نقط المصحف، تح: عزة حسن، دار الفكر، سوريا، ط2، 1997م، ص49،50.

[3] الداني: الإدغام الكبير، ص93. والمالقي: الدر النثير، ص173.

[4] مكي: الكشف، ص134.

اللّسان إلى المخرج الأوّل أو مقاربه»[1]، ثمّ إنّ الدّاني بيّن بقوله: مع توفّر المعنى؛ أنّ الجنوح للخفّة والسّهولة بالإدغام عند العرب فيمن أدغم واقعةٌ حال أمن اللَّبس في المعنى وتداخل أصول الكَلم[2]، وإلاّ فتبليغ المقصود باللغة وبيان المعاني (=الوظيفة التبليغية) مع الثّقل أولى، وهذا أحد شروط الإدغام[3].

أمّا المحدثون فلم يخرجوا عمّا قاله علماء التجويد فيما ذكروه[4]، وبالجملة فإنّ العلّة الصوتية للإدغام هي التخفيف، والسّهولة، والاقتصاد، فالرّجوع إلى موضع الاعتراض نفسه أو قريب منه كحال المقيّد؛ يَرجع بخطوه إلى الموضع نفسه الذي وطأه أو قريب منه، فيمتنع عليه الاسترسال والخفّة؛ ولذا كان الأصل في الإدغام للحروف المتقاربة، وكلّما وقع التباعد بين المخارج صار الإظهار أوجب[5]، وهذا بالتجربة الحسّيّة ظاهرٌ، وبيّنه علماء التجويد وفصّلوا فيه في كون الإدغام مع حروف اللسان أكثر من حروف الحلق والشفتين؛ لكثرتها وتقاربها فيما بينها[6] كما سيأتي بيانه في ذكر أنواع الإدغام وأسبابه، ويجدر بنا أن نبيّن أنّ القول "بالتخفيف والتسهيل في النطق هو علّة الإدغام"؛ لا يعني بالضرورة أنّ الإظهار أثقل كما يفهمه بعضهم، فمردّ الأمر فيما يجوز فيه الإدغام إلى النّاطق ذاته لا إلى قانون اللغة العام، وإلاّ للزم منه عدم الإظهار في كلّ موضع إدغام والعكس، وهناك كثير من المواضع جاز فيها الإدغام والإظهار، وليس من المنطق اللغوي والصوتي أن نقول عن المُظهِر أنّه جنح إلى الثّقل، بل إنّ المُدغِم هو من جنح إلى التيسير في نطقه بالإدغام؛ لما يجده من الصّعوبة في الإظهار، وذلك لأنّ الإظهار أصل، والمُظهِر على

---

[1] القاري: المنح الفكرية، ص175.

[2] ينظر: ابن جني: المنصف، 73/1.

[3] ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، 514/5.

[4] ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص184. ونذير حساني: التعليل الصوتي عند العرب، ص383. و أحمد عفيفي: ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، ط1، 1996م، ص124.

[5] ينظر: ابن الجزري: التمهيد، ص166.

[6] ينظر: الدّاني: الإدغام الكبير، ص94.

أصله، والإدغامَ فرع منه، ولا خروج عن الأصل إلا بعلّة، وقد خرج المُدغِم عن أصل الإظهار إلى الإدغام – فيما يجوز ذلك – لِما وَجده من صعوبة الأداء وإرادةً للتّيسير.

3.1 زمن الإدغام عند علماء التجويد:

لم يفت علماءَ التّجويد التّطرق إلى المقدار الزّمني المستغرق في الإدغام، وانقسموا إلى مذهبين:

المذهب الأوّل:

وأكثرهم من المتأخّرين من علماء التّجويد – حسب ما وقفت عليه – حيث يذهبون إلى أنّ المقدار الزّمنيّ حال النّطق بالتّضعيف مُساوٍ لمقدار النّطق بحرفين، وبهذا فالمشدّد قائم مقام حرفين، وعليه فزمن النطّق بالدال مثلا في كلمة "شدَّ" مساوٍ لزمن النطق بدالين مخفّفين، ومن أصحاب هذا الرأي مكيّ؛ إذ يقول:« وكلّ حرف مشدّد مقامُ حرفين في الوزن واللّفظ»[1] وقال بعدها:« فإذا اجتمع في اللّفظ حرفان مشدّدان؛ فهما بوزن أربعة أحرف»[2]، وقال:« فإذا اجتمع في اللفظ ثلاث مشدّدات متواليات؛ فهنّ مقامُ ستّة أحرف في الوزن واللفظ»[3]، وممن تابعه في هذا القرطبيّ، وابن الجزري، وزكريا الأنصاري، ومُلاّ علي القاري، والمسعديّ[4]، وممّن وافقهم من المحدثين عبد الصّبور شاهين، فقال:« فإذا نظرنا في نطق الصامت المضعّف إلى طبيعة العملية النطقية ووحدتها؛ قلنا: إنه صامت طويل، يشبه الحركة الطّويلة التي تساوي ضعف الحركة القصيرة»[5]، وممّن ذهبوا هذا المذهب كذلك أحمد مختار عمر والغامديّ[1].

---

[1] مكي: الرعاية، ص245.

[2] مكي: الرعاية، ص247.

[3] مكي: الرعاية، ص251.

[4] ينظر على الترتيب: القرطبي: الموضح، ص141. وابن الجزري: التمهيد، ص215. وزكريا الأنصاري: شرح المقدّمة، ص84. وعلي القاري: المنح الفكرية، ص175. والمسعدي: الفوائد المسعدية، ص80.

[5] عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص207.

إنّ العلّة التي بنى عليها أصحاب هذا الرأي رأيهم تكمن في كون الإدغام تداخلا لحرفين باتصالهما معا في النّطق، ولذا جعلوا مدّة نطق الحرف المضعّف بقدر زمن النّطق بحرفين، ومن تمعّن في تعريف هؤلاء للإدغام ووصفهم الصّوتي له؛ يجد مذهبهم في المدّة تحصيل حاصل، ومثلُه ما سيرد في المذهب الآخر.

المذهب الثّاني:

ويرى أصحابه أنّ المقدار الزّمني للتلفّظ بالمضعّف أكثر من حرف وأقلّ من حرفين، وإلى هذا ذهب الدّاني، ونقل مذهبه المالقي في شرحه على كتاب التيسير[2]، وكذا المرعشي موافقا في ذلك ما نقله من أقوال الرّضي[3]، وممّن نحا هذا المنحى من المحدثين مي جبوري[4]، والحاج صالح، الذي يُفهم من كلامه حين قال:« ... وكلّ واحد من الحرفين ينقصهما حينئذ طور من الأطوار الثلاثة: الأوّل السّاكن لا يكون فيه إلاّ الحبسُ وشيء من امتداده، أمّا الآخر فلا يكون فيه إلاّ الإطلاق وشيء من امتداد الحبس السّابق»[5]، ولذا فإنّنا نرى أنّ الأساس لهذا الرأي يكمن في أنّ أصحابه يرون الإدغام تداخلا للحرفين بامتزاجهما معا كما عبّر عنه المرعشي، وبلا مهلة بين بعضه وبعضه على قول الدّاني في تعريفه السّابق ذكره والذي فسّره الحاج صالح؛ ولذا كان زمن النطق أقلّ من حرفين.

أمّا أكثر المحدثين فتحدّثوا عن طول مدّة التضعيف من غير تحديد للزّمن المستغرق فيه بخلاف المجوّدين، وعبّروا عن المدّة المستغرقة بالصّامت الطّويل، وجدير بالذّكر أن نشير إلى أنّنا نتحدّث عن الطول الزّمنيّ للصوت اللغوي مخفّفا في مقابل مماثله مضعّفا لا عن مدّة النّطق بالصّوت

---

[1] ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص378. والغامدي: الصوتيات العربيّة، ص132.

[2] ينظر: المالقي: الدر النثير، ص173.

[3] ينظر: المرعشي: جهد المقل، ص181.

[4] ينظر: مي الجبوري: القراءات القرءانية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، ص82.

[5] الحاج صالح: مسائل في مصطلحات التجويد، ص18.

اللغويّ في مقابل غيره؛ إذ يخضع هذا لعدّة عوامل منها طبيعة المخرج والصّفة ووضعيّته داخل السّياق الصوتي الخطّي وطبيعة نطق المتكلّم وسرعة كلامه وغيرها من العوامل التي لسنا بصدد الحديث عنها.

وجمعنا عيّنة من آيات الله عزّ وجلّ بتسجيل الشيخين – بارك الله فيهما – وحَرصنا للخروج بنتائج تجنح نحو الدّقّة أن يكون الصّوت المخفّف في مقابل نظيره المشدّد ضمن السلسلة الصوتية نفسها تجاورا أو يكاد؛ ليكون الموقع واحدا فلا يتباين التأثير التجاوري للأصوات، وأن تكون الأصوات المدروسة ذات صفات مختلفة من حيث الجانب النّطقي؛ كالجهر والشدّة والبينيّة والصّفير ليتبيّن لنا أثر ذلك في الإدغام إن وجد. والجدول التالي يبيّن المدوّنة المجموعة والأحرف المدروسة:

الحرف	العيّنة
الباء	﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَۚ﴾ [الحجرات:07]
التّاء	﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَ﴾ [البقرة:102]
الثّاء	﴿مِن ثَمَرَةٖ رِّزۡقٗا قَالُواْ﴾ [البقرة:25] ﴿مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡ﴾ [البقرة:22]
الذّال	﴿وَقَعَدَ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [التوبة:90] ﴿وَقَطَعۡنَا دَابِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَمَا كَانُواْ مُؤۡمِنِينَ ٧٢﴾ [الأعراف:72]
الزّاي	﴿وَلَٰكِن قَسَتۡ قُلُوبُهُمۡ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ٤٣﴾ [الأنعام:43] ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلۡأَرۡضُ زُخۡرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتۡ وَظَنَّ أَهۡلُهَآ أَنَّهُمۡ قَٰدِرُونَ عَلَيۡهَآ أَتَىٰهَآ أَمۡرُنَا لَيۡلًا أَوۡ نَهَارٗا فَجَعَلۡنَٰهَا حَصِيدٗا كَأَن لَّمۡ تَغۡنَ بِٱلۡأَمۡسِ﴾ [يونس:24]
السين	﴿وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلٗا ٨٨﴾ [النساء:88] ﴿ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءٗ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ

﴿رِزۡقٗا لَّكُمۡۖ فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿22﴾﴾ [البقرة:22]	
﴿وَقَالَ نِسۡوَةٞ فِي ٱلۡمَدِينَةِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفۡسِهِۦۖ قَدۡ شَغَفَهَا﴾ [يوسف:30] مرّة بإظهار دال "قد" ومرّة بإدغامها في الشّين. ﴿بَلۡ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٞ ﴿25﴾﴾ [القمر:25] ﴿بَشِّرِ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ بِأَنَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿138﴾﴾ [النساء:138]	الشين
﴿ثُمَّ لَقَطَعۡنَا مِنۡهُ ٱلۡوَتِينَ ﴿46﴾﴾ [الحاقة:46] ﴿فَلَمَّا رَأَيۡنَهُۥٓ أَكۡبَرۡنَهُۥ وَقَطَّعۡنَ أَيۡدِيَهُنَّ﴾ [يوسف:31]	الطّاء
﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ أَضَلَّ أَعۡمَٰلَهُمۡ ﴿1﴾ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَءَامَنُواْ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٖ وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡ كَفَّرَ عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ وَأَصۡلَحَ بَالَهُمۡ ﴿2﴾﴾ [محمد:1،2]	الفاء
﴿وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلٗا ﴿88﴾﴾ [النساء:88] ﴿ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءٗ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡۖ فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿22﴾﴾ [البقرة:22]	اللام
﴿وَلَٰكِن قَسَتۡ قُلُوبُهُمۡ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴿43﴾﴾ [الأنعام:43]	الياء

وجاءت نتائج تحليل العيّنة كما هو موضّح في الجدول أدناه:

جدول رقم (09): جدل يوضّح القيم الزمنية للأصوات المخففة مع نظيرتها المضعّفة

الحرف	الشيخ محمّد يحيى		الشيخ عبد الكريم	
	المخفّف	المدغم	المخفّف	المدغم
الباء	0.239487	0.405126	0.216115	0.396502
التّاء	0.175646	0.332803	0.256182	0.454552
الثّاء	0.266129	0.563792	0.288156	0.475612

الذّال	0.326644	0.608904	0.261721	0.513566
الزّاي	0.310366	0.583862	0.259862	0.438402
السين	0.292185	0.607095	0.293424	0.495938
الشين	0.273868	0.508446	0.278047	0.509597
الطّاء	0.229655	0.385349	0.199847	0.363967
الفاء	0.358894	0.588728	0.264917	0.588728
اللام	0.278521	0.533505	0.241097	0.471044
الياء	0.253737	0.488259	0.175256	0.383068

بعد إجراء تحليل للعيّنات المسجّلة تبيّن لنا أنّ هناك أصواتا مضعّفة استغرقت أكثر من المخفف وأقلّ من الضعف في زمن إنتاجها الصوتيّ؛ أي أنّ ذلك قد وافق رأي أصحاب المذهب الثاني، وقد استغرقت الثاء والفاء واللام مدّة تجاوزت الحرفين في كلا التسجيلين؛ ولعلنا نرجع ذلك لما في الثاء والفاء من الهمس وانتشار للهواء، ووجدنا أنّ من المجوّدين من وصفهما بالمتفشية، وهذا ما يجعل مدّة النطق بهما مضعّفين تكون أطول لما فيهما من كميّة نفَس كبير يستغرق مدّة في تفشّيه وانتشاره، وأمّا صوت اللام فللبينية التي يتصف بها مع اتساع المخرج مما يجعلها حال التضعيف تكون أوسع وأطول مدّة ولذلك قُرئ بالإدغام بغنّة في النون مع اللام، كما أنّنا نلاحظ أنّ الأصوات الشديدة المجهورة المضعّفة – ممثّلة في صوت الباء – تكون أقلّ بكثير من ضعف نظيرتها المخفّفة؛ وهذا راجع للقوّة التي تتصف بها من انحباس للصوت ممّا يجعل مدّة التضعيف تقلّ. ويبقى أن نشير إلى أنّ هذه النتائج التي تعتمد على أجزاء من الثانية لا يعني البتّة حين مخالفتها لأحد المذهبين اختلافا في ظاهرة الإدغام الصوتية، ويبقى المجال مفتوحا أكثر للنّظر في هذا من خلال الاعتماد على مدوّنة أشمل بكثير وأجهزة أشدّ تطورا وغرف تسجيل أكثر ملاءمة.

4.1 أنواع الإدغام عند علماء التّجويد:

مرّ معنا أنّ ظاهرة الإدغام الصّوتية تقوم على انعدام الحاجز بين الحرفين وهو الحركة (=الصائت القصير)؛ ليتمّ القلب – في غير المثلين – والإدخال، وعلى خصائص الصّوتين المدغمين، ووفق هذا بنى علماء التجويد تقسيماتهم للإدغام، فعلى أساس الحركة قُسّم الإدغام إلى: كبير وصغير، وعلى أساس الخصائص الصوتية قُسّم الإدغام إلى: المتماثلَين والمتقاربَين والمتجانسَين، وعلى أساس درجات القلب قُسّم الإدغام إلى: تامّ وناقص.

إنّ هذه الأنواع للإدغام عند علماء التجويد أُقيمت بناء على المعايير الثلاثة السّابقة، ليكون بذلك كلّ نوع قسيما لغيره، والأنواع بهذا يمكن أن تكون اندراجية فيما بينها، فقد نجد مثلا الإدغام كبيرا، ومتماثلا، وتاما، وسنقوم بذكر كلّ نوع مع الوصف الصّوتي والتعليل عند المجوّدين دون الخوض في التفريعات الأدائية وقضايا الوجوب والجواز جريا على منهجهم، فقد أعرضوا عن ذكر الفروع والتفصيلات المختلف فيها؛ لأنّها من صميم علم القراءة لا علم التّجويد.

1.4.1 الإدغام حسب الحاجز:

ينقسم هذا النوع من الإدغام إلى إدغام كبير وصغير، وقد جاء هذا التّقسيم على أساس معيار الحركة (=الحاجر) الفاصلة بين الحرفين المدغمين، وهذا النّوع أسبق الأنواع وأشملها كما قلنا آنفا، ويدخل ضمنه النوعان الآخران، يقول أحمد ابن الجزري شارحا لقوله:

إلى كَبيرٍ وصغيرٍ بَل إلى *** مِثلَينِ مَعْ مُقَارِبَينِ يُجتَلا

« أي: ينقسم الإدغام إلى إدغام كبير، وإدغام صغير، ثمّ كلّ منهما ينقسم إلى مثلين، ومتقاربين، وإلى متجانسين»[1].

[1] أحمد ابن الجزري: الإعلام في الإدغام، ص304،303.

والإدغام الكبيرُ ما كان فيه الأوّلُ من الحرفين متحرِّكا، ونظيره الصّغير الذي يكون فيه الحرف الأوّل المُدغم ساكنا، يقول ابن الجزري:« فالكبير: ما كان الأوّل من الحرفين فيه متحرّكا ... والصّغير: هو الذي يكون الأوّل منهما ساكنا »[1]، ويُعتبر أعمّ الأنواع؛ إذ يشمل النّوعين الآخرين، واشتهر به من القرّاء السّبعةِ الإمامُ أبو عمرو البصريّ، وقد نُقل عنه قوله:« الإدغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتها، ولا يحسنون غيره»[2].

من خلال تعريف الإدغام عند علماء التّجويد ووصفهم الصّوتي له؛ يمكننا القول إنّ عمدة التّعريف لديهم هو الإدغام الكبيرُ، وهو المنطلق في التّقعيد المصطلحي، فالإدغام الكبير كما علمنا حذف لحركة الأوّل إن وُجدت (=نزع الحاجز الصوتي بين الصامتين) فإدغامٌ في الثّاني مع التّضعيف[3]، مثل إدغام الكاف المتحرّكة في أختها بعد حذف حركتها في ﴿مَّنَسِكَكُمْ﴾ [البقرة:200] فتصير أداء: مناسِكُّم، أو السّين في أختها في ﴿ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ﴾ [الحج:02] فتصير أداء: النَّاسُّكَارى، أو التاء في الزّاي في ﴿ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا﴾[الزّمر:73] فتصيرُ أداء: الْجَنَّزُّمرًا، وهو في الكلمتين أكثر منه في الكلمة الواحدة. فإن كان الأوّل من الحرفين ساكنا؛ انعدمَ الحاجزُ وبقي من الإدغام مرحلتان: مرحلة القلب إن لم يكن الأوّل مثل الثّاني، ومرحلة الإدخال، وهذا النّوع من الإدخال بناء على انعدام الحاجز (=سكون الأوّل) يُسمّى الصّغيرُ[4]، ومثاله إدغام الدّال السّاكنة في التّاء في﴿أَرَدتُ﴾[هود:34] فتصير أداء: أرَتُّ، أو التّاء في الطّاء في ﴿قَالَتْ طَآئِفَةٌ﴾[الأحزاب:13] فتصير أداء: قَالَطَّآئِفَةٌ. وبما أنّ هذا النّوع من الإدغام هو محور تعريف علماء التّجويد للإدغام

---

[1] ابن الجزري: النشر، 275/1،274. وينظر: ابن شجاع التوني: المفيد في علم التّجويد، ص103.

[2] ينظر: ابن الجزري: النشر، 275/1.

[3] وقد أفرد له المتقدّمون كتبا ورسائل، منهم الدّاني في كتابه: الإدغام الكبير.

[4] ينظر: ابن الجزري: النشر، 2/2.

عموما؛ فإنّ كلّ ما قيل من تحليل وتعليل صوتي لتعريف الإدغام اصطلاحا؛ يصدُق عليه، ويبقى أمامنا تعليل التّسمية عندهم وقد تعدّدت، وذكرها ابن الجرزي في نشره فقال:« وسمّي كبيرا؛ لكثرة وقوعه؛ إذ الحركة أكثر من السّكون. وقيل: لتأثيره في إسكان المتحرّك قبل إدغامه. وقيل: لما فيه من الصّعوبة. وقيل: لشموله نوعي المثلين والجنسين والمتقاربين»[1]، وعلّة تسمية الصّغير تُعرف بالمخالفة؛ لهذا لم يذكرها جلّهم فيما اطّلعت عليه من كتب التجويد، وهو منهج سائر لدى عموم المتقدّمين، والمتمعّن في هاته التعليلات حين يقابلها بمفهوم الإدغام الكبير والصغير الذي مداره الحركة من حيث وجودها أو عدمه في الحرف الأوّل؛ يجد أنّ كلّ التعليلات المذكورة بعيدة عن التوصيف الحقيقي للتّسمية، اللهمّ العلّة الثّانية، وإن كنّا نرى أنّ ابن الجزري لم يفصّل فيها ويُبِن، فالكِبر والصِّغر هو باعتبار العمليّات الصوتية الحادثة حال الإدغام، ولمّا كان الكبير أكثر من الصّغير بزيادة عمليّة صوتية – وهي حذف الحاجز (=سلب الحركة) – سُمّي كبيرا، ولم أقف على نصّ أكثر توضيحا وتفصيلا من قول عبد الدّائم الأزهري:« فيقال في المثلين؛ إن كان الأوّل ساكنا: إدغام فقط، وإن كان متحرّكا: إسكان وإدغام. ويقال في غير المثلين؛ إن كان الأوّل ساكنا: قلب وإدغام، وإن كان متحرّكا: إسكان وقلب وإدغام، فالسّاكن أقلّ عملا؛ إذ لا يحتاج إلى إسكان، ومن ثمّ سُمّي إدغاما صغيرا، والمتحرّك أقلّ عملا؛ لاحتياجه إلى الإسكان. فإن سكن الأوّل من المثلين؛ ففيه عمل واحد، إدغام فقط، وإن تحرّك؛ ففيه عملان: إسكان الأوّل والإدغام. وفي غير المثلين؛ إن سكن الأوّل؛ عملان: قلب الأوّل والإدغام، وإن يُحرَّك؛ ففيه ثلاثة أعمال: إسكان الأوّل، وقلبه، وإدغامه، ومن ثمّ سُمّي إدغاما كبيرا»[2]، وبالتّالي فعلّة التّسمية؛ انطلاقا من عدد الظواهر الصّوتية التي تحدث في كلا الإدغامين من خلال وجود الحركة أو عدمها، والنّاظر في

---

[1] ابن الجزري: النشر، 1/276،275.

[2] عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلّمة، ص87.

كتب المجوّدين لا يجد الحديث كثيرا عن تقسيم الإدغام حسب الحاجز عكس المعيارَين الآخرين؛ لأنّه لا يفسّر لنا العمليّات الصّوتية التي تحدث في الإدغام ولا يعلّل الأحكام المتعلّقة به؛ بقدر ما يحصي عدد تلك الظواهر بالتقابل فيما بين الكبير والصّغير، ويمكننا من خلال هذا أن نعتبره – بلا شكّ – قوّة بصيرة لديهم في استجلاء الظّواهر الصوتية المتعلقة بالإدغام.

2.4.1 الإدغام حسب الخصائص الصّوتية:

قسّم علماء التّجويد الإدغام حسب الخصائص الصّوتية للأحرف (=المخارج والصّفات) – أي باعتبار ما كان – إلى ثلاثة أنواع[1]: إدغام المتماثلين (المِثلَين)، وإدغام المتقاربين، وإدغام المتجانسين.

فالتّماثل: أن يتّفق الحرفان مخرجا وصفة، كالباء والباء، والتّاء والتّاء.

والتجانس: أن يتّفقا مخرجا فقط، كالدال والتاء، والذال والظاء.

والتّقارب: أن يتقاربا مخرجا أو صفة، أو فيهما معا، فمثال الأول: الدال والسين، ومثال الثاني: اللام والراء، ومثال الثّالث: الذال والثّاء.

إنّ تقسيمهم يجعل التجانس داخلا في حيّز التقارب، فكلّ متجانس متقارب ولا عكس، كما أنّ النّاظر في جهود المتقدّمين من علماء التّجويد يجدهم يقسّمونه إلى نوعين فقط: متماثلين، ومتقاربين، إذ كان يتضمنّ مصطلحُ التقارب عندهم التّجانسَ أيضا، وذكر غانم قدّوري أنّ أوّل من استخدم مصطلح التّجانس أحمد بن أبي عمر الأندرابي[2]، غير أنّي وقفت على من سبقه ممّن استعمل التّجانس بالمعنى الاصطلاحي، وهو الهذليّ في الكامل حيث يقول:« فسنذكر إدغام المتحرك، وهو على ثلاثة أضرب: إدغام المثلين، نحو: الباء في الباء، والميم في الميم، وما

[1] ينظر: الفضالي: الجواهر المضيّة، ص223.

[2] ينظر: غانم قدوري: الصوتيات العربية، ص220.

أشبهه، وإدغام المتجانسين، نحو: التاء في الطاء والدال وشبه ذلك، وإدغام المتقاربين، نحو: النون في اللام والراء وغيرها»[1]، أمّا التّجانس لفظا لا مصطلحا؛ فموجود من قبل، وهو بمعنى التماثل في جميع النّصوص التي وقفت عليها، كما في شرح السيرافي حيث يقول:« ولا يكون الاعتلال إذا فصل وذلك نحو: الإمداد والمقداد، يعني: إذا وقع بين الحرفين المتجانسين؛ حرف يفصل بينهما في اللفظ بطل الإدغام»[2]، أو ابن خالويه:« قوله تعالى:﴿ تُساقِط﴾ [مريم:25] يُقرأ بالتّشديد والتّخفيف[3]. فالحجة لمن شدّد أنه أراد:﴿تَتَساقط﴾ فأسكن التاء الثانية، وأدغمها في السين فشدّد لذلك، والحجّة لمن خفّف: أنّه حذَف التاء تخفيفا؛ لأنّه يثقل عليهم اجتماع حرفين متجانسين متحرّكين»[4]، والزّمخشري في المفصّل وابن يعيش في شرحه عليه بقوله:« ... فيضعوا ألسنتهم على مَخرج الحرف المكرَّر وضعة واحدة، ويرفعوها بالحرفَين رفعة واحدة؛ لئلا ينطقوا بالحرف ثمّ يعودوا إليه، وهذا المراد من قوله: "ثقل التقاء المتجانسين على ألسنتهم"، أي: المثلَين اللذين من جنس واحد»[5].

مرّ أنّ المتقدّمين من علماء التّجويد قسّموا الإدغامَ حسب الخصائص الصّوتية إلى متماثل ومتقارب فقط، حسب ما اطّلعت عليه، ومن هؤلاء مكيّ، والدّاني، والقرطبيّ[6]، ولعلّ من جعل

---

[1] الهذلي: الكامل، 346،347/1.

[2] أو سعيد الحسن السيرافي: شرح الكتاب، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2008م، ج5، ص315، 370.

[3] المقصود بالتّشديد ههنا هو تشديد الحرف الأوّل – وهو تاء المضارعة – وصلا، وهي رواية البزّي عن ابن كثير من طريق الشّاطبية، حيث شدّد تاء المضارعة وصلا في واحد وثلاثين موضعا باتفاق، وموضعين باختلاف، ومحلّ بيانها في كتب القراءة. ينظر: عبد الفتاح القاضي: الوافي في شرح الشاطبية، مكتبة السوادي للتوزيع، ط4، 1992م، ص225.

[4] ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع، تح: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، لبنان، ط3، 1979م، ج1، ص238،237.

[5] ابن يعيش: شرح المفصل، 513/5. وينظر:561/5.

[6] ينظر: مكي: الكشف، 135/1. والداني: الإدغام الكبير، ص95. والقرطبي: الموضح، ص140.

التّقسيم يستقرّ ثلاثيا هو ابن الجزري[1] في منظومته وكتابه النّشر؛ لكون ابن الجزريّ عمدة المحرّرين، وإليه أسانيد القرآن، ولِما اكتسبته منظومته الجزرية في التجويد من قَبول كبير، ثمّ سار على هذا التّقسيم من جاء بعده أو شرح نظمه[2]، ونرى أنّ سبب التفصيل وعدم الاعتماد على مصطلح "المتقاربين" مصطلحا واحدا؛ هو لزيادة توضيح مواضع الإدغام بعد استقرائها كلّها من خلال المقروء به، فعلى سبيل المثال من خلال المقروء به ورد الإدغام الكبير في كلمة بين القاف والكاف فقط، فعلى التقسيم الثنائي نقول: يمكن أن يكون الإدغام الكبير متقاربا، غير أنّه غير شمولي مطّرد كما نرى، بخلاف التقسيم الثلاثي الذي يجعل نتيجة الإحصاء للظواهر الصوتية الإدغامية في كلمة هي قولنا: لا يمكن أن يقع الإدغام الكبير في المتجانسين في كلمة واحدة، وقس عليه، فكلّما زاد التّخصيص ضاقت مساحة الارتياب في دقة الاستجلاء والاستنباط، وهذا يدلّ بلا ريب عن فهمهم العميق لظاهرة الإدغام وقضايا التّجاور الصوتي، وعلاقتها بالخصائص الصّوتية للأصوات اللغوية من حيث العلاقة بالمخرج والصفة، وبالقوّة والضّعف الناجمة عنهما كما سنوضّحه في موضوع المماثلة الصّوتية، ونقول ختاما لهذا العنصر أنّ التماثل والتقارب والتجانس هو الذي أُدرِج في باب: أسباب الإدغام[3].

3.4.1 الإدغام حسب درجة القلب الصّوتي:

يقسّم علماء التّجويد الإدغام وفق معيار درجات القلب إلى نوعين: إدغام تامّ (=كامل)، وإدغام ناقص، ووجه الاختلاف بين هذا النوع وسابقه هو أنّ هذا النوع من الإدغام "باعتبار ما

---

[1] ينظر: ابن الجزري: النشر، 278/1.

[2] ينظر مثلا: ابن شجاع: المفيد، ص105. عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة، ص84،85.

[3] الأصل في أسباب الإدغام التماثل، والتقارب، والتجانس، غير أنّ هناك مواضع خرجت عن الأصل لعلة، مما جعلنا نرى إدغاما بين المتباعدين، أو امتناع إدغام بين المتماثلين، أو المتقاربين، أو المتجانسين. وكلّ ذلك لم يبسط علماء التّجويد ذكره؛ لأنه من أصول القراءة.

سيكون" وما تؤول إليه الحروف والتّأدية الصوتية بعد الإدغام، أمّا النوع السّابق فـ"باعتبار ما كان" قبل الإدغام.

الإدغام التّامّ (الكامل): هو أن يُدغم الأوّل في الثّاني بعد أن ينقلب انقلابا تاما إلى جنس الثّاني إن لم يكونا متماثلين، مثل الإدغام في كلمة "أخذتُ" بعد انقلاب الذّال إلى التّاء انقلابا تاما دون أن يبقى لها أثر، أو انقلاب الدّال إلى طاء انقلابا تاما في "قد طَّبع".

الإدغام النّاقص: هو أن يدغم الأوّل في الثّاني بعد أن ينقلب إلى جنس الثّاني انقلابا ناقصا بحيث يبقى للأصل أثر صوتي، مثل إدغام الطاء بعد انقلابها تاء انقلابا ناقصا؛ ببقاء الإطباق وذلك في كلمة "أحطتُ"، يقول مكي:« تُدغم الطّاء في التّاء، ويبقى لفظ الإطباق ظاهرا، كما يبقى لفظ الغنّة عند إدغامك النّون والتّنوين في أحد هجاء "يومن"»[1].

لم يذكر أغلب علماء التّجويد تعريف هذين النّوعين بالتفصيل؛ كذكرهم لما سبق، إنّما يُفهم ضمنا عند حديثهم عن قضايا التّجاور الصّوتي، أو في باب أحكام النّون الساكنة والتنوين، ولذلك نجد التعدّد في التسمية حاصلا في بعض النّصوص بين "التام" و"الكامل"[2]، وعبّر مكّي باستكمال التّشديد أو عدم الاستكمال بدل التام والناقص[3]؛ لأنّه يفصل بين التشديد والإدغام كما مرّ، كما عبّر عنه ابن الجزري في موضع آخر بغير المستكمل عند حديثه عن الطّاء، حيث يقول:« وإذا سكنت وأتى بعدها تاء؛ فأدغمها فيها إدغاما غير مستكمل، يبقى معه [تفخيمها][4] واستعلاؤها»[1]،

---

[1] مكي: الرعاية، ص200.

[2] ينظر مثلا: الداني: التحديد، ص99. الأزهري: الحواشي الأزهرية، ص82. الصفاقسي: تنبيه الغافلين، ص101.

[3] ينظر: مكي: الرعاية، ص246-250.

[4] كذا عندي في مخطوطتين إحداهما أقدم النسخ التي اعتمد عليها المحقق وهي نسخة مكتبة تشيستر بيتي، وفي المطبوعة: تضخيمها، ولم يشر إلى خلافها، ولعله خطأ مطبعي.

وقد وقفتُ على نصّين – من جملة ما اطّلعت عليه– عرّفا مفهوم الإدغام التام والناقص تعريفا واضحا، أوّل النّصين قولُ ابن بلبان في تنبيهه على إدغام الطاء في التّاء:« ... لأنّ الإدغام قسمان: كامل وناقص. فالكامل: إدراج الحرف الأوّل في الثّاني ذاتا وصفة، كالإدغام بلا غنّة. والنّاقص: إدراج الأوّل في الثّاني ذاتا لا صفة، كإدغام الطاء في التاء، من نحو:﴿أحطتُ﴾ [النمل:22]، و﴿بسطتَّ﴾ [المائدة:28]، وكالإدغام بغنّة»[2]، وثاني النّصين قول المرعشي:« ثمّ إنّ الإدغام ينقسم إلى تام وناقص؛ لأنّ الحرف الأوّل إن أُدرِج في الثّاني ذاتا وصفة– بأن كانا مثلين أو متقاربين لكن انقلب ذات الأوّل إلى ذات الثّاني، وصفته إلى صفته –؛ فالإدغام حينئذ تام، مثل إدغام "مدَّ"، وإدغام الذال في الظاء نحو﴿ إذ ظَّلموا﴾ [النساء:64]، وإن أُدرِج الحرف الأوّل في الثّاني ذاتا لا صفة – بأن كانا متقاربين، فانقلب ذات الأوّل إلى ذات الثاني، ولم تنقلب صفته بل بقيت في التلفظ –؛ فالإدغام حينئذ ناقص، والصّفة الباقية من الحرف الأوّل إمّا غنّة: وهو في إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو[و][3]الياء، وإمّا إطباق: وهو في إدغام الطّاء المهملة في التّاء المثناة الفوقية نحو:﴿أحطْتُ﴾، وإمّا استعلاء: وهو في إدغام القاف في الكاف في ﴿ألم نخلُقْكُم﴾[المرسلات:20]»[4]، وهذان النّصّان يبيّنان بجلاء الفهم الصّوتيّ العميق لظاهرة الإدغام، من خلال التّسمية والاصطلاح، فالتّام؛ لكون العمليات الصّوتية فيه تامة كاملة من حيث تمام الإدخال بعد تمام القلب في غير المِثلين، والنّاقص؛ لأنّ القلب فيه لم يكتمل فبقي من الحرف شيء من صفاته، وعلى هذا فالمُعتبر في هذا التقسيم هو غير المِثلين؛ لأنّ إدغام المثلين ليس فيه قلب، وبالتالي ليس فيه تمام أو نقصان، ولقد بيَّن النّصّان السّابقان أيضا مدى القدرة على وصف مفهوم

---

[1] ابن الجزري: التمهيد، ص144.

[2] ابن بليان: بغية المستفيد، ص42.

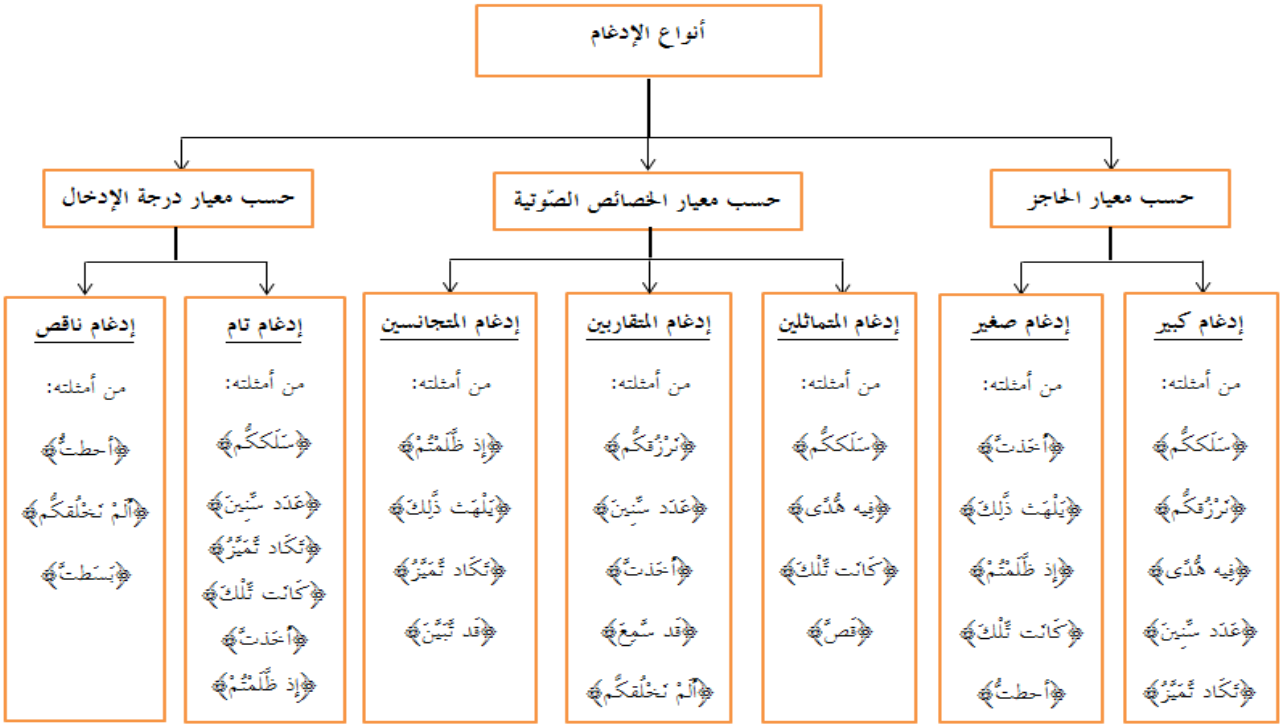
[3] ساقطة في المطبوعة.

[4] المرعشي: جهد المقل، ص184.

التأثّر الكلّي للصوت في الإدغام التام وتفسيره، والذي يصطلح عليه البحث الصّوتي الحديث بـ"المماثلة الكلية"، وكذا التّأثر الجزئي في الإدغام النّاقص الذي يعتبر أضيق مفاهيم "المماثلة الجزئية" في الدّرس الصوتي الحديث[1].

وهذا مشجّر وضعناه لأنواع الإدغام وفق المعايير الثلاثة التي اعتمدها علماء التجويد في تقسيماتهم وما احتوته من أقسام، تعمّدت فيها ذكر المثال نفسه؛ ليتّضح مفهوم الاندراج والتقاطع بين المعايير الثلاثة.

جدول رقم(10): جدول يوضّح أنواع الإدغام عند علماء التجويد.



[1] غانم قدوري: المدخل إلى علم أصوات العربية، ص221.

5.1 شروط الإدغام وموانعه:

ذكر علماء التّجويد شروط الإدغام مما هو متفق عليه، وتركوا المختلف فيه لعلم القراءة، وجملة شروط الإدغام هي[1]:

- التجاور الصوتي بين الحرفين تجاورا تاما، وقد عبّروا عنه بالتّجاور الخطّي، أي أن يَفصل بين الحرفين حركة كما مرّ في تعريف الإدغام.
- ألاّ يكون الحرف الثاني المدغم فيه في الكلمة الواحدة هو آخرُ الكلمة، مثل الكاف في ﴿خَلَقَكَ﴾ [الكهف:37]، وعلّته عدم إحداث اللَّبس في وزن الكلمة، أو أصلها، وهو الذي عبّر عنه الدّاني بشرط الإفهام، حين قال:« فخفّفوا بالإدغام من أجل ذلك مع توفّر المعنى به»[2]. فالإدغام في الكلمة السّابقة يجعلها تخرج من وزن "فَعَل" وتلتبس أصولها، كما أنّها تحدث ثقلا والأصل في الإدغام إرادة التّخفيف[3].

وأمّا موانع الإدغام ممّا اتفق عليه فهي[4]:

- يمتنع إدغام الحرف المشدّد، مثل:﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ﴾ [الأعراف:142]، ﴿أَوَ اَشَدَّ ذِكۡرًا﴾ [البقرة:200]؛ لِعلّة كونه مدغما.

- يمتنع إدغام الحرف المُنوّن، مثل:﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة:173]، ﴿فِي ظُلُمَٰتٖ ثَلَٰثٖ﴾ [الزمر:06]؛ لعلّة الفصل الصّوتي بين الحرفين بحرف آخر وهو نون التّنوين السّاكنة.

---

[1] ينظر: ابن الجزري: النشر، 278/1.

[2] الداني: الإدغام الكبير، ص93.

[3] ينظر: الداني: الإدغام الكبير، ص98.

[4] ينظر: ابن الجزري: النشر، 279/1. وأحمد ابن الجزري: الإعلام في أحكام الإدغام، ص310-315.

يمتنع إدغام الصّوت ذي الحمولة الوظيفية، فهو يُعتبر كلمة ضمن السلسلة الصّوتية التركيبية لا صوتا لغويا، من ذلك تاء الضّمير؛ مثل:﴿كُنتُ تُرَابًا﴾ [النبأ:40]، ﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ﴾ [يونس:42]، ناهيك عن علّة اللّبس، فإدغام الحرف في حرف ذي وظيفية دلالية يوقع في التباس الأصول كما مرّ في إدغام الطاء في التاء من كلمة "أحطتّ"، فالإدغام التام يجعل الكلمة تصير "أحتُّ"؛ فيلتبس الأصل (ح و ط) بالأصل (ح و ت) أو (ح و د)، ولذا أبقوا على الإطباق، وعلى هذا فكلّ صوت وظيفيّ يبقى مستقلاّ صوتيّا عن مجاوره لتبقى استقلاليته الوظيفية ولا يقع اللّبس بالتّماثل، لذا فالتداخل بين الأصول والأوزان يمنع الإدغام؛ لأنّ العلّة المحدثة للإدغام هي التيسير والسّهولة فإن انتفت؛ انتفى معها وجوده[1]، وقد ذكر مكيّ هذا بقوله متحدّثا عن تاء المُخبر، أو تاء المخاطَب:« فيجب أن يُبيِّن الإطباق في الصّاد إذا أتت بعدها التّاءُ المذكورة؛ لأنّه قد امتنع أن يبدل من التّاء طاء على أصل ما ذكرنا؛ لئلاّ يتغيّر لفظ المتكلّم أو المخاطب، فلمّا امتنع البدل في التّاء لئلاّ يتغيّر المعنى ثبتت التّاء ...»[2]، وعلى هذا لم يقع إدغامٌ البتّة أو قلبٌ لصورة التّاء في القرءان الكريم للحروف المتقاربة لها كما في نحو: ﴿أَوَعَظْتَ﴾ [الشعراء:136]، ﴿حَرَصْتَ﴾[يوسف:103]، ﴿أَفَضْتُم﴾ [البقرة:198]، وإنّما وقع في الطّاء مع التاء؛ للقرب الشّديد فلا فاصل بينهما إلا الإطباق عكس الظاء أو الصاد أو الضاد مع التاء، مع إبقاء الإطباق للدّلالة على أصل الكلمة وتجنّب تداخل الأصول، وكذلك لم يُدغم أبو عمرو البصريّ القاف في كاف المخاطب المفرد في كلمة كما في "خلقك" وأدغمها في الجمع كما في "خلقكم"؛ لأنّ الأُولى موقعة في التباس الأصل وكذا الثّقل، وقد علمنا أنّ علّة الإدغام التّخفيف، أمّا في الثّانية وإن كانت

[1] ينظر: الأنطاكي، المحيط في أصوات العربيّة، 1/130،126.

[2] مكي: الرعاية، ص219.

الكاف ذات دلالة وظيفية غير أنّ الإدغام وقع لبقاء الوظيفية للصّوت وعدم التباسه نظرا لوجود الميم، فكلمة "خلكَّ" موجبة للالتباس في الأصل من جهة؛ وموجبة للثّقل بوجود التّضعيف آخرها من جهة أخرى، وأمّا كلمة "خلكُّم" فإنّ الميم تحافظ على استقلالية كاف الخطاب وإن أُدغمت؛ كما أنّ الثّقل ينتفي عن المتكلّم المُدغِم لعدم تطرّف الإدغام في الكلمة، ومن أمثلة موانع الإدغام في الصّوت اللغوي الوظيفي امتناع إدغام الحاء السّاكنة في هاء الغائب؛ في نحو قوله تعالى:﴿ فَسَبِّحْهُ﴾[ق:40]، حيث يقول مكّي عن هذا:« وإنّما جاز اجتماع هاء وحاء في كلمة؛ لأنّ الهاء غير أصليّة، وإنّما هي هاء إضمار مفعولة فاعلم»[1]، وبالتالي فمن موانعِ الإدغامِ إدغامُ حرف في آخر ذي دلالة ووظيفة تركيبية.

- يمتنع إدغام حرف المدّ في غيره، مثل:﴿ قَالُوٓاْ وَهُمۡ﴾[الشعراء:96]؛ لعلّة زوال المدّ.

6.1 قانون الإدغام وتجاور الحروف عند علماء التّجويد:

قسّم علماء التّجويد صفات الحروف اعتمادا على معيار القوّة والضّعف، وجعلوا الصفات على طائفتين: قوية، وضعيفة، وكلّما اشتمل الحرف على صفات قوّة؛ ازدادت قوّته، وبالعكس، يقول مكي الذي يُعتبر رائد قانون القوّة الصّوتية:« فإذا كان أحد الصّفات الضّعيفة في حرف؛ كان فيه ضعف، وإذا اجتمعت فيه؛ كان ذلك أضعف له؛ كالهاء التي هي مهموسة رخوة منفتحة خفيّة، ... كذلك الصّفات القويّة، إذا كان أحدها في حرف؛ قويَ بذلك، فإذا اجتمعت في حرف؛ كان ذلك أقوى له؛ كالطّاء الذي اجتمع فيه الجهر، والشدّة، والإطباق، والاستعلاء»[2]، وصفات القوّة كما مرّ معنا في المبحث السّابق هي: الجهر، والشدّة، والإطباق، والاستعلاء، والتفخيم، والصّفير،

[1] مكي: الرعاية، ص167.

[2] مكي: الرعاية، ص120.

والاستطالة، والتفشيّ، والغنّة، والتّكرير[1]. وما عداها فصفات ضعف، وعلى هذا فالهاء أضعف أصوات العربيّة، والطّاء أقواها، وقد جعل مكي – وتابعه في ذلك من جاء بعده كابن الجزري – قانون تجاور الأصوات المتقاربة وإدغامها – في العربيّة عامة والتأدية القرآنية خاصة – خاضعا لقانون الأقوى صوتا، فالأقوى يجذب الأضعف إليه فيُدغَم الضّعيف في القويّ، وهو عند مكي حسن جيد، وقد يُدغم قويّ في قويّ وهو حسن، وأمّا إدغام القويّ في الضّعيف؛ فهو ضعيف قليل؛ ولذلك قسّم أضرب الإدغام إلى اثنين فقط، يقول في كتابه الكشف:« واعلم أنّ الإدغام إنما يحسُن في غير المثلين ويقوى إذا سكن الأوّل، وهو على ضربين: أحدهما: إذا كان الحرفان متقاربين في المخرج، والحرف الأوّل أضعف من الثّاني؛ فيصير بالإدغام إلى زيادة قوّة؛ لأنّك تبدل من الأوّل حرفا من جنس الثّاني، فإذا فعلت ذلك؛ نُقِل لفظ الضّعيف إلى لفظ القوّة، فذلك حسن جيّد. والضرب الثّاني: أن يكون الحرفان المتقاربان في القوّة سواء كالمثلين، فيحسن الإدغام، إذ لا ينتقص الأوّل من قوته قبل الإدغام. وضرب ثالث من إدغام المتقاربين ضعيف قليل، وهو أن يكون الحرف الأوّل أقوى من الثّاني، فيصير بالإدغام أضعف من حاله قبل الإدغام»[2]، وهذا القانون الصّوتي التجاوري الذي نصّ عليه مكي؛ نجده ساريا في جلّ ظواهر المماثلة الصّوتية التي سنتطرّق إليها بعد هذا العنصر؛ إذ هو – أي معيار القوّة والضعف – محور العمليات الصوّتية على مستوى التركيب، ونظرية مكي الصوّتية يشبهها إلى حدّ كبير قانون الجهد الأقوى لدى موريس غرامون Maurice grammont[3] "ولا يعدو أن يكون معبّرا عن فكرة الأقوى"[4]؛ غير أنّه يجب التنبيه إلى أنّ تقعيد مكّي وقانونه كان وفق استقراء لمدوّنة صوتية تخضع في مادتها الصوتية

---

[1] ينظر: مكي: الكشف، 137/1.

[2] مكي: الكشف، 135/1.

[3] ينظر: بن يشو: بحوث في اللسانيات، ص43.

[4] محمد يحيى الجبوري: مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2006م، ص66.

التجاورية إلى الأثبت في الأثر لا الأفشى في اللغة، ويقودنا منهج مكي ونظريته في حالات الإدغام الممتنعة – رغم القرب المخرجي والتجانس في الصفة – إلى مبدأ آخر هو مبدأ المزيّة الحرفية أو الفضيلة الحرفيّة[1]، حيث تمنع الصّفة الزائدة التي تعطي للحرف مزيّة على غيره وقوعَ الإدغام في غيره؛ لأنّه يصير أقوى من الثاني فيكون ممتنعا بذلك، وجملة هاته الأحرف ثمانية، يقول الدّاني فيها:« وجملة الحروف التي تمتنع من الإدغام لزيادة صوتها ثمانية أحرف، وقد جمعتها في قولك: فزم ضرس شص: الشّين، والضّاد، والرّاء، والصّاد، والسّين، والزّاء، والميم، والفاء. أمّا الشين؛ فمن أجل تفشّيها، وأمّا الضّاد؛ فلاستطالتها، وأمّا الرّاء؛ فلتكريرها، وأمّا الصّاد والسّين والزّاء؛ فلصفيرهن، وأمّا الميم؛ فلغنّتها، وأمّا الفاء؛ فلتفشّيها»[2]، وتابع القرطبيُّ الدّاني في هذا المبدأ[3]، وعلى هذا يمكننا القول إنّ الإدغام في القرآن الكريم عند علماء التّجويد يخضع لقانون التقارب المخرجي أوّلا إذ هو أصل كلّ عملية إدغام، وإلى قانون الأقوى بين المتجاورين وما يحمله الصّوت من مزيّة على الآخر، وسنرى أنّ هذا المنهج دقيق في استقراء حالات المماثلة الكلية أو الجزئيّة إلا فيما ندر؛ كإدغام لام التعريف أو بعض ما يندرج ضمن أحكام النّون السّاكنة، حيث نجد اللام تدغم فيما لا يجوز لها أن تدغم فيه كما سيأتي ولها علّتها في ذلك، وقد خلصت مي الجبوري إلى دقّة ما قرّره مكي في قانون التجاور الصوتي، وليس لنا مزيد بيان وتوضيح عمّا خرجت به[4].

---

[1] وقفت على استخدام محمد ولد دالي لمصطلح الفضيلة في مقال له، ينظر: محمد ولد دالي: المماثلة الصوتية في صيغة الافتعال بين علم الأصوات وعلم التجويد، سلسلة الترجمة والمعرفة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ع10، ط1، 2019م، ص360.

[2] الدّاني: الإدغام الكبير، ص96.

[3] ينظر: القرطبي: الموضح، ص177.

[4] ينظر: مي الجبوري: القراءات القرآنية، ص82-88.

2. التّعليل الصّوتي لقضايا المماثلة الصّوتية عند علماء التّجويد:

تعتبر المماثلة الصوتية إحدى الظواهر التي تتصف بها اللغات الإنسانية، وذلك بناء على تجاور الأصوات وخصائصها الصوتية من حيث مخارجها وصفاتها، فالصوت اللغوي وهو مستقل (=حال الوضع) له خصائصه الصوتية التي يتصف بها وتميّزه عن غيره؛ لكنّه قد يطرأ عليه ما يغيّر أحد خصائصه عند تجاوره مع غيره (=حال الاستعمال)، وقد يؤدّي هذا التأثير عند التجاور إلى التغيّر الكلّي، وهذا التعديل الحاصل على الأصوات والنّاتج جرّاء التّجاور بهدف التّقريب والانسجام الصّوتي هو ما اصطلح عليه المحدثون – كما سبق ذكره في الدّراسة النّظرية – بالمماثلة[1]، فهي بذلك "تعديل صوت ليصبح أكثر تماثلا مع صوت آخر يجاوره"[2]، ويدخل ضمن المماثلة الصّوامت والصّوائت كلاهما، غير أنّنا سنرجئ الحديث عما يتعلق بالصّوائت إلى المبحث الثالث من الدّراسة التّطبيقية، والمماثلة هي المصطلح الشّائع المقابل للمصطلح الأجنبي Assimilation. أمّا التغيير المؤدّي إلى إحداث الاختلاف في الصوت؛ لتجاوره مع مماثله أو مقاربه، قصد دفع الصّعوبة النّطقية جرّاء التماثل والتقارب الشديد[3]؛ فهو الذي يُصطلح عليه بالمخالفة، ويقابله المصطلح الأجنبي Dissimilation. وقد مرّ معنا جَعلُ المحدثين المماثلة أقساما، وذلك بحسب معايير ثلاثة، وسيأتي تعليل ما يندرج ضمنها عند علماء التّجويد، والمعايير هي[4]:

- **معيار الموقع:** فبحسب موقع الحرف المؤثّر والمتأثّر – أي: اتجاه التأثير – فقد قسّم المحدثون المماثلة إلى قسمين: مماثلة تقدّمية (=مقبلة) Assimilation Progressive، ومماثلة رجعية

---

[1] يراجع مفهوم المماثلة في المبحث الثالث من الدّراسة النّظريّة.

[2] الخولي: معجم علم الأصوات، ص162.

[3] ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص384.

[4] ينظر: غانم قدوري: المدخل إلى علم أصوات العربية، ص206.

(=مدبرة) Assimilation Regressive. وزاد برجستراسر قسما ثالثا وهو المماثلة المتبادلة[1]. فالتقدّمية حين يؤثّر الأوّل في الثّاني، والرّجعية حين يؤثّر الثّاني في الأوّل، والمتبادلة حين يكون التأثير مزدوجا بحيث يؤثّر الصوتان في بعضهما.

- **معيار درجة القلب الصّوتي:** فبحسب درجة القلب الصّوتي والتأثير؛ قسّم المحدثون المماثلة إلى قسمين: مماثلة كلية (=كاملة) Complete Assimilation، ومماثلة جزئية (=ناقصة) Partial Assimilation. فالمماثلة الكليّة (=الإدغام) حين يكون التأثير والقلب إلى الصّوت المُؤثِّر قلبا كاملا، وعكسها المماثلة الجزئيّة.
- **معيار التجاور:** فبحسب درجة تجاور الحرفين؛ قسّم المحدثون المماثلة إلى قسمين: مماثلة متصلة (=تجاورية) Contact Assimilation وذلك إن اتّصلا دون أن يفصل بينهما فاصل، ومماثلة منفصلة (=تباعدية) Distant Assimilation إن فُصل بينهما.

إنّ المعايير التي قسّم وفقها المحدثون المماثلة هي ذاتها معايير علماء التّجويد في تقسيمهم للإدغام – على اعتبار كون الإدغام منتهى صور المماثلة – مع فارق العموم والخصوص بين الإدغام والمماثلة إذ يدخل ضمن المماثلة ظواهر الإبدال والإعلال والقلب، والتوافق الكبير الحاصل لا يعني بتاتا وقوفنا منبهرين بدقة الاستقراء والتحليل للظواهر الصوتية عند المجوّدين؛ لأن العِلميّة في النّظر والتّحليل لا تستوجب قبول منجزات المحدثين جملة وجعلها مدار التقييم دوما، ونجد المحدثين موافقين علماء التجويد فيما ذهبوا إليه من أنواع خصوصا ما تعلّق بالمعيار الأوّل والثّاني، وهما أكثر المعايير توصيفا وتحليلا باعتبارهما ينظران إلى الظّاهرة من جانبيها، أي قبل وبعد حدوثها، فنجد القرطبيّ قد قسّم الإدغام حسب معيار الموقع (=اتجاه التأثر) إلى تقدمي

[1] ينظر: برجستراسر: التطور النحوي، ص30.

ورجعي ومتبادل[1]، ويفهم هذا من قوله:« ثمّ الإدغام في المتقاربين تارة يكون بقلب الحرف الأوّل إلى الثّاني، وهو الأكثر شيوعا، كقولك: النّعيم والسّلام، وهو الأصل، وتارة يكون بقلب الثاني إلى الأوّل، نحو: مُذّكِر، في لغة من أبدل من تاء افتعل ذالا معجمة وأدغمها في الذّال الأصلية، وتارة يكون بأن يبدلا بحرف مناسب لهما، ثمّ يُدغم، وذلك نحو: مُدَّكِر، بدال غير معجمة»[2]. وأمّا بخصوص التماثل الكليّ والجزئيّ فقد ذكرنا ذلك فيما سبق عند ذكرنا لأنواع الإدغام عند علماء التّجويد.

ونشير هنا إلى أنّنا سنعتمد في عملنا فيما يتعلّق بالمماثلة على المعيارين الأوّلَين دون الثّالث؛ لأنّ هذا المعيار الثّالث لا يعطي وصفا لآلية التماثل المتسمة بالحركية بقدر ما يعطي وصفا للمواقع الصوتية بين الأصوات المتجاورة المتسمة بالثّبات.

1.2 مصطلح "المماثلة" عند علماء التّجويد:

لم يذكر علماء التجويد ولا من سبقهم من اللغويين ومن النّحاةِ المماثلة بالمعنى الاصطلاحي الذي عليه الأمر عند المحدثين، ولم يضبطوا المصطلح كضبط المحدثين، وإنمّا كانت تُذكر مواضيع المماثلة متعدّدة موزّعة ضمن أبواب الإدغام، وأحكام النوّن السّاكنة والتنوين، وأحكام اللام، وباب التّحذيرات، أمّا ما ذُكر من المماثلة فهو بمعناها اللغوي الذي يعني "التشابه"، فنجد القرطبيّ مثلا قد ذكرها في معرض حديثه عن حروف الصّفير، حيث يقول:« ... ويدخل بعضها على بعض لأجل الصّفير، فتعمّل لتخليص ذلك، كقوله تعالى:﴿ ٱلصِّرَٰطَ﴾[الفاتحة:06] فيمن قراءته بالصّاد، وكذلك قوله تعالى:﴿ٱحۡصِرۡتُمۡ﴾ [البقرة:196] راع الإطباق فيه؛ لئلاّ يصير سينا، كما في

---

[1] ينظر: غانم قدوري: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص334.

[2] القرطبي: الموضح، ص140.

قوله:﴿مَّحْسُورًا﴾ [الإسراء:29]؛ لأجل المماثلة»[1]، ويقول عن تلخيص الرّاءين أو الضّادين عند تجاورهما:« لِما في الرّاء من التّكرار، ولِما في الضّاد من التّفشّي والاستطالة، هذا مع المماثلة التي هي بنفسها ثِقل»[2]، غير أنّ قضايا المماثلة ومواضيعها ممّا تطرّقوا إليها، وأحيانا مع التفصيل فيها أكثر من المحدثين، وذلك لتباين الغاية من الدّراسة؛ حيث كان علماء التجويد أكثر عناية بالجانب التّطبيقي للأداء الصوتي لألفاظ القرآن، أي انطلاقا من القرآن الكريم – ممّا تواتر أداؤه – مدوّنةً صوتية، وكذا استقراء وإحصاء لما يُحتمل أن يقع فيه القارئ ممّا يُذكر تحت باب اللّحن وتخليص الحروف، واندرجت مواضيع المماثلة تحت مسمّيات عديدة عندهم، ومن خلال النّظر في مصنّفات علماء التّجويد يظهر لنا أنّ المماثلة باعتبارها مصطلحا حديثا؛ لها مقابلاتها في الدّرس الصوتي التّجويدي، وسنحاول ذكر ما يقابل المصطلح الحديث "المماثلة" أو ما تعلّق به ممّا اشتهر عند طائفة من علماء التّجويد.

- **عند السّخاوي:** استخدم السّخاوي مصطلحين يشيران إلى مفهوم المماثلة وهما:

- **المزج والإشراب**[3]: يقول في ذلك عن الجيم:

والجيمُ إن ضعفت أتت ممزوجة *** بالشّين مثل الجيم في المرجانِ

ويقول بعدها عن الياء:

لا تُشرِبنْها الجيم إن شدّدتها *** فتكون معدودا من اللُّحّانِ

---

[1] القرطبي: الموضح، ص112.

[2] القرطبي: الموضح، ص168.

[3] علم الدين السّخاوي: نونية السّخاوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر، د ط، د ت، ص36.

- **عند مكي بن أبي طالب:** استخدم مكيّ بن أبي طالب القيسي مصطلحات عديدة بمعنى المماثلة أو مما يندرج ضمنها أو قريب منها، وهي:

- **القرب:** وهو أكثر المصطلحات استعمالا عنده، ومن أمثلته قوله:« وإذا سكنت العين وأتت بعدها هاء؛ وجب التّحفظ بإظهار العين؛ لئلاّ تقرُب من لفظ الحاء وتندغم فيها الهاء فتصير كأنّها حاء مشدّدة»[1]. وقوله:« فإذا وقعت الحاء قبل العين؛ خيف أن يقرب اللفظ من الإخفاء أو الإدغام»[2]. وقال:« وإذا وقع بعد الغين السّاكنة شين؛ وجب بيان الغين؛ لئلا تقرُب من لفظ الخاء»[3]. وقال:« وإذا وقع بعد الشّين جيمٌ؛ وجب أن تبيّن الشّين؛ لئلا تقرُب من لفظ الجيم»[4]. وقال:« وإذا وقعت التّاء متحرّكة قبل طاء؛ وجب التّحفّظ ببيان التّاء؛ لئلاّ يقرُب لفظها من الطّاء ... فإن لم يتحفّظ القارئ بإظهار لفظ التّاء على حقّها من اللفظ؛ قرُب لفظها من لفظ الطّاء»[5]. وغيره كثير من الأمثلة في هذا المصطلح.

- **المسارعة:** يقول عن مجاورة الجيم للزّاي كما في ﴿سَيُجْزَوْنَ﴾ [الأنعام:120]:« فإنّه إن لم يُتحفّظ ببيان الجيم؛ صارت زايا مدغمة في الزّاي التي بعدها، وسارع اللّفظ إلى ذلك»[6]. وقال عن مجاورة التاء للجيم:« ... فاللّسان يُسارع إلى اللّفظ بالشّين في موضع الجيم»[7]. وقال عن اللام:« فإدغام اللام إذا سكنت في النّون يسارع إليه اللّسان؛ للتقارب الذي بينهما، ... وجبت المحافظة على ترقيق اللام الأولى؛ لئلّا تُفخّم لأجل التّفخيم الذي بعدها، ويسارع اللّسان إلى

---

[1] مكي: الرعاية، ص163.
[2] مكي: الرعاية، ص165.
[3] مكي: الرعاية، ص170.
[4] مكي: الرعاية، ص175.
[5] مكي: الرعاية، ص206.
[6] مكي: الرعاية، ص176.
[7] مكي: الرعاية، ص177.

ذلك؛ ليعمل عملا واحدا»[1]. وقال:« فاللّسان يسارع إلى اللّفظ بالسّين قبل الجيم؛ لمؤاخاتها الزّاي»[2].

- **المُضيّ:** يقول في ذلك:« وإذا وقعت الزّاي قبل جيم أو بعدها؛ وجب أن تُبَيَّن الجيمُ والزّاي؛ لأنّ الزّاي إذا كانت قبل الجيم ربّما خفيت لرخاوتها وشدّة الجيم، وربّما مضى اللّسان بالزّاي قبل الجيم إلى لفظ السّين»[3].

- **المبادرة:** يقول مكي في ذلك:« ... فاللّسان يبادر إلى اللّفظ بما قرُب من الحرف، وما هو أليق به من غيره؛ ليعمل اللّسان عملا واحدا»[4]. ويقول:« وإذا وقع بعد الصّاد تاءُ المخبر، أو تاء المخاطَب؛ بادر اللّسانُ إلى لفظ السّين»[5].

- **الشائبة**[6]: يقول متحدّثا عن القاف:« وإذا وقعت الكاف عدها أو قبلها؛ وجب بيانها؛ لئلا يشوبها شيء من لفظ الكاف؛ لقربها منها، أو يشوب الكاف شيء من لفظ القاف»[7]. وقال عن بيان الدّال المكرّرة:« ... البيان فيه لازم؛ لئلا يشوب اللّفظَ إخفاء، أو إدغام لتكرّر المِثلين»[8]. وقال أيضا:« ... فلابدّ من التّحفّظ بإظهار لفظ الدّال في ذلك وبيانها؛ لئلاّ يشوبها لفظ التّاء الذي هو أصلها»[9]. ونقيض الشائبة استعماله مصطلح التّصفية، كما في نحو:« فيجب على القارئ

---

[1] مكي: الرعاية، ص188،189.

[2] مكي: الرعاية، ص209.

[3] مكي: الرعاية، ص209.

[4] مكي: الرعاية، ص218.

[5] مكي: الرعاية، ص219.

[6] ذكر غانم قدّوري أنّ أوّل من استعمل هذا المصطلح هو القرطبي، غير أنّ مكيّ قد سبقه في الاستعمال كما نرى. ينظر: غانم قدّوري: الدراسات الصوتية عند علماء التّجويد، ص343.

[7] مكي: الرعاية، ص171.

[8] مكي: الرعاية، ص202.

[9] مكي: الرعاية، ص203.

أن يصفّي لفظ الصّاد»[1]. أو قوله:« وإذا سكنت الصّاد وأتت بعدها دال؛ وجبت المحافظة على على تصفية لفظ الصّاد»[2].

- **الميل:** يقول مكي عن تجاور الجيم والزاي:« فلمّا فارقت الزّاي الجيم في الشّدّة؛ مال اللفظ واللّسان إلى بدل الجيم بزايٍ»[3]. وقال عن النون:« وإذا تكرّرت النّون؛ وجبت المحافظة على إظهارها؛ لئلاّ يميل اللسان إلى الإخفاء أو إلى الإدغام»[4]. وقال:« ويجب أن يُبيّنَ الطّاءَ إذا وقعت بعد صاد أو ضاد؛ لأنها لا تكون كذلك إلاّ مبدلة من تاء زائدة، وليست بأصل فيُخاف عليها أن يميل بها اللّسان إلى أصلها، وهو التّاء»[5]. وقال:« وإن كانت الدّال بدلا من تاء؛ وجب على القارئ إظهارها وبيانها؛ لئلاّ يميل بها اللّسان إلى أصلها»[6].
- **المخالَطة:** قال متحدّثا عن مجاورة التاء للجيم والتنبيه عن ضرورة إخراج الجيم من مخرجها:« وإن لم تفعل ذلك؛ سارع اللفظ إلى أن يُخالط لفظُ الجيم لفظ الشّين»[7]. وقال:« والتحفظ بإخراج الجيم – في هذا النوع – من مخرجها لازم للقارئ؛ لئلّا يُخالطها لفظ الشّين ... وكذلك يجب أن تُبَيَّنَ الجيمُ السّاكنة إذا أتت بعدها دال، ... وإن لم يُتحفّظ بذلك خالطها لفظُ الشّين»[8]. وقال:« وإذا وقعت السّين وبعدها حرف إطباق؛ وجب المحافظة على إظهار لفظ السّين وبيان

---

[1] مكي: الرعاية، ص215.
[2] مكي: الرعاية، ص218.
[3] مكي: الرعاية، ص176.
[4] مكي: الرعاية، ص193.
[5] مكي: الرعاية، ص198.
[6] مكي: الرعاية، ص202.
[7] مكي: الرعاية، ص177.
[8] مكي: الرعاية، ص178.

صفيرها؛ لئلاّ يُخالطها لفظ الإطباق الذي بعدها»[1]. وقال عن مجاورة الدّال للصّاد:« ... فإذا لم تُبيَّن الصّاد بيانا ظاهرا؛ خالطها لفظ الزّاي»[2].

- **السّبق:** قال مكي:« وإذا أتى بعد الضّاد حرفُ إطباق؛ وجب التّحفّظ بلفظ الضّاد؛ لئلا يَسبق اللّسانُ إلى ما هو أخفّ عليه، وهو الإدغام»[3].

- **الصيرورة:** يقول مكي عن مجاورة السّين للمطبق في مثل:﴿ يَسۡتَطِيعُونَ﴾ [البقرة:273]:« تُظهر السّين في ذلك؛ لئلاّ تصير بلفظ الصّاد للإطباق الذي بعدها، وتظهر التّاء؛ لئلاّ تصير بلفظ الحرف المُطبق الذي بعدها»[4]. وقال في الفقرة نفسها:« ... تُبيَّن السّين السّين في جميع هذا بيانا ظاهرا؛ لئلاّ تصير بلفظ الصّاد؛ لوقوع حرف الإطباق أو حرف الاستعلاء بعدها». وقال:« ... ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّدَامَةَ﴾ [يونس:54] تبيّن لفظ السّين؛ لئلاّ يصير إلى لفظ قوله:﴿ وَأَصَرُّواْ وَٱسۡتَكۡبَرُواْ ﴾ [نوح:07]»[5]. وقال متحدّثا عن الذّال:« وإذا كانت بعدها قاف؛ صارت إلى لفظ الضّاد؛ لأجل الاستعلاء الذي في القاف، فيجب أن ترقق اللفظ بها ... وإلاّ صارت ضادا أو ظاء فاعرفه»[6].

- **الذّهاب والمبادرة:** يقول:« وإذا سكنت السّين وأتت بعدها جيم؛ وجب بيان السّين؛ لئلاّ يذهب اللّفظ بها إلى الزّاي، ... فاللّفظ يبادر إلى الزّاي في موضع السّين»[7].

---

[1] مكي: الرعاية، ص212.
[2] مكي: الرعاية، ص218.
[3] مكي: الرعاية، ص185.
[4] مكي: الرعاية، ص213.
[5] مكي: الرعاية، ص214.
[6] مكي: الرعاية، ص224.
[7] مكي: الرعاية، ص214.

- **الخروج:** حيث يقول:« ... وإن لم يُفعل ذلك بالصّاد؛ خرج إلى لفظ السّين»[1]. وقال:« ومتى قصّر القارئ في تجويد لفظ الظّاء؛ أخرجها إلى لفظ الضّاد أو الذّال»[2].

- **عند أبي عمرو الدّاني:**

- **القلب:** وهو الأكثر دورانا عنده، يقول الدّاني مثلا عن الغين:« وكذا إن أتى بعده قاف، أو سين، أو شين، أو تاء، أو ثاء، أو فاء، فينبغي أن يُنعَم بيانه ولا يُتَساهل في ذلك، فربّما انقلب مع الحروف المذكورة غير القاف خاءً»[3]. ويقول عن الكاف:« وحكمه في تعمّل البيان والتلخيص كحكم القاف؛ لئلاّ ينقلب إلى لفظه، فيزول عن صورته ويتغيّر معناه»[4]. وقال متحدّثا عن التاء:« فإن التقى بالقاف؛ تُعُمّل تلخيصهما معا، وإلا زال كلّ واحد منهما عن صورته، وانقلب إلى غير لفظه»[5].

- **الصّيرورة:** يقول الدّاني:« وكذلك إن أتى بعد الصّاد – وهي ساكنة – دالٌ صُفِّي ولُخّص وبُيّن إطباقه وإلاّ صار زايا»[6].

- **الإشمام:** وهو بالمعنى ذاته الذي تتمحور حوله المماثلة، ويقصد به أن يشوب الصوتَ صوتٌ آخر، قال الدّاني عن تجاور الصّاد الساكنة مع الدّال:« ... وذلك مذهب الجماعة ما خلا حمزة والكسائي، فإنّهما يلفظان بالصّاد مشمومة زايا»[7].

- **الاختلاط:** قال الدّاني عن مجاورة حروف الإطباق للسيّن:« ... يلزم تلخيصه والتوصّل إلى سكونه في رفق وتُؤدة، وإلاّ صار صادا بالاختلاط»[1].

---

[1] مكي: الرعاية، ص215.
[2] مكي: الرعاية، ص220.
[3] الداني: التحديد، ص127.
[4] الداني: التحديد، ص129.
[5] الداني: التحديد، ص140.
[6] الداني: التحديد، ص146.
[7] الداني: التحديد، ص147.

- **عند القرطبي:**

- **الشّوائب:** وهو أبرز المصطلحات عن القرطبي، وأجود ما في هذا الباب – في نظرنا – ما قاله مبرزا مفهوم الشّوائب، حين قال:« فأمّا حسن التّخلّص من دخول شوائب الحروف بعضها على بعض فيكون التّنبيه عليه بعد ذكر السّبب الموجب له، فنقول: السّبب في ذلك أن يجتمع حرفان امتاز أحدهما عن الآخر بمزيّة ما، إمّا بتفخيم أو إطباق أو تفشّ أو غير ذلك، مع إمكان تلك المزيّة فيه؛ لأنّ الحرف بسبب اتّحاده بما جاوره يجذبه إلى حيّزه ويسلبه المزيّة الخاصّة به، أو يدخل معه فيها، أو يحدث بينهما حرف يشبههما»[2]، ويقول متحدّثا عن الائتلاف والتجاور الممكن للحروف:« وهذا الضّرب يعرض فيه عند الائتلاف والتّجاور من الأحكام زيادة على وضع بسيط الحروف كالمدّ والتّشديد والتّليين والإظهار والإخفاء والقلب، وما يدخل من شوائب الحروف بعضها على بعض بسبب المناسبة بينها والمباينة والمقاربة والمباعدة»[3]، ومن أمثلة ذلك قوله عن التاء مثلا:« وممّا يُسرع إليه أنّ شوائب الصّفير قد تلحقه فيتّصل به طرف من الزّاي والسّين»[4]، وقال عن الثّاء:« وقد يدخل عليها شائبة من الإطباق فتقرب بذلك من الظّاء ... وربّما دخل عليها وعلى الظّاء شائبة من الفاء»[5]، وقال:« وبعض النّاس يشو القاف بالكاف، ويضعف جهرها»[6]، وقال عن الإدغام الصّغير:« ومنه ما يُقلب الأوّل من جنس الثّاني ويُترك من الحرف الأوّل شائبة ما»[7].

---

[1] الداني: التحديد، ص147.

[2] القرطبي: الموضح، ص176.

[3] القرطبي: الموضح، ص128.

[4] القرطبي: الموضح، ص102.

[5] القرطبي: الموضح، ص105،104.

[6] القرطبي: الموضح، ص118.

[7] القرطبي: الموضح، ص141.

- **الممازجة:** قال عن التّاء:« ويُتجنّب أن يمازجه الطّاء والدّال؛ لقرب المخرج»[1].

- **الاختلاط:** قال عن الجيم:« ويُتقوّى من دخول الشّين عليه واختلاطها به في مثل قوله تعالى:﴿إِنّ الذينَ أَجْرَمُوا﴾»[2]. وقال بعدها مباشرة عن الحاء والخاء:« فيُحترز من مخالطة بعضها لبعض بتخليص بيانها».

- **القلب:** يقول القرطبي عن الذّال:« ويُحذر أيضا انقلابها إلى الضّاد عند التّشابه في مثل:﴿فَذَاقَتْ وَبَالَ﴾ »[3].

- **المسارعة:** قال القرطبي عن تجاور الجيم الساكنة مع التاء:« ... يجب حسن التّأنّي في تخليص الجيم من شائبة الشّين؛ لأنّ الشّين قريبة المخرج من مخرج الجيم، ومؤاخيةٌ التّاء في الهمس، فصار اللّسان أسرع إليها»[4].

- **عند الهمذاني العطّار:**

- **الاختلاط:** من ذلك قوله:« ثمّ التاء، وليُتعمّل لتخليصها؛ لئلاّ تختلط بالدّال»[5].

- **الامتزاج:** يقول:« ثمّ الذّال، ويجب إظهارها من قوله:﴿العَذَاب﴾[البقرة:49] وبابه؛ لئلاّ تمتزج بالثاء»[6]، ويقول:« فأمّا الظّاء فيجب أن تُظهر وتُبان؛ لئلاّ تمتزج بأختيها الذّال والثّاء»[7].

- **عند ابن الجزري:** لم يخرج ابن الجزري ومن جاء بعده من المتأخّرين[8] – فيما اطّلعت عليه – عن استعمال أحد المصطلحات السّابقة للمتقدّمين خصوصا مكّي والدّاني، كاستعمال مصطلح

---

[1] القرطبي: الموضح، ص102.

[2] القرطبي: الموضح، ص103.

[3] القرطبي: الموضح، ص104.

[4] القرطبي: الموضح، ص183.

[5] الهمذاني: التمهيد، ص294.

[6] الهمذاني: التمهيد، ص295.

[7] الهماني: التمهيد، ص296.

[8] ينظر: المرعشي، جهد المقل، ص288.

القرب[1]، والامتزاج[2]، أو الإشراب[3]، أو المبادرة[4]، واستعمل مصطلحا نراه مرادفا للاختلاط وهو وهو الالتباس، حيث يقول ابن الجزري عن التّاء:« وإيّاك أن تُحدث فيها جهرا، فيلتبس لفظها بالذّال؛ لأنّهما من مخرج واحد»[5].

بعد هذا العرض لجملة من المصطلحات التي تقابل في مضمونها مفاهيم المماثلة في الدّرس الصّوتي الحديث أو تقرب إليها؛ يتبيّن لنا أنّ مسائل المماثلة لم تَخف على المجوّدين، ومواضيعها لم تَفُتهم؛ بل هي جوهر علم التّجويد وأساسه، من حيث كونه علما قام ليُجنِّب اللَّحنَ في التّلاوة، ويُبرز ما يعتري الأصوات من تأثيرات، ويُوضّحَ عللها، ويُبيّنَ الصّحيح من الخطأ فيها، باعتبارهم كانوا يتتبعّون الواقع الصّوتي في التأديات الفعلية للأصوات اللغوية أثناء التّلاوة، ويفترضون واقعا صوتيّا ليُتجنَّب، لكن رغم الاهتمام الشّديد لدى علماء التّجويد بالمضمون؛ إلاّ أنّ الاضطراب واضح في استعمال المصطلح، ولعلّنا نُرجع ذلك للاهتمام بالجانب التّطبيقي للظّواهر على الجانب التّنظيريّ، وبهذا نجد أكثر المصطلحات دورانا وقربا من المفهوم الحديث هي: الشّوائب، والمخالطة، والإشراب، والامتزاج، والقلب، بل ومن المحدثين من اختار مصطلح "الشّوائب" مقابلا للماثلة[6]، ولا إشكال في الاصطلاح بالمماثلة ما دام لم يكن هنالك مصطلح قارّ في الدّرس الصّوتي الصّوتي التراثيّ عند المجوّدين أو حتّى عند سابقيهم من اللغويّين[7]، ولا إشكال ما دام لم يُستعمل لفظ المماثلة مصطلحا في تراثنا الصّوتي؛ تجنّبا للتّداخل في الاصطلاح، دون تنحية المصطلح

---

[1] ينظر: ابن الجزري: التمهيد، ص121.

[2] ينظر: ابن الجزري: التمهيد، ص124، 149.

[3] ينظر: ابن الجزري: التمهيد، ص139.

[4] ينظر: ابن الجزري: التمهيد، ص140.

[5] ابن الجزري: التمهيد، ص122.

[6] ينظر: فراس الطائي، أصوات اللغة، مطبعة إيلاف، العراق، ط1، 2016م، ص34.

[7] من ذلك مثلا: مصطلح الاتباع، والمضارعة، والقلب، والإبدال، والمساوة. ينظر: سيبويه: الكتاب، 196/4، 477، 478، 480. وابن جني: الخصائص، 143/2.

التّراثي للظّواهر التماثلية التي تندرج ضمن "المماثلة" – باعتباره مصطلحا عاما – كالإدغام والإمالة؛ لوجود علاقة العموم والخصوص دوما بينهما ممّا يُبقي لكلّ مصطلح وجوده ومفاهيمه.

2.2 التعليل الصّوتي لظواهر المماثلة التّقدميّة:

المماثلة التّقدّمية كما نعلم هي ما أثّر فيها الأوّل في الثّاني إمّا تأثيرا كلّيّا فينقلب الثّاني إلى الأوّل انقلابا صوتيّا كاملا حيث لا يبقى من الصّوت الثّاني أثر[1]، وإمّا جزئيّا؛ فينقلب الثّاني مقتربا صوتيا من الأوّل دون أن يتغيّر بالكلّية، ولأنّ علماء التّجويد قد اتّخذوا القرآن الكريم مدوّنة لدراستهم الصّوتية؛ ولم يخرجوا عن القضايا الصّوتيّة القرآنيّة إلاّ ما كان من باب التّحذير، فإنّنا في دراستنا هاته سنقوم في كلّ أنواع المماثلة الصّوتية في باب الصّوامت بتبيين تعليلات المقروء به من المماثلة؛ إذ هو جوهر دراستنا وعليه مدار تأليفهم وعملهم، ثمّ نذكر – بالجملة – ما وُجد مندرجا ضمن التحذيرات، كلّ على حدة.

1.2.2 التّعليل الصّوتيّ للمماثلة التّقدّميّة المقروء بها:

المماثلة التّقدّمية في اللغة العربيّة عامّة قليلة إذا ما قورنت بالمماثلة الرّجعيّة، حيث " لا تكون المماثلة التقدمّية إلاّ في أمثلة قليلة مسموعة، وتنقاس في بعض أمثلة صيغة الافتعال"[2]، وبالتالي فإنّ المدوّنة الصّوتية لدى علماء التّجويد التي هي القرآن الكريم حتما نجدها تحوي أمثلة قليلة جدا عن المماثلة التّقدّمية، ولم نقف إلاّ على ما جاء على صيغة الافتعال وكذا ما يتعلق بتغليظ اللام، وهما يندرجان ضمن المماثلة التّقدّمية الجزئيّة، حيث تؤثّر فاء الافتعال على الحرف

---

[1] لا بأس أن نذكّر بأنّ من المحدثين من يعتبر المماثلة الكليّة انقلابَ الصّوت المتأثّر انقلابا كليّا عن أصله سواء أتحوّل إلى الصّوت المؤثّر (=الإدغام التامّ) أم إلى صوت آخر كما في صيغة "افتعل". ينظر: جيلالي بن يشو: بحوث في اللسانيات، ص126،127.

[2] عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربيّة، ص210.

الزّائد "التاء"، فتصير طاء أو دالا على ما سنفصّل فيه ، ويؤثر الحرف المُطبق على اللام بعده فتصير مغلّظة.

- **تحوّل التّاء طاء:**

تتأثّر تاء الافتعال نتيجة التجاور؛ وتتحوّل لتُماثل فاء الافتعال فتصير طاء؛ وذلك إذا كانت الفاء أحد حروف الإطباق الأربعة: الصّاد، والضّاد، والطّاء، والظّاء، كما في الجدول أدناه:

جدول رقم(11): جدول يوضّح تحوّل تاء الافتعال إلى طاء عند مجاورتها إحدى حروف الإطباق الأربعة.

الكلمة	قبل التحوّل	بعد التّحول
صبر	اصتبر	اصطبر
ضجع	اضتجع	اضطجع
طلع	اطْتلع	اطَّلع
ظعن	اظتعن	اظطعن

ورد في القرآن تجاور التاء مع الحروف المطبقة عدا الظّاء، ولم نقف في مصنّفات علماء التّجويد التي بين أيدينا على من فصّل في هذا الباب أكثر من مكيّ، يقول في الرّعاية:« ألا ترى أنّ التّاء إذا وقعت بعد حرف إطباق؛ لم يكن بدّ من أن تُبدل منها طاء؛ لضعفها، وذلك نحو قوله:﴿ ٱصۡطَفَىٰ﴾[البقرة:132]،﴿ وَهُمۡ يَصۡطَرِخُونَ﴾[فاطر:37]، و﴿ تَصۡطَلُونَ﴾ [النمل:07]، و﴿ فَمَنُ ٱضۡطُرَّ﴾ [البقرة:173]، وشبهه»[1]، وقال أيضا:« ويجب أن يبيِّن الطّاء إذا وقعت بعد

[1] مكي: الرعاية، ص206.

صاد أو ضاد؛ لأنها لا تكون كذلك إلاّ مبدلة من تاء زائدة، ... وذلك نحو: ﴿فَمَنُ ٱضۡطُرَّ﴾، أصله: اضتُرّ، من الضّرر على وزن افتعل»[1].

إنّ العلّة التي بها تحوّلت تاء الافتعال طاءً عند مجاورة حروف الإطباق هي في عمومها التّناسب اللفظي والانسجام والتّماثل الصّوتي، فالتّاء صوت منفتح ومستفل ضعيف، ولمّا جاوره الصّوت المطبق المستعلي القويّ جذبه ورفعه؛ ليتحقق هذا التّماثل الصّوتيّ[2]، وقد سمّى مكيّ هذا الانسجام الصوتي والتّناسب بـ"العمل الواحد"، فقال:« ألا ترى أنّ التّاء التي للافتعال الزّائدة المتحرّكة إذا وقعت بعد الصّاد؛ قُلبت طاء؛ ليكون بعد الصّاد ما هو مثلها في الإطباق والاستعلاء، فيعمل اللّسان عملا واحدا في الحرفين»[3]، ولم يفت المجوّدين زيادة التّوضيح في اختيار تحوّل التّاء إلى طاء دون غيرها من حروف الإطباق، فيقول مكي بعد أن ذكر علّة تحوّل التّاء في صيغة الافتعال:« وإنّما اختير بدل الطّاء من التّاء؛ لأنّها من مخرج التّاء، فكانت أولى بالبدل منها من غيرها»[4]، وبالتالي فإنّ تحوّل التاء طاء جاء بناء على علّتين صوتيين رئيستين ليتحقق التّماثل الصوتي وهما: الاشتراك في الصّفة مع الصّوت المؤثّر، والاشتراك في المخرج مع الصّوت المتأثّر، وعليه تحوّلت التاء إلى صوت أقوى مشارك لمخرجها، ومعادلٍ لما سبقه في الصفة وهي صفة الإطباق، وليس هذا إلاّ في الطّاء.

قد مرّ معنا في مبحث الإدغام أنّ أساس امتناع حدوثه هو وقوع اللّبس وتعذّر الإفهام، وهذا الأساس سار في جميع القوانين الصّوتية التّجاورية؛ لأنّ أصل وظيفة اللغة هو التّبليغ

---

[1] مكي: الرعاية، ص198.

[2] ينظر: مكي: الرعاية، ص199، 216.

[3] مكي: الرعاية، ص216.

[4] مكي: الرعاية، ص216.

والتّواصل، وأيّ عمليّة صوتيّة تخضع لسلطان هذا القانون، فالإفهام مقدّم على التّماثل الصّوتي دوما، وعليه لم يقع تحوّل صوتي للتّاء إلى الطاء في غير صيغة الافتعال؛ أي إن كانت التاء تاء مخبر أو مخاطَب، قال مكي:« ... لأنّه قد امتنع أن يُبدل من التّاء طاءٌ على أصل ما ذكرنا؛ لئلاّ يتغيّر لفظ المتكلّم أو المخاطَب، فلمّا امتنع البدل في التّاء لئلاّ يتغيّر المعنى ثبتت التّاء»[1]، وتغيّر أصول الكلم موجب لتغيّر المعنى، وتاء الضّمير صوت ذو حمولة دلالية وظيفية مستقلّة، فهو في موضع الاسم المرفوع، ولذا امتنع فيها التحوّل، وقس عليها نظائرها كما مرّ، عكس تاء الافتعال التي لا يؤثّر تحوّلها إلى طاءٍ على ما تحمله من دلالة الزيادة (=دلالة الصيغة "افتعل") لدلالة الألف الزائدة عليها.

- **تحوّل التّاء دالا:**

تتأثّر تاء الافتعال نتيجة التجاور؛ وتتحوّل لتُماثل فاء الافتعال فتصير دالا؛ وذلك إذا كانت الفاء أحد حروف الجهر الثلاثة: الدّال، والذّال، والزّاي، كما في الجدول أدناه:

جدول رقم(12): جدول يوضّح تحوّل تاء الافتعال إلى دال عند مجاورتها حروف الجهر الدّال، والذّال، والزّاي

الكلمة	قبل التحوّل	بعد التّحول
دثر	ادْتثر	ادَّثر
ذكر	اذْتكر	اذدكر
زان	ازتان	ازدان

وقعت الأنواع الثّلاثة في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى:﴿ لَوۡ يَجِدُونَ مَلۡجَـًٔا اَوۡ مَغَـٰرَٰتٍ اَوۡ مُدَّخَلًا﴾[التوبة:57]، ﴿ وَادَّكَرَ بَعۡدَ أُمَّةٍ﴾[يوسف:45]، ﴿ تَزۡدَرِيٓ أَعۡيُنُكُمۡ﴾

[1] مكي: الرعاية، ص219، وينظر: المرادي: المفيد في شرح عمدة المجيد، ص119.

[هود:31]، يقول القرطبيّ في مثل هذا مبيّنا الأصل الصّوتي:« واجهر بالدّال؛ لئلاّ تعود تاء؛ لأنّها إنّما أبدلت من التّاء»[1]، وعلّة تحوّلها إلى دال فصّل فيها المجوّدون، يقول مكي عن علّة ذلك في نحو قوله تعالى:﴿مُزْدَجَرٌ ﴾[القمر:04]، و﴿وَازْدُجِرَ﴾[القمر:09]:« فلمّا وقعت التّاء وهي حرف مهموس ضعيف بين حرفين مجهورين قويّين، وهما الجيم والزّاي، والزّاي والرّاء؛ خفيت وضعفت؛ لقوّة ما قبلها وما بعدها ولضعفها في أصلها؛ فأبدل منها حرف من مخرجها يؤاخي الجيم والزّاي والرّاء في الجهر والقوّة، ويقرب من مخرجهنّ وهو الدّال؛ ليعمل اللّسان عملا واحدا بالحروف المتّفقة في الصّفة»[2]، وبالتّعليل نفسه علّل القرطبي هذا التّحول[3]، وبالتّالي فأصل التحوّل الصّوتي هو المخرج والصّفة دوما للصوتين المتجاورين، فيتحوّل الصّوت المتأثر (=التّاء) إلى صوت مماثل للصّوت المؤثّر (=الدّال، والذّال، والزّاي) في الصفة المميّزة الجامعة وهي الجهر، كون الحروف الثلاثة أقوى من التاء باعتبارها تزيد على التاء بالجهر، وفي الوقت نفسه تتحوّل التاء إلى صوت مشارك لها في المخرج، ولا يشارك التّاء مخرجا؛ والأحرفَ الثّلاثة صفةً؛ إلا الدّال، غير أنّ في النّص السّابق نظر، فقد علّل مكّيّ ومن تابعه تحوّلَ التاء دالا لوقوعها بين صوتيين مجهورين، ولعلّه وهْم منه بسبب ما مثّل به، بل التّأثير بسبب فاء الافتعال دون العين؛ لأسبقية فاء الافتعال الموقعيّة، وكذلك لسكونها؛ مما يزيد في مدّة استغراقها النّطقي، وبالتالي يزيد في قوّتها، "والقويّ إذا تقدّم الضّعيفَ وهو مجاوره؛ جذبه إلى نفسه"[4]، ولو كان التحول نتيجة وقوع التاء بين صوتين مجهورين؛ لما تحولت في مثل: ازدفر، اذدخر.

---

[1] القرطبي: الموضح، ص183.

[2] مكي: الرعاية، ص202.

[3] ينظر: القرطبي: الموضح، ص183.

[4] ينظر: ابن الجزري، التمهيد، ص121.

- **تغليظ اللام:**

يغلّظ ورش اللام في غير لفظ الجلالة إذا سُبِقت بصاد أو طاء، ظاء، وكانت هي مفتوحة، حيث يؤّثر فيها الصّوت المطبق قبلها، ونكاد لا نجد فيما هو بين أيدينا من مصنّفات المجوّدين مَن تطرّق لتغليظ اللام في غير لفظ الجلالة؛ ذلك لأنّه من مواضيع علم القراءة لا علم التجويد، وأوردنا ذكرها؛ كون القرطبي تحدّث عن ذلك في حديثه عن تغليظ اللام في لفظ الجلالة، حيث علّل التّغليظ بقوله:« وأمّا مذهب ورش؛ فوجهه طلب المناسبة بين الحروف»[1]، فإنّ اللام المغلّظة هي صوت مفخّم، والتّفخيم في حدّ ذاته أثر سمعي في الأصوات المُطبقة، وقد أجاد علماء التّجويد حين قالوا: إنّ التّفخيم والإطباق والاستعلاء من واد واحد[2]، وقالوا: إنّ التفخيم نظير الإطباق[3]، وعلى هذا فاللام المغلّظة أنسب للصوت المطبق، فتحصل المماثلة ليتناسب النّطق و"يعمل اللسان في التّفخيم عملا واحدا، وهذا هو معظم مذاهب العرب في مثل هذا، يقرّبون الحرف من الحرف؛ ليعمل اللسان عملا واحدا"[4]، ولأنّ المماثلة لا تحدث إلاّ بين المتقاربَين من الحروف؛ فقد خرجت الضاد من قائمة الأصوات المطبقة المؤثّرة في اللام بعدها، للفرق في وضعية اللسان عند إنتاج الضاد واللام المغلّظة، ففي الضاد يكون اللسان مطبقا محتكا بحافة الأضراس، وفي اللام المغلّظة يكون مقعّرا وحافّتُه على منبت الثنايا العليا، وبالتالي فإنّ الانتقال من الضاد إلى اللام المرققة أيسر منه إلى اللام المغلّظة.

---

[1] القرطبي: الموضح، ص120.

[2] ينظر: القرطبي: الموضح، ص179.

[3] ينظر: القرطبي: الموضح، ص181.

[4] ينظر: مكي: الكشف، 219/1.

وخلاصة ما سبق في المماثلة التقدمية المقروء بها أنها وردت في القرءان الكريم فيما جاء على صيغة الافتعال[1]، وهي صيغة تحوي صوتا زائدا ضعيفا يؤثّر فيه الصوت السّابق القوي سواء أكانت قوّته بالإطباق أم بالجهر، ممّا يجعل تحوّله ليماثل سابقه جزئيا واقعا نتيجة هذا التّجاور؛ ولكون التاء زائدة يُؤمَن مع تحوّلها اللّبس وتداخل الصّيغ، وللعلّة ذاتها لم تتحوّل أيّ تاء أخرى؛ إذ لا يُؤمَن مع تحوّلها اللّبس بين الصيغ وتأدية المعاني؛ مثل تاء الضمير، أضف إليه أنّ سبب التحوّل في صيغة الافتعال هو التباين في الصفات المميّزة بين الصوتين المتجاورين السّابق واللّاحق من حيث القوة؛ إضافة إلى التباين في المخرج، ولذلك تقع المماثلة التقدّمية؛ ليقع التقارب والتجانس بأن يتحول الصوت اللاحق (=التاء) إلى صوت مماثل لما سبقه صفةً، ومشارك لذاتِه مخرجا، وقد كان التأثير بالصّفتين المميّزتين: الإطباق والجهر؛ لانتفائهما عن التاء.

وبما أنّ العلاقة بين القرب والمماثلة علاقة طردية؛ فكلّما اشتد التقارب بين الصوتين؛ ازداد التّماثل حتى يصل إلى منتهاه وهو الإدغام التامّ كما في الدّال والتّاء في قولنا: قد تبيّن، وبالعكس؛ فكلّما ازداد التباعد بين الصّوتين؛ قلّ التّماثل حتى ينعدم؛ كما بين حروف الحلق وحروف الشّفة، مثل الخاء والفاء في نحو: مخفر، وبناء على كلّ هذا فإنّ المماثلة في صيغة الافتعال قد تزداد لتصل حدّ الكليّة (=الإدغام) كما في كلمة "أَضْطَرُّه" فيمن قرأها بالتشديد "أَضَرُّهُ"[2] من قوله تعالى:﴿ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾[البقرة:126]، حيث انقلبت تاء الافتعال طاءً؛ لمجاورتها الصوت المطبق "الضّاد"، حيث أصلها "أَضْتَرُّهُ" وصارت بالمماثلة

[1] وإنما أغفلنا ذكر اللام لورش؛ لأنها تختص بأصول علم القراءة لا أصول التجويد كما قلنا.

[2] قرأها ابن محيصن، وهو أحد قراء القراءات الأربعة الشواذ، ينظر: شهاب الدين أحمد البناء: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1998م، ص192.

"أَضْطَرُّه"، ثم زيد في التّماثل حدّ الإدغام، فقلبت الطّاء ضادا لتماثلها مماثلة كليّة وتدغم فيها[1]، أو نجد مثل هذا التماثل الكليّ في كلمة "ادَّكر" كما سنبيّنه في المماثلة المتبادلة المقروء بها، ويبقى لنا من كلّ هذا توضيح علّة اختصاص التحول في تاء الافتعال إلى هذه الحروف السّبعة[2] دون غيرها، فبالرّجوع إلى المخارج القريبة من مخرج التاء نجد الأحرف التالية: الطاء، والدّال، والظّاء، والذّال، والثّاء، والصاد، والزّاي، والسّين، والضاد، واللام، والنّون، والرّاء. فإن استثنينا الأحرفَ المهموسة المستفلة – باعتبارها ضعيفة ومساوية للتّاء في الهمس والاستفال فلا تؤثّر فيها – والأحرفَ السّبعة التي مرّت معنا؛ يتبقّى اللاّم، والنّون، والرّاء. فلا تؤثر الأصوات الثّلاثة هاته على التاء؛ لكونها أضعف من التاء التي هي شديدة وهم يتصفون بالتوسّط، ولضعفهم أمام التّاء لا يمكنهم أن يؤثروا فيها؛ بل هم من يتأثرون؛ ولذلك أُدغمت اللام في التاء وأخفيت النّون عندها.

2.2.2 التّعليل الصّوتيّ للمماثلة التّقدّميّة المُحذّر منها:

عقد علماء التجويد بابا مهما متعلقا بالحروف حال تجاورها وما يعتريها عند تركيبها ببعضها، ويُصطلَح عليه بتخليص الحروف، حيث حذّروا القارئ لكتاب الله تعالى ممّا قد يقع فيه من اللحن عند تلاوة القرآن الكريم، وقد كانت تحذيراتهم إمّا مبنيّة على استقراءٍ للواقع الصّوتي الذي عليه القرّاء والتّالون لكتاب الله العزيز، يقول مكي:« فبكثرة تتبّعي لألفاظ الطّلبة بالمشرق والمغرب وقفت على ما حذّرت منه، ووصّيت به من هذه الألفاظ كلها، وأنت تجد ذلك من نفسك وطبعك»[3]؛ وإمّا مبنيّة على افتراض صوتيّ وتوقّع ينبني على منطق التقابل والتنظير الصوتي للأصوات

---

[1] ينظر: عبد الغفار حامد هلال: القراءات واللهجات من منظور علم الأصوات الحديث، دار الفكر العربي، مصر، ط3، 2005م، ص227.

[2] وهي حروف الإطباق الأربعة، والدال، والذال، والزاي.

[3] مكي: الرعاية، ص170.

اللغوية وخصائصها الإفرادية[1]، ولذلك نجد بعضهم يستعمل ألفاظا أشبه بصيغ التّمريض عند الأصوليين، من قبيل: وليحذر القارئ، وليتجنّب، وقد يُقرأ، وربمّا يُسارع اللّسان، وكقول السّعيدي:« فربّما يشدّدها القارئ»[2]، والمماثلة التّقدمية في باب التّحذيرات قليلة جدا إذا ما قورنت بالمماثلة الرّجعية، وحالها كحال المماثلة التقدمية المقروء بها، وسنقسّمها على حسب الصّفات الموجِبة لحدوثها، وممّا يجدُر بنا الإشارة إليه هو أنّ المماثلة في باب التحذيرات لم يُعلَّل أكثرها فيما بين يديّ من مصنّفات، فابن الجزري على سبيل المثال اكتفى بسرد ما يُحذَّر منه في كتابه التمهيد دون تعليلٍ لجلّها؛ لأنهم كانوا يركّزون على ما قُرِئ به، ولأنّ العلّة من ذكر التحذيرات في كتبهم هو تجنّبها لا تفسيرها وتعليلها؛ إذ لم تكن جوهر دراسة علماء التجويد وهدفهم، بل كانت وسيلة يُتوصّل بها إلى إقامة التلاوة على الوجه المطلوب.

- **الجهر/الهمس:**

الحاء والهاء: حذّر علماء التجويد من تأثير الحاء على الهاء إذا وليتها كما في قوله تعالى:﴿فَسَبِّحْهُ﴾ [ق:40]، فتنقلب الهاء حاء ثم تدغم لتصير "فَسَبِّحُّ "، يقول القرطبيّ:« الحاءُ إذا سكنت وبعدها هاء في مثل قوله تعالى: ﴿وَسَبِّحْهُ لَيْلًا طَوِيلًا﴾[الإنسان:26]؛ وجب إظهار بحّة الحاء وخفاء الهاء؛ لئلاّ تنقلب الهاء حاء»[3]، ويقول مكي:« إن لم يُتحفّظ بإظهار الهاء صارت

---

[1] فصّلنا في مذهبهم التقابلي بين التطبيق والتنظير في مقالنا: "الأصوات اللغوية وتجاورها عند علماء التجويد، بين التقابل التنظيري العلمي والتطبيق الأدائي العملي"، مجلة الصوتيات، ، جامعة البليدة02، م16،ع2، ديسمبر2020م.

[2] أبو الحسن علي السّعيدي: التنبيه على اللحن الجلي والخفي، تح: غانم قدوري الحمد، مجلة المجمع العلمي العراقي، ع36، ج2، 1985م، ص276.

[3] القرطبي: الموضح، ص163.

مع الحاء التي قبلها بلفظ حاء مشدّدة، فتندغم في الحاء التي قبلها»[1]، والعلّة في ذلك قد بيّنها المجوّدون، يقول مكي معللا هذه المماثلة التقدمية:« ... لقوّة الحاء وضعف الهاء، وقرب المخرجين»[2]، وبالتعليل نفسه وضّحَ ابن الجزري حيث قال:« لقرب المخرجين؛ ولأنّ الحاء أقوى من الهاء، فهي تجذب الهاء إلى نفسها»[3]، وزاد القرطبي في تبيين العلّة بذكره للاشتراك الحاصل أيضا بينهما في الصّفة المميزة وهي الهمس؛ زيادة على التقارب في المخرج، فقال بعد أن حذّر من إدغامهما:« لقرب المخرج واشتراكهما في الهمس، فيحدث الإدغام، وذلك لا يجوز»[4]، فالتقارب بين المخرجين كما مرّ هو أصل كلّ تماثل، وهذا هو الحاصل هنا وقد ذكره علماء التجويد، زد عليه الاتحاد في صفة الهمس، ممّا يجعل النّاطق يسرع إلى الإدغام لتيسير عمل أعضاء النّطق، وإنّما كان التأثير تقدّميا لكون الصوت السّابق المؤثّر (=الحاء) أقوى من الصّوت اللاّحق المتأثّر (=الهاء)؛ فالهاء أضعف الأصوات العربيّة، والحاء أقوى منها بما تمتاز به من بحّة وهي احتكاك الهواء بجدار الحلق.

العين والهمزة: حذّ القرطبي من تأثير العين على الهمزة إن وليتها فتؤدّي بها إلى الإدغام، معلّلا ذلك بقرب المخرج، فقال:« العين إذا سكنت وبعدها همزة في مثل قوله تعالى:﴿وَدَعَ اَذٰىهُمۡۖ﴾ [الأحزاب:48]، ﴿ اِرۡجِعۡ اِلَيۡهِمۡ ﴾[النمل:37]؛ وجب إظهار العين بتُؤدة وتحقيق الهمزة؛ لئلاّ تنقلب عينا، ويحدث الإدغام، وذلك لا يجوز؛ لأنّ حروف الحلق لا يدغم ما تقارب منها»[5].

---

[1] مكي: الرعاية، ص158.

[2] مكي: الرعاية، ص158.

[3] ابن الجزري: التمهيد، ص127.

[4] القرطبي: الموضح، ص163.

[5] القرطبي: الموضح، ص163.

والحقّ أنّ قرب المخرج في حروف الحلق لو كان معتبرا لجاز إدغام بعضها في بعض؛ لكنّه امتنع لما في أصوات الحلق من الصّعوبة في النّطق، ممّا يجعل التّضعيف فيهم أشدّ، فيحصل بالإدغام الثّقل وكان الأصل في وقوعه التيسير، وما وقع من إدغام بين حروف الحلق؛ كان بين الأدخل في الحلق مع الأدخل في الفم فهو الأصل، يقول ابن أبي مريم وقد فصّل في هذا:«...فإذا اجتمع حرفان حلقيان؛ كان أثقل، والإدغام يشتد به اللفظ ويغلظ، فاشتداد اللفظ بالثّقيل أثقل، فلهذا كان الحرف كلّما كان أدخل في الحلق؛ كان من الإدغام أبعد، وكلّما كان أدنى إلى الفم؛ كان مجيء الإدغام فيه أكثر، وما كان من الحروف الحلقية أدخل في الفم؛ لم يدغم في الأدخل في الحلق، بل الأدخل في الحلق يدغم في الأدخل في الفم، ألا ترى أن الهاء يدغم في الحاء نحو: إجبه حملا، ولا يدغم الحاء في الهاء، نحو: امدح هلالا؛ لأنّ الهاء أدخل في الحلق، والحاء أقرب من الفم، وتقول: اقطع حملا، فتدغم العين في الحاء ولا يدغم الحاء في العين؛ لأنّ الحاء أدخل في الفم، ولكن إن أردت ذلك فاقلب العين حاء ثم أدغم الحاء في الحاء، وذلك أن تقول: امدح حرفة، في: امدح عرفة، وعلى هذا فقس ما يرد عليك من ذلك»[1]، أضف مع كلّ هذا وجود التقارب الصّوتي الشديد بين الصوتين العين والهمزة، فالهمزة مجهورة شديدة والعين مجهورة متوسطة شبه شديدة[2]؛ ولقوّة هذا التشابه في القوة فإنّ "العرب تبدل من الهمزة عينا، ومن العين همزة، فيقولون: أأديت فلانا على فلان، وأعديته، وموت ذؤاف، وذعاف، وأردت أن تفعل، وعن تفعل"[3]، ويمتدّ هذا إلى التأديات اللهجية عندنا، فتقول العامة عندنا: القرعان بدل القرآن، وأهد بدل عهد، والطآم بدل الطّعام. فإذا علمنا هذا كله؛ تبيّن لنا ما في صوتي الهمزة والعين من القوة والتقارب والصّعوبة في النطق متتاليين في السلسلة الصوتية، فإنّنا نرى أنّ النّفور من هذه الصّعوبة

---

[1] ابن أبي مريم: الموضح، 135/1.

[2] قد مرّ التفصيل في توسّطها في المبحث الأوّل من الدراسة التطبيقية.

[3] مكي: الرعاية، ص162.

النّطقية لا تكون بزيادة القوّة من خلال التضعيف خصوصا بأنّه يصير عندنا عين مشدّدة، وقد هربوا عند إدغام العين في الهاء من جعلهما عينا مشدّدة إلى حاءٍ مشدّدة، يقول سيبويه:« فإن التقاء الحاءين أخف في الكلام من التقاء العينين»[1]، وعليه فإنّ النّفور كما ذكرنا آنفا من صعوبة التقاء العين بالهمزة لا يكون بتضعيف العين؛ لأنّه نفور من صعوبة إلى صعوبة، وإنّما بإسقاط أقوى الصّوتين وهو الهمزة؛ لصعوبته وموضعه (=الصّوت الثّاني)، وذلك بنقل حركتها أو تسهيلها؛ فيُسارع النّاطق إلى هذا تيسيرا، وينطق بالعين مخفّفة لا مضعّفة، ونحن نرى أنّ ما حمل القرطبي إلى مثل هذا الافتراض الأدائي– والله أعلم – هو المنهج التقابلي التنظيري الذي اعتمده المجوّدون في تأصيل القواعد الصّوتية في باب مخارج الحروف وصفاتها.

الجيم والزّاي: حذّر علماء التّجويد من أن تُماثِل الزّايُ الجيم إذا سبقتها؛ فتتحوّل الزّايُ سينا بعد الجيم، قال الدّاني:« وينبغي أن يُلخّص الزّاي والسّين بعده بتؤدة، وإلاّ انقلبت الزّاي سينا... وذلك في نحو قوله تعالى:﴿رِجۡزٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾[البقرة:59]، و﴿وَٱلرُّجۡزَ فَٱهۡجُرۡ﴾[المدّثّر:05] ... »[2]، وبمثل هذا التّحذير تحدّث مكي، والقرطبي،[3] وتعليلهم صوتي دقيق، قال مكي:« وكذلك يجب أن يُتحفّظ بإخراج الزّاي التي بعد الجيم السّاكنة فيما ذكرنا؛ لئلاّ تقرُب من [السّين] [4]؛ لأنّ [السّين] بالجيم أشبه وأليق من الزّاي بعد الجيم؛ لأنّ [السّين] حرف مهموس، فهو أضعف من الجيم وأقلّ كلفة على اللّسان، وهي مؤاخية للزّاي في الصّفير فيتأتّى أن تخلُف الزّايَ»[5]، وركّز القرطبي على

---

[1] سيبويه: الكتاب، 450/1.

[2] الداني: التحديد، ص130.

[3] ينظر: مكي: الرعاية، ص177. والقرطبي: الموضح، ص184.

[4] ورد تصحيف لما بين المعقوفتين في المطبوعة، ففيها الشّين بدل السّين، ولا يخفى بعده بالقرائن السياقية والمقامية والعلمية.

[5] مكي: الرعاية، ص177، 209.

التقارب في المخرج، فقال:« ... والزّاي لئلاّ تخرج سينا؛ وذلك للقرب بينهما»[1]، ولم يكن أكثر تفصيلا وتدقيقا من مكي، وبما سبق ذكره آنفا فإنّ هذه المماثلة التقدّمية تحدث نتيجة التقارب في المخرج بين الجيم والزّاي، ولقوّة الصّوتين المتواليين الجيم والزّاي فكلاهما مجهور، مع ما في الجيم من شدّة والزّاي من صفير، ممّا يدفع بالنّاطق إلى المماثلة لتحقيق السهولة في النّطق؛ وهذا بإبدال الزّاي القويّة بجهرها إلى صوت مهموس ومتّحد معها مخرجا؛ ألا وهو السّين، فيفرّ بذلك القارئ – إن لم يحقق النطق السّليم للجيم والزّاي ويمكّن إخراجهما – من الصّعوبة إلى السّهولة بنطق (قوي/ضعيف) بدل (قوي/قوي).

الجيم والسّين: حذّر علماء التجّويد من أن تؤثر الجيم في السين بعدها في معرض تحذيرهم من مجاورة الزاي للجيم، فقال الدّاني:« وينبغي أن يُلخّص الزّاي والسّين بعده بتؤدة، وإلاّ انقلبت الزّاي سينا والسّين زايا، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿رِجۡزٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾[البقرة:59]، و﴿وَٱلرُّجۡزَ فَٱهۡجُرۡ﴾ [المدّثر:05]...،و﴿رِجۡسًا إِلَىٰ رِجۡسِهِمۡ﴾ [التوبة:125]، و﴿عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ﴾[الأحزاب:33]، و﴿رِجۡسٞ وَغَضَبٞ﴾[الأعراف:71]، و﴿أَجۡسَامُهُمۡ﴾ [المنافقون:04] وما أشبهه»[2]، ولم أقف فيما بين يديّ من مصنفات على من علّل هذه المماثلة؛ لكنّنا يمكن استنباطها من مواضع أخر، فقد أقرّ علماء التّجويد أنّ " الحروف المهموسة إذا لقيت الحروف المجهورة، والحروف المجهورة إذا لقيت الحروف المهموسة؛ فيلزم تعمّل تلخيصها وبيانها؛ لئلاّ ينقلب المهموس إلى لفظ المجهور،

---

[1] القرطبي: الموضح، ص185.

[2] الداني: التحديد، ص130.

والمجهور إلى لفظ المهموس"[1]، والجيم أقوى من السّين، وهي مجهورة ساكنة فتجذبُ السّين إليها؛ لتتحوّل إلى صوت مشارك لها مخرجا ومتحد مع الجيم صفة، وتصبح بذلك زايا.

ولقائل أن يقول: إن كانت الزّاي تتحوّل كما مرّ سِينًا عندما تسبقها الجيم؛ فكيف نجد التحوّل أيضا للسّين زايا عندما تسبقها الجيم؟ والجواب على هذا يكمن في كيفية إنتاج وتحقيق الصّوت المؤثّر (=الجيم)؛ أي في جهره وشدّته معا، فإن حقّق النّاطق الشّدة والجهر معا للجيم؛ فهو بهذا ينطق صوتا في أعلى درجات القوّة ممّا يجعل النّاطق يسارع بعد إنتاج الجيم إلى نطق السّين باعتبارها أضعف سواء كان بعد هاته الجيم زاي أو سين، وإن لم يحقّق النّاطق الشدّة في الجيم وأبقى على جهرها فقط – وإنما يبقى الجهر في الحالتين باعتبار الجهر صفة مميّزة للجيم أكثر فلا تتحقق من دونه– و بجعلها مجهورة فقط تصبح أقلّ قوّة، فيسارع النّاطق إلى جهر ما بعدها ليعمل اللسان عملا واحدا وينطق الحرف الموالي زايا، سواء أولي الجيمَ زاي أو سين، وقد نبّه علماء التّجويد في أكثر من موضع إلى ضرورة تحقيق صفات الصوت اللغوي حتى لا يقع التغيير أو المماثلة المحذَّر منها، وذلك بقولهم مثلا: فيلزم تعمّل بيان جهره، يجب تبيين إطباقه، فبيّن همسها، ونحو ذلك.

- **الإطباق والانفتاح:**

الضّاد والذّال: حذَّر القرطبي من المماثلة التقدمية التي تقع عند تجاور الضاد والذّال، قال:« الضّاد متى وليتها ذال؛ وجب تخليص إحداهما من الأخرى في مثل قوله تعالى:﴿لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ ذَلُولٗا﴾ [الملك:15]، و ﴿مِلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا﴾[آل عمران:91]، و﴿وَٱلۡأَرۡضِ ذَاتِ ٱلصَّدۡعِ﴾[الطارق:12]؛

[1] ينظر: الدّاني: التحديد، ص131.

لقرب مخرج الذال من الظاء، وانفراد الضاد بالإطباق»[1]، وعليه فقرب المخرج بين الضاد والذال موجب للماثلة مع قوة الضاد وأسبقيتها، فتجذب الذال؛ لأنّ الأصل أن يجذبَ القويُّ الضعيف، فيتحوّل الصّوت المتأثر (=الذّال) إلى صوت مشارك له في المخرج ومتّحد مع الصوت المؤثّر صفة؛ لتتحوّل بذلك الذّال ظاء.

ذكرنا في غير موضع أنّ علماء التجويد لم يعلّلوا كلّ مماثلة محذَّر منها، وذكرنا أسباب ذلك؛ ومن بين ما لم يعلّلوه من المماثلة التقدمية:

الشّين والجيم: حذّر مكي من المماثلة الرجعية إذا وليت الشّينُ الجيمَ؛ بأن تماثل الشينُ الجيمَ في نحو:﴿فِيمَا شَجَرَ﴾[النساء:65]، غير أنّ المرعشيّ حذّر من وقوع المماثلة التقدّمية أيضا، فقال:« ... أقول: أو لئلاّ يقرُب اللفظ بالجيم إلى اللفظ بالشّين»[2]؛ ولم يعلّل ذلك. ونرى أنّ العلّة الصّوتية في ذلك اتحاد المخرج، وطلب الخفّة بنطق صوتين مهموسين رخوين تواليا (شَشَ)، بدل صوتين: مهموس رخو، ومجهور شديد (شَجَ)؛ أي النطق بصوتين ضعيفين بدل التصعّد الصوتي، وذلك بالنطق بضعيف فقويّ.

الجيم والدّال: حذّر علماء التجويد من تأثير الجيم على الدّال؛ فتصير الدّالُ تاء، قال القرطبي:« ويُجتنب صيرورته تاء في مثل قوله تعالى: ﴿فَتَهَجَّدْ بِهِۦ﴾[الإسراء:79]، و﴿وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة:217]، و﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾[العلق:19]»[3]؛ لكنّهم حذّروا من وقوع هذه المماثلة

---

[1] القرطبي: الموضح، ص182.

[2] المرعشي: جهد المقل، ص298.

[3] القرطبي: الموضح، ص104. وينظر: الهمذاني: التمهيد، ص294. والسعيدي: التنبيه على اللحن الجلي والخفي، ص273.

التقدّمية دون ذكرٍ لعلّة حدوثها، والعلّة في ذلك اتحاد المخرج بين الدال والتاء، وطلب التجانس بنطق صوت مجهور شديد مع آخر شديد مهموس (جتد) بدل صوت مجهور شديد مع مهموس شديد؛ أي النّطق بصوت قويّ فضعيف بدل صوتين قويّين؛ فالتسفّل في القوّة الصّوتية داخل السلسلة الكلامية أيسر من التصعّد.

3.2 التعليل الصّوتي لظواهر المماثلة الرّجعية:

المماثلة الرّجعية كما مرّ في غير موضع هي ما أثّر فيها الثّاني في الأوّل؛ إمّا تأثيرا كلّيّا؛ فينقلب الأوّل إلى الثّاني انقلابا صوتيّا كاملا فلا يبقى من الصّوت الأوّل أثر صوتي قائم، وإمّا جزئيّا؛ فيقترب الأوّل من الثّاني صوتيا دون أن يتغيّر بالكلّية، وسنتتبّع المماثلة الرّجعية عند علماء التجويد جريا على المنهج نفسه الذي اتخذناه في المماثلة التقدّمية، فندرس المماثلة الرّجعية المقروء بها ونتطرّق إلى تعليلاتها، ثمّ المماثلة الرّجعية في باب التّحذيرات، وما علّلوه منها.

1.3.2 التعليل الصّوتي للمماثلة الرّجعية المقروء بها:

إنّ معظم ما يندرج ضمن هذا الباب في علم التجويد هو من قبيل الإدغام بأنواعه، وقد تطرّقنا إليه أوّل هذا المبحث بالتفصيل، وذكرنا علله وموانعه وما هو واجب منه وجائز، وسندرس في هذا العنصر ما جاء من أحكام تجويدية صوتيّة متعلّقة بالمماثلة الرجعية بوّبها علماء التجويد ضمن أبواب، وهي: أحكام النّون السّاكنة والتنوين، وأحكام الميم السّاكنة، وأحكام لام التعريف، كما سنذكر ما ورد من غير هاته الأبواب، مثل إشمام الصّاد كما سيأتي، ولا بدّ أن نُبيِّن أنّ ما يندرج من مماثلة في صوت النّون السّاكنة أو صوت الميم السّاكنة هو من قبيل المماثلة الرّجعية التي أساسها المجرى الصّوتي وازدواجية المخرج، وما يتعلّق بالمماثلة في لام التّعريف هو من قبيل

المماثلة الرّجعية التي أساسها تقارب المخارج، وما يتعلّق بغير هاته الأبواب هو من قبيل المماثلة الرّجعية التي مرجعها صفات الأصوات المتماثلة.

أوّلا: التّعليل الصّوتي لأحكام النّون السّاكنة والتّنوين:

للنّون السّاكنة والتّنوين أحكام أربعة على المذهب المشهور المختار عند أكثر علماء التجويد، وهي: الإظهار، والإدغام، والإخفاء، والقلب. ومنهم من يزيد أو ينقص في الأحكام؛ بأن يدرج بعضها في بعض، أو يفصّل في بعضها الآخر، كما فعل مكيّ بن أبي طالب القيسيّ؛ حيث قسّمها إلى ستة[1]: الإظهار، والإدغام بغير غنة (= مع اللام والراء)، والإدغام بغنة في النّون الساكنة والتنوين (= مع الميم والنّون)، والإدغام بغنّة في الحرف الثّاني (= مع الواو والياء)، والإقلاب، والإخفاء، فهذه ستة.

وبالجملة؛ فإنّ كلّ التقسيمات مرجعها إلى الأحكام الأربعة المذكورة، يقول ابن الجزري في المقدّمة:

وحكم تنوين ونون يُلفى: *** إظهار، ادغام، وقلب، إخفا

- **التعليل الصّوتي لحكم الإظهار:**

الإظهار هو الإبانة، ويقصد به إظهار صوت النّون السّاكنة أو نون التّنوين عند حروف الحلق السّتة: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، بحيث يُنطق صوت النّون السّاكنة مُظهرا قبلها على الأصل، وهذا الحكم يجري على الأصل الصّوتي في النطق ضمن السلسلة الصوتية الكلامية، ولا يتعلّق بمبحث المماثلة كباقي الأحكام، حيث يعدّ الإظهار في حقيقته انعداما للماثلة

[1] ينظر: مكي: الرعاية، ص262-269.

وانعدما للتأثير أو التأثّر[1]؛ غير أنّه ولئلاّ يُبتر العمل وللضرورة المنهجية فإنّنا سنتحدّث عن التعليل الصوتي له في هذا الموضع.

يقول ابن القاصح (ت801هـ):« الإظهار: وهو أن يكونا [يعني النون الساكنة والتنوين] مُظهَرين، وذلك عند حروف الحلق، وهي ستة، وقد جمعتها في أوائل هذه الكلمات، وهنّ نصف بيت من بحر الطويل، فقلت: أخي هاك علما حازه غير خاسر، وهي: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، وسواء كانت هذه الحروف متّصلة مع النون السّاكنة في كلمة، أو منفصلة عنها في كلمة أخرى»[2]، ومن أمثلتها: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾[البقرة:62]، ﴿مِنْ هَادٍ﴾[الرّعد:33]، ﴿مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾[آل عمران:07]، ﴿وَٱنْحَرْ﴾[الكوثر:02]، ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾[الإسراء:51]، ﴿مِنْ خَيْلٍ﴾[الحشر:06].

والعلّة الصّوتية في الإظهار هو بعد المخرج ما بين النّون وحروف الحلق، يقول الفضالي:« والعلّة في إظهارهما عند هذه الحروف الستّة بُعد مخرجهما عن مخارجها، وإنّما يقع الإدغام في أكثر الكلام؛ لتقارب المخارج، فإذا تباعدت وجب الإظهار الذي هو الأصل»[3]، وقال الدّاني:« وإنّما بُيّنت النّون والتنوين عند هذه الحروف؛ لبعد المسافة التي بينهما وبينهن»[4]، فالنّون تخرج بالاعتراض الناجم بين طرف اللسان (=طرفه) وفويق أصول الثنايا العليا، وهو مخرج بعيد عن الحلق الذي فيه نوع قوّة في إنتاج الأصوات، فكان الإظهار أنسب لحصول شدة التّباين والتّباعد، وقد أجاد القسطلاني حين قال:« وإنّما أُظهرتا عند هذه الحروف؛ لبعد مخرجها من

---

[1] ينظر: محمد صالح الضالع: التجويد القرآني، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، د ط، 2002م، ص15.

[2] أبو القاسم علي ابن القاصح: نزهة المشتغلين في أحكام النون الساكنة والتنوين، تح: غانم قدوري الحمد، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ع3، السنة2، ص296.

[3] الفضالي: الجواهر المضية، ص294. وينظر: مكي: الرعاية، ص262.

[4] الداني: التحديد، ص111. وينظر: الهمذاني: التمهيد، ص301.

مخرجيهما والإدغام إنما يسوغه التقارب، ثم لمّا كانا سهلين لا يحتاج في خروجهما إلى كلفة – وحروف الحلق أشد الجروف كلفة وعلاجا في الإخراج –؛ حصل بينهما وبينهنّ تباين لم يحسن معه الإخفاء، كما لم يحسن معه الإدغام إذ هو قريب منه، فلم يكن بد من الإظهار الذي هو الأصل»[1].

لم يفت علماءَ التّجويد التّنويهُ إلى درجات التأدية النّطقية لصوت النّون السّاكن عندما تليها أصوات الحلق، حيث نبّهوا إلى أنّ هناك سهولة في النّطق كلّما كانت أصوات الحلق أبعد، فلا يُحتاج إلى تكلّف في نطق النّون السّاكنة مع الهمزة والهاء والعين والحاء، بخلاف الغين والخاء، وقد سمّاه الدّاني: بيانا مُتعمَّل، وبيانا غير متعمّل[2]، فأمّا مع الحروف الحلقية الأربعة السّفلى فالنّون لا تحتاج إلى كلفة كما تحتاجها مع الغين والخاء، ولذلك روي الإخفاء معهما[3]، والعلّة في ذلك هو قربهما من حروف أقصى اللّسان التي تُخفى معها النّون، ممّا يجعل هناك صعوبة في تحريك اللّسان والانتقال من تحريك طرفه إلى ما هو من أقصاه؛ ممّا يجعل الإظهار أكثر إعمالا، والإخفاء جائزا وممكن الوقوع، ويدلّ عليه التجربة البسيطة، كأن تضع لسانك في موضع النّون وتنطق في الوقت ذاته تواليا بصوت الهمزة، ثم الهاء، ثم العين، ثم الحاء، ثم الغين، ثمّ الخاء، فتجد اللسان مع صوتي الغين والخاء يضطرب، إذ يتصعّد مؤخّر اللّسان بالقرب من اللهاة فينجم عن هذا التصعّد تأخّر لمقدّم اللسان، ولذلك تأتي الصّعوبة معهما – أي مع الغين والخاء – مقارنة بالبقية؛ لصعوبة الانتقال ما بين طرف اللسان ومؤخّره، وهذا الذي نفسّر به قول الدّاني – وقبله ابن مجاهد – بتعمّل الإظهار مع الغين والخاء للقرب أكثر من النون مما يستلزم وجود صعوبة في تحرّك اللسان، وقد

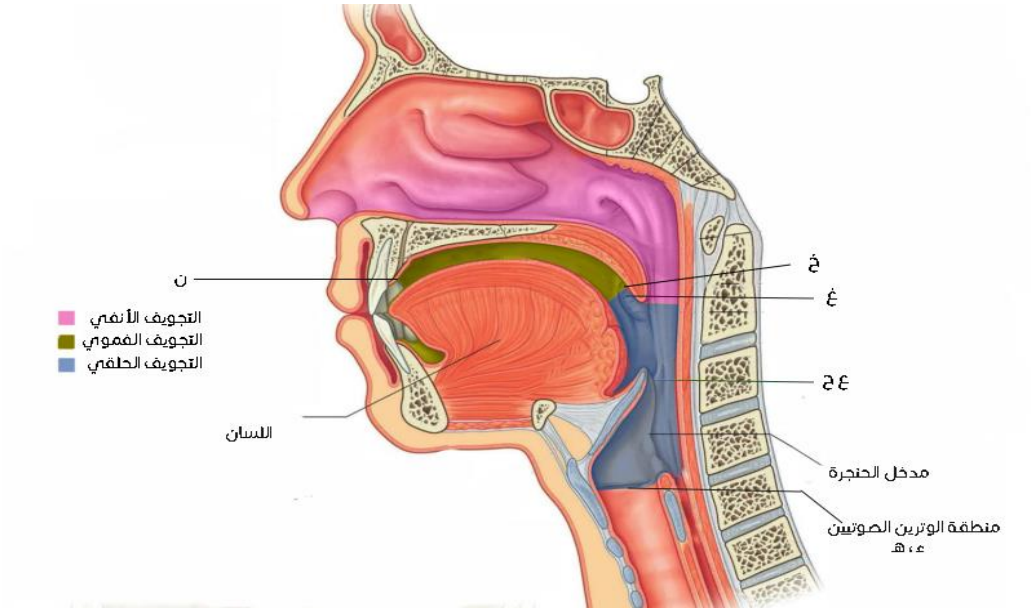
---

[1] القسطلاني: اللآلئ السنية، ص396.

[2] ينظر: الداني: التحديد، ص111.

[3] رُوي الإخفاءُ عند الغين والخاء عن أبي جعفر، وهو أحد القراء الثلاثة المتممين للعشرة، وله في ذلك كلمات مستثنيات. ينظر: ابن الجزري: النشر، 22/2.

نبّه سيبويه قبل ذلك إلى هذا التداخل الشديد بين الغين والخاء والقاف فقال:« والخاء والغين بمنزلة القاف، وهما من حروف الحلق بمنزلة القاف من حروف الفم، وقربهما من الفم كقرب القاف من الحلق»[1]، وعليه فدرجات القرب – كما مرّ – هي من تحكم في إظهار صوت النّون كما يبيّنه الملحق الآتي.



شكل رقم (17): مقطع تشريحي طولي يوضّح مواضع الأصوات الحلقية من موضع النون.

• التعليل الصّوتي لحكم الإدغام:

ظاهرة الإدغام الصوتية في النّون السّاكنة هي إحدى ظواهر المماثلة الرّجعية، فهي مماثلة رجعية؛ حيث تتأثّر النّون السّاكنة بما بعدها، وذلك إذا وليها أحد الحروف الستّة: النّون، والميم، والواو، والياء، واللام، والرّاء، وقد جمعها علماء التّجويد في قولهم: لم يرو[2]، أو وَلِنَمِير[3]، أو

[1] سيبويه: الكتاب، 480/4.

[2] ينظر: الداني: التحديد، ص112.

[3] ينظر: القرطبي، ص144.

يرملون[1]، والأخيرة هي المشهورة، واستثنى الدّاني من القائمة النّونَ باعتبارها تصير من باب إدغام المتماثلين، ويقول في ذلك:« والقرّاء يزيدون حرفا سادسا وهو النون، نحو:﴿مِن نُّورٍ﴾[النور:40]، و﴿ يَوۡمَئِذٖ نَّاعِمَةٞ ﴾[الغاشية:08]، ولا معنى لذكرها معهن؛ لأنها إذا التقت بمثلها لم يكن غير إدغامها كسائر المثلين»[2]، ومن أمثلة الإدغام عند الحروف الستّة:﴿مِن نُّورٍ﴾[النور:40]، و﴿ يَوۡمَئِذٖ نَّاعِمَةٞ ﴾[الغاشية:08]، ﴿ مِمَّن مَّنَعَ ﴾[البقرة:114]، ﴿مَثَلًا مَّا﴾[البقرة:26]، ﴿ مِنۡ وَّالٍ ﴾[الرّعد:11]، ﴿رَحِيمٞ وَدُودٞ﴾[هود:90]، ﴿مَنۡ يَقُولُ﴾[البقرة:08]، ﴿ وَبَرۡقٞ يَجۡعَلُونَ ﴾[البقرة:19]، ﴿مَّن لَّمۡ ﴾[غافر:78]، ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾[البقرة:02]، ﴿مِّن رَّبِّهِمۡ﴾[البقرة:05]، ﴿ثَمَرَةٖ رِّزۡقٗا﴾[البقرة:25].

يقسّم علماء التّجويد الإدغام ههنا تقسيما صوتيّا من حيث درجات التماثل، فيجعلونه إدغاما بغنّة وإدغاما بغير غنّة، حيث يكون الإدغام بغنّة مع الياء، والواو، والميم، والنّون؛ يجمعها قولنا: يومن، ويكون الإدغام بغير غنّة مع اللام والرّاء، وسنعرض تعليلاتهم في كلّ ذلك.

مع اللام والراء: لقد علّل علماء التجويد وقوع المماثلة الرّجعية الكلية (=الإدغام التّام) مع اللام والرّاء بالتقارب الشديد في المخرج، أو الاتحاد في المخرج على من يرى ذلك، وعلّة التقارب واقعة في كل حروف الإدغام؛ لأنّه قد تقرّر في القانون الصوتي التركيبي كما مرّ في غير موضع أنّ مرجع الإدغام هو التقارب مخرجا أو صفة، وإنّما كان مع اللام والرّاء أوكد للقرب الشديد مخرجا

[1] ينظر مثلا: ابن الجزري: النشر، 23/2. وابن شجاع: المفيد في علم التجويد، ص97. والمرعشي: جهد المقل، ص196.

[2] الدّاني: التحديد، ص112.

واتحاد النّون مع اللام والراء في آلة الاعتراض النطقي، وهي طرف اللّسان، والمماثلة الكليّة تقتضي القلب الصّوتي الكلي من الصّوت المتأثّر إلى الصّوت المؤثّر، وبذلك يتحوّل صوت النّون السّاكنة إلى صوت اللام أو الراء بعدها، وتفقد بذلك النّون خصائصها الصّوتية بالكليّة، ونعني بها ازدواجية المخرج (=المخرج الفموي والأنفي) وبالتالي تزول الغنّة[1]، ويصير صوت اللام والرّاء مشدّدا، يقول مكي معلّلا صوتيا:« والعلّة في ذلك قرب مخرج النّون من مخرج اللام والرّاء؛ لأنّهنّ من حروف طرف اللّسان، فتمكّن الإدغام وحسُن لتقارب المخارج، وذهبت الغنّة في الإدغام؛ لأنّ حقّ الإدغام – في غير المثلين في أكثر الكلام – ذهاب لفظ الحرف الأوّل بكليّته وتصييره بلفظ الثّاني»[2]، ويقول الدّاني:« فأدغما في الراء واللام؛ لقرب مخرجهما من مخرجهما على طرف اللّسان، وقد قيل إنهنّ من مخرج واحد»[3]، ولذلك اصطلح المجوّدون على الإدغام في اللام والراء في بعض الأحيان – فضلا عن أنه يصطلح عليه بالإدغام بغير غنة – بالإدغام التام، أو الإدغام المستكمل التشديد[4]، وهذا كلّه قد اصطلح عليه في الصوتيات الحديثة بالمماثلة الكليّة.

مع النوّن والميم: علّة المماثلة الكلية الرّجعية مع النّون هو التّماثل، وقد ذكرنا هذا في أكثر من موضع، وأمّا تعليلهم الإدغام (=التماثل الكلي) مع الميم؛ فللتجانس والمشاركة في الصّفة المميزة ألا وهي الغنّة (=الأنفية)، يقول الدّاني:« وأدغما في الميم؛ للمشاركة التي بينهما وبينها في الغنّة،

---

[1] وجاز الإدغام بغنة فيهما من طرق أخرى، غير أنّ علماء التّجويد يعللون الظواهر الأدائية على المشهور والمقدّم والمأخوذ به في الأداء، ولذلك لم يلتفت إلى مثل هذه الظواهر إلا من باب نافلة القول.

[2] مكي: الرعاية، ص263.

[3] الدّاني: التحديد، ص113. وينظر: القرطبي: الموضح، ص144. والعطار: التمهيد، ص302. والفضالي: الجواهر المضية، ص297.

[4] ينظر: مكي:الرعاية، ص263. والسنهوري: الجامع المفيد، ص433.

حتى كأنّك تسمع النّون كالميم، والميم كالنّون؛ لنداوة صوتهما»[1]، وقد زاد بعضهم أنّ العلة هو التجانس في باقي الصفات لا في الغنّة فقط كما أورده الفضالي[2]؛ غير أنّنا نرى العلّة الرئيسة للتماثل الكليّ هي الغنة – كما ذهب إليه جمهور المجوّدين – لا الجهر، والاستفال، والانفتاح، وإلا للزم وقوع الإدغام (=التماثل الكلي) مع صوت الذّال مثلا للاشتراك في هاته الصّفات؛ لكنّ العامل الرّئيس الذي جعل التقارب يقع هو الاتحاد في الصفة المميزة للنون وهي ازدواجية المخرج (=الغنّة) والتي تستلزم نطقيا أن يتحدّا في صفة التوسّط (=البينيّة) مع القرب في المخرج، والإدغام في النّون والميم هو إدغام تام بغنّة، وتنقلب النّون السّاكنة فيه مع الميم ميما ثمّ تدغم في أختها، لتصير بعدها ميما مشدّدة طويلة[3].

تنبيه: بحث علماء التجويد في أصل الغنّة الموجودة بعد إدغام صوت النون السّاكنة في الميم[4]، فقيل إنّ الغنّة غنّة النوّن، وقيل إنّها غنة الميم، وعلى المذهب الأول تصير المماثلة جزئيّة؛ لعدم الانقلاب الصّوتي الكلّي، وعلى المذهب الثّاني فهو تماثل كليّ، والجمهور على المذهب الثّاني، وقد تطرّق إبراهيم أنيس لهذه المسألة وذهب مذهب الجمهور، فقال:« أمّا إذا ولي النوّنَ ميم؛ فالنّون هنا تفنى فناء تاما في الميم، فهو إدغام كامل لا ريب في هذا، والغنة في هذه الحالة هي غنه الميم المشدّدة»[5]؛ غير أنّ هذه المسائل التعليلية الصّوتية هي من قبيل العلل الثواني والثوالث كما في العلل النّحوية، وليس لهذا الخلاف أثر نطقيّ أو سمعي، فسواء اعتُبرت الغنّة هي للنّون أو

---

[1] الداني: التحديد، ص113. وينظر: مكي: الرعاية، ص264. والقرطبي: الموضح، ص144. وابن الجزري: التمهيد، ص167.

[2] ينظر: الفضالي: الجواهر المضية، ص300.

[3] وسيأتي بيان طول الغنّة وزمنها آخر هذا المبحث.

[4] ينظر: الداني: التحديد، ص114. ومكي: الرعاية، ص263. والمرعشي: جهد المقل، ص197.

[5] إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص63.

للميم فالغنّة باقية أداءً والتأدية النطقية واحدة، والجانب السّمعي واحد، فالواقع الصّوتي هو هو سواء اعتبرنا أصل الغنّة النّون أو الميم.

مع الواو والياء:

يعلّل علماء التّجويد إدغام النّون السّاكنة في الواو والميم – في جملة تعليلاتهم – بالمشابهة والمؤاخاة الحاصلة بينهم، وذلك في الصفات، حيث إنّ النّون الساكنة متّصفة بالتوسّط وعدم الرّخاوة والشدّة، والواو والياء قد اتّصفتا باللّين، كما أنّ بينهما تشابها في الصّفة المميزة وهو الامتداد الصّوتي، ويتمثّل في الغنّة في النّون السّاكنة، واللّين في الواو والياء[1]، كما علّلوا– زيادة على التشابه في الصفة – بالتقارب في المخرج بين الياء واللام التي هي أقرب الأصوات إلى النّون مخرجا[2]، وبين الواو والميم التي هي أشبه بالنّون صفة ومخرجا (=ازدواجية المخرج)، وهذا التقارب مخرجا والمشابهة صفة هو الذي جعل المماثلة الرّجعية تقع بين هذه الأصوات بالإدغام، يقول مكي:« والعلّة في إدغامهما في الياء والواو أنّ الغنّة التي في النّون أشبهت المدّ واللّين اللّذين في الياء والواو، فوجب الإدغام لهذه المشابهة»[3] وبمثل هذا علّل ابن الجزري[4]، وهو تعليل صوتي يقوم على التجانس في الصفة؛ غير أنّ القرب في المخرج حاصل ههنا، وقد انتبه إليه الدّاني في تعليل الإدغام مع الياء بذكره للقرب المخرجي حيث يقول:« وأدغما في الواو؛ للمؤاخاة التي بين الواو والميم في المخرج، إذ كانا يخرجان من بين الشفتين، وأيضا فإنّ المدّ الذي في الواو بمثابة الغنة التي في الميم. وأدغما في الياء؛ لمؤاخاتها الواو في المد واللين، ولقربها أيضا من الراء؛ لأنّه ليس

---

[1] هما الصوتان الوحيدان في العربية اللذان يشكّلان ما يعرف في الصوتيات الحديثة بالعلة المركّبة Diphthong أو ما يسمّيه المتقدّمون: باللّين. ينظر: العاني: التشكيل الصوتي، ص59.

[2] بل ومنهم من يرى اتحادهما في نقطة الاعتراض مع الاختلاف في هيئات اللسان فقط كما مرّ معنا.

[3] مكي: الرعاية، ص265.

[4] ينظر: ابن الجزري: التمهيد، ص167.

يخرج من طرف اللسان أقرب إلى الراء من الياء، ولذلك يجعل الألثغ الرّاء ياء»[1]، وهذا التعليل في مجمله نراه متداخلا مضطربا، فالتشابه في الصّفة الذي يُحدِث الماثلةَ هو بين الصوّت المؤثّر والمتأثّر، وبالتالي فالمجانسة تكون بين صوت النّون السّاكنة من جهة، والواو والياء من جهة أخرى، وقد ذكرنا أنّها تتمثّل في الامتداد الصّوتي الحاصل بالغنّة في النّون، واللّين في الواو والياء؛ لكنّ الدّاني علّل ذلك بالتّعدية، حيث علّل في الواو بالمجانسة مع صوت الميم، وفي الياء علّل بالمجانسة مع الواو، والأولى خلاف ذلك كما ذكرنا آنفا، ولذلك حقّه أن يقول: فإنّ المدّ الذي في الواو بمثابة الغنة التي في النّون.

لقد ذهب معظم المجوّدين – وشرّاح الجزريّة خاصة – إلى تعليل إدغام النّون السّاكنة في الواو والياء بالتجانس في الصفات، لكنّ تعليل الدّاني ومن تابعه كالقرطبي مثلا[2] فيه من الدّقّة الصّوتية ما يوحي بعبقريّة الدّاني في تأصيل القضايا الصّوتيّة، وإنمّا كان تخصيصنا للدّاني لأسبقيّته ولمتابعة القرطبي له، وإن زاد على ذلك بعلّة المخرج، وظاهر النصّ يوحي بأنّ العلّة في الواو هي الاتحاد مع الميم في المخرج، وهذا يلزم منه أن يكون الإدغام واقعا أيضا في الفاء باعتبارها متّحدة في المخرج مع الميم، ومجانسة لها وللنون؛ في كونها تتصف بالامتداد الصوتي من حيث زيادة الانتشار للنّفَس بمقابل الغنّة، وهذا لا يصدّقه الواقع الصّوتي حتما؛ غير أنّ النّاظر المتمحّص لمصطلحات الرّجلين يدرك الفهم والإدراك الصّوتي لديهما رغم الاعتماد على الملاحظ الذاتية والذوق ورغم ما يعتري درسهما من اضطراب أحيانا رغم قلّته، فقد استعمل الدّاني لفظة "المؤاخاة"، واستعمل القرطبي لفظة "المضارعة"، ولم يذكرا بدله "الاتحاد في المخرج" رغم كثرة استعماله في الدّرس الصوتي التراثي؛ لأنّ الاعتبار والعلّة هي في المؤاخاة في أعضاء النّطق بين

---

[1] الداني: التحديد، ص113.

[2] ينظر: القرطبي: الموضح، ص144.

الواو والميم، وفي مضارعتهما في هيئة الاعتراض، لا في الاتحاد في المخرج، فالفاء– وإن اتحدت مع الواو والميم مخرجا – نجد في إنتاجها أعضاءَ النّطق وهيئة الاعتراض مختلفين، وقد زاد الدّاني في توضيح ذلك بقوله في النّص السّابق: إذ كانا يخرجان من بين الشفتين، ووضّح الدّاني هذا المراد بقوله:« ... وفي الواو حملا على الميم؛ لأنّ الواو ضارعت الميم بكونها من الشّفة»[1].

وخلاصة ما في هذا الباب من حيث علّة الإدغام مع الواو والياء هو في التجانس صفةً ما بين النّون السّاكنة من جهة والواو والياء من جهة أخرى، وكذا القرب مخرجا في الياء مع النّون والمتمثّل في قرب نقطة الاعتراض، والقرب مخرجا في الواو متمثّلا في التقارب في هيئات أعضاء النّطق والمضارعة في وضعية النطق مع الميم التي هي أشبه الحروف بالنّون، ولم ينتبه لهذا التعليل في المخرج إلا الداني والقرطبي فيما اطّلعنا عليه – رغم اضطراب عبارة الدّاني كما رأينا – وفات على أغلب المجوّدين ذكره، وقد شذّ الهمذاني العطّار عن جميع ما اطّلعنا عليه من علماء التجويد في تعليلاتهم للإدغام مع الواو والياء[2]، فذكر عللا نراها بعيدة عن الجانب الصّوتي.

إنّ التقارب الحاصل بين النّون السّاكنة والواو والياء في المخرج أو الصفة ليس تقاربا مباشرا بينهما بالكلّية، بل هو تقارب صوتي بالتّعدية، وهذا الذي يجعل الواو والياء لا هي بالقريبة قربا يوجب التّماثل الكليّ، ولا البعيدة بعدا يوجب عدمها، ولذلك كانت المماثلة مع الواو والياء جزئيّة، حيث ينقلب صوت النّون انقلابا غير تام، بفقدها لمخرجها الفموي وبقاء المخرج الأنفي (=الغنّة)[3]، واصطُلح عليه بالإدغام النّاقص عند علماء التّجويد، فيقول الدّاني:« وإذا بقيت الغنّة؛ لم ينقلبا قلبا

---

[1] القرطبي: الموضح، ص144.

[2] ينظر: العطّار: التمهيد، ص302.

[3] القرب ما بين النون والواو والياء أجاز الانقلاب التامّ، أي: المماثلة الكلية، بحيث تصير النّون السّاكنة واو أو ياء، ويسمّيه علماء التجويد بالإدغام بغير غنة، إلّا أنّ الأصل (=كثرة الوقوع) هو الإدغام بغنّة.

صحيحا، ولا أُدغما إدغاما تاما»[1]، ويقول ابن الجزري:« والصحيح من أقوال الأئمة أنه إدغام ناقص من أجل صوت الغنة الموجودة معه، فهو بمنزلة صوت الإطباق الموجود مع الإدغام في ﴿أَحَطْتُ﴾[النمل:22] و﴿بَسَطْتَ﴾[المائدة:28]، والدّليل على أنّ ذلك إدغام؛ وجودُ التشديد فيه إذ التشديد ممتنَع مع الإخفاء»[2]، وزاد المرعشي في وضوح هذا النّص؛ بتبيين الجانب النّطقي والسّمعي للمماثلة الرجعية الجزئية في الواو والياء (=الإدغام النّاقص) والفرق بينه وبين المماثلة الرّجعية في نحو:﴿أَحَطْتُ﴾، فقال:« وليست الغنّة هنا كالإطباق في ﴿أَحَطْتُ﴾ قبل المشدّد، بل في نَفْس المشدّد، ولا احتمال هنا لأن تكون الغنّة الباقية غنّة المدغم فيه؛ إذ لا غنّة له، فهي غنّة المدغَم البتّة، فهذا الإدغام شبيه بإخفائهما ... ويسمّيه بعض العلماء إخفاء مع أنّه يَثْبُت التشديد النّاقص»[3]، فنجد علماء التّجويد قد أدركوا تلك الطّبيعة الصّوتية الناجمة والأثر النّطقيّ والسّمعيّ في هذه المماثلة الرّجعية، بحيث يكون التّشديد واقعا نتيجة الانقلاب، إلاّ أنّه تشديد دون تشديد الإدغام التامّ؛ لعدم الانقلاب الكلّيّ الذي ينجم عنه المماثلة الكلية، وقد شرحه القرطبي بأن قال:« فعلى هذا يكون التشديد في الواو الأولى في ﴿غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾[غافر:46] أكثر منه في الواو الثّانية؛ للعلة التي تقدّمت، وهي كون الأولى واوا صحيحة فاندغمت بأسرها، وكون الثّانية لم تنقلب قلبا صحيحا فلم تندغم بأسرها، وكذلك الياء في ﴿فَرِيًّا يَتَأُخْتَ هَٰرُونَ﴾[مريم:28] على السّواء»[4]، وبقاء الغنّة في صوت الواو والياء هو الذي جعل المحدثين يصطلحون عليهما بالواو

---

[1] الدّاني: التحديد، ص113.

[2] ابن الجزري: النشر، 28/2. وينظر: الفضالي: الجواهر المضية، ص301. والقسطلاني: اللآلئ السنيّة، ص398.

[3] المرعشي: جهد المقل، ص198.

[4] القرطبي: الموضح، ص145.

الأنفية والياء الأنفية؛ يقول إبراهيم أنيس:« هذه الياء وتلك الواو قد شاب كلاّ منهما شائبة، وهي النّطق بهما من الأنف والفم معا، فهو نوع من القلب تبعه إدغام؛ ولكنّه قلب ناقص إذ لم يتحوّل الصّوت المقلوب إلى كلّ صفات الصّوت المقلوب إليه»[1]، وهذا عين ما صرّح به مكي في الكشف حيث قال:« ... فحرف الغنّة له مخرجان، فإذا أدغمته؛ أدغمت ما يخرج من الفم منه، وأبقيت ما يخرج من الخياشيم ظاهرا، فلا يتمكّن التشديد مع بقاء الغنّة ظاهرة»[2]، وهذا الازدواج المخرجي في الواو والياء نتيجة المماثلة الرّجعية بخروج النّفَس من مخرجين هو الذي يضعف قوّة الضّغط (=التشديد) ويمدُّه أكثر من غير الأنفي؛ للين والغنّة، وبالتشديد علّل الجمهور أنّ المماثلة الواقعة مع الواو والياء هي إدغام لا إخفاء كما ذهب إليه بعضهم، وهو تعليل صوتي دقيق؛ لأنّ الإدغام يستلزم زيادة الضّغط والارتكاز والإخفاء ينعدم فيه ذلك كما سيأتي بيانه وتوضيحه فيزيائيا.

ذكرنا في "موانع الإدغام" من قبل أنّ أهمّ مانع هو اللَّبس وتداخل البنى الصرفية، وهو الذي علّل به المجوّدون امتناع الإدغام فيما إذا وليَ النّون السّاكنة أحد حروف الإدغام في كلمة، وقد وقع في القرآن الكريم من هذا النّوع خمس كلمات، نحو: ﴿ قِنۡوَانٌ﴾ [الأنعام:99]، و﴿صِنۡوَانٍ﴾ [الرعد:04]، و﴿بُنۡيَٰنٌ﴾[الصف:04]، ﴿ٱلدُّنۡيَا﴾[البقرة:85]، يقول مكّي:« ولو وقعت النّون قبل الياء والواو في كلمة؛ لأَظهَرت، ولم يحسن أن تُدغم؛ لئلاّ يقع الالتباس بالمضاعف»[3]، ويزيد هذا النصَّ وضوحا قول الدّاني:« وذلك مخافة أن يشبه ذلك – إذا أدغم –بالمضاعف الذي على مثال فعّال، نحو: صوّان وحيّان...»[4]، ويقول القرطبي:« ولو أدغموا في الياء والواو فقالوا في قِنْوٌ:

---

[1] إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص72.

[2] مكي: الكشف، 164/1.

[3] مكي: الرعاية، ص265.

[4] الدّاني: التحديد، ص115.

قِوٌّ، وفي كنية: كُيَّة، وفي مُنية: مُيَّة؛ لصار بمنزلة ما عينه غير نون، كقولنا: حيّ بالرّجل وعيّ بالأمر»[1]، وهذا المانع ينتفي فيما إذا أُمن اللّبس وعُلمت الأصول في الكلم، وقد بيّنه القرطبي بقوله:« فأمّا إذا لم يقع لبس – بأن تكون النّون والحرف الذي بعدها من كلمتين كنحو ما قدّمنا، أو بأن يُعلم من بِنية الكلمة أنّ فيها نونا مدغمة كنحو: امّحى، وأصله: انْمَحى، بوزن انفعل؛ لأنّا لو جعلنا الميم المشدّدة مقدّرة ميمين؛ صار وزنها افَّعل، وليس ذلك في كلامهم – حسُن الإدغام لزوال اللّبس»[2]، وهذا التعليل جار في كامل النظام الصوتي الصّرفي للكلم في العربيّة، وقد يقول قائل: كيف لا يقع الإدغام في كلمة "الدّنيا" مثلا وقد عُلم أصلها في سياقها كما في قوله تعالى:﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَأُعَذِّبُهُمۡ عَذَابٗا شَدِيدٗا فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۖ﴾ [آل عمران:56]؟ ويُجاب عليه أنّ مثل هذه الظواهر الصّوتية الصّرفية هي مما يتعلّق بنُظُم الكَلم في بنيتها الأساس مستقلّة؛ لا فيما وُضعت فيه من سياقات لغوية، وهذا راجع لكون اللغة العربية ذات اطّراد في أصول الكلم، ولذا فالاعتبار يكون على أساس الاستقلال السّياقي، وإلاّ لوقعت الفوضى في البناء الصّرفي، وفي النّظام الصّوتي التركيبي، فنجد بذلك الإدغام في الكملة نفسها واقعا في مواضع ومتروكا في أخر لاختلاف سياقات التركيب وعناصر التخاطب، وبالتالي فإنّ كلّ ما يتعلّق بأوزان الكلم؛ فإنّه يُنظر إليه بناء على ذلك الوزن مستقلا، وهو المرجع في ذلك لاتّسامه بالثبات والاطّراد، لا إلى السّياق إذ هو متغيّر يخضع لعناصر عدّة منها: المقام اللغوي، والمخاطِب، والمتلقّي.

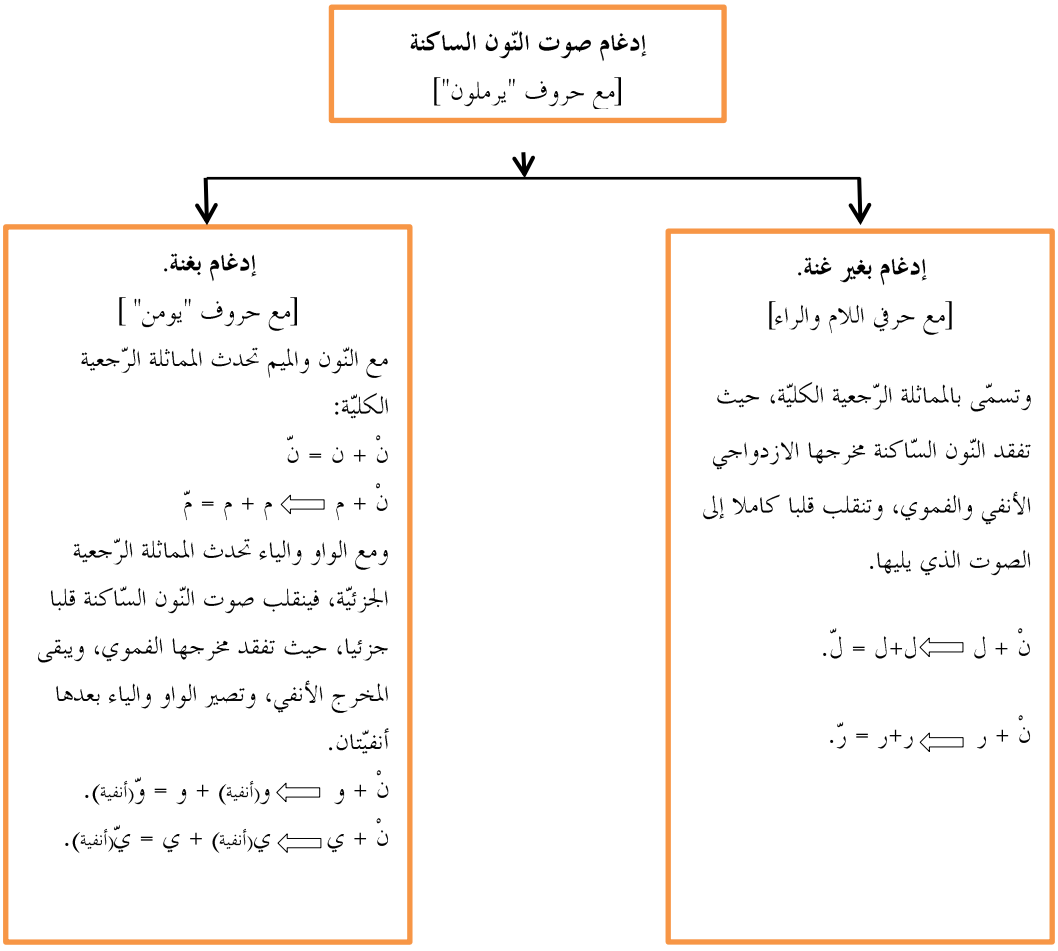
وقد وضعنا مخطّطا نلخّص ظاهرة المماثلة الرّجعية عند علماء التّجويد مع حروف يرملون (=الإدغام)، ولا بدّ أن نذكّر بأنّ المماثلة مع حروف "يرملون" بحسب معيار درجات التأثر هي

[1] القرطبي: الموضح، ص147. وينظر أيضا: القاري: المنح الفكرية، ص211.

[2] القرطبي: الموضح، ص147.

مماثلة كلّية(=إدغام كامل) مع اللام، والرّاء، والنّون، والميم، ومماثلة جزئية(=إدغام ناقص) مع صوتي الواو والياء، وقد قسّمها أغلب علماء التّجويد على حسب مجرى الهواء (=الغنّة)؛ فهي بذلك إدغام بغنّة مع حروف "يومن"، وإدغام بغير غنّة مع صوتي اللام، والرّاء.

جدول رقم (13): جدول يوضّح حالات المماثلة الرّجعية لصوت النّون السّاكنة مع حروف "يرملون".



- **التعليل الصّوتي لحكم القلب:**

تتأثّر النّون السّاكنة بالقلب إن وليها صوت الباء، فتماثل النّونُ السّاكنة الباءَ مماثلة رجعيّة جزئيّة، بأن تقلب النّون ميما نحو: عَنْبر = عمْبر، وسمّى معظم علماء التّجويد هذه المماثلة

الرّجعية بالقلب[1]، وبعضهم يسمّيه الإبدال[2]، يقول الدّاني بعد أن ذكر حال الإظهار وحال الإدغام:« والحال الثالثة: أن يُقلبا ميما من غير إدغام، وذلك إذا لقيا الباء نحو:﴿أَنْ بُورِكَ﴾[النمل:08]، ﴿ أَنْبِئْهُم﴾[البقرة:33]، ﴿ جُدَدُ بِيضٌ﴾[فاطر:27]، ﴿ ظُلُمَتٌ بَعْضُهَا﴾[النور:40]، وما أشبهه »[3]، وقد وضّح علماء التّجويد علّة الإقلاب مع الباء، ثمّ بيّنوا علّة التحوّل إلى الميم، وجملة ما قالوه في علّة القلب عند الباء هو عسر النّطق بالنّون السّاكنة ذات المخرج الازدواجي فالنُّطق بعدها بالباء بانطباق الشّفتين، يقول القاري:« ووجه القلب عسر الإتيان بالغنّة في النون والتنوين مع إظهارهما، ثمّ إطباق الشّفتين لأجل الباء»[4]، وعليه فالصّعوبة في الانتقال من النّون السّاكنة إلى الباب هي نتاج القرب في المخرج، غير أنّ هذا القرب مع ما فيه من تشابه في صفة الجهر لم يصل بالصّوتين حدّ المماثلة الكليّة (=الإدغام) فهو قرب دون قرب، حاله حال الواو، غير أنه لم يقع مع الباء مماثلة كما وقعت مع الواو لما في الباء من الجهر الذي يوقع صعوبة في النّطق إذا ما شدّدت، ولما فيها من القوّة باجتماع الجهر والشّدة معا، والمماثلة إنما للسهولة والانسجام، فلزم من ذلك أن تصير المماثلة جزئيّة لا كليّة بتحوّل الصوت المتأثّر الأضعف إلى صوت جامع بينه وبين الصّوت الأقوى المؤثّر، وليس ذلك إلاّ مع الميم، التي جمعت مع النّون السّاكنة القُرب المخرجي والاشتراك في المخرج الأنفي (=الغنّة)، وجمعت مع الباء المخرج ووضعية النّطق والاعتراض بانطباق الشّفتين، وأجاد مكيّ في تعليله الصّوتي فقال:« والعلّة في إبدال النّون السّاكنة

---

[1] يصطلح بعض علماء التّجويد – منهم صاحب "تحفة الأطفال" – على القلب بالإقلاب ؛ ليكون على نسق واحد مع الإظهار والإدغام والإخفاء.

[2] ينظر: المرادي: المفيد في شرح عمدة المجيد، ص133.

[3] الداني: التحديد، ص115.

[4] القاري: المنح الفكرية، ص214. وينظر أيضا: طاش كبري زاده: شرح المقدمة، ص207. والفضالي: الجواهر المضية، ص306.

والتّنوين ميما عند الباء أنّ الميم مؤاخية للباء؛ لأنّها من مخرجها، ومشاركة لها في الجهر والشّدّة، وهي أيضا مؤاخية للنّون في الغنّة والجهر، فلمّا وقعت النّون قبل الباء – ولم يمكن إدغامها فيها لبعد المخرجين، ولا أن تكون ظاهرة لشبهها بأخت الباء وهي الميم – أَبدَلت منها ميما؛ لمؤاخاتها النّون والباء»[1]، ولم يخرج المحدثون عمّا علّله المتقدّمون[2]؛ إلا في اختلاف في العبارة، ومنهم من نراه حاد عن التّعليل الصّوتي الصحيح، يقول فوزي الشايب:« ... ثمّ إنّ النّون بوصفها خيشومية تقتضي انخفاض الحنك اللّين، وأمّا الباء بوصفها وقفة (انفجارية) فتقتضي ارتفاع الحنك اللّين؛ ولصعوبة تتابع هذين الصّوتين بسبب التباعد في المخارج والصفات كان الحلّ التسوية هو المجيء بصوت يجمع في خصائصه ما تفرّق بين هذين الصّوتين، فكان ذلك الصّوت هو الميم، فهو يلتقي مع النّون في الخيشومي، ويلتقي مع الباء في الشفوية أي المخرج، فهو إذن يلتقي مع النون في الصفة، ومع الباء في المخرج»[3]، فتعليله القلب بالتباعد في المخارج والصفات لا يستقيم، إذ لا وجود لمماثلة صوتية إلا بتقارب في المخرج أو تجانس في الصفة أو فيهما معا، كما أنّ صعوب التتابع هي في كون النّون الساكنة صوتا يقع معه القفل في الفم، وكذلك الباء، والانتقال من صوت فيه قفل واعتراض في مجرى النّفس في أصول الثنايا العليا إلى صوت فيه قفل واعتراض في الشّفة هو الموجب للصعوبة مع تقاربهما[4]، ولذلك حدثت المماثلة بأن بقي مخرج الباء لكونها أقوى (=انطباق الشفتين) مع بقاء المخرج الأنفي للنّون (=الغنّة)، مما ينتج لنا صوت الميم، وهذا القانون الصّوتي قانون قارّ في اللغات، فنجده مثلا حرف N الذي يتحوّل إلى M عند تجاوره مع الحرف

---

[1] مكي: الرعاية، ص266. وينظر: الكشف، 165/1. وابن الجزري: التمهيد، ص168.

[2] ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص73. ورمضان عبد التواب: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، مصر، ط2، 1990م، ص47.

[3] فوزي الشايب: اثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2004م، ص227.

[4] ينظر أيضا: أحمد سالم مفلح: المماثلة والمخالفة بين ابن جني والدراسات الصوتية الحديثة، أطروحة دكتوراه، إشراف: علي بن توفيق الحمد، جامعة اليرموك، الأردن، 2003 ،ص205.

الشفوي كحرف P في الانجليزية مثلا[1]؛ حيث نجد فيها على سبيل المثال كلمة Unpossible قد تحوّلت إلى Impossible واستقرت على هذا للتناسب مع الفطرة والانسجام الصوتي[2].

- **التعليل الصّوتي لحكم الإخفاء:**

مرّ معنا أنّ النّون السّاكنة تُظهَر فلا تحدث أيّ مماثلة مع حروف الحلق الستّة: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء. وأنّها تُدغم مع حروف "يرملون"؛ فتقع المماثلة الكليّة مع الرّاء، واللاّم، والميم، والنّون، وتقع المماثلة الجزئية مع صوتي الواو، والياء. وتقلب ميما فتحدث المماثلة الجزئية إن وليها حرف الباء، وتقع المماثلة الرّجعية الجزئيّة مع باقي الحروف فتُخفى النّون السّاكنة عندها، وجمعها علماء التّجويد في أوائل البيت الشعريّ[3]:

صف ذا ثنا جود شخص قد سما كرما *** ضع ظالما زد تقى دم طالبا فترى

وبعضهم جعلها أوائل البيتين الشعريين[4]:

ضحكت زينب فأبدت ثنايا *** تركتني سكران دون شرابِ

طوّقتني ظلما قلائد ذلّ *** جرّعتني جفونها كأس صابِ

والإخفاء كما يعرّفه علماء التّجويد هو ظاهرة صوتية بين الإدغام والإظهار، يقول ابن القاصح:« الحكم الرّابع: الإخفاء: وهو حال بين الإدغام والإظهار، عارٍ من التشديد»[5]، وعليه فلا يصحبه

---

[1] ينظر: Peter.L and Keith.J: A course in phonetics, P284.

[2] ينظر: إبراهيم الشيخ: أحكام التجويد في ضوء علم الصوتيات الحديث، مجلة بيادر، العدد5، يناير 1991، ص119.

[3] ينظر: ابن الجزري: التمهيد، ص168.

[4] ينظر: ابن بليان: بغية المستفيد، ص37.

[5] ابن القاصح: نزهة المشتغلين، ص301.

تشديد لانتفاء الإدغام والتماثل الكليّ، ولا يكون معه تحقيق مخرج النّون السّاكنة في الفم لانتفاء الإظهار، لذلك قال الدّاني:« والفرق بين المُخفى والمُدغم؛ أنّ المخفى مخفّف والمدغم مشدّد»[1]، وقال ابن الطّحّان موضّحا مفهوم الإخفاء:« وحقيقته أن يبطل عند النّطق بها الجزء المُعمَل لها من اللّسان عند التّحريك والبيان، فلا يُسمع إلاّ صوت مركّب على الخيشوم»[2]، ويوضّح مكي أيضا مفهوم الإخفاء الصّوتية من حيث جانبها النّطقي؛ بوصفه لانعدام المخرج الفموي للنّون السّاكنة، حيث لا يعمل اللّسان للنّطق بها، فيقول في الكشف:« ... وذلك أنّ النّون السّاكنة مخرجها من طرف اللّسان وأطراف الثّنايا، ومعها غنّة تخرج من الخياشيم، فإذا خفيت لأجل ما بعدها؛ زال مع الخفاء ما كان يخرج من طرف اللّسان منها، وبقي ما كان يخرج من الخياشيم ظاهرا»[3]، كما نجد القرطبيّ يصف وصفا صوتيا دقيقا آلية الإخفاء من حيث كونه انعداما لتحقيق مخرج النّون الساكنة في الفم وتهيئة اللّسان أثناء الإخفاء عند مخرج الحرف المخفى عنده النّون السّاكنة، فيقول:« ومعنى خفائها ما قدّمناه من اتّصال النّون بمخارج هذه الحروف واستتارها بها وزوالها عن طرف اللّسان، وخروج الصّوت من الأنف من غير معالجة بالفم»[4]، وقوله: وخروج الصّوت من الأنف من غير معالجة بالفم، هو توضيح لما سبقه بقوله: من اتصال النّون بمخارج هذه الحروف، لكيلا يُتوهّم أنّ الاتّصال هو تحقيق مخارج الأصوات المؤثّرة في النّون، بل هو تهيئة وتقريب.

لقد وضّح علماء التّجويد علّة حدوث المماثلة الرّجعية الجزئية مع حروف الإخفاء، حيث يقول الدّاني:« وإنّما أُخفيا عندهنّ؛ لأنّهما لم يبعدا منهنّ كبعدهما من حروف الحلق فيجب الإظهار للتراخي، ولم يقرَبا منهنّ كقربهما من حروف "لم يرو" فيجب الإدغام للمزاحمة، فأُخفيا فصارا

---

[1] الدّاني: التحديد، ص115.

[2] ابن الطحان: مرشد القارئ، ص67.

[3] مكي: الكشف، 166/1.

[4] القرطبي: الموضح، ص170.

عندهنّ لا مُظهرين ولا مُدغمين، وغنّتهما مع ذلك باقية، ومخرجهما من الخيشوم خاصّة، ولا عمل للسان فيهما»[1]، ذلك أنّ الاعتبار دوما في المماثلة هو مقدار البعد أو القرب في المخرج، فالنّون تتوسّط مخارج الحروف الخمسة عشر، فكان من الصّعوبة أن يعمل اللّسان عملين حين النّطق بالنّون ثم الانتقال إلى مخرج آخر، فأُبطل الاعتراض في الفم وبقيت الغنّة دالّة عليها، يقول القرطبي:« والإخفاء في طلب الخفّة به كالإدغام في طلب الخفّة به، فلمّا أمكن استعمال الخيشوم وحده في النّون ثمّ استعمال الفم فيما بعده؛ كان أخفَّ عليهم من استعمال الفم في إخراج النّون ثم عودهم إليه فيما بعدها»[2]، أمّا المحدثون فلم نقع لهم – فيما بين أيدينا – على تفصيل أدقّ مما ذهب إليه المتقدّمون، ولعلّنا نُرجع ذلك لعدم اهتمام المحدثين كثيرا بالقضايا التّركيبية للنون السّاكنة، بمقابل الاعتناء الكبير من المجوّدين للظواهر الصوتية القرآنية الإفرادية والتركيبية، وليس لنا مزيد تفصيل عمّا أقرّه غانم قدوّري[3]، وقد وضّح الحاج صالح دقّة ما ذهب إليه علماء التّجويد في مسألة الإخفاء[4]، وبيّن أنّ نتائج الأعمال المخبرية تصدّق ذلك.

ثانيا: التّعليل الصوتي لأحكام الميم السّاكنة:

تأخذ الميم السّاكنة عند مجاورتها الحروف في السلسلة الصوتية القرءانية ثلاثة أحكام: الإدغام، والإخفاء، والإظهار. أمّا الإدغام – وهو المماثلة الرجعية الكليّة – فيحدث حين تُجاوِر الميمُ السّاكنةُ مِثلها نحو:﴿ فَمِنْهُم مَّنَ ـامَنَ﴾ [البقرة:253]، وقد فصّلنا في هذا عند الحديث عن إدغام المتماثلين؛ وأمّا الإخفاء فيكون مع الباء وسيأتي بيانه، وأمّا الإظهار وهو انتفاء المماثلة فلا تتأثّر

---

[1] الدّاني: التحديد، ص115.

[2] القرطبي: الموضح، ص171.

[3] ينظر: غانم قدوري: الدراسات الصوتية عند علماء التّجويد، ص379–381.

[4] ينظر: الحاج صالح: مسائل في مصطلحات التجويد، ص13.

فيه الميم السّاكنة ويبقى كلّ صوت لغوي على أصله في إقامة مخرجه وصفاته، ويكون ذلك مع جميع الحروف المتبقّية.

تتأثّر الميم السّاكنة رجعيّا إذا وليها حرف الباء نحو قوله تعالى:﴿ هُم بِهِۦ يُؤمِنُونَ﴾ [القصص:52]، ويذهب المتأخرون من المجوّدين وأكثر المتقدّمين إلى كون هذا التأثير من قبيل الإخفاء[1]، وعلّة علماء التّجويد في هذه المماثلة الرّجعية الجزئيّة هو اتحاد المخرج وامتناع الإدغام، فالاتّحاد المخرجي يستلزم الإدغام؛ غير أنّه امتُنع وفقا لمبدأ الفضيلة والمزية، حيث إنّ الميم لها مزيّة الغنة ولذا امتُنعت المماثلة الكليّة، يقول القرطبي:« ذلك أنّ الباء قرُبت من الميم في المخرج فامتنع الإظهار، واستوتا في أنّ كلّ واحدة منهما تنطبق بها الشفتان فتحقّق الاتّصال والاستتار، وامتازت الميم عنها بمزيّة الغنّة فامتنع الإدغام فلم يبق إلاّ الإخفاء»[2]، فعلماء التجويد فيما نراه من معالجتهم للقضايا الصوتية التركيبية لهم دقّة كبيرة، ولذا نجدهم يبرزون علّة امتناع الإدغام ثمّ يبيّنون علّة الإخفاء، ذلك أنّ القانون الصّوتي التركيبي يقتضي من صوت الميم السّاكنة أن يُماثل صوت الباء بعدها مماثلة كليّة، إلاّ ذلك ممتنع بقانون المزيّة أو الفضيلة كما رأينا من قبل، ولا بأس أن نذكّر بقول الدّاني في ذلك:« ... وما تفاضل من ذلك في المنزلة بزيادة الصّوت؛ فإدغامه ممتنع لما يدخله من الاختلال بذهاب صوته بالإدغام، فلا يُدغم الأفضل في الأنقص، ... وجملة الحروف التي تُمتنع من الإدغام لزيادة صوتها ثمانية أحرف، وقد جمعتها في قولك: "قَزُمَّ ضِرسٌ شص": الشّين، والضّاد، والرّاء، والصّاد، والسّين، والزّاء، والميم، والفاء، ... وأمّا الميم فلغنّتها»[3]، ولمّا صار

[1] ينظر: الداني: التحديد، ص166. وابن الجزري: التمهيد، ص156.

[2] القرطبي: الموضح، ص173.

[3] الداني: الإدغام الكبير، ص96.

الإدغام ممتنعا لما في الميم من مزيّة الغنّة[1]؛ صار الإخفاء أنسب عند مجاورتها الباء، وإخفاؤها مع الباء يُضارع قلب النّون السّاكنة مع الباء، ولذلك نجد من يصطلح على القلب بالإخفاء[2]، والحقّ أنّنا نرى أنّ هناك علّتان أخريان في عدم وقوع الإدغام للميم السّاكنة في الباء، وهو قوّة الباء في شدّتها ممّا يجعل الإدغام يزيد في قوّة الاعتراض، وهذا مناف للعلّة الغائية التي جيء بها الإدغام؛ ألا وهي التخفيف، والعلّة الثّانية في أنّ الإدغام إن وقع؛ فلا يخلو أن يكون إمّا تاما وإمّا ناقصا، فأمّا التامّ فهو يؤدّي إلى فناء صوت الميم السّاكنة فلا يَبقى لها أثر صوتي يدلّ عليها ممّا يوقع في الإبهام واللّبس وتداخل الأصول، فلا يُدرى هل هو إدغام باء في باء أو غير ذلك، وأمّا الإدغام النّاقص فإنه يستلزم التشديد وهذا كما ذكرنا آنفا يزيد في العسر الصوتي بدل التخفيف. وإذا تحدّثنا عن الواو والفاء فإنّ عدم الإدغام لكون النّطق بالميم السّاكنة وتحقيق مخرجها بانطباق الشّفتين إنما هو تهيئة للنطق بالواو والفاء، فيكون أيسر بُعَيدها مباشرة بانفراج الشفتين وضمّهما مع الواو، ووضع الثنايا العليا عند باطن الشفة السفلى مع الفاء، ولذلك فمفهوم القرب المخرجي ليس قصر المسافة الفاصلة بين نقطتي الاعتراض فقط؛ بل يُقصد به أيضا قلّة التباين في وضعيات النطق بالصوتين، فالهاء والهمزة صوتان قريبان مسافة غير أنّهما بعيدتان صوتيا للبون الحاصل في وضعيات أعضاء النّطق وآلية إنتاجهما ومثلهما الغين والكاف مثلا[3]، فالميم والواو مثلا في الأداء القرءانيّ قريبتان من حيث نقطة تولّدهما؛ لكنّهما وفق وضعية أعضاء النّطق مختلفتان، ويمكن استقلالهما عن بعض عكس الباء، هذا الذي جعل حروف الفم يقلّ فيها الإدغام، ولمّا كانت الغنّة باقية في المماثلة الواقعة بين الميم السّاكنة والباء؛ كان لزاما أن تكون أطول زمنا مما كانت عليه في الإظهار، يقول المسعدي:« وهي في السّاكن أكمل منه من المتحرّك، وفي المُخفى أزيد من

---

[1] ينظر: القرطبي: الموضح، ص165.

[2] ينظر: غانم قدوري: الدراسات الصوتية، ص372.

[3] قد تطرّقنا لمثل هذا في المبحث الأوّل من الدراسة النظريّة عند الحديث عن صوت الطّاء.

المُظهر»[1]، وتلك الزيادة هي تبيين لحقيقة الصوت حتى لا يفنى، يقول إبراهيم أنيس:« فرغبة في الاحتراز من فناء الميم في الباء ظهرت الغنة التي تُشعر بوجود الميم، ويؤيّد هذا ما ذهبنا إليه آنفا من أنّ الغنّة ليست إلا إطالة للصّوت لئلا يفنى في غيره»[2]. وقد وجدنا فيما سبق عند الحديث عن تعليل صفة الغنّة أنّ زمن الغنّة في الميم المخفاة أطول منه في الميم السّاكنة، ويبقى أمامنا سؤال يُطرح: لمّا كانت الغنّة مانعة للإدغام في الميم؛ فلِمَ لم تمنع النّونَ من الإدغام؟ وجوابه: إنّ النّون الساكنة من أصوات الفم التي قاربت معظم الأصوات اللغوية، وأنّها صوت يعتمد على اللّسان في آلية إنتاجه، واللّسان آلة أكثر الأصوات بخلاف الميم، وأنّ النّون السّاكنة كثيرة الدّور والوقوع في اللفظ عكس الميم السّاكنة، وأنّ النّون السّاكنة فيما يعتريها من مماثلة؛ إمّا هي مماثلة جزئيّة تجعل جزءا منها (=الغنّة) باقيا؛ وإمّا هي كليّة لا يقع معها اللّبس، والنّاظر في المسائل الصوتية التركيبية للميم السّاكنة يجدها تكاد تكون معدومة، ونرى أنّ ذكرها عند علماء التجويد المتأخرين هو بسبب المنهج التعليمي التقعيدي لا غير، ولذلك لم يُبوّب لها علماء التّجويد – والمتقدّمون خاصّة – كما بوّبوا لصوت النّون السّاكنة من أحكام وفصّلوا فيها.

ثالثا: التّعليل الصوتي لأحكام لام التّعريف:

قبل أن نذكر ما يتعلّق بلام التّعريف من مماثلة؛ لا بدّ أن نشير إلى أنّ علماء التّجويد تطرّقوا لها باعتبار اطّراد حُكمها واتفاقه عند جميع القرّاء، وإلاّ فمرجع أحكام اللام السّاكنة عموما مثل لام "هل" و"بل" هي علم القراءات لا علم التّجويد؛ كونها قضايا صوتية خلافية، وعلم التّجويد علم اتّفاق لا اختلاف، ولذلك صدّرنا العنوان بقولنا: لام التعريف، بدل قولنا: اللام الساكنة، ولام التّعريف

[1] المسعدي: الفوائد المسعديّة، ص90.

[2] إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص73.

تُدغم في أربعة عشر حرفا، فهي بذلك تماثلهم مماثلة رجعية كليّة، وقد جمعها علماء التّجويد في عدّة أبيات، ومن أشهر الجموع ما ورد أوائل البيت التالي في منظومة "تحفة الأطفال" المشهورة:

طِب ثمّ صِل رَحما تَفز ضِف ذا نِعم *** دَع سوء ظنّ زُر شَريفا للكرم

وأمّا باقي الحروف الأربعة عشر فلا مماثلة فيها، ويجب الإظهار، وهي مجموعة في أوائل هذا البيت[1]:

ألا بل وهل يروي خبير حديث مَن *** جلا عن فؤادي غمّة قد كست همّا

وسُمّيت اللامُ التي تُدغَم باللام الشّمسية، والتي تظهر باللام القمرية، وعلّة التّسمية هي من باب تسمية الكلّ باسم الجزء، ويقول المسعدي في علّة التّسمية قولا آخرا:« كأنّهم شبّهوا اللام بالنّجم والحروف المدغم فيها سبب لخفاء اللام بإدغامها فيهنّ، كما أنّ الشّمس سبب لخفاء نور النّجم، وإذا تقرّر ذلك فبقي من حروف الهجاء أربعة عشر حرفا غير الألف، تظهر هذه اللام عندها، ... وهي الحروف المسمّاة بالحروف القمرية؛ تشبيها للام بالنّجم أيضا وللذي تُدغم فيه بالقمر، فإنّه وإن غلب نوره على نور النّجم إلاّ أنّ نور النّجم يبقى معه، فكذلك اللام لا تخفى عند وجود هذه الحروف»[2]، ومن نظر في الحروف التي تظهر فيها لام التعريف يجدها على النحو التالي: الحروف الحلقية، والحروف اللهوية، والحروف الحنكيّة، والحروف الشفوية، وهذه أحرف بعيدة عن اللام ولذلك لم تقع المماثلة الكليّة فيها، وفي علّة الإدغام مع الحروف الشمسية يقول الدّاني:« لِلزوم سكونها، وكثرة دَورها، وقرب ما بينها وبينهن»[3]، ويقول القرطبي:« فاجتمع لها السّكون

---

[1] القاري: المنح الفكرية، ص175.

[2] المسعدي: الفوائد المسعدية، ص82.

[3] الداني: التحديد، ص158.

اللاّزم، والكثرة، والمخالطة، فخفّف بالإدغام؛ إذ كان ذلك راحة مع أنّ المعنى لا يختلّ»[1]، وإنّما ذكرت علّة كثرة المخالطة والدَّور؛ لأنّ هناك حروفا ليست قريبة من اللام حدّ الإدغام في غير لام التعريف كالتّاء مثلا؛ إلاّ أنّها أُدغمت، ولذلك يعبّر عنه المجوّدون بتفاوت القرب، كقول الفضالي:« وسبب الإظهار في الأوّل تباعد المخرجين، وسبب الإدغام في الثّاني تقاربُ المخرجين – وإن تفاوتا في غير اللام – والتّماثلُ فيها»[2]، وبالتّالي فكثرة الدّور هي علّة إدغام لام التعريف مع الحروف التي يُعتبر الإظهار أصلا فيها كالنّون في نحو قوله تعالى:﴿ قُلۡ نَعَمۡ﴾[الصافات:18][3]، ولابن الجزري تعليل في ذلك ننقل نصّه كاملا على طوله لأهمّيته؛ إذ يقول:« فإن قيل: لِم أُدغمت اللام السّاكنة في نحو النّار والنّاس وأُظهرت في نحو قوله تعالى: ﴿ قُلۡ نَعَمۡ﴾[الصافات:18] وكلّ منهما واحد؟ قلت: لأنّ هذا فعل قد أُعلّ بحذف عينه، فلم يُعلّ ثانيا بحذف لامه؛ لئلاّ يصير في الكلمة إجحاف، إذ لم يبق منها إلاّ حرف واحد، و"ال" حرف مبني على السّكون لم يُحذف منه شيء، ولم يُعلّ بشيء فلذلك أُدغم... فإن قيل: قد أجمعوا على إدغام ﴿قُل رَّبِّيٓ﴾[الكهف:22] والعلّة موجودة؟ قلت: لأنّ الرّاء حرف مكرّر منحرف فيه شدّة وثقل، يضارع حروفَ الاستعلاء بتفخيمه، واللام ليس كذلك، فجذَب اللاّمَ جذب القويّ للضّعيف، ثمّ أُدغم الضّعيفُ في القويّ على الأصل بعد أن قَوِي بمضارعته بالقلب، والرّاء قائم بتكريره مقام حرفين كالمشدّدات فاعلم. وأمّا النّون فهو أضعف من اللام بالغنّة، والأصل أن لا يُدغم الأقوى في الأضعف، ألا ترى أنّ اللاّم إذا سكنت؛ كان إدغامها في الرّاء إجماعا، ولا كذلك العكس، وكذلك إذا سكنت النّون؛ كان إدغامها في

---

[1] القرطبي: الموضح، ص151.

[2] الفضالي: الجواهر المضية، ص235

[3] ينظر: الأزهري: الحواشي الأزهرية، ص66. وعبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلّمة، ص86.

اللام إجماعا، ولا كذلك العكس، وهذان سؤالان لم أر أحدا تعرّض إليهما»[1]، وعليه فمانع الإدغام في غير لام التعريف مع النّون رغم وجود التقارب هو تغيّر بنى الكلم والإجحاف فيها، ولذلك امتنع ما كان من كلمة في نحو ﴿وَأَسَلْنَا﴾[سبأ:12] ﴿فَٱلْتَقَمَهُ﴾[الصافات:142] ؛ لئلاّ يقع التداخل في الأصول في لام الفعل بين حرف اللام وغيرها من الحروف، يقول علي القاري:«... ثم الفرق أيضا باعتبار أنّ "التقم" كلمة واحدة؛ فيحصل بإدغامها إجحاف بالبنية»[2]، إضافة إلى أهمّ عامل في الإدغام ومنعه وهو "نظرية الأقوى" و"مبدأ المزية والفضيلة"، فالنّون أقوى ولها مزية على اللام وهي الغنّة؛ لذلك لم يقع إدغام اللام في النّون، ووقع بين اللام والرّاء؛ لأنّ الرّاء أقوى ولها مزية التكرير والتفخيم، كما نضيف علّة أخرى في إدغام لام غير التعريف في الرّاء وإظهارها عند النّون وغيرها؛ وتكمن في وضعية اللّسان وهيئة الأعضاء عند النطق باللام السّاكنة ثمّ الرّاء في نحو: ﴿قُل رَّبِّيٓ﴾[الكهف:22]، حيث يُضطرّ طرف اللّسان إلى العمل مرّتين إذ يفارق موضعه بعد نطق اللام ثم يرجع أخرى إلى الاعتراض في النقطة ذاتها تقريبا لإنتاج صوت الرّاء، وهذا الذي شبّهوه بمشي المقيّد؛ وعلى هذا وقع الإدغام على الرّغم من أنّ الفعل "قل" وقع فيه إجحاف، بخلاف اللام الساكنة مع النوّن في نحو: ﴿قُلْ نَعَمْ﴾[الصافات:18]، حيث إنّ طرف اللّسان لا يُغادر موضعه ثم يرجع إليه مرّتين مثلما عليه الحال عند النطق باللام والرّاء، بل يحدث شبه انسحاب نحو الأمام للنطق بالنّون دون أن يغادر طرف اللسان اللّثة عند الانتقال إلى صوت النّون، ولئن كان ابن الجزري صرّح بأسبقيته في السؤال والمسألة في نصّه السابق؛ غير أنّ مضمون الجواب مما قد

---

[1] ابن الجزري: التمهيد، ص153.

[2] القاري: المنح الفكرية، ص174.

وقفنا عليه سابقا – وذلك في دراستنا لقضايا الإدغام أوّل هذا المبحث – عند سابقَيه: مكي في نظرية الأقوى، وكذا القرطبي.

كما نجد ضمن قائمة الأحرف التي لا تؤثّر في لام التعريف تأثيرا رجعيا كليّا الحروفَ الحنكيّة عدا الشّين، والعلّة أنّ الشّين – كما مرّ في الدراسة النظرية، والمبحث الأوّل من الدراسة التطبيقية – تتصف بالتفشي وطول المخرج على الجيم والياء[1]، ولذلك فهي أقرب منهما إلى مخرج اللام وأكثر اتساعا، فهيئة الاعتراض عند إنتاج صوت الشين مقارِبة لمخرج اللام من الجيم والياء، وممّا تجدر الإشارة إليه هو أنّ صوت الجيم المجهورة الرّخوة (=شين مجهورة) من التأديات الصوتية التي تُدغم فيها لام التعريف؛ كونها تضارع الشين في مخرجها؛ لأنّ ذهاب الرّخاوة عن الجيم يجعل اللّسان ينبسط، ولا يقع الاعتراض التام بين وسط اللسان وغار الحنك الأعلى، فتأخذ بذلك الجيم الرّخوة مع الشين الحكم الصوتي ذاته بالمماثلة الرجعية الكليّة مع لام التعريف، وهذه الصورة النطقية للجيم قد حذّر منها ابن الجزري بقوله:« والجيم يجب أن يُتحفظ بإخراجها من مخرجها فربما خرجت من دون مخرجها فينتشر بها اللسان فتصير ممزوجة بالشين كما يفعله كثير من أهل الشام ومصر»[2]، ويفعله كذلك كثير من سكان وسط الجزائر (=ولاية الجلفة خاصة) وأقصى الغرب الجزائري، حيث تُدغم في لهجتنا لام التعريف مع الجيم الرخوة؛ كقولنا: الْجَوّ = أَجَّوّ، اَلْجَزَائِر = أَجَّزَائِرْ.

---

[1] يراجع الشكل رقم (03).

[2] ابن الجزري: النشر: 217/1.

رابعا: المماثلة الرّجعية بسبب الجهر:

إنّ ما يتعلّق بهذا الباب من مماثلة رجعيّة هو من قبيل المماثلة الرّجعية المتعلقة بكتب القراءات لا كتب التجويد، والأَولى عدم ذكرها نظرا لما يفرضه موضوع الدّراسة؛ لكنّنا سنذكر موضعا ذكره علماء التجويد في كتبهم وأشاروا إليه وعلّلوه، وهو إشمام الصّاد، وكثير من الظّواهر الصّوتية الدّاخلة ضمن هذا الباب هي من قبيل التّحذيرات في مذهب المجوّدين ولو ثبتت القراءة بها؛ لأنّ الأصل عندهم هو التعرّض لمسائل الاتّفاق لا الاختلاف.

الصاد والدّال: تقع المماثلة الرّجعية بأن تتأثّر الصّاد السّاكنة بحرف الدّال بعدها، ومثاله قوله تعالى:﴿وَمَنَ اَصْدَقُ﴾[النساء:87]، و﴿حَتَّىٰ يُصْدِرَ﴾[القصص:23]، وهي مماثلة مدارها الجهر والهمس، يقول القرطبي عن الصّاد محذّرا ومبيّنا ومعلّلا:« ... أخلص إطباقها وإلاّ صارت زايا؛ لأنّ الزّاي أخت الصّاد في الصّفير، وأخت الدّال في الجهر، فالدّال تجذب الصّاد إليها وهو قبيح عند الجماعة ما خلا حمزة والكسائيّ، فإنهما يلفظان بالصّاد مشوبة زايا»[1]، ويقول مكي:« ولذلك قرأ حمزة والكسائيّ هذا الصّنف بمخالطة لفظ الصّاد بلفظ الزّاي؛ لقرب الزّاي من الدّال وبعد الصّاد من الدّال، فكان ما هو أقرب إلى الدّال أليق بأن يكون قبلها ممّا هو أبعد منها، ووافق ذلك أنّ الزّاي من مخرج الصّاد، وهما من حروف الصّفير، فحسُن مخالطةُ أحدهما الآخرَ، وقوِي ذلك باتفاقهما في المخرج والصّفير»[2]، وعليه فعلّة أن تكون المماثلة رجعيّة هو في قوّة الدّال على الصّاد للجهر الذي فيها – وكذلك الشّدة – لذلك جذبت وأثّرت الدّالُ في الصّاد، فوقعت المماثلة بتغيّر صوت الصّاد المهموسة إلى صاد مجهورة، مساويةٍ للصّوت المؤثّر (=الدّال) في الصفة، وللصّوت

---

[1] القرطبي: الموضح، ص180.

[2] مكي: الرعاية، ص218.

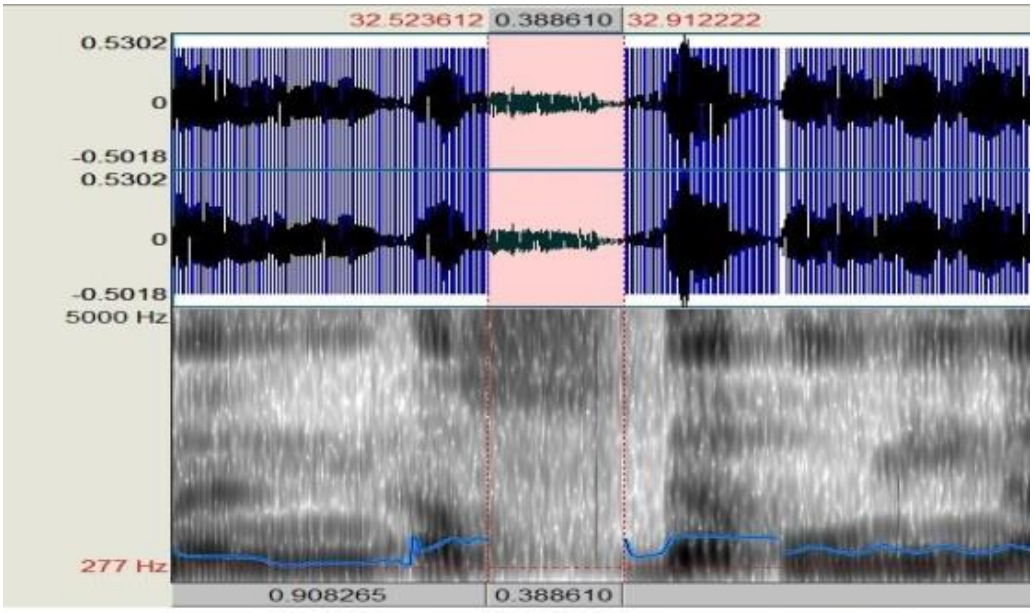
المتأثّر (=الصّاد) في المخرج وهيئة الأعضاء (=بقاء الإطباق)، ويسمّيها علماء التّجويد بالصّاد المشُوبة – كما في نصّ القرطبي آنف الذكر –، أو الصّاد المشمَّاة، أو الصّاد المُشربة[1]، والأَولى أن يكون تقديمُ العلّة عند القرطبي في كون الصّاد مهموسة والدّال بعدها مجهورة، ولم يعلّل بذلك؛ لأنّه كان يتحدّث عن تحوّل الصاد زايا لا تحوّلها صادا مشربة زايا، وذلك في قوله: لأنّ الزّاي أخت الصّاد في الصّفير، وأخت الدّال في الجهر. وقد أجاد مكي في التعليل في قوله:« ... لأنّ الصاد حرف مهموس، وبعدها الدّال حرف مجهور، فقُرّبت الصّاد من الدّال بأن خُلط لفظها بالزّاي؛ لأنّه حرف مجهور مثل الدّال، فصار اللسان يعمل في حرفين مجهورين»[2]، وقال في الرعاية أيضا:« لأنّ الزّاي من مخرج الصّاد، وهي في الصّفة أقرب إلى الدّال من الصّاد إلى الدّال، فاللّسان يُبادر إلى اللفظ بما قرُب من الحرف، وما هو أليق به من غيره؛ ليعمل اللّسان عملا واحدا»[3]، والصّاد المشرَبة زايا هي الصّاد التي كالزّاي، أو هي الصّاد التي يتذبذب معها الوتران الصّوتيان، ويمكن إدراكها أدائيّا بإطالة النّطق بالصاد السّاكنة ثم ذبذبة الوترين أثناء النّطق لينتج

[1] ينظر: الدّاني: التحديد، ص147. وابن الجزري: التمهيد، ص139.

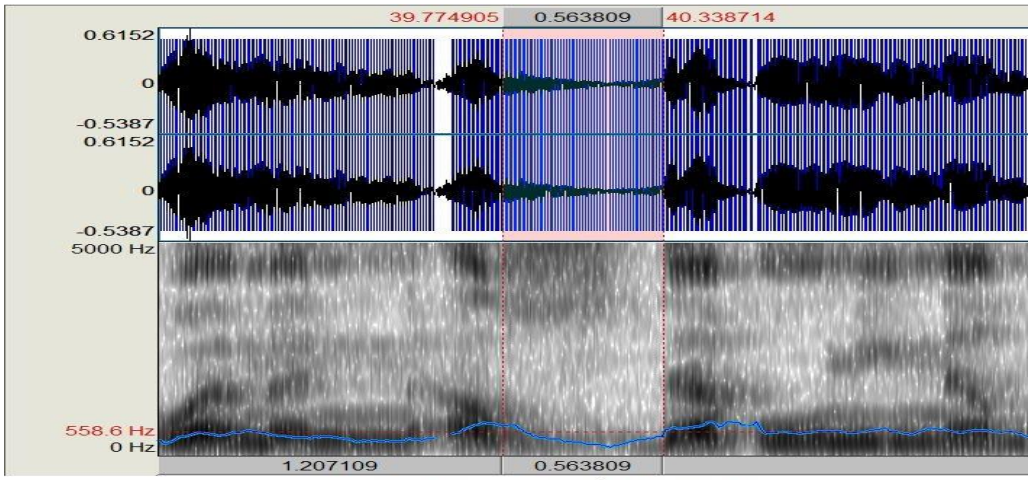
[2] مكي: الكشف، 394/1.

[3] مكي: الرعاية، ص218.

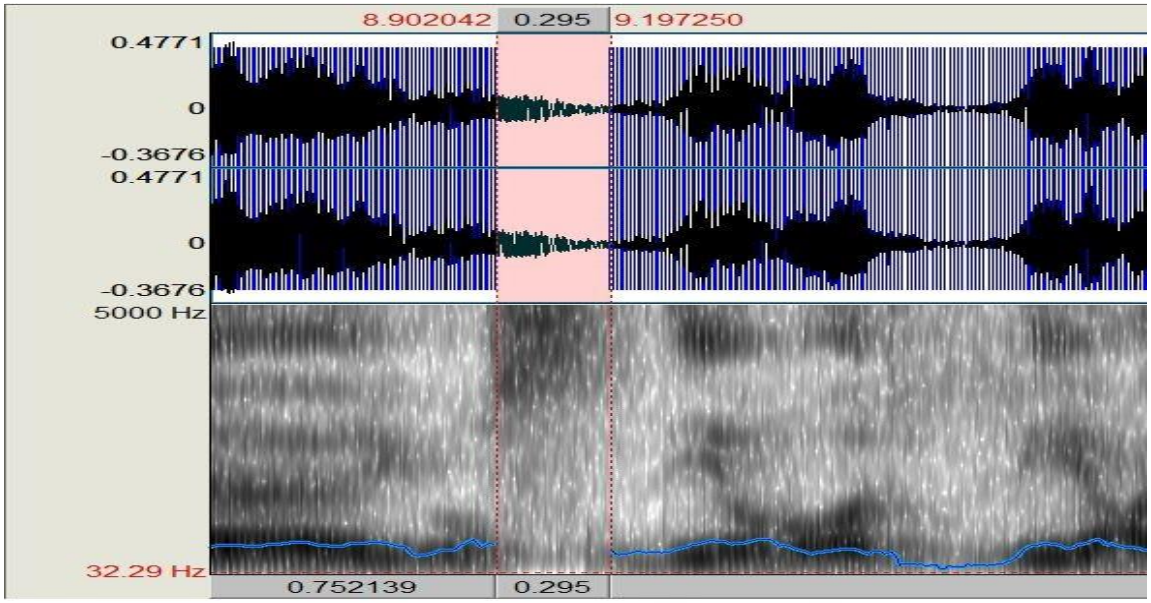
صوت الصّاد المُشربة، ونلاحظ من خلال التحليل الفيزيائي للصاد في قول الله تعالى:﴿قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ﴾[القصص:23]، وقوله تعالى:﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا ﴿87﴾﴾[النساء:87] حيث نلحظ أنّ الصّاد المشربة زايا تحتفظ بكلّ الخصائص الصّوتية للصّاد من تفخيم ورخاوة وصفير ويظهر هذا في التحليل الذبذبي والطّيفي في الصور أدناه، والفرق بين الخالصة والمشربة يكمن في درجات الصّفير ووجود ذبذبة للوترين الصّوتيّين مع الصّاد المشربة؛ حيث يظهر في الرّسم الطَّيفيّ على شكل خطّ أزرق عند النّطق بالصاد المشربة، وينعدم مع الصّاد الخالصة ممّا يعني همسها وهو الموضّح في الصور الطيفيّة التالية:



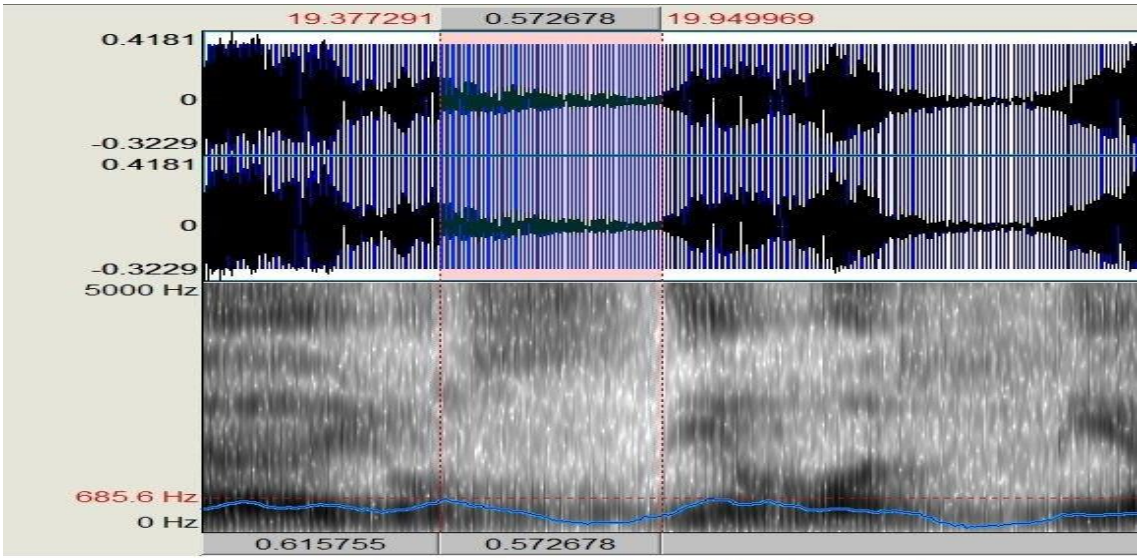
الصاد الخالصة من كلمة "أصدق" من تسجيل الشيخ محمد



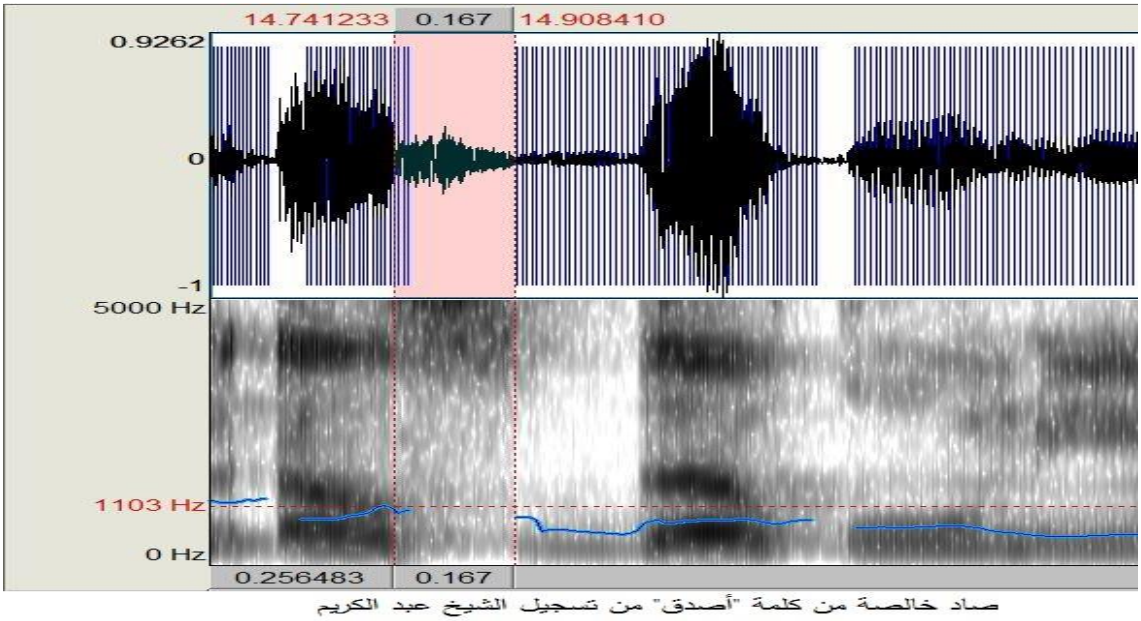
صاد مشتاة من كلمة "أصدق" من تسجيل الشيخ محمد



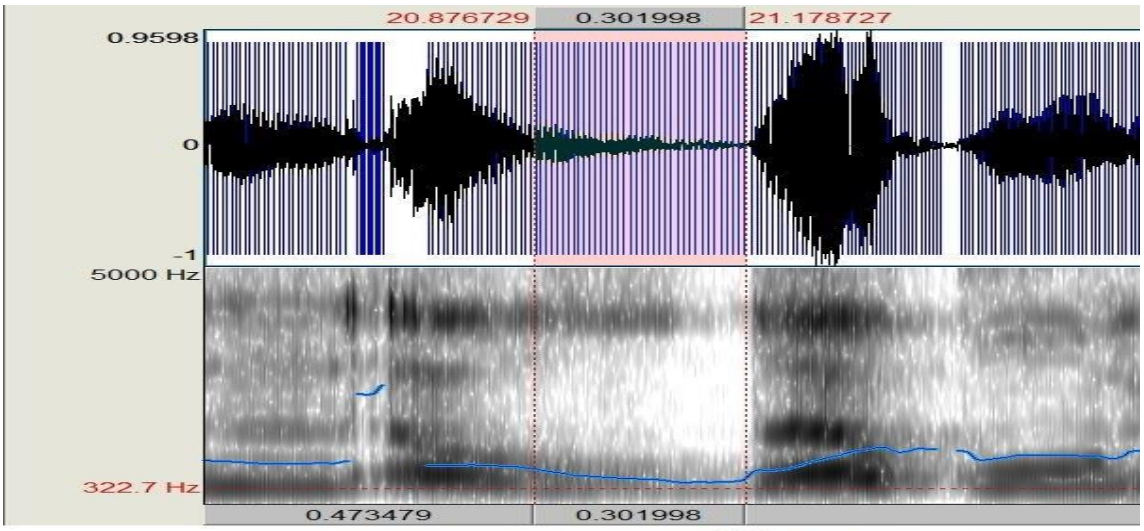
صاد خالصة من كلمة "يصدر" من تسجيل الشيخ محمد



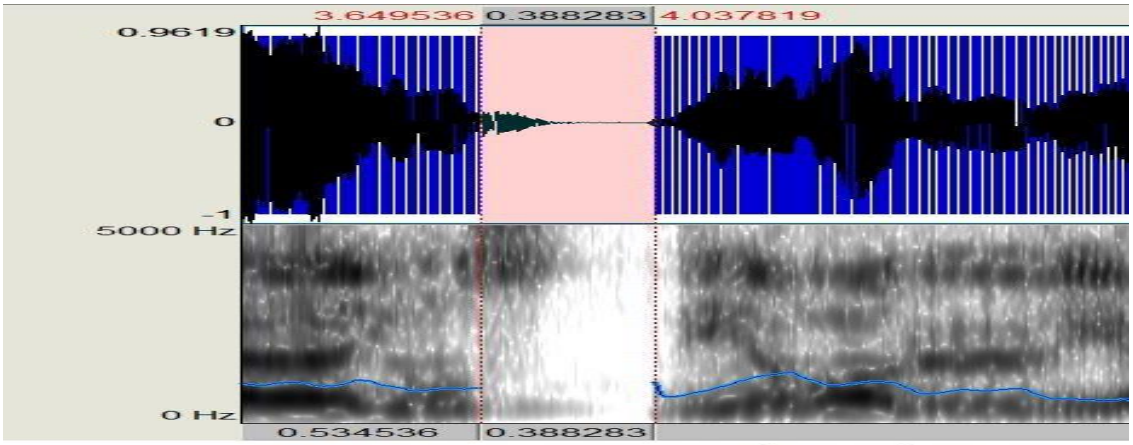
صاد مشماة من كلمة "يصدر" من تسجيل الشيخ محمد



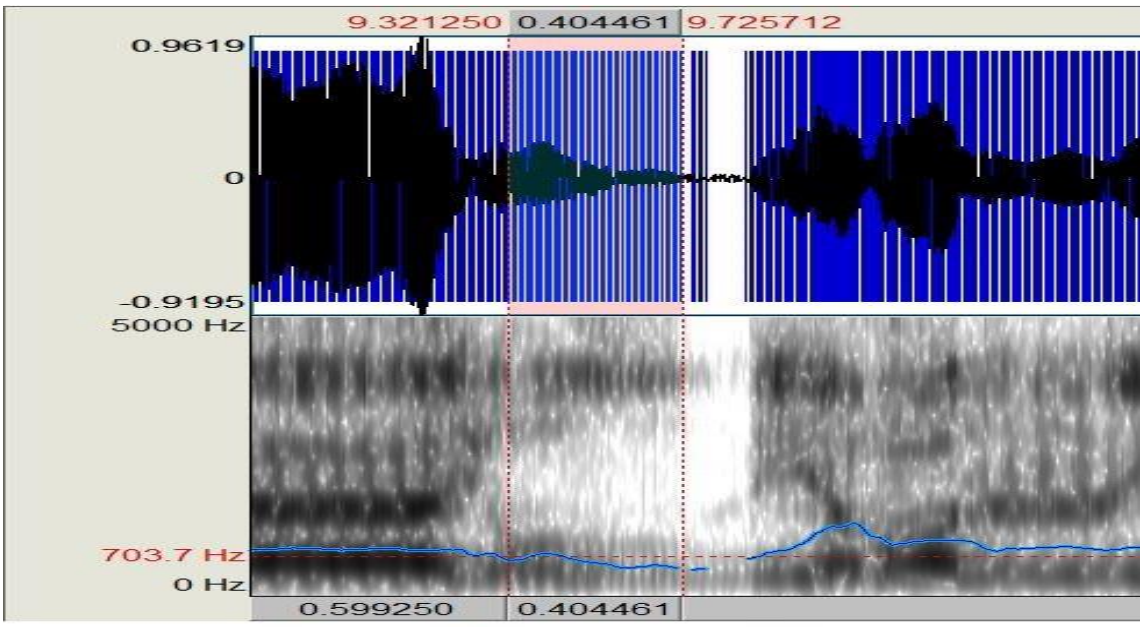
صاد خالصة من كلمة "أصدق" من تسجيل الشيخ عبد الكريم



صاد مشماة من كلمة "أصدق" من تسجيل الشيخ عبد الكريم



صاد خالصة من كلمة "يصدر" من تسجيل الشيخ عبد الكريم



صاد مشماة من كلمة "يصدر" من تسجيل الشيخ عبد الكريم

2.3.2 التعليل الصّوتي للمماثلة الرّجعية المُحذّر منها:

حذّر علماء التّجويد من تأثير الأصوات اللغوية بعضها في بعض فيما لم يُقرأ به، وذلك تحت باب "تخليص الحروف"؛ لئلاّ يقع الاختلال الصوتي في التأدية الكلامية لألفاظ القرآن، وسنذكر جملة من التحذيرات التي تندرج ضمن المماثلة الرّجعية ممّا علّلوها صوتيا، ونبيّنها إمّا على حسب الصّفات المؤثّرة والغالبة في إحداث المماثلة الرّجعية، وإمّا على حسب القرب المخرجي، على أنّ هناك مواضع تتداخل في أسباب حدوثها صفتان؛ لكنّنا نصنّف كل ذلك على حسب صفة التأثير الأشد.

أ. الجهر/الهمس:

- **العين وحروف الهمس:** حذّر علماء التّجويد من تأثّر العين بما بعدها من حروف مهموسة، فتقع المماثلة الرّجعية الجزئيّة بتحوّل العين إلى صوت مهموس مشارك لها في المخرج، ومشارك للصّوت المؤثّر بعدها في الصّفة – أي إنّها تتحوّل إلى الحاء –، يقول الدّاني عن مماثلة العين السّاكنة لما بعدها وموضّحا علّة ذلك:« وكذا إذا التقى بالثّاء، والفاء، والتّاء، والشين، والصّاد، وسائر حروف الهمس؛ لُخّص وبُيِّن، وإلاّ ربّما انقلب حاء؛ لما بين الحاء وبينهنّ من المشاركة في الهمس، نحو قوله تعالى:﴿يَوۡمُ ٱلۡبَعۡثِ﴾[الروم:56]...»[1]، وخَصّ مكّيّ والقرطبيّ صوت الهاء في تأثيره على العين، يقول مكي:« وإذا سكنت العين وأتت بعدها هاءٌ؛ وجب التّحفّظ بإظهار العين؛ لئلا تقرُب من لفظ الحاء، وتندغم فيها الهاء فتصير كأنها حاء مشدّدة ... لأنّ البحّة التي في الحاء تُسرع إلى اللفظ بالحاء في موضع العين مع الهاء؛

[1] الدّاني: التحديد، ص125.

لقرب الحاء من الهاء في الصّفة وبعد العين من الهاء في الصّفة»[1]، ولم أقف – فيما اطّلعت – على من علّل وقوع هذا التأثير التجاوري رجعيا لا تقدّميا، ونرى أنّ العلّة في ذلك كون التأثير الرّجعي أيسر وأسهل في التأدية الصوتية، فلو كانت المماثلة تقدّمية ههنا لجذبت العينُ الهاءَ فتتحوّل الهاء إلى همزة للمشاركة المخرجية معها، وللمشاركة مع العين في الجهر وتقاربهما في الشّدّة، والنّطق بحاء ساكنة فهاء أنسب من النّطق بعين ساكنة فهمزة، والنّاطق يجنح للأيسر نطقا وما هو له أليق، فيكون بذلك التأثير رجعيا لا تقدّميا.

- **الغين وحروف الهمس:** وقع التّحذير من المماثلة الرّجعية الجزئيّة إذا وليَ الغينَ السّاكنة حروف مهموسة، وبالأخصّ حرف الشّين، يقول الدّاني عن الغين السّاكنة:« وكذا إن أتى بعده قاف، أو سين، أو شين، أو تاء، أو ثاء، أو فاء، فينبغي أن يُنعَم بيانه ولا يُتساهل في ذلك، فربما انقلب مع الحروف المذكورة – غير القاف – خاءً»[2]، ويقول القرطبي:« ... سيّما مع الشين في مثل قوله تعالى: ﴿فَأَغۡشَيۡنَٰهُمۡ﴾[يس:09]، ﴿وَٱسۡتَغۡشَوۡاْ ثِيَابَهُمۡ﴾[نوح:07]، فإنّ ذلك أوقع في الشّائبة»[3]، والعلّة في وقوع المماثلة الرّجعية الجزئيّة هو تأثّر الغين المجهورة بالهمس الذي بعدها، فتتحوّل إلى صوت من مخرجها معادلٍ لما بعدها في الصّفة كي يقع النّطق على نسق صوتي واحد، وتقع بذلك المماثلة بتحوّل الغين خاء، يقول مكي في علّة ذلك:« لاشتراك الخاء والشّين في الهمس والرّخاوة، وبُعد الغين من الشّين في الصفة»[4]، وبالعلّة

---

[1] مكي: الرعاية، ص163. وينظر: القرطبي: الموضح، ص188.

[2] الدّاني: التحديد، ص127.

[3] القرطبي: الموضح، ص187.

[4] مكي: الرعاية، ص170.

نفسها علّل غيره من المجوّدين[1]، وإنّما وقع التّخصيص أكثر للشّين ووقوع التّأثير منها أكثر من غيرها؛ لأنّها صوت أشدّ انتشارا للهواء وانبساطا للسان لما فيها من التفشّي.

- **الجيم وحروف الهمس:** حذّر علماء التّجويد من وقوع المماثلة الرّجعية الجزئيّة عند مجاورة الجيم السّاكنة للحروف المهموسة، وخصّوا التّاء بالتّحذير أكثر، يقول الهمذاني:« ثمّ الجيم؛ ويجب تبيينها إذا سكنت قبل تاء أو هاء؛ لئلا تختلط بالشّين، وذلك نحو قوله: ﴿إِجْتَبَىٰهُ﴾[النحل:121]، ﴿ يَجْتَبِے﴾[آل عمران:179]، ﴿اجْتَنِبُواْ﴾ [الحجرات:12]، ﴿اجْتَرَحُواْ﴾ [الجاثية:21]، ﴿وَجَّهْتُ﴾ [الأنعام:79]، ونظائرها»[2]، فالتّحذير واقع من تحوّل الجيم السّاكنة شينا؛ بسبب تأثير التّاء وحروف الهمس، حيث تجذب الجيمَ إذا لم تُبيّن ويتحقّق تشديدها، فتصير بذلك شينا، أي أنها تُصيَّر صوتا مهموسا مماثلا للصّوت المؤثّر ومشاركا للجيم مخرجا، يقول مكي معلّلا:« وذلك أنّ الجيمَ حرف شديد مجهور فقَوِي بذلك، والتّاء حرف مهموس فيه ضعف، فاللّسان يُسارع إلى اللفظ بالشّين في موضع الجيم؛ لأنّها أخت الجيم ومن مخرجها، والشينُ أقرب إلى التّاء في الصّفة من الجيم بالتّاء؛ لأنّ الشّين مهموسة كالتّاء، فسهُل أن تنوب الشّينُ مناب الجيم لذلك»[3]، وحذّروا أيضا من تأثير الدّال أيضا، وعلّتهم في ذلك مؤاخاة الدّال للتّاء، يقول الدّاني:« ... ولمؤاخاة التّاء الدّال في المخرج»[4]، غير أنّنا نرى أنّ جذب الدّال للجيم السّاكنة الرّخوة – التي عبّروا عن رخاوتها بعدم إعمال نطقها وتبيينها – هو بالأساس واقع في قوّة الدّال الشديدة المجهورة، فالأنسب نطقا لمن لم يتعمّل نطق الجيم السّاكنة

---

[1] ينظر: الدّاني: التحديد، ص127. وابن الجزري: التمهيد، ص147.

[2] الهمذاني: التمهيد، ص294.

[3] مكي: الرعاية، ص177. وينظر: القرطبي: الموضح، ص183.

[4] الدّاني: التحديد، ص130.

كما في نحو قوله تعالى:﴿ٱلۡأَجۡدَاثِ﴾ [يس:51] هو التصعّد بنطق المهموس فالمجهور بدل النطق بصوتين قويين متواليين مجهورين، وهذا الذي يجعل النّاطق يُسرع إلى قلب الجيم شينا مع الزّاي والسّين، فمع الزّاي للعلّة ذاتها مع الدّال، ومع السّين؛ لكونها أيسر وأسهل تأدية؛ لاجتماع صوتين مهموسين، وقد تؤدّي هذه المماثلة الرّجعية الجزئيّة إلى مماثلة رجعيّة كليّة حيث يقع الإدغام، في نحو:﴿رِجۡزًا﴾ [البقرة:59]، و﴿رِجۡسًا﴾ [التوبة:125]، فتصيران: رِزًّا، رِسًّا، وقد حذّر من هذا الدّاني وابن الجزري[1].

- **الذّال والكاف**: يقول الدّاني محذّرا من حدوث مماثلة رجعيّة بين الذّال السّاكنة والكاف ومعلّلا:« وكذا ينبغي تلخيصه عند الكاف في نحو: ﴿ ٱلَّذِينَ يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا﴾ [آل عمران:191]، ﴿وَلَا يَذۡكُرُ﴾ [مريم:67]، ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [مريم:16]، ﴿ وَٱذۡكُرۡنَ مَا يُتۡلَىٰ﴾ [الأحزاب:34]، ﴿ إِذۡ كُنتُمۡ﴾ [آل عمران:103] وشبهه وإلاّ انقلب ثاءً؛ للمؤاخاة التي بين الثّاء والكاف في الهمس»[2]، فعدم تحقيق الجهر في الذّال السّاكنة يجعل الكاف بعدها تَقلبُ الذّال ثاء؛ لأنّه لولا الجهر الذي في الذّال لكانت ثاء، وأوضح القرطبي العلّة الصّوتية لهاته المماثلة فقال عن الذّال السّاكنة:« وجب أن تُصان عن شائبة الثّاء؛ لأنّ الثّاء من مخرج الذّال، وهي أخت الكاف في الهمس، والذّال مجهورة، فلا يُؤمن من أن يجذبها همس الكاف إلى الثّاء؛ لقرب الثّاء من الذّال في المخرج ومشاركتها للكاف في الهمس»[3] ولأنّ العلّة الصّوتية للمماثلة هي الجنوح للتيسير والسهولة النّطقية؛ فإنّ النّطق بمهموسين أيسر من مجهور فمهموس، وقد

---

[1] ينظر: الدّاني: التحديد، ص130. وابن الجزري: التمهيد، ص124.

[2] الدّاني: التحديد، ص143.

[3] القرطبي: الموضح، ص181.

عمّم ابن الجزري هذا التّحذير مع الحروف المهموسة كلّها، فقال:« وإن أتى بعدها حرف مهموس؛ فبيّن جهرها وإلاّ عادت ثاء»[1].

السّين والجيم: حذّر علماء التّجويد من حدوث المماثلة الرّجعيةّ عندما يقع التّجاور بين السّين السّاكنة والجيم؛ فتجذب قوّة الجيمِ السّينَ السّاكنة إليها ممّا يجعل النّاطق يجهر بالسّين فتصير زايا، يقول الدّاني:« وكذلك إن أتى ساكنا وبعده جيم؛ أُنعم بيانه ولُخِّص لفظُه ومُنع من الجهر، وإلا انقلب زايا؛ لما بين الزّاي والجيم من الجهر، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ﴾ [الرّعد:15]، ﴿يَسْجُدُونَ﴾ [آل عمران:113]، ...»[2]، وعلّل مكي بالعلّة نفسها من حيث كون سبب المماثلة هو صفة الجهر، يقول مكي:« ... لأنّ السين مهموسة، والجيم مجهورة، والزّاي مجهورة، فهي بالجيم أشبه، وهي من مخرج السّين، فاللّفظ يبادر إلى الزّاي في موضع السّين؛ لاتفاقهما مع الجيم في الجهر، ولأنّها من مخرج السّين»[3]، وهذه العلّة الصّوتية للمماثلة نراها تحتاج لزيادة توضيح في كون علّة جذب الجيم للسّين ليس في الجهر الذي فيها وحده؛ بل لما فيها من صفتي الجهر والشدّة معا، وللقرب في المخرج مع السّين، لذا كانت قوة التأثير أشد، فقد تُجاور السّين السّاكنة مجهورا دون أن يؤثّر فيها إذا لم يتحقّق القرب المخرجي أيضا، مثل مجاور السّين الساكنة للباء؛ كما في قوله تعالى:﴿يَسْبِتُونَ﴾ [الأعراف:163].

- **الزّاي والسّين والدّال:** حذّر مكي من حدوث مماثلة رجعيّة جزئية عند تجاور الزّاي السّاكنة مع التّاء أو الدّال، فتنقلب الزّاي السّاكنة سينا، ويقول عن علّة ذلك:« وإذا أتى بعد الزّاي السّاكنة دالٌ أو تاءٌ، وجب أن تُبيَّنَ لفظُ الزّاي؛ لأنَّ السّين مُؤاخية للتّاء في الهمس، ومؤاخية للزّاي في

[1] ابن الجزري: التمهيد، ص132.
[2] الدّاني: التحديد، ص148.
[3] مكي: الرعاية، ص214.

المخرج والصّفير، وكذلك الدّال من مخرج التّاء. فالبيان للفظ الزّاي في ذلك واجب، وذلك نحو قوله:﴿هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ﴾[التوبة:35]، و﴿تَزْدَرِيٓ﴾[هود:31]، و﴿ٱزْدَادُواْ﴾ [آل عمران:90]، وشبهه»[1]، وهذه العلّة تحتاج لزيادة بيان في كون التأثير من الدّال والتاء؛ لما فيهما من قوّة جهر وشدّة، وكذلك لقوّة في الزّاي؛ لما فيها من جهر وصفير، فيكون النّطق بصوتين قويّين أصعب من نطق مهموس فمجهور، وتقع هذه المماثلة إذا لم يتحقّق النطق بالزّاي، وهو المُعبّر عنه بقول مكي في النص السّابق: وجب أن تبيّن لفظ الزّاي.

- **التّاء والدّال:** قد يُسارع التّالي لكتاب الله تعالى إلى إحداث مماثلة رجعيّة كليّة عند تجاور التاء والدّال السّاكنة، فيقع القلب الكلي للتّاء لتصير دالا، كما في قوله تعالى: ﴿أَعْتَدْنَا﴾ [النساء:18]، وَالعلّة في ذلك اتحاد التّاء والدّال مخرجا، وسكون الدّال الذي يجعلها محلّ تأثير على التّاء، وكذلك قوّة الدّال على التّاء لما فيها من الجهر، وقد حذّر ابن أبي طالب القيسي من هذه المماثلة الرّجعية الكليّة، وتعليله انحصر في اتحاد المخرج وقوّة الدّال باجتماع الجهر مع الشّدة فقال:« إذا وقعت التّاء المتحرّكة قبل دال وجب بيانها؛ لئلا تصير دالا؛ لأنّها من مخرج الدّال، والدّال أقوى منها؛ لأنّها مجهورة شديدة كالطّاء، فهي تجذب الحرف الذي قبلها إلى لفظها؛ لأنّه أضعف منها، وهو من مخرجها»[2].

ب. الشدة/الرّخاوة:

- **الجيم والزّاي:** يحذّر مكي من حدوث المماثلة الرّجعية الكليّة (=الإدغام) بين الجيم السّاكنة والزّاي بعدها؛ كما في نحو قوله تعالى: ﴿رِجْزًا﴾ [البقرة:59]، و﴿وَالرِّجْزَ﴾ [المدّثر:05]،

---

[1] مكي: الرعاية، ص210.

[2] مكي: الرعاية، ص207.

فيقول عن الانقلاب التام للجيم السّاكنة إلى زاي:« لأنّ الزّاي بالزّاي أشبه من الجيم بالزّاي، والزّاي حرف مجهور كالجيم، فيها صفير فقويت به؛ لكنّ الجيم حرف مجهور شديد، والزّاي حرف رخو، فلمّا فارقت الزّاي الجيم في الشّدّة؛ مال اللّفظ واللّسان إلى بدل الجيم بزاي؛ ليعمل اللّسان عملا واحدا في حرفين رخوين، فكان ذلك أسهل من عمله في حرف شديد وحرف رخو فيه صفير مع تقارب المخارج»[1]، وتعليل مكي يحتاج لتوضيح أكثر، فهو قد علّل ضمنا حدوث المماثلة الرّجعية لا التقدمية، وذلك في قوله: ليعمل اللّسان عملا واحدا في حرفين رخوين، حيث إنّ المماثلة التقدّمية تقتضي التضعيف في الجيم الشديدة المجهورة وذلك مما لا يقبله القانون الصّوتي النّطقي، كما أنّه جعَل سبب التأثر واقعا على الجيم؛ لما فيها من الشّدة مع الرّخاوة التي في الزّاي بعدها، ممّا يجعل النّاطق يجنح لقلب الصّوت الشديد إلى رخو؛ ليكون العمل من وجه واحد، وفي النص السابق دقة تعليل في ذكر قرب المخرج، وعليه فعدم تحقيق صوت الجيم السّاكنة – أي عدم تحقيق شدّتها – يجعل الإدغام واقعا لما بين الصّوتين المتجاورين من تجانس في الصفة وتقارب في المخرج.

ت. الإطباق والتّفخيم/الانفتاح والترقيق:

- **السّين والحروف المفخّمة:** حذّر علماء التّجويد من مماثلة السّين السّاكنة للصوت المطبق بعدها، فتصير بذلك صادا[2]، كما في نحو قوله تعالى:﴿وَسَطًا﴾[البقرة:143]، و﴿يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ﴾[الرّعد:26]، وقد مرّ معنا في غير موضع أنّه لولا الإطباق الذي في الصّاد؛ لكانت

[1] مكي: الرعاية، ص176. وينظر: القرطبي: الموضح، ص185.

[2] ينظر: مكي: الرعاية، ص212. والداني: التحديد، ص147. والقرطبي: الموضح، ص178. وابن الجزري: التمهيد، ص137.

سينا، وقد اتحدتا مخرجا، وحذّر المجوّدون من المماثلة الرّجعية الجزئية من خلال تحوّل السّين صادا عند مجاورة الأصوات المستعلية والمفخّمة عامة، ذلك أنّهم يُدركون أنّ الإطباق والاستعلاء والتفخيم من واد واحد، وأنّ مجاور المستعلي كمجاورة المطبق كما مرّ[1]، وقد صدّق ذلك علمُ الأصوات الحديث[2]، وعلى هذا جاء تحذير تحوّل السّين صادا عند مجاورة المطبق أو المستعلي أو المفخّم من قبل علماء التّجويد، فيقول الدّاني مثلا:« فإذا أتى ساكنا وبعده حرف من حروف الإطباق في كلمة؛ يلزم إنعام تلخيصه والتوصّل إلى سكونه في رفق وتُؤدة، وإلا صار صادا بالاختلاط، ... وكذلك إن أتى قبله أو بعده قاف[3] ... وإن اتّصل براء؛ تُوصِّل إليه برقّة ورفق، وأُخلص تفخيم الرّاء، وإلا ربّما انقلب صادا، وذلك نحو:﴿سَرۡمَدًا﴾[القصص:71]، و﴿فِي ٱلسَّرۡدِ﴾[سبأ:11] ...»[4]، وزاد المجوّدون في توضيح الآلية الصّوتية لتجنب مثل هذه المماثلة، وذلك ببيان وتمكين صفير السّين، ويقول ابن الجزري عن ذلك:« وينبغي أن يُبيّن صفيرها أكثر من الصّاد»[5]، وهو توضيح دقيق، فانبساط اللسان مع السين موجب لكون كمية النّفس المندفعة معها أكثر مما هي مع الصّاد لانطباق جزء من اللّسان وارتفاعه، وإنعام بيان الصفير يستلزم تبيين الهمس في السّين.

- **الذّال والحروف المفخّمة:** ما كان من تحذير في السّين مع الحروف المفخّمة جارٍ مع الذّال حين مجاورتها للأصوات المفخّمة، فقد حذّر علماء التّجويد من أن تقع المماثلة الرّجعية الجزئية بانقلاب الذّال ظاء أو ضاد، يقول مكي:« وإذا كانت بعدها قاف؛ صارت إلى لفظ الضّاد،

---

[1] ينظر: القرطبي: الموضح، ص179.

[2] ينظر: الغامدي: الصوتيات العربية، ص93.

[3] إن أتى قبله قاف؛ فهو من قبيل المماثلة التقدّميّة.

[4] الدّاني: التحديد، ص149،148. وينظر: القرطبي: الموضح، ص178.

[5] ابن الجزري: التمهيد، ص137.

لأجل الاستعلاء الذي في القاف، ... وإذا وقع بعد الذّال حرف مفخّم: راء، أو لام؛ وجب التحفّظ بترقيقها لئلا تتبع تفخيم ما بعدها فيدخلها الإطباق وتصير ظاء»[1]، وعلّتهم في ذلك العمل على نسق صوتي واحد من التفخيم، "لأنّ اللّسان يسبق إلى أن يَتبَع التفخيمَ، وعليه كلفة في أن يُتبِع التّرقيقَ التّفخيمَ"[2]، وللقرطبي نصّ دقيق نذكره، حيث يقول:« وكذلك إذا صاقبتها[3] القافُ في مثل قوله تعالى:﴿ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِ﴾[آل عمران:185]، ﴿ فَأَذَاقَهَا ٱللَّهُ ﴾[النحل:112]؛ فرقّق اللّفظ بها واحرسها من شائبة الظّاء؛ لقرب المخرج وكون الاستعلاء والإطباق متقاربين. وكذلك قوله تعالى:﴿ وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ ﴾[آل عمران:81]، وما أشبهه من الذال المجاورة للام المفخّمة ينبغي أن تُحمى عن شائبة الظّاء؛ لأنّ التفخيم نظير الإطباق، فهو أبدا يجذِب الذالَ إلى إطباق الظّاء»[4]، غير أنّ في حديثه عن مجاورة القاف نظرٌ عندما علّل ذلك بقرب المخرج؛ بل الصّواب هو لما في القاف من استعلاء فقط، كما نشير إلى أنّ كثيرا من الأمثلة هي من قبيل المماثلة غير المباشرة لما في الإطباق من قوّة لا يمنع تأثيره فصل بحرف آخر.

- **التّاء وحروف الإطباق:** حذّر علماء التّجويد من أن يؤثّر المُطبق في التّاء قبله، وتصير بذلك طاء؛ لأنّ الطّاء هي النّظير المطبق للتاء[5]، يقول الدّاني عن صوت التّاء:« وإذا اجتمع مع حروف الإطباق في كلمة؛ فيلزم تعمّل بيانه وتلخيصه من لفظة الطّاء، وإلا انقلب طاء، كقوله

---

[1] مكي: الرعاية، ص224،225. وينظر: الداني: التحديد، ص142.

[2] مكي: الرعاية، ص225.

[3] الصقب القُربُ، وصاقبت القافُ الذّالَ بمعنى قاربتها، وههنا لطيفة ما دام الحديث عن مجاور المستفل للمستعلي، فقد ابن الأعرابي أنّ المصاقبة لغة من المساقبة، وإنّما وقعت المماثلة بانقلاب السين صاد لمجاورتها القاف. ينظر: ابن منظور: لسان العرب، 525/1.

[4] القرطبي: الموضح، ص182.

[5] يراجع ما اندرج ضمن عنوان "صوت الطاء" في المبحث الأوّل من الدّراسة التطبيقية.

تعالى:﴿فَٱخۡتَلَطَ﴾[يونس:24]، و﴿مَا ٱخۡتَلَطَ﴾[الأنعام:146]، ... وكذلك إن جاء ساكنا قبل القاف؛ تُعمِّل بيانه وتلخيصه، وإلاّ انقلب طاء؛ لما بين القاف والطاء من الاشتراك في الجهر والاستعلاء، وذلك نحو قوله: ﴿كَانَتَا رَتۡقٗا﴾[الأنبياء:30]، و﴿أَنفُسَكُمۡ﴾[الحجرات:13] ...»[1]، وهذا الذي حذّروا منه من تحوّل التّاء طاء نرى بعدم صحّته إجمالا؛ إذ إنّ مجاورة التّاء للقاف مثلا تجعل التّاء مفخّمة لا مطبقة، وهذا هو الفارق بين التاء من جهة والسين والذال من جهة أخرى، فالسين إن فخّمت صارت هي الصّاد لا غير، والذّال إن فخّمت صارت هي الظاء لا غير، لكنّ التّاء إن فخّمت ليست هي الطّاء ضرورة؛ بل تصير صوتا لغويا بين التّاء المستفلة والطّاء المطبقة، وواقع الحال الصوتي تأدية يشهد بما ذكرناه؛ إذ يمكن نطق تاء مستفلة ثم مفخمة ثم طاء ولا يمكن نطق سين مستفلة ثم سين مفخمة ثم صاد؛ لأنّ مجرّد تفخيم السين يعطي صوت الصاد وقس عليه نظيره من الذال مع الظاء. وقد أثبت التحليل الصوتي لأصوات التاء الثلاثة: المرقّقة، والمفخّمة، والمطبقة، وجود تباين في البانية الصّوتية الثانية (f2) تكون أقلّ توترا في المطبقة(=ط) وأعلى في المرققة، ومتوسّطة عن القيمتين في المفخّمة؛ ممّا يدلّ على أنّ رنين التجويف الفموي يتباين في الأصوات الثلاثة؛ لأنّه كلما قلّت قيمة البانية الثانية كان الصّوت أكثر تفخيما، والجدول أدناه يحوي قيم البانية الصوتية الثانية للأصوات الثلاثة حين مجاورة التاء لصوتي الطاء المطبقة والقاف المستعلية، إذ نجد أنّ النّظير المرقق للتاء لا يعني بالضرورة صوت الطاء فهناك التاء المفخمة دون تفخيم الطّاء، وقد قمنا بتسجيل نتائج تحليل صوت التاء المرققة والمفخمة والمطبقة من الكلمات: "تطوّع"، و"تطّلعون"، و"تقولوا". ولعلّ هذا التفسير الصوتي هو الذي قصده الدّاني في خضمّ تحذيراته،

[1] الدّاني: التحديد، ص139. وينظر: القرطبي: الموضح، ص185.

وعبّر عنه بزوال الحرف عن صورته حين قال:« فإن التقى بالقاف تُعُمِّل تلخيصهما معا، وإلا زال كلّ واحد منهما عن صورته، وانقلب إلى غير لفظه»[1]، فمعنى زوال الحرف وانقلابه إلى غير لفظه هو تغيّر خصائصه الصّوتية دون أن يصير أحد أصوات العربية.

جدول رقم (14): جدول يبيّن قيم البواني الثانية للتاء المرققة والمفخمة والطّاء

		قيمة F2 للتّاء المرققة	قيمة F2 للتاء المفخّمة	قيمة F2 للطّاء
الشّيخ محمّد	كلمة "تطوّع"	Hz 1782.677	Hz 1079.651	Hz 874.087
	كلمة "تطّلعون"	Hz 1813.944	Hz 1239.769	Hz 1040.963
	كلمة "تقولوا"	Hz 1678.625	Hz1033.359	---------
الشيخ عبد الكريم	كلمة "تطوّع"	Hz 1514.356	Hz 1343.021	Hz 1007.554
	كلمة "تطّلعون"	Hz 1545.740	Hz 1287.312	Hz 1197.894
	كلمة "تقولوا"	Hz 1612.799	Hz 1284.905	---------

ث. قرب المخرج:

حذّر علماء التجويد من حدوث المماثلة الرّجعية الكليّة (=الإدغام) بين الحروف المتقاربة ممّا لا يجوز فيها الإدغام لعلّة القرب المخرجي أو بعده، وذلك كإدغام الميم في الحروف الشفوية الثلاثة: الفاء، والواو، والباء، أو إدغام الغين في القاف، أو الضّاد في ما جاورها من الظّاء أو الطّاء، أو اللّام في النّون، وهذا كلّه قد ذكرناه في مباحث الإدغام وموانعه، وإنّما تجد في كتب علماء التّجويد

[1] الدّاني: التحديد، ص140.

تكرارا لمباحث التركيب باعتبارهم يستقرئون مواطن ما يقع فيه القارئ لكتاب الله عز وجلّ أو ممّا يُتوقّع فيه الخطأ.

4.2 التعليل الصّوتي لظواهر المماثلة المتبادلة:

مرّ معنا أنّ أكثر المحدثين لا يُضمّنون المماثلة المتبادلة في أنواع المماثلة، فهي عندهم إمّا تقدّميّة أو رجعيّة، وما المماثلة المتبادلة إلاّ اجتماع لذينك النوعين، وإذا انطلقنا من تقسيم برجستراسر؛ فإنّ المماثلة المتبادلة فيما قرئ به نجدها في كلمة واحدة في القرآن الكريم هي "مدّكر"، وقد وردت في ستّة مواضع في سورة القمر، في قوله تعالى:﴿ مُّدَّكِرٍ﴾[القمر:51،40،32،22،17،15]، فأصل الكلمة "مُذتكر" على "مفتعل"، والتاء تاء افتعال، وقد مرّ معنا أنّ تاء الافتعال تتأثّر بما قبلها وتماثله مماثلة تقدّميّة إن كانت فاء الفعل صوت الذّال، وقد يقع التأثير المتبادل وتصبح مماثلة متبادلة، بأن يتبادل الصّوتان (=الذال والتاء) التأثير ويصيران صوتا آخر، يقول القرطبي:« ... وتارة يكون بأن يُبدلا بحرف مناسب لهما، ثمّ يُدغم، وذلك نحو: ﴿مُّدَّكِرٍ﴾ بدال غير معجمة»[1]، حيث يصير كلّ من الحرفين: الذّالِ والتّاءِ دالا، ثمّ يقع إدغام المتماثلين: ذْ+تَ دْ +دَ دَّ. وإنّما كانت المماثلة بالدّال لمشاركتها التّاء في المخرج وقربها من الذّال، وللتجانس في الصفات المميّزة مع الذال والتاء؛ إذ تشارك الذالَ في الجهر، والتّاءَ في الشّدّة، ولم يزد برجستراسر عمّا ذكره القرطبي، فقال:« ومثال التّشابه المتبادل كلمة :ادّكر؛ فإنّ فاء الفعل – أي الذّال – وتاء الافتعال، تشابهتا واستُبدلتا بحرف ثالث مخالف لهما جميعا، وهو الدّال»[2].

---

[1] القرطبي: الموضح، ص140.

[2] برجستراسر: التطور النحوي، ص30.

وأمّا المماثلة المتبادلة التي وقع التحذير منها؛ فنجدها عند القرطبي في التّحذير من وقوع التأثير المتبادل بين العين السّاكنة والهاء فيصيران حاءً، يقول معلّلا:« لأنّ العين والهاء تتقلبان ها هنا حاء مشدّدةً؛ لأنّ همس الهاء يقلب العينَ حاء، وقُرب الحاء من العين يقلب الهاء حاء، فراعه أتمّ المراعاة»[1]، وذلك كما في كلمة: تطعه، فتصير: تطحُّ، ولم نقف فيما بين يديّ من مصادر على غير هذا الموضع، وبالجملة؛ فإنّ المماثلة عند علماء التّجويد في المقروء به أو المحذّر منه أكثرها من قبيل المماثلة الرّجعية بنوعيها: المماثلة الرّجعية الكليّة، والمماثلة الرّجعية الجزئيّة، فأمّا المماثلة التقدّميّة فلا توجد في المقروء به عندهم إلاّ جزئيّة، وبنوعيها في المحذّر منه على قلّة ورود هذا النّوع من المماثلة، وأمّا المماثلة المتبادلة فلم نجدها إلا فيما ذكرناه آنفا.

[1] القرطبي: الموضح، ص188.

المبحث الثّالث:

التّعليل الصّوتيّ للمسائل المتعلّقة بالصّوائت إفرادا وتركيبا

المبحث الثالث: التّعليل الصوتي للمسائل المتعلقة بالصوائت إفرادا وتركيبا.

يُبنى النّظام الصوتي للكَلِم في اللغة العربية على الصّوامت والصّوائت، وقد تنوّعت المصطلحات والمفاهيم الدّالة عليهما في كلّ من الدّرس الصّوتي التراثي الدّرس الصّوتي الحديث، ولم يكن علماء التّجويد بمنأى عن كلّ ذلك باعتبار الموضوع والغاية في درسهم التجويديِّ صوتيّا، وقد سبق الحديث في الجانب النظري وفي المَبحَثين السّابقَين من الجانب التّطبيقي على الصّوامت من حيث مخارجُها وصفاتها وما يعتريها حال الإفراد والتّركيب، وبيّنّا عِلل كلّ ذلك، وسنعقد في هذا المبحث الثالث للمسائل الصّوتية المتعلّقة بالصّوائت، وللظّواهر الصّوتية التي للصّوائت فيها مَدخلٌ، مبرزين مفهوم الصّوائت وتعليلات علماء التّجويد لها حال الإفراد، ثمّ نذكر ما يتعلّق بها من المسائل الصّوتية التركيبية المندرجة عند المحدثين ضمن مبحث " الانسجام الصّوتي".

1. مصطلح الصّوائت ومفهومه عند علماء التّجويد:

مرّ معنا في المبحث الثّاني من الجانب النّظريّ أنّ الأصوات العربية تنقسم باعتبار آلية جريان النَّفَس إلى قسمين اثنين رئيسين[1]؛ حيث يندرج ضمن القسم الأوّل مجموعة الأصوات اللغوية التي تتولّد عن طريق وجود اعتراض أو تضييق للهواء المندفع، ويندرج ضمن القسم الثّاني مجموعة الأصوات اللغوية التي تنتج عن طريق انعدام ذلك الاعتراض أو التّضييق، واشتهر عن المتقدّمين مصطلح الحروف الصّحاح في مقابل الصّوامت، وحروف المدّ واللّين وكذا الحركات في مقابل الصّوائت، إلاّ أنّ من اللغويّين من اصطلح على الصّوائت بمصطلح المصوّتات، يقول

[1] أشرنا من قبل إلى أنّ القسمة الثّنائيّة باعتبارهما قسمان رئيسان، ويتفرّع عنها قسم ثالث، اصطلح عليه عند المحدثين بأنصاف الصّوائت أو أنصاف العلل أو أشباه اللّين (semi-vowel). ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللغوي، ص330. وإبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص42.

المبرّد:« فمن حروف البدل حروف المدّ واللّين المصوّتة؛ وهي الألف والواو والياء»[1]، ويقول ابن جنّي:« والحروف الممطُولة هي الحروف الثلاثة الليّنة المصوّتة، وهي: الألف، والياء، والواو»[2]، وتابعهم – من علماء التّجويد – القرطبيّ، فيقول في الموضح:« وأمّا المصوّتة فالألف والواو والياء، وإنّما سمّيت مصوّتة؛ لأنّ النّطق بهنّ يصوّت أكثر من تصويته بغيرهنّ»[3] وتندرج الحركاتُ ضمن حروف المدّ واللّين، لأنّ " الحركات أبعاض حروف المدّ واللّين، وهي الألف والياء والواو، فكما أنّ هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة، والكسرة، والضّمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمّة بعض الواو"[4].

كما نجد المناطقة يصنّفون الأصوات العربيّة إلى صامتة ومصوّتة، كابن سينا، حيث يقول متحدّثا عن مخارج الأصوات المصوّتة (= الصّوائت):« وأمّا الألف المصوّتة فإنها تحدث حيث تحدث السّين والزّاي، ... وأمّا الألف المصوّتة وأختها الفتحة...، وأمّا الواو المصوّتة وأختها الضّمّة...، وأمّا الياء المصوّتة وأختها الكسرة ...»[5]، ويقول الفارابي:« ومن فصول الأصوات الفصولُ التي بها تصيّر الأصواتَ حروفا، والحروف منها مصوّت؛ ومنها غير مصوّت. والمصوّتات منها قصيرة ومنها طويلة، والمصوّتات القصيرة هي التي تسمّيها العربُ الحركاتِ»[6]، ويمكن القول إنّ المقابل التراثيّ للصّوامت والصّوائت بعد ذكر هذه النّصوص هو ثنائية

---

[1] المبرد: المقتضب، 61/1.

[2] ابن جني: الخصائص، 127/3.

[3] القرطبي: الموضح، ص97.

[4] ابن جني: سر صناعة الإعراب، 33/1.

[5] ابن سينا: أسباب حدوث الحرف، ص84.

[6] أبو نصر محمد الفارابي: كتاب الموسيقى الكبير، تح: غطاس عبد الملك خشبة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، مصر، د ط، د ت، ص1072.

(صامت/مصوّت)، وأنّ الصّوائت القصيرة والطويلة في البحث الصوتي الحديث هي التي اصطُلح عليها بالمصوّتات القصيرة والطويلة.

إنّه من المعلوم أنّ علماء التجويد قد انطلقوا في درسهم الصّوتي معتمدين على ما سبقهم من اللغويين والنّحاة، وإنّما كان ذكرنا آنفا للمفاهيم والمصطلحات المستعملة في التراث اللغوي والفلسفي العربي؛ لنبرز تفرّد المجوّدين بمصطلح غير الذي سبق ذكره من المصطلحات؛ إذ قسّموا الأصوات اللّغوية وفق آليّة جريان النَّفَس إلى جوامدَ وذوائب، في مقابل الصّوامت والصّوائت أو المصّوتات، يقول غانم قدّوري الحمد عن مصطلحي الجوامد والذّوائب:« وهذه مصطلحات جديدة لا نعلم أنّ أحدا من دارسي الأصوات العربيّة استخدمها أو أشار إليها، بينما كان علماء التّجويد قد استخدموها قبلَ ما يقرب من ألف سنة، وهي أكثر المصطلحات تعبيرا عن المعنى الذي يقوم عليه هذا التّصنيف للأصوات اللّغوية»[1]، ويقول مبيّنا تفرّد علماء التّجويد بالاصطلاح:« وهذه المصطلحات لعلماء التجويد خاصّة، لم يشركهم في استخدامها أحد من علماء العربية»[2]، وقد نقلَ أقوالَ المجوّدين ونصوصَهم في هذا، وتتبّعَ المسارَ الزمنيّ لنشأة المصطلَحَين عندهم، وناقش مدى دقّة المصطلح ولا مزيد على ذلك[3]، وسنكتفي بنصّين فقط ننقلهما، أحدهما للدّاني يورد فيه مصطلح الجوامد حيث يقول:« ... السّاكن الأوّل إذا كان حرف مدّ ولين؛ فالمدّ فيه مقام حركة، فامتنع الجمع بين السّاكنين بإجماع من النّحوّين، فإن كان حرفا جامدا؛ أُخفيَ ولم يُدغم، فلم يلتقِ ساكنان»[4]، والنصّ الثّاني للسّنهوريّ حيث يقول:« والممدودة: ثلاثة جُمِعن في "واي": الألف؛ ولا تكون إلاّ ساكنة، ولا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحا محضا للمحضة، ومُمالا للمُمالة، والياء السّاكنة

---

[1] غانم قدوري: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص135.

[2] غانم قدوري: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص136.

[3] ينظر: غانم قدوري: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص137-143.

[4] الدّاني: الإدغام الكبير، ص113.

المكسور ما قبلها، والواو السّاكنة المضموم ما قبلها، وتُسمّى الذّوائب»[1]، والحقّ أنّ هذين النّصيّن – وغيرهما من النّصوص – لَيدلاّن بجلاء على تفرّد البحث الصّوتي عند علماء التّجويد على غيره من المباحث الصّوتية المتعلّقة بالصّوائت لدى اللغويّين والنّحاة قبلهم، وعلى أصالته في ذاته؛ لا من حيث التفرّد بالاصطلاح فحسب؛ بل من حيث مفهومه أيضا، فعلّة الاصطلاح بالذّوائب (= الصّوائت) نابع من الفهم السّليم لآليّة إنتاج الأصوات، والذّوبان في اللّغة السّيلان، جاء في لسان العرب:« الذّوب: ضدّ الجُمود. ذاب يذوب ذوبا وذوبانا: نقيض جَمُد، ... وذاب: إذا سال»[2]، فكأنّ انسلال الصّوت عند إنتاج الصّوائت دون اعتراض هو ذوبان وسيلان داخل الجهاز النّطقي والمجرى الصّوتي.

ثمّ إنّ مصطلح الجوامد والذّوائب عند علماء التّجويد نراه يعكس المعيار الصّوتي الذي عليه التقسيم؛ وهو معيار آلية جريان النَّفَس عند إنتاج الأصوات اللغوية؛ غير أنّه لم يلق الانتشار بينهم، وجاءت معظم مصنّفاتهم وفق ما عليه أكثر اللغويين والنحاة، بتسميتهم للصّوائت القصيرة حركات، وللصّوائت الطّويلة حروف المدّ واللّين، ونحن نكتفي في عملنا – كما ذكرنا من قبل – بمصطلحي الصّوامت والصّوائت؛ لأنهما أكثر شهرة وانتشارا في الصّوتيات العربية الحديثة؛ ولتجنّب كثرة الاصطلاح مع ما يعرفه الدّارس العربي من فوضى المصطلح.

2. التعليل الصوتي لصفات الصّوائت:

سبق الحديثُ في الجانب النّظري من الدّراسة عن مخارج حروف المدّ (= الصّوائت الطويلة) عند علماء التّجويد، ورأينا أنّ أغلبهم ذهب إلى أنّ مخرجها من الجوف منسابة من غير اعتراض،

---

[1] السنهوري: الجامع المفيد، ص380.

[2] ابن منظور: لسان العرب، مادة (ذوب)، 396/1.

يقول ابن الجزري عن ذلك:« ولا يعتمد اللّسان عند النّطق بها إلى موضع من الفم»[1]، وقد تطرّق علماء التجويد للعلاقة القائمة بين الصّوائت القصيرة والطويلة، حيث يَرون أنّ الحركات أبعاضُ حروف المدّ، وبالتالي فإنّ علاقة الصّوائت الطويلة بالقصيرة هي إطالة للصّوت بالحركات، يقول الدّاني عن هاته العلاقة الصّوتية:« ... وأنّ الحركات مأخوذة منها، فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضّمة من الواو»[2]، ويقول مكي:« والألف هي الأصل في ذلك، والياء والواو مشبَّهتان بالألف، وإنّما أشبهتا الألفَ؛ لأنّهما ساكنتان كالألف؛ ولأنّ حركة ما قبلهما منهما كالألف؛ ولأنّهما يتولّدان من إشباع الحركة التي قبلهما كالألف»[3]، وأوضحُ من هذا قولُ القرطبي:« وأمّا الحركات فهي أبعاض حروف المدّ واللّين التي هي الألف؛ ولا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحا، والواو والياء إذا كان ما قبلهما منهما. وإذا كانت هذه الحروف ثلاثة؛ وجب أن تكون الحركات التي هي أبعاض لها ثلاثا، وهي الضّمة والكسرة والفتحة، فالضمة بعض الواو، والكسرة بعض الياء، والفتحة بعض الألف. وهذا لا مزيد عليه في الوضوح»[4]، والحقّ أنّ هذا التعليل الصّوتي للعلاقة القائمة بين الحركات والمدّات قد تطرّق إليه ابن جنّي من قبل؛ بل وتشابهت عبارة القرطبي مع عبارة ابن جني حيث قال:« اعلم أنّ الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أنّ هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة، والكسرة، والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو»[5]، وبالتّالي فإنّ الفارق الصّوتيّ الرّئيس بين الصّوائت القصيرة والطّويلة هو الكميّة، وقد أثبتته الدّراسات المخبرية الحديثة بالأجهزة، يقول الغامدي:« الصّوائت الطّويلة ما هي إلاّ صوائت قصيرة؛ إلاّ أنّ مدّتها الزّمنية تساوي ضعف مدّة الصّوائت

---

[1] ابن الجزري: التمهيد، ص103.

[2] الداني: التحديد، ص107.

[3] مكي: الرعاية، ص125.

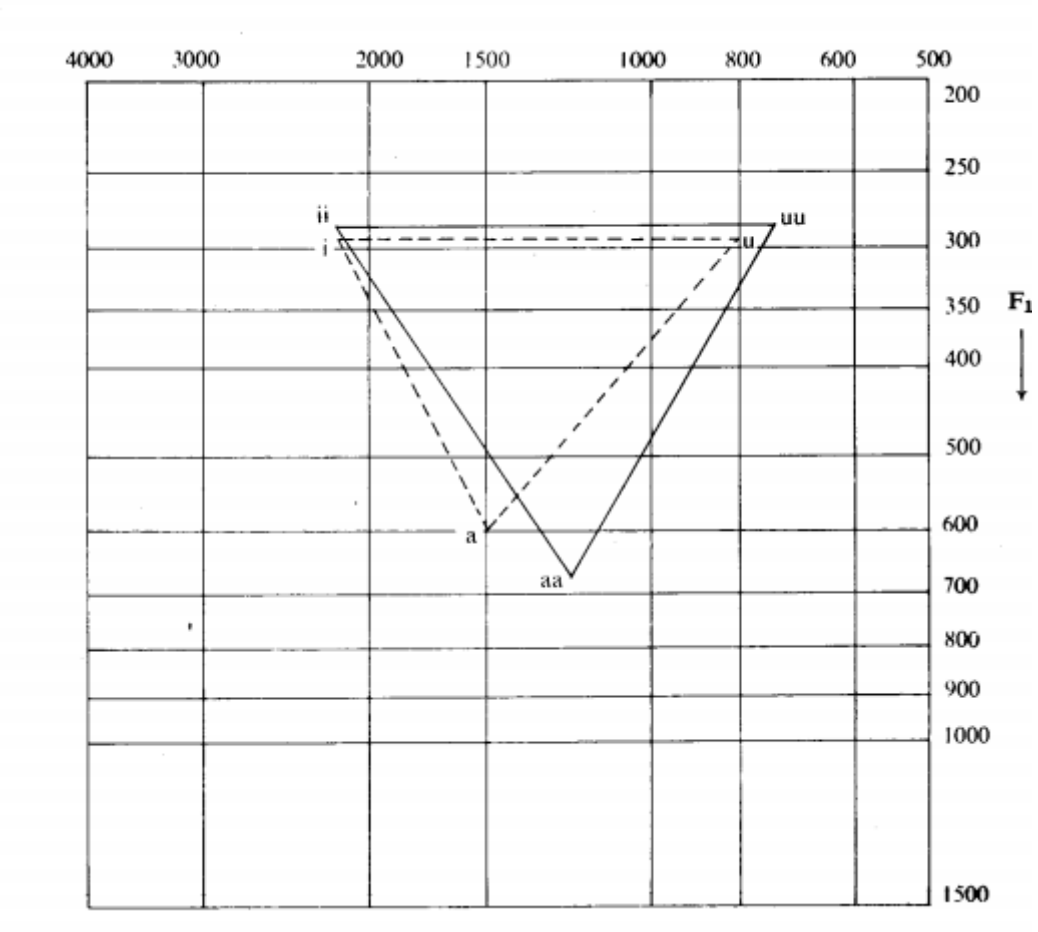
[4] القرطبي: الموضح، ص72.

[5] ابن جني: سر صناعة الإعراب، 33/1.

القصيرة تقريبا، فالفرق الأساس إذن ما هو إلاّ فرق في المدّة/الكمّية quantity. ومع هذا فهناك فرق في الكيفيّة quality أيضا؛ إلاّ أنّه فرق ثانوي بين المجموعتين»[1]، ولم يشر المجوّدون إلى الفرق الثانوي بين الصّائت القصير ومقابله الطّويل من حيث وضعيّة اللّسان وموقعه عند النّطق بهما، ولا يمكن لعلماء التجويد من خلال آليات الملاحظة التي كانت بين أيديهم أن يُدركوها وقد أقرّ بذلك الدّارسون المحدثون مع ما توفّر لهم من أجهزة، حيث وصف الغامديّ الفارق في نصّه السّابق بالثّانوي، ووصفه العاني بالاختلاف الطّفيف، ووضَعَ المخطّط الذي يوضّح نسبة الحركات الطّويلة إلى القصيرة[2]:

[1] الغامدي: الصوتيات العربية، ص126.

[2] ينظر: العاني: التشكيل الصوتي، ص43. ويرمز المحدثون للفتحة بـ a وللفتحة الطويلة بـ aa، وللضمة بـ u وللضمة الطويلة بـ uu، وللكسرة بـ i وللكسرة الطويلة بـ ii . وهذا من قبيل التأثّر بالدرس الغربيّ.



شكل رقم (18): رسم بياني للحركات القصيرة والطويلة منفردة.

لقد تطرّق المجوّدون – مع ذكرهم لمخارج الصّوائت وعلاقة الحركات بحروف المدّ – إلى مفهوم الصّوائت من حيث صفاتها، وهي عندهم مجهورة يتذبذب الوتران الصّوتيّان عند النّطق بها، يقول المسعديّ في هذا الشّأن عن حروف المدّ:« وهذه الثلاثة بالصّوت السّاذج أشبه؛ لكنّها تتميّز عنه بتصعّد الألف، وتسفّل الياء، واعتراض الواو. والصّوت السّاذج هو العاري عن الحركات والسّكنات ويكون في الحيوان غير الآدمي»[1]، ولا شكّ في أنّ الصّوت السّاذج هو النّبرة المتولّدة جرّاء تذبذب الوترين الصّوتيّين، وعلى هذا الأساس وصف المحدثون قوّة الوضوح السّمعي

[1] المسعدي: الفوائد المسعدية، ص32.

للصّوائت على الصّوامت[1]، وما وصف به المجوّدون حروف المدّ يصدق على الحركات أيضا؛ لأنهنّ منهنّ، وقد أشار المَسعدي وغيره من المجوّدين وشرّاح الجزريّة ممّن كرّروا هذا النّصّ[2] إلى العلّة الصوتية في التّباين السّمعي بين الصّوائت على الرغم من أنّ مخارجها مقدّرة، وذلك بوصفهم للمخارج وهيئة اللّسان والشّفتين، فالفتحة وألف المدّ عندهم تنتج بانفراج الفكّين وانبساط اللّسان، وهو المعبّر عنه بـ"التصعّد" في النصّ السّابق، بخلاف الضّمة والكسرة اللّتين تحتاجان لإعمال اللسان، ونجد لمكي إشارة إلى هذا في قوله:« والألف أمكن في هواء الفم – عند خروجها – من الواو والياء؛ إذ لا يعتمد اللّسان عند النّطق بها على موضع من الفم»[3]، وأمّا الضمّة والواو أو الكسرة والياء فإنّ اللّسان فيهما يتحرّك؛ غير أنّ علماء التّجويد أشاروا إلى تصعّده مع الياء ولم يشيروا إلى هيئته مع الضّمة والواو؛ واكتفوا بذكر وضعيّة الشّفتين عند النّطق بهما، يقول الدّاني:« ... لأنّ اتّساع الصّوت بمخرج الألف أشدّ من اتّساعه لهما؛ لأنّك قد تضمّ شفتيك في الواو، وترفع لسانك قِبَل الحنك في الياء»[4]، والنّاظر فيما قرّره المجوّدون في مصنّفاتهم عن الصّوائت ومخارجها يجدها مبنيّة على وضعية اللّسان والشفتين والفكّين؛ إلاّ أنّهم لم يفصّلوا في وضعية اللّسان أكثر، فمع الفتحة والألف ينبسط اللّسان أفقياً، ومع الكسرة والياء يرتفع، ولم نقف فيما بين أيدينا على من ذكر صراحة وضعية اللّسان وهيئته المتّخَذة مع الضّمة والواو، وهذا للخصوصية الصّوتية للصّوائت كونها لا تستند إلى اعتراض يمكّن من خلال التذوّق والملاحظة الذاتية – باعتبارهما آليّتا الملاحظة عند المتقدّمين – من إدراك آليات النّطق بها بدقّة، وأيضا لجعلهم المعيار الأساس في الصّوائت هو الحنك عموما لا اللّسان، فنحن نرى أنّ ذلك لكونه أظهر للملاحظة من اللّسان وأشمل

---

[1] ينظر: السعران: علم اللغة، ص150. وكمال بشر: علم الأصوات، ص218.

[2] ينظر مثلا: ابن بلبان: بغية المستفيد، ص24. وعلي القاري: المنح الفكرية، ص78. وطاش كبري زادة: شرح الجزرية، ص68.

[3] مكي: الرعاية، ص126.

[4] الداني: التحديد، ص107.

للشّفتين وأعضاء النّطق الدّاخلة في إنتاج الصوائت، ووضعيّته وهيئته هي أصل ومنشأ مصطلح الفتح والضمّ والكسر، وقصّة الدّؤلي مع غلامه معلومة مشهورة، وهذا الذي نفسّر به ما يصفونه بالانحدار والتسفّل في الكسر كما في قول القسطلاني واصفا صائتي الفتح والكسر مع اللام:«...لو فُخّمت بعد الكسرة؛ لأدّى إلى تنافر اللفظ بالخروج من تسفّل إلى تصعّد»[1]، ورغم ذلك لا نجد الحديث عن مخارج ووضعية أعضاء النّطق مع الصّوائت بدقّة عالية إلاّ في الدّرس الصوتي الحديث، نظرا للتطور العلمي وتوفّر الأجهزة العلميّة، وأوّل من فصّل فيها حديثا هو دانيال جونز[2] من خلال ما يُسمّى بالحركات المعيارية cardinal vowels وذلك بعد الدراسة المخبريّة، حيث أسّس بهذا لآليّات إنتاج الصّوائت عامّة، والتي جعلها ثمانية حركات معيارية، " وتقوم نظرية الحركات المعيارية على فكرة مؤدّاها أنّه لابدّ من معيار ثابت توصف به الحركات في اللغات الإنسانية"[3]، ويقيم المحدثون عموما بحثهم الصّوتي في مخارج الصّوائت على ثلاثة معايير مترابطة فيما بينها[4]:

- **وضعية اللّسان العموديّة:** ويُنظر فيها إلى الجزء المرتفع من اللّسان أو المنخفض، فمع الفتحة والألف ينبسط اللّسان ولا يتصعّد؛ إلاّ أنّه مع الفتحة المفخّمة يتأخّر قليلا ويرتفع نوعا ما مؤخَّره، ومع الضمّة والواو يرتفع أقصى اللّسان نحو الطبق اللّين، ومع الكسرة والياء يرتفع مقدَّمه. ومع أقصى ارتفاع يسمّى الصّائت ضيقا، ومع أدناه يسمّى واسعا، وعلى هذا فالكسرة والياء والضّمة والواو صوائت ضيّقة، والفتحة والألف صائتان واسعان.

---

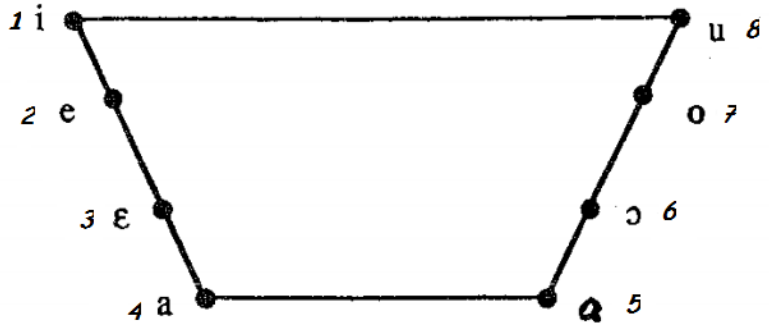
[1] القسطلاني: اللآلئ السنيّة، ص381.

[2] ينظر: مختار عمر: دراسة الصّوت اللغوي، ص148. وإراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص31.

[3] محمد شريف إستيتية: الأصوات اللغوية، ص214.

[4] للتفصيل ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص31-36. وغالب فاضل: في الأصوات اللغوية، ص28-30. وسمير شريف إستيتية: الأصوات اللغوية، ص214-219.

- **وضعية اللّسان الأفقيّة:** من خلال هذا المعيار يتحدّد مخرج الصّائت بناء على تقدّم اللّسان أو تأخّره، فتوصف الكسرة والياء بالأماميّة (=متقدّمة) لتقدّم اللّسان نحو الأمام، وباقي الصّوائت خلفية (=متأخّرة).
- **وضعية الشّفتين:** ووفق هذا المعيار نجد الشفتين مع الفتحة والألف مفتوحتين، ومع الضمّة والواو مستديرتين، ومع الكسرة والياء منفرجتين.



شكل رقم (19): مخطّط الحركات المعيارية عند دانيال جونز.

ووفق المعايير السّابقة يمكننا وصف مخارج الصّوائت العربيّة الستّة[1] على النّحو التّالي مع فارق الكميّة الصّوتية – طولا وقِصرا – بين كلّ صائتين متقابلين[2]:

الفتحة والألف: صائت أمامي واسع مفتوح الشّفتين[3].

الضّمة والواو: صائت خلفي ضيّق مستدير الشّفتين.

---

[1] إنّما هي ستّة باعتبارها فونيمات، أمّا التأديات الصّوتية فهي أكثر سواء أكانت في العربيّة أم في القرآن الكريم كما سيأتي في مبحث الإمالة.

[2] للتفصيل ينظر أيضا: جلوريا بوردن، وكاترين هاريس: أساسيات علم الكلام، ص246–249.

[3] ومع التأدية الصّوتية المفخّمة يصير صائتا خلفيا.

الكسرة والياء: صائت أماميّ ضيّق منفرج الشّفتين.

وبناء على هذا نجد أنّه قد كان لعلماء التّجويد وصف دقيق للألف المفخّمة حين وصفوها بأنّها بين الألف (= الألف المرقّقة) والواو، يقول الهمذانيّ:« وأمّا الألف المفخّمة فهي التي تكون بين الألف والواو»[1]، ولهذا جُعلت الألف المفخّمة كما سبق ذكره صائتا يرتفع معه مؤخّر اللّسان قليلا، وهذا الوصف قد وافقه البحث الصوتيّ الحديث مع مزيد دقّة، يقول كمال بشر واصفا الألف المفخّمة بمقابل الحركات المعيارية عند دانيال جونز:« أمّا الفتحة المفخّمة فهي أقرب ما تكون إلى المعيارية رقم (5) أو هي في إطارها مع فرقين هما: الأوّل: أنّ خلف اللّسان مع الفتحة المفخّمة يكون أعلى منه مع المعيارية رقم (5). الثاني: أنّ أعلى نقطة في هذا الجزء الخلفي مع الفتحة المفخّمة متقدّمةٌ قليلا عن أعلى نقطة في هذا الجزء الخلفيّ من اللّسان حين النّطق بالمعياريّة رقم (5)»[2]، وذهب علماء التّجويد أبعد من ذلك في التعليل الصّوتي للألف باعتبارها صائتا طويلا، فناقشوا التركيب الصّوتي لها مع ما قبلها وما يعتريها من تأثّر، وخلاصة آرائهم في ذلك نجدها عند ابن الجزري في النشر حيث يقول:« وأما الألف؛ فالصحيح أنّها لا توصف بترقيق ولا تفخيم، بل بحسب ما يتقدّمها فإنّها تتبعه ترقيقا وتفخيما، وما وقع في كلام بعض أئمّتنا من إطلاق ترقيقها فإنّما يريدون التّحذير ممّا يفعله بعض العَجَم من المبالغة في لفظها إلى أن يُصيِّروها كالواو، أو يريدون التّنبيه على ما هي مرقّقةٌ فيه، وأمّا نصُّ بعضِ المتأخّرين على ترقيقها بعد الحروف المفخّمة فهو شيء وَهِم فيه ولم يسبقه إليه أحد»[3]، وزاد المرعشيُّ في توضيح العلّة في اتّباع الألف ما قبلها من حيث التّرقيق والتفخيم فقال:« لأنّ الألف ليس فيه عملُ عضو أصلا حتى يوصف

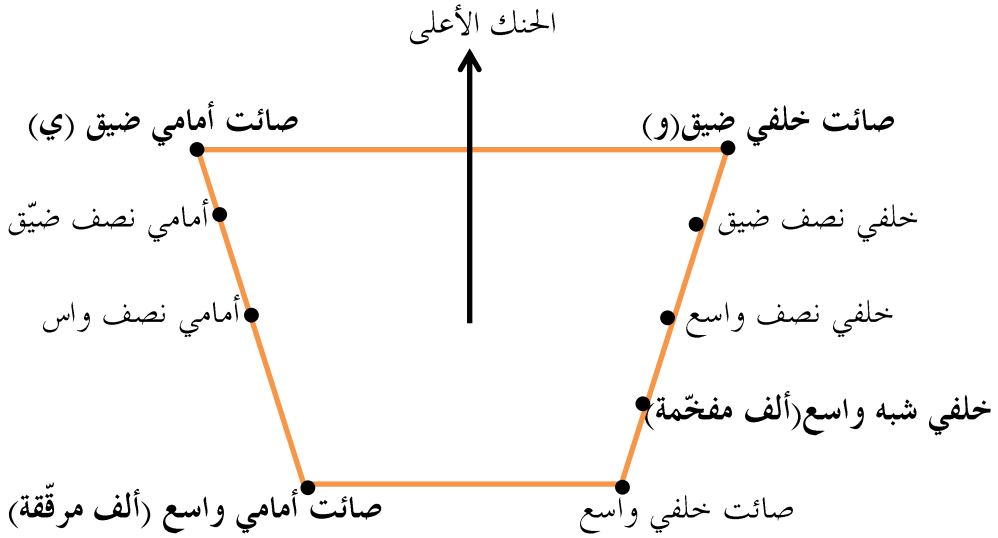
---

[1] الهمذاني العطّار: التمهيد، ص275.

[2] كمال بشر: علم الأصوات، ص468.

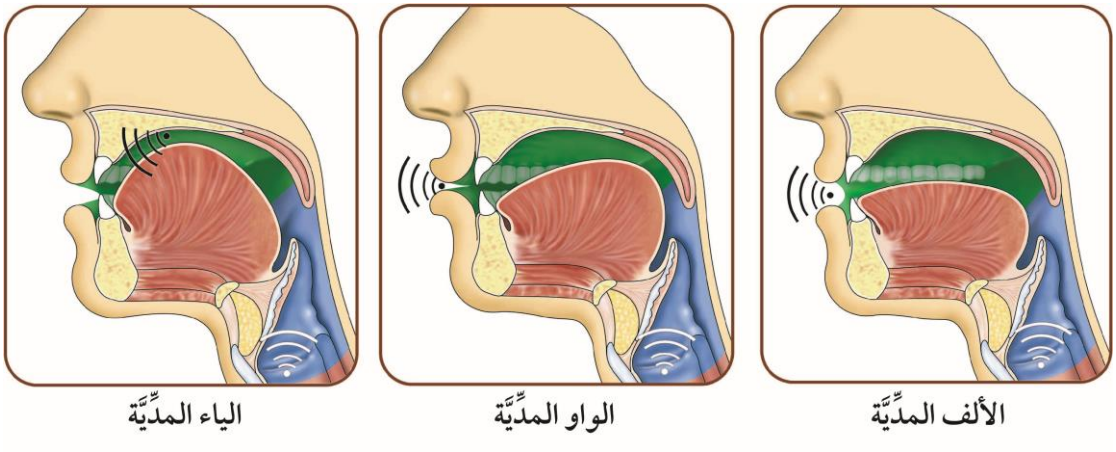
[3] ابن الجزري: النشر، 215/1.

بالتفخيم أو الترقيق، وإنّما يخرج من الجوف من غير انضغاط صوته في موضع»[1]، وبهذا نصطلح على الألف المفخّمة بالصّائت شبه الواسع، ويمكن القول إنّ ما يعتري الألف من تفخيم أو ترقيق نتيجة التجاور مع الصوامت هو من قبيل المماثلة التقدّميّة بين الصّامت والصّائت، وسنضع مخطط الحركات المعيارية العربيّة استنادا إلى ما جاء به دانيال جونز، ومعه وفق المعايير السّابقة نضع مخطّطا للصّوائت العربيّة، ونلحقه بصور توضيحيّة لمخارجها:

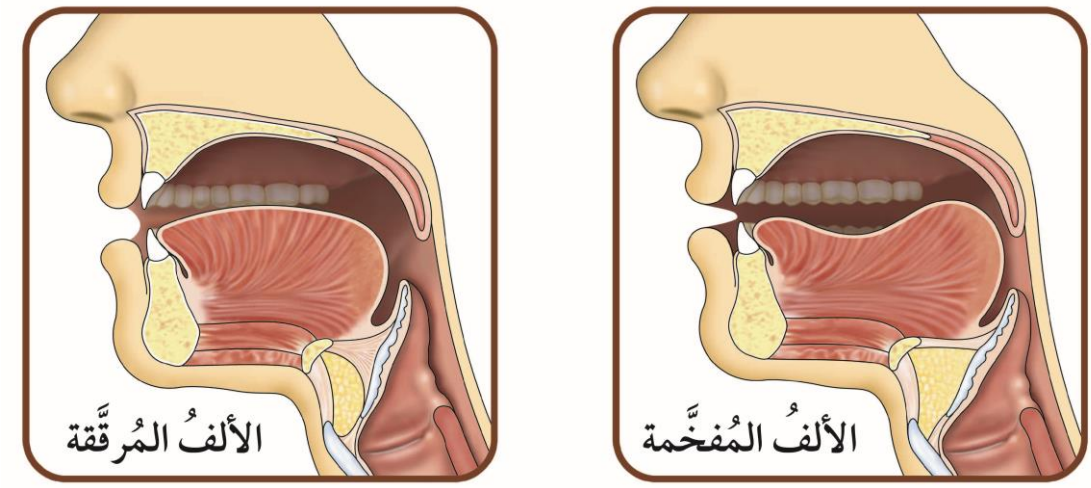


شكل رقم (20): شكل توضيحي لوضعيّة اللّسان عند النّطق بالصّوائت العربيّة.

[1] المرعشي: جهد المقل، ص154.



شكل رقم (21): رسوم توضيحية لمخارج الصوائت العربيّة الطّويلة وهيئة اللسان والشّفتين معها.



شكل رقم (22): رسوم توضيحية لمخرج الألف وهيئة اللسان حال النّطق بها.

وبالجملة فإنّ علماء التّجويد لم يُهملوا الحديث عن الصّوائت؛ إلاّ أنّهم ركّزوا في مباحثهم الصّوتية على الصّوائت الطّويلة دون القصيرة، وإن كان ذكرهم للحركات من حيث المخارج والصّفات والتعليلات الصّوتية لها مندرجا ضمن الحديث عن حروف المدّ؛ غير أنّنا لم نقف فيما بين أيدينا من مصنّفات المجوّدين عمّن تحدّث عن الحركات بالتّخصيص أكثر من القرطبيّ، وقد علّل صوتيا آليّة إنتاج الصّوائت القصيرة وربطها بمسمّياتها، فقال:« وممّا يبَيِّنه أيضا أنّ الحركات الثلاث إنّما عملهنّ بالفم، فإذا ضممته؛ حدث الضمّ، وإن كسرته؛ حدث الكسر، ومتى فتحته؛ حدث

الفتح، وفي حال تحريك الحرف بالضمّ يكون اللافظُ به قاطعا للصّوت على مخرج الحرف وضامّا شفتيه معا في حالة واحدة، من غير أن يتخلّل بينهما زمان محسوس. وكذلك في حال كسر الحرف يكون كاسرا بفمه مع قطع الصّوت على مخرج الحرف المكسور. وكذلك في حال الفتح يكون قاطعا للصّوت على مخرج الحرف مع فتح فمه من غير فصل بينهما»[1]، وما ذكره القرطبيّ وصف صوتيّ يصدّقه الدّرس الحديث؛ حيث ثبت – كما مرّ – مخبريّا أنّ الفم ينفتح مع الفتح ويمتدّ اللّسان أفقيا فيتّسع التجويف الفموي، ومع الضمّ ينفصل الفكّان قليلا مع انضمام الشّفتين وتصعّد ظهر اللّسان واقترابه من الحنك الأعلى، ومع الكسر ينكسر الفكّان بحيث يتأخر الفكّ السّفليّ عن الفوقيّ مع تصعّد طرف اللّسان وانفراج الشّفتين ما يجعل التجويف الفمويّ يضيق فيؤدّي ذلك إلى الترقيق[2]؛ ومعلوم أنّه كلّما ازداد التجويف الفموي اتساعا؛ اتّجه الصّوت نحو التّفخيم، والعكس. كما أنّ التّأسيس لمعايير الوصف الصّوتي للصّوائت عند المجوّدين من حيث وضعيّة اللّسان والشّفتين قد وافقهم فيها المحدثون مع شيء من التّفصيل الذي يحتاج إلى الآلات المتطوّرة كالتي عمل عليها دانيال جونز في وصفه للحركات المعيارية ومن جاء بعده من الدّارسين العرب كالعاني أو الغامدي[3]، غير أنّنا نرى أنّ الوصف الدّقيق النّهائيّ لوضعيات أعضاء النّطق عند النطّق بالصّوائت العربيّة يحتاج لمزيد تفصيل وتدقيق من خلال الأجهزة المتطوّرة بالعمل على مدوّنة تجمع أكبر قدر من القرّاء المهرة – باعتبارهم بيئة صوتيّة دقيقة – وهذا ممّا لم يُتح لنا ولم نقف على وجوده واقعيا، وأكثر ما هو بين أيدينا ينطلق من تقعيد الغربيين للصوائت عندهم، ولا يخفى الفارق في التّأديات النّطقية للأصوات اللغوية بين اللّغات، أو ينطلق في التّطبيق على مدوّنة من

---

[1] القرطبي: الموضح، ص75.

[2] عبد الله الأنصاري: أصل تسمية الحركات وألقاب الإعراب في اللغة العربية، مجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع22، محرم 1433هـ، ص60.

[3] ينظر: العاني: التشكيل الصوتي، ص38.

النّاطقين من غير القرّاء المهرة؛ حيث يشكّلون بهذا مدوّنة غير مثاليّة ممّا لا تعطي نتائج يمكن تعميمها.

3. التعليل الصّوتي لظواهر "الانسجام الصّوتي".

سنتطرّق إلى التعليلات الصّوتية – في حال التّركيب – عند المجوّدين في المباحث التي تكون متعلّقة بالصّوائت فيما بينها، أو متعلّقة بالصّوائت مع الصّوامت.

1.3 التعليل الصّوتي لتفخيم اللام في لفظ الجلالة:

مرّ الحديث في المبحث الأوّل من الدراسة التطبيقية عن التّفخيم وتعليلاته الصّوتية المتعلّقة به، وكذا علاقته بصفتي الاستعلاء والإطباق، وقد عرّف علماء التجويد التفخيم بأنّه تسمين لصوت الحرف حتى يملأَ الفمَ[1]، والتفخيم نتيجة صوتية سمعية لمسبِّب صوتي نطقيّ ألا وهو استعلاء مؤخَّر اللّسان كما مرّ في تعليل صفة الاستعلاء، ولذلك كان التّناسب طرديا بين التفخيم والاستعلاء، يقول المرعشيّ في هذا:« ثمّ اعلم أنّ التفخيم لازم للاستعلاء، فما كان استعلاؤه أبلغ كان تفخيمه أبلغ، فحروف الإطباق أبلغ في التفخيم من باقي حروف الاستعلاء ... وبالجملة: إنّ قَدْر التفخيم على قدر الاستعلاء والإطباق، فالطّاء المهملة أفخم الحروف. ولمّا كان القاف أبلغ في الاستعلاء من الغين والخاء المعجمتين كما عرفت؛ كان أفخم منهما»[2]، وتطرّق علماء التّجويد إلى ظاهرة التّفخيم في صوت اللام في لفظ الجلالة؛ غير أنّ عبارة بعضهم في ذلك جاءت بالتّمييز بين اللام والرّاء في الاصطلاح، فخصّوا اللام بمصطلح التغليظ، والرّاء بمصطلح التفخيم، يقول ابن الجزري:« والتفخيم من الفخامة، وهي العظَمة والكثرة؛ فهي عبارة عن ربو الحرف وتسمينه، فهو

---

[1] ينظر: ابن الطّحان السّماتيّ: الإنباء في تجويد القرآن، تح: حاتم صالح الضّامن، مجلة الأحمدية، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي، ع4، جمادى الأولى 1420هـ، ص65. ومرشد القارئ، ص76.

[2] المرعشي: جهد المقل، ص154،155.

والتغليظ واحد؛ إلاّ أنّ المستعمَل في الرّاء في ضدّ الترقيق هو التفخيم، وفي اللام التغليظُ»[1]، وقد نجد تعدّد المصطلح في هذا الباب عند المجوّدين، يقول المرعشيّ:« والتفخيم، والتّسمين، والتّجسيم، والتغليظ بمعنى واحد»[2].

وتُفخّم اللاّم في لفظ الجلالة (= الله/اللهمّ) إذا سُبقت بفتح أو ضمّ، كما في نحو:﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ﴾[الأنعام:03]، ﴿ سُبْحَنَكَ ٱللَّهُمَّ﴾[يونس:10]، ﴿ مَنْ يَّعْبُدُ ٱللَّهَ﴾[الحج:11]، ﴿ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ﴾[الأنفال:32]، وترقّق إن سبقت بالكسر كما في نحو: ﴿مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾[البقرة:79]، ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ﴾[آل عمران:26]، وفي هذا يقول ابن الجزري في متن الجزريّة:

وفَخّمِ اللامَ من اسم اللهِ *** عن فتحٍ اَو ضمّ كعبدُ اللهِ

واللاّم كما مرّ في غير موضع من هذا العمل أنّها صوت يخرج من حافّة اللسان مع ما يحاذيها من الحنك الأعلى فويق منبت الأسنان، وهي صوت منفتح مستفل في الأصل، ويخرج عن هذا الأصل في لفظ الجلالة للعلّة السّابقة من حيث كونها مسبوقة بفتح أو ضمّ، يقول عبد الدّائم الأزهري:« الأصل في الرّاء هو التفخيم، وتُرقّق بأسباب ذُكرت، وعكس ذلك اللام»[3]، ويقول القاري:« ثمّ اللاّم أصلها الترقيق عكس الرّاء عند أهل التّحقيق، فلا تفخّم إلاّ لموجِب»[4]، ولمّا كان التفخيم مستلزما لتصعّد جذر اللّسان[5]؛ فإنّ اللام المفخّمة حتما يكون اللّسان عند إنتاجها متصعّدا في مقدّمه (=كونه نقطة الاعتراض) وكذا مؤخّره (=كون الصّوت مفخّما)، وبالتالي فاللّسان يأخذ

---

[1] ابن الجزري: النشر، 90/2.

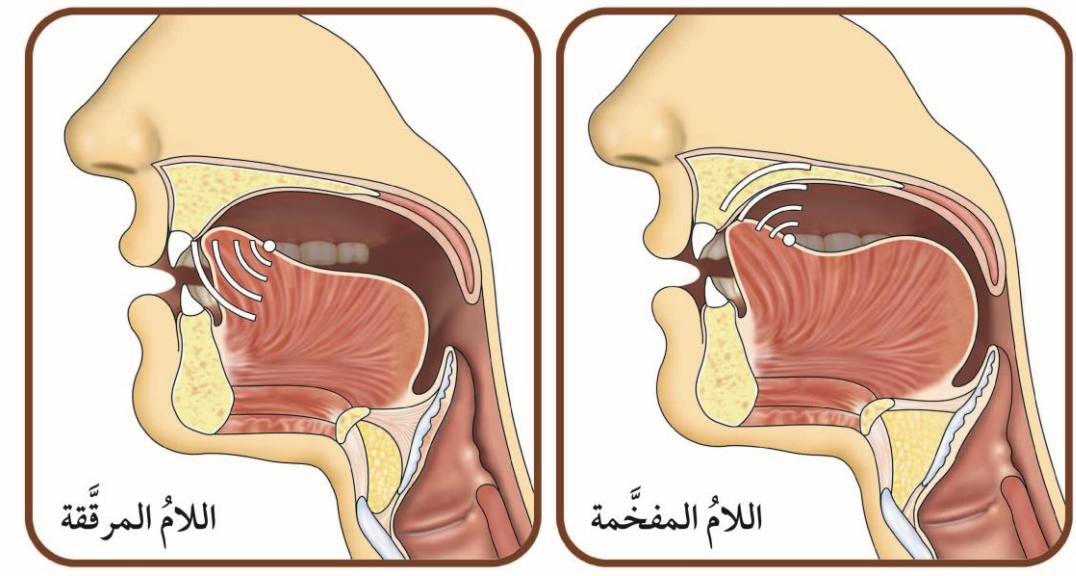
[2] المرعشي: جهد المقل، ص154.

[3] عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة، ص80.

[4] ملا علي القاري: المنح الفكرية، ص156.

[5] ينظر: محمد جواد نوري: علم الأصوات العربية، ص153.

معها شكلا مقعّرا[1]، يقول إبراهيم أنيس:« أمّا الفرق بين اللّام المرقّقة والمغلّظة فهو في وضع اللّسان مع كلّ منهما؛ لأنّ اللّسان مع المغلّظة يتخذ شكلا مقعّرا كما هو الحال مع أصوات الإطباق»[2]، وهذا التقعّر قد تحدّث عنه علماء التّجويد، ويُفهَم ضمنا من خلال مفهوم التفخيم والاستعلاء عندهم؛ حيث إنّ التّفخيم نتيجة استعلاء اللّسان، يقول المرعشيّ:« وحروف الاستعلاء كلّها مفخّمة، ولا يجوز تفخيم شيء من حروف الاستفالة إلا الرّاء واللام في بعض أحوالهما ...»[3]، والاستعلاء يستلزم تصعّد أقصى اللّسان، فيقول أيضا في هذا:« والذي ظهر للفقير بعد التأمّل الكثير في كلام الجاربردي أنّ المعتبر في الاستعلاء في اصطلاحهم استعلاء أقصى اللسان سواء استعلى معه بقيّة اللسان أو لا، وحروف وسط اللسان وهي الجيم والشين والياء لا يستعلي بها إلا وسط اللسان، والكاف لا يستعلى بها إلاّ ما بين أقصى اللسان ووسطه فلم تعد هذه الأربعة من المستعلية وإن وُجد استعلاء اللسان؛ لأنّ استعلاءه في هذه الأربعة ليس مثل استعلائه بالحرف المستعلي»[4]. وهذه صورة توضيحية لآليات إنتاج اللّام المرقّقة والمفخّمة:



[1] ينظر: الشكل رقم (26).

[2] إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص64.

[3] المرعشي: جهد المقل، ص154.

[4] المرعشي: جهد المقل، ص152،151.

شكل رقم (26): صورة توضيحية لهيئة اللسان عند النطق باللام المفخّمة والمرقّقة.

إنّه من خلال العرض السّابق يتبيّن مدى إدراك المجوّدين للمسائل المتعلّقة بالتّفخيم، وقدرتهم على فهم آليّاته؛ غير أنّ البحث والنّظر فيما بين أيدينا من مصنّفات تجويدية تخصّ اختصاص لفظ الجلالة بتفخيم اللام قد انتهى بنا إلى عدم الوقوف على تعليل صوتي بيّن وواضح، بل ولم نقف على ذلك حتى عند المحدثين ممّن اطّلعنا عليهم؛ اللّهمّ ما كان في تعليل التفخيم في اللام عموما من خلال هيئة اللّسان عند النّطق باللام المفخّمة كما في نصّ إبراهيم أنيس السابق ذكره، ونحن إذا نظرنا إلى اللام باعتبارها صامتا عربيّا؛ فإنّ القانون الصوتي العربيّ عامّة يجعلها صوتا لغويا مستفلا، وقد يصير هذا الصّوت اللّغويّ مفخّما في حالات تَجاوُر المطبق بشروط، وقد مرّ ذلك في المبحث الثّاني من الجانب التطبيقي في المماثلة الصّوتية، وهذا تمليه قوانين التجاور الصوتي؛ لكنّها في لفظ الجلالة مخالفة لهذا القانون الصّوتي، فاللّام في لفظ الجلالة من خلال سياقها الصّوتي نجدها لاما متبوعة بصائت طويل (= ألف المدّ) ثمّ صوت مهموس ضعيف وهو الهاء، كما أنّها في العربيّة مفخّمةٌ حتى ولو سُبقت بصامت مستفل، ممّا يجعلنا نحكم على تفخيمها – في لفظ الجلالة – بأنّه مخالف في ظاهره لقوانين التّجاور الصّوتي (=المماثلة الصّوتية)، ويتّضح ذلك أكثر عند وضعنا للّام في سياق صوتي واحد في مقابل لام الجلالة؛ إذ نجدها مرقّقة، وذلك في نحو: غلاّه، قَلاه، ولاّه. عكس اللام في لفظ الجلالة، فأمّا عن علّة التّرقيق عند مجاورة صائت الكسر للفظ الجلالة؛ فإنّ هيئة اللّسان فيه مع تفخيم اللّام متباينتان تبايُن تضادّ، ما يجعل النّاطق يُبقي على الترقيق، فقد مرّ أنّ أقصى اللّسان مع صائتي الكسرة والياء يكون متسفّلا، ويتصعّد مقدّمه[1]، وبالتالي يختلف مع هيئة اللّام المفخّمة التي يكون أقصى اللّسان فيها متصعّدا، وعلى هذا فالكسر يستوجب نطق اللام مرقّقة، وقد تحدّث المجوّدون عن علّة هذا رغم كونه أصلا

[1] يراجع الشكل رقم (21).

في اللام العربيّة ولم يفتهم تعليله؛ غير أنّه تعليل من غير تفصيل، يقول طاش كبري زاده:« وإنّما رقّقت بعد الكسر؛ لكراهتهم أن يخرجوا من الكسر إلى التغليظ لثقله»[1]، ويقول القسطلاني:« فأجمعوا على ترقيقها عملا بالأصل، ولأنّها لو فخّمت بعد الكسرة؛ لأدّى إلى تنافر اللفظ بالخروج من تسفّل إلى تصعّد، فعدل عن التغليظ الذي هو للتفخيم، وأبقى على أصله من الترقيق، لما يحصل بذلك من تناسب اللفظ للاسم الكريم في سمع السامع»[2]، وبالتّالي فعلّة الترقيق علّة صوتية خالصة.

وأمّا عن علّة التفخيم مع الفتح والضّم؛ فإنّ القانون الصّوتي العام وآليّة الإنتاج الصّوتي لا **يستوجبان** تفخيما أو ترقيقا، فالكلّ يمكن حدوثه مع اللام تأديةً؛ ولذلك نجد هاته الكلمات على سبيل المثال: ولّاه، غلاه، قَلاه، والله، ممكنة التباين في التأدية – وقد وضعنا اللام في سياق صوتي واحد مع لفظ الجلالة–، فمع ولّاه، وغلاه، وقلاه، تأتي اللام فيها مرقّقة على الرغم من أنها قد سُبقت بمفخّم – الغين والقاف – لأنّ التأدية النطقية وهيئة أعضاء النّطق لا تستوجب أحد الوجهين – التفخيم أو الترقيق– ولا تعارض بينهما عند النّطق، وإنّما القانون اللغوي في النظام الصوتي العربي هو من يجعل صوت اللام مرققا في غير لفظ الجلالة، وعليه فلو نظرنا إلى الأمر صوتيّا؛ فإنّ لام لفظ الجلالة لا تستوجب التفخيم قبل الفتح والضم، فوضعيّة اللسان معهما لا تحتّم النّطق باللام مفخّمة خصوصا إذا كان الصوت المفتوح قبلها مستفلا، كما أنّ الصّائتين الفتحة والضمّة لا يتعارضان مع التفخيم بخلاف الكسرة، وعليه فنحن نرى بعد طول تأمّل وتمعّن أنّ علّة الخروج عن القانون الصوتي العام في تفخيم لفظ الجلالة ليست علّة صوتية نطقية خالصة، وإنّما العلّة علّة دلالية، تتجاوز القانون الصوتي العربي إلى القانون الدّلالي والحمولة المفاهيميّة المؤدّاة،

---

[1] طاش كبري زاده: شرح الجزرية، ص144.

[2] القسطلاني: اللآلئ السنيّة، ص381.

فالتفخيم في لفظ الجلالة ليس نتاج آليّة نطقية؛ بل هو نتاج دلالة صوتية من خلال صفة التّفخيم، وهو المعبّر عنه عند علماء التجويد بالتعظيم، يقول القاري:« لمناسبة الفتح والضمّ التّفخيمَ المناسب للفظ "الله" من التّعظيم؛ لكونه الاسم الأعظم عند الجمهور المعظّم»[1]، ويقول عبد الدائم الأزهري:« ففي التفخيم تعظيم الجلالة الكريمة»[2]، وذكر مكي هذه العلّة وهو يحدّث عن التشديد فقال:« وإذا كان المشدَّد مفخّما للتعظيم والإجلال؛ وجب بيان التّشديد متمكّنا؛ ليكون ذلك أمكن لظهور التّفخيم، نحو:﴿ قَالَ ٱللَّهُ﴾[آل عمران:55]، و﴿ فَٱللَّهُ خَيۡرٌ حِفۡظٗا﴾[يوسف:64] وشبهه، يُظهَر التّشديد إظهارا متمكّنا؛ ليظهر التّفخيم في اللام الذي جيء به للتعظيم والإجلال والإكبار فاعلمه. وليس في كلام العرب لام أظهر تفخيما وأشدّ تعظيما من اللّام في اسم الله جلّ ذكره؛ لأنّها لامان مفخّمان لإرادة التّعظيم والإجلال، وذلك إذا كان قبل الاسم فتح أو ضم»[3].

وبالجملة فإنّ لفظ الجلالة لفظ خاص، لذلك كان القانون الصّوتي للام فيه خاصّا، وصار الأصل فيه هو التفخيم، وقد أبلغ القرطبي في عبارته حين قال:« والوجه في تفخيم اللام في اسم الله تعالى ذكره ما يحاوَل من التنبيه على فخامة المسمّى به وجلاله، وذلك أصل فيه؛ إلاّ أن يمنع منه مانع»[4]، والمتمعّن في تعليلات المجوّدين لتفخيم لام لفظ الجلالة يرى ظاهرها أنّها تعليلات خارجة عن كونها تعليلات صوتية؛ إلاّ أنّها في جوهرها نابعة من الفهم الدّقيق للظواهر الصوتية التركيبية وعلل نشوئها، وإلاّ لما احتاجوا إلى تبيين علّة التّفخيم في لفظ الجلالة أصلا.

---

[1] القاري: المنح الفكرية، ص156.

[2] عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة، ص80.

[3] مكي: الرعاية، ص256.

[4] القرطبي: الموضح، ص120.

وخصوصية لفظة "الله" تكمن في أنّها لفظة دينية قدسيّة في دالّها ومدلولها وأصل وضعها، ولذلك لا تخضع إجمالا لقوانين اللغة الصّارمة كغيرها سواء في المستوى الصّوتي، أو المستوى الدلالي من حيث التغيّر في دلالتها، ولهذا نجد فيها هاته الخصوصيّة داخل النظام اللغوي، كما نجد ثبات دلالتها على أصل وضعها من غير تطوّر، وتفرّد مدلولها من غير اشتراك مع غيرها، وانفراد أصواتها على نظيرتها في غيرها، يقول الزّجّاجيّ:« وفرق ما بينه وبين غيره قيل: "الله"؛ فأُدخِلت الألف واللّام عليه وحُذِفت الهمزة، وفُخِّم اللفظ به، وأُلزِم هذا البناء ليدلّ على أنه الإله المستحقّ للألوهية دون ما سواه ... فهذا يدلّ على أن إدخال الألف واللام في "الله" وحذف الهمزة منه وإلزامه هذا البناء؛ إنما هو ليدلّ على أنه لا يستحق الألوهية في الحقيقة غيره، وخُصّ ببناء لا يشرك فيه سواه، ولا يدعيه أحد»[1]، وقال التُّسوليّ:« واسم الجلالة علم على الذّات الواجب الوجود المستحقّ لجميع المحامد، وهو أشهر أسمائه تعالى، قيل: إنه اسم الله الأعظم الذي إذا سئل به أعطى وإذا دعي به أجاب؛ إذا وجد شرطه وهو التقوى، ولذا قبض الله تعالى عنه الألسن فلم يتسمّ به أحد، قال تعالى:﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾[مريم:65]؛ أي: هل تعلم أحدا من المخلوقات سمّي الله؟ والاستفهام بمعنى النفي؛ أي لم يتسمّ به غيره، وهو أعرف المعارف»[2]، وهذه النّصوص وغيرها مع ما سبق تبيينه وتعليله تؤكّد لنا خصوصية لفظ الجلالة ضمن البناء اللغوي العربي في جميع مستوياته.

---

[1] أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي: اشتقاق أسماء الله، تح: عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط2، 1986م، ج1، ص31.

[2] أبو الحسن علي التُّسوليّ: البهجة في شرح التحفة، تح: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1998م، ج1، ص15.

2.3 التعليل الصّوتي للتفخيم والترقيق في الرّاء.

الرّاء كما اللام صوتان متشابهان في كثير من الخصائص الصّوتيّة، فهما متّحدان في المخرج، ومتشابهان في آلية الاعتراض، وهذا يجعلهما متجانسين في كثير من الصّفات، ولذلك فالتنوّع الصّوتي للرّاء يكون بالتفخيم والتّرقيق مثل اللّام، مع فارق أنّ التفخيم فيها أصلٌ[1] والترقيق تأدية صوتية له، عكس ما مرّ معنا في صوت اللام، يقول مكيّ متحدّثا عن التشابه بين اللام والراء:« فلمّا استعملت العرب في الرّاء التّفخيم والترقيق؛ فعلت مثله في اللام، والتفخيم في اللام أقلّ منه في الرّاء»[2]، وقد أثبتته الدراسات الحديثة والتحليل الفيزيائي، يقول العاني:« وتشبه معالمُ الرّاء معالمَ اللام؛ إلاّ في المَعلم الثّاني والمَعلم الثّالث خاصة، فإنّهما أكثر انخفاضا في الرّاء»[3]، والرّاء تخرج من طرف اللّسان مع ما يحاذيه من اللّثة، فيكون الجزء المتصعّد أكثر من اللّسان عند النطق بها هو طرفه، وقد ذكر علماء التجويد مواضع التفخيم والترقيق من غير تفصيل بين القرّاء؛ لأنّ منهج المجوّدين كما ذكرنا في غير موضع هو منهج يتخذ من أوجه الاتفاق موضوعه، وما هو في حكم التفصيل والاختلاف فمتروك لكتب القراءة.

لقد تتبّع المجوّدون مواطن التفخيم والترقيق في الرّاء، وذكروها ومثّلوا لها[4]، من خلال علاقتها داخل السلسلة الصوتية بالصّوائت، ولكثرة التفريعات ظهر لبعض المحدثين أنّها اضطراب في الدّراسة الصوتية عندهم، يقول إبراهيم أنيس:« ورغم اختلاف القرّاء في تفخيم الرّاء وترقيقها إلى حدّ

---

[1] اختلف بعضهم في هذا مع الجمهور، فقالت طائفة إنّ الأصل فيها هو الترقيق، وقالت أخرى إنه لا أصل لها. وأعرضنا عن سرد الأقوال والمذاهب لضرورة المنهج المتّبع والموضوع. وللتفصيل ينظر: ابن الجزري: النشر، 108/2.

[2] مكي: الرعاية، ص188.

[3] العاني: التشكيل الصوتي، ص55.

[4] ينظر: الداني: التحديد، ص151.

يشبه الاضطراب؛ يمكن أن نستخلص من تلك الآراء المتشعّبة ضوابط عامة»[1]، وقد فاته أنّ المجوّدين في هاته المسائل إنّما هم ينطلقون من مدوّنة أدائية توقيفية لا اجتهاد فيها، وبالتالي فهم يقعّدون بناء على الوصف الشامل لما هو ثابت في الأثر، يقول الدّاني:« وأئمّة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربيّة، بل على الأثبت في الأثر، والأصحّ في النّقل، والرّوايةُ إذا ثبتت لا يردّها قياس عربيّة ولا فشوّ لغة؛ لأنّ القراءة سُنّة متّبعة، يلزم قبولها والمصير إليها»[2]، وسنُعرض عن ذكر تلك التّفصيلات لضرورة البحث ومنهجية العمل، مكتفين بذكر الأحكام إجمالا:

- فالرّاء إمّا أن تكون متحرّكة أو ساكنة؛ وهي إن تحرّكت بالكسر؛ رقّقت كما في نحو:﴿ مُّتَفَرِّقَةٍ﴾[يوسف:67]. وإن تحرّكت بخلاف الكسر فتحا أو ضما فخّمت، وأمثلة ذلك: ﴿ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ﴾[الحج:01]، ﴿رُسُلُ ٱللَّهِ﴾[الأنعام:124].
- وإذَا كانت الرّاء ساكنة فإنّها ترقّق إن جاورها كسر غير عارض ولم يلها صوت مستعل – وقد مرّ أنّ الصوّت المستعلي يؤثّر في مُجاوِره فتحدث المماثلة – وهي تفخّم إن جاورها فتح أو ضمّ، ومثال ذلك:﴿ مَجْرِيهَا﴾ [هود:17]، ﴿شِرْبٌ﴾ [الشّعراء:155]، ﴿يَٰمَرْيَمُ﴾ [آل عمران:37]، ﴿مُّرْسَلٌ﴾[الأعراف:75].
- وإن كانت ساكنة سكون وقف؛ فإنّها ترقّق إن سُبقت بكسر أو ياء صائتة أو نصف صائتة؛ مثل: ﴿كَذَّابٌ أَشِرٌ﴾ [القمر:26]، ﴿عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان:34]، ﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ﴾ [البقرة:54]،

---

[1] إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص65.

[2] أبو عمرو الداني: جامع البيان في القراءات السّبع، تح: محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2005م، ج2، ص860.

وتفخّم إن لم تُسبق بهم، ومن أمثلة ذلك: ﴿إِثْنَاعَشَرَ﴾[التوبة:36]، ﴿ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ﴾[القمر:24]، ﴿وَالْفَجْرِ﴾[الفجر:01].

وأكثر كتب علماء التجويد تكتفي بذكر السياقات التركيبية الصوتية للراء في حالتي تفخيمها وترقيقها، ولم أقف في كثير من مصنّفات المجوّدين – والمتقدّمين منهم خاصّة – على تعليلات صوتية في علاقة الترقيق بالصّائت القصير "الكسرة"، أو الصائت الطويل "الياء المديّة"، وقد اكتفى أصحابها بإحصاء حالات الترقيق والتفخيم، إلاّ أنّ هناك من ذكر عللا صوتية تعكس فهم آلية التّرقيق والتفخيم عند نطق صوت الرّاء، وعلاقتهما بالتجاور الصوتي مع الصّوائت، يقول القسطلانيّ معلّلا عدم الترقيق مع صائت الكسرة:« فإنّها لو فخّمت حال كسرتها؛ لأدّى ذلك إلى كلفة على اللّسان؛ إذ التّفخيم يطلب استعلاءه وتصعّده، والكسرة تطلب انحداره وتسفّله في حالة واحدة»[1]، وقد علمنا أنّ التّفخيم عبارة عن أثر سمعي لتأدية نطقية معيّنة للسان تكون بارتفاع الجزء الخلفي من اللّسان ممّا يسمح للتجويف الفموي بالاتساع نتيجة تأخّر اللّسان وتصعّده مع تسفّل لمقدّمه[2] فيتّخذ اللّسان بذلك شكلا مقعّرا، كما مرّ أنّ وضعيّة مؤخّرة اللّسان مع الكسرة تكون عكس ذلك تماما بحيث تكون متسفّلة مع تصعّد لطرفه[3]، وهذا التعليل الصّوتي هو معنى القول السابق للقسطلاني: " ؛ إذ التّفخيم يطلب استعلاءه وتصعّده، والكسرة تطلب انحداره وتسفّله في حالة واحدة". كما يزيد القرطبي في توضيح علّة الترقيق والتفخيم في الرّاء مع مجاورة الصّوائت، فيقول في ذلك:« فإن كانت مكسورة رقّقت، وكان العمل فيها برأس اللّسان، ومُعتمَدها أدخلُ إلى جهة الحلق في الحنك الأعلى يسيرا، وأخذ اللّسان من الحنك أقلَّ مما يأخذ مع المفخّمة، فينخفض

---

[1] القسطلاني: اللآلئ السنيّة، ص377. وينظر: الفضالي: الجواهر المضيّة، ص194.

[2] ينظر: مالمبرج: علم الأصوات، ص118.

[3] ينظر: الشكل رقم (21).

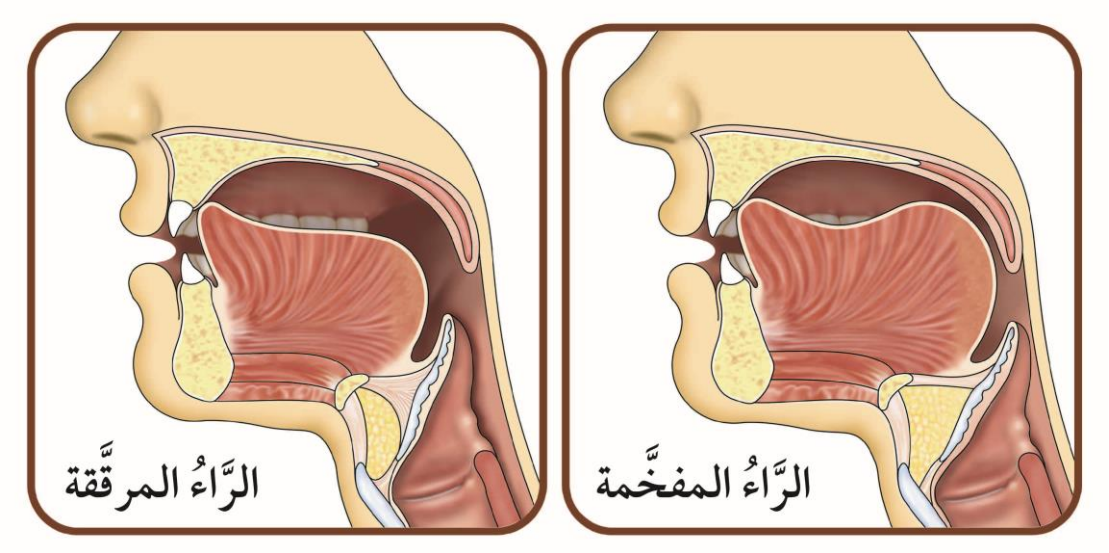
اللّسان حينئذ فلا ينحصر الصّوت بينه وبين الحنك فتجيء الرّقّة»[1]، وما يُقال مع صائت الكسرة القصير يقال أيضا مع صائت الكسرة الطويل (=الياء)؛ لأنّ اللسان والحنك فيهما يتخذان هيئة مشابهة، وأمّا مَع الفتح والضَمّ؛ فإنّ تصعُّد الجزء الخلفيّ للّسان وانفتاح الفم مع نطق الرّاء ممكن؛ ما يؤدّي إلى تقعّر اللّسان نتيجة ارتفاعة طرفيه، وقد ذكر القرطبيّ وابن الجزري بعده علّة تفخيمها وهي مفتوحة أو مضمومة فقال القرطبيّ:« فإن كانت مضمومة أو مفتوحة فُخّمت، وكان ما يأخذه طرف اللّسان منها أكثر ممّا يأخذه من التّرقيق، وكان مُعتمَد اللّسان أخرج في الحنك الأعلى يسيرا، فينبسط حينئذ اللّسان وينحصر الصّوت بينه وبين الحنك فيحدث التّفخيم لذلك»[2]، وقال ابن الجزري:«... ويتصوّر مع ذلك أن يعتمد الناطق بها على طرف اللسان فترقّق إذ ذاك، أو تُمَكِّنُها في ظهر اللسان فتغلّظ، ولا يمكن خلاف هذا فلو نطقت بها مفتوحة، أو مضمومة من طرف اللسان وأردت تغليظها لم يمكن، نحو: "الآخِرَة"، و"يُسرُّون"، فإذا مكّنتها إلى ظهر اللسان غُلِّظت، ولم يكن ترقيقها، ولا يقوى الكسر على سلب التغليظ عنها إذا تمكّنت من ظهر اللسان؛ إلا أنّ تغليظها في حال الكسر قبيح في المنطق»[3]، ولم يزد المحدثون عمّا أقرّه المجوّدون في أحكام الرّاء من حيث الترقيق والتفخيم وعلاقتها بالصّوائت القصيرة على حسب اطّلاعي، وهذا توضيح لهيئة اللّسان عند النّطق بالرّاء مرقّقة ومفخّمة.

---

[1] القرطبي: الموضح، ص106.

[2] القرطبي: الموضح، ص106.

[3] ابن الجزري: النشر، 108/2.



شكل رقم (24): صورة توضيحية لهيئة اللسان عند النّطق بالرّاء المفخّمة والمرقّقة.

3.3 التعليل الصوتي لدرجات التفخيم مع الصّوائت:

مرّ الحديث عن التفخيم في المبحث الأوّل من الدّراسة التطبيقية، وقد تقرّر أنّ جذر اللّسان كلّما ارتفع؛ زادت درجة التفخيم؛ كون التّفخيم نتيجة سمعيةّ لآلية نطقية ناتجة عن عدّة أسباب أبرزها وأهمّها اتّساع التجويف الفموي، وعلى ذلك فإنّ الأصوات الأربعة المستعلية المطبقة "الطاء، والظاء، والصّاد، والضّاد" أكثر تفخيما من الأصوات الثلاثة المستعلية غير المطبقة "القاف، والغين، والخاء"، وسنقوم في هذا المبحث بدراسة علاقة الصّوائت بدرجات التفخيم، وقد طرق علماء التجويد ذلك، وتحدّثوا عن تأثير الصّوائت القصيرة والطويلة في التّفخيم[1]، وفي مصنّفاتهم ذكر لمذهبين[2]: مذهب ابن الطّحّان، ومذهب ابن الجزريّ، فأمّا المذهب الأوّل: فإنّ التّفخيم يكون أقوى مع صائت الفتحة، ويقلّ مع صائت الضمّة ثمّ الكسرة. وأمّا المذهب الثّاني فقد كان أكثر تفصيلا،

---

[1] مرّ من قبل في تعليل صفة الاستعلاء أنّ هناك مذهبان للمجوّدين في درجات تفخيم الأصوات المستعلية، مذهب من يقابل بينها ومذهب من يقابل بين الصوت الواحد في حالاته المختلفة عند مجاورته للصوائت، والمذهب الثاني هو الذي يعنينا في هذا المبحث وعليه مدار الحديث.

[2] ينظر: القاري: المنح الفكرية، ص159.

حيث جعل مراتب التّفخيم خمسة؛ فجعل أعلاها مع صائت الفتحة الطّويلة ثم مع القصيرة ثم الضمّة ثمّ السّكون ثمّ الكسرة، يقول ابن الجزري متحدّثا عن مذهب ابن الطّحان:« والخاء: يجب تفخيمها وسائر حروف الاستعلاء، وتفخيمها إذا كانت مفتوحة أبلغ، وإذا وقع بعدها ألف أمكن نحو: خلق، و غلب، وطغى، وصعيدا، وضرب، وخالق، وصادق، وضالين، وطائف، وظالم. قال ابن الطحان الأندلسي في تجويده[1]: المفخّمات على ثلاثة أضرب: ضرب يتمكّن التفخيم فيه، وذلك إذا كان أحد حروف الاستعلاء مفتوحا، وضرب دون ذلك، وهو أن يقع مضموما، وضرب دون ذلك، وهو أن يكون مكسورا»[2]، وينقل صاحبُ المنح الفكرية مذهبَ ابن الجزريّ، فيقول:« وعند المصنّف رحمه الله تعالى [يقصد به ابن الجزريّ صاحب النّظم المشروح] على خمسة: ما كان بعده ألفن ثمّ ما كان مفتوحا من غير ألف بعدها... ثمّ ما كان مضموما، ثمّ ما كان ساكنا، ثمّ ما كان مكسورا»[3]، ونقل عنه المرعشيّ هذا في جهد المقلّ[4]. وخلاصة الأمر أنّ الإجماع واقع في كون الفتحة أقوى ثمّ الضمّة ثمّ الكسرة، فالفتحة والضمة والكسرة تؤثّر في الصامت المفخّم من حيث درجة تفخيمه، وقد رأينا من خلال هيئة اللّسان أنّ هذا التقسيم صحيح باعتبار أنّ التّفخيم ينتج عن اتّساع التجويف الفموي، وهو مع الألف أوسع منه مع الفتحة، ويزداد ضيقا مع الضمة ثمّ الكسرة التي ينكسر فيها الحنك السفلي ويضيق التّجويف الفمويّ فيها أكثر.

---

[1] لم أقف على النصّ في كتابيه "مرشد القاري" و"الإنباء في تجويد القرآن"؛ غير أنّ في "الإنباء" ما هو في معنى القول المذكور. ينظر: ابن الطحان: الإنباء، ص66.

[2] ابن الجزري: النشر، 218/1.

[3] القاري: المنح الفكرية، ص160.

[4] ينظر: المرعشيّ، جهد المقل، ص155.

4.3 التعليل الصّوتي للإمالة:

تندرج الإمالة ضمن المباحث التركيبية المتعلّقة بالصوائت التي تُعرف في البحث الصّوتي الحديث بمصطلح "الانسجام الصّوتي" الذي يقابله بالإنجليزية المصطلح Vowel assimilation، والإمالة عمليّة صوتيّة ناتجة عن تأثّر الصّوائت ببعضها، وهي مقابلة للإدغام في التماثل بين الصّوامت، فأعلى درجات التماثل بين الصوامت هو الإدغام التّام؛ ونظير ذلك بين الصّوائت هو الإمالة الكبرى[1] كما سنبيّن، والإمالة ظاهرة صوتيّة تندرج ضمن مباحث علم القراءة لا علم التجويد؛ ولذلك نجدها غائبة الذّكر والتفصيل في أغلب مصنّفاتهم، يقول إبراهيم السّنهوري متحدّثا عمّا يتعلّق بالألف الممالة:« وذلك مذكور في كتب اختلاف القرّاء في الفتح والإمالة وبين اللّفظين»[2]، وسنذكرها في بحثنا اتّباعا لبعض علماء التجويد؛ ومن أورد ذكرها – على قلّتهم – فإنّما ذكرها لزيادة البيان والتوضيح لموضوعات الأداء القرآنيّ، وإتماما لما يتعلّق بمباحث الفتح والتّفخيم؛ إذ الإمالة في أصلها نظير الفتح، ولهذا لم يفصّل في مسائلها مَن ذكرها من المجوّدين، وسنكتفي بما ذكروه من الأمور الصّوتية العامّة لها.

الإمالة لغة: والإمالة في اللغة تعني العُدول إلى الشّيء والإقبال عليه[3]، ويمكننا القول: إنّ الإمالة بمعناها اللغويّ تؤدّي مفهوم البُعد والقرب معا، وعليه فالشّيء الممال ذو ماهية تختلف عن الشيء المُمال عنه والمُمال إليه.

---

[1] قد ترد حالات الانسجام الصوتي في منتهاه غير أنّها حالات تكون بين الصوائت القصيرة وأنصاف الصوائت؛ أي بين الحركات وأصوات اللين، وهو ما يعرف بالإعلال بالقلب؛ كأن تنقلب الواو الساكنة ياء ليقع التماثل التام مع صوت الكسرة قبلها.

[2] السنهوري: الجامع المفيد، ص232.

[3] ينظر: ابن منظور: لسان العرب، مادة (ميل)، 636/11.

الإمالة اصطلاحا: وفي اصطلاح المجوّدين فإنّ الإمالة لم تخرج في مفهومها عمّا عليه القرّاء؛ كونها أصلا من أصول علم القراءة، وقد تابع جميعهم مذهب سيبويه فيها[1]، يقول مكي في تعريفها:« ومعنى الإمالة: أن تمُيل الفتحةَ نحو الكسرة، وتُميل الألفَ نحو الياء»[2]، ومن خلال هذا التّعريف نجد أنّ الإمالة مختصّة بصائت الفتحة القصيرة والطّويلة، فهو الشيء المُمال عنه، وصائت الكسرة القصيرة والطويلة إذ هو الشيء المُمال إليه، وقد تقرّر أيضا من خلال الحدّ اللغويّ أنّ الألف الممالة لا هي بالألف الخالصة ولا هي بالياء الخالصة، ولذلك قسّم المجوّدون درجات الميل انطلاقا من درجات القرب من ذينك الطّرفين – ونعني بهما الألف والياء – فيقول ابن الطّحّان:« لحركة الفتح ثلاث ألفاظ: لفظ مفتوح، ولفظ مبطوح، ولفظ بين المفتوح والمبطوح. فصل: فالمفتوح: مسموع من الفتحة الخالصة التي لا مذاق فيها للكسر. والمبطوح: مسموع من الفتحة الممالة إلى مذاق الكسرة، لذلك المذاق نهاية إن تجاوزتها تحوّلت الفتحة كسرة»[3]، فمرجع درجات الميل هو الألف والياء، وإنّما المقصود من الياء في الإمالة الصائتَ لا نصف الصائت؛ أي الياء المديّة لا اللّينة باعتبارها المقابل الصّوتي للألف، ولذلك عُدّت الإمالة نظير الفتح؛ والمقصود بالفتح في هذا الباب هو هيئة أعضاء النّطق ودرجات انفتاح الفم عند النطق بالألف، وفي غير باب الإمالة فإنّ الفتح بمعنى التفخيم كما سبق، وهو بهذا المعنى نظير الترقيق. والإمالة في القرآن الكريم وردت على نوعين، فالنوّع الأوّل: إمالة للألف نحو الياء ميلا كثيرا حتى تقرب من الياء؛ وتسمّى الإمالة الكبرى، أو الإضجاع، أو البطح. والنوع الثّاني: إمالة للألف نحو الياء ميلا أقلّ؛ وتسمّى الإمالة الصّغرى، أو التقليل، أو الإمالة بين بين (= بين الألف وبين الإمالة الكبرى)، يقول ابن الجزريّ:« والإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء كثيرا: وهو المحض.

---

[1] ينظر: سيبويه: الكتاب، 117/4.

[2] مكي: الرعاية، ص129. وينظر: المرعشي: جهد المقل، ص236.

[3] ابن الطحان: الإنباء، ص67.

ويقال له: الإضجاع، ويقال له: البطح؛ وربّما قيل له الكسر أيضا، وقليلا[1]: وهوبين اللفظين، ويقال له أيضا: التقليل، والتلطيف، وبين بين؛ فهي بهذا الاعتبار تنقسم أيضا إلى قسمين: إمالة شديدة، وإمالة متوسطة. وكلاهما جائز في القراءة جارٍ في لغة العرب. والإمالة الشديدة يُجتَنب معها القلب الخالص والإشباع المبالغ فيه، والإمالة المتوسطة بين الفتح المتوسط وبين الإمالة الشديدة»[2]، ويرى المحدثون في التعريفات المذكورة للإمالة عند المتقدمين في تمييزهم وفصلهم بين الفتحة والألف أوتمييزهم بين الكسرة والياء نوعا من الاضطراب العلمي[3]؛ إذ لا وجود لحدود فاصلة بين الصّائت القصير والطّويل، وقد أثبتت الدّراسات الحديثة ذلك باعتبار الألف فتحة طويلة والياء كسرة طويلة وأنّ الفرق بينهما كمّيٌّ، وألاّ وجود لفتحة قبل الألف، ولا لكسرة قبل الياء، والواقع أنّ هذا النّقد صحيحٌ بالجملة على الرغم من أنّ المتقدّمين يرون أنّ الحركات إنما هي أبعاض حروف المد؛ ويتبيّن لنا هذا الوَهم المفهوميّ في الفصل بين الصائت القصير والطّويل وتصوّر اجتماعهما في قول مكّي مثلا:« ومعنى الإمالة في "الألف" أن تنحو بها نحو الياء، ولا تقدر على ذلك حتّى تنحو بالفتحة التي قبلها نحو الكسرة، فإذا قلت: في دارِهم، أملت الألف لأجل كسرة الرّاء، وأملت فتحة الدّال لأجل إمالة الالف»[4]، ولا يخفى بُعد هذا القول في فصله صوتيا بين الفتحة والألف واعتبار وجود فتحة قبل حرف المدّ؛ بل الصّحيح وجود صائت طويل فقط، وأمّا ظاهر نصّ تعريف الإمالة في قولهم:" أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء"؛ فإنّه لا يوحي بهذا الفصل؛ لوجود حالاتٍ من إمالة الفتحة نحو الكسرة مثل الإمالة عند الوقف على هاء التأنيث نحو: فاطمَه وهُمَزَه،

---

[1] عطفا على كثيرا.

[2] ابن الجزري: النشر، 30/2. وينظر: ابن الطحان: مرشد القارئ، ص72،73.

[3] ينظر: عبير بني مصطفى: الإمالة عند القدماء في ضوء علم اللغة الحديث، مجلة دفاتر مخبر الشعرية الجزائرية، جامعة المسيلة، مج3، ع7، جويلية 2018م، ص108.

[4] مكي: الرعاية، ص130.

وأيضا ليكون الحدّ شاملا لجميع حالات الإمالة؛ غير أنّ النصوص الصّريحة كنصّ مكيّ آنف الذِّكر يثبت نسبة الغلط إليهم فيما يقعون فيه من توهُّم وجود صائت قصير قبل الطّويل.

ويتبيّن لنا من خلال ما سبق ذكره عن الحركات المعيارية وهيئة اللّسان وأعضاء النّطق عند إنتاج الصوائت أنّ الإمالة بنوعيها – الصّغرى والكبرى – هي تأدية صوتية للألف، وأنّهما يندرجان في سلّم الصوائت المعيارية بين الألف والياء، على أنّ الإمالة الصّغرى أقرب إلى الألف، والإمالة الكبرى أقرب إلى الياء، ولذلك تجد المجوّدين ينبّهون ويحذّرون القارئ من نطق الياء، يقول ابن الطحّان على سبيل المثال محذّرا:« ونهاية ذلك الصّرف ألاّ يُبالَغ فيه حتى تنقلب الألف ياء»[1]، ولم يزد المجوّدون فوق هذا الحدّ في مبحث الإمالة، وتركوا تفصيلاتها لعلم القراءة، وأمّا المحدثون؛ فلم يخرجوا عمّا قرّره علماء التجويد من حيث ماهية الإمالة وأنواعها، مع اختلاف العبارة والمصطلحات المستعملة وشيء من الزيادة، وهي عندهم " ارتفاع مقدّم اللّسان نحو منطقة الغار ارتفاعا يزيد على ارتفاعه مع الفتحة المرققة، ويقلّ عن ارتفاعه مع الكسرة. ويكون وضع الشّفتين مع الإمالة وضع انفراج؛ إلاّ أنّه دون الانفراج الذي يكون مع الكسرة"[2]، ومنهم من حاول وضع مخطط معياري لها[3]؛ غير أنّ هذا يبقى عملا نظريا تجريديا ما لم نُعمِل لدراستها جهدنا من خلال الآلات المتطورة التي تسمح بتبيين وضعيات اللّسان المختلفة عند الإمالة، شرط العمل على مدوّنة صوتية مثلى (= قرّاء مجازون مهرة)، وهذا ممّا يقصُر عنه بحثنا؛ لانعدام وسائل العمل وأجهزة التحليل، ولعلّ الله يقيّض لهذا العمل من يقوم به.

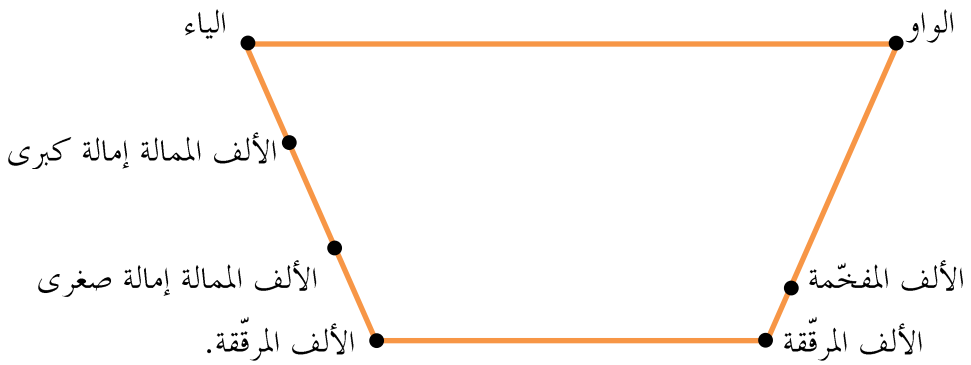
---

[1] ابن الطحان: مرشد القارئ، ص73.

[2] الأنطاكي: المحيط، 42/1. وينظر: إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، ط8، 1992م، ص64. و حامد الشنبرى، النظام الصوتي للغة العربية، مركز اللغة العربية بالقاهرة، مصر، د ط، 2004م، ص148.

[3] ينظر: عبد الفتاح شلبي: في الدراسات القرآنية واللغوية الإمالة في القراءات واللهجات العربيّة، دار ومكتبة الهلال، لبنان، د ط، 2008م، ص44.

ويبقى أن نشير إلى أنّ الإمالة كونها تأدية صوتية للصائت فلا هو مفتوح ولا هو مكسور؛ فإنّ التمثيل الخطيّ لها في الكتابة العربيّة منعدم، ولذلك نجد في المصحف الشريف تعرية للحرف من الحركة الممالة، مع وضع نقطة سوداء تحته في المصاحف المنتشرة من روايتي ورش وقالون عن الإمام نافع في بلاد المغرب الإسلاميّ عامّة والمغرب العربيّ خاصة؛ إشارةً إلى الإمالة؛ مثل:﴿ يَوۡمَ نَبۡطِشُ ٱلۡبَطۡشَةَ ٱلۡكُبۡرَىٰٓۚ إِنَّا مُنتَقِمُونَ﴾[الدخان:16]، ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾[الضحى:01]، ﴿إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجۡعَىٰٓ﴾[العلق:08].



شكل رقم (25): شكل تمثيلي لتصوّرنا للحركات الممالة.

5.3. التعليل الصّوتي للمدود.

يعدّ باب المدّ من أكبر الأبواب التجويدية التي اعتنى بها علماء التجويد في درسهم الصوتيّ، وباب المدّ مع باب الإمالة السّابق من أجلّ الأبواب التي تعتمد على التّطبيق الفعلي لا التقعيد النظري؛ لذلك حظيا بالتدقيق الأدائيّ، والمدّ ظاهرة صوتيّة تعتمد أساسا على الكميّة الزّمنية للصّوائت؛ لذلك كان المجوّدون ينبّهون إلى ضرورة الاحتكام إلى المشافهة كما سنرى، وسنأتي على بيان ما يتعلّق

بتعليلاتهم بدءا من تعريفهم للمدّ وذكر ما يتعلّق به من أسباب وأنواع ومقادير؛ وصولا إلى تطبيق مخرجاتهم على المدوّنة الصّوتيّة.

1.5.3 تعريف المدّ عند المجوّدين:

المدّ في اللغة: الإطالة والزّيادة، فقد جاء في لسان العرب:« المدّ: الجذب والمطل. مَدَّه يمُدُّه مدّا ومَدّ به فَامتدّ ومدَّده فتمَدَّد، وتمدّدناه بيننا: مَدَدْناه. وفلان يماد فلانا؛ أي: يماطله ويجاذبه. والتمدّد: كتمدد السقاء، وكذلك كلّ شيء تبقى فيه سعة المدّ. والمادّة: الزيادة المتّصلة. ومدّه في غيِّه؛ أي: أمهله وطوّل له، ... ورجل مديد الجسم: طويل»[1].

المدّ في اصطلاح المجوّدين: تعدّدت تعريفات المجوّدين للمدّ؛ غير أنّها تدور في فلك مدلوليّ واحد، وسنضع في جدولٍ تعريفات لبعض علماء التّجويد في تسلسل زمنيّ؛ لتتّضح لنا المراحل التي مرّت بها التصوّرات الصوتية للمجوّدين حول مفهوم المدّ:

جدول رقم (15): جدول يحوي تعريف المدّ عند طائفة من علماء التّجويد

العالِم	تعريف المدّ
مكي (ت437)	... وإنّما سُمِّين بحروف المد؛ لأنّ مدّ الصّوت لا يكون في شيء من الكلام إلاّ فيهنّ[2].
الدّاني (ت444)	وأمّا الممدود فعلى ضربين: طبيعيّ ومتكَلّف، فالطبيعي: حقّه أن يؤتى بالألف والياء والواو التي هي حروف المدّ واللّين ممَكَّنات على مقدار ما فيهنّ من المدّ الذي هو صيغتهنّ، من غير زيادة ولا إشباع، ...

[1] ابن منظور: لسان العرب، مادة (مدد)، 396/3.

[2] مكي: الرعاية، ص125.

	والمتكلَّف: حقّه أن يُزاد في تمكين الألف والياء والواو على ما فيهنّ من المدّ الذي لا يوصل إلى النّطق بهنّ إلاّ به، من غير إفراط في التّمكين ولا إسراف في التمطيط[1].
ابن الطّحان (ت561هـ)	والمدّ: عبارة عن أصوات حروف المدّ واللّين[2].
المرادي (ت749هـ)	فالمدّ هو تطويل صوت الحرف لاتّساع مخرجه، وحروفه: الألف مطلقا، والواو والياء إذا سكنا بعد حركة مجانسة[3].
ابن الجزري (ت833هـ)	والمدّ في هذا الباب هو عبارة عن زيادة مطّ في حرف المد على المد الطبيعي، وهو الذي لا يقوم ذات حرف المد دونه[4].
عبد الدّائم الأزهري (ت870هـ)	عبارة عن إطالة الصّوت بالحرف الممدود[5].
الصفاقسي (ت1118هـ)	والمراد بالمد: الزيادة على ما في حروف المدّ الطّبيعي التي لا تقوم ذاتها إلا به[6].
خالد الأزهري (ت905هـ)	عبارة عن إطالة الصّوت بالحرف الممدود[7].

[1] الدّاني: التحديد، ص98.

[2] ابن الطحان: مرشد القاري، ص63.

[3] ابن قاسم المرادي: المفيد في شرح عمدة المجيد، ص79.

[4] ابن الجزري: النشر، 313/1.

[5] عبد الدّائم الأزهري: الطرازات المعلمة، ص111.

[6] الصفاقسي: تنبيه الغافلين، ص108.

[7] خالد الأزهري: الحواشي الأزهرية، ص86.

زكريا الأنصاري (ت926هـ)	إطالة الصّوت بحرف مدّيّ من حروف العلّة[1].
القسطلاني (ت932هـ)	زيادة المطّ في حرف المدّ على المدّ الطّبيعي، وهو الذي لا تقوم ذات الحروف إلاّ به[2].
علي القاري (ت1014هـ)	إطالة الصّوت بحرف مدّيّ من حروف العلّة[3].
المسعديّ (ت1017)	عبارة عن إطالة الصّوت بأحد الحروف الثّلاثة؛ زيادة على المدّ الطبيعي[4].

مرّ في بداية هذا المبحث أنّ علماء التّجويد كان لهم توصيف سليم ودقيق – إلى حدّ كبير – للصوائت من حيث المخرج والصفة وهيئة أعضاء النّطق، ومن أهمّ خصائص الصّوائت هو الاتساع في المخرج وانعدام الاعتراض، وأنّ أصوات المدّ واللّين إنّما هي في حقيقتها الصّوتية إطالة زمنية للصوائت القصيرة؛ ولذلك سمّيت الأحرف الثلاثة بحروف المدّ، والمدّ باعتباره مصطلحا في الدرس الصوتي التجويدي فقد مرّ بمرحلتين: مرحلة التعميم الدلالي، ومرحلة التخصيص، فأمّا مرحلة التعميم فهي عند المتقدّمين من المجوّدين، وأمّا مرحلة التخصيص فهي عند المتأخّرين وعمدتهم في ذلك ابن الجزريّ، فنرى من خلال الجدول المتضّمن تعريفات طائفة من علماء التّجويد أنّ مفهوم مصطلح المدّ كان عامّا شاملا لأيّ إطالة وامتداد صوتيّ للصّوائت القصيرة؛ أي إنّ مفهوم المدّ لدى المتقدّمين منهم مرادف للصّوائت الطويلة الثلاثة؛ كونها إطالة

[1] زكريا الأنصاري: شرح المقدّمة، ص106.
[2] القسطلاني: اللآلئ السنيّة، ص401.
[3] القاري: المنح الفكرية، ص219.
[4] المسعدي: الفوائد المسعدية، ص99.

وامتداد صوتي للصوائت القصيرة، وهذا يتجلّى في تعريف ابن الطحان السُّماتيّ له في قوله: والمدّ: عبارة عن أصوات حروف المدّ واللّين، وهذا التعّميم في المفهوم واضحٌ في تعريف الدّاني؛ إذ جعل تعريف المدّ مباشرة بالتقسيم من حيث زمن الإطالة، فجعله شاملا للزمنين: زمن الصّائت الطّويل الطبيعي، وزمن فوق الطّبيعي الذي سمّاه المتكلّف، ولذلك نجد من يعرّف المدّ بالتّقسيم، ولم يكن لمصطلح المدّ إن أُطلق من غير تقييد دلالة واحدة، ويمكننا إدراك هذا التّعميم المفهومي من خلال تعريف ابن الطّحان السّابق للمدّ حين قال: والمدّ: عبارة عن أصوات حروف المدّ واللّين، ثمّ يُعرّف نظير المدّ وهو القصر بقوله:« والقصر: عبارة عن صيغ حرف المدّ واللّين، وهو المدّ الطّبيعيّ»[1]، ولذلك قال المرعشيّ – وهو من المتأخّرين –:« وقد يُستعمَل المدّ في العرف عاما للمدّ الطّبيعي والزّائد»[2]

ثمّ إنّ النّاظر في المعنى الاصطلاحي للمدّ عند المتأخّرين من علماء التّجويد، منهم ابن الجزريّ ومن تبعه من المجوّدين وشرّاح الجزريّة يجد التّخصيص والتضييق الدلالي للمصطلح جليا، فقد صار مفهوم المدّ خاصّا بالإطالة الزّمنية للصوائت فوق الحدّ الطّبيعيّ، والحدّ الزّمني الطّبيعي للصّوائت الطويلة ضبطه المجوّدون بأنّه الزّمن الذي يصبح فيه للصَّائت الطّويل وجود ذاتيّ، وهو المعبَّر عنه بقولهم: المدّ الطّبيعي هو الذي لا تقوم ذات الحرف إلاّ به[3]. وعليه فإنّ مصطلح المدّ قد استقرّ مفهومه على أنّه الإطالة الزّمنيّة فوق المدّ الطّبيعي للصائت الطويل، كما في قول ابن الجزري السابق مثلا:" هو عبارة عن زيادة مطٍّ في حرف المدّ على المدّ الطبيعي"، أو قول عبد الدّائم:" عبارة عن إطالة الصّوت بأحد الحروف الثّلاثة؛ زيادة على المدّ الطبيعي". ونظير

---

[1] ابن الطحان: مرشد القارئ، ص64.

[2] المرعشي: جهد المقل، ص213.

[3] ينظر: الصفاقسي: تنبيه الغافلين، ص108. والقسطلاني: اللآلئ السنيّة، ص401.

مصطلح المدّ عند المجوّدين هو مصطلح القصر، الذي يعني انعدام تلك الزيادة الزمنية في الإطالة الصّوتية[1]، ونشير إلى أنّ مفهومي المدّ والقصر خارجَ باب أحكام المدود يكون الاعتبار فيه للصّوائت القصيرة لا الطّويلة، وعليه؛ فمعنى المدّ هو إطالة زمن النّطق بالحركة القصيرة فتصير حرف مدّ (= صائت طويل)، وبذلك يصبح معنى القصر انعدام تلك الإطالة وبقاء الحركة فقط، يقول الفضالي:« ويُستعمل القصر فيه، ويراد به حذف حرف المدّ»[2]، وهذا عكس مفهوم المدّ في باب المدود الذي يكون الاعتبار فيه للصّوائت الطّويلة لا القصيرة، وهذا منهج علماء التّجويد عامّة في تقعيدهم الاصطلاحيّ وتبويباتهم البحثيّة، ومن ذلك أنّهم يصطلحون على الفتح في باب الصّفات بأنّه مرادف للتفخيم وهو بهذا نظير التّرقيق؛ لكنّهم في باب الإمالة يعنون به هيئة الفم وأعضاء النّطق عند إنتاج صائت الفتحة الطّويلة، وبذلك فهو نظير الإمالة.

2.5.3 العلّة الصّوتيّة للمدّ:

إنّ الإطالة الزّمنية للصّوائت القصيرة حتى تصبح طويلة هي إطالة صوتية ضمن نظام اللّغة العربيّة الصّوتيّ، وبالتالي فإنّ تلك الزّيادة للحركات هي زيادة وظيفية ذات حمولة دلالية، وزيادة المدّ في صوت الفتحة في "سَمع" تعطينا نتيجة صوتية مقطعيّة متكوّنة في بدايتها من صامت فصائت طويل "سَامع"، تكون لتلك الزيادة وظيفة داخل البنية التركيبية اللغوية، وهذا واضح في كلا الكلمتين السّابقتين: سَمِع وسَامِع. ولذلك اصطُلح على مثل هذا المدّ بالمدّ الطّبيعيّ؛ إذ هو مدّ تستلزمه البِنية الصّوتية العربيّة ويُنتجه النّاطق به على طبيعته، بخلاف المدّ غير الطّبيعي[3] الذي يستهدف إطالة زمن النّطق بحرف المدّ فوق الحدّ الطبيعي، وتعدّدت تقسيمات بعض

---

[1] ينظر: الصفاقسي: تنبيه الغافلين، ص108.

[2] الفضالي: الجواهر المضيّة، ص314.

[3] وهو الذي سمّاه الدّاني في تعريفه للمد بالمدّ المتكلّف.

المجوّدين لهذا النّوع من المدّ (= فوق الطّبيعي)، وتسمياتهم له عند مقابلته بالمدّ الطّبيعي، والمشهور أنّه يسمّى بالمدّ الفرعي، قال علي القاري:« ثمّ المدّ نوعان: أصلي: وهو اللازم لحروف المدّ الذي لا ينفكّ عنها؛ بل ليس لها وجود بعدمه لابتناء بنيتها عليه، ويسمّى مدّا ذاتيا وطبيعيّا، ... وفرعي: وهو ما يكون فيه سبب للزّيادة على مقدار المدّ الأصليّ»[1]، وهذا هو المشهور من تقسيمات المدّ وتسمياتهم له، وإن كثُرت التّسميات حتى قال عن ذلك المرعشي:« والاشتغال بمعرفة تلك الأسامي قليل الجدوى»[2]، وسنكتفي بذكر العلل الصّوتية التي تؤدّي إلى المدّ دون الحاجة إلى سرد كلّ الأنواع، فعلماء التّجويد أكثروا التفريع والتقسيم؛ ليتناسب مع المقام التعليميّ فقط، وعلل المدّ ثلاثة هي: الهمزة، والتّشديد، والسّكون. ويسمّيها المجوّدون أسباب المدّ، يقول الدّاني عنها:« ... وذلك إذا لقين الهمزات والحروف السّواكن لا غير»[3]، وفي موضع آخر فصّل في حقيقة السّكون فقال وهو يتحدّث عن الصائت الطويل:« وإن لقي همزة أو حرفا ساكنا – مُظهَرا أو مُدغما –؛ زِيدَ في تمكينه وإشباع مدّه»[4]، ويقول القرطبي:« أمّا المدّ فهو حكم يجب لحروف المدّ واللّين إذا كان عَقِيبها همزة أو حرف ساكن مُدغم أو مُظهر»[5]، والجمع بين المظهر والمدغم في مصطلح السّاكن على اعتبار أنّ المدغم في حقيقته الصّوتية إنّما هو صامت ساكن مدغم في متحرّك مثله كما مرّ في المبحث الثاني من الجانب التّطبيقي عند الحديث عن الإدغام.

---

[1] القاري: المنح الفكرية، ص220.

[2] المرعشي: جهد المقلّ، ص223.

[3] الداني: التحديد، ص98.

[4] الداني: التحديد، ص121.

[5] القرطبي: الموضح، ص128.

1.2.5.3 العلّة الصّوتيّة للمدّ مع الهمزة:

لقد بحث علماء التجويد عن العلل الصّوتية في حدوث المدّ مع الأسباب الثلاثة المذكورة آنفا، وقبل الحديث عن تعليلاتهم الصّوتية مع الهمزة لا بأس أن نذكّر أنّه قد مرّ في مبحث الصّفات أنّ الإجماع قد وقع بين الدرس الصّوتي التجويدي والدرس الصوتي الحديث في صعوبة النّطق بالهمزة، وبعد مخرجها، وقوّة خصائصها الصّوتيّة من حيث المخرج والصّفات، وهذا الذي ارتكز عليه جمهور المجوّدين في تعليل المدّ مع الهمزة، يقول مكيّ في الكشف:« فإن قيل: فما العلّة التي أوجبت المدّ فيما ذكرت؟ فالجواب: أنّ هذه الحروف حروف خفيّة، والهمزة حرف جَلْد بَعيد المخرج صعب في اللّفظ، فلمّا لاصقت حرفا خفيّا؛ خِيف عليه أن يزداد بملاصقة الهمزة له خفاء، فبُيِّن بالمدّ ليظهر»[1]، وبالتالي فالعلّة الصوتية للمد مع الهمزة عند مكي هي ضعف أصوات المدّ[2] واجتناب إسقاطها صوتيّا لمجاورتها الهمزة القويّة مخرجا وصفة، وجعل المراديّ العلّة مجتمعة في المدود والهمزة معا، ففي المدود باعتبارها أصواتا ممدودة، وفي الهمزة كونها صامتا قويّا فقال:« وأمّا عند الهمز؛ فلِيُستعان بالمدّ على النّطق بالهمزة، وليكون صونا لحرف المدّ عن أن يسقط عند الإسراع؛ لخفائه وصعوبة الهمز»[3]، في حين قصَر غيرهما التّعليل في القوّة الصّوتيّة للهمزة، فتصير بذلك علّة المدّ هي التّمكّن من إنتاج صوت الهمزة، يقول الهمذانيّ:« فإن وليتهنّ همزة؛ كان مدّهنّ أمكن؛ توطئة للهمزة»[4]، ويقول ابن الجزري:« ووجه المد لأجل الهمزة أنّ حرف المدّ خفي، والهمز صعب، فزيد في الخفي؛ ليتمكن من النطق بالصعب»[5]، أمّا القرطبيّ فجعل علّة المدّ

---

[1] مكي: الكشف، 45/1.

[2] الضّعف ههنا ضعف في الجانب النّطقي من حيث كونها صوتا مجهورا فقط وتصير هواء إن انعدمت ذبذبة الوترين، أمّا من الجانب السّمعي فهي أعلى الأصوات قيمة سمعية كما بيّنّاه سابقا.

[3] المرادي: المفيد في شرح عمدة المجيد، ص81. وينظر: طاش كبري زاده: شرح الجزرية، ص211.

[4] الهمذاني العطّار: التمهيد، ص286.

[5] ابن الجزري: النشر، 313/1.

المدّ مع الهمزة هو المحافظة عليها لئلاّ ينعدم صوتها إذا لم يقع المدّ للصوائت الطّويلة، حيث يقول إنّ "حروف المدّ في غاية الخفاء والخفّة، والهمزة في غاية الظهور والثّقل، فهما ضدّان، فجاء المدّ مقرّبا لهذه الحروف ومُظهرا لخفائها؛ ليحصل هناك مناسبة ما تُحَصِّن الهمزة وتحرسها، ولولا ذلك؛ لم يؤمن مِن أن يغلب خفاؤها على الهمزة"[1]، ونحن نرى أنّه يمكن اعتبار الهمزة أقوى من أن يُسقطها انعدام المدّ، وأنّ النّاطق قد يسارع إلى إسقاط المد – إذا لم يتحقق – على أنّه يسقط الهمزة، ولذلك ثبت في القرآن إسقاط المدّ قبل الهمزة في كلمة "أنا" كما في نحو:﴿ أَنَآ أَخُوكَ ﴾ [يوسف:69].

تعتبر تعليلات علماء التجويد في المدّ مع الهمزة رغم اختلاف التفاصيل متفقة في صعوبة الهمزة وقوّتها، ممّا يجعل مدّ الصوت وإطالته أكثر حاجة، وقد تصل هذه الحاجة للمد حدّ الوجوب، وذلك إن كانت الهمزة مع حرف المدّ من كلمة واحدة مثل: ﴿ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً ﴾ [طه:54]، وهذا النوّع من المدّ هو الذي يُسمّونه المدّ الواجب المتّصل، لثبوت المدّ فيه فوق الطّبيعي مع الاختلاف في المقدار الزّمنيّ للزيادة، في حين يمكن الاكتفاء بالنطق بالصّائت الطويل من غير زيادة إن كانت الصوائت الطويلة والهمزة منفصلين لا ينتميان لبنية كَلميّة واحدة؛ مثل: ﴿ لَوَ اَنَّآ أُنزِلَ ﴾ [الأنعام:157]، كما يجوز أن يُمدّ الصّوت بالصّائت الطّويل أكثر مثل المدّ المتّصل؛ ولذلك سمّي هذا النّوع من المدّ بالمدّ الجائز المنفصل، وهذا الاختلاف بين المتصل والمنفصل في وجوب المدّ أو جوازه نابع من كون البنية الصّوتيّة للفظة القرآنيّة تنطلق من نظام الكَلم وترتبط

[1] ينظر: القرطبي: الموضح، ص128.

ارتباطا وثيقا به، وقد مرّ هذا في موانع الإدغام التي من بينها أنّه يمتنع ما من شأنه إحداث تداخل في البنى الكلميّة، ومرّ هذا أيضا في حكم التّفخيم عند مجاورة الصّائت، فلا يُعتد بالكسرة في ترقيق الرّاء إذا لم تكن من بنية كلميّة واحدة، وعن حكم المدّ عند اتصال حروف المدّ مع الهمزة في كلمة أو انفصالهما يقول ابن الجزري في منظومة الجزريّة:

وواجب: إن جاء قبل همزة *** متّصلا إن جمُِعا بكِلْمة

وجائز: إذا أتى مُنفصلا *** .....

وهذه التعليلات الصّوتية للمجوّدين في المدّ مع الهمزة هي تعليلات صحيحة علميّا في جعلهم الهمزة موجبة للمدّ لما تحمله من قوّة صوتية في جانبها النّطقي والسّمعيّ، وهذا التعليل نابع من فهمهم السليم والدّقيق لخصائص الصّوامت من حيث المخارج والصفات وآليات إنتاج الأصوات اللغوية كما مرّ في غير موضع؛ ولذلك نجد موافقة المحدثين لما قرّره علماء التّجويد في هذا الأمر، يقول عبد الحميد زاهيد:« فالهمزة صوت قويّ وحاد، ... وإنّما مُدّت الحركة بفعل تأثر الهمزة؛ لأنّ طريقة تكلّم اللّغة ونطقها يفرضان ذلك»[1]، ولعلّنا نعتبر إبراهيم أنيس أكثر من كان دقيقا في تعليله فيمن وقفنا عليه من المحدثين، يقول:« أمّا السرّ في الإطالة فهو – كما يبدو لي – الحرص على صوت اللّين وطوله؛ لئلاّ يتأثّر بمجاور الهمزة أو الإدغام؛ لأنّ الجمع بين صوت اللّين والهمزة كالجمع بين متناقضين؛ إذ الأوّل يستلزم أن يكون مجرى الهواء معه حرّا طليقا، وأن تكون فتحة المزمار حين النّطق به منبسطة منفرجة، في حين أنّ النّطق بالهمزة يستلزم انطباق فتحة المزمار انطباقا محكما يليه انفراجها فجأة، فإطالة صوت اللّين مع الهمزة يعطي المتكلّم فرصة ليتمكّن من الاستعداد للنّطق بالهمزة التي تحتاج إلى مجهود عضويّ كبير، وإلى عمليّة

[1] عبد الحميد زاهيد: حركات العربية، المطبعة والوراقة الوطنية، المغرب، ط1، 2005م، ص137.

صوتيّة تباين كلّ المباينة الوضع الصّوتي الذي تتطلّبه أصوات اللّين»[1]، وقريب من هذا ما قاله زيد خليل القرالّة[2]، وعلى ما سبق فتعليل المجوّدين للمدّ مع الهمزة في كون الهمزة صوتا قويّا يستلزم إطالة المدّ للتمكّن من النّطق به هو التعليل الدّقيق في جملة تعليلاتهم بالنّظر لما كان متاحا لهم من آليات الملاحظة؛ إلاّ أنّ التّعليل ذاته من المحدثين لا يمكن اعتباره دقيقا لما هو متوفّر من آلات وتطوّر، وما ذكره إبراهيم أنيس تعليل علميّ يحتاج لزيادة تدقيق وتبيين؛ ونحن نرى أنّ الحاجة لزيادة المد في حروف المدّ مع الهمزة سببه اتّحاد الصّوتين في المخرج الواحد وهو الحنجرة، إضافة إلى بعدها المخرجيّ الذي هو أقصى الحلق تماما، والذي يزيد الصّعوبة أكثر هو وضعية أعضاء النّطق عند النّطق بكلا الصّوتين اللغويين، فمع الصّوائت الطّويلة يكون الوتران الصّوتيان منفرجين مع تذبذهما بشدّة؛ حيث يتحرّكان وهما يتذبذبان حركةً أفقيّة مقتربَين من بعضهما ومتباعدَين دون أن ينطبقا، وتحدّد درجة الصّوت سرعة ذبذبتهما وسرعة تحرّكهما[3]، ومع صائت الهمزة ينطبق الوتران الصّوتيان بشدّة ثم ينفرجان، وهذه العمليّات النّطقية المتعدّدة مع الاتحاد في نقطة الاعتراض – بين الصّائت الطويل والهمزة – مع ذبذبة الوترين وتشنجات عضلات التجويفين الحلقيّ والفموي (= تحرّك اللّسان وغيره من الأعضاء لنطق الصّامت قبل الهمزة وأثناء نطقها) تستدعي الحاجة إلى زيادة الفترة الزّمنية للتمكّن من نطق الهمزة بارتياح، ولقائل أن يقول: لو كان النّطق بالصّائت ثمّ الهمزة موجبا للصّعوبة دوما؛ فلم يتطلّب النّاطق زيادة المدّ أكثر ما دام الوتران الصّوتيّان باقيان على هيئتهما سواء مددت أم لم تمدّ؟ وهذا الجواب قد بيّنته الباحثة Marguerite Durand حيث أثبتت بالتجارب والبحوث أنّ الصّائت الطّويل يختلف في بدايته عن نهايته كمّا

---

[1] إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص158.

[2] ينظر: زيد خليل القرالّة: الحركات في اللغة العربيّة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2004م، ص57،58.

[3] للتفصيل أكثر يراجع على موقع youtube التّصوير التّالي من خلال منظار الحنجرة لحركة الوترين الصّوتيين مع كل تغيّر في درجات الصّوت:
https://www.youtube.com/watch?v=P2pLJfWUjc8&t=208s&ab_channel=PowerToSing

وكيفا، بحيث يتّصف القسم الأخير من الصائت الطويل بالتّناقص عكس القسم الأوّل منه الذي يتّصف بالقوّة، ولذلك وصف العلماء المتقدّمون الصّائت الطّويل بالسّكون، مع فارق أنّ السّكون في الصّوائت يحدث بالتّدريج[1]، ويمكننا القول إنّ هذا التّصوّر الصّوتي قد تجلّى للقرطبيّ من خلال التذوّق دون القدرة على التفسير العلميّ الدّقيق طبعا، وذلك في قوله:« فالحاصل أنّ هذه الحروف إنّما مُدّت؛ لئلاّ يكون اللّسان منتقلا [عن][2] الأخفّ إلى الأثقل دفعة»[3]، وما سبق ذكره يوضّح لنا علّة الحاجة إلى إطالة الزّمن بالمدّ عند إرادة نطق الهمزة بسهولة، ويبيّن لنا الحاجة إلى المدّ ومفهوم الصعوبة مع الهمزة.

2.2.5.3. العلّة الصّوتيّة للمدّ مع السّكون:

يعتبر السّكون أحد أسباب المدّ، والمقصود بالسّكون عند المجوّدين هو سكون الصّامت المدغم (=المشدّد) أو الصّامت السّاكن غير المدغم[4]؛ غير أنّ المقام التعليميّ في اعتبار التّقسيمات عندهم جعل أقسام المدود تتفرّع كثيرا، والأسسُ في التقسيم تتعدّد[5]، وخلاصته ما ذكرناه آنفا، ومن أمثلة المدّ بسبب السّاكن المدغم: ﴿دَآبَّةٍ﴾ [الأنعام:38]، وبسبب السّاكن غير المدغم: ﴿نٓۚ﴾ [القلم:01]، و﴿ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:01] عند الوقف عليها. وعلّل علماء التّجويد مدّ

---

[1] ينظر: Marguerite Durand , Voyelles longues et voyelles brèves, p

نقلا عن: عبد الرحمن الحاج صالح: الحركة والسّكون عند الصّوتيّين العرب وتكنولوجيا اللغة الحديثة، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مصر، ع88، 2000م، ص39،38.

[2] هكذا وردت في المطبوعة، والصواب: من.

[3] القرطبي: الموضح، ص129.

[4] ينظر: القسطلاني: اللآلئ السنيّة، ص401.

[5] ينظر: غانم قدوري الحمد: شرح المقدّمة الجزرية، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، السعودية، د ط، د ت، ص497.

الصوائت الطويلة إذا وليها ساكن مضعّف أو غير مضعّف بأنّ إطالة الزّمن قبل السّاكن تقوم مقام الحركة، وأنّ هذه الزيادة تمكّن من الانتقال من الصّائت الطويل إلى الصّامت السّاكن من غير أن يفنى ذلك الصّائت الطويل؛ لأنّ الأصل في نظام العربية الصوتي إسقاطُ المدّ إن جاورَ ساكنا، يقول عبد الدّائم:« فإن أدّى الكلام إلى ذلك؛ أي: إلى التقاء السّاكنين؛ حُرِّك أو حُذف أو زِيد في المدّ ليُقدّر محرّكا، وهو معنى قول الخاقانيّ حيث قال:

مددت لأنّ السّاكنين تلاقيا *** فصار كتحريكٍ كذا قال ذو الخُبر»[1].

وقال مكّيّ قبله:« فما علّة المدّ لهنّ مع المشدّد أو السّاكن بعدهنّ؟ فالجواب أنّ جميع الكلام لا يُلفظ فيه بساكن إلاّ بحركة قبله، ولا يوصل أبدا إلى اللّفظ بساكن بساكن آخر قبله؛ لأنّه لا يُبتدأ بساكن، ولا يُبتدأ إلاّ بمتحرّك، ولا يوقف على متحرّك، فلمّا وقع بعد حروف المدّ واللّين وحرفي اللّين حرفٌ مشدّد وأوّله ساكن – وحروف المدّ واللّين وحرفا اللّين سواكن – لم يمكن الوصول إلى اللفظ بالمشدّد بساكن قبله، فاجتُلبت مَدَّة تقوم مقام الحركة يوصل بها إلى اللّفظ بالمشدّد، وكانت المَدّة أولى؛ لأنّ الحرف الذي قبل المشدّد حرف مدّ فزيد في مدّه؛ لتقوم المَدّة مقام الحركة؛ فيُتَوَصّل بذلك إلى اللّفظ بالمشدّد، وهذا إجماع من العرب ومن النّحويّين»[2]، وأمّا المحدثون فنظرتهم – فيما اطّلعت عليه من كتبهم– في تعليل ظاهرة المدّ بسبب المضعّف والسّكون لم تخرج عن كون المدّ اجتنابا لإسقاط المدّ بسبب التقاء السّاكنين، يقول إبراهيم أنيس:« فحرصا على صوت اللّين وإبقاء على ما فيه من طول؛ بولغ في طوله لئلاّ تصيبه تلك الظاهرة التي شاعت في اللهجات العربيّة قديمها وحديثها، من ميل صوت اللّين إلى القصر حين يليه صوتان ساكنان»[3]، ويرى غانم قدّوري

---

[1] عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلّمة، ص114. وينظر: المرادي: المفيد في شرح عمد المجيد، ص81.

[2] مكي: الكشف، 60/1.

[3] إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص159.

أنّ تعليل إبراهيم أنيس يوافق تعليل علماء التّجويد[1]، ونحن نرى أنّ المجوّدين كانوا بتعليلاتهم أكثر تدقيقا وتوصيفا وعلميّة، فهم يرتكزون على فهوم الحركة من حيث كونها آلية صوتيّة اندراجية في الصّوامت، تعمل على انتقال الأعضاء النّطقية من صامت لآخر[2]، وبالتّالي فإنّ محاولة الانتقال من صامت ساكن إلى صامت ساكن آخر أثناء السلسلة الصوتية الكلامية متعذّر، ولا يمكن ذلك إلاّ من خلال الحركة التي يُتوصّل بها إلى النّطق من الصّامت السّابق إلى الصّامت الموالي؛ لأنّ السّكون في الصّامت يقتضي وجود أعضاء النّطق في هيئة الاعتراض – عند إنتاجه – ساكنةً لا تسمح بالتّحرّك عند التّسلسل الكلاميّ، ولذلك لا يمكن البدء بساكن ولا الوقوف على متحرّك كون الحركة آليّة رابطة بين الصّوتين، وعلى هذا الأساس الصّوتي يُحذف الصّائت إن اتّصل بساكن كما في نحو: "هذَا الْيوم"؛ إذ الحركة في جوهرها النّطقي تهيئة عضوية من الاعتراض الأوّل للانتقال إلى الاعتراض الثّاني ولذلك يُحذف المدّ كما في المثال المذكور؛ لتبقى الحركة (= الصائت القصير) ويُتوَصّل بها إلى النّطق باللاّم السّاكنة بعد الذّال، ولو أراد النّاطق أن يُبقي على المدّ استلزم منه بعد أن يُبقيه أنّ يشبعه ويزيد فيه؛ لتتمكّن الأعضاء النّطقيّة من أخذ المهلة الزّمنية في الانتقال من صامت إلى آخر، وهذا الذي يقصده المجوّدون بأنّ المدّ الزائد كالحركة، ويقول في هذا القرطبي:« فصار المدّ في كونه فاصلا كالحركة»[3]، وهو الذي نعتبره دقّة علميّة وقدرة توصيفيّة عظيمة، ولأنّ شدّة الاعتراض وقوّة الضّغط في المدغم أكثر منها في غير المدغم[4]؛ كان المدّ مع المدغم أطول زمانا إلى درجة الإشباع الكامل عند جميع القرّاء كما سنوضّحه في المقدار الزّمنيّ للمدّ، مهما كانت رتبة المضعّف في السلسلة الصّوتية متوسطّة أو متطرّفة؛ لاجتماع علّتي

---

[1] ينظر: غانم قدوري: الدراسات الصّوتية، ص446.

[2] للحاج صالح تفصيل في هذا في مقاله: الحركة والسّكون عند الصّوتيّين العرب وتكنولوجيا اللغة الحديثة.

[3] القرطبي: الموضح، ص129.

[4] وقد فصّلنا في مسألة الإدغام في المبحث الثاني من الدّراسة التطبيقية.

السّكون والشّدّة، وفي هذا يذكر زيد خليل أنّ تريّث أعضاء النّطق في إنتاج المضعّف مسبّب لزيادة المدّ[1]؛ غير أنّنا نرى أنّ الاعتبار هنا – إضافة للسّكون – هو في قوّة الاعتراض لا في مهلته؛ اللهم أنّ يقصد بالتّريّث ما ذكرناه.

ولقائل أن يقول: لو كان السّكون بعد الصّائت الطّويل موجبا للمدّ فيه حتّى لا يفنى؛ فلِم لم يستوجب الزيادة أو يسقط المدّ كلّيّة في سكون الوقف كما في نحو: يقولْ، النّاسْ؟ وقد أجاب عليه القرطبي بقوله:« والجمع بين السّاكنين في الوقف غير ممتَنِع، فلَم تَمَسَّ الحاجة إلى الفصل بينهما بالمدّ في الموضع الذي يجوز فيه الجمع بين السّاكنين وهو الوقف؛ كما مسّت إلى الفصل به في الموضع الذي لا يجوز فيه الجمع وهو الوسط، فجُعِل المدّ في حرف المدّ واللّين إذا كان السّاكن بعده وسطا أتمَّ منه إذا كان بعد حرف المدّ واللّين حرف ساكن يوقف عليه للمعنى الذي أشرنا إليه، وهو لطيف جدّا فتدبّره إن شاء الله»[2]، وهذا التّعليل نابع من مفهوم الحركة في البنية الصّوتية العربية التي شبّهها الحاج صالح بـ"حركة الصور في الأفلام السينمائية فلا انقطاع فيها بين صورة وأخرى إطلاقا"[3]، فالصّامت السّاكن إن كان وسطا (= غير موقوف عليه)؛ فإنّه يكون ضمن السلسلة الصّوتية؛ بحيث حين ينتقل نحوه الصّائت الطّويل تكون الأعضاء عند إنتاجه متهيّئة للانتقال نحو الصّوت اللغويّ التّالي لذلك الصّامت، في حركة نطقية تسلسليّة، وإن كان الصّامت السّاكن موقوفا عليه؛ فإنّ الانتقال من الصّائت الطّويل نحوه يكون انتقالا نحو صامت ساكن تتوقّف فيه أعضاء النّطق عند الاعتراض دون عمليّة انتقال أخرى وتهيّؤ فهو اعتراض راحةٍ لا اعتراض انتقال؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ المعتبر هو الوصل والصّامت الموقوف عليه هو في أصله متحرّك؛ ولهذا لم يحتج حرف المدّ إلى زيادة مدّ يقوم مقام الحركة كما رأينا، وهذا هو

---

[1] ينظر: زيد خليل القرالّة: الحركات في اللغة العربيّة، ص55.

[2] القرطبي: الموضح، ص132.

[3] ينظر: الحاج صالح: الحركة والسّكون عند الصّوتيّين العرب وتكنولوجيا اللغة الحديثة، ص28.

معنى قول القرطبي آنف الذكر:" فلم تمسَّ الحاجة إلى الفصل بينهما بالمدّ في الموضع الذي يجوز فيه الجمع بين السّاكنين وهو الوقف؛ كما مسّت إلى الفصل به في الموضع الذي لا يجوز فيه الجمع وهو الوسط"؛ ولذلك وصف هذا التّعليل بأنّه معنى لطيف جدّا يحتاج لتدبّر، ومثال الأمرين كلمة "حاجَّهُ" وكلمة "قَالْ"، فإنّ النّطق بحرف المدّ في الأُولى يستلزم زيادة زمنية في مقدار المدّ للتمكّن من الانتقال إلى إنتاج صوت الجيم المضعّف؛ لأنّه بدوره تتهيأ معه أعضاء النّطق – وهو ساكن – من خلال صائت الفتحة القصيرة بعده للانتقال إلى إنتاج صوت الهاء، مع ما فيه من قوّة اعتراض، وذلك في تسلسل نطقي إنتاجيّ، عكس كلمة "قَالْ" التي يكون فيها أعضاء النّطق بعد إنتاج صائت الفتحة الطّويلة متهيّئة للسّكون وعدم التحرّك مرّة أخرى في راحة؛ وذلك من خلال إنتاج صوت اللام بالاعتراض فقط، وعلى هذا لم يحتج صوت المدّ للزيادة التي هي بمثابة حركة؛ كون مقداره الطبيعي قد قام مقام الحركة، وهذا التأصيل الصّوتي لمفهوم الحركة القصيرة والطّويلة وتجاورها بالصّوامت السّاكنة هو الذي يجعلنا ندرك علّة زيادة المدّ فيما كان فيه الصّامت ساكنا سكونا أصليّا رغم تطرّفه في الكلمة؛ كالياء من كلمة "مَحيَآيْ " فيمن قرأها بسكون الياء في قوله تعالى:﴿ قُلۡ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحۡيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾[الأنعام:162]، حيث تتوجّب

الزيادة في مدّ الألف ولو وقفا؛ لأنّ سكون الياء أصليّ والأداء القرآنيّ مبنيّ على الاتّصال والتسلسل الصّوتي كما ذُكر آنفا، فيلزم من ذلك أن يُزاد في المدّ ليقوم مقام الحركة، وتصبح الياء السّاكنة بمثابة صوت ساكن بعده واو، وهي بذلك معادِلة صوتيّا لكلمة "حَآجَّه"، ولمّا كان المدّ قبل السّاكن – كما مرّ – يقوم مقام الحركة؛ كان الإتيان به ضرورة في القرآن وفي الكلام الفصيح،

عكس الهمزة[1]، ولذلك نجد المدّ متحقّقا في السّاكن الأصلي وحكمه الوجوب، وقد يسقط مع الهمزة ويصبح حكمه الجواز فقط على ما سنوضّحه في العنصر الموالي.

3.5.3 المقدار الزّمني للمدّ:

لقد اعتبر علماء التّجويد باب المدود أحد الأبواب الكبرى في الدّرس الصوتي التّجويدي، وهو ثالث الأبواب من حيث الأهميّة بعد بابي المخارج والصّفات؛ لأنّه من القضايا الصّوتية التي تحكمها المشافهة؛ لذلك اهتمّوا به وأكثروا فيه التفريعات والمشجّرات ليكون مناسبا في مقام التّعليم، أمّا المحدثون فلم يكن لأغلبهم اهتمام بالمدود وأزمنته كاهتمام المجوّدين، ولعلّنا نُرجع ذلك إلى كون الدّرس الصوتي الحديث يستقي في أغلبه من نتائج ومخرجات الدّرس الصوتي الغربي، وعليه فما هو منعدم في البنية الصّوتية الغربيّة حتما يكون الاهتمام به أقلّ، ومن ذلك الكميّة الزّمنيّة للصوائت في القرآن الكريم، كما أنّ المقدار الزمنيّ للمدود في القرآن الكريم متعلّق بالأداء القرآنيّ خاصّة وليس متعلّقا في جميع جوانبه بالنّظام الصوتي العربيّ، فهو من الأمور التّوقيفيّة التي يسمو بها القرآن في بنائه اللغوي البديع عامّة والصّوتيّ خاصّة، وعلماء التّجويد قد انطلقوا من مدوّنة قدسيّة توقيفية؛ وما يذكرونه من أزمنة للمدود هي أزمنة توقيفية بناء على الوصف لما هو ثابت مشافهة وتواترا من لدن نبيّنا محمد صلى الله عليه وسلّم، وقد اعتمد علماء التّجويد في قياس أزمنة المدود على الوحدة الصوتيّة المكوّنة للمد وهي المدّة الزّمنيةّ التي يشغلها النّطق بأحد حروف المدّ الثلاثة: الألف، والواو، والياء، واختاروا الألف كونها الصوت الذي لا يكون إلاّ مديّا، يقول المسعديّ:« إنّما قدّروا الزّيادة في المدّ بالألفات دون الواوات والياءات؛ لأنّ الألف هي الأصل في حروف المدّ»[2]؛ وعليه فكميّة الصّوائت عند علماء التّجويد تقاس بالوحدة الصّوتيّة "الأَلِف"، ومن

---

[1] ينظر: مكي: الكشف، 68/1.

[2] المسعدي: الفوائد المسعديّة، ص101.

أمثلة ذلك قول الهمذانيّ عند ذكره لمقدار أحد المدود :« فأهل التّحقيق يمدّونه على قدر أربع ألفات، وبعضهم على قدر ثلاث ألفات، وأهل الحدر يمدّونه على قدر أَلِفين»[1]، وعلى ذلك فالألف هي مقدار المدّ الطّبيعيّ، وما فوقه إن كان مقداره ألفين فإنّ الكميّة الزّمنيّة للصّائت هي ضعف الكميّة الزّمنية للمدّ الطّبيعي، ويرى علماء التّجويد أنّ كميّة الصّائت الطّويل ضعف كميّة الصائت القصير، يقول القاري:« ثمّ اعلم أنّ الألف مركّب من فتحتين، والواو مركّب من ضمّتين، والياء مركّب من كسرتين، فإذا أشبعتَ الفتحة؛ يتولّد منها ألف، وإذا أشبعت الضمّة يتولّد منها الواو، وإذا أشبعت الكسرة يتولّد منها الياء»[2]، وبالتّالي فإنّ مقدار المدّ الطّبيعيّ هو ألف، أو حركتان، وأدنى مقدار زيادة هو "ألف"، وأقصى مقدار زيادة هو "ثلاث ألفات"، وقد نبّه علماء التّجويد إلى أنّ هذه المقادير الكمّية للصّوائت تقريبية لا تحديديّة وضابطها المشافهة، يقول عبد الدّائم:« وكلّ ذلك تقريب يضبط بالمشافهة»[3]، وقال المزّي:« وهذا كلّه تقريب لا تحديد، ولا يصفه إلاّ بالمشافهة والإدمان»[4]، وسنستغني عن ذكر مذاهب المدّ وأنواعها والتّفصيل فيها؛ لِما يقتضيه بحثنا دراسةَ العلّة الصّوتية لزمن المدّ لا استقصاء أنواعه، ونكتفي بالتّذكير بأنّ المدّ بسبب الهمز المتّصل **واجب** مع اختلاف كميّته بين القرّاء، وأنّ المدّ بسبب الهمز المنفصل **جائز** مع اختلاف كمّيّته بين القرّاء، وأنّ المدّ بسبب السكون الأصلي – سكون التّضعيف أو السّكون المُظهر – **واجب** مع الاتّفاق في كميّته بين القرّاء وهي أقصى كميّة زمنيّة ويصطلحون عليها بالإشباع (=ثلاث ألفات)، وأنّ المدّ بسبب سكون الوقف **جائز** مع اختلاف كميّته.

---

[1] الهمذاني العطّار: التمهيد، ص306.

[2] علي القاري: المنح الفكرية، ص239. وينظر: المسعدي: الفوائد المسعديّة، ص105.

[3] عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة، ص113.

[4] أبو الفتح المزي: الفصول المؤيّدة، ص136.

إنّ تحديد علماء التّجويد للوحدة الزمنية للمدود بالألف واعتبارهم إيّاها ضعف الصّائت القصير يجعل أدنى زمن المدّ حركتين، ثمّ يزداد ليصل إلى منتهى كميّته التي هي ست حركات، واعتبار الألف ضعف الحركة من القوانين الصّوتية التي وافقهم فيها أكثر المحدثين مع محاولة وضع قيم الكمية الزمنيّة، فيقول الغامدي:« ويبلغ زمن الصّوائت الطّويلة في اللغة العربية ضعف زمن الصّوائت القصيرة (80 مليثانية للقصيرة و160 مليثانية للطويلة)»[1]، ويقول العاني عن كميّة الصوائت:« كما أنّ الحركات الطويلة تبدو ضعف طول الحركة القصيرة»[2]، غير أنّ من المحدثين من خالف هذا بحجّة أنّه افتراض لا يستند إلى تحقيق علمي؛ لأنّ السياقات الصوتية تتعدّد وطول الحركات ينبني على هاته السّياقات وعلى عوامل أخرى كسرعة المتكلم وطريقة نطقه وطبيعة أعضاء نطقه، وأنّ كميّة الصّائت الطويل أطول من القصير إمّا ضعفا أو تزيد أو تقلّ[3] وهو الذي نميل إليه، في حين قام زيد خليل بتجارب مخبريّة على عيّنة من النّاطقين وخلص إلى أنّ كميّة الصوائت الطّويلة تساوي ضعف القصيرة في مواطن، وتتجاوز الضعف في أخرى، وأنّ الخصائص الصّوتيّة للصّوامت بعدها تؤثّر في كميّة المدّ[4]، ونحن لا نملك بين أيدينا من الأجهزة المتطورة ما يسمح لنا بالنّظر في كلّ هذا والخروج بنتيجة.

4. التّعليل الصوتي للرَّوم والإشمام:

ذكر علماء التّجويد الوقفَ وأحوالَه، والأصلُ في الوقف هو السّكون، وبيّنوا حالات الوقف من غير السّكون، يقول ابن الجزريّ:« فاعلم أنّ للوقف في كلام العرب أوجها متعدّدة، والمستعمَل منها عند أئمّة القراءة تسعةٌ، وهو: السّكون، والرَّوم، والإشمام، والإبدال، والنّقل، والإدغام، والحذف،

---

[1] الغامدي: الصوتيات العربيّة، ص72.

[2] العاني: التشكيل الصوتي، ص38. وينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص155.

[3] ينظر: سمير شريف استيتية: الأصوات اللغوية، ص248.

[4] ينظر: محمد زيد القرالة: الحركات في اللغة العربيّة، ص59،60.

والإثبات، والإلحاق»[1]، وقد حصر المجوّدون حالات الوقف في السّكون والرّوم والإشمامِ، ويصطلحون عليهما بـ"الإشارة"، وإنّما خصّوهما مع السّكون؛ لاندراجهما ضمن الأحكام الأدائيّة العامّة في الوقف، يقولُ علي القاري:« ثمّ أنواع الوقف ثلاثة: أوّلها: الإسكان المحض، ... وثانيها: الرَّوم، ... وثالثها: الإشمام»[2]، ولم يكن للمجوّدين تفصيل كبير لهاتين الظّاهرتين الصّوتيتين، لذلك نجد الحديث عنهما دوما في أواخر مصنّفاتهم، ويعود هذا لتعلّقهما بالتأدية النّطقيّة والمشافهة، أمّا المحدثون فيكاد انعدام الحديث عنهما يكون واقعا؛ لاختصاص هاتين الظّاهرتين بالتأديات القرآنية، ولانعدام وجودها الفعلي في الأداء الكلامي العادي في مستواه الفصيح، كما أنّ للتأثّر بالدّرس الغربيّ حظّا عند طائفة من المحدثين وبالتالي يغفلون عمّا ينعدم وجوده عند الغربيّين.

فأمّا الرَّوم في اللّغة فهو الطّلب[3]، والإشمام في اللّغة هو حسّ الأنف، وشمّ الحروف إذاقتها[4]، وأمّا الرَّوم والإشمام في اصطلاح علماء التّجويد فمفهومها أضيق في الدلالة منه عند اللغويين والنّحاة؛ ويعرّفهما ابن الجزريّ بقوله:« وأمّا الرَّوم: فهو عند القرّاء عبارة عن النطق ببعض الحركة. وقال بعضهم: هو تضعيف الصّوت بالحركة حتى يذهب معظمها، وكلا القولين واحد، وهو عند النّحاة عبارة عن النطق بالحركة بصوت خفيّ، ... وأمّا الإشمام: فهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت، وقال بعضهم: أن تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضّمة. وكلاهما واحد، ولا تكون الإشارة إلاّ بعد سكون الحرف. وهذا مما لا يُختلف فيه؛ نعم! حكي عن الكوفيين أنهم يُسمُّون الإشمام روما والرَّومَ إشماما »[5]، ويقول ابن الطّحان:« والرّوم: عبارة عن

---

[1] ابن الجزري: النشر، 120/2.

[2] القاري: المنح الفكرية، 316.

[3] مجد الدين محمد الفيروزآبادي: القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط8، 5005م، مادة (روم)، ج1، ص1116.

[4] الفيروزآبادي: القاموس المحيط، مادة (شمم)، 1127/1.

[5] ابن الجزري: النشر، 121/2.

النّطق ببعض الحركة، ويكون الفاني منها أكثر من الباقي. والإشمام: عبارة عن ضمّ الشّفتين، وهو بالأوائل والأوساط والأطراف»[1]، وعليه فالرّوم عمليّة نطقيّة سمعيّة من حيث كونه وقفا على الصّامت بحركة تكون مجتزأة الكميّة، فينتج النّاطق جزءا منها ويسقط أكثرها عند الوقف، والإشمام هو عمليّة نطقيّة؛ وذلك بضمّ الشّفتين بعد إسكان الصّامت في الوقف، ولذلك عدّ المجوّدون الرّوم عمليّة صوتيّة يدركها المستمع القريب، والإشمام عمليّة صوتيّة يدركها المُبصر، يقول القسطلاني:« والإشمام أن تضمّ شفتيك بعد تسكين الحرف؛ إشارة إلى الضمّ من غير صوت، فإنّ حقيقته إنّما هي ضمّ الشّفتين وتهيئتها للنّطق من غير استعمال شيء من الصّوت، فلا يُسمَع لذلك شيء، لكنّه يُرى ويُدرَك للبصير دون الأعمى، وهذا بخلاف الرَّوم؛ فإنّه يُدرِكه الأعمى والبصير، ولذلك كان الأقوى في الدّلالة على الحرف»[2]، ولمّا كان الإشمام متعلّقا بالشفتين؛ لزم منه أن يختصّ به صائت الضّمة دون غيره، يقول الدّاني:« ويختصّ به من الحركات الرّفع والضمّ، لا غير؛ لأنّهما من الواو، والواو من الشّفتين وفيهما تُعالج»[3]، وهذا تعليل معلوم وتحصيل حاصل لما طرقوه من آليّة إنتاج صائت الضّمة القصيرة والطّويلة، وقد مرّ هذا في بداية هذا المبحث. ونجد الرّوم مختصّا بصائتي الضّمّ والكسر دون الفتح، بخلاف النّحاة الذين يتوسّعون في ذلك فيجعلون الرّوم شاملا للكلّ، ويعلّل المجوّدون تعذّر الرَّوم في الفتحة بأنّ الفتحة لا تُبعّض ولا يمكن تجزئة كمّيتها خلافا للضّمة والكسرة، يقول الدّاني:« ... إلاّ أنّ عادة القرّاء أن لا يرووا المنصوب ولا المفتوح؛ لخفّتهما وسرعة ظهورهما إذا حاول الإنسان الإتيان ببعضهما، فيبدو الإشباع لذلك»[4]، وبالعلّة ذاتها علّل القرطبي فقال:« وإنّما كان الرَّوم في المكسور والمضموم – إعرابا كان أو بناء – دون

---

[1] ابن الطحان: مرشد القارئ، ص74،75.

[2] القسطلاني: اللآلئ السنيّة، ص444.

[3] الدّاني: التحديد، ص96، 97، 170.

[4] الداني: التحديد، ص169.

المفتوح، وإن كان الأصل استواءهما في الرَّوم؛ لأنّ المفتوح أخفّ، وحركته أسرع ظهورا، فلو رام الرّائم الإتيانَ ببعضها وجُزئها جاء كلُّها وجُملتها»[1]، ومن خلال ما سبق دراسته من آليّة إنتاج الصّوائت وخصائصها الصّوتية؛ يمكن القول إنّ تعليلهم خفّة الفتحة مقارنة بالضّمة والكسرة سليم، فالفتحة عبارة عن تذبذب للوترين مع انفتاح للفم، فهي أوسع المخارج ولا عمل للسان فيها مثلما هو الحال مع الضّمة والكسرة من حيث كونهما ضيّقتين مخرجا وللسان فيهما عمل، وكلّما كان المخرج أضيق كان أيسر في التّحكم.

وخلاصة القول لما سبق هو أنّ المجوّدين يرون جواز الوقف على الصّامت بالسّكون؛ إذ هو الأصل، أو بالرَّوم الذي هو نطق بصامت مع صائت منقوص الكميّة حتى يذهب معظمها، أو بالإشمام الذي هو ضمّ للشّفتين بعد استيفاء إنتاج الصّامت السّاكن. وعليه فالرّوم عندهم للصائت المتحرّك بالضّم أو الكسر، والإشمام عندهم للصّامت المتحرّك بالضمّ فقط. وعلّة الإتيان في الوقف بالرّوم أو الإشمام هو للإشارة إلى حركة الصّامت الموقوف عليه؛ ولذلك اصطلح علماء التّجويد عليهما بمصطلح "الإشارة"، يقول القرطبيّ:« فأمّا من أشار من القرّاء؛ فإنّه اختار ذلك لما فيه من التّنبيه والدّلالة على الحركة أن لو وصل الكَلِم كيف كانت تكون هذه الحركة؛ طلبا للإبانة وشحّا على ذهاب الحركة بأسرها، فيدخل على المعنى لبس ما»[2]، وهذا يجعل الرّوم والإشمام في الدّرس التّجويديّ من الظّواهر التي تختصّ بحالات الوقف؛ أي التي تتعلّق بالصّامت الأخير، عكس ما هو عند اللّغويين والنحاة والقرّاء بحيث يشمل كامل البنية اللغوية للكلمة، وبالتّالي فإنّ "الإشارة" روما أو إشماما تنفصل عن الدّرس الصّرفي عند المجوّدين وتتعلّق بالجانب التّركيبيّ، من خلال تبيين حركات الإعراب والإشارة إلى حركات الكلمات التي يسبق الذّهن إلى خلاف حركتها، وعلى

---

[1] القرطبي: الموضح، ص209.

[2] القرطبي: الموضح، ص208.

ذلك تجد الرّوم في مقام التّعليم أكثر حضورا؛ فقد " يشتبه على المبتدئين وغيرهم ممن لم يوفّقه الأستاذ إلى بيان الإشارة أن يميّزوا بين حركات الإعراب في قوله تعالى:﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[يوسف:76]، و﴿رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾[القصص:24]، فإنّهم إذا اعتادوا الوقف على مثل هذا بالسّكون؛ لم يعرفوا كيف يقرأون عليم وفقير حالة الوصل هل هو بالرّفع أم بالجرّ "[1].

[1] المسعدي: الفوائد المسعدية، ص135.

الخـــــاتمة

الخاتمة:

بعد البحث في ثنايا كتب علماء التّجويد وعلماء الأصوات والتّحليل لنصوصهم وتعليلاتهم الصوتية والتّطبيق في المدوّنة الصوتية المسجّلة نصل إلى خاتمة الدّراسة التي خلصنا فيها إلى نتائج متعدّدة نذكرها:

1- يُعدّ القرن الرّابع للهجرة قرن ظهور التّجويد في جانبه العلميّ التّنظيريّ؛ أي باعتباره علما قائما له حدوده ومصطلحاته ومفاهيمه وغايته.

2- ظهور علم التّجويد علما له موضوعه ومنهجه وغايته – إجمالا – كان مع ابن مجاهد وازداد التأصيل وتشكّل معالمه أكثر مع من جاء بعده، وأبرزهم أبو مزاحم الخاقانيّ ومكيّ بن أبي طالب القيسيّ وأبو عمرٍو الدّاني.

3- تعتبر نسبة حدّ علم التّجويد المشهور إلى الدّاني أو إلى الأوزاعيّ قبله نسبة خاطئة، وقد وقفنا في هذه الدّراسة على صاحب النّصّ المشهور وهو الشّذائيّ البصريّ الذي يعتبر أوّل من وضع حدّا اصطلاحيّا لعلم التّجويد فيما وصل إلينا من مصنّفات.

4- اعتمد علماء التّجويد في درسهم الصّوتيّ على ما كان قبلهم من النّحاة وعلماء اللغة؛ غير أنّ مادّة الدّراسة وغايتها – باعتبارها صوتيّة خالصة – جعلت الدّرس الصّوتي عند المجوّدين أكثر دقّة من غيره وأكثر شمولا.

5- تعلُّق موضوعِ علم التّجويد بألفاظ القرآن جعل الظّواهر الصّوتيّة فيه تتّسع لتشمل بعض الظّواهر التّوقيفية التي تتعلّق بكتاب الله تعالى دون غيره؛ مثل بعض أوجه الإدغام التي اختُلف فيها بين المجوّدين واللغويّين، كما يشمل اتّساع الظّواهر الصّوتيّة أزمنة المدود الطّبيعيّة والفرعيّة، وأزمنة الغنّة، وموانع الإدغام أو الرّوم.

6- يعتبر المرعشيّ خاتمة المحقّقين والمؤصّلين للقواعد التّجويدية الصّوتية، ولم نقف على محقّق أو مدقّق جاء بعده؛ وإنّما كان حظّ المتأخّرين بعده في الإعادة والتّكرار لما تقرّر من قبل، ولذا عُدّ القرن الثالث عشر للهجرة إلى غاية ظهور علم الأصوات الحديث قرن نقصان الإبداع الفكريّ التّجويديّ الصّوتيّ.

7- بلغت نتائج الدّرس الصّوتيّ التّجويديّ حدّا من الدّقّة العلميّة التي مكّنتنا من خلالها من القول إنّ علماء التّجويد أقاموا بعبقريّتهم الفذّة صرحا علميّا دقيقا رغم بساطة آليّات الدّراسة التي تمثّلت في الملاحظة الذاتيّة وتذوّق الأصوات.

8- اتّخذ علماء التّجويد منهجا علميّا صارما في التّقعيد للمسائل الصّوتيّة وضبط المدوّنة محلّ الدّراسة؛ رغم كون منهجهم يعتمد على التّلقين والمشافهة، وذلك من خلال الصّرامة التي نقلتها لنا مصنّفاتهم، فإنّ الشّيخ لم يكن يجيز القارئ إلاّ بعد تلاوته الختمة تلو الختمة والرّجوع إلى مواطن الزّلل ولو بعد حين، فإن لم يوفّق القارئ في أحدها لم يُجز، ولنا فيما نقله ابن الجزريّ وغيره الدّليل والحجّة.

9- الاختلاف الواقع بين البحث التّجويدي والبحث الصّوتيّ الحديث في باب صفات الأصوات تمحور حول صفتي الجهر والهمس، ويعود هذا الخلاف إلى مفهوم الجهر والهمس ذاتهما عند كلا الطّائفتين، وبناء عليه لا يمكن القول بوجود الخلاف أصلا، فأمّا المهموس والمجهور عند المجوّدين فمتعلّق بالنّفس والهواء المتسرّب ومقداره حال إنتاج الصّوت العربيّ، وأمّا المهموس والمجهور عند المحدثين فمتعلّق بذبذبة الوترين الصّوتيّين أو انعدامها.

10- اعترت بعض تسميات علماء التّجويد لمخارج الأصوات مسامحة جعلت المصطلحات تحتاج إلى بعض الدّقّة التي يفرضها التأصيل المصطلحي رغم دقّة تحديدات المجوّدين للمخارج ونقاط الاعتراض؛ ومن جملة التّسميات: النّطعيّة، واللّهويّة، والشّفويّة.

11- قمنا في باب مخارج الأصوات العربيّة بمحاولة ضبط المخارج وتحديدها، وإعطاء مسمّيات تجمع بين الدّرسين التراثيّ والحديث من خلال النّظر في أعمال كلا الطّائفتين، وقد أوردنا محاولتنا في ضبط المخارج ومسمّياتها في جدول.

12- اندراج صفتي الذّلاقة والإصمات ضمن الصّفات الصّوتيّة عند بعض علماء التّجويد جاء جريا على ما ذهب إليه الخليل؛ رغم كونه قعّد للصّفات لغاية صرفيّة في معجمه العين، في الوقت الذي قعّد فيه المجوّدون للصّفات لغاية صوتية، ولذلك نجد من علماء التّجويد من أغفل ذكر هاتين الصّفتين منهم الدّاني، وقد تتبّعنا أصل التّسمية ومفهومهما وعلاقتها بالبحث الصّوتيّ.

13- المنهج الذي اتّبعه علماء التّجويد في مسائلهم الصّوتيّة كان منهجا تطبيقيّا، ولذلك نلمس الاختلاف البيّن في المسائل والنّتائج مع غيرهم من اللّغويّين أو المناطقة، فالمدوّنة المدروسة – وهي القرآن الكريم – كانت السّبب في ذلك، ومن أمثلة الاختلاف: بعض الوجوه الممنوعة أو الجائزة للإدغام، ومواطن الرّوم والإشمام.

14- وجود دقّة علميّة كبيرة في نتائج دراسة علماء التّجويد، عزّزتها الدّراسات الحديثة وأكّدنا كثيرا من مسائلها عبر التّحليل الفيزيائي من خلال البرنامج المخصّص لذلك، وتجلّت دقّة نتائجهم في تحديد المخارج والصّفات، وفي الظّواهر الصّوتيّة المتعلّقة بالتّركيب؛ كالإمالة والمدّ وزمن الغنّة والتّضعيف.

15- إنّ علم التّجويد باعتباره عِلما تطبيقيّا قد أسهم جانبُه النّظريّ منه في تثبيت الظّواهر الأدائيّة القرآنيّة؛ ولذلك فإنّ أيّ انزياح صوتيّ في الأداء يُحتكم فيه إلى ما أثبته المجوّدون ووصفوه، ويزيدنا استئناسا تلك الدّقّة في الوصف التي أثبتها التّطوّر التكنولوجيّ.

16- غياب المنجز التجّويديّ عند بعض الأصواتيّين العرب تجسّد أكثر في القرن الماضي، ويرجع ذلك إلى بعد أكثر المتخصّصين الصّوتيين عن التّراث متمثّلا في علم التّجويد، ولتأثّر كثير منهم بالدّرس الغربيّ عامّة.

17- من نتائج البحث أنّ لعلماء التّجويد في كثير من المصطلحات دقّة، نجد بعضها مفقودا عند المحدثين الذين استبدلوها بمصطلحات أخرى؛ كاستبدال مصطلح الانفجارية والوقفيّة بالشّديدة، والاحتكاكيّة بالرّخوة، وهذا يؤدّي - مع كثرة المصطلحات - إلى القطيعة مع البحث الصّوتي التراثيّ، وتزداد القطيعة تجلّيا عند إلباس المصطلحات التّجويديّة والتراثية عامة مفاهيم حديثة؛ مثل مفهوم الهمس والجهر، ولذلك كان الأولى إعطاء المفهوم الحديث مصطلحا حديثا مغايرا لما عليه البحث التراثيّ عامة والتّجويديّ خاصّة.

18- كان للمحدثين دقّة أكثر في المسائل المتعلّقة بالتشريح؛ مثل تشريح الحنجرة الذي أوصلهم إلى الوترين الصّوتيّين وتحديد دورهما، غير أنّه رغم التطوّر الكبير إلا أنّنا وقفنا على اضطراب شديد عند بعضهم عند تحديدهم للمخارج؛ خصوصا مخرج أصوات أقصى الحلق واللهاة والطّبق؛ ومنهم إبراهيم أنيس وأحمد مختار عمر.

19- خلصت الدّراسة إلى أنّ دعاوى التّحوّل الصّوتيّ وتغيّر بعض الأصوات العربيّة؛ كالقاف والطّاء، مردودةٌ من خلال النّظر في الأعمال الصّوتيّة التّجويدية، من ذلك التقعيد الرياضي في باب المخارج والصّفات وكذلك المنهج الصّوتيّ المتّبع عند علماء التّجويد، ويتمثّل ذلك في ثنائيّة تنظير/تطبيق.

20- إنّ انطلاق علماء التّجويد في الدراسة الصّوتيّة من المدوّنة الصّوتيّة التوقيفيّة (=القرءان الكريم) كان سببا مباشرا في اختلافهم مع النّحاة واللغويّين في جواز أوجه صوتية معيّنة كالإدغام في بعض الأصوات، كما أنّهم بحثوا في قضايا الإدغام انطلاقا من بنية الكَلِم واجتنابا للتّداخل

ولبقاء التّمايز بين البُنى اللغويّة؛ كحالات إدغام الأصوات مع تاء المتكلّم أو مع الضّمائر المتّصلة الأخرى.

21- خلصنا في هذا البحث إلى وضع مخطّط توضيحي لوضعية اللّسان عند النطق بالصّوائت العربيّة.

22- تطرّق علماء التّجويد إلى تعليل تغليظ لام لفظ الجلالة، ولم نقف فيما بين أيدينا ممّن علّل صوتيا هذا من الأصواتيّين المحدثين، وقد بيّنّا العلّة وراء وجود التفخيم في صوت اللام في لفظ الجلالة "الله" و"اللهمّ" ووجدناها علّة تتجاوز البُعد الصوتيّ إلى أبعاد دلالية وعَقَديّة.

وممّا يمكن الخروج به من توصيات:

1- يوصي الباحث بضرورة إعادة قراءة التّراث الصّوتيّ عامة، والتجويديّ خاصّة، والرّجوع إليه للانطلاق منه في دراسة الصّوتيّات العربيّة.

2- ضرورة الاحتفاظ بالمصطلح التراثي وتحيين مضمونه وعدم استحداث مفاهيم مختلفة لمصطلحات تراثية لتجنّب القطيعة العلمية والخلط المفاهيميّ بين التراث والحديث.

3- لا بدّ من تظافر الجهود واستغلال التّطوّر التكنولوجي في دراسة الصّوت العربيّ واستغلال نتائج الأبحاث في خدمة علم التّجويد ومن ثمّ خدمة كتاب الله تعالى.

4- استغلال المخابر والإمكانيات المتاحة قدر المستطاع في التّطبيق العملي للمخرجات النّظريّة.

5- ضرورة التعامل مع الشيوخ المهرة من حيث كونهم مدوّنة صوتية مثالية والعمل عليها في التحليل الصوتي.

6- الرّجوع إلى المصطلح التراثيّ عند التأصيل وتجنّب التّداخل المصطلحيّ بين أعمال المتقدّمين والمحدثين.

7- يدعو الباحث إلى شموليّة برمجة علم التّجويد مادّة دراسية مقرّرة لطلبة الدّراسات اللّغوية في مرحلة الماستر، أو اعتبارها مقرّرا لطلبة الدّكتوراه.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق رقم (01): ترجمة الشيخ الطاهر زواوي البيريني.

ولد الوالد الشيخ الطاهر – حفظه الله تعالى – بعد ثلاث وعشرين خلون من ذي القعدة سنة 1377 للهجرة، الموافق للعاشر من شهر جوان سنة 1958م، بمدينة البيرين بولاية الجلفة، ترعرع ونشأ في كتّاب المدينة فحفظ القران صغيرا، درس المرحلة الابتدائية بالبيرين سنة 1968م ثمّ انتقل إلى مدينة سيدي عيسى بولاية المسيلة صحبة أخيه الأكبر عيسى – رحمه الله تعالى – ليكمل المرحلة الابتدائية هناك سنة 1971م.

التحق الشيخ بمدرسة النّجاح الحرّة العريقة للشيخ عبد الحفيظ القاسمي – طيّب الله ثراه – مدّة سنتين وتردّد على مسجدها العتيق مؤذّنا ومجوّدا للقرآن الكريم، وبعدها التحق بالمعهد الإسلاميّ لمدينة الجلفة سنة 1976م ليتوّج ذلك بشهادة الأهلية للتعليم الأصليّ دورة ماي 1977م، وبعدها التحق بالمعهد التكنولوجيّ لتكوين المعلّمين بالمدينة نفسها سنة 1977م وفيه تخرّج، وواصل تدرّجه التعليميّ ليتحصّل على شهادة الكفاءة التربويّة.

عُيّن سنة 1978م معلّما بالمدرسة الابتدائيّة في ريف مدينة البيرين، وبعدها بعامين لبّى واجب الخدمة الوطنيّة، ليعود مواصلا رسالة التعليم في مدينته البيرين ويتقاعد سنة 2014م.

عرف الشيخ بمدارسته وتدريسه للقرآن الكريم وعلم التجويد والقراءة، وأجيز في قراءتي الإمام نافع المدنيّ والإمام عاصم الكوفيّ سنة 2006م.

له أعمال مخطوطة، وقد طبع له في لبنان كتاب الميسّر المفيد في فن التلاوة والتجويد.

الملحق رقم (02): ترجمة الشيخ سعيد قاضي الزواوي.

ولد الشّيخ سعيد – حفظه الله تعالى – سنة 1366 للهجرة الموافق لسنة 1947 للميلاد بقرية بني كوفي بـ " زواوة" من آيت سي العربي عائلة آيت شعلال حياً، بني كوفي عرشاً وقبيلة، بوغني بلدية ودائرة، تيزي وزو ولاية، الزواوي منطقة، والجزائريّ وطناً.

درس في الكتاتيب وختمت دراسته بالدخول إلى المدرسة الفرنسية لمدة ثلاث سنين، ثمّ توجه الشيخ للاستزادة من العلم بالكتاتيب القرآنية والمدارس، والتحق بمعهد التعليم الأصلي ببني دوالة وتتلمذ على شيوخ أزهريين في أغلبهم.

قرأ الشّيخ القراءات إفراداً على الشيخ مصطفى شاب الله، وفتح مقرأة زاوية علي أويحي وفيها يتخرّج الطّلبة ويقرأون عليه القرآن، فأجاز خلقا كثيرا والحمد لله.

اشتغل بالتّدريس وختمه بالعمل بالإدارة المدرسية مدّة إحدى عشرة سنة؛ ليتقدّم بطلب التقاعد بعد هذه الرّحلة.

يعدّ الشّيخ من مؤسّسي الجمعية المسيّرة لزاوية سيدي علي أويحيى بأعالي آث كوفي بمدينة بوغني بولاية تيزي وزو، كما تولّى الأمانة العامة لجمعية الزاوية سنة 1998 للميلاد، وانتخب رئيساً للجمعية عام 2008 للميلاد، فعمل على تنظيمها.

تفرّغ للتدريس بالزاوية من عام 2008 للميلاد إلى يوم النّاس هذا، وركّز على تدريس الفقه، والسّيرة، وعلوم اللغة من نحو وصرف وبلاغة، وعلم المواريث، والتاريخ الإسلامي.

من مؤلّفاته:

الموجز في أحكام التلاوة.

رواية ورش الميسرة أصولاً وتطبيقات.

الجرجريّة في ترتيل القرآن الكريم.

الملحق رقم (03): ترجمة الشيخ محمّد يحيى شريف.

الشّيخ محمّد – حفظه الله تعالى – من مواليد سنة 1972 بالعفرون التابعة لولاية البليدة والساكن في الجزائر العاصمة، وهو أبٌ لأربعة أولاد.

متحصّل على عدّة شهادات في علوم المحاسبة والمالية وآخرها شهادة الدراسات العليا والتخصص في التدقيق ومراقبة التسيير.

يعمل حالياً إطاراً سامياً في إحدى الشركات الوطنية.

حفظ القرءان وهو في سنّ المراهقة وقرأه على بعض من كان له الفضل في نشر علم التجويد في العاصمة كالشيخ مراد ابن حبيلس، والشيخ مهدي دهّيم، والشيخ يحيى صاري حفظهم الله جميعاً.والشيخ مراد قمّاش الذي أجازه في رواية ورش من طريق الشاطبية في حدود سنة 1993.

سافر إلى مدينة رسول الله عليه الصلاة والسلام سنة 1995 للميلاد وقرأ على بعض مشايخها، فقرأ القرءان برواية ورش عن نافع على الشيخ لاشين أبو الفرح المصري رحمه الله وأجازه بها، وبقراءة الإمام عاصم على الشيخ عبيد الله الأفغاني رحمه الله وأجازه بها، وبعض القرءان من سورة البقرة إلى سورة الحجر برواية ورش من طريق الأصبهاني على الشيخ محمد طاهر الرحيمي الباكستاني

رحمه الله، وكذا ما تيسّر من القرءان على بعض المشايخ كالشيخ سكندر والشيخ البشير الباكستاني.

سافر إلى مدينة دمشق سنة 1997 للميلاد وقرأ القرءان على شيخ القراءة في مدينة دوما، الشيخ الجامع للقراءات الصغرى والكبرى الشيخ موفق عيون حفظه الله برواية قالون وقراءة المكي ورواية ورش من طريق الأصبهاني وأجازه بسنده في جميع ذلك. وقرأ برواية حفص عن عاصم بجميع طرق الطيّبة على الشيخ عبيد جمعة أبي أنس إمام مسجد الروضة بدمشق وأجازه بسنده عن الشيخ عبد العزيز عيون السود عن الشيخ الضباع رحمه الله شيخ عموم المقارئ المصرية سابقاً.

تلقّى القرءان كلّه بالقراءات العشر الصغري بالإجازة في سنة 2005 في مقرأة الفتح بوهران عن شيخ عاشور الخضراوي حفظه الله تعالى.

وقرأ القرءان كلّه بالقراءات العشر الكبرى على الشيخ موسى زروق وأجازه بذلك سنة 2013.

له بعض التآليف المطبوعة وهي :

- إبراز المنافع في تحرير نظم الدرر اللوامع
- السبيل الأوثق في تحرير رواية الأزرق من طريق طيّبة النشر
- الإيجاز والبيان في بيان ما اختصّت به رواية الداني لورش من طريق ابن خاقان.

وله تحت الطبع كتاب: تحصيل المرغوب في تحرير ما صحّ عن الداني من طريق الأزرق أبي يعقوب.

قرأ عليه ثلة من طلبة العلم بمختلف الروايات والقراءات، وقد أجاز بالقراءات العشر الكبرى والصغرى الأستاذ توفيق جودر بن جودي، وأجاز بالقراءات العشر الصغرى الشيخ إسماعيل بن العربي زناد، والشيخ عمار بن ناصر الدين مرزوقي.

الملحق رقم (04): ترجمة الشيخ عبد الكريم حمادوش.

ولد الشّيخ عبد الكريم – حفظه الله تعالى – يوم الثامن والعشرين من شهر يناير سنة 1981م بالبليدة بالجزائر المحروسة، درس المرحلة الابتدائيّة بمدرسة الإخوة زحاف بالبليدة، والمرحلة المتوسّطة بمتوسّطة محمد محفوظي، والمرحلة الثانوية بثانوية ابن رشد ثمّ ثانوية عمر بن الخطّاب التي تحصّل فيها على شهادة البكالوريا في العلوم الإسلاميّة.

حصل على شهادة الليسانس سنة 2005م من جامعة الجزائر، كلية العلوم الإسلاميّة، قسم اللغة والحضارة، تخصص اللغة العربيّة والدّراسات القرآنيّة، ثمّ حصل على الماجستير سنة 2010م من القسم ذاته، وحصل على شهادة الدّكتوراه سنة 2019م من الجامعة ذاتها.

يعمل حاليا أستاذ بكلية الآداب واللغات بجامعة الجيلالي بونعامة بمدينة خميس مليانة، وهو عضو في عدّة هيئات ومؤسسات دينية رسمية ومستقلّة، منها أنّه عضو في اللجنة الوطنية لمراجعة المصاحف التابعة لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ورئيس هيئة الإقراء بولاية البليدة.

مثّل الجزائر في المحافل الدولية، فحصل على عدّة جوائز، منها حصوله على المرتبة الأولى في الدورة التدريبية الدولية لتأهيل الحكام في المسابقات القرآنية الدولية بالمملكة العربية السعودية، والمرتبة الأولى في المسابقة الوطنية لحفظ القرآن وتجويده مع التكريم من قبل رئيس الجمهورية.

الشيخ مجاز في القراءات العشر من طريقي الشاطبية والدرة وكذا في الطرق العشر النافعية وغيرهما من الإجازات المختلفة في علوم القرآن والفقه.

له عدّة حصص متلفزة وإذاعيّة وقد أجاز وعلّم كثيرا من طلبة العلم والحمد لله ربّ العالمين.

الملحق رقم (05): العقد المبرم بيننا وبين دار الغوثاني للدراسات القرءانية:



عقد اتفاق

الطرف الأول : دار الغوثاني ، الوكيل الحصري لإصدارات فضيلة د. أيمن رشدي سويد حفظه الله

الطرف الثاني : الدكتور يونس زواوي المحترم / الجزائر الجلفة .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته , تحية طيبة وبعد :

لا مانع من استخدام الطرف الثاني لبعض صور مخارج الحروف العربية الخاصة بكتاب التجويد المصور ، ولأغراض غير ربحية وذلك في أطروحة الدكتوراه المسمى :

(التعليل الصوتي عند علماء التجويد ...) بشرط الإشارة في المقدمة إلى أن هذه اللوحات مستخدمة بإذن خاص من دار الغوثاني وهي من إعداد : **فضيلة الدكتور أيمن رشدي سويد حفظه الله** ، ولا يحق للطرف الثاني استخدام هذه لصور لغير ما ذكر في هذا الاتفاق

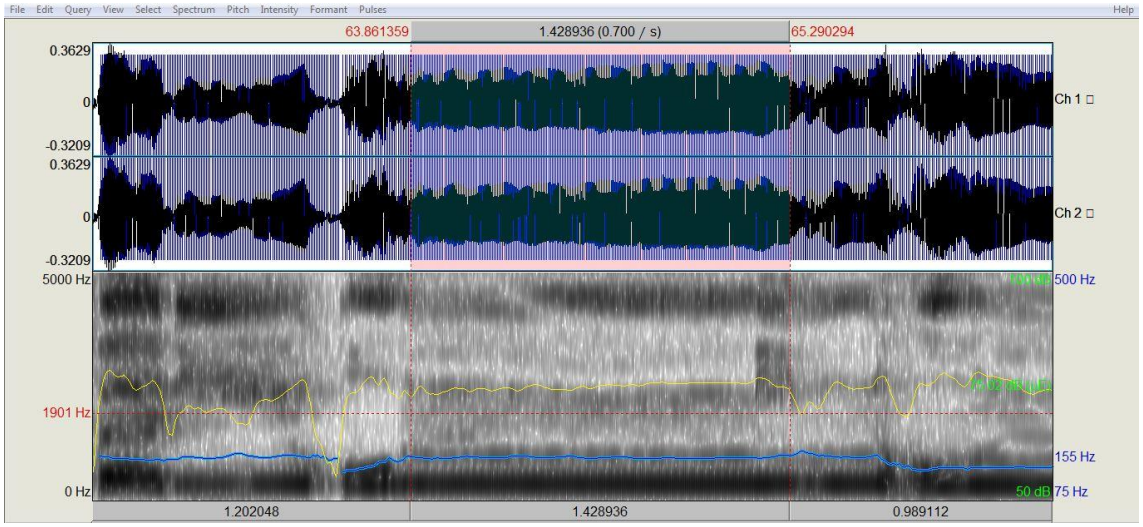
والله خير الشاهدين

حرر في إسطنبول ١٤-١٠- ٢٠٢٠

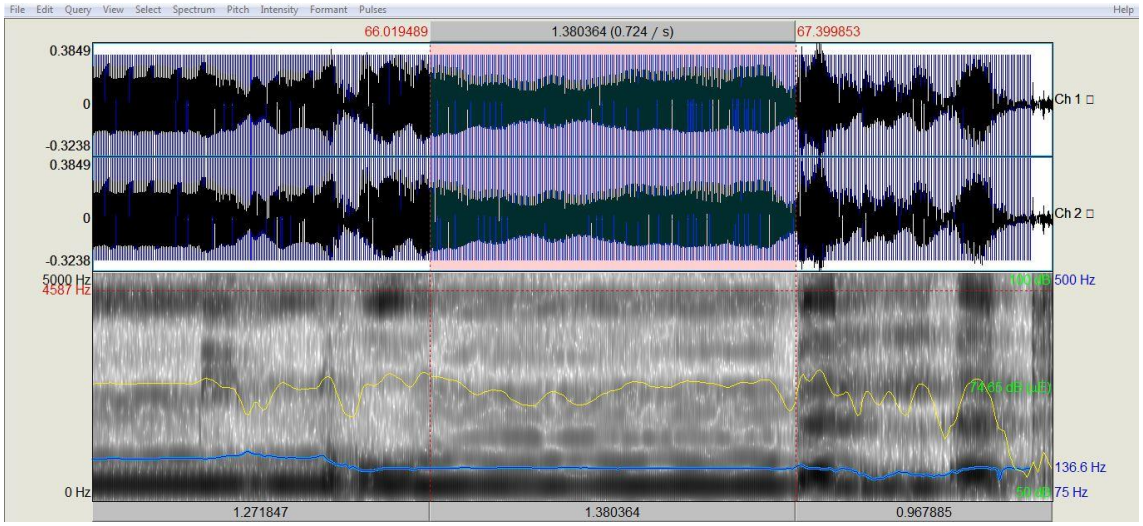
دار الغوثاني

بيروت - لبنان / LEBANON +961 78 920 707
اسطنبول - تركيا / Turkey +90 5050 940 707
gwthani@gmail.com www.gwthani.com gwthani

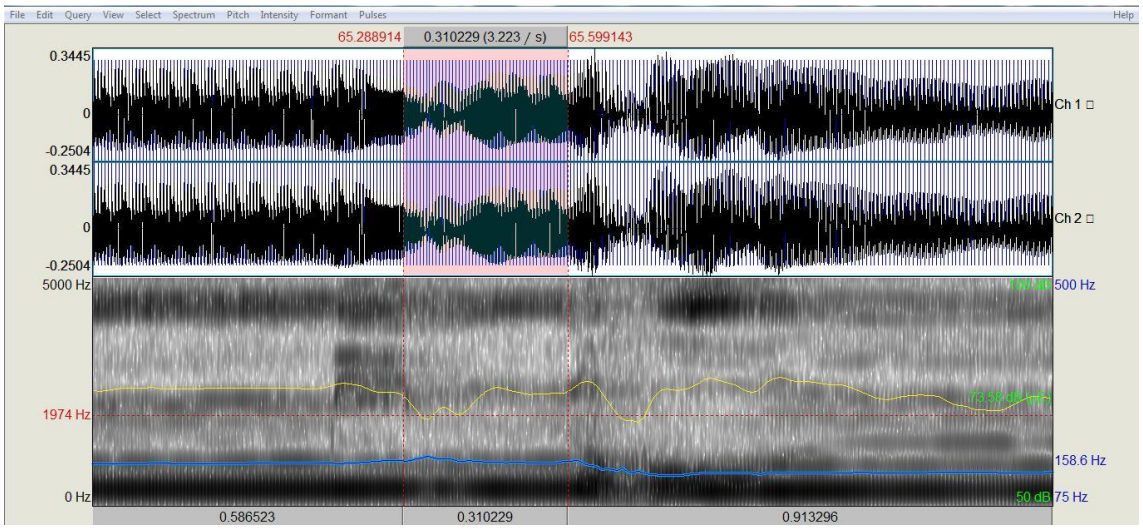
الملحق رقم (06): ملحق خاص بأزمنة الغنّة المختلفة.



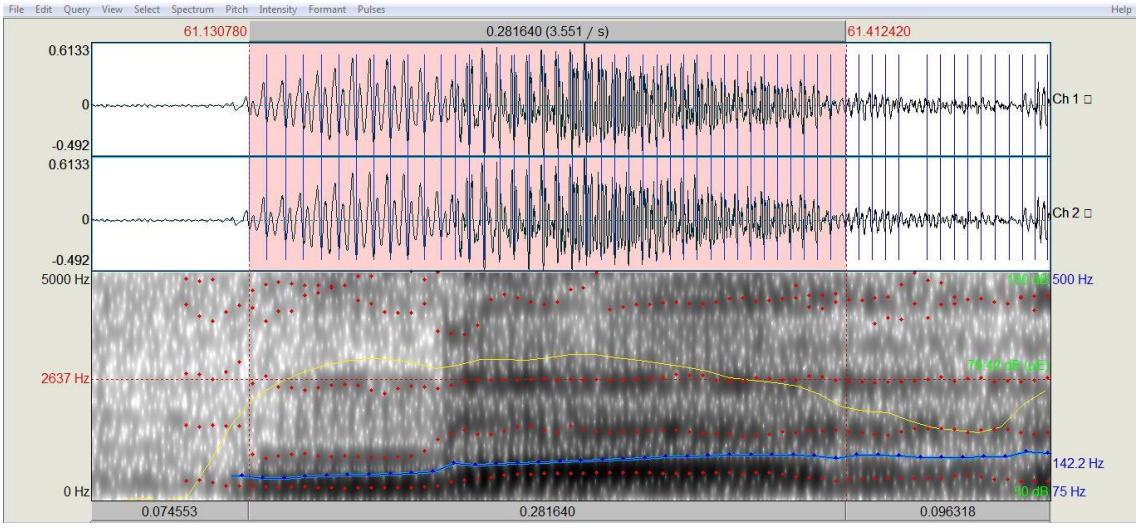
زمن الغنّة الأكمل من تسجيل الشيخ محمّد – حفظه الله – (ميم مشدّدة).



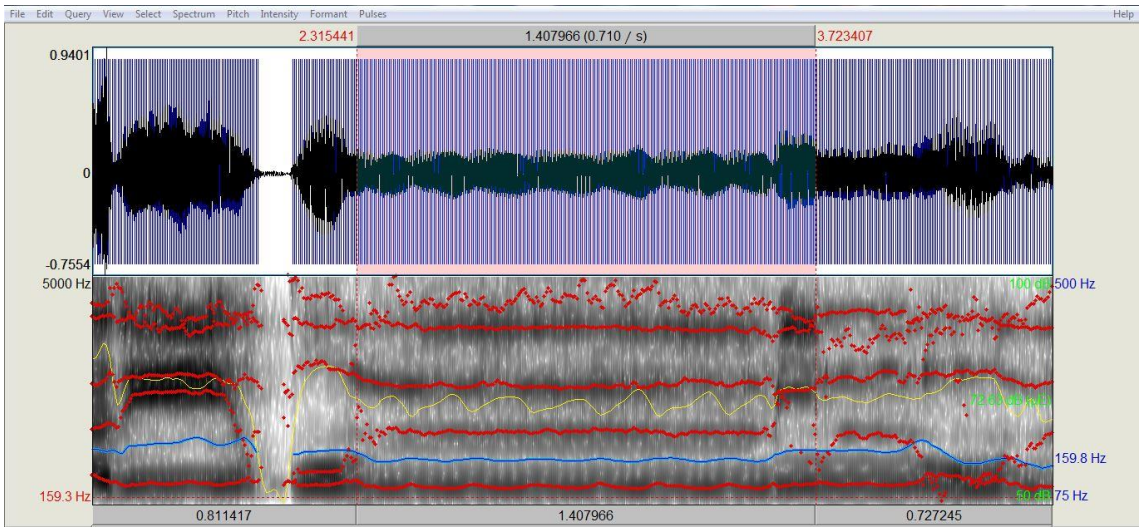
زمن الغنّة الكامل من تسجيل الشيخ محمّد – حفظه الله – (ميم مخفاة).



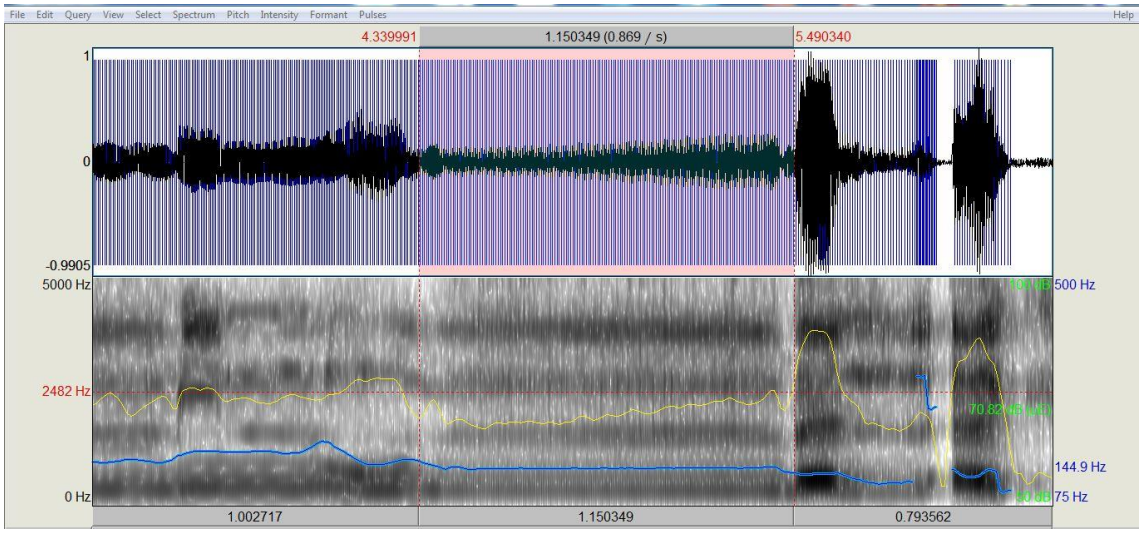
زمن الغنّة الناقص من تسجيل الشيخ محمّد – حفظه الله – (نون ساكنة).



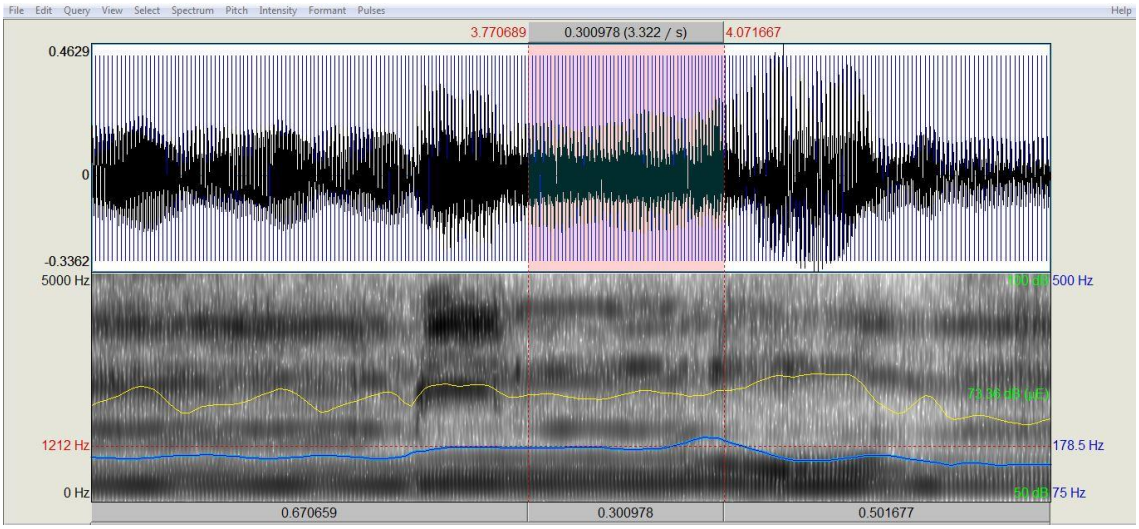
زمن الغنّة الأنقص من تسجيل الشيخ محمّد – حفظه الله – (نون متحرّكة).



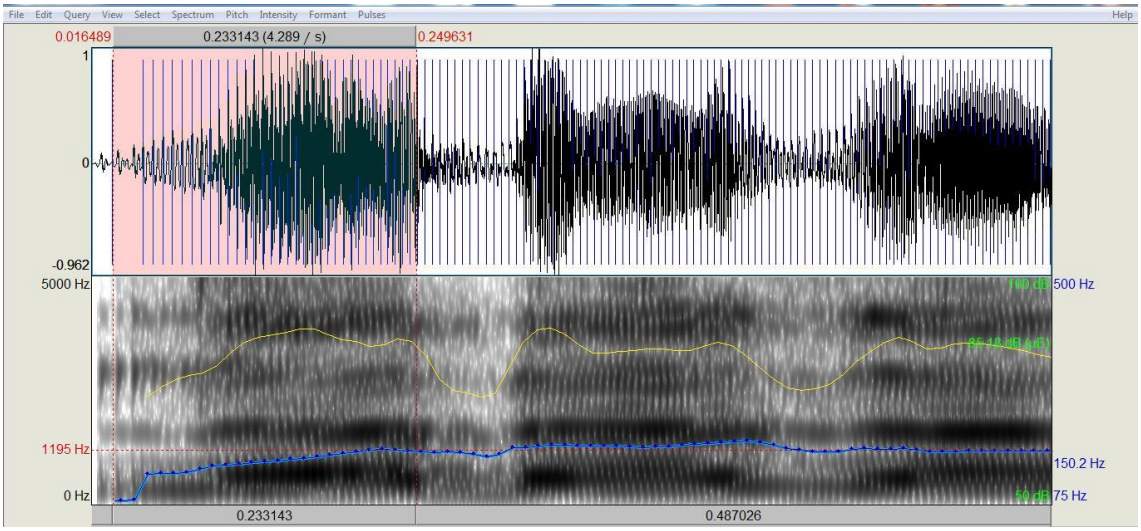
زمن الغنّة الأكمل من تسجيل الشيخ محمّد – حفظه الله – (ميم مشدّدة).



زمن الغنّة الكامل من تسجيل الشيخ محمّد – حفظه الله – (ميم مخفاة).



زمن الغنّة الناقص من تسجيل الشيخ محمّد – حفظه الله – (نون ساكنة).



زمن الغنّة الأنقص من تسجيل الشيخ عبد الكريم – حفظه الله – (نون ساكنة).

قائمة المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

2. محمد بن إسماعيل البخاريّ: صحيح البخاري، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النّجاة، ط1، د ت.

3. مسلم بن الحجاج: صحيح مسلم، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربيّ، لبنان، د ط، د ت.

قائمة المصادر بالعربيّة:

1. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط5، 1975م.

2. إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، ط8، 1992م.

3. إبراهيم الشيخ: أحكام التجويد في ضوء علم الصّوتيات الحديث، مجلة بيادر، العدد5، يناير 1991م.

4. أحمد بن الجزري: الحواشي المفهمة في شرح المقدّمة، تح: عمر عبد الرزاق معصراتي، الجفان والجابي، سوريا، د ط، 2006م.

5. أحمد ابن الجزري: الإعلام في أحكام الإدغام، تح: محمد بن أحمد بن حسين برهجي، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، ع23، جمادى الآخرة 1438هـ.

6. أحمد جواد النوري: علم الأصوات العربية، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الأردن، ط1، 1996م.

7. أحمد حسّاني: مباحث في اللسانيات، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات العربية المتحدة، ط2، 2013م.

8. أحمد عفيفي: ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، ط1، 1996م.

9. أحمد علام وعبد الله ربيع: علم الصوتيات، مكتبة الرشد، السعودية، د ط، 2009م.

10. أحمد محمد قدور: أصالة علم الأصوات عند الخليل، دار الفكر، سوريا، ط2، 2003م.

11. أحمد بن محمد القسطلاني: اللآلئ السنيّة شرح المقدمة الجزرية، تح: عبد الرحيم الطرهوني، دون دار نشر.

12. أحمد بن محمد القسطلاني: لطائف الإشارات لفنون القراءات، تح: عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، د ط، 1972م.

13. أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، مصر، د ط، 1997م.

14. بسام بركة: علم الأصوات العام، مركز الإنماء القومي، لبنان، د ط، د ت.

15. أبو البقاء عبد الله العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، تح: عبد الإله النبهان، دار الفكر، سوريا، ط1، 1995م.

16. أبو بكر السّجستاني: كتاب المصاحف، تح: محب الدين واعظ، دار البشائر الإسلامية، لبنان، ط2، 2002م.

17. أبو بكر الزّبيدي: طبقات النّحويين واللغويين، تح: محمد إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط2، 1984م.

18. أبو بكر ابن مجاهد: كتاب السّبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، 1972م.

19. أبو بكر المرعشي: بيان جهد المقل، مخطوط بمكتبة الحرم المكي، رقم394 علوم القرآن، 6و.

20. أبو بكر المرعشي: جهد المقلّ، تح: سالم قدوري الحمد، دار عمار، الأردن، ط2، 2008م.

21. أبو بكر المرعشي: كيفية أداء الضاد، تح: حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2003م.

22. أبو بكر ابن دريد، جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، لبنان، ط1، 1987م.

23. ابن بلبان الدّمشقيّ: بغية المستفيد في علم التجويد، تح: رمزي سعد الدين دمشقية، دار البشائر الإسلامية، لبنان، ط1، 2001م.

24. أيمن رشدي سويد: التجويد المصور، مكتبة ابن الجزري، سوريا، ط2، 2011م.

25. تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، د ط، 1990م، ص77.

26. ابن الجزري: التمهيد في علم التّجويد، تح: غانم قدوري الحمد، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط1، 2001م.

27. ابن الجزريّ: غاية النّهاية في طبقات القرّاء، مكتبة ابن تيمية، مصر، د ط، د ت، ج2، ص321.

28. ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضبّاع، المطبعة التجارية الكبرى، د ط، د ت.

29. جيلالي بن يشو: بحوث في اللسانيات، دار الكتاب الحديث، مصر، د ط، 2007م، ص116.

30. ابن جني: سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2000م.

31. حازم كمال الدين: دراسات في علم الأصوات، مكتبة الآداب، مصر، ط1، 1999م.

32. الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، د ط، 2012م.

33. حامد الشنبرى، النظام الصوتي للغة العربية، مركز اللغة العربية بالقاهرة، مصر، د ط، 2004م، ص148.

34. حسام النّعيمي: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، دار الرشيد للنشر، العراق، د ط، 1980م، ص296.

35. حسام النعيمي: أصوات العربية بين التحول والثبات، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، د ط، 1989م، ص27.

36. أبو الحسن علي التُّسوليّ: البهجة في شرح التحفة، تح: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1998م.

37. أبو الحسن علي السّعيدي: التنبيه على اللحن الجلي والخفي، تح: غانم قدوري الحمد، مجلة المجمع العلمي العراقي، ع36، ج2، 1985م.

38. الحسن بن شجاع التوني: المفيد في التجويد، تح: محمد صفاء طه حمودي، دار عمار، الأردن، ط1، 2009م.

39. أبو الحسن علي الصفاقسي: تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين، تح: محمد الشاذلي النيفر، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، د ط، 1974م.

40. الحسن بن قاسم المرادي: المفيد في شرح عمدة المجيد في النّظم والتّجويد، تح: جمال السيد رفاعي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر، د ط، 2001م.

41. أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، 1998م.

42. خالد الأزهري: الحواشي الأزهريّة في حلّ ألفاظ المقدّمة الجزريّة، تح: محمد بركات، دار الغوثاني للدراسات القرءانية، سوريا، ط1، 2002م، ص32.

43. ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع، تح: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، لبنان، ط3، 1979م.

44. الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تح: محمود الطحان، مكتبة المعارف، السعودية، د ط، 1983م.

45. خليل إبراهيم العطية: في البحث الصوتي عند العرب، منشورات دار الجاحظ للنشر، العراق، د ط، 1983م، ص38،39.

46. الخليل بن أحمد: معجم العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، لبنان، د ط، د ت، ج1، ص57،58.

47. رمضان عبد التّواب: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، مصر، ط3، 1997م.

48. رمضان عبد التواب: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، مصر، ط2، 1990م.

49. زكريا الأنصاري: الغرر البهية في شرح البهجة الوردية، المطبعة الميمنية، د ط، د ت.

50. زكريّا الأنصاري: شرح المقدّمة الجزرية، مراجعة: محيي الدين الكردي، وتعليق: محمد غياث صبّاغ، مطبعة الشام، سوريا، ط4، 1996م.

51. زيد خليل القرالّة: الحركات في اللغة العربيّة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2004م.

52. ابن السرّاج: الأصول في النّحو، تح: عبد الحسين فتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، د ط، د ت.

53. ابن السكيت: القلب والإبدال، الكتاب من موقع الشّاملة:

https://shamela.ws/index.php/book/5420

54. أبو سعيد السّيرافيّ: إدغام القراء، تح: فرغلي سيد عرباوي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2011م.

55. أبو سعيد السيرافي: شرح الكتاب، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2008م.

56. سعد مصلوح: دراسة السّمع والكلام، عالم الكتب، مصر، ط1، 2000م.

57. سليمان فياض: استخدامات الحروف العربية، دار المريخ للنشر، السعودية، د ط، 1998م.

58. سمير شريف استيتية: الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2003م.

59. السمين الحلبي: الدّر المَصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، سوريا، د ط، د ت.

60. سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط3، 1988م.

61. سيف الدين الفضالي: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية، تح: عزة معيني، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، ط1، 2005م.

62. شهاب الدين أحمد البناء الدمياطي: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1998م.

63. صلاح حسين: المدخل في علم الأصوات المقارن، مكتبة الآداب، مصر، د ط، 2006م.

64. ابن الطّحان السّماتيّ: الإنباء في تجويد القرآن، تح: حاتم صالح الضّامن، مجلة الأحمدية، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي، ع4، جمادى الأولى 1420هـ.

65. ابن الطحان السّماتي: مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ، تح: صالح الضامن، مكتبة التابعين، جمهورية مصر، ط1، 2007م.

66. ابن الطحان: مخارج الحروف وصفاتها، تح: محمد يعقوب تركستاني، سلسلة رسائل من التراث، مركز الصف الإلكتروني، لبنان، ط1، 1984م.

67. أبو الطيب الحلبي: مراتب النّحويّين، تح: محمد إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، مصر، د ط، 1955م.

68. الطاهر زواوي: الميسّر المفيد في فنّ التلاوة والتّجويد، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2019م.

69. الطيب البكوش: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، المطبعة العربية، تونس، ط3، 1992م.

70. أبو العلاء الهمذاني: التمهيد في معرفة التجويد، تح: جمال الدين شرف ومجدي السيد، دار الصحابة للتراث، مصر، د ط، 2005م.

71. أبو عبد الله محمد المنتوري: شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، تح: الصّديقي سيدي فوزي، دون مطبعة، ط1، 2001م.

72. أبو علي ابن سينا: أسباب حدوث الحرف، تح: محمد حسان الطيان ويحيى مير علم، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د ط، 1982م.

73. أبو عمرو الداني: الإدغام الكبير، تح: عبد الرحمن حسن العارف، عالم الكتب، مصر، ط1، 2003م.

74. أبو عمرو الدّاني: التحديد في الإتقان والتجويد، تح: غانم قدوري الحمد، دار عمار، الأردن، ط1، 2000م.

75. أبو عمرو الدّاني: المحكم في نقط المصحف، تح: عزة حسن، دار الفكر، سوريا، ط2، 1997م.

76. أبو عمرو الداني: جامع البيان في القراءات السّبع، تح: محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2005م.

77. أبو عمرو الدّاني: شرح قصيدة أبي مزاحم الخاقانيّ، تح: غازي بنيدر العمري، دار الشعار، السعودية، نسخة إلكترونية نشرها المحقق عبر حسابه على تويتر:

.https://twitter.com/G3mri

78. أبو عمرو الدّاني: البيان في عدّ آي القرآن، تح: غانم قدوري الحمد، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ط1، 1994م.

79. أبو عمرو الدّاني: المقنع في رسم مصاحف الأمصار، تح: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، د ط.

80. عادل نذير حساني: التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الأصوات الحديث، مركز البحوث والدراسات الإسلامية لديوان الوقف السني، العراق، ط1، 2009م.

81. عبد الحميد زاهيد وعبد العزيز أيت بها: صفات الأصوات المتقابلة بين علم التجويد وعلم الأصوات، سلسلة الترجمة والمعرفة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ع10، ط1، 2019م.

82. عبد الحميد زاهيد: حركات العربية، المطبعة والوراقة الوطنية، المغرب، ط1، 2005م.

83. عبد الدّائم الأزهريّ: الطرازات المعلّمة في شرح المقدمة ، تح: عبد الرحمن بدر، دار الصحابة للتراث، مصر، د ط، 2005م.

84. عبد الرحمن الحاج صالح: الحركة والسّكون عند الصّوتيّين العرب وتكنولوجيا اللغة الحديثة، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مصر، ع88، 2000م.

85. عبد الرّحمن أيّوب: أصوات اللغة، مطبعة الكيلاني، مصر، ط2، 1968م.

86. عبد الرحمن أيوب: الكلام، إنتاجه وتحليله، مطبوعات جامعة الكويت، ط1، 1984م.

87. عبد الصبور شاهين: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، 1987م.

88. عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، لبنان، د ط، 1980م.

89. عبد العزيز الصيغ: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دار الفكر، سوريا، ط2، 2007م.

90. عبد الغفار حامد هلال: القراءات واللهجات من منظور علم الأصوات الحديث، دار الفكر العربي، مصر، ط3، 2005م.

91. عبد الفتاح القاضي: الوافي في شرح الشاطبية، مكتبة السوادي للتوزيع، ط4، 1992م.

92. عبد الفتاح شلبي: في الدراسات القرآنية واللغوية الإمالة في القراءات واللهجات العربيّة، دار ومكتبة الهلال، لبنان، د ط، 2008م.

93. عبد الله الأنصاري: أصل تسمية الحركات وألقاب الإعراب في اللغة العربية، مجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع22، محرم 1433هـ.

94. عبد المنعم الناصر: شرح صوتيات سيبويه، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2012م.

95. عبد الواحد المالقي: الدر النثير والعذب النمير، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2003م.

96. عبد الوهاب القرطبي: الموضح في التجويد، تح: غانم قدوري، دار عمار، الأردن، ط1، 2000م.

97. عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، لبنان، د ط، 1972م.

98. عبير بني مصطفى: الإمالة عند القدماء في ضوء علم اللغة الحديث، مجلة دفاتر مخبر الشعرية الجزائرية، جامعة المسيلة، مج3، ع7، جويلية 2018م.

99. عصام الدين طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية، تح: محمد سيدي محمد الأمين، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، د ط، 1421هـ.

100. علاء الدين الطرابلسي: بيان المشكلات على المبتدئين من جهة التجويد، مخطوط بجامعة الملك سعود، رقم الصنف:211.2 ب ع، 7ظ.

101. علم الدين السخاوي: جمال القرّاء وكمال الإقراء، تح: علي حسين البواب، مكتبة التراث، السعودية، ط1، 1987م.

102. علم الدّين السّخاوي: فتح الوصيد في شرح القصيد، تح: مولاي محمد الإدريسي الطاهيري، مكتبة الرشد، مصر، ط1، 2002م.

103. علم الدين السّخاوي: نونية السّخاوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر، د ط، د ت.

104. علي بن غانم المقدسي: بغية المرتاد لتصحيح الضاد، تح: محمد جبار المعيبد، مجلة المورد، دار الشؤون الثقافية، العراق، مج18، ع2، 1989م.

105. عمر المسعديّ: الفوائد المسعديّة، تح: جمال السيّد رفاعي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر، د ط، 2005م.

106. غالب فاضل المطلبي: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، منشورات وزارة الثقافة والفنون العراقية، دار الحرية للطباعة، العراق، د ط، 1978م.

107. غانم قدوري الحمد: الدراسات الصوتية عند علماء التّجويد، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2007م.

108. غانم قدوري الحمد: شرح المقدّمة الجزرية، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، السعودية، د ط، د ت.

109. غانم قدّوري: المدخل إلى علم أصوات العربية، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2004م.

110. غانم قدوري: علم التّجويد دراسة صوتية ميسّرة، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2005م.

111. أبو الفتح ابن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، 1990، ج1، ص34.

112. أبو الفتح المزي: الفصول المؤيدة للوصول إلى شرح المقدمة الجزرية، تح: جمال السيد رفاعي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر، د ط، 2005م.

113. أبو الفتح جعفر السّنهوريّ: الجامع المفيد في صناعة التجويد، تح: مولاي محمد الإدريسي الطاهري، دار ابن حزم، لبنان، ط1، 2010م.

114. فخر الدين الموصلي: الدر المرصوف في وصف مخارج الحروف، تح: غانم قدوري الحمد، مجلة الحكمة، السعودية، ع25.

115. فراس الطائي، أصوات اللغة، مطبعة إيلاف، العراق، ط1، 2016م.

116. فوزي الشايب: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2004م.

117.فوزية سرير عبد الله: سر صناعة الإعراب بين النّحو والصّوتيات الوظيفية، دار مجدلاي للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2015م.

118.أبو القاسم الهذلي: الكامل في القراءات، تح: جمال السيد رفاعي، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، مصر، ط1، 2007م.

119.أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي: اشتقاق أسماء الله، تح: عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط2، 1986م.

120.أبو القاسم علي ابن القاصح: نزهة المشتغلين في أحكام النون الساكنة والتنوين، تح: غانم قدوري الحمد، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ع3، السنة2.

121.القاسم بن فيرّه الشاطبي: حرز الأماني ووجه التهاني، تح: أيمن سويد، دار نور المكتبات، المملكة العربية السعودية، ط1، 2013م.

122.كمال بشر: دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، د ط، 1998م.

123.كمال بشر: علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، د ط، 2000م.

124.ابن أبي مريم: الموضح في وجوه القراءات وعللها، تح: عمر حمدان الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، السعودية، ط1، 1993م.

125.أبو محمد الحسن العماني: الكتاب الأوسط في علم القراءات، تح: عزة حسن، دار الفكر، سوريا، ط1، 2006م.

126.المبرّد: المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، لبنان، د ط، د ت.

127.محمد الأنطاكي: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، دار الشرق العربي، لبنان، ط3، د ت.

128.محمد ثابت الفندمي: أصول المنطق الرياضي، دار النهضة العربية، لبنان، ط1، 1972م.

129.محمد حسن جبل، المختصر في أصوات اللغة العربية، مكتبة الآداب، مصر، ط4، 2006م.

130.محمد حسين علي الصّغير: الصّوت اللغويّ في القرآن، دار المؤرّخ العربي، لبنان،ط1، 2000م.

131.محمد صالح الضالع: التجويد القرآني، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، د ط، 2002م.

132.محمد علي الخولي: معجم علم الأصوات، مطابع الفرزدق التجارية، السعودية، ط1، 1986م.

133.محمد مفلح القضاة وآخرون: مقدّمات في علم القراءات، دار عمار، الأردن، ط1، 2001.

134.محمد ولد دالي: المماثلة الصوتية في صيغة الافتعال بين علم الأصوات وعلم التجويد، سلسلة الترجمة والمعرفة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ع10، ط1، 2019م.

135.محمد يحيى الجبوري: مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2006م.

136.محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، لبنان، د ط، د ت.

137.مختار الغوث: لغة قريش، دار المعراج الدولية للنشر، السعودية، ط1، 1997م.

138.مكي بن أبي طالب القيسي: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تح: أحمد حسن فرحات، دار عمار، الأردن، ط3، 1996م.

139.مكي بن أبي طالب القيسي: التبصرة في القراءات السبع، تح: محمد غوث الندوي، الدار السلفية، الهند، ط2ن 1982م.

140. مكي بن أبي طالب القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تح: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط3، 1984م.

141. ملا علي القاري: المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، تح: أسامة عطايا، دار الغوثاني للدراسات القرءانية، سوريا، ط2، 2012م.

142. منصور الغامدي: الصوتيات العربية والفونولوجيا، مكتبة التوبة، السعودية، ط2، 2015م.

143. منصور الغامديّ: الصوتيات العربيّة، مكتبة التوبة، السعودية، ط1، 2000م.

144. مي فاضل الجبوري: القراءات القرءانية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ط1، 2000م.

145. أبو نصر الجوهري: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، لبنان،ط4، 1987م.

146. أبو نصر محمد الفارابي: كتاب الموسيقى الكبير، تح: غطاس عبد الملك خشبة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، مصر، د ط، د ت.

147. ابن يعيش: شرح المفصّل للزمخشريّ، تح: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2001م.

قائمة المراجع المترجمة:

1. برتيل مالمبرج: علم الأصوات، ترجمة: عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، مصر، د ط، د ت.

2. برجستراسر: التطور النحوي للغة العربية، ترجمة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر، ط2، 1994م.

3. جان كانتينو: دروس في علم أصوات العربية، ترجمة صالح القرمادي، نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، د ط، 1966م.

4. جلوريا بوردن وكاترين هاريس: أساسيات علم الكلام، ترجمة: محيي الدين حميدي، دار الشرق العربي، سوريا، د ط، د ت.

5. سلمان الحسن العاني: التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ترجمة: ياسر الملاح، النادي الأدبي الثقافي، السعودية، ط1، 1989م.

6. كتاب: Gray's anatomy for student، النسخة الثالثة، ترجمة مجموعة طلاب من جامعة دمشق، 2018م.

7. ماريو باي: أسس علم اللغة، ترجمة مختار عمر، عالم الكتب، مصر، ط8، 1998م.

قائمة المراجع باللغات الأجنبية:

1. Daniel Jones, An outline of English phonetics,Cornell University library, 1922Edition.

2. Trask,R. L: Dictionary of Phonetics and Phonology, (approximant), Taylor and Francis Routledge, London, E1, 1996.

3. Peter Ladefoged and Keith Johnson: A course in phonetics, Michael Rosenberg, Canada, sixth edition, 2010

4. .Ali L, and Daniloff R G. A Contrastive Cinefluorographic Investigation Of The Articulation Of Emphatic – Non Emphatic Cognate Consonants, Studia Linguistica, Volume 26, Issue 2, December 1972.

5. El- Halees, Y. The role of F1 in the Place –of – articulation in Arabic, Journal of phonetics, vol. 13, 1985.

6. Al-Halees, Y. A xeroradiographic, ultrasonic, laryngoscopic, and acoustic study of pharyngeals and emphatics in Arabic. In: Proceedings 15th ICPhS, Barcelona, 2005.

قائمة الأطروحات والرّسائل الجامعيّة:

1. إبراهيم عبود السامرائي، المصطلحات الصوتية في كتب التراث العربي في ضوء التفكير الصوتي الحديث، أطروحة دكتوراه، إشراف: وليد سيف، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، سبتمبر 1993م.

2. أحمد سالم مفلح: المماثلة والمخالفة بين ابن جني والدراسات الصوتية الحديثة، أطروحة دكتوراه، إشراف: علي بن توفيق الحمد، جامعة اليرموك، الأردن، 2003م.

3. محمد بن أبي قاسم الحمزي: المجزي في معرفة القراء السّبعة وقراءاتهم، تح: أفنان قبوري، أطروحة دكتواره، إشراف: محمد توم بشارة، كلية الدّعوة وأصول الدّين، جامعة أمّ القرى، 2019.

4. محمود أحمد حسن عبد الله: الهمز بين القراء واللغويين، رسالة ماجستير، إشراف: علي حسين البواب، كلية الآداب والعلوم، جامعة آل البيت، الأردن، 2005م.

5. منى عدنان: أبو عبد الله أحمد الأندرابيّ: الإيضاح في القراءات لأبي عبد الله الأندرابي، أطروحة دكتوراه، تحقيق ودراسة، إشراف: غانم قدوري الحمد، كلية التربية للبنات، جامعة تكريت، العراق، ماي 2002.

6. نادر جمعة عثمان حنفية: التحليل النطقي والفيزيائي للأصوات المفخّمة في العربيّة، أطروحة دكتوراه، إشراف: جعفر نايف عبابنة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنيّة، الأردن، أيّار 2008م.

قائمة المقالات:

1. أحمد راغب محمود، قضايا صوتية خلافية في ضوء التحليل الصوتي الحاسوبي، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ع36، جوان2015م.

2. أحمد قدور: الجهر والهمس عند سيبويه في ضوء الدرس الحديث، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا، م86، ج3.

3. أرتور شاده: علم الأصوات عند سيبويه وعندنا، ترجمة: صبيح حمود التميمي، مجلة آداب الرافدين، كلية الآداب، جامعة الموصل، ع58، 2010م.

4. جلال الحنفي: مسائل في مصطلحات التجويد والإجابة عنها للأستاذ ع – الحاج صالح، مجلة اللسانيات، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية بالجزائر، مج6، ع01.

5. جمعان بن عبد الكريم، اجتماع الهمس والشدة (الوقفية) وأثره في أصوات الكاف والتاء والقاف والطاء، مجلة الدراسات اللغوية، السعودية، مج16، ع4، أكتوبر 2014.

6. حنّا حدّاد: الخليل بن أحمد والكتاب لسيبويه، مقال منشور بمنتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية.

http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=22010

7. عبد الحميد زاهيد: مفهوم الجهر والهمس عند سيبويه، مجلة جامعة القرويين، جامعة القرويين، المغرب، ع12، 2000م.

8. غانم قدوري: مخارج حروف العربية عددها وترتيبها بين الدّرس القديم والدّرس الحديث، مجلة تكريت، ع38، محرم 1430هـ.

9. غانم قدوري الحمد: وجهة نظر جديدة في مخارج الأصوات الستة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع77، 2009م.

10. محمد رضا شوشة: صوت الهمزة عند القدماء والمحدثين، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العراق، ع41، ديسمبر 2018م.

11. منى يوسف حسين وحيدر فخري ميران: تجليات الهمزة والألف أو تخفيهما في الدرس الصوتي العربي، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العراق، ع42، فيفري 2019م.

12. يونس زواوي: الأصوات اللغوية وتجاورها عند علماء التجويد بين التقابل التنظيري العلمي والتطبيق الأدائي العملي، مجلة الصوتيات، كلية الآداب واللغات، جامعة البليدة02، الجزائر، م16،ع2، ديسمبر 2020م.

قائمة المعاجم والقواميس:

1. أبو الحسين ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، تح:عبد السلام هارون، دار الفكر، لبنان، د ط، 1979م.

2. مجد الدين محمد الفيروزآبادي: القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط8، 5005م.

3. أبو منصور الأزهري: تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ط1، 2001م.

4. ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، لبنان، ط3، 1993م.

قائمة المتون:

1. برهان الدّين الجعبري: منظومة عقود الجمان في تجويد القرآن، مؤسسة قرطبة للطبع والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2005م.

2. ابن الجزري: المقدّمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه، تح: أيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات، للنشر والتوزيع، السعودية، ط4، 2006م.

3. ابن بري: متن الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع لابن بري.

المواقع على الشّابكة:

1. فيديو لتصوير حركة الوترين الصّوتيين من خلال منظار الحنجرة مع كلّ تغيّر في درجات الصّوت:

https://www.youtube.com/watch?v=P2pLJfWUjc8&t=208s&ab_channel=PowerToSing

2. موقعُ دائرة المعارف البريطانية على الشابكة على الرابط:

https://www.britannica.com/topic/glottal-stop